الإعلام العربي

ورهانات التغيير في ظل التحولات



مركز دراسات الوحدة العربية

الإعلام العربي

ورهانات التغيير في ظل التحولات

أعمال المؤتمر الذي نظّمته
كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية

إلياس البرّاج
جورج كلاس
جوسلين نادر
حنان يوسف
راغب جابر
رامي نجم
روي الجريجيري
زينب خليل
سامي الشريف

سامي كليب
الصادق الحمامي
طلال سلمان
عبد الله الحيدري
عبد الكريم حيزاوي
عبد اللطيف بن صفية
عبد الوهاب بوخنوفة
فتحية معتوق

كارلا الشالوحي
لمى كحّال
محمد عبد الوهاب العلالي
مهى زراقط
نبيهة محيدلي
نصر الدين لعياضي
نهوند القادري عيسى
وفاء أبو شقرا
وليد نويهض

تحرير
نهوند القادري عيسى

الـفـهـرسـة أثـنـاء الـنـشـر ـ إعـداد مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

الإعلام العربي ورهانات التغيير في ظل التحولات: أعمال المؤتمر الذي نظّمته كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية/ إلياس البراج... [وآخ.]؛ تحرير نهوند القادري عيسى.

٤٣٢ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-802-2

١. الإعلام العربي. أ. البراج، إلياس. ب. القادري عيسى، نهوند (محرّر).

ج. مؤتمر الإعلام العربي ورهانات التغيير في ظل التحولات (٢٠١٦: بيروت).

د. كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية.

302.23

العنوان بالإنكليزية

The Arab Media: Betting on Changes under Transformation

(Conference)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/مايو ٢٠١٧

المحتويات

القسم الثاني

تحوّلات المشهد الإعلامي ورهانات التغيير والإصلاح

القسم الثالث

المواكبة الإعلاميّة للحراكات الشعبيّة وإشكاليّات التغيير

القسم الرابع

ثقافة الإعلام الجماهيري وتحديات التغيير

المساهمون

الياس البرّاج	أستاذ مساعد في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.
جورج كلّاس	عميد كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، سابقاً.
جوسلين نادر	أستاذة مساعدة في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.
حنان يوسف	عميدة كلية إعلام القرية الذكية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ـ جامعة الدول العربية؛ وأستاذة الإعلام السياسي في جامعة عين شمس (مصر).
راغب جابر	أستاذ مساعد في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.
رامي نجم	أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية ومدير كلية الإعلام ـ الفرع الأول.
روي الجريجيري	أستاذ مساعد في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.
زينب خليل	أستاذة مساعدة في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.
سامي الشريف	عميد كليّة الإعلام في الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، ورئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون والقائم بعمل وزير الإعلام الأسبق ـ مصر.
سامي كليب	إعلامي لبناني.
الصادق الحمامي	أستاذ مشارك في معهد الصحافة وعلوم الإخبار في جامعة منوبة، ومدير المركز الأفريقي لتدريب الصحافيين والاتصاليين ـ تونس.
طلال سلمان	رئيس تحرير جريدة «السفير» ـ بيروت.
عبد الكريم حيزاوي	أستاذ في معهد الصحافة وعلوم الإخبار ـ تونس.

عبد اللطيف بن صفية	أستاذ باحث في المعهد العالي للإعلام والاتصال، الرباط ـ المغرب.
عبد الله الزين الحيدري	أستاذ مساعد في علوم الإعلام والاتصال في معهد الصّحافة وعلوم الأخبار، متعاقد حاليّاً مع جامعة قطر، وخبير لدى المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني.
عبد الوهاب بوخنوفة	أستاذ مشارك في جامعتي الجزائر ٣ والشارقة سابقاً، وحالياً، أستاذ في جامعة الغرير ـ دبي.
فتحية معتوق	أستاذة باحثة في جامعة الجزائر، وخبيرة في وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.
كارلا الشالوحي	طالبة في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.
لمى كحّال	أستاذة مساعدة في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.
محمد عبد الوهاب العلالي	أستاذ التعليم العالي في المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط ـ المغرب.
مهى زراقط	أستاذة مساعدة في كليّة الإعلام، الجامعة اللبنانية.
نبيهة محيدلي	دكتوراه في علوم الإعلام من الجامعة اللبنانية.
نصر الدين لعياضي	أستاذ التعليم العالي في كليّة علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.
نهوند القادري عيسى	أستاذة في الجامعة اللبنانية، رئيسة مركز الأبحاث في كلية الإعلام.
وفاء أبو شقرا	أستاذة في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.
وليد نويهض	كاتب لبناني.

مقدمة

غالباً ما تعترضنا كباحثين في شؤون الإعلام والاتصال أسئلة كثيرة تتعلّق بمدى شرعية وصوابية تحميل البعض وسائل الإعلام العربية، بقديمها وجديدها، وزر إعاقة التغيير الذي طمحت إلى تحقيقه الانتفاضات الشعبية المتنقلة من بلد عربي إلى آخر، أو تنصيب البعض الآخر وسائل الإعلام، ولا سيما الجديدة منها، صانعة للتغيير. هذا الاستعجال في الحكم الإطلاقي على دور الإعلام ووظيفته، دفعنا، أولاً، إلى مقاربة الموضوع بشكل مغاير، من خلال النظر إلى الأنساق الإعلامية العربية السائدة، على تنوعها، ككل مركب يتفاعل مع الأنساق السياسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بها. وثانياً، إلى التساؤل عن المتغيرات التي طالت هذه الأنساق بفعل وقوعها بين عالمين: عالم افتراضي مثقل بموجات المعلومات المتسارعة والمتضاربة، يرتاده مستخدمون، إمّا قادرون على الإبحار وعلى الانتقاء، وإمّا مشتتو الانتباه، معرضون للغرق في لجّة المعلومات فائقة الغزارة، وعالم واقعي تشهد فيه مجتمعاتنا المزيد من الخضّات، والأزمات والتحوّلات والصراعات الحادة، تتمظهر في حروب معلومات متعددة الأشكال، يصعب فيها تبيّن الخيوط الفاصلة بين المنتج والمستهلك، المُعلِم والمستعلم، الراوي والمستمع، الرائي والمرئي.

لذا بدا لنا، ونحن في طور التحضير لعقد المؤتمر، أنه من غير المنطقي أن ننتظر من الإعلام أن يسهم بشكل إيجابي وفاعل في عملية تغيير المجتمعات نحو الأفضل (كمسار طويل يطال عمق البنى الفكرية والاجتماعية والسياسية والثقافية)، وهو ما زال يحمل إرث المرحلة المراد الانتفاض عليها، يفتقد الرؤية على الأقل حول دوره، يرتجل إزاء المستجدات، لا يعي حدود تدخله، تبدو علاقته بالسلطات الحاكمة، بفاعليات المجتمع، بالمعلن، بالمتلقي، بالعاملين لديه، بمختلف الأطراف المعنيين، متقلبة وضبابية. وهذا ما حفزنا لأن نولي الأهمية للبحث في أسئلة التغيير المطروحة على الإعلام نفسه كمنظومة متكاملة، في ضوء التحوّلات التقنية، والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها العالم عموماً والبلدان العربية خصوصاً، بغض النظر عن التنوعات والتمايزات العائدة إلى كل وسيلة، وإلى كل سياق، وخصوصاً أن التساؤلات المحيّرة

حول التغيير الذي انتظرته المجتمعات العربية ولم يأتِ، وبالتحديد تلك التي لها علاقة بالإعلام، دفعتنا إلى أن نضع الإعلام العربي أمام مرآته، فنتساءل وإياه عن العوائق البنيوية التي حالت دون تمكّنه من إعطاء معنى حقيقي للتغيير الذي تطمح مجتمعاتنا إلى تحقيقه بلا عنف ولا عنصرية ولا تعصّب، وبلا أحكام مسبقة.

وباشرنا بطرح هذه التساؤلات على أنفسنا كباحثين، كما على المعنيين بالمهنة الإعلامية، بهدف أن تجيب الإسهامات المرتقبة على أهداف المؤتمر المتمثّلة بالتقاط مكامن التغيير في آليات العمل الإعلامي وطرائقه، وتحديدها مدعّمة بشواهد وحالات، واستشعار مدى انعكاساتها وتفاعلاتها، سلباً وإيجاباً، على أو مع، حركة التغيير في المجتمعات العربية.

ولأن أسئلة التغيير، المتعلقة بالأداء المهني، وآليات العمل، والمفاهيم التي ترعى المهنة، والتكوين المهني، وظروف العاملين، والعلاقة مع المصادر، ومع المتلقّين، ومع الوسائل في ما بينها، ما برحت تلحّ علينا كأكاديميين، حاولنا أن نخصص محوراً يخوض في التحوّلات الطارئة على هذه المستويات.

وبعدما لاحظنا أن التغيير السياسي غدا موضع تجاذب بين ما سمي إعلام المواطن وإعلام السلطة، وأن سير العمل التقليدي في الديمقراطيات بات يتغيّر بفضل الوزن المتنامي لوسائل الإعلام في حقل الفضاء العمومي، وبفضل أعلمة الحياة السياسية، طرحنا مجموعة تساؤلات حول العوامل الكامنة وراء ضعف الثقافة السياسية، وعدم مبالاة المواطنين، وهيمنة الفكر الأوحد، وحول إمكان إسهام الإعلام الملتصق بالسلطات السياسية والمالية في تغيير الحياة السياسية، وفي تفعيل الحياة الديمقراطية، وحول وقوع الإعلام السياسي في حالة انفصام نتيجة التجاذب والتناقض بين ما يجري في العالمين الافتراضي والواقعي، بغرض لفت انتباه الباحثين إلى أهمية الخوض في التغيير في ثقافة الإعلام السياسية وفي المعاني المعطاة للسياسي.

وأمام إشكالية العلاقة وجدليتها بين الاتصال والثقافة وما نتج منها من فرضيات على مستوى تشكّل المخيلة الجماعية والفردية، وتشكيل أنماط سلوك وحياة وتفكير جديدة ومغايرة، فإنّنا، بغض النظر عن الفرضيات المتضاربة وذات المنحى الخطي، تساءلنا عن العوامل الكامنة وراء ضعف الثقافة العامة المتمظهرة في وسائل الإعلام، وعن المتغيرات التي طالت العمل الإعلامي في مقاربته موضوع الثقافة، وعن مدى تمكّن الإعلام من النفاذ من ثقافة الاستهلاك، وعن صحة المراهنة على الممارسات الثقافية والفنية في فضاء الإنترنت لردم الفجوة الاجتماعية، وعن مبررات تحوير الانتباه عن المشاكل الأساسية المتمثّلة باحتمال انفجار المؤسّسات، التي ساهمت، حتى الآن، في إنتاج الشعور بالانتماء إلى المجموعة الوطنية (العائلة)، وفي النهوض والاندماج (المدرسة)، وفي شحذ الوعي الجماعي(أمكنة العمل). فطرحنا على الباحثين محوراً يتعلّق بالتغيير على مستوى المشروع الثقافي والاجتماعي للإعلام.

غير أن تفاعلات الباحثين مع الأسئلة التي حملها التصوّر الذي أعدّه فريق «دال» للدراسات الإعلامية في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، أتت مغايرة لما تمّ التخطيط له، فاستوت الأقسام على النحو الآتي:

القسم الأول: التغيير في ضوء التحوّلات البنيوية والمرجعية للإعلام

يقارب هذا القسم التغيير من منظور نسقي، بنيوي، باحثاً عن معوقات التغيير المتصلة بتحوّلات البنى الإعلامية نفسها، وتلك المتعلّقة بتحوّلات بنية الفضاء العمومي وتبدّل اللاعبين على مسرحه، واتساع مداه، وضبابية حدوده. ويسائل المعرفة التصورية التي يوحي بها الخطاب الإعلامي المعاصر، متسائلاً عن المرجعية الإعلامية العربية، واضعاً إطاراً منهجياً تحليلياً لتقييم التحوّلات الحاصلة في سياقات انتقالية.

ـ تبحث نهوند القادري عن كوابح التغيير الكامنة في البنية الإعلامية، فتجدها تتمثّل في تحالف وسائل الإعلام مع السلطات الاقتصادية والمالية، وفي نزوع رجال السياسة نحو التسويق السياسي، وفي هيمنة رجال الاتصال والعلاقات العامة على الإعلام، وتسيّد استطلاعات الرأي، مقابل لا مبالاة سياسية من قبل المواطنين، وفي بروز بنية اتصالية جديدة، صحيح أنها خلخلت البنية الإعلامية التقليدية، لكنّها لم تتمكّن من إيجاد بدائل قابلة للاستمرار، قادرة على صنع مشاريع ثقافية وسياسية. وتخلص إلى أن عمق الأزمة التي تهزّ كيان البنى الإعلامية التقليدية تتمثّل في أزمة التوسّط بين المجتمع والدولة، وما يتولّد عنها من تساؤلات حول كيفية التوسّط في لحظة تزدهر فيها أسطورة المواطن الحرّ المتصل مباشرة بالواقع.

ـ يتساءل الصادق الحمامي عن كيفية توصيف التحوّلات في مجال الميديا وتقييمها. ويضع إطاراً تحليلياً ومنهجياً لتقييم تحوّلات الميديا التونسية في سياق ما يُسمى الانتقال الديمقراطي، بالاستناد إلى المنهجية التي وضعها الباحثان دانيال هالين (Daniel C. Hallin) وباولو مانشيني (Paolo Mancini). ويخلص إلى أهمّية الإطار النظري التحليلي كشرط أساسي من شروط دراسة نظام الميديا وتحوّلاته، وإلى أن نظام الميديا التونسية يتّسم بكونه نظاماً هجيناً في طور التشكّل؛ ويشدد على ضرورة استبدال مصطلح «الإعلام العربي»، الذي عادة ما يفضي إلى خطاب تعميمي يكرّر كلاماً انطباعياً وإنشائياً عن «إعلام عربي»، بأدوات جديدة للمقاربة والمقارنة التي تتيح لنا فهم كيفية اشتغال الميديا في السياقات العربية.

ـ يسائل عبد الله الزين الحيدري مدى قدرة المجال العمومي على إرساء النضج السياسي والازدهار الثقافي وفي إنتاج الديمقراطية في الوطن العربي، على غرار الدور الذي أدّاه في الأوساط الغربية، سواء في ترسيخ ثقافة الجدل والاختلاف، أو في تحقيق التماسك الاجتماعي بوصفه المولّد الحقيقي لوتيرة التقدّم الحضاري والاجتماعي. ويفنّد مكامن الخلل في وظائف المجال العمومي وانحرافها عن أهدافها المجتمعيّة، تحديداً في التجربة التونسية، ليخلص إلى أن

المشكلة هي في الحقيقة مشكلة ثقافية، ذلك أنّ الثقافة العربية ليست حاملةً بذور الديمقراطية لأنها تستمر في العمل بما تستورده من قيم ومفاهيم من دون إنتاج مفاهيم جديدة. ويشير إلى أن المجال العمومي الميدياتيكي سيظل منتجاً للاستبداد ما دام غارقاً في العصبية والآفاق الضيقة.

ـ يدرس نصر الدين لعياضي العوائق السياسية والاجتماعية والثقافية والاتصالية التي تواجه تحوّل بنية الفضاء العمومي في الجزائر. ويحلل أربعة برامج في «تلفزيون الواقع» على المستوى السينوغرافي، واللساني، وعلى مستوى القالب التعبيري، فيبيّن كيفية تدخُّل المنظومة الاتصالية التلفزيونية بآلياتها الظاهرة والمتسترة لإجهاض عملية البناء العمومي للقضايا الاجتماعية الحساسة، لتبدو كمشاكل هامشية وفردية لا تمسّ المجتمع الجزائري بأسره. ويخلص إلى أن برامج الواقع في التلفزيون الجزائري، تحول دون إعادة تشكيل المجال العمومي في الجزائر على عكس الدور الذي أدّته هذه البرامج في القنوات الأجنبية، كونها ترتكز إلى مكنونات الحياة الخاصة والسرد بزخمه الوجداني.

ـ تنطلق جوسلين نادر من مسألة الانبهار بالتقدم التكنولوجي ومن تخصيص الحضارة المعاصرة للعقل بالبعد العلمي والأداتي على حساب أبعاد أخرى، لتسأل عن العلاقة التي يقيمها الإنسان مع التقنية، فتقدّم قراءة في المعرفة التصوّرية التي يوحي بها الإعلام والتي بفعل التقدم التكنولوجي تجعل العالم يتشكّل في صيغة «المصطنع». وتجد أنّه مع هذه الصيغة يصير الواقع إعلامياً وافتراضياً إلى أبعد حد، وبذلك يتحوّل «تصوّرنا» إلى حقيقة. ويصبح الواقع نسخة رقمية افتراضية، وكذلك المعطيات، الأحداث، وكل الأشياء التي تحصل تأخذ مساحتها وحيز وجودها إعلامياً وتتحول إلى معلومات يتمّ تناقلها. وتخلص إلى أن حقول السيطرة التي وعد بها التقدم تخطّت الفجوات العلمية لتطال الإنسان أيضاً.

ـ يثير جورج كلّاس، في مقالته، مسألة استقلالية الإعلام في زمن التغيير والتطور، وقدرة الإعلاميين على تأسيس قواعد للتغيير والدعوة إليه. ويطرح علامات استفهام حول نجاح الإعلام في أن يكون سلطة في أجواء توحي بأنه باقٍ في حدود الكماليات التي تتكامل معها منظومة السلطة في مجتمع سياسي مثل لبنان. ويناقش إشكالية المرجعية الإعلامية والسياسية والدينية، ليتوصّل إلى أنّ استقلالية الإعلام مرتبطة ارتباطاً مباشراً بإشكالية التمويل، وإشكالية التبعية والولاء، وصدقية الالتزام بالقضايا التي يرفعها الإعلام ضمن المنطوق الوطني والقومي.

القسم الثاني: تحوّلات المشهد الإعلامي ورهانات التغيير والإصلاح

ينطلق القسم الثاني من تفاعلية العلاقة بين الإعلام والسياسة، وما نتج منها من تحوّلات على مستوى الاتصال السياسي. فيتصدى لتبدّلات المشهد الإعلامي بفعل التحركات الثورية، طارحاً معضلة الإصلاح الإعلامي. فيجد أنّ الإصلاح لا يمكن أن يستوي في مناخ من الفوضى، ومن إطلاق العنان للمصالح المالية والخارجية للتحكّم في مفاصل العمل الإعلامي. ويشدد على أهمية

أن تكفل الدولة الحريات الإعلامية من خلال استحداث قوانين متطورة تحول دون إعادة إنتاج الفساد وتعزز الإعلام العمومي.

ـ يعرض سامي الشريف لواقع حرية الإعلام في مصر في القطاعيْن الرسمي والخاص. ويناقش ملامح المشهد الإعلامي المصري في ضوء الزيادة الهائلة في أعداد الصحف والقنوات الفضائية الخاصة، وتراجع وضعف الإعلام الرسمي التابع للدولة، وغياب الكيان الرسمي الذي يشرف على الإعلام ويضبط أداءه، وتفاقم ظاهرة الاحتكار في ملكية وسائل الإعلام، وغياب المهنية وعدم وجود ضوابط مؤهِّلة للعمل الإعلامي، وسيطرة الإعلان على المحتوى الإعلامي. ويخلص إلى الدعوة لإحداث إصلاح حقيقي للإعلام المصري، والتخلص من سمات النظام الإعلامي الخاضع للسلطة (الذي ثار الشعب ضده)، وتنقية القوانين والتشريعات المصرية من كل المواد المقيّدة للحريات العامة، بما يتناسب مع ضوابط المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام.

ـ يقف عبد الكريم حيزاوي على أهمّ تطورات المشهد الإعلامي التونسي منذ ٢٠١١ ليتبيّن مدى استجابته لمقتضيات المرحلة على مستوى الحريات العامة والتطلّع إلى إرساء نظام ديمقراطي حقيقي، يقطع مع عقود الاستبداد التي عانتها البلاد سابقاً. فيتساءل عمّا إذا كان قد حصل «انتقال إعلامي» متحررّ من الخطاب الرسمي ومن الرقابة الذاتية ومن باقي المكبّلات التي كانت مفروضة على وسائل الإعلام قبل الثورة. ويخلص إلى أنّه على تونس، التي تعيش «مرحلة انتقال ديمقراطي» تميّزت بنجاح المسار السياسي وإثبات تقليد التداول على السلطة من خلال الانتخابات واعتماد دستور «الجمهورية الثانية»، أن تعتمد عاجلاً «سياسةً إعلاميةً عموميةً» تضمن حق المواطن في التمتع بخدمة إعلامية جيدة.

ـ يتساءل عبد اللطيف بن صفية إذا كان قد استفاد الحراك والنقاش حول الإصلاحات المجتمعية في المغرب، من الهيكلة التنظيمية للإعلام، ومن تحوّله المهني ومن صيغه الحديثة. ويخلص إلى أنّه على الرَّغم من المكاسب المتعددة والنوعية التي حققها القطاع الإعلامي المغربي، وبخاصة بعد ٢٠١١، فقد وجد صعوبة كبيرة في مواصلة خطى إصلاحه منذ ٢٠٠٢ بالروحية والوتيرة كلتيهما. ويشير إلى أنّ الإعلام العمومي السمعي ـ البصري، لم يستغل على النحو المطلوب الفرص المتاحة في ظل ما اعتُبر إجماعاً وطنياً من أجل التغيير. فعلى الرَّغم من الحضور المكتسح للحكومة وشخصياتها في الإعلام السمعي ـ البصري، العمومي والخاص على السواء، فإنّ الأغلبية الحكومية تعتبر أنّ عملها مهمّش ولا يلقى الدعم الإعلامي الكافي من قبل بعض قنوات الإعلام العمومي. وهذا ما يشكّل، بنظره، حالة استثنائية في ثقافة الإعلام في المغرب.

ـ تسعى حنان يوسف، انطلاقاً من العلاقة الوثيقة بين عالم السياسة وعالم الاتصال، إلى معرفة مدى مواكبة بحوث الإعلام الأكاديمي في المنطقة العربية للتحوّلات السياسية التي تشهدها المنطقة. وهي تطبق دراستها على عينة عمدية من بحوث ومؤلفات الاتصال السياسي العربية والأجنبية خلال العقد الأخير (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٤)، نظراً إلى ارتباطها بما أُطلق عليه تسمية «مشروع

الشرق الأوسط الكبير» والمحاولات الغربية لإعادة رسم وهيكلة المنطقة العربية، ومن بينها مصر، واستخدام الإعلام والاتصال في تنفيذ هذا المخطط السياسي. وتخلص إلى أنّ هناك مواكبةً لقضايا التغيير السياسي في دراسات ومؤلفات الاتصال السياسي في الوطن العربي بمختلف قطاعات المشاركة السياسية والتحوّلات المصاحبة للتغيير.

ـ تنطلق مهى زراقط من فكرة أنّ أعلمة الحياة السياسية قد تسببت في حصول تشوّهات في عملية الاتصال السياسي، لتسأل عمّا أحدثه استخدام السياسيين في لبنان الوسيط الجديد «تويتر». فتبين من خلال دراسة أداء وزراء الحكومة اللبنانيين الفاعلين على «تويتر» أن هذا الوسيط الذي يسمح للسياسيين بالحديث مباشرة مع المواطنين، قد أدى إلى المزيد من التشوهات في عملية الاتصال السياسي، إذ إنّ هذا الفضاء التفاعلي هو في الحقيقة منصة استخدمت بهدف التسويق السياسي، وقد مكّنت السياسيين من المزيد من الشخصنة والمسرحة، ولو على حساب الحقيقة والمعلومة الدقيقة. وتخلص إلى الدعوة إلى ضرورة تمييز «الأعلمة» من «التوسّط للبحث عن أساليب جديدة لنقل الكلام السياسي»، من دون تعليب.

القسم الثالث: المواكبة الإعلامية للحراكات الشعبية وإشكاليات التغيير

يتوقف القسم الثالث عند انعكاسات ظهور الإعلام الجديد على المشاركة الديمقراطية الحقيقية. ويثمّن الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الاتصال الجديدة في تأطير النقاش العمومي. ويفسر غياب النخب العربية عن الحراك الاجتماعي العربي من منظور اتصالي، مشيراً إلى أنّ حرية التعبير التي أتاحتها صحافة المواطن، لم تكن كافيةً لبناء رأي مستقل وفاعل. وهو يثير مسألة عدم مهنية الإعلام الجماهيري، منتقداً سعيه إلى الحفاظ على الأوضاع القائمة.

ـ يحلل محمد عبد الوهاب العلالي الحراك الاجتماعي العربي ضمن مقاربة تواصلية، فيستخدم باراديغم «الهرم المعرفي» ومستوياته المتعددة بهدف الإجابة عن بعض الأسئلة حول غياب النخب العربية كقوة طليعية في المسلسلات الديمقراطية وتاريخ الحركات الثورية العالمية، عن الحراك الاجتماعي العربي لسنة ٢٠١١ على نحو شبه كامل، وحول عدم تمكّن «الثورات العربية» من الذهاب أبعد من إسقاط الأنظمة لتحقيق تطلعاتها في التنمية والحرية والديمقراطية والكرامة. ويخلص إلى تثمين دور وسائل الاتصال الجديدة في توفير قدرة فريدة وفاعلة في تأطير النقاش العمومي حول القضايا الحيوية للمجتمعات وعناصر التحولات التي جاء بها الحراك في صلته باصطفاف جديد للقوى والفرص المتاحة واستثمار عناصر مستحدثة لإعادة بناء المجتمعات العربية.

ـ يدرس كل من روي الجريجيري وكارلا الشالوحي كيفية تعامل وسائل الإعلام التلفزيوني اللبنانية مع «الحراك المدني» ونشاطاته، مفترضَين أنّ المحطّات التلفزيونية، التي تهيمن عليها أحزاب السلطة، صوّبت على هذه الحركة وعملت على تطييفها بهدف إجهاضها، فيحللان مضمون مقدَّمات نشرات الأخبار المسائية في المحطّات التلفزيونية الخاصة السبع، وذلك خلال فترة تمتدّ

على خمسة أسابيع (من ٣٠ آب/أغسطس حتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥). ويخلصان إلى أن وسائل الإعلام المرئية عمدت إلى التخفيف من وطأة الحراك الشعبي من جهة، وأنها قامت بانتقاد السلطة من دون المساس برموزها من جهة ثانية. ولم تغفل الدراسة عن الإشارة إلى محاولة بعض المحطات بلورة خطاب تغييري غير اعتيادي في ذروة الاحتجاجات الشعبية.

ـ يرصد رامي نجم تفاعل اللبنانييّن مع مختلف أشكال صحافة المواطن خلال الانتخابات البلدية التي جرت في العام ٢٠١٦. فيجد أنّ شبكات التواصل الاجتماعي هي أحدث تطورات صحافة المواطن وأكثرها شعبيةً ورواجاً، ممّا جعلها مقصداً لوسائل الإعلام ورجال السياسة والأعمال والمال والفن، وجعلها تتطور لتقدّم أدوات سابقاتها كافة، وتأخذ مكانها. كما يرصد آراء مجموعة من طلاب كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية بهدف الاطلاع على مدى معرفتهم بأشكال صحافة المواطن المختلفة، وكيفية تعاطيهم معها. ويخلص إلى أن الشباب يدركون أنّ وسائل الاتصال الحديثة سمحت لهم بالتعبير بسهولةٍ أكبر عن آرائهم، وإن كانوا لم يتوصلوا بعد إلى مرحلة بناء رأي مستقل فاعل، قادر على اتخاذ المواقف والآراء من دون الرجوع إلى المصادر التابعة للسلطة.

ـ يتوقف الياس البراج عند انعكاسات ظهور الإعلام الجديد وانتشاره على الإعلام وحريات التعبير والمشاركة الديمقراطية ـ الحقيقية في لبنان، في ظل سياق محكوم بمنظومة إعلام تقليدي تهيمن عليه قوى النفوذ الطائفي والمذهبي وارتباطاتها المالية والخارجية، ما يحول دون بناء المجتمع وثقافة المواطنة. ويفترض أن الإعلام الجديد سيفتح الباب واسعاً أمام ممارسة الفرد والجماعات حق المشاركة الديمقراطية بالاتصال والإعلام، وهو ما يؤسس لإحداث تغييرات نوعية إيجابية في المشهد الإعلامي في لبنان، ويجعله متحرراً من هيمنة قوى النظام الطائفي وتبعيتها لمصادر التمويل الخارجي. ويخلص إلى أن المشاركة الديمقراطية في الاتصال تساعد على استعادة وظائف الإعلام النبيلة، وعلى وضع ملامح جديدة للإعداد المهني والأكاديمي.

ـ يقدّم سامي كليب عرضاً لظروف نشأة الفضائيات العربية. وهو يرى ترابطاً بين الأحداث السياسية الكبرى التي كان يعيشها الوطن العربي مطلع التسعينيات، ونشأة هذه الفضائيات. ثم يثير مسألة عدم مهنية التغطية الإعلامية التي واكبت ما وُصف بالربيع العربي، وما تسبّبت به من ضياع وظيفة الإعلام الأولى على حساب الدعاية السياسية، وخرق قواعد المهنة وتعزيز الفتن المذهبية التي تحوّل الصراع عن حقيقته. ويخلص إلى تقديم حلول لا يمكن تنفيذها إلا من خلال مبادرة يقوم بها الجسد الإعلامي نفسه، ويؤسس لربيع إعلامي حقيقي.

القسم الرابع: ثقافة الإعلام الجماهيري وتحديات التغيير

يناقش القسم الرابع ثقافة الإعلام الجماهيري، انطلاقاً من التصورات التي يحملها الصحافيون عن أدوارهم، ومن كيفية توظيفهم لحساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي. وهو يسائل برامج

التلفزة الغارقة في السلبية والعبث واللامبالاة، والواقعة في أسر ما هو سائد ومهيمن. ويثير إشكالية الرقمنة وما يمكن أن تحمله من تغيّرات في الأداء وفي توزيع الأدوار. ويتوقف أمام العوامل التي ضاعفت من محنة الصحافة الورقية، ووضعت الصحافي المثقّف بين خيارين أحلاهما مر: القبول بالواقع أو التحايل عليه.

ـ يفترض عبد الوهاب بوخنوفة أنّ الكثير من أسئلة التغيير المطروحة اليوم على الإعلام العربي في الوضع الراهن، يمكن أن نجد لها إجابات لدى الصحافيّين العرب أنفسهم. وبالاستناد إلى المفهوم الذي طرحه بيير بورديو عن الوساطات الثقافية، وإلى مفهوم الثقافة الصحافية، يستقصي آراء ١٢٠ صحافياً عربياً متفرغاً، يشتغلون في مختلف وسائل الإعلام العربية، بين شهريْ شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٦. ويخلص إلى أن للصحافيّين العرب تصوراتٍ متباينةً عن دورهم، وعن دور وسائل الإعلام العربية، لكنها لا تختلف كثيراً عن تصورات نظرائهم في بلدان أخرى؛ ويجد أن المفهوم الغربي لدور وسائل الإعلام ليس غريباً عن الصحافيّين العرب الذين يعملون في بيئة تفتقر إلى حرية الإعلام واستقلاليته.

ـ تدرس زينب خليل ظاهرة إنشاء الصحافيين حسابات لهم عبر الشبكات الرقمية المخصصة للتواصل الاجتماعي، تحديداً «فيسبوك»، لتتحقق من طبيعة استخدام هؤلاء لهذا الموقع والأهداف المرادة منه؛ وتتبين من خلال رصد عينة من الحسابات لصحافيين عاملين في صحف ومحطات تلفزيونية لبنانية، أن صفحات هؤلاء هي عبارة عن مساحة ترويجية يُطلّون من خلالها على الجمهور، ويبنون من خلالها «صورتهم». كما أنها منصة لإظهار مواقفهم وآرائهم السياسية، وللدفاع عن قناعاتهم ومهاجمة المختلفين معهم في السياسة. وهي تركز على خاصية التفاعلية التي يتيحها «فيسبوك» بين الصحافيين والجمهور، لتلحظ أن هذا التفاعل بدا متفاوتاً من حساب إلى آخر.

ـ يعرض وليد نويهض التحدّيات التي يواجهها الصحافي المثقّف خلال ممارسته مهنة تُعرّف نظرياً بأنها «محايدة»، في حين أن أدواتها غير محايدة. وبما أن هذا الصحافي يملك وجهة نظر ما في القضايا التي يعالجها، فهو يعيش أزمات حقيقية خلال أدائه عمله، أبرزها التغلّب (أو عدم التغلّب) على انحيازاته. ويزداد الأمر تعقيداً عندما يتوهّم هذا الصحافي أنه يستطيع صناعة الأخبار وعدم الاكتفاء بتركيبها، ما يضعه في قلب صراع، يفرض عليه الاختيار بين القبول بالأمر الواقع، أو التحايل عليه.

ـ يلحظ راغب جابر، في معرض تحليله الأزمة التي تواجه الصحافة اللبنانية، أن الانقسامات السياسية والمذهبية الحادة التي عصفت في لبنان والمنطقة، جرّت هذه الصحافة إلى مواقعها، ما أدى بها إلى خسارة مصداقيتها وجمهورها ونفسها؛ فيقرأ في مضامين الصحيفتين اللبنانيتين الأكثر بروزاً، اللتين تعانيان أزمة وجود أدت إلى إقفال إحداهما، يقرأ لفترة أسبوعين من شهر آذار/مارس ٢٠١٦، ويجد أن **السفير** انحازت بالكامل إلى المحور المسمى «٨ آذار»، وأن **النهار** انحازت إلى المحور المسمى «١٤ آذار». ويلخص إلى أن تخندُق الصحافة بهذه الطريقة شكّل مقتلاً لروحها،

فانحسر مشروعها الوطني الذي ادعته إلى مشروع فئوي، ذهبت معه موضوعيتها، وضاعت الحقيقة، وتخلى عنها كثير من قرّائها.

ـ تجد وفاء أبو شقرا أنّ «الإعلام الرقمي» الوليد الذي دخل بزخم إلى منظومتنا الاتصالية، لم يستطع أن يحلّ مكان «الإعلام الجماهيري» المحجوز منذ عشرات السنين، ولم يشكّل تالياً، كياناً مستقلاً عنه، على الرَّغم من اللغط الكبير الذي شوّش على المتلقي فهمه بعض الفروقات. فالرقمنة أدخلت معها إلى منظومة الجماهيري، مكوّنات جديدةً تعمل رقمياً، إلى جانب مكوّناتٍ أخرى تعمل إلكترونياً، وأخرى تعمل ورقياً. وتخلص إلى أن تأثير الرقمنة في هذه الأنواع الجماهيرية المعروفة، يتمظهر عبر بعض التغيّرات في الأداء وفي توزيع الأدوار، بعدما توسّع هامشُ الحركية في كلّ ركن من أركان العملية الاتصالية.

ـ يردّ طلال سلمان السبب الأساسي للمحنة التي تعيشها الصحافة العربية اليوم، إلى غياب السياسة، ويرى في اندثار الصحافة إعلاناً عن وفاة السياسة. كما يجد في انصراف الناس عن قراءة الصحف انصرافاً عن السياسة. ويرفض سلمان تحميل التطورات التكنولوجية مسؤولية الأزمة التي تعانيها الصحافة «بل العكس، قد يكون الكومبيوتر ومشتقاته ووسائط التواصل الاجتماعي عامل تنشيط للعمل السياسي».

ـ تنطلق فتحية معتوق من التباين في المواقف إزاء قدرة التلفزيون على إحداث التغيير في المجتمع، من حيث تشكيل المخيلة الجماعية والفردية، وتشكيل أنماط سلوك وحياة وتفكير مغايرة، لتحلل، من خلال النموذج الجزائري، الدور الذي يؤدّيه التلفزيون في تشكيل البيئة الثقافية في الجزائر. وتدرس مدى استجابة هذا الدور للإشكاليات التي حملتها العولمة الثقافية والتطور التكنولوجي والرقمنة. وتستنتج أن ثقافة التغيير ليس من ضمن الأولويات في عملية البناء الإعلامي للمشاكل العمومية، وأن الأسباب السياسية، التي تتدخل في عملية تركيب الخطاب الإعلامي، والتي تمنح الفرصة دائماً لتفوق الخطاب السياسي، هي من العوامل الأساسية في إضعاف ثقافة التغيير المتمظهرة في وسائل الإعلام الجزائرية.

ـ تتناول لمى كحّال مقدار السلبية والعبثية اللتين تحتويهما برامج التلفزيون التي تعرضها القنوات اللبنانية، فتحلل النمط الثقافي الذي يفرضه المحتوى التلفزيوني في ظل التغييرات في التقنيات، وفي أدوات العمل التلفزيوني وآلياته. وتبيّن أن الإعلام المتلفز في لبنان يكرّس الصفات العامة التي هي من الخصائص المكوّنة للتلفزيون، سواء من حيث الإبهار أو المسرحة أو المشهدية أو النجومية. غير أن المستجد في هذه المرحلة هو محاولة التلفزيون الحثيثة الاستفادة من التحولات التقنية والرقمية في مجالي الاتصال والإعلام. أما على مستوى المضمون، فتستنتج أنّ هناك ميلاً عاماً للتلفزيون نحو توليد ثقافة مشوّهة، تتبدى في الانتهاك غير المسبوق لمنظومة متكاملة من القيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية.

ـ ترصد نبيهة محيدلي معالم التغيير التي خضعت لها مجموعة من مجلّات الأطفال التي ترعاها الحكومات العربية، وذلك على مستوى شكل هذه المجلّات، وهويتها، والعاملين فيها، والقيم التي ترعاها. وتبيّن أن الحكومات تعمد إلى رسم شخصية الطفل بهيئة المواطن الذي تريده، مسخِّرة خطاب الطفولة للأيديولوجيات السياسية والترويجية للأنظمة. وهي تلفت النظر إلى أن النصوص التي تقترب من الشكل المدرسي التعليمي، غالباً ما تدعو إلى الركون إلى الحلم والحلّ من الخارج، لترسم واقعاً جميلاً لا مشاكل فيه. وتشير إلى أن هذه المجلّات، ومعظم العاملين فيها والقيّمين عليها من الذكور، تسعى إلى تكريس بعض القيم الموروثة وتثبيتها.

القسم الأول

التغيير في ضوء التحوّلات البنيويّة والمرجعيّة للإعلام

الفصل الأول

كوابح التغيير الكامنة في بنية المنظومة الإعلامية والاتصالية الراهنة

نهوند القادري عيسى(*)

مقدمة

كان تكاثر الوسائل الإعلامية وتعدّدها وتنوّعها، التي شهدتها البلدان العربية، سواء كانت صادرة منها أو موجهة إليها من الخارج، معطوفة على إمكانات اتصالية وتكنولوجية هائلة، أُتيحت أمام المستخدمين العرب بمختلف تنوعاتهم وفئاتهم، دافعاً لي إلى البحث عن تغيير ثقافي ما، حملته عينة من الفضائيات العربية في العام ٢٠٠٨، لأستنتج أن هذه الفضائيات حملت إلى المشاهدين ثقافةً تفكيكيةً، غارقةً في اللامعنى، عاجزةً عن البناء، غير قادرة على الإسهام في أي فعل تغييري[١]. وعاودت البحث عن تحديات المسؤولية الاجتماعية المطروحة أمام المستثمرين في الإعلام في عصر العولمة، وعن استتباعاتها على مشاريعهم بعينها، وعلى دور وآليات عمل وسائلهم، وعلى العاملين لديهم، فانكشفت أمامي العيوب البنيوية لظاهرة الاستثمار في الإعلام، المتمثلة بالتنافس العنيف بين الوسائل الإعلامية، وتبدُّل خارطة المساهمين، وانحسار بعض الوسائل، وتقليص نشاط بعضها الآخر، وصرف مجموعات من الموظفين، واعتماد أساليب مواربة في إدارة الموارد البشرية، وقلة اكتراث للإنتاج ولأخلاقيات المهنة، والمعالجات الطرفية للموضوعات، فوجدت أن استثماراتهم رُكبت على عجل، بحيث لم يربح هؤلاء اقتصادياً ولا رمزياً[٢].

(*) أستاذة في الجامعة اللبنانية، رئيسة مركز الأبحاث في كلية الإعلام.

(١) انظر في هذا الصدد: نهوند القادري عيسى، **قراءة في ثقافة الفضائيات العربية: الوقوف على تخوم التفكيك**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

(٢) نهوند القادري عيسى، **الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية: النموذج اللبناني** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

وعدت من جديد للتساؤل حول معوّقات ولوج مجتمعاتنا مرحلة التغيير على الرَّغم من الحراكات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها في السنوات الأخيرة، والدور الذي يمكن أن يؤدّيه الإعلام على هذا الصعيد. غير أني سرعان ما وجدت أن مجرد الافتراض بأن عمليات التغيير التي تطال الممارسات والعقليات بطريقة مستدامة وشاملة، تقف وراءها مجموعة فاعلين، أفراداً كانوا أم نخباً أم حركات اجتماعية، وتكمن خلفها جملة عوامل ديمغرافية، تقنية، اقتصادية، صراعية وأيديولوجية[٣]. ذلك يعني أن الإعلام هو فاعل من ضمن مجموعة فاعلين، وأن العامل التقني هو عامل من جملة عوامل، وأن العوامل الداخلية تتداخل مع عوامل خارجية متعددة، بطريقة تصبح عملية فكاك إحداها عن الأخرى صعبة. يقتضي ذلك عدم التسرع في تبني المقولات الحتمية بشقيها التقنوي والاجتماعي، ووضع وسائل الإعلام في علاقات القوة، ومناقشة وظائفها وأدوارها من هذا المنطلق[٤]. وهذا ما يستدعي البحث في البنية الاتصالية الراهنة ككل، لمعرفة ما حلَ بالبنية الإعلامية التقليدية التي بقيت راسخة لفترة قرنين تقريباً، تؤدّي، تحت عنوان الإعلام ـ رسالة، دور الجهاز الأيديولوجي الذي يتوسط بين الدولة والمجتمع، مسهمة في تطور علاقات القوة، مقدمة في ذلك، في أغلب الأحيان، رؤية توافقية غير صراعية للمجتمع. فوسائل الإعلام نادراً ما تمكنت من تحدي الثقافة السياسية المحيطة بها، وغالباً ما كان يصعب عليها تجاوز المعتقدات والأحكام المسبقة والأفكار المسيطرة لبعض أنماط المشاركة السياسية والتراتبيات الاجتماعية[٥].

إن معالجة موضوع معقد كهذا، يتطلب الأخذ بعين الاعتبار جملة أمور، من أبرزها:

• تعقيدات المنظومة الإعلامية ككل، بفعل تداخلها مع المنظومتين السياسية والاقتصادية، وخضوعها لمنطق المنظومة الاتصالية، وتحولها إلى حقل تجاذب بين الأنظمة التقنية والأنظمة الاجتماعية، بين العالم الواقعي والعالم السيبري[٦].

• عدم الفصل بين التحوّلات التقنية وبين المفاهيم والمقولات التي ترافقها، ولا سيما على مستوى علاقتها مع السياقات المحيطة وتنوعاتها الثقافية والاجتماعية.

• عدم معالجة الصراعات الاجتماعية والسياسية المتّسمة بالتعقيد والميوعة على حد سواء، باعتماد نماذج تحليلية أحادية البعد، والتركيز فقط، على سبيل المثال، على الدعاية أو الإعلان أو البرامج التربوية، إذ لا يكفي أن نضع معلوماتنا على صفحة الاستقبال أو نعد فيديوهات أو نكتب مقالات نقدية، أو نعلن مواقف في برامج تلفزيونية معينة، ومن ثمَّ ننتظر أن يحصل شيء ما.

---

(٣) «Facteurs et acteurs du changement social: Quelques courants de la sociologie, la question du changement social,» <http://sebastien.nogues.free.fr/biblio-virtuelle/DEUG/socio/ChgSocial.pdf>.

(٤) Olivier Blondeau avec la collaboration de Laurence Allard, *Devenir Media: L'activisme sur Internet, entre défection et expérimentation* (Paris: Edition Amesterdam, 2007), p. 97.

(٥) Anne- Marie Gingras, *Médias et démocratie: Le Grand malentendu* (Québec: Presses de l'Université du Québec, 2009), p. 6.

(٦) Olivier Blondeau avec la collaboration de Laurence Allard, Ibid., p. 22.

فالتقنيات الاتصالية الجديدة أسهمت في شلّ قدرة وسلطة الميديا الجماهيرية، لدرجة غدت عملية إعادة إنتاج الإعلام وحده في هذه الأيام لا معنى لها[٧].

• صعوبة الفصل بين الحرية والمساواة، وعدم اعتبار ممارسة الإدارة الذاتية وجهاً من وجوه الديمقراطية المباشرة. فالكلام غير الموجه يخفي وراءه تخوفاً من المجتمع المنتظم ذاتياً، كما أشار كادرون[٨]. وفي هذا السياق، يمكن الكلام عن أوجه شبه بين أيديولوجيا الاتصال والأيديولوجيا الفوضوية (Anarchiste) التي ترى أنّ المجتمع يمكن أن ينتظم بطريقة مستقلة بدون سلطة عليا، وأنّ الأفراد يعرفون كفاية ما هو جيد بالنسبة إليهم، وإدارة الشؤون العامة يجب أن تنفذ من الشعب ومن أجل الشعب[٩].

• التوقف أمام الفروقات الكامنة بين معنيي الرأي والإعلام ومستتبعات المفاضلة المطلقة بينهما، إذ يرى برتون أنّ الإعلام يرضي الفضول ويولّد إدانة غالباً سلبية، في حين أنّ الرأي، حتى وإن كان يحمل وجهة نظر ملتزمة حول العالم، غالباً ما يستدعي تحركاً وسلوكاً. الإعلام يتحقق، الرأي يحاجج، ينتهي جمهور الإعلام بلا أحد، الرأي يتوجه إلى أحد معين[١٠]. ذلك يعني أنّ الإعلام القادر على المحاججة، وحده القادر على أن يكون عاملاً من عوامل التغيير.

• عدم الخلط بين الإعلام والاتصال، الإعلام والمعرفة، الضجة والكلام، التقنية والثقافة، الأداة والقدر، حرية الإعلام وحرية التعبير.

على سبيل المثال، عدم التمييز بين حرية التعبير وحرية الإعلام يحوِّل الفضاء السيبري إلى مرتع للفبركة واختلاق الأكاذيب والدعوات للعنصرية والتعصب والكراهية[١١]. كذلك يؤدي الإقران البديهي بين الإعلام الحر والديمقراطية إلى اختزال، ينمّ عن عدم معرفة بعلاقات القوة في المجتمع. أيضاً، يفضي الافتراض الخطي إلى أنّ لكل من الإعلام والاتصال طاقةً تربويةً، بمعزل عن شروط وظروف تحققها، وأنّ الغزارة تكفل صحة الرسائل وصدقها، وأنّ الاتصال يخلق روابط اجتماعية على نحوٍ سحري، إلى تشوهات بحثية لا تُعدّ ولا تُحصى. ولتبديد سوء الفهم المتعلق بالإقران البديهي بين الميديا والديمقراطية، لا بدّ من تفحص الدور السياسي للميديا بوجهيه المادي والرمزي. ولا بدّ من البحث في العوائق التي تحول دون انتشار الكفاءات الديمقراطية ودون تطور

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٨) Dominique Cardon, *La Démocratie Internet: Promesses et Limites*, coll. «La république des idées» (Paris: Seuil, 2010), p. 100.

(٩) Thomas Stenger, *Le Marketing politique: Les Essentiels d'Hermès* (Paris: Ed. CNRS, 2012), pp. 47-64.

(١٠) Philippe Breton, *L'Incompétence démocratique: La Crise de la parole aux sources du malaise (dans la) politique*, coll. Cahiers libres (Paris: La Decouverte, 2006), p. 183.

(١١) تعاقد موقع «فيسبوك» مع وحدة تابعة لشركة بيرتلسمان للخدمات التجارية بغية مراقبة وحذف التعليقات العنصرية في ألمانيا، بعد موجة انتقادات طالت «فيسبوك» متهمة إياه بعدم بذل جهد كافٍ لوقف خطاب الكراهية. إلى ذلك، لفتت مجلة **دير شبيغل** الألمانية إلى أنّ وحدة أرفاتو التابعة لشركة بيرتلسمان تعاقدت مع ١٠٠ شخص على الأقل لمراقبة خطاب الكراهية بالوكالة عن «فيسبوك». انظر بهذا الصدد موقع جريدة **النهار**، بيروت، بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، <http://www.annahar.com>.

كلام المواطن، كمثل البحث في أسباب ومفاعيل الميل إلى النقاش الممل والتوافقي، واستتباعات التسليم الكلي بالأرقام التي تحملها استطلاعات الرأي تحت عنوان المعادلات العلمية الدقيقة[١٢].

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المقولات الخطية، عززتها مجموعة الروابط المنسجمة التي شكلت الهالة التي أحيط بها الاتصال، ما أدى إلى رواج الكلام حول أيديولوجيا الاتصال، ومجتمع الاتصال والإنسان المتصل[١٣].

أولاً: مكابح التغيير الكامنة في البنية الإعلاميّة التقليديّة

للتمكن من استكشاف مكابح التغيير الكامنة في المنظومة الإعلامية والاتصالية الراهنة، لا بدّ من اعتماد الخطة الآتية:

أولاً، الفصل بين المنظومتين: **الأولى** سنطلق عليها تسمية المنظومة الإعلامية التقليدية، و**الثانية** المنظومة الاتصالية الجديدة، وذلك لضرورات إجرائية تعود إلى أهمية تعيين أماكن التداخل والتلاقي والتباعد بينهما، بالعلاقة مع السياقات السياسية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية المحيطة بهما.

ثانياً، تفحص الشروط المادية التي ينمو فيها الصحافيون ووسائل الإعلام، الممارسات الصحافية، أسس الروتين الإعلامي، الروابط الشخصية والمؤسسية بين الصحافيين ومصادرهم، وعلاقات العمل، اتخاذ القرار في وسائل الإعلام، البنية الإعلامية، قواعدها الاقتصادية، مكانتها القانونية، أثر الإعلان في المحتوى، تنظيم الشبكات الإلكترونية، استراتيجيات الفاعلين الأساسيين في الفضاء السيبري، التشريعات وتنظيم الميديا التقليدية، وتنظيم الميديا التكنولوجية[١٤]. يضاف إلى هذا التحليل المادي تحليل آخر للملامح الرمزية يساعد على التقاط المعنى السياسي لممارسات وسائل الإعلام وتنظيماتها. فبعيداً من وظيفتها المادية، تعتبر الميديا مكاناً للتداول أو بمثابة أغورا حرة[١٥].

تلاقى الكثير من البحوث والدراسات على تشخيص العوائق البنيوية التي حالت وتحول دون تمكن وسائل الإعلام المسماة تقليدية من تأدية دورها التغييري في المجتمعات الديمقراطية، والتي تمثلت بالآتي:

---

(١٢) Breton, Ibid., p. 184.

(١٣) Gingras, *Médias et démocratie: Le Grand malentendu*, p. 4.

(١٤) سبق وعملت كاتبة هذا البحث على تفحّص هذه الشروط انطلاقاً من النموذج الإعلامي اللبناني من خلال مؤلفَين صدرا:

نهوند القادري عيسى وسعاد حرب، **الإعلاميات والإعلاميون في التلفزيون: بحث في الأدوار والمواقع** (بيروت: المركز الثقافي العربي؛ تجمع الباحثات اللبنانيات، ٢٠٠٢)، والقادري عيسى، **الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية: النموذج اللبناني.**

(١٥) Gingras, Ibid., p. 5.

١ ـ **تبعية وسائل الإعلام للسلطات السياسية والاقتصادية، وإسهامها الجزئي في صناعة الرأي العام من خلال استطلاعات الرأي**، وهذا ما أعاق دورها في تشكيل آراء مستنيرة، إذ غالباً ما يحد الوضع القانوني والاقتصادي لوسائل الإعلام من هامش الحرية لدى الصحافيين. على سبيل المثال، تنظيم العمل (وقت مختصر، مصادر محدودة، ندرة التكوين المستمر، تراتبية التقارير... إلخ)، هذا عدا عن أن الثقافة الصحافية السائدة والتنافس المحموم يجعلان عمل الصحافيين متشابهاً[١٦].

٢ ـ **تبعية الصحافيين الشديدة للمصادر العليا القريبة من السلطة**، تمثل ذلك في اعتمادهم تقنيات تضليل معرفية قائمة على المفاضلة بين المصادر، كمثل إيلاء المصادر الأساسية إلى أصحاب القرار السياسي الذين يقومون بتأطير وتحديد وضعية المسائل المطروحة، وتالياً شرعنتها، وجعل المصادر الثانوية من نصيب المعارضين والمحتجين الذين يكتفون بردّ الفعل[١٧].

٣ ـ **ضغط الوقت** على الصحافيين، فغالباً ما تدفعهم السرعة إلى اللجوء إلى المصادر عينها، المتمثلة بالسياسيين، وهذا ما يحد من فضولهم ويضيق هامش الحرية لديهم.

٤ ـ **عمل الصحافيين بطريقة مشابهة لعمل النخبة السياسية**، فهذان الطرفان لشدة تماهي أحدهما بالآخر غالباً ما يتبنيان أساليب بعضهما البعض بطريقة تلقائية وغير مفكر بها. في هذا السياق، رصدت آن ماري جينغراس خمسة أساليب تميز عمل الميديا والشخصيات العامة وهي: الشخصنة والمسرحة والتجزئة والتسوية والاتصال. وقد غدت هذه الأساليب الخمسة اليوم متجذرةً في العادات الصحفية والسياسية المؤثرة إحداها في الأخرى، لدرجة أنها اندرجت في خانة النظام الطبيعي للأشياء[١٨]. وكان لهذه الأساليب المشتركة مفاعيلها على عالمي الإعلام والسياسة على النحو الآتي:

تسهم الشخصنة في جعل السياسة مشهدية، بفضل الخلط بين السياسة والترفيه بكل أنواعه. ويتم تثمين الجوانب الإنسانية لرجال السياسة على حساب ماضيهم، وأفكارهم، ونجاحاتهم. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّه عندما تغيب المعطيات السياسية الحقيقية، تفعل الصورة فعلها، وخصوصاً لدى الناخبين الذين يفتقدون العدة الثقافية الضرورية التي تساعدهم على تشكيل رأي مستنير[١٩].

تُعلي المسرحة من شأن الإثارة، وتستميل الانفعالات، باحثةً عن انطباعات حية، جمل صادمة، وتهتم بالرموز، بالأزمات غير الحقيقية، رافعةً بعض الصراعات الصغيرة إلى مستويات غير عادية. علماً أنّ معالجة السياسة بطريقة سطحية ومشهدية تعني نسياناً للتاريخ وإغفالاً لبنى السلطة، وهذا ما يسهم في زيادة استخفاف الجمهور ولامبالاته بالشأن السياسي[٢٠].

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٩.

(١٧) Sous la direction de Normand Baillargeon, op.cit, p.86

(١٨) Gingras, Ibid., pp. 67-70.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٦.

وتعمل التجزئة على تقديم المسائل والأحداث كأجزاء، عبر اللجوء إلى جرعات صغيرة متكيفة مع المكان والزمان. ولهذه التجزئة حسنات مؤكدة للطرفين، إذ تكتفي المعالجة الإعلامية بالأحداث اليومية، وبالوثائق العامة دون الانشغال بتاريخ الملف، وبالضغوط القانونية. وهي بذلك تحول دون فهم خلفية السياسات، وتوجهاتها العامة، وأولوياتها، والمستهدفين منها. أي أنّها تشكل العملية المعاكسة لوضع الأمور في سياقاتها، والتي نادراً ما تحصل في الإعلام بالنظر إلى عدة عوامل، منها: سرعة إنتاج الريبورتاجات، العدة الثقافية المحدودة لدى البعض، الكسل والخمول، التنافس المحموم مع المباشر.

ويتمثل التطبيع في إظهار أو إعادة إظهار الأوضاع الإشكالية على أنها طبيعية بهدف تهدئة النفوس، وإلى تبيان أن السلطات الرسمية تسيطر كلياً على الوضع، وإلى التقليل من ردود الفعل الشعبية. إن استخدام التسوية من قبل الطرفين يشجع بطريقة غير قصدية على الانكفاء نحو الحياة الخاصة، وتالياً نحو اللاسياسة. وهذا ما يعبر عن الإرادة المشتركة في جعل العلاقات الاجتماعية منسجمة، وفي تجنب الصراعات، وإنتاج توافق[٢١]. تتمثل شروط الاتصال في أن يتواجد الريبورتر ورجل السياسة في مكان الحدث، للدلالة على أهمية الخبر.

٥ ـ **الاعتماد المتزايد للسياسيين على أساليب الترويج السياسي**، وسعيهم المتواصل إلى التحكم بالصحافيين من خلال تزويدهم بمعلومات جزئية، وتقطيرها لهم، تبعاً لمصالحهم، واستخدامهم جملة تكتيكات، بمثابة بالونات اختبار، واعتمادهم لغة معينة تفضل الصيغ المشتركة والأماني الغائمة والرموز والأساطير والمجاز، ما يولد ردود فعل انفعالية. أي أنّهم يستخدمون نمطاً من الحجج لا تتعلق بجوهر الرهانات المطروحة، إنما تهدف إلى الإقناع من خلال الشكل، وتستدعي العواطف والانفعالات، الفكاهة، التأثيرات المتناقضة، مقابل اليأس، الثقة والأمل، ومقابل العجز والخوف، الشجاعة والعنفوان[٢٢].

٦ ـ **الدور الذي يؤدّيه المختصون في الاتصال** Spin Doctors الناشطون جداً في أمكنة النشاط السياسي الرسمي الذين يتولون نقل الأخبار إلى الصحافيين المتعطشين للسكوب، أو الذين يضعون المعلومة في سياق ما، بهدف مراقبة أو توجيه الإعلام تبعاً لمصلحة رؤسائهم[٢٣].

٧ ـ **استخدام الاستطلاعات كإحدى أدوات الإدارة العامة** لشرعنة شخصيات أو سياسات بعينها، إذ تبيَّن أنّ غموض خطاب النخب يقوم على ثلاثة عناصر يدعم أحدها الآخر: لايقين الأفراد، اللغة السياسية، الاستطلاعات. وهذا ما يجعل فبركة استطلاعات الرأي الكمية، عمليةً ممكنةً[٢٤].

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٧.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٩.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٢.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

٨ ـ **محاكاة وسائل الإعلام للثقافة الاجتماعية السائدة.** فالإعلام ليس بمعطى مستقل بذاته، إنّما هو بناء اجتماعي. والمعلومة لا توجد إلّا من خلال سياق اجتماعي تنظيمي، ومن خلال استراتيجية فاعلة لأقطاب يُساهمون في تشكيل أو تسوية معناها، في مرحلة إنتاجها ونقلها وتلقّيها[٢٥]. على سبيل المثال، تبيّن لي من خلال مجموعة دراسات ميدانية، أنّ نشرات الأخبار في محطات التلفزة اللبنانية أعادت بمضامينها وبتركيبتها إنتاج الأدوار النمطية المنسوبة لكل من الجنسين، وإن كانت حصلت بعض الخروقات المبعثرة غير القادرة على المسّ بالبنية وبالتراتبية المعهودة. كذلك كانت العلاقة بين بنية البرامج الحوارية والبنى السياسية والثقافية والاجتماعية وثيقة جداً. فبقيت سمة البرامج الحوارية الأساسية هي الحفاظ على ما هو سائد. وبقي للرجل النصيب الأكبر من الإعداد والإخراج والتقديم والترويج، وحضوره ما زال متقدّماً على المرأة كضيف، كمشارك، كمتصل، على الرَّغم من تزايد أعداد النساء كمقدِّمات، ومشاركات في الإعداد وفي التقارير المرافقة. لذا بدا التنميط الجندري في البرامج الحوارية معقّداً، يرتدي أشكالاً متعددة، أحياناً يخفّ وأحياناً أخرى يقوى، أحياناً يُقسّم الأدوار والصفات والمسؤوليات علناً، وأحياناً أخرى يعتمد أسلوب التغييب للمرأة. أحياناً يعتمد أسلوب التحييد للرجل، وأحياناً أخرى يلتفّ على حقوق المرأة عبر المبالغة واعتماد أسلوب التسامي. أحياناً يتنازل معترفاً لها بحقوقها إنّما هو اعترافٌ مشروطٌ، وأحياناً يُبرزها وهي تستبطن التنميط، وأحياناً أخرى يعمل بطريقة الانزياح من عنوان إلى آخر. المهم أنّه على الرَّغم من هذا التنوع في الأساليب، فإنّ هذه البرامج اعتمدت آليات عرفت أين تستبعد المرأة وأين تبرزها، وبأية حدود، فبقي الرجل من خلال تلك الآلية هو الثبات والمرأة هي التي تتحرّك نحوه، الرجل هو الكلّ والمرأة هي جزء من هذا الكلّ[٢٦].

٩ ـ **أثر الضغوط الاقتصادية في العمل اليومي للميديا.** تشكل الملكية والإعلان مسلكَين مناسبَين للإحاطة بهذا الأثر، ولا سيما إذا ما انسحب التحليل على المستويات الفردية، والتنظيمية، والبنيوية. على سبيل المثال، من أبرز القيم التي يروّج لها الإعلام والناتجة من ضغوط السلطات الاقتصادية: الترويج للمؤسسات الخاصة، والإعجاب بعملها، الحط من شأن القطاع العام، والحلول ذات الطبيعة السياسية، الترويج للإنجاز، للتنافس، للفردية، الإشفاق على المحرومين، إضافةً إلى أن الأيديولوجيا الرأسمالية التي تقرن الاستهلاك بالسعادة، تضع التفتح الفردي خصوصاً في الحياة الخاصة أو دائرة العمل في المقام الأول، عوضاً من العمل الجماعي، وتقدم الرأسمالية كأساس

---

(٢٥) انظر بهذا الصدد: Pierre Muller, «Politiques publiques et effets d’information: L’Apport des approches cognitives,» dans: Jacques Gerstlé, dir., *Les Effets d’information en politique* (Paris: L’Harmattan, 2001), p. 237.

(٢٦) انظر بهذا الصدد: نهوند القادري عيسى: **نحو تمكين النساء في الإعلام: من أجل تحقيق التكافؤ بين المواطنين والمواطنات** (بيروت: مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة، بدعم من البنك الدولي ومجلس الإنماء والإعمار، ٢٠٠٨)؛ **أوجه معالجة الإعلام اللبناني لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي** (بيروت: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٢)، و**نحو صور متوازنة للنساء في الإعلام** (بيروت: جمعية فيميل، بدعم من أكشن ايد، ٢٠١٥).

للديمقراطية[٢٧]. هذا عدا عن سلطة الرؤساء وتنظيمهم العمل وتدخلاتهم المنتظمة. ولا ننسى الرقابة الهادفة إلى حماية صورة المعلن، ومراقبة المحتوى الإشكالي الذي يزعجه، وما نتج من ذلك من إزالة الحدود بين التحرير والإعلان.

١٠ ـ **إقران الثقافة بالاتصال بالهيمنة الرأسمالية الاقتصادية.** تغذّت الرؤية الاجتماعية النقدية لسلوك الناخب، التي وصفت الاتصال كأداة سيطرة لطبقة على أخرى، من عدة مقاربات، أبرزها: مدرسة فرانكفورت التي اعتبرت أنّ النظام الرأسمالي وضع الثقافة في منزلة السلعة، وعوضاً من رفع مستوى الفرد عملت على سجنه في فكر أوحد، وأنّ الثقافة المصنعة أضعفت الفكر النقدي وهذا ما سهّل الدعاية. ورأى أنطونيو غرامشي أنّ الهيمنة تتمثل في المقدرة التي لدى مجموعة اجتماعية معينة على ممارسة قيادة فكرية واخلاقية للمجتمع. كذلك وضع لويس ألتوسير (١٩٧٦) من خلال المقاربة البنيوية المفهوم لفكرة أجهزة الدولة الأيديولوجية التي هدفها الحفاظ على الستاتيكو القائم والمتمثل في هيمنة طبقة على أخرى. بالمنحى البنيوي عينه، عرض فوكو لدور التوجيه الذي تقوم به الميديا المتلفزة التي تنظم المكان والزمان بطريقة مخادعة. كذلك بالمنطق البنيوي نفسه أتت أعمال رولان بارت (Roland Barthes) (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧) التي وصفت عبر الوقائع اليومية ما يقوم به النظام الدوكسا المسيطرة عبر الدلالات، والتي، على حدّ قوله، لشدة رؤية الأشياء لا نعود نراها. كذلك أوضحت أعمال بورديو العنف المخفي للطبقة المسيطرة، مبلوراً مفهوم «التعود» الهابيتيس المرتكز على نظام ثابت من العادات المولدة للأفعال، التي تعيد إنتاج النظام الاجتماعي القائم على اللامساواة. وهو تلاقى مع شامبانيه (Champagne) في كلامه على الاستخدام السياسي لدراسات الرأي البانية أو المنتجة للآراء لمصلحة النظام المهيمن، التي تبدو رسمياً إنما زوراً، أنّها تعطي الكلام للخاضعين. وأخيراً، وجد هابرماس أنّ هذا الفضاء من الحرية أفسدته البرجوازية والرأسمالية، وأنّ المواطن غدا مستهلكاً غير فاعل، وتالياً، عليه أن يرفض استلابه ويعمل على استعادة هذا الفضاء[٢٨].

ثانياً: مكابح التغيير الكامنة في البنية الاتّصالية الراهنة

تلاقت الرؤى الناقدة لتحالف وسائل الإعلام مع السلطات الاقتصادية والمالية، مع نزوع رجال السياسة نحو التسويق السياسي، وميل خطابهم نحو مزيد من الإثارة، وهيمنة رجال الاتصال والعلاقات العامة على الإعلام، وتسيُّد استطلاعات الرأي، مقابل لامبالاة سياسية من قبل المواطنين، وبروز منظومة الإعلام المتعدد الوسائط القائمة على التزاوج بين المعلوماتية والاتصالات والإعلام، التي مهدت الطريق لبروز بنية اتصالية جديدة خلخلت البنية الإعلامية التقليدية التي كانت تاريخياً متوافقة مع البنى الديمقراطية التمثيلية القائمة في البلدان الغربية.

---

(٢٧) Gingras, *Médias et démocratie: Le Grand malentendu*, p. 103.

(٢٨) Frédéric Dosquet, coord., *Marketing et communication politique* (Paris: Ed. EMS, 2012), pp. 102-109.

وقد تمكن الباحثون من تعيين جملة ركائز قامت عليها هذه المنظومة، وهي تتمثل في الآتي:

أ ـ **مركزية مفهوم الاتصال**. عمل نوربرت فينر (Norbert Wiener) على بلورة هذا المفهوم، معتبراً أنّ كل الواقع يمكن تفسيره بتعابير الاتصال والإعلام، معرِّفاً الذكاء على أنه القدرة على معالجة الإعلام المعقد في علاقته مع البيئة المحيطة. يحمل هذا الخطاب السيبري وعداً بتقويم الاعوجاج الناتج من الأمراض الاجتماعية التي تعود، بنظره، إلى سيئات التعتيم وتقييد الإعلام، إلى الاختيارات اللاعقلانية المرتبطة بمعالجة الإعلام الذي أفسدته الأيديولوجيات. وبهذا أعطت السيبرية جواباً لحل المشاكل الاجتماعية، واضعةً في خدمة الحكومات علماً للاتصال وللتحكم بالإعلام[٢٩].

ب ـ **أسطورة مجتمع الاتصال وسلسلة الوعود التي حملتها**، والتي تتمثّل في الوفرة، الدمقرطة، الاستقلالية، العولمة، اختصار الزمان والمكان. يوصل الوعد بالوفرة وإمكانية الاختيار الفائق إلى مفهوم الغزارة، الذي يقود إلى مفهوم الدمقرطة الثقافية والسياسية، وهذا الأخير، يفتح أفقاً جديداً للمواطنة. وفي الروايات الأكثر طموحاً، تم تقديم الطاقة التشاركية للشبكات على أنّها الحل للمشكلة المزدوجة للكلفة الفردية للمشاركة السياسية ولتعبئة الجسم المدني رقمياً. وتحمل الاستقلالية وعداً بالمجتمع اللامركزي، وبالتفاعلية. وشكَّل تشابك الحياة الخاصة مع النشاط المهني غلافاً لفكرة الشفافية. وأفضت الشبكات الإلكترونية للاتصال إلى علاقة جديدة مع الزمان والمكان، بحيث غدا مجتمع الاتصال هو أيضاً مجتمع السرعة، والآنية، وتقلّص المكان، فمع صعود أنظمة الاتصالات المتحركة، أصبح الاتصال متنقلاً، كما أشار بول فيريليو (Paul Virilio)[٣٠].

باختصار، إنّ إعطاء وزن للحتمية التقنية كمحرك للتغيرات الاجتماعية، يعني إخلاءً لإشكالية السلطة والسيطرة لصالح رؤية لمجتمع أكثر مساواةً وأكثر تعدداً للمراكز. ويعني رجوعاً إلى مجتمع أكثر فأكثر سلمياً، متحرراً من الصراعات الاجتماعية العنيفة ومن الأوهام الأيديولوجية، تحتل فيه الفردانية مكانةً مركزيةً، وتسود فيه أنماط حياة لفاعلين اجتماعيين أكثر استقلالية، وأقل ارتباطاً بمكانة الطبقة الاجتماعية[٣١].

ج ـ **تلاقي خطاب النهايات** الذي أعلن نهاية الأيديولوجيا، نهاية الطبقات، مع نهاية السياسي، أو ما أسماه البعض بالتحلل السياسي. فبعدما اصطدم «المفهوم النشط للمواطنة» بأشكال كثيرة من اللامبلاة، أمكن قراءة الاستقلالية المدنية كبديل من الانخراط والالتزام المدني[٣٢]. وبعدما اقتصرت المرجعية الديمقراطية على مبدأ تنظيم العلاقات اليومية من منطلق القرب المتساوي، وبعدما توارت العلاقات التراتبية، حلَ الاتصال والإقناع محل الضغط والإكراه. وأصبحت السياسة في المجتمعات التي تعتبر نفسها أنّها تحررت من الأوهام البطولية ومن الأيديولوجيا، ليست أهمّ من الأحداث

---

(٢٩) Eric Neveu, *Une société de communication?* (Paris: Ed. Montchrestien, 2011), p. 23.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

المتفرقة والانشغالات الخاصة. وهكذا وجد رجال السياسة الذين حرموا من الإعجاب، من النظرات، بسبب اللامبالاة، أنفسهم مضطرين للإغراء للتعبير، لجذب الاستماع. فالإخراج المتلفز المركز على الجوانب الحميمة ما هو إلا معبِّر عن الثمن الذي يدفعه هؤلاء لإثارة الانتباه، والذي هو مماثل للتنقل في نظام الانشغالات المدنية والتزحلق نحو «السقوط الهزلي» للسياسي في مجتمع ما بعد الحداثة[٣٣].

بغية إخلاء الصراعات الطبقية، تمّ العمل على إحلال الحوار والتفاوض محل الضغط والإكراه، وهذا ما عزز وجود مجتمع مسالم تقلّ فيه اللامساواة، المعرفة، المقدرة، المسؤولية. لذا أصبح الصراع بالقوة موضع شبهه، لأنّه يغتصب المعيار الاتصالي، ويعيد إدخال فظاظة علاقات القوة والعواطف الأيديولوجية. ينبع من هذا التمثيل ثلاثة معالم بارزة: **الأول**، يتعلق بتهميش السياسي، إذ يبرز التساؤل حول مكانة السياسي في مجتمع تعايشي، يتم فيه امتصاص الضغوط الاجتماعية، **والثاني** يتمثل في نموذج «دعه يعمل دعه يتصل». **والثالث** يتمثل في أنّ كبت الصراع يساوي فضح المجموعات التي تلجأ إليه[٣٤].

د ـ التغير في اقتصاد الإعلام. أصبحنا أمام نموذج اقتصادي تتولد فيه الإنتاجية عبر تكنولوجيا إنتاج المعرفة، ومعالجة الإعلام، والاتصال بالرموز[٣٥]. وقد أوضح مانويل كاستلز (Manuel Castells) الدور البنيوي للإعلام من دون حصره في إنتاج السلع والخدمات، إنما بتصور آثاره في الهويات الجماعية، والأنظمة السياسية. وتجدر الإشارة إلى أنّ عالم الإنترنت الذي صمم في البداية على أنه خارج رقابة الدول ومعاييرها، سرعان ما تمّت مصادرته من قبل الشركات الكبرى، وغدت تطبيقاته تصب بشكل أو بآخر في خدمتها، إذ ليس المهم من يكون المستخدم، وماذا يقول، وماذا يفعل، المهم أنه تطبّع مع هذا العالم ولم يعد بإمكانه الاستغناء عنه، والأهم أن يترك الآثار والبصمات التي تؤشر عليه وعلى مواصفاته ليصار إلى بيع هذه المعلومات بالجملة إلى المعلن، ليتمكن من تصويب إعلاناته في سياق ما يسمى اقتصاد الانتباه. فالسماح بالأسماء المستعارة والتخفي في البداية وعدم وضع معايير وضوابط للتواجد في العالم الافتراضي أوجد عنفاً لا مثيل له، وتحاشياً لرقابة ومعيرة الدول، أصبح يتم العمل على تطبيقات تحمل معايير الرقابة من داخلها. وبهذا غدت قدراتنا على الانتباه تضعف بسرعة وتطال الكثير من المجالات، حتى وصل تآكلها إلى درجة حرجة، فضاعت مقدرتنا على التركيز بطريقة عميقة ومتماسكة، إلى حدّ رأى إيف سيتون (Yves Citton) أنّنا في طور الانزلاق نحو عصور ظلامية جديدة[٣٦].

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٣٦) Yves Citton, *Pour une écologie de l’attention*, La Couleur des idées (Paris: Seuil, 2014), p. 206.

بهذا، أصبحت الميديا الجديدة فضاءات جديدة للاستثمار، يمكن تحديد بعض اللاعبين على النت مثل «الفيسبوك»، «آبل» و«غوغل» وغيرها. فكل ما يروج كمحتوى صادر عن الميديا الجديدة، يجب أن يخضع تقريباً إلى قواعد هذه الشركات ويتكيف مع خياراتها التكنولوجية(٣٧). وتتشارك أمبراطوريات الميديا الجديدة هذه في أنّها لا تخلق أيّ محتوى، هي ترتضي بأن تكون إناء حيث تتلاقى فيه في لحظة أو أخرى تقريباً كل المحتويات التي تمّ التشاور بها على النت. إنها تفرض نسبة التردد كقياس موضوعي كما يفعل «غوغل» عبر إحصاءاته التحليلية، و«فيسبوك» بقياسه لنسبة الإعجاب. علماً أن «غوغل» وحده يحصل على حصة إعلانات تساوي كل ما تحصل عليه الصحافة المكتوبة في الولايات المتحدة. وبهذا تصبح هذه المجتمعات العناوين الأكثر ارتياداً على النت، قاضية بذلك على النظامين الإيكولوجي الإعلامي والإعلاني المحلي(٣٨).

ثالثاً: انعكاسات تجاوز المنظومة الاتصالية للمنظومة الإعلامية التقليدية

كان من أبرز تجليات تجاوز المنظومة الاتصالية للبنية الإعلامية التقليدية بروز مجموعة متغيرات، تمثلت في الآتي:

١ ـ **تغيّر شروط المنافسة السياسية**، إنّ تدخل شبكات الاتصال في التطوّرات السياسية جعل البعض يتكلّم على الدولة ـ المشهد، وعلى السياسة المأخوذة في الاتصال، كما في المغالاة، أو على أعلمة السياسة. والدليل أنّ مسؤولي الأحزاب غدوا لا يمانعون من دخول الصحافيين والكاميرات إلى منازلهم. ولم يعد يقتصر عالم ممتهني السياسة على المتنافسين، إنما توسع ليشمل المعلنين، المستشارين، استطلاعات الرأي. وعلى نقيض فترة الستينيات، حيث كان كل شيء يبرر بالسياسي، فإن الترجمة الاتصالية الجديدة تؤكد قدرتها على جعل السياسة متحللة وعلى فصلها عن ضغوط المجتمع، فغدت الآلام والمأسي التي نشعر بها في الحياة الاجتماعية تُحال إما إلى أسباب نفسية (عقد غير معروفة، عدم مقدرة على الاتصال، تطهير) وإما إلى أسباب ثقافية (نقص في الإعلام، تقادم، إفلاس الحداثة). وتكمن قوة هذه المقاربات في اعتمادها على آلية الشعور بالذنب، فعوضاً من صورة الخاضع المضطهد حلَّت صورة غير المتكيف، غير القادر، المنشَّأ بطريقة غير سليمة(٣٩).

٢ ـ **اتساع الفضاء العام للاتصال السياسي**. أصبح كل شيء يمكن أن يكون موضوعاً للنقاش والمواجهة. واختفت الحدود بين العام والخاص، وغدا الفرد قادراً على الخوض وأخذ المواقف بحرية في عدد كبير من المواضيع، وتفردنت العلاقات الإنسانية والاجتماعية، وبزغ وعي نقدي للنخب المنغلقة على عالم السياسة والميديا واستطلاعات الرأي. غير أنّ التوسّع في الإعلام

---

(٣٧) Sous la direction de Normand Baillargeon,op.cit,p.13.

(٣٨) Sous la direction de Normand Baillargeon,op.cit,p.56

(٣٩) Neveu, *Une société de communication?*, p. 119.

والتعدّد في الوسائط لم يؤدّيا إلى تنوّع في الموضوعات المعالجة. ولم يتسع حقل الإعلام بموازاة اتساع التقنيات، وسادت التوافقية على الأغلب، الكل يعالج بالطريقة نفسها وبالمدة الزمنية عينها. وأصبح المطلوب ثقافة سريعة ومباشرة تشبه عمل التقنيات، فأزيحت قيمة الثقافة وآلياتها لتستبدل بالقيم الحالية للزمن المباشر[٤٠]. لذا غدت الكفاءات المعقّدة تنفر وتبعث على الملل، وأصبح المطلوب تعبيرات، شهادات، مشاعر، لا أشياء معقّدة. ومرد هذا النزوع نحو التعبيروية، والتلقائية، والمباشرة، يعود إلى أن التعارضات الأساسية التي هيكلت الفضاء العمومي (المحادثة ـ الإعلام، الأفراد ـ المواطنون، الخاص ـ العام، السوق ـ السياسة...) خلال القرن العشرين، كانت في أساس الديمقراطية التمثيلية التي سببت انغلاق العوالم الأكثر مهنيةً على نفسها، بدءاً بالسياسة، مروراً بالإعلام، وانتهاء بالمصانع الثقافية. في هذا السياق، يتساءل كادرون عما سيحصل عندما يختفي هذا الفصل: ماذا سيصبح عليه الفضاء العمومي عندما تسهّل التكنولوجيا التقارب باستمرار بين المحادثة الخاصة والإعلام العمومي؟ وبهذا وقع التشوّش في خطوط التماس في قلب أغلبية الأسئلة حول الإنترنت اليوم. فأشار البعض إلى المخاطر المتمثلة في عدوانية النقاش، تزوير المعلومات، نشر الشائعات، تضييق الفضاء الخاص، سرقة الأعمال المحفوظة، الاستعراض النرجسي. وأعلى البعض الآخر من ثورة الإنترنت معلناً اختفاء الفضاء العمومي التقليدي، وإمساك السلطة من قبل مستخدمي النت[٤١].

لذا غدا هذا العالم محاطاً بجملة مفارقات تتمثل من ناحية، في أن رمزية السرعة، سهولة الوصول، تجزئة المحتويات، وزيادة التفاعلية، تعد سوقاً فسيحاً للجمهور بأشكاله المتعددة، ومن ناحية ثانية، في أنّ كل شيء يدفع ثمنه في الاستخدام المتعدد الوظائف للتقنيات المتصلة في ما بينها، عبر الآثار التي يخلفها الجمهور وراءه والتي تساعد على حسبان المستخدمين، وتعيينهم وتحديد أذواقهم. بمعنى آخر، من معالم هذه الثقافة المتعددة الوسائط وضوح الجانب النفعي لهذا العالم المتواصل في ما بينه، حتى وإن كان مناصرو هذا العالم لا يجدون في ذلك سوى أثر للثقافة الفوضوية والحرة، المتفلّتة من الثقافة الرسمية[٤٢].

٣ ـ إقامة رابط خطي بين التقنيات الإعلامية والاتصالية ذات الأداء العالي وبين الوعود بإنجازات سياسية من أجل عالم أفضل. إن إيلاء الأيديولوجيا التقنية للأدوات كي تؤدّي دوراً سياسياً، يعني محاولة استثمارها بمهمة غير مرتبطة بمنطقها[٤٣]. نتج من ذلك تقوية الشعور الخاطئ، إنما المستمر بالتراتبية النوعية بين الميديا القديمة والجديدة. فجيل الإنترنت لديه الشعور بأنه يمثل المستقبل والتطور، مقابل الماضي المحافظ. وهذا ما أدى إلى إرباك فكري، عززه ضياع الخطوط الفاصلة، التي عملت الديمقراطيات الغربية على الحفاظ عليها فترةً طويلةً، فحصل الخلط بين العام

(٤٠) Stenger, *Le Marketing politique: Les Essentiels d'Hermès*, p. 158.
(٤١) Cardon, *La Démocratie Internet: Promesses et Limites*, p. 10.
(٤٢) Stenger, Ibid., p. 161.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

والخاص، بين الفردي والجماعي، بين غزارة الرسائل الإعلامية والتنوع الثقافي، الفردنة وتقطيع الأسواق والتطور، الشعور بالتزامن مع مسار العولمة حتى مع عودة الهويات والمرجعيات الوطنية. كذلك غدا يستخدم حق المواطن في المعرفة أكثر فأكثر كوقود للمعركة المالية بين مجموعة محطات إعلام عالمية تمسرح الأحداث بهاجس التنافس المحموم، وذهب كل شيء لصالح تقطيع الأسواق وتفتيت جمهور المحطات العامة والخاصة[٤٤].

٤ ـ **بروز ممارسات خطابية ديمقراطية جديدة** تنتظم حول مصطلح التفاعلية (Interactivité) الذي هو في طور التحوّل إلى قيمة جديدة. يرى فيليب برتون أنّ التفاعلية تشكل خميرة لانحلال الديمقراطية، كونها تتعارض مع ثقافة الداخلية (Interiorité)، ولا سيّما أنّ الممارسات والثقافة المقترنة بها تعدّ شرطاً ضرورياً لانتشار الكفاءات الديمقراطية. فالتفاعلية تُقدّم نفسها كطريقة جديدة لتصور الكلام ودوره. في ظل الاعتقاد السائد أنّ الكلام يمر أفضل وأسرع وأكثر تشاركية في حال كانت المعايير الخطابية التي تنظم توزيع الكلام تحثّ كل فرد، من ناحية على الكلام بحرية متى يريد، ومن ناحية ثانية، أن يختار بالأفضلية كلاماً ذا صلة، كرد فعل مع ما قيل للتو كي يقيم العلاقة الاجتماعية الأكثر التصاقاً. وهذا ما يعطي للتبادلات لوناً خاصاً. كل أحد يتكلّم من دون أن يصغي إلى الآخرين[٤٥]. ويمتاز هذا النمط في أنه يُعلي من شأن التعبير الذاتي، ويعفي من بناء المحاججة، يخرج رابطاً اجتماعياً قابلا بقوة للانحلال، حيث التعاقد الضمني هو أن الحوار يعمل تبعاً لطريقة التأكيد المزدوج (كل واحد يقول وجهة نظره بالتوازي). ما يعني أن هذا النموذج الخطابي قد يكون حاملاً للعنف ومضعفاً لمقدرة المحاججة لدى المشاركين. فالتفاعلية تفترض مقاربة إجرائية للاتصال، حيث إن هذا الأخير يصبح غايةً بذاته، يجب أن لا نتصل لنقول شيئاً ما، إنما لنتصل. ورأى برتون في التفاعلية فضيلة غير ديمقراطية كونها تدمر ما يمكن تسميته بـ «الداخلية». وإلى ميزتي التفاعلية: إمكانية الكلام في أي وقت، وضرورة الاندراج في ما يقوله الآخرون، ومن ثم الكلام، تضاف ميزة ثالثة وهي الإعلاء من شأن السرعة والكلام بسرعة، ليس هناك من وقت ميت. يجب أن تخلي التفاعلية أي سكوت وأي وقت ميت من الاتصال. فالآنية والوقت الراهن هما من صفات التفاعلية. إن الزمنية التفاعلية يمكنها أن تنحو نحو السرعة القصوى، في حين أن زمنية الداخلية والحوار الداخلي تتم من خلال تفعيلة أو تقطيع خاص دائماً مختلف من مراحل التسريع ولحظات الركود الضرورية. فمن المؤكد أنه أسرع للمرء في أن يجيب من أن يفكر. فمصطلح التفاعلية هو مجموعة ممارسات جماعية تسمح بالاستدامة الاتصالية. وتضع كل فعل ليس بالرجوع إلى تعاقب النظرة الداخلية والمواجهة الاجتماعية، إنما يأخذ هذا الفعل، وكأنه مزاج مستدام حيث الجماعي لم يعد يترك أي فجوة للفردي[٤٦].

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٥٤ ـ ١٥٦.

(٤٥) Breton, *L'Incompétence démocratique: La Crise de la parole aux sources du malaise (dans la) politique*, pp. 185-186.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٩٦ ـ ٢٠١.

٥ ـ **التباعد الممنهج بين القيم والممارسة، بين الكلام والأفعال، بين المثل والواقع، بين الافتراضي والواقعي**. هذا التباعد قد يتحوّل إلى عائق أمام الحرية والإبداع، ويسبّب العنف في الفعل والشلل في الفكر، ما يشجّع المواطن على الانسحاب من الحياة السياسية. وعلى الرَّغم من أنّ أجهزة الاتصال بإمكاناتها المتعددة تعفينا من الكلام أمام جمهور من لحم ودم، وتتيح لنا الاتصال بمجهولين دون خوف وقلق، كوننا نتكلم من دون حضور جسدي، وتساعدنا على تجنّب كلّ الأسباب التي تشعرنا بالضيق الاجتماعي مع الاحتفاظ بالعلاقة التفاعلية، إلا أنّ هذه الأجهزة لا تُسهم سوى جزئياً في حلّ مسألة أخذ الكلام، وتترك بطريقة ما نوعاً من الخوف من الآخرين يرتد عنفاً ضدّ الذات[٤٧]. لذا تشجع هذه التكنولوجيا الانسحاب الاجتماعي لصالح أخذ الكلام الافتراضي. وكما هو معلوم، فإنّ الانسحاب، الانكفاء على الذات، الخوف من الآخرين، كل ذلك يشكل عنفاً على الذات، واستدخالاً للشعور بالحرمان. لذا رأى برتون أنه علينا التمييز بين آثار الفردانية التي تعطي حيزاً من الحرية للفرد، وبين آثار الانسحاب المتأتي عن عدم القدرة على الانخراط مع الآخر[٤٨].

٦ ـ **حلول المصلحة المشتركة بين أعضاء المجموعة المتصلين في ما بينهم محل المصلحة العامة.** عزز خطاب التحرر والحرية الذي طال كل القارات من سيطرة الفرد وأعلى من شأنه، ما أوقع الاستهلاك في قلب الحرية الفردية. في هذا الصدد، أشار كل من هاردت ونغري إلى أنّنا نشهد تحولاً سياسياً كبيراً، فنحن نمر من تصور لجسم اجتماعي تمّ النظر إليه، على الرغم من تعدد الطبقات والأفراد على أنّه هوية واحدة «الشعب» إلى تصور لجسم جديد يتشكل من فرديات يصعب اختزالها بالجمع، كونها متنوعة ومتعددة. وتم استبدال مصطلح الشعب بمصطلح الكثرة (Multitudes). ولا يعود هذا المفهوم إلى الفضاء الاجتماعي المجزّأ أو الفوضوي، فضاء المجموعة أو الجماهير التي لا تنتظم بطريقة منسجمة حول عناصر مشتركة. الكثرة هي فرد متنوع داخلياً، مختلف لا يمكن بناؤه، ولا يتصرف انطلاقاً من مبدأ الهوية أو الوحدة، إنما مما هو مشترك. وحمل مصطلح الوفرة ثنائية الفرد/الكائن مشترك، مقابل الفرد/الهوية. وبهذا لم يعد دور الميديا في هذه الظروف إنتاج هوية مشتركة، وإنما السماح للفرديات بأن تندرج في مصير مشترك. وبهذا غدت المصلحة العامة تتعارض مع المصلحة المشتركة: تأخذ **الأولى** شكلاً مجرداً بتوجيه من الدولة، تشكل **الثانية** الطريقة التي تتعاون من خلالها الفرديات في إطار الإنتاج الاجتماعي والسياسي والبيولوجي[٤٩].

٧ ـ **الأفقية وصعوبة الالتزام ورخاوة النشاط.** وجد البعض أنّ الأفقية، على الرَّغم من الادعاء بأنّها مظهر من مظاهر نزع القداسة عن المعابد الميديوية التقليدية، تحوّلت إلى تراتبية جديدة أكثر خبثاً، إذ غدا الأفراد في هذه الإمبراطوريات الجديدة يعتقدون أنّهم أحرار ومستقلون، وأنّ بإمكانهم

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٨ ـ ٢١١.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(٤٩) Blondeau avec la collaboration de Allard, *Devenir Media: L'activisme sur Internet, entre défection et expérimentation*, pp. 310-316.

التأثير في مجرى النقل الشفاف، من أجل صالح الجميع. في هذا الصدد، تطرح التساؤلات عمّا إذا كان بإمكان الشبكات الاجتماعية أن تزود هؤلاء، الذين أصبحوا يعتبرون أنفسهم مشاركين في الإعلام، غير خاضعين له، بالأدوات التي تسمح لهم بتحقيق رغباتهم كمواطنين: هل تقودهم إلى شكل من التزام المواطن والنضالية؟ هذه المسائل وقعت في قلب مقال كتبه ماكلوم غلادويل (Maclom Gladwelle) في ٢٠١٠ استخدم فيه مفهوم «Slacktivism»، بمعنى الالتزام الضعيف الذي يُعد نوعاً من النشاط الرخو والكسول، معتبراً أنّ الشبكات الاجتماعية المبنية على روابط اجتماعية ضعيفة، ليس بإمكانها أن تقود إلى تعبئة ملموسة، بل أسوأ من ذلك، وجدها توهّم في الالتزام، فإن كان يسهل على الناشطين التعبير، فإنه يصعب عليهم تحويل هذا التعبير إلى أثر[٥٠].

تخوف بيار ماشريه (Pierre Macherey)، في معرض نقده مفهوم «الكثرة»، من الديمقراطية المقتصرة على الاتصال التي تزدهر مغذية خواءها، بما أنّها «لا تتصل في اللحظة الأخيرة سوى من أجل الاتصال»، وطوَّر تحليله، مسائلاً الأهمية المعطاة اليوم للاتصال في المسار الديمقراطي، متخوفاً من دوران العمل السياسي في الفراغ، ومن أن يصبح النشاط من دون أي تأثير فاعل في الواقع. وهو يرى أن الشبكات الاجتماعية تجر معها تجزئة للفضاء العام تحت أشكال متعددة، متسائلاً عمّا إذا كان المواطنون يستخدمون الشبكات لتنويع مصادرهم أم لتشييد شبكات متجانسة؟

في المقابل، قارب عالم الاجتماع الألماني هرتمت روزا (Hurtmut Rosa) الموضوع من منظور الزمن، واجداً أن التسريع يتم في ثلاث دوائر: التجديد التقني، والتغيير الاجتماعي، وإيقاع الحياة. وفي نظره، تترك هذه الدوائر غير المتزامنة الفرد بانطباع نقصان الوقت، والمؤسسات غير جديرة باللحاق بالإيقاع السريع. وهكذا يتعمق التباعد بين السياسة التي لم يعد بإمكانها استباق الرهانات، متحولة إلى مجرد رد فعل، وتلك التي تستدعي التداول والمشاركة، والتي تستغرق وقتاً أكثر من القرارات المأخوذة ذات المفاعيل التي لا ترد على المدى الطويل[٥١]. وكان أن استكملت **استطلاعات الرأي** منطق الثقافة الرقمية القائمة على المباشر والآني والسريع، وأينما كان، وسهولة الوصول إلى الكل وبآنية. ما **أعطى الشعور بمعرفة ممكنة للمجتمع وبشيء من الشفافية** [٥٢]. هذه التساؤلات المطروحة أعلاه وغيرها الكثير، تشير إلى مسألة مهمة تتمثل في تزايد صعوبة التوسّط بين المجتمع والدولة.

خلاصات عامة

نستنتج مما سبق، أنّ المنظومة الاتصالية الجديدة أشاعت الكثير من الآمال بمستقبل ديمقراطي أفضل للشعوب وللأفراد معززة بعناوين الاستقلالية، التشاركية، التفاعلية، الشفافية، الحرية،

---

(٥٠) Sous la direction de Normand Baillargeon,op.cit,p.64.

(٥١) Sous la direction de Normand Baillargeon,op.cit,p.66.

(٥٢) Alexandre Coutant, coord., *Internet et politique: Les Essentiels d'Hermès* (Paris: Ed. CNRS, 2012), p. 147.

اللامركزية، الوفرة، السرعة، الأفقية. ارتكزت هذه الآمال على أنّ النشاط السياسي الفردي، سيزداد بفضل النفاذ إلى المعلومة من دون وسيط، في وقت ما، على مقدرة التكنولوجيا الإعلامية. وهذا ما أدى إلى تفاؤل في المستقبل الديمقراطي[٥٣]. ولهذا منَّت الكثير من المجموعات المطلبية والحركات النضالية النفس بإمكانات جديدة ستتاح لها لإعادة النظر في نشاطاتها التقليدية، وفي الخلاص من المركزية ومن البنى الهرمية، معتبرةً أنّ التغيير الخالي من العنف أصبح سهل المنال. غير أنّ هذه الأحلام سرعان ما تلاشت ونقضها واقع الحال. فعلى الرَّغم من أن هذه البنية الاتصالية المتظافرة في ما بينها، فرضت نفسها بسرعة وساهمت في زعزعة أسس البنى التقليدية الهرمية القائمة، بما فيها البنية الإعلامية، غير أنّها لم تتمكّن من إيجاد بدائل قابلة للاستمرار. فبإمكان التقنيات أن تساعد المشاريع السياسية وتسرِّعها، إنما ليس بإمكانها أن تحلّ محلّ جوهر السياسة، ولا أن تصنع مشاريع ثقافية وسياسية. كذلك، على الرَّغم من تعدد التنقلات وتكاثر التبادلات الإعلامية، إلّا أنّ نسبة التفاهم بين الشعوب والثقافات ما برحت تتناقص والتخوف من الآخر ما برح يتزايد، وسرعة العالم التقني لم تحمل معها حلاً لمسألة بطء المجتمعات وتعقيدات عملها، وخصوصاً السياسية. كذلك برهنت أغلبية التجارب النضالية، أن عامل التكنولوجيا الاتصالية يمكنه أن يسرِّع الأحداث وأن يبلور دينامية تغيير في علاقات القوة السائدة، إنما وحده ليس بإمكانه تغيير هذه العلاقات، إذ يتوجب التساؤل عن الشروط والظروف التي يمارس فيها النضال السيبري، الثقافة السياسية، درجة القمع، مستوى حرية التعبير...

وقد اكتشف الكثير من الناشطين والمنظمات الاجتماعية على النت في التسعينيات من القرن الماضي، أنّ شروط النضال السيبري المثمر يتعلق بمتطلبات غير اتصالية، وأنّه بدون تصور عام لدمقرطة المجتمع المدني والدولة، يعتبر العمل من خلال الشبكات محدوداً جداً.

على سبيل المثال، ليصبح الأفراد قادرين تكنولوجياً، يتوجب عليهم أن يستعلموا المعلومات من مصادر متعددة، وأن يقارنوا بين المعلومات، وأن يقدِّروا مدى مصداقيتها ودقتها، وأن يضعوا المعلومات في سياقاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى التاريخية. وهذه متطلبات ضخمة، يصعب في الحقيقة على الفرد الفائق النشاط، الذي يقضي كثيراً من الوقت ويصرف طاقة كبيرة في البحث عن المعلومات التي تسمح له بتشكيل رأي متنور حول رهانات المجتمع، تحقيقها. أما مسألة النفاذ إلى المعلومة بدون توسّط، فهذه الممارسة تقتضي عملاً جباراً من المواطنين، عملاً ينقصه الوقت وتعدمه الكفاءات بقوة. في حين أنّ التوسط في الواقع يجعل الحوار الاجتماعي ممكناً، كون المنظمات الوسيطة كالميديا والنقابات والأحزاب تعمل على تبسيط وتنظيم وهيكلة المعلومات، وهي بذلك تزود المواطنين بالإطار المعرفي والتغييري الذي يساعدهم على الإمساك برهانات المجتمع. تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن دراسات أنماط استخدام المواطنين للتكنولوجيا الإعلامية، بيّنت أنّ أقلية منهم تستخدم الشبكات لأغراض الإعلام والنقاش والاتصال

(٥٣) Gingras, *Médias et démocratie: Le Grand malentendu*, p. 248.

بالممثلين السياسيين وحتى المقاومة السياسية، في حين أنّ الأغلبية تستخدم الإنترنت لأغراض لعبية تجارية أو اتصالات شخصية، في سياق يتسم بالنفور من المؤسسات السياسية وبالسلوكات اللامبالية تجاه القضايا العامة. وهكذا، تبعاً لهذه التحليلات للتكنولوجيا الإعلامية، نستنتج أنّ أثر النشاطات في الفضاء السيبري يجب تحليله في ضوء العلاقات الاجتماعية، علاقات القوة في المجتمع. فالتشابك بين المنطق التقني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي هو الذي يضيء على النتائج الملموسة للتجديد(٥٤)، وخصوصاً أن المجتمعات نفسها غدت تتحول جذرياً. وهذا ما أوقع الإعلام التقليدي في أزمة تتمثل في التحول في شروط ممارسة المهنة نفسها.

غدت الصحافة تشهد تلاشياً متنامياً في القيم والمبادئ التي وجهت ولادتها وتطورها منذ قرنين. وإن كانت هذه الأزمة تخفي شيئاً آخر أكثر عمقاً، إنها أزمة آليات التوسط والنقد، أزمة الرابط الاجتماعي وإحدى آليات تنشيطه. وهكذا تزداد المفارقات، فكلما أمضت الصحافة وقتها للكلام على الحدث المباشر، لم يعد لديها الوقت لتناقش ما هو جوهري، أي لتناقش الغائيات الاجتماعية والمعيارية السياسية للمعنى، كالقيم، والأفكار الثقافية. فالأعلمة الفائقة تشهد على خلل جوهري يتمثل في أنّ الغزارة الفائقة للدلالات تخفي انعداماً كبيراً للتعبئة(٥٥).

هذا ما ينقلنا إلى عمق الأزمة التي تهزّ كيان البنى الإعلامية التقليدية المتمثّلة في **أزمة التوسّط بين المجتمع والدولة**، وما يتولّد عنها من تساؤلات حول كيفية التوسّط في لحظة تزدهر فيها أسطورة المواطن الحرّ المتصل مباشرة بالواقع، وحول كيفية إعادة الاعتبار لهذه الوظيفة الضرورية من التوسّط بين السلطة والمواطنين. بمعنى آخر، كيف يمكن تفسير حدود الإعلام المباشر الذي يقوم به المواطن نفسه تبعاً لكفاءاته ومراكز اهتمامه؟ وكيف يمكن الحفاظ على الغيرية في الإعلام، كما في الثقافة والمعرفة؟ وإن كان يجد البعض أنّ المواطن الموصول بشبكات متعددة والمتخم بالإعلام ليس بالضرورة هو الأكثر تسلحاً ليتخطّى الحاجز الصعب للمرور إلى الفعل. في ظلّ واقع غدت الصعوبة تتجسّد لا فقط في إنتاج إعلام حر ومسؤول فقط، إنّما في المتلقي عينه، في كيفية قبوله ورفضه ومفاوضته لهذا الدفق المستمر في المعلومات؟ فالمتلقي غدا موضوعاً ملتبساً ومؤرقاً ليس فقط بالنسبة إلى الإعلام إنّما أيضاً للاستطلاعات، للعمليات الانتخابية، والنشاط السياسي، ولا سيما أنّ الأفراد والمجموعات أصبح لديهم سلوكات أكثر فأكثر، غير متوقعة، وغدت أكثر لامبالية أو متحفظة إزاء المرجعيات والأيديولوجيات.

بما أنّ احتكار نشر الإعلام لم يعد في أيدي الصحافيين وحدهم، تُطرح التساؤلات حول خطة الإعلام التقليدي للحفاظ على الأقل على دوره في التوسّط بين المجتمع والدولة، وحول إمكانية عمل الصحافة على تجديد نفسها من خلال البحث عن تشكيل نقاط ارتكاز داخل شبكة الإنترنت، عوضاً من البحث المضني والعبثي عن حصرية الخبر، وفي ما إذا كان الصحافيون سيتمكنون من

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(٥٥) Sous la direction de Normand Baillargeon,op.cit,p.47.

الانزياح من جانب السلطة ورجال السياسة نحو تعاون أكبر مع الجمهور، مع الصحافيين المواطنين، لتنويع مصادرهم، بهدف التخلّص من التبعية للمصادر الرسمية ولمهنيي العلاقات العامة. وفي ما إذا كانت ستعمل الميديا المسمّاة تقليدية على بناء سمعتها على أهلية الناس العاملين لديها من خلال تأهيلهم وتوفير الظروف الملائمة لعملهم ليتمكنوا من جمع الإعلام وجعله متاحاً بأوسع مدى ممكن، وليتمكنوا من إنتاج تحليل يساعد على إعطاء معنى للظواهر المعقّدة المحيطة بنا. وفي ما إذا كان الصحافيون سيعملون على النهل من منجم الإعلام التابع للصحافيين المواطنين. فرجوع الصحافيين إلى المواطنين الصحافيين يجعل لعمل هؤلاء صدى أكثر أهمية، وهذا ما يمكّنهم من العمل على بناء مصداقيتهم الخاصة. في المقابل، يساعد هذا الرجوع الصحافيين المؤسسيين على تنويع مقارباتهم، وعلى الخروج من الأطر المعتمدة. وبذلك يبنون سمعتهم على أساس مقدرتهم على تعيين المصادر الفضلى والتأشير عليها، وعلى بناء وهيكلة وإعطاء معنى لمجموع المعطيات المستحصل عليها[٥٦].

كذلك، في ظل التجاذبات الحالية بين الحركات الاجتماعية والميديا الجماهيرية، بين الصحافي المواطن والصحافي المؤسسي، تطرح التساؤلات حول إمكانية التعاون بين هذه الأطراف للبحث عن أشكال التجديد في المشاركة الديمقراطية، ولتلافي الأضرار الناتجة من الأزمات التي تقع فيها الأنظمة السياسية والاقتصادية الراهنة نتيجة عدم قدرتها على الإجابة عن المشاكل المعقدة التي تضرب مجتمعاتها في العمق. وفي ما إذا كان ذلك يستلزم مبادرات تقرّب بين الصحافيين المهنيين والحركات المواطنة. وخصوصاً أنّه ليس هناك بالقوة تضاد بين الصحافة المؤسسية والصحافة المواطنة. وهذا ما حاول زينيب تيفكسي (Zeynep Tufekci) إثباته من خلال استخدامه تعبير «ecosysteme» ليميز العلاقة التي يمكن أن تكمن بين الميديا القديمة والميديا الجديدة، ممثلاً على ذلك ما كانت عليه الحال، لحظة سقوط حسني مبارك في ٢٠١١ في مصر. كذلك الأمر، عوضاً من التوقع بنهاية الصحافة، فسَّر كل من دومنيك كاردون (Dominique Cardon) وفابيان غرانجون (Fabien Granjon) هذه الدينامية على أنّها تحوُّل في العلاقات بين المهنيين وجمهورهم، أي أنّ علاقة السلطة التي كانت قائمةً بين منتجين للإعلام ومتلقيه قد تغيرت، من دون تهديد الإنتاج الإعلامي بذاته. لذا فإن التعاون مع الصحافيين المواطنين ومع الجمهور بعامة، قد يسمح على الأقل بتجنب القولبة الامتثالية للخبر (Formatage) والتبعية للمصادر الرسمية. وليس صدفة أن تتعاون صحيفة **الغارديان** مع ويكيليكس عدة مرات، كذلك مع غلين غرينورد (Glen Greenward) ومصدره إدوارد سنودن (Edward Snowden) في الريبورتاجات العائدة إلى مراقبة وكالة الأمن القومي (NSA)[٥٧]. كذلك قد يساعد تعاون الصحافيين مع الحركات الاجتماعية على توسيع هوامشهم في التحرك، وعلى تنويع خياراتهم، وخصوصاً أنّ كل ما يدور من محتوى صادر

(٥٦) Sous la direction de Normand Baillargeon,op.cit,p.35

(٥٧) Sous la direction de Normand Baillargeon,op.cit,pp.34-35.

عن الميديا الجديدة يجب أن يخضع لقواعد اللاعبين ك «أبل» و«فيسبوك» و«غوغل». ويتكيف مع خياراتهم التكنولوجية. وهذا ما يجعل الميديا المحلية والمستقلة مرغمةً في حال أرادت بناء هيكيلية جديدة على انقاض القديمة، على الذوبان في القواعد المفروضة من هذه الشركات. وفي هذا الصدد، أثير الكثير من الأسئلة عمّا إذا كانت المشاركة في هذه الشبكات تؤدي إلى التزام مواطن وحقيقي، أم إلى خلق مادة بديلة(٥٨).

لذا، فإنّ هذا التعاون في حال حصل، لا يلغي تحديات كبرى تتعلّق بإعادة النظر في المهنة عينها، في آليات عملها، في المفاهيم التي ترعاها، والمنطق الذي يحكمها. على سبيل المثال، كيف يمكن لصحافي مشترك في مئات المصادر على النت أن ينتج عملاً نوعياً مختلفاً عن الطروحات المتسرعة والأحكام الجاهزة؟ كيف له أن يتصرّف في حاضر ذي سعة فائقة، بحيث لم يعد له أفق آخر سوى ذاته؟ فالميديا الإعلامية تركّز أو تكثّف بشكل كبير العلاقة المعاصرة مع الحاضر، وللمفارقة أنّ الحاضر نفسه أصبح صعباً الإمساك به، فالآلات التي تدّعي أنّها تحيط به وتوقفه لا تعمل في النهاية سوى على زيادة الانطباع في الهروب الأبدي في الملح. فالزمن الإعلامي المسلوب بقوّة من التكنولوجيات الجديدة للاتصال ينتهي بأن ينفي كلّ الأزمنة بما فيها الحاضر نفسه. إنّنا في عصر يعرض حاضراً أبدياً معلّقاً. هذه الحاضروية، هذا الانغلاق في المباشر للعالم ينتهي بأن ينكر تسلسل الوقت نفسه. وبهذا تبدو الميديا معلّقة بين عدمين: المستقبل المقلق غير المفكر فيه، والماضي المحتقر غير المعترف به(٥٩). إذاً، يجب العمل وبسرعة لإخراج الصحافيين المؤسسيين من الدوران الدائري المسجونين في داخله، وانقاذهم من الفراغ، والاستغراق في حالات النرجسية القاتلة. ولعل التشخيص أدناه خير معبر عن حال الصحافي الراهنة: «ما العمل كي لا يبقى الصحافي يدور على نفسه كالفأر في دولابه ينشط ويتحرك كثيراً، إنّما لا يذهب إلى مكان، ببساطة يركض غالباً وراء نفسه، أي وراء أفكاره وآرائه، إذا لم يكن ببساطة وراء شخصه الرائع. فإذا كان الصحافيون لا يتكلمون إلا كي يلونوا الرمادي بالرمادي، وبسرعة، عندها يصبح تسريع الوقت الإعلامي لغاية اللحظوية منغمساً في الذاتية. فالحاضروية تذهب بموازاة إعطاء النفس أهمية كبرى. فدولاب الفأر ليس السرعة، إنه الحركة لذاتها، إنه الرعب الجديد، النقص في النظام، عدم القدرة على قول لا، إنّه التحقيقات التي لن نراها أبداً. فمجرد مشاهدة جزء من الصحافة الحالية تدور في الفراغ كفأر في دولابه، مجرد ما نقع في الإعادة والتكرار. وسواء كان يتكلم الصحافي كثيراً على نفسه، أو إلى نفسه، محاولاً بيع معلوماته كسلعة معينة، يجب أن ينتهي من التساؤل، لماذا؟ إن الغزارة الفائقة في المعلومات تثير لدى الصحافيين محاولة التميز»(٦٠).

ختاماً، غدا من المفيد أن نبحث في العوامل التي تحول دون تمكّن الأجيال الشابة في عصر الاتصال من ترجمة طموحاتها في التغيير على أرض الواقع، وفي صعوبة تأطيرها في غياب

(٥٨) Sous la direction de Normand Baillargeon,op.cit,pp.13-14.
(٥٩) Sous la direction de Normand Baillargeon,op.cit,pp.42-45
(٦٠) Sous la direction de Normand Baillargeon,op.cit,pp. 42-45.

المرجعيات الفكرية المركزية أو حضورها القوي والضاغط، تبعاً للمجتمعات. وخصوصاً بعدما طال التغيير وضعية هذه الأجيال، حركتها، نظراتها، طريقة تفكيرها، منطقها في العمل. ففي كتاب **جمهورية الشبكات** شخَّص الباحثون وضعية هؤلاء على النحو الآتي: «في السابق، كان الناس سواء كانوا في وضعية الصلاة أو الانتخاب، أو الاحتجاج في كل الوقت ينظرون إلى الأعلى. اليوم غدوا يخفضون نظرهم نحو نظرائهم، وغدت تنبثق من محادثاتهم حركات غير مرتقبة. ينتج من ذلك فوضى تخترقها ومضات، تتشكل وتنحل مجموعات اجتماعية، أحياناً تتخطى الشبكات لغاية الشارع. غدت المبادرات تلقائية، عفوية، دون قائد، وفي ذلك رفض لأشكال التنظيم التراتبي الهيرركي، لذا تتفتح الكثير من الحركات كالزهور ثم تموت لأنها تفتقد إلى الجذور»[٦١]. ولقد حلل كلاي شيركيه (Clay Shirky) واقع هؤلاء بالقول:

«إنها مجموعات مرنة، بدون تراتبية، موقتة، متحدة حول قيم ومصالح مشتركة. وكنتيجة لأنماط تحركها، بقيت نسبياً قليلة الأهمية، عدداً وفعلاً واستمرارية». ليتساءل: «إذا كان نشاط هذه المجموعات هو غير عنفي، غير منظم، غير دائم، غير تراتبي، كيف يمكن لها أن تشكل تهديداً للنظام القائم؟»[٦٢] ولعل صعوبة، إن لم نقل استحالة، تهديد النظام القائم تنبع من أنّ الإنسان أصبح وثيقةً كما الآخرين، يحوز على هوية لم يعد مالكها، لا يتحكم إلا قليلاً بظهورها. ومن أنّ الإعلام يستهلك انتباه أولئك الذين يتلقونه. فإذا كان المنتوج مجاناً، فلأن المنتوج الفعلي هو نحن وبالتحديد انتباهنا. بالنظر إلى أن هناك طبقةً كثيفةً من الرسائل، من الصعوبة التمييز في داخلها من يتكلم ومن يسمع، ومن ينتج ومن يتلقى، من يعمل بانتباه ومن يتسلى. فالمصانع كي تتمكن من تصريف منتوجاتها، أوجبت على الميديا أن تصنع الذاتيات الراغبة في شرائها. وتزداد الصعوبة صعوبة مضاعفة في المجتمعات التي تعيش فيها الأجيال الشابة حالة انفصام كبرى بين العالمَين الافتراضي والواقعي، بين الثقافتين الرقمية والتقليدية، بين وعود المنظومة الاتصالية، وممارسات الأنظمة السياسية والفكرية والاقتصادية القمعية. الأسئلة مفتوحة، والهواجس لامتناهية، بموازة الانفتاح الهائل على اللامتناهي من التطورات والتقلبات التي تدع البنى التقليدية على مختلف مستوياتها، مرشحةً في أية لحظة للانفجار من داخلها.

---

(٦١) Jean Rognetta, Julie Jammot et Frédéric Tardy, *La République des réseaux: Périls et promesses de la revolution numérique* (Paris: Fayard, 2012), p. 69.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

الفصل الثاني

دراسة الميديا في السياق الانتقالي: الميديا التونسية نموذجاً

الصادق الحمامي(*)

مدخل منهجي

١ ـ المنطلقات

يسعى هذا النص إلى التفكير في إشكالية التغيير والتحوّل التي أصبحت طاغية في الخطاب عن الميديا، الخطاب البحثي، وكذلك الخطاب الصحافي أو السياسي على حد سواء.

ترتبط إشكالية التغيير والتحول في الوطن العربي بمستويين على الأقل: مستوى سياسي متّصل بما يسمّى الربيع العربي ونتائجه السياسية على وجه الخصوص، ومستوى ثقافي ـ تكنولوجي متّصل ببيئة الميديا ونتائج تعاظم استخدامات الميديا الجديدة الرقمية والاجتماعية على وجه الخصوص، ونتائجها على طرائق استهلاك الميديا.

في هذا الإطار، يتمثل الرهان بالنسبة إلى الباحثين في بلورة الأطر النظرية والمنهجية التي يمكن بواسطتها أن نفكّر في تحولات الميديا. ولقد أدركت أهمية هذا الرهان بخاصّة ـ باعتباري باحثاً تونسياً ـ خلال السنوات الخمس الماضية. فقد شهدت تونس ثورة ذات صبغة خاصّة، فهي لم تكن بنظرنا ثورة اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، شكّلت قطيعة بين نمط مجتمعي قديم ونمط مجتمعي حديث على غرار الثورة البلشفية أو الإيرانية أو الكوبية...، بل هي ثورة طالت المجال السياسي ومجال إدارة السلطة على وجه التحديد، وتجسّدت في تفكيك المنظومة السياسية السلطوية لإدارة المجتمع.

(*) أستاذ مشارك في معهد الصحافة وعلوم الإخبار في جامعة منوبة، ومدير المركز الأفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين ـ تونس.

إن الثورة، وباعتبارها إعادة تشكيلٍ لمنظومة إدارة السلطة السياسية، كانت لها نتائج حاسمة على نظام الميديا، بمعنى Media System، بعد أن تهاوت مؤسّسات النظام، القديم وتعطلت الأطر التشريعية التي كانت تحكم الصحافة والميديا.

كما تتفاعل الميديا التونسية مع خصوصيات ما يسمّى الانتقال الديمقراطي، وهي مرحلة العبور نحو الديمقراطية، التي تفصل بين النظام السلطوي والنظام الديمقراطي. ويمثّل هذا الانتقال الديمقراطي مرحلة ذات طبيعة سياسية محضة من شأنها أن تنعكسَ على الميديا.

على هذا النحو يكون السؤال: هل تغيّرت الميديا والصحافة أم لا؟ سؤالاً مركزياً وملحّاً في السياق التونسي. وقد تنوّعت الإجابات عن هذا السؤال، وتراوحت بين الإقرار بأن الحرية أصبحت مكسباً حقيقياً، كما يؤكّد ذلك ترتيب تونس في المؤشرات الدولية حول الحريّة والديمقراطية التي تجعل من تونس دولة رائدة[1] عربياً، وبين من ينفي هذا التغيير من منظور سياسي وأيديولوجي، فيرى أن التغيير الحقيقي أُجهض كما أُجهضت «الثورة الحقيقية»، مستنداً في ذلك إلى استمرار مؤسّسات الميديا القديمة.

في المقابل، فإنّ الرهان بالنسبة إلى الباحث لا يتعلّق بالانخراط في النقاش حول نفي التغيير أو بالإقرار به، بل بالأدوات التي يتوجّب التفكير بواسطتها في الميديا التونسية في سياق انتقالي، التي تسمح بتجاوز عملية استعراض مظاهر التغير في الميديا (مستوى أول وصفي).

إن هذا التمرين أساسي لأمرين: يتعلق **الأول**، بصلوح (Validité) المعرفة التي ننتجها والتي تقتضي الاهتمام بالأطر النظرية. أما **الثاني**، فيحيل على السياق الذي تشتغل فيه الميديا التونسية والذي يعدُّ فريداً ومخصوصاً، وهو ما يقتضي وجود منظومة نظرية وتحليلية جديدة.

وتأتي هذه الفرادة والخصوصية كذلك، من نتائج ما شهده الوطن العربي من تحوّلات في المستوى السياسي عمّقت حسب رأينا، من خصوصية السياقات الوطنية إلى حدّ أصبح فيه الحديث عن «إعلام عربي» لا معنى له.

إن رهان البحث عن الأطر النظرية يقتضي تنزيل إشكالية تحولات الميديا في سياق مخصوص حتى نتجنّب التعميمات. فالثورة التونسية، باعتبارها ثورة ذات طابع سياسي تتصل بطبيعة السلطة السياسية وإدارتها، أدّت إلى نتائج حاسمة على نظام الميديا وبيئته.

---

(١) انظر في هذا الصدد ترتيب تونس في مؤشر الديمقراطية الأولى عربياً وهي على هذا النحو تبدو حالة نموذجية في الوطن العربي: «Democracy Index 2015: Democracy in an Age of Anxiety,» <http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2015>.

حول النظرة إلى تونس كتجربة ديمقراطية فريدة في الوطن العربي مثلاً افتتاحية صحيفة **الغارديان**، انظر: «The Guardian View on Tunisia's Transition: A Success Story,» *The Guardian*, 26/12/2014, <http://www.theguardian.com/commentisfree/2014/dec/26/guardian-view-tunisia-transition-success-story>.

ولا بدّ من لفت النظر إلى الصعوبات التي يواجهها لدى مقاربة الميديا في سياق انتقالي. وتتمثل **الأولى**، في أنّ الظواهر التي نفكر فيها ما تزال متحرّكة وغير مستقرة، بل هي قيد التشكّل، مما يضفي على محاولتنا هذه طابعاً تجريبياً محضاً. أما **الثانية**، فتتصل بندرة البحوث حول الميديا التونسية في السياق الانتقالي، وهذه مفارقة تستدعي التفكير، ونعني بالمفارقة محدودية الإنتاج البحثي في سياق تعاظم الحريات الأكاديمية.

وتتعلق **الثالثة** بتحديد ما أطلق عليه «أفق التحليل» الذي يختاره الباحث لنفسه. من جهة **أولى** الأفق الاستكشافي لما هو كائن، أي توصيف مظاهر التغيير ورصد التحولات من منظور تحليلي وتوثيقي للميديا كما تشتغل فعلياً. ومن جهة **ثانية** الأفق المعياري عبر تقييم تحولات الميديا من زاوية الأدوار الضرورية التي يجب أن تقوم بها: أو «الميديا أي كيف يجب أن تكون».

٢ ـ المشكل النظري

تطرح تحوّلات الميديا، سواء أكانت شاملة لا حدود لها، أو محدودة تتعلّق بمظاهر مخصوصة، الأسئلة التالية: كيف يمكن توصيف التغيير أو التحوّلات في مجال الميديا؟ وكيف نقّيم هذه التحولات، أي وفق أية مؤشرات ومعايير غير انطباعية أو أيديولوجية؟ وهل هناك إطار تحليلي يمكن أن نقيس بواسطته التحوّلات؟ وهل يجب أن يكون هذا الإطار معيارياً (Normatif) (ما يجب أن تكون عليه الميديا) أو استكشافياً (Heuristique) يطرح فقط إشكالية اشتغال الميديا؟ أم يتوجّبُ المزج بين الاثنين؟ وهل يجب أن نتناول دراسة التحولات بشكل شامل بمعنى Macro؟ أم يجب أن نكتفي بدراسة مجالات بعينها Micro (تنظيم الميديا Media Regulation، اقتصاد الميديا، إدارة مؤسسات الميديا، ممارسات الاستهلاك...)؟

تسمح لنا هذه التساؤلات بالتحرّر من المقاربات الانطباعية والسردية من جهة، ومن المقاربات الإمبيريقية التي لا تستند إلى أطر نظرية ولا تنتج معارف، لأنها تكتفي بوصف الواقع بعفوية، من جهة أخرى.

٣ ـ مقاربات لدراسة تحولات الميديا التونسية

تبيّن لي من التحقيق الأولي الذي أنجزته، أنّ الأدبيات التي يمكن أن ننطلق منها لتشكيل الإطار التحليلي للميديا التونسية تتصل بالمداخل الممكنة التالية:

أولاً: أدوار الميديا في التحوّل الديمقراطي

يعتبر الباحث الفرنسي أوليفييه كوتش أن الأدبيات التي اهتمّت بعلاقة الميديا بالمسارات السياسية الانتقالية نحو الديمقراطية، وبخاصة في أوروبا الشرقية، قد أكّدت ثلاث وظائف ذات

طابع معياري، باعتبارها وظائف مثلى[٢]. تتصل هذه الوظائف بتمثيل التنوّع السياسي وإرساء تنظيم جديد لإدارة الصراعات وتوفير النقاشات السياسية التي تتيح للفاعلين السياسيين الظهور في المجال العمومي، فتتحوّل الميديا هنا إلى منتديات لتبادل الآراء المتعددة والمتنوعة (الوظيفة الأولى). وتشمل وظائف الميديا أيضاً، مراقبة النخب السياسية وتعزيز مسؤولياتهم، بما أنّها آلية لمساءلة النخب السياسية ومراقبة السلطة، وتحتاج هذه الوظيفة إلى الحرية لتمارس الميديا وظيفتها (الوظيفة الثانية). أما الوظيفة الثالثة، فتتصل بتربية جمهور المواطنين وتنمية ثقافتهم الديمقراطية وثقافة القانون[٣].

إنّ النظر إلى الميديا التونسية من هذا المنظور، يسمح لنا بالقول إنّ وظائف الميديا التونسية شهدت تحوّلات جوهرية. فقد كانت الميديا قبل الثورة مرتبطة بشكل عضوي بالنظام السياسي السلطوي، وتؤدّي وظائف دعائية بما أنها آليّة يوظّفها النظام السياسي للتحكّم في منظومة الاتصال السياسي، أي الاستحواذ على قنوات الاتصال السياسي مع المجتمع، وإقصاء التيارات والنخب من الفضاء العمومي السياسي، وتوظيف الميديا لتعزيز شرعيّة الزعيم السياسي (الرئيس) وتغييب (Invisibilisation) التنوع السياسي والفكري وحتى الثقافي.

أمّا بعد الثورة، فقد أصبحت الميديا قادرة على تمثيل التنوع السياسي والفكري والثقافي في مستويين: في مستوى ملكيّة الميديا نفسها، وفي مستوى تمثيلها للتنوع عبر مضامينها.

في هذا الإطار، أقرّت القوانين الجديدة التي تنظم مجال الميديا وظيفة التعبير على التنوع السياسي، إذ يقرّ الفصل الخامس من المرسوم (القانون) ١١٦ الذي ينظم المجال السمعي البصري[٤] (الإذاعي والتلفزيوني) التعدّديّة في التعبير عن الأفكار والآراء باعتبارها مبدأً أساسياً من مبادئ حريّة الاتصال السمعي ـ البصري.

كما ينصّ الفصل ١٥ من القانون نفسه، على أن الهيئة التنظيميّة لقطاع الميديا السمعيّة ـ البصريّة، تدعم حقوق العموم في الإعلام والمعرفة من خلال ضمان التعدّديّة. كما أنها تسهر على ضمان حريّة التعبير والتعدّديّة في الفكر والرأي (الفصل ١٦).

كما تنصّ «كرّاسات الشروط» (التي تتضمن التزامات القنوات الإذاعية والتلفزيونية المرخّص لها) والتي وضعتها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري)، على أنّ من واجبات المتحصّل على رخصة الإذاعة والتلفزيون الالتزام بضمان توازن الفضاءات الحواريّة وضبطها بالميثاق التحريري، وبخاصّة التوازن بين الضيوف من حيث الانتماءات الحزبيّة والقطاعيّة والتوجهات

---

(٢) Olivier Koch, «Les Médias dans les «transitions démocratiques»: Etat des lieux et prospective,» *Questions de communication*, vol. 28, no. 2 (2015), pp. 211-229.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ١٠.

(٤) انظر القانون على موقع الهيئة التنظيمية: «مرسوم عدد ١١٦ المؤرخ في ٢ نوفمبر ٢٠١١ يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري،» <http://goo.gl/AiORi8>.

الفكريّة وكذلك الجنس. بل إن الفصل ١٤ جعل من تعدديّة الأفكار والآراء، مبدأً أساسياً من المبادئ التي على صاحب الإجازة أن يحترمها[٥].

وفي هذا الإطار أيضاً، ينصّ القانون المنظم للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهيئة التنظيمية) على أنّ من وظائفها السهر على ضمان حريّة التعبير والتعدّدية.... فحسب الفصل ١٦ من قانون إحداثها، فإن الهيئة التنظيمية تُعد بصفة دورية تقريراً في نشاطها ينشر للعموم ويوجه إلى رئاسة السلطة التشريعية، وإلى رئيس الجمهورية، يبين المدة الزمنية التي استغرقتها مداخلات الشخصيات السياسية أو النقابية أو المهنية في برامج منشآت الاتصال السمعي والبصري[٦].

كما أنّ إدارة الميديا للنقاش السياسي الانتخابي تخضع إلى معايير صارمة، إذ أصدرت الهيئة التنظيمية إبّان الانتخابات التشريعية الماضية توصيات[٧] وقواعد[٨] لتنظيم التغطية الإخبارية للانتخابات تأخذ بعين الاعتبار مبدا احترام التعددية السياسية

في المقابل، فإن الميديا لا تلتزم دائماً بواجب تمثيل التعدّديّة السياسية بسبب انخراطها في الصراع الأيديولوجي والحزبي. ففي الانتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة تناولت الميديا التونسيّة هذه الانتخابات باعتبارها تنافساً على السلطة بين حزبين[٩]. كما أعطت الميديا التونسية الأولوية لظهور السياسيين أكثر من إدارة النقاش العام المتعدّد، كما عملت على تمثيل الاستقطاب الحزبي والأيديولوجي بين «الإسلاميين» و«الحداثيين» بدلاً من التعبير عن الرؤى المتعدّدة.

أمّا في ما يتعلق بأدوار الميديا في مراقبة ومساءلة السلطة، فقد تعاظمت ثقة التونسيين في الميديا الوطنية، اذ بيّنت دراسة أنجزتها منظمة BBC Media Action أنّ أكثر من ٥٤ بالمئة من التونسيين يعتبرون أن الميديا التقليديّة تؤدّي دوراً أساسيّاً في مساءلة النخبة السياسيّة، بل إن التونسيين يعتبرون الميديا التقليديّة المؤسسة الأكثر قدرة على مساءلة السلطة السياسية مقارنة ببعض المؤسسات الأخرى، بما في ذلك العدالة التي تأتي في مرتبة ثانية بنسبة ٤٩,٥ بالمئة[١٠].

---

(٥) <http://haica.tn/media/cahier-des-charges-tv-privee.pdf>.

(٦) «مرسوم عدد ١١٦ المؤرخ في ٢ نوفمبر ٢٠١١ يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري،» <http://goo.gl/AiORi8>.

(٧) «توصيات حول التغطية الإعلامية خلال فترة ما قبل حملة الانتخابات التشريعية والرئاسية،» الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، <http://bit.ly/29fFSqS>.

(٨) قرار يتعلق بضبط القواعد الخاصة بفترة الصمت الانتخابي للانتخابات التشريعية ٢٠١٤،» الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/29n14w1>.

(٩) الصادق الحمامي، «المهني والأيديولوجي في تغطية الإعلام التقليدي التونسي للانتخابات،» مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://bit.ly/29gvsoL>.

(١٠) BBC Media Action, «Holding the Government to Account?: What Audiences Want from the Media in Tunisia,» (September 2013), <http://downloads.bbc.co.uk/mediaaction/pdf/Tunisia_research_summary_Oct2013.pdf>.

في المقابل، فإن الميديا لا تبدو أنها تقوم بأدوار حاسمة في مستوى تربية المواطنين على الثقافة الديمقراطيّة وثقافة القانون، لأنّ الميديا تسعى إلى تحويل النقاش السياسي إلى مشهد يتصارع فيه السياسيون على السلطة السياسيّة.

وفي هذا الإطار، يمكن أن نفكر في علاقة ظاهرة الملل من السياسة وإعراض التونسيين عن المشاركة في الانتخابات[(١١)] بالأدوار التي تقوم بها الميديا في مستوى تمثيل الحياة السياسيّة والسياسيين.

ثانياً: أبعاد تحولات الميديا في السياق الانتقالي

وضع الباحث أوليغ مانابيف شبكة نظرية تتضمن عدداً من المؤشرات لقياس تحولات الميديا في سياق الانتقال الديمقراطي في أوروبا الشرقية. وتشمل العملية الانتقالية خمسة أبعاد[(١٢)].

- **البعد السياسي**: تكتسب الميديا استقلاليتها في سياق تفكيك النظام السلطوي وتتحرّر من تبعيتها للسلطة السياسية والاقتصادية.

- **البعد الاقتصادي**: تحرير الميديا من تبعيتها للسلطة السياسية والاقتصادية.

- **البعد الاجتماعي**: تصبح الميديا مرتبطة بجمهورها الذي يصبح فاعلاً نشطاً في العملية الاتصالية.

- **البعد التكنولوجي**: تستثمر الميديا التكنولوجيات الجديدة الرقمية وتوظفها بشكل جيد.

- **البعد المهني**: التمييز بين الوقائع والأحداث والآراء بين الأخبار والتعاليق، مما يساهم في توصيف موضوعي للواقع.

إذا نظرنا إلى الميديا التونسية من هذا المنظور، يتبيّن لنا أن الميديا التونسيّة، في البعد السياسي، اكتسبت استقلاليتها عن السلطة السياسية مع تفكيك منظومة الإدارة السلطويّة (وزارة الاتصال، إلغاء مجلة الصحافة) ووضع إطار قانوني لتنظيم الميديا السمعيّة والبصريّة. ويمكن القول إنّ حريّة الصحافة مضمونة قانونياً (بالدستور والقوانين). في المقابل، فإنّ مؤسسات الميديا لا تحترم مقتضيات الشفافيّة الماليّة، التي نصّت عليها القوانين على غرار المرسوم ١١٥ بالنسبة إلى الصحافة المكتوبة الذي ينصّ في الفصل ٢٣ من القسم الثالث (أحكام تتعلق بالشفافية)، أنّ على الدوريات

---

(١١) ٤٥,٣ بالمئة من التونسيين لم يسجل في القائمات الانتخابية ولم يشارك من التونسيين المسجلين (٥١٨٨٤٢٦) سوى (٣٢٦٦٢١٤) أي ٦١,٨ بالمئة. وبعبارة أخرى، لم يشارك في الانتخابات سوى ٣ ملايين من جملة ٨ ملايين يحق لهم التصويت.

(١٢) Oleg Manaev, «Mass Media in the Political and Economic System of Transition Society,» in: Oleg Manaev and Yuri Priliuk, eds., *Media in Transition: From Totalitarianism to Democracy* (Kiev: ABRIS, 1993), pp. 119-148.

الإخبارية الجامعة أن تنشر عدة معطيات[١٣] منها في كل عدد أسماء وألقاب الأشخاص الطبيعيين المالكين، إذا كانت المؤسّسة غير متمتّعة بالشخصية المعنوية، شكل المؤسّسة واسمها الاجتماعي ورأس مالها ومقرّها واسم ممثلها القانوني وأسماء شركائها الثلاثة الرئيسيين ومدّتها، إذا كانت المؤسّسة لها صفة الذات المعنوية واسم المدير المسؤول ومدير التحرير وعدد النسخ التي تتولى سحبها عند كل إصدار. وموازنتها السنوية وحساب النتائج للمؤسسة الناشرة خلال الشهر التاسع من السنة المالية الجارية وعلى نسختيها الورقية والإلكترونية[١٤].

أمّا كرّاسات الشروط التي وضعتها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، فإنها تنصّ في الفصل ٣٠ على أن تنشر مؤسسات الميديا موازناتها الماليّة سنوياً. ولكن مؤسسات الميديا لا تلتزم بهذه القوانين.

على هذا النحو، فإنّ استقلالية الميديا لا تعني الاستقلالية عن السلطة السياسية فحسب، التي يؤمنها ويضمنها الإطار التشريعي والتي تقتضي الشفافية المالية التي تسمح للجمهور بالتأكد من أنّ الميديا لا تخضع إلى أنواع من أنواع أخرى من السلطة الجديدة عبر آليات تمويل عبر الشفافية. وفي هذا الإطار، فإنّ تحرّر الميديا من السلطة السياسية لا يعني بالضرورة أنها تحررت من كل أنواع السلطة الأقوى على غرار سلطة المؤسسات الاقتصادية (البعد الاقتصادي)، وبخاصّة بعد تراجع السوق الإعلانية، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى غياب الاستقلالية عن القوى السياسية المرتبطة بالقوى الاقتصادية. إن ارتباط الميديا بالقوى الاقتصادية يمثل في هذا الإطار فرضية جيدة تستحق التحقيق، وبخاصة أنّ الخطاب الصحفي بقي منشغلاً فقط بعلاقة الصحافة بالسلطة السياسية.

أما في البعد الاجتماعي، فإنّ الميديا التونسية لا تزال غير منفتحة بالشكل الكافي على الجمهور، إذ لم تعتمد بعد الآليات المتعارف عليها لتعزيز علاقتها بالجمهور على غرار منظومات تلقي الشكاوى ومنظومات التوفيق والوساطة وتنظيم زيارات للجمهور وإحداث مجالس المشاهدين أو القراء.

أمّا في ما يتعلق بالبعد التكنولوجي، فإنّ استخدام الميديا الجديدة لا يزال كذلك محدوداً، وبخاصة في مجال الميديا الاجتماعية (التفاعل مع الجمهور في مواقع الميديا الاجتماعية).

على المستوى المهني، فإنّ النموذج السائد في الصحافة التونسية لا يقوم دائماً على اعتبار فصل الخبر عن الرأي مقتضياً مهنياً أساسياً. ويمكن تفسير هذا الأمر بالنموذج الصحافي السائد، وحيث يتمثل الصحافيون أدوارهم باعتبارهم فاعلين «مثقفين» وموجهين للرأي العام، ويدفع هذا

---

(١٣) «مرسوم عدد ١١٦ المؤرخ في ٢ نوفمبر ٢٠١١ يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري،» <http://goo.gl/AiORi8>.

(١٤) «مرسوم عدد ١١٥ لسنة ٢٠١١ مؤرّخ في ٢ نوفمبر ٢٠١١ يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر،» <http://bit.ly/29iT1OZ>.

النموذج الصحافيين إلى التعامل مع القيم الصحافية كالحياد والموضوعية والتوازن من منظور سياسي وأيديولوجي.

ثالثاً: «مؤشّرات تطوّر وسائل الإعلام» التي وضعتها اليونسكو

استخدمت هذه المنهجية لدراسة بيئة الميديا في تونس وفلسطين والأردن ومصر. وأنجز التقرير حول مؤشرات تطوّر وسائل الإعلام والاتصال بتونس عام ٢٠١٢. على تتضمن هذه المنهجيّة خمسة مؤشرات هي الآتية[١٥]:

الفئة ١: أنظمة مواتية لحرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام وتنوّعها.

الفئة ٢: تعدّدية وسائل الإعلام ونوعها، مساواة اقتصادية وشفافيّة الملكية.

الفئة ٣: وسائل الإعلام كمنصة للخطاب الديمقراطي.

الفئة ٤: بناء القدرات المهنيّة ودعم المؤسسات التي تعزّز حريّة التعبير والتعدّدية.

الفئة ٥: قدرة البنية التحتيّة كافية لدعم استقلاليّة وسائل الإعلام وتعدديتها.

وعندما ننعم النظر في المنهجية التي وضعتها اليونسكو لدراسة نظام الميديا، نتبين وبكل وضوح المنطلقات والأسس المعيارية لهذه المنهجية. فهي تهتمّ ببعض المؤشّرات العامة على غرار سوق الميديا واقتصادها والإعلان والأطر القانونية والتشريعية والبنية التحتية التكنولوجية والتدريب والمهن والتكوين الأكاديمي، ولكن هذه المؤشرات تشمل أيضاً مؤشرات ذات طابع معياري جلي على غرار حرية التعبير والتعددية والتنوع.

اتسمت الفترة التي أنجز فيها التقرير بطابعها الانتقالي بعد إلغاء القوانين والمنظومة السابقة ووضع قوانين موقتة على غرار المرسومين اللذين ينظّمان القطاع السمعي والبصري (١١٦) وقطاع الصحافة والمطبوعات (المرسوم ١١٥). وأكد التقرير الخلاصات التالية:

بالنسبة إلى الفئة الأولى، أشار التقرير إلى أهميّة تضمين الضمانات الدستورية الحق في حريّة التعبير وفي النفاذ إلى المعلومات وفق المعايير العالميّة (في تلك المرحلة، كان الدستور الجديد قيد الصياغة)، وإلى غياب آليات شفافة لتعيين مديري المؤسسات العموميّة، وإلى غياب إطار تعديلي للقطاع السمعي ـ البصري (الذي أقرّه المرسوم ١١٦ والذي لم يكن مفعلاً إبان صياغة التقرير).

---

(١٥) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، **دراسة حول تطوّر وسائل الإعلام والاتصال بتونس باعتماد مؤشّرات تطوّر وسائل الإعلام والاتصال بحسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة** (نيسان/أبريل ـ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، <http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002192/219222a.pdf>.

وبالنسبة إلى الفئة الثانية المتصلة بدرجة التنوع والتعدّدية في وسائل الإعلام والاتصال، فقد دعا التقرير إلى تطبيق القوانين (مرسوم ١١٦) ودعم الصحافة المكتوبة وإصلاح توزيع الإشهار (الإعلان العمومي).

وأقر التقرير ـ في ما يخص دور وسائل الإعلام والاتصال باعتبارها أرضية للحوار الديمقراطي ـ برضى التونسيين عن الدور الذي تقوم به الميديا في إدارة النقاش العام، وأشار في الوقت ذاته إلى غياب منظومة التعديل الذاتي وانعدام آلية لمعالجة شكاوى الجمهور.

أمّا بالنسبة إلى الفئة الرابعة، فقد أكد التقرير ضرورة دعم منظومة التكوين الأكاديمي والمهني في مجال الصحافة.

وفي ما يتعلق بفئة التحليل الخامسة، فقد أشار التقرير إلى «ضرورة مواصلة الاستثمار في تجهيزات المؤسسات الإعلامية العمومية وتأمين النفاذ إلى شبكة الإنترنت دون أي عوائق. ويلح على ضرورة مراجعة السياسة الوطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال حتى تعكس الالتزام بحرية الإبحار على شبكة الإنترنت وإلغاء أنظمة الرقابة».

رابعاً: منهجية هالين ومانشيني

هذه هي المنهجية الأكثر استخداماً للدراسة المقارنة لأنظمة الميديا. وقد صاغ الباحثان هذه المنهجية في كتابهما الصادر عن جامعة كامبريدج عام ٢٠٠٤. وتقوم على تحليل نظام الميديا انطلاقاً من أربعة مستويات: بنية سوق الميديا (Media Market Structure) والتوازي السياسي (Political Parallelism) والمهنية (Professionalization) وأدوار الدولة (The Role of the State)[١٦].

١ ـ بنية سوق الميديا

يقيس البعد الأول بنية سوق الميديا أي انتشار الصحف وطبيعتها وعلاقتها بجمهورها ودورها في الحياة الاجتماعية الواسعة وما إذا كانت الصحافة نخبويّة أم جماهيرية[١٧]، وماهية الأدوار التي تقوم بها (الوساطة بين النخب والجمهور): هل تؤسّس لاتصال عمودي أم أفقي؟ وهل تقوم بدور الوساطة بين النخب؟ وهل تمول الصحافة من طرف الفاعلين السياسيين؟ وتأثيرات ذلك في درجة التوازي السياسي والمهنية الصحفيّة. كما يتصل هذا البعد بطبيعة المؤسسات الصحفية، لأن وجود مؤسسات صحفية قوية أو غيابها، له تأثيرات عميقة في تطور الميديا باعتبارها مؤسسات سياسية، كما يمكن تمييز أنظمة الميديا انطلاقاً من مؤشر هيمنة صحافة إثارةٍ جماهيرية أو صحافة مهنية، والتوازن بين صحافة محلية/جهوية وطنية.

(١٦) Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, *Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004).

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٢.

من هذا المنظور، نلاحظ أن الصحافة التونسية تعيش أزمة هيكلية تجسدت في تراجع المبيعات وقاعدة القراء وغلق الكثير من الصحف. وتتسم الأزمة الراهنة بأبعاد متعددة؛ فهي أزمة تتعلق بالمؤسسات الصحفية التي لا تتوافر فيها شروط المؤسسات الصحفية ذات التنظيم العصري والموارد الإنسانية والمادية الضرورية للتطور.

كما يمكن تفسير الأزمة بطبيعة المنتج الصحفي الذي بقي غير مبتكر في مستوى الشكل (إخراج الصحفية) ومستوى المضمون التحريري (أنواع الكتابة الصحفية نفسها). وتعود الأزمة كذلك إلى تنامي أدوار التلفزيون، وبخاصة الذي انفرد منها بوظائف إخبار التونسيين وتنظيم المجال العمومي، إذ يبدو التلفزيون هو الميديا التي استفادت أكثر من السياق الجديد الذي يتميز بالحريات، كما أن أزمة الصحافة المكتوبة يمكن قراءتها في ضوء منظومة التوزيع والتسويق التي لا تتيح توزيعاً جيداً للصحف.

وبوجه عام، فإنّ غياب الإحصائيات المتصلة بالتوزيع والطبع (رغم أن المرسوم ١١٥ الذي ينظم قانون الصحافة يفرض ذلك) والإعلان، يجعل من الصعب معرفة استقلالية الصحف والميديا عن المال السياسي.

وقد ساهمت هذه الأزمة الهيكلية في الحد من الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الصحافة المكتوبة في المجال العمومي، وفي المجال السياسي على وجه الخصوص.

٢ ـ التوازي السياسي

ويتّصل البعد الثاني بالتوازي السياسي، أي بطبيعة العلاقة بين مجال الميديا والمجال السياسي ومدى التماثل أو التنافر بين بنية مجال الميديا، والمجال السياسي ونظام الأحزاب[١٨]. ويكون التوازي السياسي في شكله الأقصى، عندما تكون كل صحيفة أو مؤسسة ميديا مرتبطة بحزب سياسي. وينخفض هذا التوازي عندما لا يعكس مجال الميديا التيارات السياسية والتعبيرات الحزبية. وفي هذا الإطار، فإنّ التطورات الراهنة تبين تراجع ارتباط مؤسسات الميديا بالتيارات السياسة. كما يحيل التوازي السياسي إلى وجود ارتباطات وعلاقات ذات صبغة تنظيمية بين الميديا والمنظمات العمالية، أو المنظمات الدينية التي تراجعت بصورة كبيرة في الديمقراطيات الغربية.

من جانب آخر، يحيل التوازي السياسي كذلك، على أدوار الصحفيين وتمثلاتهم لأنفسهم (Self-representation) ولمهنتهم ولنشاط الصحفيين في الحياة السياسية. وقد تراجع هذا النشاط تراجعاً واضحاً، مقابل تنامي الروابط المهنية التي تجمع الصحفيين بالمنظمات التي يشتغلون فيها.

في مستوى آخر، يحيل التوازي السياسي على الطبيعة الحزبية لجمهور الميديا. ويشير هالين ومانشيني إلى التحولات التي طرأت على نماذج الصحفيين. فالصحفي في بدايات القرن التاسع

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٦.

عشر كان ينظر إلى نفسه كقائد رأي يؤثر في الرأي العام، إمّا باسم تيّار أيديولوجي وإمّا باسم فصيل سياسي. وقد تراجع هذا الدور في القرن العشرين لصالح نموذج جديد يقوم على النظر إلى الصحفي باعتباره حكَماً محايداً مستقلاً عن الآراء والمصالح السياسية، يزوّد الناس بالأخبار والتحاليل.

ولمسألة النموذج الصحفي أهمية بالغة، لأن الثقافة الصحفية تؤثر بصورة حاسمة في الممارسة المهنية. على سبيل المثال، يمكن تفسير مدى التزام الصحفيين بمبدأ الفصل بين الخبر والتعليق بطبيعة الثقافة الصحفية وبسيطرة هذا النموذج أو ذاك.

ويستخدم الباحثان مصطلح التنوّع الداخلي (Internal Pluralism) والتنوّع الخارجي (External Pluralism) لدراسة علاقة الميديا بالحقل السياسي.

ويحيل التنوّع الخارجي على التماثل بين تنوع الميديا وتنوع المجال السياسي، بمعنى أنّ لكل تيار سياسي ميديا تعبر عنه. وفي هذا الإطار، فإنّ نظام الميديا الذي يقوم على التوازن السياسي غير مستقل عن الفاعلين السياسيين. أمّا التنوع الداخلي، فيحيل على التنوع السياسي الذي يعبر عن الميديا في مضامينها، مما يجعلها مرآة للتنوع القائم في المشهد السياسي.

إنّ النظر إلى الميديا التونسية من زاوية مفهوم التوازي السياسي، سيبيّنُ أنها غير مرتبطة بصورة واضحة بمجال الأحزاب، فالميديا التونسية تبقى بعامة، غير مرتبطة تنظيمياً بالأحزاب السياسية، باستثناء بعض القنوات التلفزيونية والإذاعية[١٩] التي لها ارتباط بشخصيات سياسية أو صحف مكتوبة مرتبطة بعدد من الأحزاب. في المقابل، فإنّ الحقل الصحفي الذي هو في طور التشكل الآن، يعيش نزاعاً بين نموذجين للصحفي (أو براديغم).

النموذج الأول: يحيلُ على الصحفي باعتباره قائداً للرأي العام. ويغلّ هذا النموذج الرأي والتعليق على الخبر ويعكس تمثلاً للصحفي باعتباره فاعلاً سياسياً، يدافع عن منظومة قيَمية ضمن الإطار الديمقراطي، وتجسد هذا النموذج لدى فئة مخصوصة من الصحفيين، تمارس الصحافة باعتبارها وظيفة قيادية للرأي العام، وبخاصة في مرحلة اتسمت بحالة مواجهة مع حكومة الترويكا[٢٠].

النموذج الثاني: يتعلق بالصحفي باعتباره فاعلاً محايداً، «ناقلاً للمعلومات» كما يردد ذلك الصحفيون عندما يصفون أدوارهم. ويرتبط هذا النموذج أيضاً بالحياد الصحفي والالتزام بنقل الأخبار وعدم الالتزام بموقف سياسي معيّن.

وعلى هذا النحو، لا يمكن القول إنّ هناك نموذجاً صحفياً مهيمناً ومستقراً، حيث نرى النموذجين يتنازعان مخيال الصحفيين (Journalistic Imaginary) وتمثلاتهم لأنفسهم وممارستهم

(١٩) على غرار جريدة **صوت الشعب** الصادرة عن حزب العمل (شيوعي) المعترف به قانونياً، <http://www.sawt-achaab.tn>.

(٢٠) حكومة ائتلافية بين حزب النهضة الإسلامي وأحزاب أخرى توصف بالديمقراطية كحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل الذي حكم تونس في شكل ترويكا ائتلافية بعد انتخابات المجلس التأسيسي الذي صاغ الدستور الجديد.

للصحافة. ويفسر هذا التنازع بين النموذجين انحياز فئات مخصوصة من الصحفيين لرؤى سياسية بعينها، أكثر من ارتباطها بأحزاب سياسية.

في مستوى آخر، يمكن أن نشير كذلك إلى أنّ العلاقة بين السياسيين والصحفيين لا تقوم دائماً على مبدأ التباعد بين المجالين، إذ يعمد الكثير من السياسيين (على غرار بعض رؤساء الحكومات) إلى دعوة الصحفيين للتشاور معهم (بشكل علني أو غير معلن) حول قضايا محددة، وذلك خارج العمل الصحفي المعتاد. وتكشف هذه الممارسة عن أمرين أساسين، من جهة **أولى**، إقرار السياسي بسلطة الصحفي والصحافة، مما يعزز صورته كمؤمن بحرية الصحافة ومدافع عن سلطتها، ومن جهة **ثانية**، ظهور الصحفي كسلطة ذات شأن يؤخذ برأيه في أمور تسيير البلاد باعتباره «عالماً» بشؤون الرأي العام وقائداً له.

٣ ـ المهنية

ويتعلق البعد الثالث في نموذج هالين ومانشيني بالمهنية التي تمثل، بحسب الباحثين، مفهوماً صعب التحديد[٢١].

ومفهوم المهنية مرتبط تاريخياً بالنقاش حول المهن الحرة (Liberal Professions) على غرار الطب والمحاماة. وتتصل معايير تحقيق المهنية في هذه المهن بوجود معارف منظمة تكتسب في إطار تكوين منظم. أما في الصحافة فإنّ هذا الشرط، صحيح أنّه يعدّ أساسياً لكنه ليس ضرورياً. لأنه لا توجد علاقة قوية بين المهنية وضرورة التكوين المتخصص.

ويميز الباحثان عدة أبعاد من المهنية، يتعلق **الأول** بالاستقلالية (Autonomy)، التي تعني أن المهنة تحكم ذاتها. لكن على عكس المهن الأخرى، فإنّ الصحافة لم تحقق الاستقلالية على غرار الطب أو المحاماة، لأنها لا تقوم بصورة كاملة على معرفة متخصصة، ويفتقد الصحفيون هذه المعرفة المتخصصة. فالصحفيون أُجَراء في مؤسسات، لكن رغم ذلك، فهناك أنماط متعددة من الاستقلالية بما أن «الإشراف» على العملية الإنتاجية في الحقل الصحفي يبقى إشرافاً جماعياً، يقوم به الصحفيون أنفسهم جماعياً.

ويعني هالين ومانشيني بالاستقلالية مهنة الصحافة بعامة، وليس الصحفيين كأفراد. ويرى هالين ومانشيني أنّ للثقافات الوطنية أهميةً بالغةً في فهم استقلالية الصحفيين، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالضغوط مثلاً.

إنّ البعد **الثاني** من الاستقلالية، يحيل لدى هالين ومانشيني إلى المعايير الصحفية المخصوصة (Distinct Professional Norms) التي تتمثل في نمط مخصوص من الأداء، وفي المواثيق الأخلاقية، وفي الشعور بالهوية المتمايزة، وفي حواجز للمتطفلين عن المهنة، وفي معايير يتم

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٣.

تقاسمها كحماية المصادر والفصل بين الإشهار والتحرير، ومعايير لتقييم التميز المهني ولإسناد الوجاهة المهنية (Professional Prestige).

أما **الثالث**، فيتصل بتمثل الصحافة باعتبارها مرفقاً عاماً (Public Service Orientation). فالمهنية مرتبطة كذلك بمفهوم المرفق العمومي العام، لكنّ هناك نقاشاً نظرياً حول هذه القيمة في الممارسات المهنية، فالصحافة كمرفق عام هي جزء من الأيديولوجية الصحفية وليست فقط قيمة مجردة لدى الصحفيين مرتبطة بالإيثار (Altruisme)، لكن لا يمكن أيضاً أن نختزل وجود هذه القيمة في مجرد حيلة أو آلية أيديولوجية. ويمكن أن تعبر آليات التنظيم الذاتي عن الأهمية التي تحظى بها قيمة خدمة الصالح العام أو الصحافة كمرفق عام على غرار مجلس الصحافة.

يهتم بُعدُ المهنية في نموذج هالين ومانشيني بمسألة توظيف الصحافة (Instrumentalization)، لأن دراسة أشكال توظيف الصحافة يعتبر مؤشراً مهماً لتفسير أشكال السيطرة على مؤسسة الميديا من طرف جهات خارجية، كالأحزاب السياسية والجماعات الاجتماعية أو جهات اقتصادية تسعى إلى ممارسة تأثير سياسيّ.

إلى جانب التوظيف السياسي، هناك التوظيف التجاري كإدراج الماركات في البرامج وتأثير المعلنين عن الاتجاهات السياسية التحريرية، ويمكن أيضاً دراسة توظيف الميديا من منظور مدى حضور الشفافية أو غيابها.

ويعتبر الباحثان أنّ للمهنية علاقة بالتوازن السياسي، لأن المهنية لا يمكن أن تتطور في نظام يرى الصحفيون فيه أنفسهم قادة رأي عام، وفي نظام تكون فيه مؤسسات الميديا مرتبطة بجماعات سياسية أو اجتماعية. فالمهنية تعني الحيادية والموضوعية، وهي ترتبطُ بأدوار الصحفيين باعتبارهم مزودين للأخبار يخدمون الصالح العام وليس مصالح خاصة أو أجندات حزبية، أو رؤى أيديولوجية. كما تقتضي المهنية العالية للصحافة أن تكون الميديا متمايزة عن المؤسسات الأخرى، بما في ذلك المؤسسات السياسية لتكون حقلاً مختلفاً عن الحقول الأخرى. وعندما يكون التوازن السياسي عالياً (الميديا والصحفيون يرتبطون بالحقل السياسي) فإنّ المهنية تكون منخفضة، ويكون الصحفيون غير مستقلين، وتفقدُ الصحافة ميزاتها لتصبح بلا هوية وبلا خصوصية ولا استقلالية.

وفي السياق التونسي، تمثّل المهنية رهاناً كبيراً كان موضوعاً للنقاش المستمر داخل الجماعة الصحفية، حيث طرحت في عدة مناسبات في إطار النقاش الصحفي والنقاش العام بمدى التزام الصحفيين بالمعايير المهنية والأخلاقية.

وقد طوّر الصحفيون في إطار مؤسّساتهم مواثيق تحريرية تؤكد كلها ضرورة الالتزام بالمعايير المهنية، ومنها الاستقلالية على وجه الخصوص، على غرار المواثيق التحريرية في إذاعة موزاييك FM وشمس FM وفي الميديا العمومية (التلفزيون والإذاعة).

وتمثلت المحاولات المهنية لتكريس الاستقلالية في السعي إلى إنشاء مجلس صحافة متناغم مع المعايير الدولية، يضع ميثاقاً أخلاقياً في مستوى المهنية، ويحدد آليات لتلقي شكاوى المواطنين ومعالجتها. وقد أحدثت نقابات الصحفيين والناشرين (مديري الصحف) جمعية أوكلت إليها مهمة إنشاء هذا المجلس.

كما سعى صحفيون في مؤسسات الميديا العمومية إلى إنشاء ما يسمّى مجالس تحرير، وهي آليات تتيح للصحفيين إدارة الشؤون التحريرية بمنأى عن تدخل الإدارة. لكن هذه التجارب لم تنجح على النحو الذي كان يتصوّره الصحفيون[٢٢]. ولم يبقَ في هذه التجارب سوى بعض الآليات على غرار انتخاب رؤساء التحرير (آليات معتمدة في مؤسسة صحفية عمومية وفي التلفزيون العمومي...)

ويبدو ملحوظاً من خلال تكاثر المواثيق التحريرية في كثير من مؤسسات الميديا سعي المهنة إلى وضع معايير مخصوصة تعزز استقلاليتها وتسمح بالتوقي من الضغوطات التي تتعرض لها المهنة، وبخاصة من طرف النخب السياسية والحزبية. في المقابل، فإنّ فاعلية هذه الآليات في السياق العملي اليومي، كغرف الأخبار مثلاً، لم تقيّم بعد.

كذلك، فإنّ عملية الفصل بين الإشهار (الإعلان) والتحرير التي يشير إليها هالين ومانشيني، لا تزال غير راسخة في الممارسة المهنية، بحيث لا تحترم المعايير الخاصة بالفصل بين البرامج والمضامين بشكل عام والإعلان من طرف القنوات الإذاعية والتلفزيونية، رغم أنّ هذا الفصل تنصّ عليه كراسات الشروط التي وضعتها الهيئة العليا المستقلة السمعية البصرية التي تمنحُ تراخيص العمل للقنوات الإذاعية والتلفزيونية. ومن جهة أخرى، فإن سوق الإعلان الضيقة والمحدودة، تهدد استقلالية الميديا إزاء السلطات الاقتصادية.

تجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أنّ الصحفيين انخرطوا بواسطة منظمتهم المهنية في عدة مبادرات ذات طابع نقابي للدفاع عن استقلاليتهم، إذ نفّذ الصحفيون إضراباً عامّاً يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ للدفاع عن مبدأ إدراج حرية الصحافة[٢٣] في الدستور الجديد وإجبار الحكومة على تفعيل المرسوم من ١١٥ و١١٦ الخاص بالصحافة المكتوبة... وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إثر توقيف الصحفي زياد الهاني، تم تنفيذ إضراب عام، بعد أن وجهت له تهمة الإساءة إلى موظف العمومي[٢٤].

---

(٢٢) «هيئات التحرير في الإعلام العمومي التونسي: التجارب والتحديات،» مركز تونس لحرية الصحافة، تونس، ٢٠١٣ <http://www.ctlj.org/images/pdf/editorial.pdf>.

(٢٣) «الصحفيون التونسيون في إضراب عام اليوم الأربعاء ١٧ أكتوبر ٢٠١٢،» موقع المصدر، <http://goo.gl/1f1tLN>.

(٢٤) «إعلان الإضراب العام في قطاع الإعلام يوم الثلاثاء القادم،» موقع حقائق أون لاين، <http://www.hakaekonline.com/?p=33998>.

مسألة الشفافية وتوظيف الصحافة

تمثل الشفافية مؤشراً أساسياً لمعرفة مدى انفتاح مؤسسات الميديا على الجمهور وقبولها مبدأ المساءلة. وهي كذلك مؤشّر أساسي يتيح تقييم استقلالية مؤسسات الميديا وعدم خضوعها إلى التوظيف السياسي والأيديولوجي والحزبي. وهو ما تبيّنهُ القوانين الموقتة التي وضعت في تونس وهي: المرسوم ١١٥ والمرسوم ١١٦ وكراسات الشروط التي وضعتها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

يتضمّن المرسوم ١١٥ باباً كاملاً يتصل بالشفافية: الفصل ٢٣ (معلومات من ملكية الصحيفة إضافة إلى عدد النسخ المطبوعة، ومعلومات عن الإدارة) والفصل ٢٤ (يتعلق بطبيعة رأس مال المؤسسة والتغييرات التي تطرأ عليه) والفصل ٢٥ (عقوبات معلق يحجب اسم المالك الحقيقي وإعادة اسم المالك الحقيقي) والفصل ٢٦: (ضبط إعلام العموم بمعاليم الإشهار (الإعلان) والفصل ٢٧ (عقوبات تتعلق بتلقّي أموال يمكن أن تؤثر في الخط التحريري) والفصل ٢٩ (منع الإشهار المقنّع) والفصل ٣٠ (منع الإشهار السياسي).

أما كرّاسات الشروط التي أصدرتها الهيئة التنظيمية فقد نصت صراحة في باب التزامات المؤسسة الإذاعية أو التلفزيونية إزاء المستمعين والمشاهدين (القسم الخامس، الفصل ٣٠)[٢٥] على أن ينشر الحاصل على الرخصة على موقع القناة المعلومات المتصلة باسم الحاصل على الإجازة واسم المدير المسؤول وعلى الموازنة المالية للشركة وشكل الشركة واسمها الاجتماعي ورأس مالها. إلا أن القنوات التلفزيونية لا تلتزم بهذه المقتضيات، مما جعل من الميديا السمعية ـ البصرية التونسية قطاعاً يتسم بغياب الشفافية، ومتهماً بالخضوع إلى سلطة رأس المال أو «المال الفاسد».

٤ ـ دور الدولة

يتعلق هذا البعد بقدرة النظام السياسي على تشكيل بنية مجال الميديا ونظام عملها. وتختلف بحسب هالين ومانشيني أشكال تدخل الدولة في نظام الميديا ومنها الرقابة ودعم الدولة بواسطة المساعدات وملكية الميديا ومؤسّسات الاتصال ووضع الأطر القانونية، أو عندما تكون الدولة مصدراً للمعلومات[٢٦]. وبحسب هالين ومانشيني، يمكن أن تكون الدولة مالكة أو ناظمة أو ممولة للميديا (العمومية). ويرى هالين ومانشيني أنّ هناك اختلافات داخل أوروبا من جهة، وبين النموذج الأوروبي والنموذج الأمريكي الذي يتسم بسياسة الحد الأدنى من التدخل الذي تنتهجه الدولة، من جهة أخرى.

---

(٢٥) <http://haica.tn/media/cahier-des-charges-tv-privee.pdf>

(٢٦) Hallin and Mancini, *Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics*, p. 41.

على غرار التربية والصحة والثقافة، تتدخل الدولة في أوروبا في مجال الميديا من خلال تمويل التلفزيون والصحافة لتحقيق عدد من الأهداف، كضمان التنوع السياسي، ودعم جودة الحياة الديمقراطية، لأن الميديا تعتبر، بخاصة من منظور النموذج الأوروبي، مؤسسات اجتماعية.

يتيح لنا هذا المدخل الخاص بدور الدولة فهم التحوّلات في علاقة السلطة السياسية بمجال الميديا في السياق التونسي. فنحن انتقلنا من نظام تسيطر فيه الدولة بعدة أشكال ووسائل على الميديا، إلى نظام آخر أصبح فيه دور الدولة محدوداً جداً.

قبل الثورة التونسية، كانت الدولة تسيطر على نظام الميديا برمته بواسطة عدة آليات: كوزارة الاتصال التي تؤدي دور وزارة الإعلام وتشرف بطريقة مباشرة على المؤسسات الإعلامية العمومية من إذاعة وتلفزة ووكالة الأنباء ووكالة الاتصال الخارجي، والتي كانت تسيطر على الإشهار أو الإعلان العمومي وتوزعه من منظور زبوني (Clientéliste) لممارسة رقابة غير مباشرة على الميديا. كما كانت الدولة تحتكر الترخيص للقنوات الإذاعية والتلفزيونية في سياق غياب آليات واضحة لإسناد التراخيص، وتعمد إلى تقييد نشر الصحف المكتوبة حيث تستخدم آلية «وصل الإعلام» لتعطيل إصدار الصحف المكتوبة.

أما بعد الثورة، فقد شهدت العلاقة بين الميديا والدولة تحولاً جذريّاً، إذ انحسر دور الدولة بشكل شامل، فتم إلغاء وزارة الإعلام والاتصال ووكالة الاتصال الخارجي. وبالتوازي مع تفكيك الآليات التي كانت تمتلكها الدولة تنامى خطاب يوصفُ بـ «الثوري» يدعو إلى فكّ العلاقة بين الإعلام والمجتمع كشرط من شروط «الإعلام الحر والمستقل» وتجسد هذا الخطاب في إعداد المرسوم ١١٦ الذي صاغته لجنة مستقلة من الخبراء، وفي تركيبة الهيئة المستقلة للاتصال السمعي البصري، التي يعين أغلب أعضائها منظمات نقابية ولا تعين الدولة سوى ٣ أعضاء (رئيس للجمهورية يعين الرئيس، ويعين رئيس البرلمان عضوين).

كما لم يتم إحداث لجنة في البرلمان تعنى بالإعلام، ولا تخضع الهيئة التنظيمية إلى أية مساءلة من طرف الدولة أو البرلمان. كما لا يوجد أي عقد بين الإعلام العمومي والدولة على غرار BBC) Royal Charter)[٢٧] بالنسبة للإعلام العمومي الفرنسي (Contrat Objectifs et moyens)[٢٨].

على هذا النحو، فإنّ النموذج السائد ليس النموذج الأوروبي الذي يكون فيه للدولة دور أساسيّ في الحفاظ على حق الجمهور في صحافة وميديا جيدة وتعددية، رغم أنّ الدولة لا تزال تعيّن مديري مؤسسات الإعلام العمومي وتموله. كما أن النموذج السائد حالياً ليس النموذج الأمريكي

---

(٢٧) Department For Culture, Media and Sport Broadcasting, «Copy of Royal Charter for the Continuance of the British Broadcasting Corporation,» <https://downloads.bbc.co.uk/bbctrust/assets/files/pdf/about/how_we_govern/charter.pdf>.

(٢٨) «Le Projet de contrat d'objectifs et de moyens de France Télévisions pour la période 2016-2020 approuvé par son conseil d'administration,» <http://www.culturecommunication.gouv.fr/Presse/Communiques-de-presse/Le-projet-de-contrat-d-objectifs-et-de-moyens-de-France-Televisions-pour-la-periode-2016-2020-approuve>.

الليبرالي، إذ نجد في تونس ميديا عمومية تمولها الدولة لكنها تشتغل خارج إطار ما يسمّى السياسة العمومية، إضافة إلى غياب سياسة واضحة لمساعدة الصحف المكتوبة والإلكترونية على غرار ما هو في أوروبا، رغم ما تواجهه الصحافة المكتوبة من صعوبات. في المقابل، يطالب المهنيون الدولة بمساعدتهم على «إنقاذ» الصحافة المكتوبة[٢٩] من خلال تنظيم الاشتراكات العمومية في الصحف وتنظيم الإشهار العمومي.

هكذا استبعد الفاعلون الجدد، وبخاصة المنظمات النقابية والمجتمع المدني، الدولة خوفاً من الميراث السلطوي، لكن هذا الاستبعاد يطرح حالياً عدة إشكاليات تتعلق بحماية الإعلام العمومي وفاعلية آليات التنظيم (Régulation). وفي هذا الإطار، يجدر البحث عن نتائج الحد من أدوار الدولة على حوكمة القطاع وتأثيرات مصالح الفاعلين الجدد من نقابات وجمعيات ومراكز قوى سياسية واقتصادية وحزبية في مجال الميديا بشكل خفي، مما يؤدي إلى استبدال دور الدولة بأدوار خفية تقوم بها هذه القوى في مجالات متعددة، على غرار التعيينات في القطاع العام وفرض سياسات ما.

خلاصات

الخلاصة الأولى: نظام الميديا التونسية: سماته واتجاهاته

يتسم نظام الميديا التونسية أوّلاً، بأنّه في طور التشكل، ويشهد تحولات في مستوى دور الدولة وظهور فاعلين جدد (الميديا الجمعياتية، المنظمات الدولية...). كما أن الأطر القانونية الجديدة لم تكتمل بعد، في حين أنّ أنظمة حوكمة الميديا العمومية غير مكتملة. ولا تزال آليات التنظيم الذاتي في طور الإرساء (مجلس صحافة...).

أمّا السمة الثانية، فهي أنه نظام هجين يستمد ملامحه من مصادر مختلفة ويتكون من طبقات مختلفة لا تزال تتفاعل في ما بينها، ولا يمكن تصنيفه وفق النماذج المتعارف عليها (نماذج هالين ومانشيني على سبيل المثال).

إن نظام الميديا التونسية هجين لأن ديناميات متنافرة تحكمه وتعمل على تهجينه المتواصل.

على هذا النحو، لا يمكننا تصنيف نظام الميديا التونسي وفق نماذج أنظمة الميديا المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية، وبخاصة النماذج الثلاثة الذي توصل إليها هالين ومانشيني. فقد أفضى التحليل المقارن لهما إلى استخراج ثلاثة نماذج ميديا[٣٠]:

(٢٩) «Tunisie- Le chef du gouvernement répond aux requêtes de la presse écrite,» <http://www.tunisienumerique.com/tunisie-le-chef-du-gouvernement-repond-aux-requetes-de-la-presse-ecrite/289053>.

(٣٠) Hallin and Mancini, *Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics*, pp. 67-68.

ـ **النموذج التعددي** القائم على الاستقطاب أو **النموذج المتوسط** (Mediterranean or Polarized Pluralist Model) السائد في فرنسا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا، حيث الصحافة المكتوبة غير منتشرة بقوة. كما يتسم هذا النموذج بتداخل السياسي في الصحافي، وبصحافة تميل إلى تغليب الرأي، وبنقص المهنية وبممارسات توظيف الصحافة، وبتدخل قويّ للدولة ووجود نظام مساعدات للصحافة.

ـ **النموذج الديمقراطي المؤسّسي** (Democratic Corporatist Model) في أوروبا الشمالية وأوروبا الوسطى (النمسا ـ سويسرا ـ السويد ـ فنلندا ـ الدنمارك). وهو يتميز بمؤسّسات صحفية قوية وبانتشار واسع للصحافة، حيث تتدخل الدولة لضمان حرية الصحافة مع وجود قطاع إذاعي وتلفزيوني عمومي يحظى بالاستقلالية. كما يتميز هذا النظام بصحافة أحزاب قوية مع تحول نحو الصحافة التجارية المحايدة. ويتسم هذا النظام كذلك بمهنية عالية ومأسسة قوية للتنظيم الذاتي.

ـ **النموذج الليبرالي أو الأطلسي** (North Atlantic or Liberal Model) السائد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا وإيرلندا وكندا. ويتسم هذا النموذج بانتشار متوسط للصحافة ذات المنحى التجاري[٣١] المحايد (Neutral Commercial Press) وبمهنية عالية وبتنظيم ذاتي قوي وبهيمنة منطق السوق وبدور محدود للدولة باستثناء بريطانيا وإيرلندا.

ويمكن أن نتبين بعض هذه الديناميات المتنافرة التي تشكل نظام الميديا التونسية على غرار:

تفاعل القديم والحديث: أي مكونات من النظام القديم تتفاعل مع مكونات جديدة. فمؤسسات الميديا القديمة الخاصة والعمومية، حافظت على نماذجها التنظيمية وأنماط عملها القديمة، لكنها أصبحت تشتغل في بيئة جديدة قانونية ومؤسّسية بعد إلغاء المنظومة السلطوية القديمة.

في مستوى آخر، فإنّ النموذج السائد للصحافة التونسية أي نموذج صحافة الرأي يتفاعل الآن مع نموذج جديد يعطي أولوية للميدان، ويبشر بنموذج جديد لأدوار الصحفي والصحافة على غرار الصحافة الاستقصائية.

تفاعل المعايير الدولية مع المكونات الداخلية: يؤدي هذا التفاعل أحياناً إلى تفعيل هذه المعايير الدولية (وبخاصة في الأطر التشريعية والقانونية) وأحياناً أخرى إلى تعطيلها. فهناك معايير دولية كثيرة مضمنة في القوانين الجديدة، لكنها غير مفعّلة على غرار آليات التنظيم الذاتي في الميديا السمعية ـ البصرية، أو آليات قانونية متّصلة بالشفافية، وهو ما يدعونا إلى البحث في تفاعل هذه المعايير التي تدافع عنها المهنة وقوى المجتمع المدني في سياق استمرارية ثقافة تنظيمية ومؤسسية وصحفية غير مواتية.

---

(٣١) يستخدم هالين ومانشيني مصطلح الصحافة التجارية المحايدة لتمييزها من الصحافة الحزبية المرتبطة تنظيمياً بالأحزاب ومن صحافة الرأي. وتؤدي الصحافة التجارية المحايدة أدوراً مخصوصة بما أنه مزود أخبار (News Provider). انظر: المصدر نفسه، ص ٣٨.

تفاعل دينامية الابتكار مع دينامية الاستمرار: من ذلك، الإعراض عن التجديد والابتكار في مجال الميديا الاجتماعية والتفاعل مع الجمهور الذي نلاحظه لدى بعض مؤسسات الميديا. فمصير الابتكارات متفاوت بين المؤسسات، إذ لا يمكن أن تكون مؤسسات مبتكرة في مجالات الميديا الجديدة وفي البرمجة لكنها تقاوم مثلاً ابتكارات أخرى على غرار فصل الإدارة عن التحرير والتنظيم الذاتي. ويمكن أيضاً أن نلاحظ تغيّراً في مستوى طرائق ترتيب الأخبار، في حين أن معايير الكتابة الصحفية لم تتغير بصورة كبيرة.

تفاعل المرجعيات التي تستند إلى تجارب مختلفة: كالاستناد إلى النموذج الفرنسي في التنظيم (فصل تنظيم الميديا السمعية البصرية) عن تنظيم الاتصالات والتجربة البلجيكية في مجال التنظيم الذاتي (يستلهم مجلس الصحافة الجديد نموذجه من المثال البلجيكي، حيث تقوم الدولة بتمويل هذا المجلس رغم طابعه المستقل).

ـ الخلاصة الثانية: نحو إطار تحليلي لنظام الميديا

إن المتمعّن في المنهجيات أو النماذج التحليلية التي استعرضها البحث، يلاحظ أنّ هناك مدخلين أو إطارين لتقييم تحولات الميديا.

يتصل المدخل (أو الإطار) الأول، بالبعد المعياري لتقييم الميديا، وفق نموذج مثالي مرتبط عضوياً بالنموذج الديمقراطي، بما أن الميديا الشفافة والمهنية والمسؤولة تمثل مقوماً أساسياً من مقومات الديمقراطية. ويبدو هذا النموذج كونياً، يستمد شرعيته من أنّ الديمقراطية هي النظام السياسي الأمثل، ومن اعتماده من طرف المنظمات الدولية على غرار اليونسكو.

فالميديا من هذا المنظور تتسم بخصائص أساسية. فهي تعبّر عن التنوّع الأيديولوجي والسياسي والفكري والثقافي وهي المنظومة التي تجعل هذا التنوع ظاهراً وبارزاً (الخصيصة الأولى). كما أن الميديا فضاء منفتح قادر على استضافة النقاش العام المتعدد والمتنوع حول قضايا الشأن العام، تتفاعل فيه الأفكار (الخصيصة الثانية). وتؤدّي الميديا أدواراً مؤسسية تتجاوز مستوى الأخبار، لأنها سلطة تراقب السلطة الأخرى وتساؤلها (الخصيصة الثالثة). كما تمثل الشفافية خصيصة أساسية من خصائص الميديا التي تجبر نفسها على الكشف عن مصادر تمويلها، وهو ما يمنع القوى السياسية والاقتصادية من التلاعب بها بصورة خاصة (الخصيصة الرابعة). فالميديا المستقلة غير الخاضعة للقوى السياسية أو القوى الاقتصادية، والتي تقوم على استقلالية التحرير عن الإدارة (الخصيصة الخامسة) هي ضمانة لمجال عمومي ديمقراطي.

أما المدخل الاستكشافي الوصفي، فيتصل بدراسة نظام الميديا وبيئتها ويتعلق بعدة مستويات، منها الأطر التشريعية والقانونية (الدستور، القوانين) المتصلة بالصحافة والميديا السمعية ـ البصرية، ومدى مطابقتها للمعايير الدولية وأدوار الدولة أو السياسات العمومية: كيف تتدخل الدولة في مجال الميديا وبأية آليات؟ سَن القوانين ومساعدة مؤسسات الميديا والتنظيم وأشكال حوكمة الميديا

العمومية والتكوين. كما يشمل هذا المدخل اقتصاد الميديا ومقاربة مؤسسات الميديا، باعتبارها مؤسسات اقتصادية ونماذجها الاقتصادية وطبيعة السوق (ميديا محلية، جهوية، وطنية).

ويحيل هذا المدخل أيضاً على المهنة الصحفية ودراسة أشكال التنظيم الذاتي Self) (regulation، وتمثلات الصحفيين لأدوارهم أو (القيم الصحفية السائدة،) والبراديغم الصحفي أو نماذج الناظمة للممارسة الصحفية.

هل نعطي الأولوية للمنظور التحليلي التفسيري الوصفي بالاعتناء بتفكيك نظام الميديا ووضع مؤشرات لتقييمه؟ أم نضيف إلى المنهجية التحليلية والتفسيرية والوصفية منطلقات معيارية تسمح لنا بتقييم الميديا بوجه عام ونظامها من منظور نموذج مثالي عبر الإجابة عن السؤال كيف يجب أن تكون الميديا وليس فقط كيف تشتغل الميديا؟

من هذا المنظور، فإن المقاربة المثلى، تتمثل، بحسب رأينا، في صياغة نموذج يمزج بين البعد المعياري والبعد الإجرائي. فعلى الباحث أن يفصح عن المرجعية المعيارية وأن يدركها، لأنه بكل بساطة ينطلق دائماً من رؤية معيارية كامنة وغير مدركة للميديا وأدوارها، كما أن تمثلاته للميديا وأدوارها مرتبط كذلك بالنموذج المجتمعي الذي يقيم بواسطته هذه الأدوار.

في المقابل، فإنّ المدخل المعياري يطرح إشكاليات متعددة في السياق العربي، حيث ينافس الرؤية الديمقراطية للميديا، رؤى معيارية أخرى على غرار الرؤية الثقافية الدينية التي يمكن أن تقيّم الميديا من مدخل وظائفها ذات العلاقة بالهوية الثقافية وبالقيم الدينية.

في كل الأحوال، فقد سعينا في هذا البحث إلى بيان أهمية الإطار النظري التحليلي باعتباره شرطاً أساسياً من شروط دراسة نظام الميديا وتحوّلاتها، إذ لا يمكن أن نفكر في تحولات الميديا من دون البحث في النماذج النظرية والأطر التحليلية التي نفكر بواسطتها في هذه التحولات، لأن التفكير العلمي يقتضي التفكُّرية (Reflexivity). ويتوافر للباحث عدة نماذج تحليلية لمقاربة تحولات الميديا. ويتمثل الرهان بالنسبة إلى الباحث في صياغة نموذج نظري يستجيب لخصوصيات السياق.

ـ الخلاصة الثالثة: في أهمية التحليل المقارن في السياق العربي

أشرنا في مستهلّ هذا البحث إلى أهمّية تنزيل إشكالية الميديا في إطار السياقات الوطنية المخصوصة. وبهذا المعنى، علينا أن نتخلص من مصطلح «الإعلام العربي»، لأن هذا المصطلح يوحي بوجود نظام ميديا عربية بالمعنى الذي يتحدث عنه هالين ومانشيني، الذي يشمل كل الحالات العربية. والحال أنّ هذا الأمر غير صحيح، بل إنّ إمكانية وجود هذا النظام (قواعد مشتركة تقوم عليها كل أنظمة الميديا العربية التي تصبح متماثلة) تراجعت بشكل أكبر بعد التحولات التي شهدها الوطن العربي منذ سقوط النظام التونسي في بداية عام ٢٠١١.

فالخصوصيات الوطنية (القطرية) تجعل السياقات التي تشتغل فيها الميديا سياقات فريدة في مستوى الأطر القانونية والتشريعية (القوانين التي تنظم الميديا ومكانة حرية الرأي والتعبير في

الدستور والقوانين ذات الصلة على غرار ما يسمّى قانون الشفافية أو النفاذ إلى المعلومات)، وأنظمة التنظيم والتنظيم الذاتي (أي كيف يدير الصحفيون شؤون مهنتهم) والتي تتباين بسبب اختلاف الأطر القانونية وخصوصية الحقل الصحفي والممارسات والثقافة الصحفية في كل بلد عربي، بل وحتى البراديغمات الصحفية السائدة في هذا البلد أو ذاك. ونعني هنا بالبراديغم تمثلات الصحفيين لمهنتهم. وتختلف السياقات، وبخاصة في مستوى علاقة الحقل السياسي بالحقل الصحفي ومستوى التوازي بينهما، وفق المؤشرات التي وضعها هالين ومانشيني، ففي حين تعاظمت استقلالية الحقل الصحفي عن الحقل السياسي في دول بعينها، لا تزال هذه الاستقلالية محدودة جداً، أو حتى غائبة في دول أخرى. كما تختلف أدوار الدولة من سياق إلى آخر.

وعلى هذا النحو فإن مصطلح «الإعلام العربي» يمثل عائقاً حقيقياً معرفياً لمقاربة الميديا في الوطن العربي داخل سياقاتها المخصوصة التي تتشكل فيها والتي بدورها تساهم في تشكيله. كما أنّ هذا المصطلح يحجب تنوع الميديا العربية المتصل بالسياقات المخصوصة. إن ما يمكن أن ندرسه هو في الحقيقة أنظمة ميديا وطنية عربية (Media Systems/Systèmes médiatiques). كما يمكن أن نضيف إلى كل هذا، أنّ أنظمة الميديا العربية تختلف بسبب اختلاف السياقات الثقافية والسياسية والاجتماعية والتاريخية، مما يستدعي دراستها وتقييمها وتصنيفها وفق مفهوم النموذج، كأن نصنفها من منظور طابعها السلطوي أو الديمقراطي.

على سبيل المثال، تتمايز أنظمة الميديا في منطقة المغرب العربي، في المغرب والجزائر وتونس وليبيا بعضها عن بعض، رغم أنّ هذه الدول المتجاورة تشترك في خصائص ثقافية وتاريخية متعددة، لكن الاختلافات في مستوى أنظمة الميديا تظل جلية واضحة، إذ لا يمكن أن نتحدث عن تماثل في مستوى دور الدولة الذي يختلف بشكل جذري من سياق إلى سياق آخر، أو في مستوى تناغم الأطر التشريعية مع المعايير الدولية.

على هذا النحو، علينا أن نستبدل الحديث عن «الإعلام العربي»، الذي يفضي عادة إلى خطاب تعميمي، يستهلك كلاماً انطباعياً وإنشائياً، بأدوات المقاربة المقارنة التي تتيح لنا الكثير من الفوائد، إذ إنّها تكشف لنا كما يؤكد ذلك هالين ومانشيني عن التنوع والتماثل، وهو ما يساهم في تشكيل المفاهيم وتطوير الجهاز المفاهيمي. كما أنّها تتيح للباحث تجاوز البعد المركزي في الإنتاج الأكاديمي الذي سببه الاعتماد أو الانطلاق من تجربة واحدة وتعميمها على التجارب الأخرى وإسقاطها على السياقات الوطنية[٣٢]. وهذا الخطر يمكن أن ينتج من الأدبيات العالمية، لكن أيضاً، من عملية تحويل سياق وطني بعينه إلى نموذج عربي صالح لكل السياقات العربية. وهذا ما يمكن أن نتبيّنه في كثير من الحالات التي يختزل فيها الباحث التجارب العربية في تجربة بلاده.

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢.

الفصل الثالث

المجال العمومي وإنتاج الديمقراطيّة

عبد الله الزين الحيدري(*)

المجال العمومي هو قلب الازدهار الثقافي والاجتماعي، هو أيضاً قلب العمل الديمقراطي، والمدخل الجوهري للنظريّة الديمقراطيّة، وهو الحقل الوسيط الذي تشكّل تاريخيّاً بين الدولة السياسيّة والدولة الماديّة.

لقد نجح المجال العمومي في الكثير من الأوساط الثقافيّة في العالم، الغربيّة بخاصة، في ترسيخ ثقافة الجدل والاختلاف وتحقيق التماسك الاجتماعي بوصفه المولّد الحقيقي لوتيرة التقدّم الحضاري والاجتماعي. وتاريخ التغيّرات، الصغرى والكبرى، في العالم يُخبرنا بذلك، ويعلّمنا كيف أنّ نسق حدوثها وتطوّرها مُحاط من جميع أركانه بالدّور الذي يُؤدّيه المجال العمومي، الميدياتيكي، في صناعة الأحداث وتوجيهها. فالمجال العمومي، على اختلاف مراحله، وتبدّل هندسته، هو الذي يهب الأحداث معانيها الفكريّة والأيديولوجيّة، ويبثّ فيها طاقة الدفع والجذب المحقّقة للضّبط والاستقطاب، ويظلّ بذلك محور دائرة الحوادث الجارية في المجتمع، وحقل الجاذبيّة في سيرورتها. لذلك يتعيّن، عند النظر في حوادث المجتمع وتغيّراته، فهم الرّوح الاجتماعيّة التي يعمل بها المجال العمومي، لأنّ ما يُسمّى مجالاً عموميّاً، هو في المقام الأوّل المشروع المجتمعيّ المنبثق من دوّامة المتغيّرات الثقافيّة في المجتمع. فالتربة الثقافيّة هي المحدّد الرّئيس لهندسة المجال العمومي، وهي التي يتقرّر في ساحتها سلّم القيم والضوابط التي تظلّ تحكم عمل المجال العمومي. بتعبير آخر، كلّ شيء يتشكّل مرادفاً، لما يتقرّر في الساحة الثقافيّة.

(*) أستاذ مساعد في علوم الإعلام والاتصال في معهد الصّحافة وعلوم الأخبار، متعاقد حاليّاً مع جامعة قطر، وخبير لدى المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني.

وعلى حين برز المجال العمومي في الأوساط الثقافيّة المشار إليها بمثابة المحرّك الدينامي للتنمية الاجتماعيّة والسّياسية الذي يحظى بثقة المجتمع، انحرف دورُه في البلدان العربيّة عن مساره الطبيعي كسلطة رمزية راعية للممارسة الديمقراطيّة.

أين يكمن الخلل في اعتلال وظائف المجال العمومي وانحرافها عن أهدافها المجتمعيّة؟ هل أنّ مشكل المجال العمومي مشكل معرفيّ ثقافيّ في المقام الأوّل؟ أم أنّ العلّة الأساسيّة في ذلك تعود إلى فقر في البحث العلمي والتكوين الأكاديمي في مجال الإعلام والاتصال؟ كيف يمكن للمجال العمومي، بوصفه فضاء تواصليّاً، ومشروعاً اجتماعيّاً للفعل الاجتماعي أن يكون محرّكاً ديناميّاً للنضج السّياسي والازدهار الثقافي، ومنتجاً للديمقراطيّة؟ ما الذي يجعل المجال العمومي عاجزاً عن تحقيق التماسك الاجتماعي والثقافي، وخصوصاً في بلدان ما أصبح يُعرف بالربيع العربي؟ ما الذي يجعل المجال العمومي، بعامة، لا يجيب عن أسئلة المجتمع الحقيقيّة؟ متى يكون المجال العمومي منتجاً للديمقراطيّة؟

المجال العمومي في أوروبا وضع بناءه النظري فلاسفةٌ من حجم إيمانويل كانط، ومن اقتفى أثره بالدراسة والتمحيص من مفكرين وفلاسفة وعلماء اجتماع، مثل أرنت وهابرماس وفرايزر وآلان توراين وإدغار موران وكلود لوفور وميشال سارتو، وغيرهم. والجامع بين هؤلاء جميعاً هو اقتناعهم القويّ بالعلوم الإنسانيّة، كمجال قادر على فهم المجتمع والإجابة عن أسئلته.

المجال العمومي يحتاج، لكي يشتغل كنظام يدير بأسلوب عقلاني مشكلات الشأن العام، إطاراً مرجعيّاً منيراً ثقافيّاً، فكريّاً وفلسفيّاً، وجهداً تأصيليّاً وبعداً نظريّاً، يحدّد بعمق آفاقه وأدواته الفكريّة والرّمزيّة. ولنا في ذلك مثلُ أحداث ماي ١٩٦٨ في فرنسا. تلك الأحداث لم تكن مجرّد حراك سياسي تجلّى في ظهور فجائي لدوّامة من الإضرابات والتظاهرات، قادت إلى احتلال الجامعات والمصانع في البلاد. إنّما هي حدث ثقافي بامتياز. لقد كانت معركة من أجل القيم والرّقابة وهيمنة الدولة على الإعلام وحريّة التعبير، معركة قادها إعلاميون ودارت أطوارها في المجال العمومي الميدياتيكي المحكوم بآليّة السّلطة السّياسيّة آنذاك.

كان آلان توراين يرى فيها يوطوبيا تحرّريّة ولّدت حركة اجتماعيّة جديدة، عملت على تدمير وهم المجتمع السّلمي[١]. إدغار موران تحدّث عن صراع بين جيلين: قديم وجديد، جيل جديد تمرّد على الأطر السّياسية التقليديّة والتقاليد الاجتماعيّة البالية[٢]. كلود لوفور رأى في الأحداث رغبة جماعيّة في مواجهة سلطة الدولة[٣]. ميشال دو سارتو تحدّث عن القوّة الوجوديّة للاحتجاج وعن الكلمة التي تحرّرت واخترقت ساحة المحرّمات، وكان يرى في أحداث ماي ١٩٦٨ وجهاً

(١) Alain Touraine, *Le Mouvement de Mai ou le Communisme Utopique* (Paris: Seuil, 1968).

(٢) Edgar Morin, Claude Lefort et Jean-Marc Coudray, *Mai 1968: La Brèche: premières réflexions sur les événements* (Paris: Fayard, 1968).

(٣) المصدر نفسه.

مشابهاً للثورة الفرنسيّة حين تمّ اقتحام سجن الباستيل[٤]. هؤلاء المفكرون والجامعيون والفلاسفة هم الذين عزّزوا البنى الرّمزيّة للمجال العمومي الميدياتيكي، ليظلّ الحامل الثقافي والفكري لانتظارات المجتمع، والفضاء الأساسي للتشاور ومناقشة قضايا الشأن العامّ.

أمّا الفكر العربي، فلم تنشأ بداخله أسس نظريّة ومبادئ عامّة تضع توصيفاً للمجال العمومي وتدرس القواعد والقوانين التي تحكمه كمشروع مجتمعي له خصائصه الفكريّة ومؤثّراته الثقافيّة. والمجال العمومي في البلاد العربيّة لم يتشكّل انطلاقاً من رصيد فكري، نظري وإيبيستمولوجي، على غرار ما جرى في أوروبا حين تمّ استثمار أدبيّات العلوم الاجتماعيّة والفلسفيّة، من كانط إلى هابرماس، لنحت مفاهيم فكريّة أساسيّة تحدّد بمقتضاها أفق الفضاء العمومي ووظائفه. والفكر العلمي العربي لم يسهم في إنتاج أطروحات ومفاهيم تقود إلى بناء مجال عمومي يحتضن الجدل المولّد لحركة التغيّر الاجتماعي.

إنّ الرّصيد العلمي العربي في هذا المجال، رصيد باهت لا توجد فيه البذور التي تجيب عن أسئلة المجتمع. تشكّل المجال العمومي الميدياتيكي العربي في ساحة السياسات الإعلاميّة التي تضعها الأنظمة الحاكمة، واستمرّ يعمل كمجال عمومي بضوابط الدولة، القانونيّة والدستورية. وعلى الرَّغم من تراجع سلطويّة الدولة ومركزيّتها في الكثير من البلدان العربيّة ضمن سياق ما أصبح يُعرف بالرّبيع العربي، فإنّ المجال العمومي العربي لم ترتقِ وظائفه لتعزيز حركات التغيير والحرّيات والإسهام في إرساء السلم الاجتماعيّ.

لذلك تعثّر المجال العمومي في تونس، وفشل في احتضان الثورة ومنحها المعنى المناسب لأهدافها، لأنّ هذا المجال يتحرّك بداخله فكر مركّب، يعمل من قصد ومن غير قصد ضدّ حركة التغيير الاجتماعي. والأسباب كثيرة:

١ ـ مثلما أشرنا سابقاً، هذا المجال لم يسبق ظهوره رصيد فكري معرفي يحدّد فلسفة اشتغاله كفضاء رمزي للتشاور والديمقراطيّة. ومن المهمّ هنا الحديث عن إنتاج المفاهيم، لأنّ المفاهيم هي التي تقود العالم اليوم، ومن لا ينتج المفاهيم يكون محمولاً على ما ينتجه الآخر من قيم.

٢ ـ المجال العمومي في تونس لم يرافق ظهوره مفكرون ومثقفون وباحثون يحيطون بكيفيّة تفاعلاته مع الواقع الاجتماعي ووتيرة تحقّقها، على غرار ما حدث في فرنسا إبّان أحداث أيار/ مايو ١٩٦٨ حين تبنّت كوكبة من علماء الاجتماع والباحثين الجامعيين والمثقفين قضايا الصحفيين وقضايا الشأن العام ومعالجتها ميدياتيكيّاً، بما يناسب روح الأحداث الجارية آنذاك.

٣ ـ لقد قادت الأنساق الثقافيّة الخطيّة في تونس المفكّرين والمثقفين إلى السيطرة على المجال العمومي الميدياتيكي وانفصالهم عن عامّة النّاس، على عكس ما حدث في حركة التحوّل الذي

(٤) Michel de Certeau, *La Prise de parole et autres écrits politiques*, coll. «Points Essais» (Paris: Seuil, 1994).

شهدته الأنوار، حيث التحقت النخب الفكريّة والجامعيّة بعامّة الناس، فالفضاء العمومي لا يتحقّق في فلك المثقفين بمفردهم.

٤ ـ نجد أنّ الفقر المعرفي لدى الكثير من الإعلاميين حال دون تحقيق أداء إعلامي يليق بأهداف الثورة في تونس.

٥ ـ يكون ضعف التكوين الإعلامي في المؤسّسات المهنيّة، والأكاديميّة بخاصة، سبباً قويّاً في ظهور إنتاج إعلامي باهت، لا يجيب عن أسئلة المجتمع.

٦ ـ حين نفكّر في تدهور البنى الرّمزيّة في تونس، نستحضر بوضوح غياب الرّهان على العلوم الإنسانيّة، كمجال يعمل على تنوير معرفة الإنسان والمجتمع.

أولاً: التربة السّياسيّة للمجال العمومي الميدياتيكيّ في تونس

حين ازدهرت، في تونس، سياسة جلب الخبراء الإعلاميين من أوروبا وأمريكا لتطوير عمل المجال العمومي الميدياتيكي، والنهوض بمستوى الصناعة الإعلاميّة شكلاً ومضموناً، وخصوصاً إبّان ثورة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ـ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان يطفو على السطح الاجتماعي والثقافي خطاب إعلامي ينبض بإرادة مثيرة، متصدّية للشعارات التي رُفعت في الثورة، المطالبة بالكرامة والحريّة والعدالة والتنمية، بما يشير إلى وجود خلل كبير في النظام الإعلامي، وتالياً في النظام الثقافي برمّته، إذ كيف نفسّر تراجع الأداء الإعلامي وانحدار مستوياته الفكريّة والأخلاقيّة، مقابل الجهود التدريبيّة والتعليميّة المبذولة والأموال المرصودة لتحسين صناعة المضامين.

لقد نشأ الإعلام في تونس، كما في سائر البلدان العربيّة، وكبر في ظلّ «وصاية الدولة الأبويّة» المتغلغلة بفائض سلطاتها في كلّ دواليب المجتمع. فالمجال العمومي الميدياتيكي هو من دون أدنى ريب (ملك من أملاك الدولة) وهو الحامل السّياسي والأيديولوجي للفاعلين في السّلطة، بحيث لا يملك بصيرة في العمل تجعله يخاطب المجتمع، كما ينتظر منه ذلك المجتمع، أو كما تقتضي حال الارتقاء الاجتماعي والحضاري، إنّما البصيرة الضابطة لوظيفته، وهو لا يملكها أيضاً، هي التي تقوده إلى مخاطبة المجتمع، بما يرضي السّلطة السياسيّة. لقد ظلّت هذه الوصاية، على امتداد عقود تحدّد له زوايا الإدراك في التعامل مع قضايا الشّأن العام، وتزوّده بذخيرة بلاغيّة صالحة لمواجهة كلّ المشكلات الاجتماعيّة ومعالجتها[٥]. وتاريخ تونس الحديث حافل بالأزمات الاجتماعيّة والسّياسيّة والحركات الاحتجاجيّة التي أدّى فيها الإعلام دوراً حاسماً في احتوائها وإنكار أصولها، بل وصل الأمر في الكثير من الحالات إلى تخطئة المجتمع بإقامة الدلائل

---

(٥) عبد الله الزين الحيدري، «مواهب إنتاج الفشل في تونس: الظاهر والباطن في معركة حريّة الإعلام،» **الفجر نيوز**، ٢٠١٢/٩/٢٨.

الميدياتيكيّة المصنوعة في مخابر السلطة السياسيّة، كما حدث قبل أحداث الخبز في تونس سنة ١٩٨٤ وأثناءها[٦].

وصورة ذلك، هو أنّه «قبل الإعلان رسميّاً عن قرار الزّيادة في أسعار الخبز والعجين، شرعت القناة الحكوميّة التلفزيونيّة، آنذاك، في عرض مستمرّ لملامح الإسراف والتبذير للخبز، «السّارية» في المجتمع التونسي، وذلك عبر سلسلة من اللّقطات الإخباريّة التلفزيونيّة الكبيرة والقريبة، لقطات تكشف بقايا الخبز في الحاويات. وبما أنّ اللّقطة الكبيرة أو القريبة لا تبرز سياق الموضوع، فإنّه من الصّعب، أثناء متابعة القصّة الخبزيّة، التفطّن إلى المواطن الحقيقيّة لفعل التبذير. فالبلاغة التلفزيونيّة المتمثّلة في إخفاء السّياق، إنّما تمّت استجابة إلى مستلزمات الخطاب السّياسي القاضي بترسيخ فعل التبذير في أذهان التونسيين لكي يتمّ تمرير قرار الزيادة في أسعار العجين بمرونة فائقة وبلا شغب .وبمجرّد صدور قرار الزيادة ودخوله حيّز التطبيق في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، ارتطم التونسيون بوجود واقعين متضادين:

ـ واقع ميدياتيكي يختزل الإسراف والتبذير.

ـ وواقع سوسيولوجي ينفي الواقع الميدياتيكي. والهوّة بين الواقعين كانت سبباً فوريّاً في تدهور السّلم الاجتماعية»[٧].

ومن المفارقات المثيرة في ما حدث، هو أنّ المجال العمومي الميدياتيكي الذي صنع حتميّة الزيادة في أسعار الخبز والعجين وعمل على إشاعتها، نجده، في الوقت ذاته، قد عمل على إبطالها بعد يومين فقط من دخول قرار الزّيادة حيّز التنفيذ[٨]. وبات من المألوف في السياسة الإعلامية إنتاج المعضلات وحلّها، بما يناسب مزاج الفاعلين في السلطة. ولهذا التضادّ وجه دستوري. فالدستور التونسي المؤرّخ في حزيران/يونيو ١٩٥٩، نصّ بوضوح في فصله الثامن على حريّة الفكر والتعبير والصّحافة والنشر... ولكنّه سمح، في السياق ذاته، «للمشرّع التدخّل لضبط ممارسة هذه الحريّة»[٩] ممّا يفسّر مقدار الطواعيّة التي تجعل دفّة الإعلام بيد السلطة السياسية، وتحوُّل المجال العمومي الميدياتيكي إلى نظام تحكمه المصالح السّياسيّة لضمان استمراريّة الدولة وأمنها.

---

(٦) في إثر الإعلان رسميّاً عن الزيادة في أسعار العجين ومشتقاته، اندلعت انتفاضة الخبز في تونس في شكل تظاهرات انطلقت من الجنوب التونسي نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، ثمّ سرعان ما اتسعت التظاهرات لتشمل مناطق الشمال والوسط الغربي للبلاد، ممّا استدعى تجنيد قوّات النظام العام، والجيش لاحتواء الأزمة. وقد أسفرت المواجهات بين المتظاهرين والجيش عن سقوط عدد من القتلى والجرحى.

(٧) عبد الله الزين الحيدري، **الصّورة والتلفزيون.. بناء المعنى وصناعة المضمون** (البحرين: جامعة البحرين، ٢٠٠٤)، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٨) في كلمة للرّئيس بورقيبة، بثّها التلفزيون التونسي يوم ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، تمّ إعلان التراجع عن الإجراءات وإعادة النظر في الميزانية الجديدة بما يجنّب المواطن تحمّل أعباء التدهور الاقتصادي.

(٩) محمد حمدان، **مدخل إلى قانون الإعلام والاتصال في تونس** (تونس: منشورات معهد الصّحافة وعلوم الإخبار، ١٩٩٦)، ص ٢٦.

إنّ موضوع الشأن العام ليس مطروحاً كجوهر أساسي وكبعد حيوي استراتيجي، في العمل الحرّ والمسؤول لوسائل الإعلام العمومي، لأنّ الشأن العام بحدّ ذاته، هو ما تقرّره السلطة السياسيّة. ثمّ إنّ الصّورة الذهنيّة التي يحملها عامّة النّاس عن المؤسّسة الإعلاميّة، آنذاك، كانت مجرّدة من صفات المجال العمومي الميدياتيكي بالمعنى الكانطي للكلمة، بل إنّها كانت نقيض ذلك تماماً، إذ يُنظر للميديا الجماهيريّة على أنّها جهاز من أجهزة أمن الدولة، وأنّ العاملين في هذا الجهاز من إعلاميين واتصاليين، مكلّفون بإخبار المجتمع عن أحوال الدولة «المزدهرة»، وتلك هي مهامهم الأساسيّة، ولا يخبرون الدولة عن أحوال المجتمع[١٠]، فأحوال المجتمع تقرّرها الدولة السّياسية، وتضع التوصيف المناسب لها في «المنابر» الإعلاميّة التي تتولّى نشرها وبثّها بنمط من العموميّة الدعائيّة[١١] التي لا تجيز النقاش والتفكير في قضايا الشأن العامّ. وعندما تتحوّل المنابر الإعلاميّة في المجتمع إلى فضاءات دعائيّة موجّهة، مجرّدة من النقد ومن الفعل التواصلي كوسيط بين الدولة والمجتمع، تلجأ الدولة إلى الحلول الأمنيّة لفض الخلاف، واحتواء حركات الاحتجاج، كلّما اقتضى الأمر ذلك. وتفسّر أحداث ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ التي جدّت في تونس[١٢]، والمعروفة باسم «الخميس الأسود»، كيف أنّ احتكار الدولة للمجال العمومي الميدياتيكي وإقصاءَ السّلط المتشكّلة من الديناميّة الاجتماعيّة، السياسية والاقتصادية والثقافيّة، إقصاءها من لعبة النقاش والاستخدام العمومي للعقل في قضايا المجتمع، قد أدّى إلى اندلاع تظاهرات صاخبة ومصادمات دامية بين المدنيين وقوات النظام العام وفرق من الجيش، أسفرت عن سقوط مئات الجرحى والقتلى[١٣]. لم يكن متاحاً للإعلام العمومي الميدياتيكي آنذاك، القيام بوظائفه الإخباريّة الأساسيّة القاضية بمتابعة الأحداث وتغطيتها إعلاميّاً، على غرار ما جرى في أحداث أيار/مايو ١٩٦٨ حين تولّت الإذاعة العموميّة الفرنسية، في تلك المرحلة، نقل الأحداث الدامية في الشارع الفرنسي في الليلة الفاصلة

---

(١٠) Abdallah Hidri, «L'information politique télévisée en Tunisie,» (Thèse en sciences de l'information, Université Bordeaux III, 1987).

(١١) يميّز هابرماس بين صنفين من العمومية: عموميّة نقديّة، وأخرى دعائيّة.

(١٢) ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، أو الخميس الأسود، هو اليوم الذي اشتدت فيه التظاهرات والمصادمات الدامية بين العمال والشباب الطلابي من جهة، وقوات النظام والجيش التونسي من جهة أخرى في نطاق ما يعرف بالأزمة النقابيّة، أزمة حرّك أحداثها الاتحاد العام التونسي للشغل للمطالبة بتعديل السياسة الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة.

(١٣) من أبرز النتائج التي انتهت إليها الأزمة النقابية لسنة ١٩٧٨ إضافة إلى مئات الشهداء والجرحى الذين غصت بهم المستشفيات، إلقاء القبض على قيادة الاتحاد بما في ذلك أمينه العام السيد «الحبيب عاشور» وإيداعهم السجن بل ومحاكمتهم. ووصل عدد الذين تعرضوا للمحاكمة أمام محاكم الحق العام إلى ٧٠٠ من النقابيين. أما الذين حوكموا أمام محكمة أمن الدولة، فيقدر عددهم بـ ١٣٠. ووصفت المحاكمات بالصوَرية وبأنها مسرحية. كما عرفت تلك الفترة سَنَّ قانون الخدمة المدنية الذي مكّن السلطة من إنشاء المحتشدات الطلابية وإجبار الطلبة على العمل في المشاريع الصحراوية بصفة إجبارية. كما كان من نتائج الخميس الأسود القضاء على استقلالية الحركة النقابية التونسية، وجعل الاتحاد مجرد أداة من أدوات الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم عبر تكوين مكتب تنفيذي جديد من طرف بعض النقابيين المنتمين للحزب الحاكم وإضفاء الشرعية على ذلك من خلال انعقاد مؤتمر خارق للعادة للاتحاد افتتحه الوزير الأول نفسه، ولكنه كان يفتقر إلى المصداقية أو الشرعية القاعدية. انظر: سالم لبيض، «الأزمات الاجتماعيّة والسياسية في تونس،» الحوار.نت، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

بين ١٠ و١١ أيار/مايو من العام ذاته، والمعروفة بليلة المتاريس (*La Nuit des barricades*)[١٤].
لقد اقتصر السّرد الميدياتيكي على اتهام المتظاهرين من العمّال وطلّاب الجامعات، وتلامذة المدارس الثانويّة، بالفئات المنحرفة والمجرمين، من دون الإشارة إلى استخدام الرّصاص الحيّ ضدّ المدنيين العزّل، أو الحديث عن عدد القتلى من المدنيين، ومن دون الإشارة أصلاً إلى أسباب الأزمة الحقيقيّة التي قاد أحداثها الاتحاد العام التونسي للشغل، للمطالبة بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية والعدالة الاجتماعيّة.

لم يتغيّر أسلوب المعالجة الإعلاميّة للأزمات في تونس، حتى عند اندلاع ثورة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ حين خرج آلاف التونسيين يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في تظاهرات حاشدة مندّدين بتفشي الظلم، وتفاقم الفساد في أوساط النظام الحاكم. وبالرّغم من التغطية الواسعة للأحداث عبر الميديا الاجتماعيّة، فإنّ الإعلام العمومي استمرّ في تخطئة المجتمع واصفاً ما يحدث بالانحراف القيمي والأخلاقي.

لم يكن هناك مجال في الفضاء العمومي الميدياتيكي لمناقشة المشاريع الاجتماعيّة والتوجّهات الكبرى للدولة، والسياسات الاقتصاديّة التي تضعها الحكومة، بقدر ما كان المجال يتسع لتثمين المشاريع والمخطّطات التنمويّة، ويذكّر المجتمع بنجاعتها من خلال هندسة برامجيّة، إذاعيّة وتلفزيونيّة يشرف على تنفيذها، فضلاً عن بعض الإعلاميين، مفكّرون وجامعيون[١٥]. وهكذا ظلّ المجال العمومي الميدياتيكي على امتداد نصف قرن، السّاحة الفكريّة والثقافيّة التي تسكنها الدولة وتدير الألعاب البلاغيّة الجارية بها لتحصين دواليبها وحماية رموزها السّياسيّة وتحقيق الضبط الاجتماعي، تحت مسمّى الأهداف السامية للدولة. لقد نطق بذلك الرّئيس الرّاحل بورقيبة حين خاطب الشعب التونسي يوم ٣١ أيار/مايو ١٩٦٦، في خطاب افتتاحي، بمناسبة الاحتفال بعيد النّصر، دشّن فيه التلفزيون الوطني، خطاب استهلّه بالقول: «انطلاقاً من اليوم، يجنّبنا التلفزيون عناء حضور الاجتماعات العامّة تحت الشمس الحارقة أو تحت المطر... اجتماعاتنا ستجري، من الآن فصاعداً، عندكم، داخل بيوتكم وفي صالوناتكم... لذا فكلّ ما يلزم هو أن تحصل كل عائلة على جهاز استقبال، ومنه يبرز حرصنا على التخفيض في أسعار أجهزة الاستقبال التلفزيوني...»[١٦].

---

(١٤) في الليلة الفاصلة بين ١٠ و١١ أيار/مايو ١٩٦٨، تجمّع في الحيّ اللاتيني بباريس ما يقارب ١٢٠٠٠ شخص (حسب الشرطة الفرنسيّة)، الذين احتلّوا الشوارع الرّئيسة ووضعوا عشرات المتاريس التي تمّ اقتحامها قبل طلوع الفجر من قبل وحدات الأمن الفرنسي.

(١٥) نذكر على سبيل المثال (من دون التعرّض لذكر أسماء)، الفقرة التلفزيونيّة اليوميّة لتوجيهات الرّئيس بورقيبة التي كانت تبث قبل نشرة الثامنة مساء، والبرامج الإذاعيّة والتلفزيونية الوثائقيّة، التاريخيّة والثقافيّة التي تستحضر وتمجّد الكفاح البورقيبي، والبرامج الإخباريّة والاقتصاديّة التي تستعرض إنجازات السابع من نوفمبر، وتصوّر للمجتمع دولة «الحق والقانون والازدهار الاقتصادي».

(١٦) خطاب الرّئيس بورقيبة المنشور بالكامل بجريدة **لابراس** الصّحيفة اليوميّة التونسية الناطقة بالفرنسيّة، ١٩٦٦/٦/١.
انظر: Hidri, «L'information politique télévisée en Tunisie».

كان الرئيس بورقيبة، في ذلك اليوم، يضع حجر الزاوية للمجال العمومي الميدياتيكي في تونس، ويؤسّس بنيويّاً وثقافيّاً للضوابط التي ستحكم عمله كفضاء عمومي ممأسس بإرادة سياسيّة. وبالفعل، ظلّ المجال العمومي الميدياتيكي يعمل ببصيرة السّلطة السياسيّة، وظلّت «اجتماعات» الرّئيس بشعبه داخل البيوت وفي الصالونات والمقاهي، يؤمّنها التلفزيون والإذاعة، اللذان ينقلان نشاطه الرّئاسي وحتى احتفالات عيد ميلاده حيث تتخذ البرمجة الإذاعيّة والتلفزيونيّة منحى خصوصيّاً يمنح الاحتفال أولويّة مطلقة في شبكة البرامج، أولويّة تُجنّد لها الكفاءات الفنيّة والتقنيّة، ويُرصد لها المال، والوقت الوفير. وبدأت، منذ ذلك اليوم، تتشكّل «فلسفة» في الإنتاج الإعلامي تدور كلّها حول العناية الفائقة بالزعيم[١٧] قابلها اهتمام بالغ بتكوين الفنيين والتقنيين في مجال الإعلام السّمعي المرئي وتأطير الصّحفيين تأطيراً منسجماً مع المزاج السّياسي السّائد. ومن المهمّ التذكير، في هذا المضمار، بسلسلة المحاضرات التي كان يقدّمها بورقيبة في معهد الصّحافة وعلوم الإخبار، مخاطباً طلّاب العلم، وكذلك الشعب التونسي بأكمله[١٨]، تقديراً منه أنّ المعهد، بصفته وخصائصه الأكاديميّة، هو أيضاً جزء لا يتجزّأ من المجال العمومي الذي يرسم حدوده الفكريّة والسّياسيّة. ومحصّلة هذا التوجّه هو أنّ الاعتناء بأدوات الصناعة الإعلاميّة كان أهمّ كثيراً، في فكر المؤسّسات الأكاديميّة والإعلاميّة، ومؤسّسة الدولة بالخصوص، من الصناعة في حدّ ذاتها. ويتجلّى ذلك بوضوح في برامج التدريب الإعلامي، وفي الخطط التعليميّة للبكالوريوس في الإعلام[١٩]. وهنا نفهم قول بورقيبة: «... ومنه يبرز حرصنا على التخفيض في أسعار أجهزة الاستقبال التلفزيوني...» فحرص الزّعيم لم يكن موجّهاً لدعم بناء مجال عمومي ميدياتيكي تتوفّر فيه شروط حريّة التعبير والاختلاف في الرّأي، وممارسة العمل الديمقراطي، إنّما تأكّد بقوّة في دمقرطة امتلاك الوسيلة بصرف النظر عن المضمون الذي تنتجه، ذلك لأنّه يدرك مسبقاً أنّ أمر الصّناعة الإعلاميّة يتقرّر عنده في قرطاج[٢٠]. وهنا نفهم أيضاً كيف أنّ الإعلام في تونس لم ينتج فهماً للمشكلات الاجتماعيّة ولا فكراً لمعالجتها.

---

(١٧) الرّئيس بورقيبة كان يلقّب بالزعيم وكذلك بالمجاهد الأكبر، وبمحرّر المرأة.

(١٨) معهد الصّحافة وعلوم الإخبار هو المعهد الأعلى الوحيد الذي يتولى تكوين الصّحفيين والإعلاميين في تونس منذ سبعينيات القرن الماضي. وقد حرص الرّئيس الرّاحل بورقيبة على تقديم دروس من كفاحه من أجل استقلال تونس في معهد الصّحافة وعلوم الإخبار عام ١٩٧٣. وكان كلّما افتتح خطابه بتحيّة الطلاب، بادر في الوقت ذاته بتحيّة الشعب التونسي بأسره معتبراً معهد الصّحافة منبراً ميدياتيكيّاً لمخاطبة الشعب.

(١٩) درجة البكالوريوس في الإعلام، يقابلها في تونس: الأستاذيّة في الصحافة وعلوم الإخبار. انظر في هذا الصّدد: عبد الله الزين الحيدري، «الرّمز والأداة في مجتمع المعلومات،» **مجلة العلوم الإنسانيّة** (كليّة الآداب، جامعة البحرين)، العدد ٢٢ (٢٠١٢)، ص ١٩٨ ـ ٢٢١.

(٢٠) الرّئيس بورقيبة كان يتابع ويوجّه بعناية فائقة مضامين وسائل الإعلام العمومي بما يخدم مزاجه السياسي وأهواءه الفكرية والثقافيّة. وفي عهد الرئيس المخلوع بن على كان يتم الإعداد والإخراج التلفزيوني والإذاعي للفقرات الإخبارية المتصلة بالنشاط الرّئاسي في قصر قرطاج.

لم ينشأ، في تونس، فكر مبني يراهن على استثمار المجال العمومي الميدياتيكي كمجال لفهم المشكلات الاجتماعيّة، والبحث عن حلول لها، بل لم يكن هناك وعي عميق بأهميّة المجال العمومي الميدياتيكي كمحرّك للتطور الاجتماعي والاقتصادي وكفضاء منتج للديمقراطيّة. لذلك لم يشتغل المجال العمومي الميدياتيكي في البلدان العربيّة، بشكل عامّ، كسلطة رابعة، لأنّ «السّلطة الرّابعة، هي النتيجة الطبيعيّة للفصل بين السّلطات الثلاثة، (فهي) مغروسة في العقل الاجتماعي الذي يعيش التنوّع ويجيز الاختلاف»[٢١]. وهذا شرط غائب عن مشهد النظام السّياسي في البلدان العربيّة.

ثانياً: التربة الثقافيّة للمجال العمومي الميدياتيكي في تونس

الفهم الأفضل للتربة الثقافيّة، يوفّر لنا فهماً أفضل لآلية عمل المجال العمومي الميدياتيكي أينما كان، ذلك لأنّ الثقافة هي الجوهر الذي يسكنه السّلوك الإنساني، بل هيّ السّلوك في حدّ ذاته. وسنكتفي، ضمن هذا البحث، بالبعد الأنثروبولوجي للثقافة، في محاولة لتجنّب المشكل المفاهيمي لمعنى الثقافة، من ناحية، ولأنّنا، من ناحية ثانية، نرى فيه البعد الذي يخدم موضوع الحال. فالثقافة كما يعرّفها الأنثروبولوجيون هيّ مجموعة أنماط التفكير والسّلوك والمشاعر والمعتقدات، وأنماط الإنتاج المتشكّلة اجتماعيّاً، والمشتركة بين مجموعة من الناس، يكوّنون أمّة أو مجتمعاً[٢٢]. يساعدنا البعد الأنثروبولوجي للثقافة، حينئذ، على فهم كيف يمكن للمجال العمومي الميدياتيكي أن يكون أو لا يكون منتجاً للديمقراطيّة، لأنّ الممارسة الديمقراطيّة إنّما تتحدّد ثقافيّاً قبل أن تتشكّل سياسيّاً واجتماعيّاً. وحين ننظر كيف يتحدّد الفعل ثقافيّاً، نجد أنّ استحضار الهندسة الثقافيّة للمجتمع أمرٌ ضروري يساعد على معرفة كيفيّة إنتاج الفعل في حدّ ذاته.

الهندسة الثقافيّة للمجتمع التونسي هيّ جزء من الهندسة الثقافيّة العربيّة، وهي لا تختلف في أنساقها كثيراً عن الهندسة الثقافيّة العربيّة التي يصفها العديد من المفكّرين والنقّاد وعلماء الاجتماع[٢٣] بالهندسة الخطيّة المنتجة للهيمنة والاستبداد. فهي لا تنطوي على صراع فكري حقيقي منتج للمجتمع، وهي، بصيغتها الخطيّة، لا تجيز التنوّع والاختلاف، بقدر ما تحلّ الاستئثار بالرّأي وبالمال وبالسّلطة. وعلى الرّغم من أنّ تونس قد شهدت عبر تاريخها القديم تعاقباً ثريّاً لحضارات مختلفة، فينيقيّة، وأمازيغيّة، وقرطاجنيّة، ووندإليّة، ورومانيّة، وإسلاميّة، وهي، في الوقت ذاته، مهيّأة جغرافيّاً لأن تكون منطقة جذب تزخر يالتنوّع والاختلاف، لموقعها المتوسّطي، وانفتاحها على

---

(٢١) Abdallah Hidri, «The Fifth Estate: Media and Ethics,» *Journal of Arab and Muslim Media Research*, vol. 5, no. 1 (November 2012), pp. 49-70.

(٢٢) Edward Burnett Tylor, *La Civilisation primitive*, trans. by Edmond Barbier and Pauline Brunet (Paris: C. Reinwald, 1878), vol. 2.

(٢٣) نذكر في هذا الخصوص المفكّر عبد الرّحمن الكواكبي، والأنثروبولوجي عبد الله حمودي، والناقد عبد الله الغذامي، وعالم الاجتماع الطاهر لبيب، والأديب والناقد العربي إبراهيم غلوم الذي أفرد جزءاً مهمّاً من كتابه **الثقافة وإنتاج الديموقراطيّة** لموضوع الهندسة الثقافيّة العربيّة، والكاتب والناقد نادر كاظم.

الشّرق، وأفريقيا، وأوروبا، فإنّ طبائع التعصّب والانتماء العرقي والجهوي لا تزال جاثمة بثقلها في مفاصل المجتمع التونسي. ومن أبرز مظاهرها وأكثرها خطورة على التماسك الاجتماعي، وازدهار الدولة الحديثة، حالة ما نسمّيه بالثنائيات المتضادة، المغذيّة للتعصّب الثقافي والجهوي والتفرقة بين التونسيين مثل ثنائيّة «بلْديّة وعروبيّة» في إشارة إلى «تخلّف» طبائع أهل الرّيف والبدو وتحضّر السّكان الأصليين لمدينة تونس. ونجد هذه الثنائيّة حاضرة في ثقافة طبقة من السّكان الأصليين لمدينة صفاقس، المعروفين بحزمة من الألقاب العائليّة، تميّزهم عمّا سواهم من سكان المدينة ذاتها، إذ يطلقون عليهم صفة: «عَرْبي»، بما يعني في العاميّة التونسيّة: (مُوشْ صَفاقْسِي، أي غير صفاقسي). وهذا المعيار في تحديد «صفاقسي» و«عربي» مؤسّس على اعتبار مادّي وفكري أيضاً، يجعل من «الصفاقسي» في نظر «الصفاقسيّة» بطبيعة الحال، النوع الاجتماعي الأكثر اجتهاداً وذكاءً وتحضّراً. والدلالة الواضحة في صفة «عربي» ضمن سياق الحال، هو التخلّف بجميع مظاهره، ونفهم هنا مدى التقدير الذي يحظى به الأصل «العربي» عند العرب. وكذلك «سواحليّة وصفاقسيّة»، وهي الثنائيّة المختزلة للصّراع بين الجهتين من أجل تعزيز أو استرجاع كسب سياسي أو اقتصادي في البلاد. كما نجد ثنائيّة «كافيّة»، و«بيت شعر» ثنائيّة تميّز بين الذين يطلقون على أنفسهم، من ناحية، اسم «الكافيّة» «الأحرار» (السّكان الأصليون) لمدينة الكاف، والنازحين من المدن الصغرى والقرى المجاورة. وعبارة «بيت شعر» تفيد البداوة، ودلالتها في السياق المشار إليه، تقتصر ببساطة على التقليل من شأن سكّان الجهات المتاخمة لمدينة الكاف. وتتسع مصفوفة الثنائيات المتضادّة لتشمل عديد المناطق بالبلاد التونسيّة كالجنوب التونسي والساحل الشرقي للبلاد.

هذه الثنائيات المدمّرة لبناء الدولة العصريّة، لها أصول تاريخيّة، بعضها قديم جدّاً متّصل بخصائص الحضارات القديمة المتعاقبة على مقاطعة أفريكا[٢٤]، وبعضها يعود إلى عهد الدّايات والبايات[٢٥]، وإلى الإرث الاستعماري الذي جذّر «العروشيّة»[٢٦] في تونس. وظاهرة العروشيّة[٢٧]، والجهويّة في تونس، ظاهرة قديمة هيّ الأخرى، تبرز وتختفي باضطراب الحياة السّياسيّة، وغياب العدالة الاجتماعيّة المولّدة للنفور من الدولة والعودة للولاءات القريبة وللقبيلة، بوصفهما مصدر قوّة الفرد في التصدّي للمظالم التي يتعرّض لها. وللظاهرة أثر عميق في الممارسة السّياسيّة. فليس صدفة أن نرى عبر تاريخ تونس السّياسي، من بورقيبة إلى عهد الرّئيس المخلوع بن علي، إسناد رئاسة الحكومة إلى شخصيات أصيلة القطب الساحلي، بما يفيد أنّ اختيار بورقيبة أو بن علي لرئيس الوزراء، لا يتعدّى، جغرافيّاً، حدود محافظات: المنستير، سوسة والمهديّة من أصل أربع

(٢٤) مقاطعة أفريكا هو الاسم الذي أطلق على تونس إبّان الحكم الرّوماني.

(٢٥) محمد علي الحبّاشي، **عروش تونس** (تونس: سوتيميديا، ٢٠١٦).

(٢٦) في معنى العشائر والقبائل.

(٢٧) مصطفى تليلي، **منطقة قفصة والهمامة في عهد محمد الصادق باي، ١٨٥٩ ـ ١٨٨٢** (تونس: دار صامد للنشر، ٢٠٠٤).

وعشرين محافظة[28] باستثناء الباهي الأدغم[29]. ويمثّل القطب السّاحلي الدائرة المركزيّة الأساسيّة المؤهّلة، التي يمكن «الاطمئنان» لها في ضبط التشكيلات الحكوميّة والمناصب العليا في إدارة شؤون الدولة، حتى إنّ السّياسات الاقتصادية والبرامج التنموية الكبرى في البلاد كانت ولا تزال تتحدّد وفقاً للأقطاب الجهويّة الفاعلة سياسيّاً، ممّا أحلّ نوعاً من الاختلال المستمرّ في التنمية والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الجهات.

كان يبدو أنّ الرّئيس بورقيبة قد عمل، منذ الاستقلال، على تنمية حسّ الانتماء إلى الوطن والانخراط في الدولة الحديثة، سعياً للقضاء تدريجيّاً على ثقافة الولاء للعشيرة وللقبيلة، إلّا أنّ رهانه الحقيقي حَبَسته رغبته في حكم تونس مدى الحياة، بما أدّى إلى شخصنة الدولة وإحلال العنف لتحقيق أعلى درجات التقبّل والانصياع إلى سلطان الإرادة الفردية للدّولة. ونشأت في ظلّ هذه السياسة، القاهرة لإمكانيات التجديد المجتمعي والذاتي، عشائر من المثقّفين والسياسيين انخرطوا في تقديس «المشروع» الليبرالي لبورقيبة[30]، بل إنّهم لم يتوانوا عن تقديس الرّجل في حدّ ذاته من خلال ما كانوا ينحتونه من ألقاب لتعظيمه، مثل «المجاهد الأكبر»، و«محرّر المرأة» و«صانع الأمّة»، والحال أنّ بورقيبة لم يمارس الليبراليّة في معانيها الأصليّة عبر مراحل حكمه لتونس، من ذلك، أنّه تصدّى لخصومه بالقمع والتصفية[31]، وأجهز على التعليم الزيتوني تحت عنوان الحداثة[32]، وعطّل الصّحف المعارضة والمستقلّة في البلاد[33].

وكيفما كان بورقيبة ليبراليّاً، كان اللّيبراليون الذين «أنجبهم» في مثل تعامله مع قضايا الأمّة. فَهُم الذين عزّزوا سياسته القسريّة في التحديث غير المتوازن، وأعلنوا عشقهم لثقافة فرنسا ولغتها التي ظلوا يتبارزون في إتقانها ضمن حلقات التواصل الاجتماعي وفي المجال العمومي الميدياتيكي، معتبرين توظيفها عنصراً محقّقاً للمقاصد الاتصاليّة، متمّماً للتحديث في أرقى صوره. والخلاصة أنّ النّسق الاستبدادي الذي فرضه بورقيبة لعلمنة العقل السياسي والثقافي التونسي، بدأ، أوّلاً وقبل

---

(٢٨) في العهد البورقيبي نجد أوّل وزير أوّل: الباهي الأدغم (من تونس)، ثمّ الهادي نويره من المنستير، ومحمد مزالي من المنستير، ورشيد صفر من المهديّة، وزين العابدين بن علي من حمام سوسة. أمّا في عهد زين العابدين بن علي، فنجد أوّل وزير أوّل الهادي البكّوش من حمّام سوسة، وحامد القروي من سوسة، ومحمد الغنوشي من سوسة.

(٢٩) الباهي الأدغم من أصول مصراتيّة، ولد في تونس وهو من أبرز المناضلين في الحزب الدستوري.

(٣٠) ينزّل العديد من المفكّرين والسياسيين في تونس بورقيبة منزلة روّاد الإصلاح في تونس أمثال أحمد بن أبي الضياف، وخير الدين التونسي، وعبد العزيز الثعالبي. كما يعتبرون بورقيبة رائد الحداثة في الوطن العربي.

(٣١) كما حدث مع اليوسفيين إبّان الاستقلال، وكما حدث في أحداث قفصة عام ١٩٨٠.

(٣٢) جامع الزيتونة المعمور أو «الجامع الأعظم»، هو أوّل جامعة علميّة إسلاميّة في التاريخ الإسلامي، أدّى دوراً كبيراً في تعليم الفكر العلمي الإسلامي ونشر الثقافة العربيّة الإسلاميّة، كما أدّى دوراً فكريّاً وسياسيّاً في مقاومة الاستعمار الفرنسي وفي الدفاع عن اللّغة العربيّة بما أدّى إلى تعطيل وظائفه تماماً خلال حكم بورقيبة، وامتداداً لذلك أثناء فترة حكم الرّئيس المخلوع بن علي، أي من ١٩٥٩ إلى ٢٠١١.

(٣٣) كان بورقيبة لا يتردّد في مصادرة الصحف المستقلّة عند الاقتضاء. وقد استغلّ في ١٩٦٢ محاولة الانقلاب التي استهدفته والتي دبّرتها مجموعة الأزهر الشرايطي وهو أحد المناضلين الذين واجهوا الاستعمار الفرنسي مواجهة مسلّحة، ليعطّل الصحف المعارضة والمستقلّة.

كلّ شيء، بإفراغ جامع الزيتونة من وظائفه العلميّة والثقافيّة كمؤسّسة إسلاميّة اشتغلت على امتداد قرون من أجل ازدهار الثقافة العربيّة ـ الإسلامية، ثم تلاه التفريط في اللّغة كمعطى أساسي يحيل على السيادة والهويّة في آن واحد، واستقرّ عند التنضيد العمودي للفعل السياسي والثقافي بجميع دواليب الدولة ومؤسّساتها. هكذا أفرزت البيئة الثقافية الجديدة لدولة الاستقلال مجتمعاً «عاطلاً عن الفعل الاجتماعي، وممزّق الأوصال»(٣٤) بين حداثة بورقيبة، والتراث العلمي والفكري الزيتوني، ليظلّ وهم التحديث هو البراديغم الفاعل في إدارة العلاقة بين قادة الرّأي والمجتمع.

لقد استمرّت الدولة في تونس تعمل بهذه الأنساق الأحاديّة المستبدّة، واستمرّ المجتمع في المقابل «يتفاعل» معها ببراديغم الطاعة(٣٥)، تحت وطأة الخوف الذي تنتجه مؤسّسات الدولة المندمجة فكريّاً وأيديولوجيّاً لتأمين التمركز حول الإرادة الشخصيّة المتسيّدة على قمّة هرم السّلطة السياسيّة. وقد تعزّز هذا الاندماج بقوّة في عهد الرّئيس المخلوع بن علي، حيث الانتقال من الاستبداد البورقيبي، السياسي والثقافي، إلى الاستبداد، والاستملاك اللّامشروع معاً، الذي حرّك نسقه بن علي وزمرته. استملاك ««ما هو غير قابل للاستملاك»...على وجه التحديد، ليس الثروة فقط بل المجال العامّ والخطاب العامّ والقيم العامة، واحتكارها، ودائرة الحقوق الإنسانية والقيم المشتركة والدولة ذاتها وكل ما هو عام»(٣٦). ومقدّمة كلّ هذا، كان بيّنا في الطريقة التي استولى بها الرئيس المخلوع بن علي على السّلطة في تونس(٣٧)، ومن خلالها نفهم كيف ترعرعت في البلاد لهفة الاستيلاء على المكاسب العامّة والخاصّة، الرّمزيّة والماديّة، وتحوّلت من ظاهرة أفرزها السّلوك السّياسي المنحرف إلى ثقافة، ترسّبت في أواصر المجتمع التونسي.

إنّ هذا هو النظام البيئي الذي تشكّل في أتلامه المجال العمومي الميدياتيكي، وظلّ يعمل على امتداد أكثر من نصف قرن بآليات الهيمنة، وثقافة الاستبداد والاستملاك، لأنّ الذين يحرّكون الثنائيات المتضادة، المغذّية للتذرّر الاجتماعي، والذين يقودون قوافل التحديث القسري، والقائمين على صيانة الأصنام السّياسيّة والثقافيّة، والسّاهرين بقوّة على استحضار المرجعيات الفرنسيّة منطلقاً للحوار والتفكير في قضايا البلاد، هُم الذين يحتلّون ساحة المجال العمومي الميدياتيكي ويديرون الألعاب الفكريّة، والأيديولوجيّة، والبلاغيّة الجارية في حدوده، ناطقين بـ «الحريّة» و«الديمقراطيّة» وفي أحيان كثيرة بـ «العلم» و«سلطة العلم».

---

(٣٤) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، [د. ت.]).

(٣٥) «براديغم الطّاعة» عبارة الباحث في علم الاجتماع الطاهر لبيب، انظر: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٢).

(٣٦) نادر كاظم، **طبائع الاستملاك: قراءة في أمراض الحالة البحرينيّة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

(٣٧) الرّئيس المخلوع بن علي تولّى السلطة في تونس استناداً إلى تقرير طبّي يؤكّد حالة العجز التي بلغها الرئيس الرّاحل بورقيبة في إدارة شؤون البلاد. الطبيب الخاصّ للرئيس بورقيبة ينفي في كتاب نشره في ٢٠١١: **بورقيبة كما عرفته،** حالة العجز المشار إليها مبيّناً أنّ بورقيبة لم يكن عاجزاً عن أداء مهامّه ليلة الإطاحة به.

وحين ننظر اليوم إلى «الثورة» التونسيّة، كحالة من التصدّي «الناجح»[٣٨] للفكر الشمولي، لا نجد أنّها غيّرت من الهندسة الثقافيّة والسّياسيّة للمجال العمومي، على الرّغم من هامش الحريّة الذي توافر في مستوى التعبير وتبادل الآراء، لأنّ ما اعْتُبِر ثورة، لم يتغيّر بمقتضاه المشهد الثقافي والسّياسي في تونس، إنّما تغيّرت الزاوية التي من خلالها يُنظر للمشهد. فالمتأمّل في التاريخ السّياسي لتونس لا يرى في مراحله تحوّلات ثقافيّة فكريّة عميقة تغيّرت بمقتضاها حالة البلاد السياسية والاقتصادية، بقدر ما يرى تعدّداً وتغيّراً للزوايا المطلّة على المشهد الواحد، الثابت، المتكرّر عبر العصور. فكلّ التغيرات السياسيّة التي حدثت في تونس، من خمسينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا، هي في الأصل تغيّرات للزاوية فقط، الزاوية التي تمنح المجتمع رؤية جديدة للمشهد القديم. بورقيبة لم يقطع مع الهيمنة الاستعماريّة للبلاد بقدر ما استمرّ في إنتاجها بنمط مغاير، وإنّما غيّر الزاوية التي من خلالها يُنظر للهيمنة: من زاوية الوصاية الفرنسيّة، إلى زاوية الوصاية البورقيبيّة، وأنّ بن علي قد غيّر زاوية الاستبداد في تونس، من الاستبداد البورقيبي إلى الاستبداد «النوفمبري»[٣٩]، ولم يُنهِ الاستبداد والتفرّد بالسّلطة كما عَهِد على نفسه في بيانه[٤٠]، بل

---

(٣٨) يُعدّ إسناد جائزة نوبل للسّلام (٢٠١٥) للرباعي الراعي للحوار في تونس: لاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، نجاحاً للثورة التونسيّة التي أفضت إلى بناء ديمقراطيّة متعدّدة.

(٣٩) إحالة على تاريخ السّابع من تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٧، وهو اليوم الذي استولى فيه بن علي على السّلطة بتقرير طبّي أذاع نتائجه بنفسه في الإذاعة الوطنيّة فجر ذلك اليوم، تمّ بمقتضاه إنهاء حكم بورقيبة لتونس.

(٤٠) النّص الكامل لبيان السّابع من تشرين الثاني/نوفمبر:

«بسم الله الرحمن الرحيم

أيها المواطنون، أيتها المواطنات

نحن زين العابدين بن علي الوزير الأوّل

بالجمهورية التّونسية أصدرنا البلاغ التّالي:

إنّ التضحيّات الجسام التي أقدم عليها الزّعيم الحبيب بورقيبة أوّل رئيس للجمهورية التّونسية رفقة رجال بررة في سبيل تحرير تونس وتنميتها لا تحصى ولا تعدّ لذلك أحببناه وقدّرناه وعملنا السّنين الطوال تحت إمرته في مختلف المستويات في جيشنا الوطني الشعبي وفي الحكومة بثقة وإخلاص وتفان ولكن الواجب الوطني يفرض علينا اليوم أمام طوال شيخوخته واستفحال مرضه أن نعلن اعتماداً على تقرير طبّي أنّه أصبح عاجزاً تماماً عن الاضطلاع بمهام رئاسة الجمهورية. وبناء على ذلك وعملاً بالفصل ٥٧ من الدّستور نتولّى بعون الله وتوفيقه رئاسة الجمهوريّة والقيادة العليا لقوّاتنا المسلّحة وسنعتمد في مباشرة مسؤولياتنا، في جوّ من الثقة والأمن والاطمئنان على كلّ أبناء تونسنا العزيزة، فلا مكان للحقد والبغضاء والكراهيّة.

إنّ استقلال بلادنا وسلامة ترابنا ومناعة وطننا وتقدّم شعبنا هي مسؤوليّة كلّ التونسيّين وحبّ الوطن والذّود عنه والرفع من شأنه واجب مقدّس على كلّ مواطن.

أيها المواطنون، أيتها المواطنات، إنّ شعبنا بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكلّ أبنائه وفئاته بالمشاركة البنّاءة في تصريف شؤونه في ظلّ نظام جمهوري يولي المؤسّسات مكانتها ويوفّر أسباب الدّيمقراطيّة المسؤولة وعلى أساس سيادة الشعب كما نصّ عليها الدستور الذي يحتاج إلى مراجعة تأكّدت اليوم فلا مجال في عصرنا إلى رئاسة مدى الحياة ولا لخلافة آلية لا دخل للشعب فيها، فشعبنا جدير بحياة سياسية متطوّرة ومنظمة تعتمد بحقّ تعدّدية الأحزاب السّياسيّة والتنظيمات الشعبية. وإنّنا سنعرض قريباً مشروع قانون للأحزاب ومشروع قانون للصحافة يوفّران مساهمة أوسع، بنظام ومسؤوليّة، في بناء تونس ودعم استقلالها. وسنحرص على إعطاء القانون حرمته، فلا مجال للظلم والقهر، كما سنحرص على إعطاء الدّولة هيبتها فلا مكان للفوضى والتسيّب ولا سبيل لاستغلال النفوذ أو التساهل في أموال المجموعة ومكاسبه. =

توغّل في ذلك إلى حدّ التغوّل وإحلال الاستملاك اللّامشروع، وأنّ «الثورة» لم تضع حدّاً للاستبداد والاستملاك اللامشروع الذي مارسه، على التوالي، بورقيبة وبن علي طيلة ستين سنة، إنما غيّرت زاوية النظر إلى أنساق الهيمنة والاستبداد المستمرّة في البلاد، وخيّمت على الوعي الجمعي في تونس لتعطي نوعاً من الثمار السياسيّة والثقافيّة المعجونة بدكتاتوريّة بورقيبة واستبداد بن علي وفساد سياسته. وقد اقتضى تغيير الزاوية تلوين بعض العناصر الجاذبة في المشهد السياسي، كوضع دستور جديد بروح تشريعيّة قديمة، ورسم ميدان جديد لتشكيلات حزبيّة وجمعياتيّة نابضة بعصبيّة قديمة[٤١]، وتعديل نسب الولاء الشعبي للمزاج السّياسي السائد من ٩٩ بالمئة إلى ما دون ذلك[٤٢].

والحاصل هو أنّ «الثورة» التي قامت في تونس ضدّ نظم الاستبداد والظلم السابقة، قد أعادت إنتاج بورقيبة وبن علي، مجتمعين معاً في ساحة سوسيوثقافيّة واحدة، وذلك عبر ديمقراطيّة قسريّة، دارت فصولها في المجال العمومي الميدياتيكي، ما أدّى إلى مزيد التدهور الاقتصادي والأخلاقي. فبرزت في الساحة السّياسيّة تيارات فكريّة وحزبيّة متنافسة في إحياء التراث البورقيبي، تعمل على بعثه من جديد لبناء دولة المستقبل، وأخرى مسكونة باستحضار لوحات الازدهار الأمني والاقتصادي الذي تحقّق في عهد الرّئيس المخلوع بن علي. كما طفت على المشهد السياسي حركات وتنظيمات إسلاميّة منادية بإعادة إحياء الخلافة الإسلامية كمشروع سياسي لبناء دولة الحقّ والقانون. والحالات جميعها، إنّما تجسّد في تجلّياتها موطناً بارزاً من مواطن الاعتلال في الثقافة العربيّة بعامةّ، وهو أنّها، كلّما انشغلت بقضيّة المستقبل، كان ذلك بصيغة الانشغال بالماضي، «حتى باتت الأمّة مشغولة بالحفر في ماضيها، تفكّر في الماضي وتتعبّده إلى الحدّ الذي تنقسم عليه ويصل ذلك إلى درجة أنّها تستدعي صورة أولئك القدماء من السّلف الذين فكّروا في حاضرهم آنذاك بصيغة الماضي وأعادوا إنتاجه بأفضل أو أسوأ. وبمعنى آخر، يمكن القول، إنّ الثقافة العربيّة ظلّت تحتضن التنوّع في شكل طوائف ومذاهب وقبائل وأقاليم وحتى أحزاب، ولكن في صورة إعادة إنتاج التأويل السّلفي القديم للنّصوص والأفكار»[٤٣].

= وسنحافظ على حسن علاقاتنا وتعاوننا مع كلّ الدّول، لا سيما الدّول الشقيقة والصّديقة، كما نعلن احترامنا لتعهّداتنا والتزاماتنا الدوليّة. وسنعطي تضامننا الإسلامي والعربي والإفريقي والمتوسّطي المنزلة التي يستحقّها. وسنعمل بخطى ثابتة على تجسيم وحدة المغرب العربي الكبير في نطاق المصلحة المشتركة.

أيها المواطنون، أيتها المواطنات. إنّه عهد جديد نفتحه معاً على بركة الله، بجدّ، وعزم، وهو عهد الكدّ والبذل يمليهما علينا حبّ الوطن ونداء الواجب. لتحيا تونس ـ لتحيا الجمهورية. وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون. صدق الله العظيم. والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

(٤١) بلغ عدد الأحزاب في تونس بعد الثورة ١٢١ حزباً، وبلغ عدد الجمعيات ١٨٤١٣ جمعيّة، انظر: <http://tuniscope.com>

(٤٢) نتائج انتخابات ٢٠١٤ الرّئاسيّة كانت كالآتي: ٥٥,٦٨ بالمئة لصالح مرشّح حزب نداء تونس الباجي قايد السبسي، و٤٤,٣٢ بالمئة لصالح الرّئيس السابق المنصف المرزوقي.

(٤٣) إبراهيم عبد الله غلوم، **الثقافة وإنتاج الديموقراطيّة** (بيروت: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، ٢٠٠٢)، ص ٣٥.

إنّ الثقافة المسكونة بهاجس العودة للماضي كلّما واجهت التفكير في المستقبل، والثقافة التي لا تبشّر بمفاهيم جديدة تنتجها وتستمرّ في العمل بما تستورده من قيم ومفاهيم لتغرق في الإملاء على الآخرين ما يجب فعله، لا تكون تربتها حاملة لبذور الديمقراطيّة، ولا تكون صالحة لبناء مجال عمومي ميدياتيكي بالمعنى الكانطي للكلمة، يسمح بحوار عقلاني لتشّكل الرأي العامّ النقدي. وإنّ أيّ سعي إلى جلب أدوات الديمقراطيّة، وتكديسها في مخازن الدولة السّياسية، كذخيرة في الفكر السياسي يتمّ اللّجوء إلى استخدامها في المناسبات الانتخابيّة، وإنّ أيّ سعي إلى تهيئة البنى التحتيّة لمنابر الرّأي العام وتزويقها، قصْد تحقيق شروط النقد والحوار العقلاني، كلّ ذلك، لا ينتج فكراً منيراً، يجيز التنوّع والاختلاف. لذلك لم نرَ، إبّان الثورة في تونس، وبعد مراحل زمنية، ازدحمت ببرامج التدريب الإعلامي، والتكوين والاستشارات في الإعلام والاتصال، تغيّراً في طبائع المجال العمومي الميدياتيكي. ولن يحدث التغيّر ما دامت الأنساق المستبدّة في الثقافة هي الأنساق المهيمنة بهندستها الخطيّة، وسيظلّ المجال العمومي الميدياتيكي منتِجاً للاستبداد، بمقدار ما تتضمّنه الثقافة التي تحتضنه من آفاق ضيّقة وعصبيّة وتمركز.

الفصل الرابع

برامج تلفزيون الواقع وإرهاصات التحوّل في بنية الفضاء العموميّ في الجزائر

نصر الدين لعياضي(*)

هل آن الأوان لنهجر القول الفرنسي المأثور: «لتعيش سعيداً، يجب أن تعيش بعيداً عن الأنظار»؟ إن الإحساس بالسعادة اليوم أصبح يشترط أن تكون محطّ الأنظار أو مرئيّاً على الأقل! هذا ما يثبته رواد مواقع الشبكات الاجتماعيّة، والمغرمون بالسيلفي (selfie) والمشاركون في برامج تلفزيون الواقع... هؤلاء المناضلون لمحو الحدود الفاصلة بين الحياة الخاصّة والحياة العامة. الحدود التي أثارت جدلاً كبيراً حول مفهوم الفضاء العمومي.

مقدمة

في الوقت الذي «استنفدت علمياً الإشكاليات المرتبطة بالفضاء العمومي وفق التصور الهابرماسي»[1]، وتكاثرت الحجج التي ترى أن وسائل الإعلام، وبخاصة التلفزيون، تعمل على تحريفه، اشتدَّ الاهتمام بهذا الفضاء في المنطقة العربية. الاهتمام الذي حفّزه تزايد عدد الفضائيات العربية (بلغت ١٢٩٤ قناة في ٢٠١٤)[2] التي أصبحت تتمتع بهامش غير مسبوق من الحرية. وشجّعه اتساع نطاق الاستخدام الاجتماعي للإنترنت، ومواقع الشبكات الاجتماعيَّة الافتراضية[3].

(*) أستاذ التعليم العالي في كليّة علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

(١) Eric Neveu, «Sciences sociales face à l'espace public: Les Sciences sociales dans l'espace public,» dans: Isabelle Pailliart, dir., *L'Espace publics et l'emprise de la communication* (Grenoble: Ellug 1995), p. 39.

(٢) اتحاد الإذاعات العربية، **البث الفضائي: التقرير السنوي** (تونس: اتحاد الإذاعات العربية، ٢٠١٤).

(٣) انظر على سبيل المثال: عز الدين عبد المولى، **العرب والديمقراطيّة والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٥)؛ حمزة مصطفى المصطفى، **المجال** =

وقد غلب على هذا الاهتمام التركيز على الجانب الإجرائي والإمبيريقي الذي يتمظهر فيه «الفضاء العمومي»[٤] أكثر من الاشتغال ببنائه النظري حتّى يواكب النقد الذي لقيه في الوسط الأكاديمي خلال العقدين الأخيرين[٥]، والذي يؤكد، رغم تبايناته، أن الدّيمقراطيّة المعاصرة بكل مؤسساتها المختلفة وممارستها: المجالس النيابيّة، والأحزاب السياسيّة، وهيئات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، واستطلاعات الرأي، لم تعد قادرة على توفير الظروف الملائمة التي تتيح «المناقشة بين الأفراد الخواص الذين يستخدمون علنياً العقل»[٦]. أو يسائل هذا المفهوم في ضوء السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي في المنطقة العربية. لقد أنتج هذا الاهتمام بعض الأدبيات التي تعاملت مع الفضاء العمومي كمفهوم منجز وجاهز وعملي وفاعل، يستطيع أن يزودنا بفهم الممارسة السياسيّة والإعلاميّة في المنطقة العربيّة. هذا، على الرَّغم من أن بعض هذه الأدبيات، القليلة مع الأسف، أقرّت صراحة بأنّ الفضاء العمومي من المنظور الهابرماسي، يفتقد خاصيتين في المنطقة العربية، وهما: عدم وجود فرق واضح بين المؤسسات القديمة والجديدة، وإخفاق الفكر العربي في توفير قاعدة تنويريّة صلبة، يستند إليها الفعل النقدي والعقلاني في المجتمع[٧].

يحاول هذا البحث أن يستجلي بعض العوائق السياسيّة والاجتماعيَّة والثقافيّة التي تواجه تَحوّل بنية الفضاء العمومي في الجزائر، انطلاقاً من أربعة برامج في «تلفزيون الواقع» التي تعرضها القنوات التلفزيونية الخاصة، وهي « خط أحمر»، و«خط برتقالي»، و«المحكمة»، و«ما وراء الجدار»[٨].

= **العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأي العام** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١)؛ Yamine Boudhane et Aïssa Merah, «Espace public médiatique en Algérie à la recherche d'un modèle,» dans: Hassan Remaoun et Abdelhamid Henia, *Les Espaces publics au Maghreb au carrefour du religieux, de la société civile, des médias et des NTIC* (Oran: Les Ouvrages du Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle (CRASC), 2013).

(٤) يترجم الباحث Public إلى عمومي وليس عام لأن مقابل العام في اللغتين الإنجليزية والفرنسية هو General وهناك فرق بينهما.

(٥) انظر على سبيل المثال، وليس الحصر: Oskar Negt and Alexander Kluge, *Public Sphere and Experience: Toward an Analysis of the Bourgeois and Proletarian Public Sphere*, Foreword by Miriam Hansen (Minneapolis, MN; London: University of Minnesota Press, 1993); Nancy Fraser, «Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy,» in: Craig Calhoun, ed., *Habermas and the Public Sphere* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992), pp. 109-142; Bastien François et Erik Neveu, dirs., *Espaces publics mosaïques: Acteurs, arènes et rhétoriques des débats publics contemporains* (Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 1999); Olivier Voirol, «L'Espace public et les luttes pour la reconnaissance: De Habermas à Honneth,» in: Claudia Barril [et al.], dirs., *Le Public en action* (Paris: L'Harmattan, 2003), pp. 109-127; P. Dahlgren, «L'Espace public et l'internet: Structure, espace et communication,» *Réseaux*, no. 100 (2000), pp. 157-186; Dominique Wolton, «Les Contradictions de l'espace public médiatisé,» *Hermès*, no. 10 (1992), pp. 95-114, et Louis Quéré, *Des miroirs équivoques. Aux origines de la communication moderne* (Paris: Aubier Montaigne, 1982).

(٦) Jürgen Habermas, *L'Espace public: Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise* (Paris: Editions Payot, 1978), p. 61.

(٧) انظر: محمد الحداد، «نكبة «الفضاء العام» العربي و... فضائياته،» **الحياة**، ٢٠٠٧/٧/١٥.

(٨) خط أحمر: برنامج أسبوعي تبثه قناة الشروق، تستضيف فيه المذيعة شخص/حالة ويشاركها فيه إمام مسجد، ومختص في علم النفس. =

ومن أجل ذلك، كان على الباحث أن يستأنف مساءلته لمفهوم «الفضاء العمومي» الهابرماسي في الجزائر[٩]، بالاستعانة بمنجزات التّفكير ما بعد الهابرماسي حول الفضاء العمومي؛ أي اعتبار الفضاء العمومي مسرحاً لظهور الأفراد، كأشخاص يسعون إلى انتزاع حق الاعتراف، وفق ما ذهب إليه الفيلسوف الألماني أكسل هونيث (Axel Honneth)[١٠]، ويستند إلى السرد التلفزيوني في ظل زوال الحدود الفاصلة بين ما هو خاص وما هو عام.

تتطلب هذه الاستعانة القيام بمراجعة في عجالة للسرد النقدي للفضاء العمومي من المنظور الهابرماسي، المنظور الذي ارتكز على التراث الفلسفي الديكارتي الذي يحتفي بالوعي العقلي الذي يفكر ويعي أنه يفكر، أي يتحكم في ما يفكر فيه[١١]، ويقصي الحواس والمشاعر من الوعي، وعلى كل الفلسفة التي تجعل اللوغس (Logos) مناقضاً للميتوس (Mythos). بالطبع، تفقد هذه الاستعانة جدواها من دون مناقشتها في ضوء السياق السياسي والثقافي للمجتمع الجزائري، والتي يتم على أسسها الكشف عن الاستراتيجيات التي تبنتها برامج تلفزيون الواقع في الفضائيات الجزائرية «الخاصة»، بشكل صريح أو ضمني، والتي تضع عملية تحوّل الفضاء العمومي، موضع تساؤل.

الإشكالية

لم يتوقف الجدل حول برامج تلفزيون الواقع منذ الشروع في بثها في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٣، وتعميمها على القنوات التلفزيونية في العالم مع نهاية القرن الماضي، حيث وصفها البعض بتلفزيون النفايات الذي يدمر الحدود الفاصلة بين الحياة العامة والحياة الخاصّة[١٢].

= الخط البرتقالي: برنامج تبثه قناة الهقار الجزائرية، يظهر فيه مذيع الذي يعلن عن موضوع البرنامج، ليقدم ريبورتاجاً صحفياً، ثم تحال الكلمة إلى إمام، واختصاصية في علم النفس والاجتماع.

ما وراء الجدران: برنامج أسبوعي تبثه قناة النهار، تستضيف فيه المذيعة شخصاً/حالة ويشاركها في الحوار محامٍ وإمام مسجد وصاحب برنامج «أنصحوني» يصدر فتاوى دينية في القناة في إجابته عن أسئلة المشاهدين.

المحكمة: برنامج تبثه قناة الشروق، يستضيف شخصية من مختلف الميادين سواء سياسية أو رياضية أو فنية... في الاستوديو تؤدي القسم أمام الجمهور. ثم توجّه لها اتهامات في فقرة: أنت متهم، وبإمكانه الاستعانة بمحامي الدفاع، ليرافع عنه في مدة محددة، وفي اتهام واحد فقط، وينصرف هو إلى الدفاع عن المتهم وعن بقية التهم الموجهة إليه. ثم تمنح الفرصة للجمهور في الأستوديو لطرح الأسئلة على المتهم. وفي الأخير، يطلب منه كتابة رسالة إلى شخص يختاره. ثم يطلب من الجمهور الحاضر في الاستوديو التصويت على صراحة المتهم وجرأته.

(٩) سبق للباحث أن شرع في تقديم قراءة نقدية للفضاء العمومي الهابرماسي. انظر: نصر الدين لعياضي، «فضاء عمومي أو مخيال إعلامي: مقاربة نظرية لتمثَل التلفزيون في المنطقة العربية،» **حولية الآداب والعلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ٣١، العدد ٣٣٦ (حزيران/يونيو ٢٠١١)، ص ٧ ـ ١٢٥.

(١٠) Axel Honneth, *La Lutte pour la reconnaissance*, traduit de l'allemand par Pierre Rusch (Paris: Editions du Cerf, 2000), p. 195

(١١) موليم العروسي، «أنا حكواتيٌّ في الفلسفة وفيلسوف في الإبداع،» حوار أجراه مصطفى النحال، **الاتحاد الاشتراكي** (المغرب)، ٢٠١٣/٨/٢٨.

(١٢) انظر على سبيل المثال: Vindicien Kajabika, «Pouvoir fictionnel de la télé-réalité: Entre la médiatisation de la société et l'intégration sociale de la télévision?,» *French Journal for Media Research*, no. 2 (2014) <http:// =

الحدود التي تعدّ الشرط المؤسس للفضاء العمومي وفق التصور الهابرماسي. وحمّلها مسؤولية تحريف الفضاء العمومي، نتيجة جنوحه المفرط نحو الترفيه والتسلية والفُرْجَة، فتحوّل إلى «حلبة العلاقات المسلعة»[١٣]، أي يسلِّع العلاقة التي يقيمها مع مشاهديه ويسلِّع أيضاً المشاركين فيه، بينما يعتقد الكثير من الباحثين أن برامج تلفزيون الواقع تجسد التّحوّلات التي يعيشها النظام التلفزيوني في العالم[١٤]، والتي تسهم في إعادة تشكيل الفضاء العمومي بإقحام الحياة الخاصّة في النقاش العامة وجعلها مرئية[١٥]، وإدراجها في ديناميكية البناء العمومي للمشاكل، ضمن الرؤية التي تقرّ بتَعَدُّديّة الفضاءات العمومية. هذه الفضاءات التي لا تُبنى بالجدل العقلاني، ومقارعة الحجة بالحجة، وبالصيغة التداولية للنقاش الحر الذي يتساوى فيه الجميع فقط، بل تتشكل أيضاً، ويعاد تشكيلها بآليات السرد والبوح، والظهور، وانتزاع حق الاعتراف. فالفضاء العمومي شيء ذو وجهين لا يمكن الفصل بينهما: فضاء للنقاش (مداولاتي)، ومشهد للظهور (مسرحي)[١٦].

تأسيساً على ما سبق ذكره: هل تعمل برامج تلفزيون الواقع في القنوات التلفزيونية الخاصة الجزائرية على إعادة تشكيل الفضاء العمومي، بعد أن شقت طريقها في إخراج الحياة الخاصّة والحميمية إلى العلن، سواء بسردها أو مناقشتها أو الاثنين معاً؟ أم أنها تسعى إلى إعاقة تحوّله؟ ووفقَ أيّ استراتيجية؟

استراتيجية البحث

نظراً إلى طبيعة هذا الموضوع الذي يتطلب جهداً نظرياً لبنائه، اعتمدنا على المقاربة التفهمية (Approche compréhensive) التي تؤدي إلى اتخاذ موقف إيبيستمولوجي: إمبيريقي ـ استقرائي يستند إلى الملاحظات الإمبيريقية للمجتمع المدروس، وتحليل عينة من برامج تلفزيون الواقع في القنوات التلفزيونيّة الجزائرية الخاصّة[١٧] تحليلاً سيميائياً للمستويات التالية: السينوغرافيا، واللّسان، والقالب التعبيري. وهي المستويات المتداخلة في إنتاج المعنى في سياقها الاجتماعي. بالطبع، إنّ

= frenchjournalformediaresearch.com/index.php?id=406> (retrieved 3 March 2016) et Gaëtan Tremblay, «La Téléréalité au cœur des mutations du système télévisuel,» papiers présente à: Colloque international «Mutations des industries de la culture, de l’information et de la communication», organise par l’observatoire des mutations des industries culturelles; réseau international de chercheurs en sciences sociales, Saint-Denis-France, 25-27 septembre 2006.

(١٣) المصدران نفسهما.

(١٤) المصدران نفسهما.

(١٥) Ory Murielle, «L’Exposition de la vie privée dans les émissions de télé-réalité,» *Revue des sciences sociales*, no. 33 («Privé – public: quelles frontières?») (2005), pp. 58-65

(١٦) Louis Quére, cité par Éric Maigret, *Sociologie de la communication et des médias* (Paris: Ed. Armand Colin, 2014), p. 201.

(١٧) اختار الباحث عينة قصدية من حلقات البرامج المدروسة، ويعتقد أن القصدية لا تطعن قط في تمثيلية هذه البرامج، لأنها صيغت على نمط واحد ووفق منطق سينوغرافي وإخراجي ذاته. تتكون هذه العينة من:

حلقة التوبة بعد الذنب، في برنامج خط أحمر الذي بث يوم ٢ آذار/مارس ٢٠١٥، <http://tv.echoroukonline.com/ item/12435.html>; =

هذا السياق السيميائي ـ الاجتماعي المصغّر (ميكرو Micro) يبدو قاصراً رغم أهميته المنهجية، في الإجابة عن السؤال المطروح أعلاه، إن لم يبرز في السياق المتوسط: السياق الإعلامي الجزائري الذي تتحرك فيه هذه البرامج، وإن لم يُدرج أيضاً في السياق الأكبر Macro ؛ السياق النظري الذي يؤطر التّفكير في الفضاء العمومي، وعلاقة التلفزيون به في العالم المعاصر.

ينطلق نقد الفضاء العمومي من التعريف الأساسي الذي قدمه هابرماس؛ إذ اعتبره حيزاً مفتوحاً لجميع المواطنين يلتقون فيه من أجل «الاستخدام العلني والعام والحر للعقل» في النقاش حول القضايا ذات الصلة بالشأن العام، والذي يتبلور بموجبه الرأي العام.

لقد سمح قبول هذا الفهم للفضاء العمومي، كمفهوم مجرد، وليس كحالة ملموسة في مرحلة تاريخية بعينها قصدها هابرماس، بدراسة الممارسة السياسية في المجتمعات المعاصرة، وفتح آفاقاً جديدة لقراءة فعل الاتِّصال، بيد أنّه شكّل موضعاً للنقاش المتجدّد حول شروط وجوده وتطوره، وفق التصور الهابرماسي، وأدى إلى بروز نوع من الإجماع حول بعض العناصر المفصلية في نقده[١٨]، يمكن تلخيصها في ما يلي:

١ ـ تجاهل تَعَدُّديّة الفضاءات العمومية، وصرف النظر عن الشعبية منها أو البديلة.

٢ ـ إغفال الإقصاء الممارس على شرائح اجتماعية، مثل النساء والفئات المهمشة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، من الفضاء العمومي الهابرماسي.

٣ ـ الاعتقاد بمتانة الحدود الفاصلة بين الفضاء العمومي والفضاء الخاص، واستبعاد ما هو خاص من الفضاء العمومي، كشرط أساسي لتشكله.

= حلقة وفي الشارع، في برنامج خط أحمر، بث يوم ١٠ أيار/مايو ٢٠١٥، <http://tv.echoroukonline.com/item/14427.html>;

حلقة زوجة الأب، في البرنامج ذاته، بث ٣ أيار/مايو ٢٠١٥، <http://tv.echoroukonline.com/item/14239.html>;

حلقة صرخة بعد الهروب، من البرنامج ذاته، بث يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥، <http://tv.echoroukonline.com/item/13022.html>;

حلقة الشذوذ الجنسي واللواط في الجزائر، برنامج خط برتقالي، <https://www.youtube.com/watch?v=Ng7-5ySHk0E>;

حلقة ما وراء الجدار التي بثت يوم ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، <https://www.youtube.com/watch?v=NoJt5ttBm1A>;

حلقة رشيد بوجدرة في برنامج المحكمة الذي بث يوم ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٥، <https://www.youtube.com/watch?v=yeyPlNNEW0A>.

(١٨) يمكن العودة إلى مجموعة من المؤلفين الذين ساهموا في هذا المجال، نذكر منهم على سبيل المثال وليس الحصر: Peter Dahlgren [et al.], «L'Espace public et les médias: Une nouvelle ère?,» *La Revue Hermès*, vol. 1, nos. 13-14 (1994), pp. 243-262.

Miège Bernard, *L'Espace public contemporain* (Grenoble: Presses universitaires de Grenoble, 2010); François et Neveu, dirs., *Espaces publics mosaïques: Acteurs, arènes et rhétoriques des débats publics contemporains*; Nicolas Garnham, *Emancipation, the Media, and Modernity: Arguments about the Media and Social Theory* (New York: Oxford University Press, 2000), and Calhoun, ed., *Habermas and the Public Sphere.*

٤ ـ المبالغة في عقلانية النَقّاش والتبادل العلني للحجة، واعتبارهما شرطين أساسيين لتشكيل الفضاء العمومي.

٥ ـ إبراز الفضاء العمومي، كحَيِّز للنقاش والمداولات من أجل التوافق في الرأي، وتالياً تمَثُّله في صورة خالية من أي نزاع، وهذا يتنافى مع الحقائق التاريخية.

٦ ـ إغفال التشذر المتزايد للفضاء العمومي بفضل التطور السريع في وسائط تكنولوجيا الاتِّصال الحديثة، وتعدّد منصات البث والتوزيع الإعلامي، وتنوع منتديات النقاش في الكثير من مواقع شبكة الإنترنت، وتشكل الجماعات الافتراضية في مواقع التواصل الاجتماعي.

٧ ـ انحراف وسائل الإعلام عن دورها التنويري، وسقوطها ضحية التسليع والتسلية.

٨ ـ التداخل بين الإعلام والإعلان والترفيه والعلاقات العامة، أو ما يسميه دولتن Dolton «العلاقات العامة الدائرية»[١٩].

إنّ الحفر في هذه العناصر المفصلية التي شكلت الإجماع في نقد الفضاء العمومي الهابرماسي، فتحت الأفق لاجتهادات مختلفة لمراجعة مقْبُوليته. فعمّ الاعتقاد بأنّ الفضاء العمومي في وضعه الحالي والملموس يظل عرضة لإعادة التشكل[٢٠]، نتيجة تطور أشكال الممارسات السياسيّة، وتطور وسائل الإعلام المختلفة، وتزايد تأثير استطلاعات الرأي على إدارة الشأن العام. وطُرِح الاقتراح بإعادة فهم الفضاء العمومي على الصعيدين، كواقع إمبيريقي وكقيمة معياريّة، وعدم الاكتفاء بالنظر إليه من زاوية وساطته بين الدولة والمجتمع المدني، وبين المواطن والسلطة السياسية والإدارية. إنّ تعدّد وسائط التواصل والإعلام لم يجعل من الفضاء العمومي حيزاً لظهور الفاعلين على أوسع نطاق فقط، بل جعل، أيضاً، الأفعال والأحداث والمشاكل الاجتماعيَّة مرئيّة ضمن سينوغرافيا الحياة الاجتماعيَّة[٢١]. ومرئيتها لا تبررها غاية عقلانيّة، تتمثل في الدفاع عن الرأي والموقف ضمن مخطط من المحاججة فقط، بل تحركها، أيضاً، نيّة الفاعلين في الحصول على الاعتراف[٢٢]. الاعتراف بمشروعية المشاكل التي تُسْرد أو تُطرح للنقاش والتداول. وعلى هذا الأساس، يصبح الفضاء

---

(١٩) يزعم اريك جورج، أن ايف دلهاي وبرنار مياج نحتا هذه الأطروحة في نقدهما مفهوم الفضاء العمومي الهابرماسي. وقد ارتكز عليها إريك جورج في قراءته للفضاء العمومي، انظر: Éric George, «Du concept d'espace public à celui de relations publiques généralisées,» consulté le 13/3/2016 du site <http://commposite.org/v1/99.1/articles/george4.htm>.

(٢٠) انظر على سبيل المثال الفصل الرابع الموسوم بـ: «تحولات الفضاء العمومي، تغيرات في اللعبة السياسية»، في: Philippe Riutort, *Sociologie de la communication politique* (Paris: La Découverte, 2013), pp. 82- 104

(٢١) Louis Quéré, «L'Espace public: De la théorie politique à la métathéorie sociologique,» *Quaderni*, vol. 18, no. 1 (1992), pp. 75-92.

(٢٢) يمكن أن نسجل تحفظ البعض من إضفاء السمة الطبيعية على علاقة الفضاء العمومي والاعتراف، فرغم الإقرار بأنها بنائية، إلا أنه يرى أنها اتخذت أشكالاً مختلفة، تحكمت فيها التشكيلات التّاريخيّة للفضاء العمومي من جهة، وتطور الأنماط المختلفة للاعتراف. انظر: Jean-Louis Genard, «Espace public, médias, effets et stratégies de reconnaissance,» *Recherches en communication*, no. 6 (1996).

العمومي فضاء الاتِّصال والشفافية التي تتعارض مع السر والحميمية[٢٣]. وهكذا يتبوَّأ الفضاء الخاص والحميمي دوراً أساسياً في تشكيله. قد تم توظيف هذا الفهم للفضاء العمومي في دراسة علاقته بشبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، والكشف عن الديناميكية التي أحدثها تلفزيون الواقع في إعادة تعريفه.

إن الاعتماد على هذا الفهم لاستجلاء إرهاصات التحوّل في الفضاء العمومي في الجزائر لا يعود لكونه يساير الأطروحات الحديثة التي عالجت العلاقة بين الفضاء العمومي والتلفزيون[٢٤]، بل فرضته صعوبة الحديث عن الفضاء العمومي من المنظور الهابرماسي في الجزائر، في غياب الأسس التي تشكله أو عدم نضجها بالقدر الكافي[٢٥]، ولعل أبرزها هو إفراغ الفعل السياسي من كل معنى والعودة القوية إلى المكبوت في ظل التعثر في بناء مؤسسات الدولة الوطنية القويّة. هذا المكبوت الذي اتّخذ شكل العصبية والعشائرية والقبلية، ومدّد مساحة الفضاء المشترك (Espace commun) على حساب الفضاء العمومي. هذا إضافة إلى أنّ الاحتكام إلى القوة لحسم الصراع حول السلطة، أو الاحتفاظ بها، قد جعل حجة القوة تتغلب على قوة الحجة، وهو ما تجلى أكثر في استشراء العنف داخل الأحزاب السياسية والهيئات التمثيلية[٢٦]، وعلى صفحات الجرائد وبرامج التلفزيون. والنتيجة، أن الفضاء السياسي لم يعد ساحة لاتخاذ القرار المبني على النقاش العقلاني الحر.

إن محتوى مفهومي العام والخاص غير ثابتين عبر التاريخ، ومع تغير السياقات الاجتماعيَّة والثقافية، ومن الصعب جداً رسم حدودهما في الجزائر. فإن كانت الأصوات تتعالى في الدول الدّيمقراطيّة المتقدمة محذرة من تعميم الخاص والحميمي، أي تحويل ما هو خاص وحميمي إلى عام في ظل تطور تكنولوجيات الاتِّصال التي قلصت رقعة الخصوصية، ففي الجزائر، يحدث العكس، أي أنّ ما هو عام أصبح يسير بخطى حثيثة نحو الخوصصة، ليس على الصعيد الاقتصادي فقط، بل أيضاً على الصعيد السياسي والاجتماعي والرمزي.

أولاً: وسائل الإعلام الجزائرية والفضاء العمومي

أفرغت القوى المتحكمة في السلطة في الجزائر الدّيمقراطيّة من محتواها. فالانتخابات تحوّلت إلى فعل روتينيّ لم يفضِ تكراره إلى تداول السلطة، بل أدّى إلى تمسك هذه القوى بالسلطة به منذ

(٢٣) Bernard Lamizet, «L’Espace public et l’intime secret et transparence,» *Le Monde*, 27/3/2010.

(٢٤) انظر على سبيل المثال: Baudry Patrick, Sorbets Claude et Vitalis André, dirs., *La Vie privée à l’heure des médias* (bordeaux: Presses universitaires de bordeaux, 2002); Murielle, «L’Exposition de la vie privée dans les émissions de télé-réalité;» Kajabika, «Pouvoir fictionnel de la télé-réalité: entre la médiatisation de la société et l’intégration sociale de la télévision», et Élodie Kredens, «La Réception mosaïque de la télé-réalité la jeunesse et la multiplicité des regards,» *MEI,* nos. 24-25 («Études culturelles/Cultural Studies») (2006), pp. 241-248.

(٢٥) انظر: لعياضي، «فضاء عمومي أو مخيال إعلامي: مقاربة نظرية لتمثّل التلفزيون في المنطقة العربية».

(٢٦) يمكن أن نذكر على سبيل المثال أن مختلف الصحف الخاصة عن الجو المتوتر واستعمال العنف في أروقة المجلس الوطني الشعبي من أجل تمرير مشروع قانون المالية ٢٠١٦. انظر: Nabila Amir, «Passage en force de la loi de finances 2016: Colère, coups et grabuge à l’APN,» *El Watan*, 1/12/2015.

الاستيلاء عليها عام ١٩٦٢ رغم تآكل قاعدتها الاجتماعيَّة. فالقاموس السياسي الجزائري، الذي تشكل في العنف، يخلو من مفهوم «الغريم أو الخصم السياسي». ولا يعترف إلا بمفهوم العدو. لذا يعتقد الباحث الجزائري الهواري عدي، أنّ التَعَدُّديّة السياسية في الجزائر، اتخذت منعطف المواجهة منذ انطلاقتها في تسعينيات القرن الماضي، في ظل احتقان سياسي غير مسبوق. فغاب النقاشُ وحلّ محلّه الاتهام المتبادل بخيانة الأُمَّة والعمالة للأجنبي، وسيطرت عليه إرادة «الاستئصال السياسي». فانتصار حزب ما في الانتخابات، لا يُفهم كانتصار للديمقراطية؛ أي كحدث يندرج ضمن ديناميكية التناوب على السلطة، كما هو الأمر في الدول الدّيمقراطيّة، بل كفرصة للتخلص نهائياً من الأعداء، وليس الفوز على المتنافسين(٢٧).

إن هذه القناعات والممارسات وليدة الفكر الشعبوي الذي يقول عنه الباحث عنصر العياشي(٢٨) إنه يَتَمَثّل الشعب بمثابة كيان موحد ومتجانس ومتضامن وغير مجزّأ، ويرفض بالضرورة التباين والاختلاف في الرأي والموقف، ويناضل ضد الأفكار المعارضة معتبراً إياها من صنع أعداء خارجيين وعملائهم في الداخل، وينبغي مكافحتهم والقضاء عليهم.

من الصعب الحديث عن الفضاء العمومي في السياق الجزائري من دون مساءلة الهيئات التمثيلية؛ والمؤسسات التي يجري فيها النقاش، والاستخدام العلني للحجة للتداول حول الشأن العام، ومن دون فحص العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، نظراً إلى أنّ الفضاء العمومي تجريد فلسفي واستعارة (٢٩) تعبر عن حالة من التوسط بينهما.

بالفعل، تزايد عدد الجمعيات ذات النفع العام في الجزائر منذ العام ٢٠٠٠ وتنوعت(٣٠): جمعيات تهتم بشؤون الثقافة والتعليم والتاريخ، والبيئة، والرياضة والترفيه، والمرأة والطفل والأسرة، والصحة، والدين والأعمال الخيرية والتضامن الاجتماعي. إن هذا التزايد والتنوع لا يدلّان على الديناميكية التي يعيشها المجتمع المدني، لأن الطابع الرسمي ما زال مسيطراً على الحياة الجمعوية في الجزائر، حيث تم تطويق المجتمع بالمنظمات الاجتماعيَّة التي تعدّ مجرد امتداد لهيئات الدولة. فكل جمعية تجنح نحو الاستقلالية تكون عرضة للشك والحظر(٣١). وقد عملت القوى المسيطرة

---

(٢٧) Addi Lahouari, «Les Obstacles à la formation de la société civile en Algérie,» dans: Anne Bozzo et Pierre-Jean Luizard, dirs., *Les Sociétés civiles dans le monde musulman*, coll. «textes à l'appui/islam et société» (Paris: La Découverte, 2011), p. 371.

(٢٨) عنصر، العياشي، «المجتمع المدني، المفهوم والواقع: الجزائر نموذجاً،» **رواق عربي**، العدد ٢٢ (٢٠٠١)، ص ٤١ ـ ٦٤.

(٢٩) Gaëtan Tremblay, «Espace public et mutations des industries de la culture et de la communication,» dans: Philippe Bouquillion et Yolande Combès, dirs., *Les Industries de la communication et de la culture enmutation* (Paris: L'Harmattan, 2007), p. 217.

(٣٠) أكد وزير الداخلية الجزائري يزيد زرهوني أنّ عدد الجمعيات بلغ ٨٠ ألف جمعية، وأن الكثير منها حادَ عن أهدافه الأساسية، و٩٥٪ لم تلتزم بما ينص عليه القانون ٩٠ ـ ٣١ الصادر في ١٩٩٠ أي تقديم تقريرها المالي السنوي ـ نقلاً عن: صحيفة **الوطن**، ٢٠٠٩/٦/١٤.

(٣١) العياشي، «المجتمع المدني، المفهوم والواقع: الجزائر نموذجاً».

على زمام الحكم في الجزائر، وما زالت تعمل، على تقديم هذه الجمعيات كبديل من الأحزاب السياسية. وهذا ما يفسر صعوبة بناء مجتمع مدني بالمعنى الذي حدده ماكسيم أوبرت (Maxime Aubert)، أي حَيِّز يقع خارج الدولة، تمارس فيه الحرية وإبداع الأشخاص، ويقيم فيه الأشخاص المتساوون، رغم اختلافهم، علاقات في ما بينهم عن وعي، ويتواصلون، ويقيمون علاقات تبادلية، ويبرمون عقوداً، ويتشاركون بطرائق مختلفة. حَيِّز ينظم فيه الأشخاص ذاتهم من أجل التعريف بحقوقهم، ويساهمون في تحديد المصالح المشتركة[٣٢].

وبسبب هذه الصعوبة أو نتيجة لها، تتحول المسيرات السلمية والعرائض السياسية والاعتصام والإضرابات، التي تعد فعلاً سياسياً وتتطلب رداً سياسياً من هيئات الدولة، إلى «أعمال شغب»، ما يدلّ على انقطاع الرابط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع[٣٣]، وإلى جعل العنف أداة التعبير الوحيدة التي تسمعها السلطة. ففي هذا السياق، يمكن القول إنّ حرية التعبير في الجزائر قد أُفرغت من محتواها، لا لكونها لا ترتكز على حركات اجتماعية قوية فقط، مثلما يؤكد ذلك عالم الاجتماع علي الكنز[٣٤]، بل أيضاً، لأن أخذ الكلمة في المجال العمومي، وفي الصحف، والإذاعة، والبرامج التلفزيونية، لم يعطِ بالضرورة محتوى لحرية التعبير، بل تحوّل إلى سلاح بيد السلطة، استخدمته لتمييع القضايا الحساسة التي تهمّ الشأن العام، والتضليل، والدعاية. فالمؤسسات الإعلامية التي تسمى العمومية، لم تكن في واقع الأمر، سوى مكبر صوت الحكومات المتعاقبة، إذ ظلت مغلقة في وجه المعارضة السياسية، وإن فتحت لها في مناسبات محددة من أجل نقل الخطاب الرسمي[٣٥]. أدّى الإقصاء المنظم لمختلف القوى السياسية والاجتماعيَّة من التعبير الحر في وسائل الإعلام «العمومية» إلى مضاعفة الفضاءات الهامشية أو فضاءات المهمشين الذي تعبر عنها بقوة فرق موسيقى الراب (Rap)، ومنصات التواصل الاجتماعي[٣٦]، والبرامج التلفزيونية في بعض القنوات

---

(٣٢) ورد في: Jean-Pierre Roca, «Le Dynamisme des associations et de la société civile en Algérie,» *Revue ecosystème* (Centre de documentation économique et sociale d'Oran), no. 6, consulté le 21/3/2016 du <http://www.cdesoran.org/echosphere.php>.

(٣٣) El Kenz Ali, «Les Emeutes témoignent d'un durcissement du lien social,» Interview accordée à Grim Nordine, *El Watan*, 15/6/2008.

(٣٤) Ali El Kenz, «On est passé du fil de la crise au fil du rasoir,» Interview accordée à Djamel Belkadi, *El Watan*, 27/3/2000.

(٣٥) انظر: نصر الدين لعياضي، «صورة المعارضة الجزائرية في الإعلام الرسمي: الواقع والتمثُّلات،» <http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/05/201552111334528673.html>.

(٣٦) يمكن أن نذكر على سبيل المثال «مراسلون خاصون» (Envoyé spéciaux) وهم اسم الصفحة التي أنشأها بعض الطلبة في موقع الفيسبوك في أواخر تموز/يوليو ٢٠١٠ بغرض كل ما يصلهم من أخبار بالصوت والصورة والنص، عما يجري من أحداث في كل مناطق الجزائر ويرسلها مستخدمو الإنترنت بعد التأكد من صحتها. فبعد سبعة أشهر من الوجود، بلغ عدد مشتركيهم ٣٤ ألف مشتركاً. واطلع عليها ٤٠ مليوناً. فخلال التظاهرات التي عرفتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ نشرت هذه الصفحة ٨٠٠ خبر وتقرير إخباري يومياً، أُرفقت بأكثر من ١٥٠٠ تعليق. انظر: إنذار للسلطة، إنك تحت أنظار مراسلون خاصون، صحيفة *La Voix du Nord* ـ الفرنسية الصادرة يوم ٢٠١١/٣/١١ لزيارة موقع الصفحة على العنوان: <https://www.facebook.com/e.s.algeriens>

التلفزيونية الخاصّة التي تبث من الخارج (فرنسا وبريطانيا)، الناقدة والكاشفة لبعض مظاهر الفساد والرشوة والمحاباة، مثل برنامج «عَمَر رأسك»؛ أي املأ دماغك بمشاكل البلد، التي تبثه قناة «بور تي في» Beur TV [٣٧] وبرنامج «واش قالوا في الجرنان»، أي «ماذا قالوا في الجريدة» الذي تبثه قناة المغاربية[٣٨]. وقد حاولت السلطات الجزائرية ممارسة الضغط، بأشكال غير مباشرة على القناتين، لكنها لم تفلح في إسكات صوتهما، مثلما أفلحت مع قناتي «الأطلس»، و«الوطن» الجزائريتين، حيث شمّعت مقرّيهما بقرار إداري بحجة لاشرعية بثّهما، علماً أنّها لم تمنح الترخيص سوى لأربع قنوات تلفزيونية فقط، بصفتها مكاتب لقنوات تلفزيونية أجنبية[٣٩]، وظلت ٣٩ قناة تلفزيونية تبث بشكل غير قانوني!

يعتقد منظرو الفضاء العمومي أن النشر ـ نشر الأخبار والمناقشات ذات العلاقة بالشأن العام ـ يعدّ وسيلة في يد المواطنين للضغط على الدولة ومؤسساتها[٤٠]. هذا الاعتقاد لا يصمد أمام حقائق الاتِّصال في الجزائر. فرغم نشر الكثير من القضايا الحساسة، مثل حالات الفساد والاختلاسات وإهدار المال العام، والتحايل على القوانين من أجل الثراء الشخصي، أو لصالح العائلة، وغيرها من الحالات التي لو حدثت في مجتمع ديمقراطي متطور، لهزت أركان الحكم، إلا أنها لم تؤدِ إلى أي تغيير يذكر على أي صعيد في الجزائر. وهذا يؤكد المقولة التي تتردد على لسان بعض الجزائريين: «إن تكلمت في الماضي ستموت، أمّا اليوم فلك أن تتحدث إلى غاية أن تموت!»

أمام خروج بعض عناوين الصحف الخاصّة عن آلية تحكم السلطة في قطاع الإعلام، رغم ما يمارس عليها من ضغط وحرمان من عائدات الإعلان الحكومي وإعلان المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة وتعرّضها للتحرش من قبل مصلحة الضرائب أو جهاز العدالة، عملت السلطة السياسية في الجزائر على «تلويث» هذا القطاع بإنشاء صحف «خاصّة» موالية لها، والموافقة على فتح مكاتب لقنوات تلفزيونية تبث من الخارج من أجل شيطنة المعارضة السياسية، رغم وهن هذه الأخيرة، وإفراغ النقاش من كل محتوى، وتغييب التباين في المواقف والآراء من الأحداث الراهنة الوطنية والدولية، وتحويله إلى وسيلة لممارسة العنف اللفظي، وتراشق الاتهامات بالتخوين والعمالة للأجنبي والفساد.

---

(٣٧) قناة جزائرية خاصة عامة تبث من فرنسا تأسست في ٢٠٠٣ موجهة لأبناء الجالية المغاربية، خاصة الجزائرية التي تعيش في فرنسا. لكن جمهورها ما انفك يتزايد في الجزائر نظراً إلى برامجها الناقدة.

(٣٨) المغاربية، قناة خاصة ذات طابع عام، بدأت البث من لندن يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتهتم بالشؤون العربية. والبرنامج المذكور موجه للجمهور الجزائري ويتضمن نقداً لاذعاً للمتحكمين في الحكم في الجزائر.

(٣٩) يعترف وزير الإعلام يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أنّ ٤ قنوات تلفزيونية فقط، مُنح لها الترخيص كمكاتب، وبقية القنوات تعمل بطريقة غير شرعية. لكن الغريب أنّ هذه المكاتب يتم التعامل معها كقنوات تلفزيونية؛ إذ تمنح لها الإعلانات والأولوية في بث بعض الأخبار الحساسة، ويخصها الوزراء والمسؤولون السامون في الدولة بأحاديث صحفية حصرية، ويسمح لها بفتح مكاتب داخل المحافظات!

(٤٠)

لم تكتفِ الصحافة المطبوعة الخاصّة منذ نشوئها في بداية تسعينيات القرن الماضي بنقل الأحداث والتعليق عليها، بل حاولت القيام بالدور الذي تخلّت عنه الأحزاب، وبخاصّة بعد دخول الجزائر في دوامة العنف. وهذا يعني أنها تقمصت دور الصحافة النضالية التي تروم مخاطبة القارئ/المناضل، وليس القارئ/المواطن، وبهذا أقصت الآراء التي تعارض توجهها ومواقفها.

إن كانت بعض مواقع الصحف في شبكة الإنترنت، اعتذرت عن نشر التعليقات عن كتاباتها لكثرة ما تتضمنه من شتم وعنصرية وتطرّف[٤١]، وهذه ظاهرة فعلاً في المجتمع، وتنم عن غياب ثقافة الحوار واستخدام الحُجّة، إلا أنّها لا تنفي تخندق الصحف في مواقعها المنتمية للتيارات الأيديولوجيّة والسياسية المتصارعة من أجل الوصول إلى السلطة، أو الاحتفاظ بها، وعدم القبول بالرأي الآخر. وبهذا تبتعد عن «صناعة ما هو مشترك» في العيش بين الجزائريين.

إذاً، أمام غياب النقاش الحر والشفاف في المؤسسات التمثيلية الدستورية واللجوء إلى العنف لإسكات التعبير السياسي في الشارع، يبدو إسهام وسائل الإعلام الجزائرية في تطوير «الفضاء العمومي» انطلاقاً من النقاش الحر، وغير الإقصائي، القائم على التبادل العقلاني والعلني للحُجّة حول القضايا ذات الصلة بالشأن العام، محدوداً لأسباب تاريخية واتصالية وثقافية، مثلما أوضحنا أعلاه. وكان بالإمكان أن تسهم في إعادة تشكيل هذا الفضاء وتمديده، أو في تعدّده من خلال قوالب التعبير غير الجدالية، التي لا ترتكز على العقلانية، بل تعتمد على التجربة الذاتية والقالب السردي في فضاء عمومي «يعتبر، أولاً وقبل كل شيء، كفضاء للظهور (Visibilité) والحضور والفعل»[٤٢].

ثانياً: برامج تلفزيون الواقع والفضاء العمومي في الجزائر

إنّ النزوح الريفي نحو المدن الكبرى في الجزائر خلال العقد الدامي في أواخر القرن الماضي، وتزايد البطالة[٤٣]، والعجز عن تلبية الطلب على السكن، رغم ما تم بناؤه من سكنات جديدة، وتفكك أطر التضامن الاجتماعي، واستشراء العنف في إدارة العلاقات الاجتماعيَّة، وانتشار الفساد، كلّها عوامل شكلت مادة خصبة لبرامج تلفزيون الواقع غير تلك التي تستند إلى التنافس والمسابقات.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الصحف الخاصّة، كانت السبّاقة إلى إثارة القضايا المحرمة والمسكوت عنها في المجتمع الجزائري، مثل الدعارة والمثلية الجنسية، والأطفال غير الشرعيين، والتحرش الجنسي بالمرأة في العمل، والعنف الممارس على الأطفال، والإدمان على المخدرات، والجريمة، والرشوة، وعقوق الوالدين، وما يترتب عن الطلاق من مشاكل اجتماعية ونفسية،

---

(٤١) هذا ما اتخذته صحيفة **الوطن** الصادرة باللغة الفرنسية، وأعلنت عنه في موقعها بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٤

(٤٢) Mathieu Berger, «La Participation sans le discours,» *EspacesTemps.net*, Travaux, 15/9/2014 <http://www.espacestemps.net/articles/la-participation-sans-le-discours>.

(٤٣) تؤكد الاحصائيات الرسمية أنّ نسبة البطالة بلغت ١٠,٦ بالمئة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، حسب الديوان الوطني للإحصاء. انظر: Office National des Statistiques [ONS], *Activité, Emploi et Chômage* (septembre 2014).

واغتصاب الفتيات من قبل الإرهابيين، وتعدد الزوجات، والعنف داخل الأسرة، والشرود من البيت الأسري. لكن الغاية من إثارتها لم تكن تستهدف إدراجها في النقاش العام، بقدر استغلالها لأغراض تجارية ضمن بروز صحافة الإثارة (La Presse à sensation).

وما ميّز القنوات التلفزيونية «الخاصّة» في الجزائر، هو تركيزها على برامج الحوار السياسي بغية تطليق النزعة الامتثالية والمونولوج اللذين هيمنا على برامج التلفزيون الحكومي، وتوجهها إلى بث برامج «تلفزيون الواقع» بجرأة لطرح المواضيع المحرمة والمسكوت عنها. وإن هذه الجرأة في البرامج التي تتناولها بالبحث لا تخلو من الوازع التجاري الذي دفع بعض القنوات التلفزيونية إلى التزوير والغش، إذ تستضيف أشخاصاً في الأستوديو ليمثلوا فقط أدواراً ترتبط بالموضوع المطروح، لكن وساطتها التلفزيونية تملك بعض الخصوصيات سنوضحها لاحقاً. وتجاهل هذه الخصوصية يوجّه التّفكير مباشرة إلى تأكيد دور وسائل الإعلام، والتلفزيون تحديداً، في تشويه الفضاء العمومي وتحريفه نتيجة «تسليع» العلاقات التي تنشأ بين برامج «تلفزيون الواقع» والمشاهدين. وتدعو برامج تلفزيون الواقع إلى مراجعة مفهوم الخصوصيّة ودورها الاجتماعي وإعادة التّفكير في العلاقة بين ما هو خاص وحميمي، وما هو عمومي، ووساطته التلفزيونية في السياق الجزائري. فمفهوم الخصوصيّة يختلف من مجتمع إلى آخر، وحتى داخل المجتمع الواحد، لأنه مرتبط بتصور للذات والآخر، وبالسلوك الاجتماعي وضوابطه. ف «سارح تسيرون» يرى أن الاحتشام، والشعور بما يخجل، غير مستقرين وغير ثابتين عبر تاريخ المجتمعات. والحكم على الممارسات بالفضيحة والتلصص مرتبط بلحظات تاريخية[٤٤]. ولو سايرنا عالمة الاجتماع «مريال أوري»[٤٥] في ما ذهبت إليه، فإن النظرة إلى الخصوصيّة لم تتغير في المجتمع الغربي. وتطورت النظرة إلى قيمتها الاجتماعية لدى الفلاسفة وعلماء الاجتماع الغربيين. ف «جورج سيمل» (Georg Simmel)، و«إرفينغ غوفمان» (Erving Goffman)، و«نوربرت الياس» (Norbert Elias) كانوا يؤمنون بضرورة الحميمية (Intimité) كمكوِّن لمسار الشخصنة، وكشرط من شروط الحياة الاجتماعيَّة الممكنة، بينما النظرة إلى ما هو حميمي تغيرت اليوم. فالمطلوب من المواطن المعاصر أن يطلق حميميته التي أصبحت تعد نقيضاً للشفافية. كما أوضحنا أعلاه، لأن الشفافية على أوسع نطاق، أضحت عاملاً يرسخ العيش المشترك بين الأشخاص رغم اختلافاتهم. فالمشاركون في برامج «تلفزيون الواقع» اليوم، يسعون إلى سرد ذاتهم، والبوح بحميميتهم من أجل إثبات وجودهم وانتزاع حق الاعتراف بهم وبناء ذاتهم في إطار أوسع، بينما تسمح هذه البرامج لمشاهديها الذين يتابعون حميمية الأشخاص، بحسب الباحثة ذاتها، بالسعي إلى فهم معايير السلوك التي يجب أن يتقيدوا بها في مختلف الوضعيات في حياتهم. ولعل ما يزعج الشخصية الجزائرية، وربما العربية، ليس انتهاجها سلوكاً شاذاً وممنوعاً اجتماعياً، بل خروج هذا السلوك إلى العلن حيث يعلم به الجميع. ففي هذه الحال، يتحوّل ما هو

---

(٤٤) Tisseron Serge, *L'intimité surexposée* (Paris: Edition Ramsay, 2001), p. 48.

(٤٥) Murielle, «L'Exposition de la vie privée dans les émissions de télé-réalité».

عيب وعار إلى فضيحة. فالفضيحة لا تقترن بالفعل المرتكب في ذاته، بل بنشره أو بعلم الآخرين بحدوثه.

ثالثاً: نتائج البحث

عملت البرامج المدروسة على إتاحة الفرصة للمشاركين فيها للكشف عن جانب من حياتهم الحميمية ضمن استراتيجيات مختلفة وبأشكال متباينة. وحتى ندرك دلالة هذه الاستراتيجيات، قمنا بفك شفرات استخدام الكلمة والصورة المتلفزة وطريقة إخراجهما التي تنشئ الاستعراض المتمشهد. ولا ترتبط هذه الاستراتيجية بنوع البرنامج التلفزيوني فقط، بل بالموضوع أيضاً، ومدى حَسّاسيّته، وهذا ما سنبرزه في المستويات التالية:

١ ـ المستوى السينوغرافي

يجلس ضيف برنامجَي «خط أحمر»، و«ما وراء الجدران» التلفزيونيَن في زاوية معتمة في الرُّكْح التلفزيوني ولا يظهر إلا شبحه ليسرد قصته أو يقدم شهادته. ولا يتابع الجمهور هذه القصة أو الشهادة إلا من خلال الصوت وما يرافقه من مؤثرات: موسيقى، وأغانٍ. وتجلس المذيعة/الصحافية بجانب شريكيها في البرنامج (اختصاصي نفساني في البرنامج الأول، ومحامٍ في البرنامج الثاني، وإمام في البرنامجين) بعيدين عن الضيف، ولا ينظرون إليه، بل يخاطبونه من بُعد!

لم يشأ مخرج البرنامج ومعده أن يجلس الضيف بين مقدمي البرنامج ولا إلى جانبهما ولا حتى في الجهة المقابلة لهما عن قرب، بل فضّلا ترك مسافة بعيدة نسبياً للدلالة على عدم تبني الموضوع المطروح، وإحساس المشاهدين بأن البرنامج والتلفزيون الذي يبثه بعيدين من الضيف، وأنّ ما يطرحه من مشاكل وقضايا، ليست قضيتهما. أما تعتيم صورة الضيف، فلا يقصد منه حماية خصوصية الضيف، والحيلولة دون أن يتعرّف إليه المشاهدون. فلو كان الأمر كذلك لتم إخفاء بعض ملامحه فقط، مثل العيون على سبيل المثال، أو تغيير صوته. لكنه عُتِّم وعُتِّم معه مكان جلوسه، فتحوّل إلى شبح يجب أن لا يخرج إلى النور مع سابق الإصرار والترصد! وهذا يعني عدم الاعتراف به كفاعل اجتماعي وكطرف أساسي في الحوار. وحتى وجوده لم يستثمر لتقديم شهادته وسرد ذاته ـ كما نبيّن ذلك في المستوى الثاني من التحليل. ويدلّ أيضاً على نفي وجود القضايا التي يطرحها في المجتمع الجزائري، أو إشارة إلى أنها حالة استثنائية تجري غالباً في الخفاء أو لتأكيد خجل القناة التلفزيونية من تسليط الضوء عليها. والدليل على ذلك، أنّ بعض المواضيع، مثل قضية الطلاق التي أدعّى فيها الزوج بأنّ الابن ليس من صلبه للتهرب من النفقة، دفعت البرنامج إلى إماطة اللثام عن الضيفة ـ الزوجة المطلقة ـ وجعلها مرئية. وإن لم تُجْلس بجانب المذيعة ومشاركيها في الحوار، فقد أُجْلست على مقربة منهم.

وخلافاً للبرنامجين المذكورين، يظهر الضيف في البرنامج التلفزيوني الموسوم بالمحاكمة، مكشوفاً في الرُّكْح التلفزيوني، وجالساً قُبالَةَ المذيعة بحضور جمهور في الأستوديو. وتوحي طريقة الجلوس بالمواجهة، مواجهة الضيف الذي يتقمص الضيف دور المتهم. وتتولى المذيعة/الصحافية دور التاهم/القاضي، فتكيل له الاتهام تلو الآخر، فيدافع عن نفسه. وتدفعه بعض الاتهامات الصريحة والمبطنة، في بعض الأحيان، إلى التعبير عن ذاتيته، أو البوح بأسرار في حياته، مثلما جرى للروائي الجزائري رشيد بوجدرة[٤٦]. ولا يتخذ الجمهور موقف المتفرج في الأستوديو، بل يتدخل ليعزز الاتهامات والتصويت على أقوال المتهم. إنّ صورة الضيف في هذا البرنامج، لا تثير أي حساسية لدى معدي البرنامج ومخرجه، بل يسلطون الأضواء عليها. وينتقل المشكل ليصبح كامناً في الكلمة، كلمة الضيف التي يجب أن تدان من خلال محكمة « إعلامية».

لقد رُتِبت سينوغرافيا المنظومة الاتِّصالية (Le Dispositif communicationel) في هذا البرنامج بطريقة تدين المتهم سلفاً. فاستحضار الجمهور في الاستوديو ـ لا ندري على أي أساس تم اختياره ـ وإشراكه في المحاكمة ومؤازرة المذيعة يمارس ضغطاً نفسياً على الضيف. فهذه المنظومة لا تسمح لهذا الأخير بشرح أفكاره وعرض تجاربه ومواقفه وتقديم معنى لمساره وفق منطق الاختلاف في الرأي. إنّها لا تؤمن بأنّ الاختلاف في الرأي رحمة، بل لا تؤمن حتى بتطور أفكار الضيف. فهذا البرنامج يقدّم أنموذجاً يخالف الخياط الذي قال عنه أحد الممثلين الساخرين الفرنسيين، إنه الشخص الوحيد العقلاني جداً، لأنه عندما يعود إليه كل مرة من أجل أن يخيط له بذلة، يأخذ مقاساته من جديد. إنه يدرك بحكم التجربة أنه ليس الشخص الذي كان!

نسجل في برنامج «الخط البرتقالي» غياب ضيوف البرنامج في الأستوديو. فالكاميرا هي التي تنتقل إلى الاختصاصية النفسية والاجتماعيَّة وإمام المسجد، ففي حلقته التي خصها لموضوع «الشذوذ الجنسي» في المجتمع الجزائري، تؤكد الاختصاصية أن هذه الظاهرة غريبة عن المجتمع الجزائري، بل تسربت إليه من طريق العولمة والإنترنت! ويجتهد الإمام لتأكيد أنها حرام في ديننا!

يبتعد البرنامج عن كل ملموسية، إنه يطعم أقوال الاختصاصية والإمام بانطباعات المارة وآرائهم، فيسألهم عن هذه الظاهرة، ويرفق أقوالهم بصور واسعة لمداخل الملاهي الليلية وأضوائها الساطعة التي تتقاطع مع أغاني «الرأي» الجزائرية!

٢ ـ المستوى اللّساني

تشترك البرامج المذكورة في استخدام اللهجة الجزائرية، وإن كان الشركاء في تقديم البرنامج (الاختصاصي النفساني، والمحامي، والإمام) يجنحون نحو استخدام اللغة العربية الفصحى في

(٤٦) استضاف هذا البرنامج رشيد بوجدرة في حلقته التي بُثت، ودفعته للإعلان العلني للخوض في معتقده الديني، والدفاع عن اتهامه في فحولته. وقد أثار هذا البرنامج لغطاً كبيراً داخل المجتمع، وفي أوساط المثقفين بين مؤيدين لبوجدرة ومعارضين له.

بعض الأحيان. إنّ لجوء الإمام ـ الشيخ شمس الدين ـ إلى استخدام اللغة العربية الفصحى تمنح لتدخله مشروعية وقوة إقناعية باعتبارها لغة القرآن. وإن كان يستعمل، في بعض الأحيان، اللهجة الجزائرية، فليس فقط بغرض تبسيط رأيه لجمهور التلفزيون الذي لا يتمتع جلّ أفراده بمستوى تعليمي مرتفع، بل من أجل تأكيد أنّ الدين جزء من الممارسة الاجتماعية في حياة الجزائريين اليومية، من جهة، ولتمرير خطابه بنوع من المزاح الذي تستوعبه اللهجة الجزائرية أكثر، ويفهمه المشاهد الجزائري، من جهة أخرى.

ويلجأ رجل القانون والاختصاصي في علم النفس إلى استخدام اللغة العربية الفصحى من أجل تأكيد مكانتهما الاجتماعية في الرُّكْح التلفزيوني، ومنح «سلطة» لخطابهما.

ويسهم استخدام اللّسان في التلفزيون الجزائري في إنتاج الاصطفاف الاجتماعي. فاستخدام اللغة يتقاطع إلى حد ما مع انتماء الجزائريين اجتماعياً وثقافياً. واستعمال اللهجة الجزائرية يعدّ ضمانة وصول البرنامج إلى أوسع شريحة اجتماعية في الجزائر، التي من الممكن أن تكون مقصية من منابر النقاش لأسباب لسانية. لكن لا تروم هذه البرامج تحقيق غايتها عبر اللّسان فقط، بل أيضاً من خلال اللغة غير اللفظية. إنها تجعل من بكاء الضيف وعويله واستجدائه وسيلة لشحن المشاهد عاطفياً بعد تدريمهم ـ أي تحويلهم إلى مشهد درامي ـ يُصَعَّد، في الغالب، قبل إقحام اللقطات الإعلانية[٤٧]! ويرفد بأغاني الراب الجزائرية التي تخزن قدراً كبيراً من الشجن والندم، فتغطى على النقاش حول الدعارة والأمهات العازبات، وتعاطي المخدرات والكحول، وحتى على الحلول القانونية التي يريدها الشخص، كما حدث مع الذي أجرى عملية جراحية ليتحوّل إلى ذكر، بعد أن عاش عدة سنوات بهويّة أنثى. وتزوج وأنجب أطفالاً، وما زال يعاني عدم الاعتراف بوجوده، كذكر من قبل المجتمع، رغم إقرار الطب الشرعي بتحوّله.

٣ ـ مستوى القالب التعبيري

تستخدم هذه البرامج الكثير من القوالب: القالب التقريري الذي يهتم بتسجيل الشهادات والانطباعات (مثل انطباعات المارة عن المثلية الجنسية في برنامج الخط البرتقالي) لإدانة هذه الظاهرة تارة، أو نكران وجودها طوراً، بحجة أنّ الجزائر بلد مسلم من دون إتاحة الفرصة لمن يملك الكفاءة العلمية والمعرفية، لشرح هذه الظاهرة، والكشف عن تداعياتها في المجتمع.

وتستخدم القالب السردي بشكل مبتور، حيث لا تُتْرك الفرصة للضيف للتعبير عن حالته (في البرنامجين «الخط الأحمر»، و«وراء الجدران») بل إن المنظومة الاتِّصالية هي التي تفرض عليه تقديمها متشذرة في شكل نترات للرد على أسئلة شركاء البرنامج، وبهذا ينتقل البرنامج، فجأة، من

(٤٧) هذا ما جرى مع ربيعة التي اعترفت بأنها مارست تهريب الخمور عبر الحدود الجزائرية ـ المغربية في برنامج «خط أحمر» الذي بث يوم ٢ آذار/مارس ٢٠١٥. وحدث في البرنامج ذاته الأم العازبة التي أنجبت طفلاً خارج العلاقات الشرعية، وأوكلته إلى مربية، سلمته إلى سيدة أخرى، وحرمت والدته البيولوجية من حق رؤيته.

السرد إلى الاستجواب البوليسي والمحاكمة القضائية، والوعظ في الكثير من الحالات[٤٨]، لذا، فإن السرد يخفي أكثر مما يفصح. وتصبح الغاية منه ليس طرح مشكل اجتماعي ونفسي لمناقشته والتّفكير فيه بصوت مسموع، بل لدفع الضيف إلى التأسف والندم والتعبير عن توبته طالباً قبولها! فهذه القوالب التعبيرية مجتمعة تجعل من المشاكل المطروحة ذات طابع فردي، وتَحُول دون انتقالها لتصبح مشاكل عمومية، كما سنشرح في خلاصة هذا البحث. والغريب أن الإشارة إلى الدولة بمختلف رموزها تنعدم. فالدولة ذات الحضور الطاغي في نشرات الأخبار، وبخاصّة في التلفزيون الحكومي تغيب تماماً في هذه البرامج!

خلاصة

إنّ ما يتم تداوله في برامج «تلفزيون الواقع» الذي تبثه القنوات التلفزيونية الخاصّة في الجزائر ليس كلمات، ولا أشكالاً بلاغية ولا حتى معلومات، ولا أفكاراً فقط، إنه خطاب اجتماعي عن المواضيع المطروحة[٤٩]. يتحوّل فيه ضيوف البرنامج إلى مجرد ذريعة لإنتاجه، ولا يكتفي فيه الصحافي أو المذيع بدور ناقل للمعلومات والتجارب من مصادر مختلفة، ولا يقتصر فيه دور التلفزيون على إرجاع صدى هذه المصادر، بل يبدو فيه الصحافي، ومن ورائه التلفزيون، فاعلاً اجتماعياً منخرطاً في استراتيجية تلفزيونية تروم فرض المعنى، مما هو متداول في الرُّكْح التلفزيوني.

ويمكن إدراك هذه الاستراتيجية على مستويين متداخلين، **أحدهما**، يتعلق بالفاعل/ضيف البرنامج، و**الثاني**، بالموضوع/موضوع البرنامج.

المستوى الأول: عدم الاعتراف بذاتية للضيف؛ أي عدم الإقرار بسمات الفرد الخاصّة التي بواسطتها تتميز الهويّات المتعددة[٥٠]. وهذا يقوض أسس الحوار في برامج «تلفزيون الواقع»، ويجعله عبارة عن مونولوج ـ أي حوار ذاتي ـ يطمس التباين في المشاعر والتجارب، بفرض وحدة الأفكار والأحكام. فما بين الذاتيات (Intersubjectivité) لا تتحول في هذه البرامج إلى موضعة اجتماعية» (Objectivisation sociale). وهذا يقودنا إلى الانتقال إلى المستوى الثاني.

المستوى الثاني: إن سينوغرافيا برامج تلفزيون الواقع، والكلمات المتداولة تقف في وجه البناء العمومي للمشاكل الحساسة المطروحة: الدعارة، إنجاب الأطفال خارج العلاقات الزوجية،

---

(٤٨) يسأل الإمام «ربيعة» التي كانت تهرّب الخمور من التراب المغربي، وتدخلها إلى التراب الجزائري في برنامج «خط أحمر» أنت قضيت العديد من السنوات في هذه المهنة ولم تدري أنّ ما تقومين به حرام؟ لماذا لا تمارسين التجارة في ما هو حلال؟ ويسأل الاختصاصي: هل أنت نادمة على ما قمت به؟ ويضيف الإمام: ندمك وقدومك إلى البرنامج جاءا نتيجة إلقاء القبض عليك ومتابعتك قضائياً؟ أم رغبة منك في الابتعاد عن الحرام؟... لتتدخل المذيعة لتسألها هل تبت...

(٤٩) Bernard Delforce et Jacques Noyer, «Pour une approche interdisciplinaire des phénomènes de médiatisation: Constructivisme et discursivité sociale,» *Revue étude de communication: Langage; information; médiatisation*, no. 22 (1999), pp. 13-40.

(٥٠) Fabien Granjon and Julie Denouël, «Exposition de soi et reconnaissance de singularités subjectives sur les sites de réseaux sociaux», *Sociologie*, vol. 1, no. 1 (2010), pp. 25-43.

الاغتصاب، الطرد من البيت العائلي، الشعوذة، وعدم الاعتراف بنسب النسل، تعاطي المخدرات، التشرد، وغيرها. إنّ هذا البناء يستند إلى ما يسمى المصلحة العمومية التي يعترف بها الجميع، يتقبلونها ويدرجونها في انشغالاتهم الأساسية، ويدافعون عنها ضمن مبادئ عامة يتقاسمها الجميع. بينما برامج «تلفزيون الواقع» في الجزائر، لا تطرح هذه المشاكل إلا من أجل إقصائها من الخطاب العمومي! وهذا ما يؤكده بعض ضيوف البرنامج أو المشاركون في تنشيطه، أو الجمهور الذي توجه له الكلمة في الشارع كقولهم: هذه الظاهرة غريبة عن مجتمعنا، أو إننا مسلمون، وهذه الظواهر غريبة عنا، أو إن ما يقوله الضيف هو حالة استثنائية وفريدة. فغاية استحضار هذه المشاكل في الرُّكْح التلفزيوني في آخر المطاف هو إنتاج الفرجة بنفي وجود المشاكل والقضايا التي أثارت الفرجة، أو على الأقل تجريدها من مشروعية ولوجها الخطاب العمومي، وتجاهل ضرورة التكفل بها من قبل المؤسسات الاجتماعيَّة والسياسية والقضائية والطبية. والاكتفاء بالدعاء وطلب الهداية والتوبة للمتسببين فيها أو الذين يعانونها. فالانشغال الأخلاقي ينفي صفة الظاهرة على القضايا التي يدور حولها البرنامج، ويختزل أبعادها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المعقدة، ويجردها من طابعها المجتمعي لتصبح مسألة فردية أو شخصية.

فالضيف الذي يقبل «المثول» في الأستوديو لطرح قضيته الشخصية وسرد معاناته لا يدعمه خطاب تلفزيوني مشبع بنتائج البحوث العلمية التي تسلط الأضواء على أبعاد الظواهر الاجتماعيَّة والنفسية والاقتصادية المثارة وتكشف عن مسبباتها لينطلق منها النقاشُ في الرُّكْح التلفزيوني، ويتسع ليصل صداه إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويتحوّل إلى قوانين وقرارات.

إن تجربة برامج تلفزيون الواقع في الجزائر تخالف ما يعتقد بعض الباحثين أنه مسلمات، إذ يرون أنّ طرح المشكل في الحيز العام، يهدف إلى تحويل الانشغالات المخصوصة والسلوك الخاص إلى مشاكل عمومية لإدراجها في الأجندة العمومية[٥١]. وهذا يعني أولاً، وبشكل عملي، البناء الاتِّصالي للمشكل المطروح. وهذا البناء يقتضي تساوي مختلف المتدخلين في الرُّكْح التلفزيوني، وفي تبادلهم للآراء والخبرات من خلال الاتِّصال ما بين الذاتيات. بينما يبين تحليل برامج «تلفزيون الواقع» بشكل جلي غياب المساواة بين المتدخلين؛ فالضيف يتحوّل إلى شبح، سواء بمحض إرادته للضغوط التي يمارسها عليه المجتمع بشكل صريح، أو ضمني، أو بمحض إرادة القناة التلفزيونية ـ وإن ظهر بلحمه وشحمه تهمِّشه سينوغرافيا البرامج وتُجْلسه بعيداً من المشاركين الفاعلين في البرنامج ـ فوجوده يستمد من الكلام الذي يُختار ويُنتقى ويُوَجَّه ليظهره كمذنب، أو متهم جاء ليُحاَكم. فهل تُعد برامج «تلفزيون الواقع» استنساخاً، بهذا القدر أو ذاك، لبرنامج «المحكمة» التلفزيوني؟

---

(٥١) Pierre Chabat, «Espace public espace privé: le rôle de la médiation technique,» dans: Pailliart, dir., *L'Espace publics et l'emprise de la communication*, p. 91.

نعتقد أن وجود هذه البرامج هو ثمرة تفاوض وتوافق بين غاية القنوات التلفزيونية التي تروم الفرجة من أجل رفع عدد مشاهديها بهدف تجاري، وغاية المشاركين فيها الذين جاءوا لتحسيس الآخر بمعاناتهم أو للمطالبة بإنصافهم أو للاعتراف بذنبهم كأشخاص لطلب المغفرة بإثارة الشفقة، أو بحثاً عن استشارة أو حلول. هذا إذا استبعدنا فكرة أن بعض الضيوف لم يأتوا إلى هذه البرامج إلا للقيام بدور «الكُمْبارس» للحصول على المال لا غير، كما ذكرنا آنفاً.

إذا كان الكثير من الباحثين يؤكدون أن برامج «تلفزيون الواقع» أو برامج «الحوار الاستعراضي» (Talk Show) قد أدت إلى تشكيل علاقات جديدة يقيمها الجمهور مع التلفزيون منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وتالياً إبرام مواضعة جديدة (Un nouveau contrat)، فقد عملت هذه البرامج، في السياق الجزائري، على ترسيخ التلفزيون التقليدي، بل ربما أبدعت في ترسيخه، إذ قرنت دوره الوعظي بالاستعراض والتمشهد[٥٢].

تأسيساً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أنه من الصعوبة بمكان تحويل العلاقة بين تلفزيون الواقع والفضاء العمومي من المَثَل النموذجي، بالمفهوم الفيبري ـ نسبة إلى ماكس فيبر ـ أي لا يعني الأنموذج الكامل والتام، بل يقصد به الأنموذج المجرد الذي يسمح بفهم العلاقة بين الفضاء العمومي وتلفزيون الواقع والتنظير لها، إلى أنموذج معياري. فالمَثَل النموذجي لا يمكن تحوّيله إلى معيار تخضع له العلاقة المذكورة في كل المجتمعات والثقافات المختلفة.

لقد تجاوزت مختلف الاجتهادات التي سبق عرضها فهم الفضاء العمومي، كحيز قائم على الفصل بين ما هو عام وماهو خاص، وعلى الاستعمال العلني للعقل والمحاججة في النقاش حول قضايا ذات الشأن العام؛ ودعت إلى تبني فهم متجدد للفضاء العمومي ذي صيغة متعددة وأكثر ليونة، يستوعب ما هو ذاتي وحميمي وتمشهدي، ويستعين بمختلف الأشكال السردية. وتحوّل هذا الفهم إلى أنموذج معياري في المجتمعات التي تملك مؤسسات ديمقراطية راسخة وتعمل على تحوّيل القضايا والمشاكل التي تبدو ذاتية وشخصية إلى قضايا مجتمع من خلال إدراجها في الخطاب العمومي عبر الكثير من الأطر الإعلامية والاتصالية. وقد احتلت برامج «تلفزيون الواقع» وبرامج «الحوار الاستعراضي» مكانة بارزة في هذا الأنموذج. بينما بيّن تحليل برامج «تلفزيون الواقع» في القنوات التلفزيونية الخاصّة الجزائرية صعوبة إخضاع «الفضاء العمومي» الجزائري لهذا الأنموذج. فأمام انغلاق الفضاء السياسي الرسمي، نتيجة ممارسة سياسة الإقصاء والمنع الممنهجة، وتغييب النقاش الحر، وتجريم الرأي المعارض، لم تسعَ القنوات التلفزيونية الخاصّة الجزائرية إلى الإسهام في إعادة تشكيل الفضاء العمومي، وتحوّيل بنيته عبر البرامج المؤهلة نظرياً لفعل ذلك. فبعد أن ميَّعَت النقاش السياسي، وأفرغته من كل مضمون، استثمرت برامج «تلفزيون الواقع» تجارياً. وعملت على تحويل ما يطرح فيها من مشاكل وقضايا ذات طابع اجتماعي ومجتمعي إلى مشاكل شخصية، بل ذاتية، وجعلت منها منبراً إضافياً لإعادة إنتاج الخطاب المهيمن في المجتمع.

---

(٥٢) Lochard Guy et Soulages Jean-Claude, «Les Imaginaires de la parole télévisuelle: Permanences, glissements et conflits,» *Réseaux*, vol. 12, no. 63 (Télévision et débat social) (1994), pp. 13-38.

الفصل الخامس

الحقيقة التطابقيّة في الخطاب الإعلاميّ

جوسلين نادر(*)

ربما حان وقت القصيدة

ثلاث صور تخبر عن تقدّم تكنولوجيّ إعلاميّ في أساس هذه الورقة. الخوف فيها ومنها أو التغنّي بها؟ لا فرق. ففي بعض الانبهار خشية، وفي بعض الرهبة دهشة متواطئة.

في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، قال جان بودريار عن الصور «لا تنبهروا». هو الذي أخذ الصورة بواسطة كاميرته، نظر إليها، ثمّ كتب عن واقع الاختفاء وعن واقع يختفي. استنتاج يعنون ظاهرة الإعلام والتقدّم التقنيّ وسيطرة الصورة التي في رأيه، تروي اختفاء شيء ما. فالتصوير «يثبّت نهاية الواقعيّ (أو الحقيقيّ) فتولد الأشياء مع هويّة جديدة ومستقلة كليّاً. تفرض الأشياء منذ ذلك الوقت مسرحها الخاص الذي لا يستطيع أن يكون لا توضيحيّاً ولا إعلاميّاً. من هنا، لا حاجة إلى إضافة كلام إلى صورة. هي ما هي عليه. صور»[1].

كيف للصور أن تكون أفضل ما يخفي الواقع؟

يعني اختفاء الواقع، وهو أكثر ما طبع فكر عالِم الاجتماع الفرنسيّ بودريار، أنّ فاعليّة الإعلام، وقد زادت، حوّلت الواقع إلى صورة ينتجها الإعلام. ويحدث أن تتشكّل عن نقل الإعلام للواقع رموزٌ تحيل إلى ذاتها مرجعيّة الشرح، وليس إلى الواقع الذي انفصلت عنه.

هذه الرموز التي هيمنت على الواقع الذي كانت تشير إليه، طردت المرجعيّة التي كان الواقع مصدرها، وصار الرمز هو الواقع. وعندما لا يحيل الرمز إلا إلى ذاته، يصير ما يدلّ عليه من خارج الواقع، فينشأ حينها فوق ـ الواقع.

(*) أستاذة مساعدة في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.

(1) Entretien avec Baudrillard Jean sur le site, <https://www.youtube.com/watch?v=kiHpGAjA33E>.

إنّ ما حصل يكمن في الانتقال من «الرموز التي تحجب أمراً ما إلى الرموز التي تحجب عدم وجود أيّ شيء»[٢]... أي التي «تفتتح عصر المصطنعات والاصطناع»، الذي يزيل ثنائية الدال والمدلول ويجعل من الاصطناعي واقعاً حلّ محلّ الواقع (الأصل). وكون الدلالة تأتي من ارتباط الرمز بموضوع يشير إليه وبفعل انعدام المسافة بينهما، صارت الدلالة نوعاً من عبث. فمسار المصطنع فوق ـ الواقعي يحدّده بودريار من خلال حكمة توراتيّة: «ليس المصطنع إطلاقاً ما يخفي الواقع، بل إنّ الواقع هو الذي يخفي عدم وجود واقع. المصطنع حقيقيّ»[٣].

قطع الافتراضي ارتباطه بالواقع من خلال نسخة منه، وهذه النسخة (الافتراضية) التكنولوجيّة والرقميّة، حجبت الأصل فلم يعد هناك من مفهوم للحقيقة الأولى. فما الأصل وقد أُزيل منطق «التطابق» وحلّ مكان ذلك المصطنع؟

جعل التقدّم التكنولوجيّ العالم يتحقّق بشكل غير مشروط في صيغة المصطنع، وحوّل أشياء الحياة كلّها إلى معلومة فحسب. وبذلك صار الواقع إعلاميّاً وافتراضيّاً، وتحوّل المشهد إلى حقيقة «أصدق» من الحقيقة الواقعيّة. فنحن مع تلفزيون الواقع مثلاً لسنا في «المجتمع المشهديّ» نستمتع بالعرض، إنّما أمام واقع يتماهى مع التلفزيون، وتلفزيون يتماهى مع الواقع، إلى حدّ الالتصاق، فلا نعود نعي المكان نسبة إلى وجوده داخل الشاشة أو خارجها، لأنّه هو نفسه، داخل الشاشة وخارجها.

إنّ اختفاء الواقع ونشوء «فوق ـ الواقع» Hyperéel بالصيغة التي تحدّث عنها بودريار، كان مهّد لها غي ديبور[٤] عندما تحدّث في الستينيات من القرن الماضي، عن تطوّر «المجتمع المشهديّ».

«في المجتمعات التي تسود فيها شروط الإنتاج الحديثة، تقدّم الحياة نفسها بكاملها على أنّها تراكم هائل من الاستعراضات/التمثّلات (Representations)، كلّ ما كان يُعاش على نحو مباشر يتباعد متحوّلاً إلى تمثيل»[٥]. هكذا عرّف ديبور المجتمع المشهديّ، محدّداً أنّه «لا يمكن فهم الاستعراض/التمثّل على أنّه إساءة استخدام عالم الرؤية، إنّه، بالأحرى، رؤية للعالم صارت فعليّة، وجدت ترجمتها الماديّة. إنّها رؤية للعالم صارت متشيّئة»[٦].

---

(٢) Jean Baudrillard, *Simulacres et simulation* (Paris: Editions Galilée, 1981), p. 17.

انظر أيضاً الترجمة العربية لكتاب: بودريار جان، **المصطنع والاصطناع**، ترجمة جوزيف عبد الله؛ مراجعة سعود المولى، سلسلة علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٥٢.

(٣) «Le Simulacre n'est jamais ce qui cache la vérité-c'est la vérité qui cache qu'il n'y en a pas,» *L'Ecclésiaste* (1981), p. 9.

(٤) Guy Debord, *La Société du spectacle* (Paris: Buchet/Chastel, 1967).

(٥) غي ديبور، **مجتمع الاستعراض**، ترجمة حسان أحمد (القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

«Toute la vie des sociétés dans lesquelles règnent les conditions modernes de production s'annonce comme une immense accumulation de *spectacles*. Tout ce qui était directement vécu s'est éloigné dans une représentation,» dans: Guy Debor, *La Société du spectacle*, 3ème éd. (Paris: Folio Gallimard, 1992), p. 10.

(٦) «Le spectacle ne peut être compris comme l'abus d'un monde de la vision, le produit des techniques de diffusion massive des images. Il est bien plutôt une *Weltanschauung* devenue effective, matériellement traduite. C'est une vision du monde qui s'est objectivée,» (Ibid., p. 11).

انظر أيضاً الترجمة العربية لكتاب ديبور، ص ١٠.

إنّ السؤال الدائم حول التقنيّة يأتي من كونها تتقدّم بشكل متسارع ومتقن حتى درجة الإبداع. ويوحي التغنّي بالتقدّم التكنولوجيّ، بأنّ الإنسان قادر على التحكّم بالأشياء، وهو يعلن يوماً بعد يوم «انتصاره» على فجوات علميّة كانت مستعصية عليه في السابق، معنوناً ذلك تحت اسم «فيزياء المستحيل»[٧] محدّداً حقول القوة وتالياً، مدى السيطرة.

ما يسهّل ذلك أيضاً، وهْم القدرة المتزايدة بفعل كثرة المعلومات المتوافرة من خلال الإعلام. فالمتلقّي أمام الشاشة يعرف كلّ شيء، حتّى إنّ الشاشات التي تملأ خلفيّة صورة مقدّم نشرة الأخبار مثال على ذلك. أنت هنا الآن تمسك بكلّ ما يحصل في العالم.

ورغم الفارق الزمنيّ الذي يبعدنا من مفهوم «الإنسان ذو البعد الواحد»[٨] المرتبط بالتغنّي بالتقدّم التكنولوجيّ، لا يزال هذا المفهوم في أساس الفكر النقديّ للمجتمعات الصناعيّة والهيمنة التكنولوجية.

لقد انطلق الجيل الأوّل من مفكّري مدرسة فرنكفورت، ومن بينهم هربرت ماركوز، في مقاربة التقدّم التكنولوجيّ الكبير وتأثيره الجذريّ في التحوّلات التي يشهدها عصرنا، من التناقضات التي تضمّنها الفكر التنويريّ والعقلانيّة المعاصرة التي جعلت من العقل العلميّ مرجعاً مطلقاً لها.

فالانتقادات التي وجّهها فلاسفة ومفكرو هذه المدرسة للفكر التنويريّ، تمحورت حول بنية العقل المعاصر، والمرجعيّة التي أسندت إليه. هذا العقل «العقلانيّ» المتعالي، جعلنا ننظر إلى العلم باعتباره معيار التقدّم الذي لا يخطئ. غابت الوظيفة النقديّة، وتحوّل العقل إلى عقل أداتيّ، يعود إليه تقدير صوابيّة الأمور وجدواها.

وهذه العقلانيّة الأداتيّة سرعان ما انتجت شكلاً جديداً للسيطرة. فالمعرفة المبنيّة على التقدّم التكنولوجيّ والتقنيّ تخطّت طموح التحكّم بالطبيعة، إذ صار الإنسان أيضاً خاضعاً لحقل السيطرة.

إنّ الصورة التي خلصت إليها الحضارة المعاصرة، حدّت العقل بالبعد العلميّ والتكنولوجيّ[٩]، واستبعدت صور العقل الأخرى، مثل العقل الخياليّ والأسطوريّ. فصار التجريد الشامل للواقع مرادفاً للحقيقة، وهو ما أدّى إلى عدم فهم الواقع الحيّ والمعقّد والمتناقض، وإلى نفي واستبعاد كلّ واقع فرديّ مباشر. وبذلك، جعلتنا المعرفة التصوريّة، التي تعزل الشيء عن ذاته، وتلغي فرديّته، نتصوّر الواقع ونصدّق تصوّرنا.

---

(٧) Kaku Michio, *Physics of the Impossible: A Scientific Exploration into the World of Phasers, Force Fields, Teleportation and Time Travel* (New York; London: Doubleday, 2008).

(٨) Marcuse Herbert, *One-Dimensional Man* (Boston, MA: Beacon Press, 1964).

(٩) Max Horkheimer et Theodor W. Adorno, *La Dialectique de la raison*, traduit de l'allemand par Éliane Kaufholz (Paris: Gallimard, 1974), première parution.

انظر أيضاً: ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو، **جدل التنوير**، ترجمة جورج كتورة (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٦) «إن التقنية هي أساس هذا العلم أو المعرفة. فالعلم هذا لا يهدف إلى إيجاد مفاهيم أو صور أو سعادة المعرفة بل لإقامة منهج واستثمار عمل الغير وتكوين رأس مال» (ص ٢٤).

من الواضح أنّ «مساحة المشابهة» كبرت وأصابت الحضارات وكذلك الناس... الذين صاروا «يتشابهون من خلال العزلة التي يعيشون داخلها. فالاتّصالات تقيم التماثل بين الناس من خلال عزلهم»[١٠].

والإنتاج صار لمنتجات معلّبة، تكفي لأعداد كبيرة من الطلبات المتماهية. فآلية الانتقاء اقتصاديّة، والصناعة هي صناعة أشياء مماثلة[١١].

يرمز إلى ذلك هوركايمر وأدورنو بـ «تجربة مُشاهد السينما الذي يرى الشارع امتداداً للمشهد الذي تركه للتو، لأنّه يهدف إلى إعادة إنتاج عالم الإدراكات اليوميّة، الذي صار معلماً من معالم الإنتاج، وبقدر ما ينجح الإنتاج بواسطة تقنيّاته في إعادة إنتاج تشابه بين موضوعات الواقع، بقدر ما يخلق الانطباع بأنّ العالم الخارجيّ ليس إلا امتداداً لما يصار إلى اكتشافه في الأفلام»[١٢].

هذا المجتمع الذي سمّي «مجتمع المشاهدة»، و«مجتمع الاستهلاك»[١٣] و**مجتمع المخاطر**[١٤] تحوّل إلى أسطورة، فهو ليس بحاجة إلى إنتاج الأساطير؛ إنّه مجتمع يُنظر إلى تقدّم الإنتاج الماديّ فيه، والسرعة في ذلك، كقيمة. والكلّ شريك في بعث هذه الأسطورة والتمسّك بها والتماهي معها كشكل وثيق للحضارة.

وعلى عكس ما يوحي به التقدّم الذي يَعد الإنسان بمستقبل أفضل، فهو شديد التلاحم مع مبدأ الفصل العمودي للناس[١٥]؛ ويبدو أنّ النظام الاقتصاديّ في المجتمع المشهديّ قائم على العزلة، حيث إنّ الانفصال هو في بداية المشهد وفي انتهائه[١٦]. «من السيارة إلى التلفزيون،...

---

(١٠) هوركهايمر وأدورنو، **جدل التنوير**، ص ٢٦٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٤٣ وما بعدها.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(١٣) قد استعيد حتى عن الفن بالمنتوج الثقافي سريع التآكل (عبّر عنه Castoriadis) Cornélius في «صعود اللامعنى»: Castoriadis Cornélius, *La Montée de l'insignifiance* (Paris: Edition du Seuil, 2007) 1ère éd. (1996).

«يمكن القول إن عصر الاستهلاك بوصفه المآل التاريخي لكل مسار الإنتاجية المتصاعدة تحت برج رأس المال، هو أيضاً عصر الارتهان الجذري. فقد شاع منطق السلطة وعمَّ، إذ إنه يسيّر اليوم سيرورات العمل والمنتجات المادية، مثلما يسيّر الثقافة بأسرها... والعلاقات الإنسانية... وهذا المنطق استرجع كل شيء، لا بمعنى أن كل الوظائف وكل الحاجات... استعملت لأغراض الربح وحسب، بل أيضاً بالمعنى الأعمق، حيث تمسرح كل شيء، أي تبرمج وتدوزن... في علامات، في نماذج قابلة للاستهلاك». انظر: جان بودريار، **المجتمع الاستهلاكي: دراسة في أساطير النظام الاستهلاكي وتراكيبه**، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٥)، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(١٤) Ulrich Beck, *La Société du risque: Sur la voie d'une autre modernité*, traduit de l'allemand par Bernardi Laure, Collection Champs Essais (Paris: Flammarion, 2008).

صدر بالإلمانية تحت عنوان: *Risikogesellschaft: Auf dem Weg in eine andere Moderne* (Frankfurt am Main: Edition Suhrkamp, 1986).

انظر: أولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود**، ترجمة، علا عادل، هند إبراهيم وبسنت حسن (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣).

(١٥) هوركهايمر وأدورنو، **جدل التنوير**، ص ٢٦٣.

(١٦) انظر: المصدر نفسه، الفصل الاول.

يشعر المتفرّج أنّه في منزله في اللامكان لأنّ المشهد في كلّ مكان... إنّ المشهد هو خريطة هذا العالم الجديد، خريطة تغطي بالكامل منطقتها...»[١٧].

في إحدى قصص الروائيّ الأرجنتينيّ خورخي لويس بورخيس، يُروى أنّ حاكماً أمر رسامين برسم خريطة لإمبراطوريّته، تغطي كامل مساحتها، وتوازي بدقّتها وتفاصيلها الأصل، بحيث إنّ الانتقال من أرض الواقع إلى الخريطة بالنسبة إلى الناس الذين يعيشون في الإمبراطوريّة، كان يتمّ من دون أيّ عائق. ومع مرور الوقت، صارت النسخة هي الأصل أيضاً. وعند موت الحاكم وانهيار الإمبراطوريّة لم يستطع الرسّامون لملمة بقايا الخريطة التي تمزّقت. فمع زوال الإمبراطوريّة زالت «صورتها» بعد أن امّحت الفوارق التي تفصل بين الاثنتين.

استند بودريار إلى حكاية بورخيس ليفسّر الاصطناع. ثمّ يستنتج، بناءً على واقعنا المعاصر، أنّ الحكاية لم تعد صالحة. فالخريطة هي التي تسبق الأرض؛ والواقع، لا الخريطة، هو الذي تمزّق وتشتّتت بقاياه.

اتّهمت كلّ التقنيّات في وقت من الأوقات، بأنّها تبتلع الإنسانيّة أو تتحقّق على حسابها: من التلفزيون إلى الراديو، مروراً بالصحافة المكتوبة.

في العام ٢٠١٤ أعيد نشر صورة تعود إلى العام ١٩٥٥[١٨] بشكل واسع على مواقع التواصل الاجتماعيّ مع كلمة مرافقة: «كلّ هذه التكنولوجيا تجعلنا معادين للمجتمع».

صورة من الخلف داخل مقصورة قطار تظهر المسافرين غارقين ليس في قراءة شاشة هاتف ذكيّ إنّما كلّ يتصفّح صحيفته. صورة أثارت الخوف في حينها

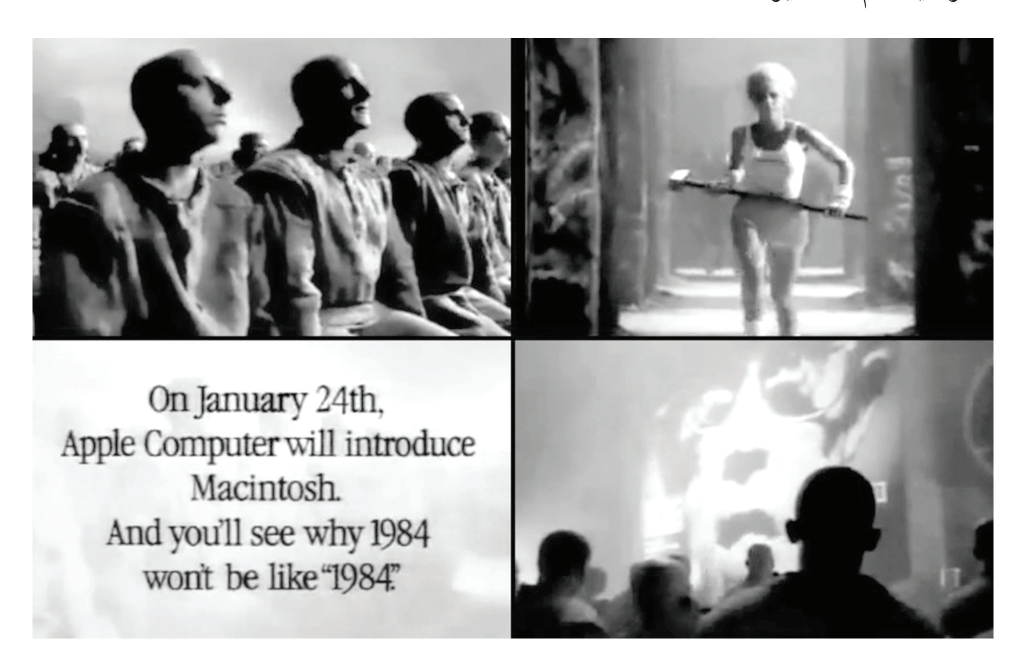


(١٧) Debor, *La Société du spectacle* (1992), chap. 1: «La Séparation achevée,» pp. 20-21.

(١٨) الصورة لـ Gillette Guy.

Dehesdin Cécile, 13 décembre 2013, <http://www.slate.fr/life/81135/photo-technologie-rend-antisocial-asocial-journaux-viral-twitter>.

في العام ١٩٨٤ عُرض إعلان لماكنتوش (Macintosh)[١٩] نهاراً لمرّة واحدة فقط، في ٢٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٤ أثناء الربع الثالث من المباراة النهائيّة الثامنة عشرة في دوري كرة القدم الأمريكيّة أمام ٩٦ مليون مشاهد.



يُظهر الإعلان أناساً غير محدّدي الجنس (باللون الأزرق والرماديّ) يمشون مشية عسكريّة، الواحد تلو الآخر، داخل نفق طويل باتجاه صالة تتوسّطها شاشة كبيرة. وفي الوقت نفسه، تتقدّم معهم بطلة في مشهد كامل الألوان، تأتي لإنقاذهم من «الأخ الأكبر» الذي يظهر في الشاشة التلفزيونيّة الكبيرة. وبينما تحمل مطرقة كبيرة، يُطاردها أربعة حراس أمنيين، تسرع البطلة باتجاه الشاشة ـ الهدف التي يظهر من خلالها «الأخ الأكبر» وهو يقول متباهياً:

«اليوم، نحتفل بالذكرى السنويّة الأولى المجيدة لتوجيهات تقنيّة المعلومات. صنعنا للمرّة الأولى في التاريخ حديقة من الأيديولوجية النقيّة، حيث يستطيع كلّ عامل فيها أن يزهر ويكون في مأمن من الحقائق المتناقضة. أفكارنا الموحّدة هي أقوى من أيّ جيش أو أسطول بحريّ على هذه الأرض. نحن عبارة عن شعب واحد، له إرادة واحدة، رأي واحد وقضيّة واحدة. يجب ألا نردّ على أعدائنا، وسيأتي الوقت الذي سندفنهم فيه مع تساؤلاتهم. سوف ننتصر!»

عندها تضرب البطلة الشاشة بمطرقتها محدثة انفجاراً كبيراً من ضوء ودخان يهدّم الشاشة ويصدم المشاهدين. ينتهي الإعلان بنصّ يقول: «في ٢٤ كانون الثاني/يناير من العام ١٩٨٤ ستقدّم

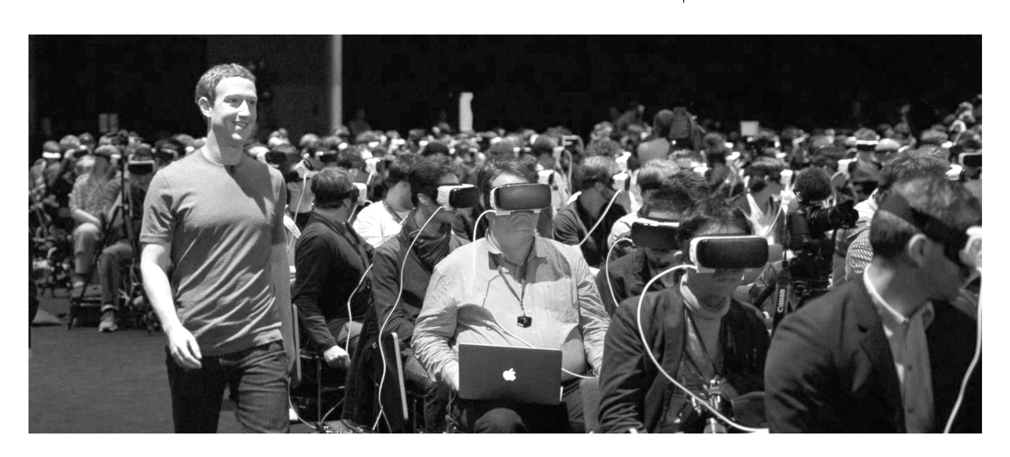
---

(١٩) <https://www.youtube.com/watch?v=e1lmZOi9PvU>.

أبل للكمبيوتر ماكنتوش. وسترون لماذا لن تكون ١٩٨٤ مثل ١٩٨٤» (في إشارة إلى رواية جورج أورويل).» ويظهر شعار أبل.

أعيد عرض الفيلم عام ٢٠٠٤ للاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على الماكنتوش. أكثر من ٣٠ عاماً بعد ذلك، يُحتفى بالإعلان أكثر من الحاسوب الذي روّج له.

شباط/فبراير ٢٠١٦: بخطوات واثقة وبابتسامة منتصرة تقدّم مؤسّس فيسبوك مارك زوكربيرغ (Mark Zuckerberg) على مسرح سامسونج (Samsung) في المؤتمر الصحفيّ الخاصّ بإطلاق هواتف سامسونج الأخيرة غلاكسي أس ٧ وأس ٧ إيدج (Galaxy S7 - S7 Edge) في مؤتمر Mobile World Congress MWC المقام في مدينة برشلونة في إسبانيا، ليخبر عن التعاون بين الشركتين في الواقع الافتراضي الذي في رأيه سيكون المجال الأكثر اجتماعيّاً. فبينما كان الحضور جميعاً منشغلاً بمشاهدة عرض للهواتف الذكيّة من طريق نظارات الواقع الافتراضي، دخل زوكربيرغ إلى الممر الموجود إلى جانبهم من دون أن يراه أحد.



كتبت صحيفة *Libération* «صورة اليوم المخيفة: أورويل».

الوحيد من عالم الواقع... صورة تجمع تضاداً بين زوكربيرغ المبتسم وبين الوجوه الخالية من التعبير للذين لا يرون الواقع. إنّه يسير في الواقع الذي يحتله وحده. لا حاجة حتّى إلى التأكّد من أنّهم لا يرونه. صورة زوكربيرغ[٢٠] التي نشرها على صفحته بعد كلمته في برشلونة في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٦ تعيد طرح السؤال عن الواقع وواقعيّته.

---

(٢٠) رافق نشر هذه الصورة مصطلحات «خوف» «رعب ماتريكس» (Matrix)... صورة جمّدت الدم في عروق مستخدمي الإنترنت، وفور نشرها تسارع أكثر من ١٢٠٠٠٠ تعليق بأغلبيتها سلبية تُعَبِّر عن الخوف. فبينما كان الرئيس التنفيذي لشركة الفيسبوك يروّج للمنتوج، أظهر مستخدمو الإنترنت في المقابل صورة عام ١٩٨٤ ـ رواية أورويل الذي تحدث عن وجود «الأخ الأكبر» في كل الأمكنة، صورة الناس المحاصرين في ماتريكس، إعلان أبل لإطلاق ماكنتوش في عام ١٩٨٤، أو صورة بائسة من سلسلة البريطانية (Black Mirror) التي فيها يقفل المجتمع التكنولوجي على الأفراد.

كان لرولان بارت دور كبير في التفتّح على معنى الأشياء البسيطة وجعله قضيّة. أراد أن يقول لنا عالِم الأساطير: لا تعودوا إلى الماضي للبحث عن الأساطير، فللحاضر أساطيره، مثلما كان للماضي أساطيره الخاصّة به. نتحف بها ونعرف كما يقول، إنّ المؤلم في الأسطورة هو احتواؤها على طبيعة زائفة.

أشياء بسيطة، كالبلاستك الذي بهرنا منذ خمسينيات القرن الماضي في كونه أكثر من مادّة، في قدرته على التحوّل اللانهائيّ، لأنّه «كما يدل اسمه العاميّ على ذلك، كليّة الحضور وقد تحوّلت إلى شيء مرئي. ولهذا فهو مادّة عجائبيّة... من هنا الدهشة... أمام الروابط التي يراها (الإنسان) بين مفرد الأصل وجمع النتائج. وهذه الدهشة هي دهشة سعيدة»[٢١]. اليوم أيضاً، كلّنا مشدودون برضىً إلى أيديولوجيا جديدة من نوع آخر، ننتهجها ونخاف أن نكون خارجها، وهي تعيد إنتاج نفسها كلّ يوم: السرعة، الإعلام، الافتراضي، الإنتاج، السوق، المراقبة، الصورة... أسطوريّاتنا وقوانيننا الواضحة.

ويسأل الإنسان عن تطوّره في زمن صار كلّ شيء فيه مرئيّاً وشفّافاً بشكل قسريّ. فهل «يتقدم الخطأ في الوقت نفسه الذي تتقدّم فيه معارفنا»[٢٢]؟

نتساءل في موضوع التقنيّة، ليس من باب التشاؤم وليس من باب الرفض، أو هدم ما يتحقّق، ولكن لنقيم علاقة حرّة مع التقدّم. فأكثر الفيزيائيين شهرة اليوم، ستيفن هوكينغ (Stephen Hawking) يقول حيال ذلك، إنّ التهديدات الأساسيّة التي سيواجهها الإنسان تأتي من التقدّم العلميّ والتكنولوجيّ.

انطلقنا من سؤال عن: أين نعيش؟ سؤال اختلط علينا فيه المكان بفعل التقنيّة. فهل نحن نعيش في واقع ليس واقعاً؟ هل ما نراه واقعاً هو خطأ؟ ما هو الواقع؟ السؤال الذي تطرحه الفلسفة، ويطرحه العلم، وطرحته علينا الصور الثلاث. أيمكن أن تكون صورتنا عن الواقع حقيقيّة؟ هل نحن على يقين من تطابق الصورة؟ وهل الواقعيّ هو الحقيقيّ؟

لم يقتصر الطرح على الفلسفة. فهوكينغ مثلاً كتب حديثاً عن «ما هو الواقع»، وعرض واقعاً آخر بديلاً، كما في فيلم Matrix حيث يعيش الناس في واقع خياليّ من دون أن يكونوا واعين لذلك، تمّ خلقه من قبل حواسيب ذكيّة. «قد لا يمثّل هذا الأمر دهشة كبيرة، إذ إنّ كثيراً من الناس، قد يفضّلون تمضية وقتهم في واقع مقلّد على شبكة الإنترنت كحياة ثانية. فكيف لنا أن نعرف أنّنا لسنا شخصيّات في كمبيوتر...؟ لأنّنا إذا كنّا نعيش في عالم صناعيّ متخيّل، فلن يكون للأحداث

---

(٢١) Barthes Roland, *Mythologies* (Paris: Editions du Seuil, 1970), p. 160.

(٢٢) Morin Edgard, *Introduction à la pensée complexe* (Paris: Seuil, 2005) : «Nous avons acquis des connaissances inouïes sur le monde […] et pourtant, partout, erreur, ignorance, aveuglement progressent en même temps que nos connaissances», chapitre «Contre l’intelligence aveugle,» p. 15.

بالضرورة أيّ منطق أو تماسك، ولن تخضع لأيّ قانون»[٢٣]. ويتداخل في تفصيل مفهوم العالم الفيزيائيّ «ما هو الواقع»، العلم بالفلسفة، ويتقاسم الإشكالية مع بودريار.

كُثُر عالجوا مسألة التقنيّة، وكيف يمكن أن تؤثّر سلباً في الإنسان، وفي مقدّمهم مارتن هايدغر[٢٤] ليقول على لسان الشاعر الأحبّ إلى قلبه فريدرش هولدرلن (Friedrich Hölderlin): «حيث يستفحل الخطر، ينمو أيضاً ما ينقذ». فهل يمكن أن يكون ذلك في استرجاع العقل الأداتيّ والعلميّ، وتفعيله لجهة الأنسنة والعاطفة؟

في عالم، المعلوماتُ فيه كثيرة إلى حدّ التخمة، والصور تبتلع الناظر إليها، المعنى مدمّر والإنسان كذلك. والإعلام ينتج المعاني السريعة ويستثمر في إخراجها. الأحداث في الإعلام مجموعة رموز تعمل على إعادة إنتاج رموز خارج واقعيتها.

فربّما حان وقت القصيدة. عن واقع له رائحة الياسمين.

هولدرلن كان قال: «الإنسان... يقيم شعريّاً على هذه الأرض».

فهل ننهي بالبيت الذي كان يذكره هايدغر دائماً عنه: «ما يبقى، إنّما يؤسّسه الشعراء».

---

(٢٣) Stephen Hawking and Leonard Mlodinow, *The Grand Design* (New York: Bantam Books, 2010).

انظر أيضاً: هوكينغ ستيفن، **التصميم العظيم: إجابات جديدة على أسئلة الكون الكبرى**، ترجمة عياد أيمن أحمد (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١٣)، ص ٥٦.

(٢٤) مارتن هايدغر، **الكينونة والزمان**، ترجمة فتحي المسكيني (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٢)، و Heidegger Martin, *Etre et temps*, traduit par Vezin François (Paris: Gallimard, 1990). (*Sein und Zeit*, 1927).

الفصل السادس

الإعلام العربي في زمن التغيير: سؤال المرجعية!

جورج كلّاس(*)

إن الدفق الفوضوي الهائل في تنامي وسائل الإعلام، في البلدان العربية، يطرح عِدَّة أسئلة مِحْوريّة على مستويات متنوّعة، تتركّز حول أهداف الإعلام العربي، الرسمي والخاص والديني، وتنطلق من دراسة البيئة التي ينشأ فيها هذا الإعلام، بتفرّعاته وفنونه واستهدافاته، وكيفيّة تعامله مع القضايا التي تهمُّ المجتمعات العربية، في تفاوتِ المستويات، وتعددّ الانشغالات التي تضغطُ على الواقع العربي، المأزوم سياسياً واجتماعياً، في زمن الاختلالات الحادّة التي تهدِّد مسيرة وسائل الإعلام واستمراريّتها، وتجعل أوْلوياتها في حالة تبدّلٍ دائم، وتعيش وضعيّة التأقلم مع ضواغط الشارع، والانفصام القاسي، بين الالتزام بأهداف ومنطلقات الوسيلة الإعلاميّة، ومفروضاتِ واقع الميدان العربي، في حالاته التنافريّة والدائمة التشظّي.

ولا يمكن مقاربةُ هذا الموضوع، الذي تَتداخلُ فيه تشابكاتٌ عقيديَّةٌ وسياسيّةٌ وقوميّةٌ وإقليميّة، إِلَّا بالانطلاق من طرح (الأسئلة ـ العناوين) التي ترسم خطّة البحث وتحدِّد هدفيّاته، وتحديد (المصطلحات) الضابطة لمعنى الكلام، بعيداً من التأويلات والإبهامات والألفاظ الضبابيّة، التي يختبئ بين مقاصدها كثيرٌ من (اللّا مُقال) ورُزْمةٌ من الاستراتيجيّات الخاصّة، التي تضعها بعض وسائل الإعلام العربية في مراتب اهتماماتها، سياسياً وترفيهياً دينياً واقتصادياً...!

وتفرضُ آليَّة وضع دراسةٍ ركيزيّة، حول قضايا التغيير وسؤال المرجعية، في زمن التحوّلات الكبرى التي تعصف بالمنطقة العربية، تقديم إجاباتٍ واضحة عن أسئلة رئيسةٍ، أبرزها:

(*) عميد كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، سابقاً.

١ ـ أيّ مرتبةٍ يحتلّها الإعلام العربي، بشكلٍ عام، في جدول اهتمامات الناس؟

٢ ـ ماذا نعني بـ «الإعلام العربي»؟ إعلام قوميّ؟ ديني؟ سياسي؟ مناطقي؟

٣ ـ الإعلام العربي، وقضايا الحرّية، ومفهوم (المُعْتَقَد)، وكرامة الإنسان.

٤ ـ الإعلام العربي وعلاقته مع النُخَبِ، ومستوى الاهتمام (بالجودة) في إنتاج المواد والالتزام بفنيّة التغطيات، ورصانة التحليلات العلميّة.

٥ ـ مسؤوليّة المركزيات السياسيّة العربية، عن مستوى الإعلام وأهدافه ومضامينه ووظيفته.

٦ ـ واقع جماهير الإعلام العربي: رعايا؟ أَمْ زبائن؟ مَنْ يكتبُ لهم؟ مَنْ يُنتِجُ لهم؟ مَنْ يُجَوِّدُ نتاجاتهم ويراقبُ مردوديّتها؟

٧ ـ الإعلام العربي، ومفهوم (حماية المستهلك)... مَنْ يحمي المُسْتعلِم من الإعلام الفوضوي، والفضائي خصوصاً؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة، يمكن أن تسهم بتقديم إطارٍ تقويمي ونقدي للحالات التي يعانيها الإعلام العربي، وأن يطرح مشاريع حلول للخروج من الوضعيّة المأزومة، إلى وضعيّة التفكير، بإعادة رسم مسارات التطوير، على وَقْعِ التغييرات الديمغرافية والسياسية، وبروز الحركات الدينية والعقيدية، في ظِلِّ ما يُعَدُّ للمنطقة العربيَة من سيناريوهات ومخططّات، لا يمكن للإعلام أن يغيبَ عن مشهديّاتها.

فإلى أيّ مدًى استطاع الإعلام العربي أن يُؤثر في الحراك التغييري ويرفده بالعناصر، بشرياً ومؤسساتياً وطروحاتٍ تفاعليّة؟؟

وهل نَحْنُ أمام إعلامٍ عربيّ ذات مرجعيّة صريحة وجريئة وقادرة على أخذ المبادرة، واستلام مفاصل القيادة...!؟ أَمْ نَحْنُ بمواجهةِ طفرةٍ فطريّةٍ، تحكمها الفوضى وإعلان (إماراتٍ إعلاميّة)؟

وَلَيْسَ سؤالُ المرجعية، غريباً عن سؤال التمويل والرَفْدِ المادي المُنعِشِ للتنظيمات والعصابات الفضائية الزارعة للفتَن، والقاصدة التفتيتَ المجتمعي، والتشظي العمودي! وما هو شَرُّ من كلامِ الفتنة والكفر وأفلام الدّم... هو تمويلُ الفتنة وأخواتها، وكيفية استثمارها في مجتمعات ذاتِ قابليّةٍ للتغيير،لأيِّ تغييرٍ، وَلَو جَاءَ بإيحاءاتٍ تدميريّةٍ هادمةٍ للكيانات، ومهدِّدةٍ للسلم والوفاق والتقارب، ورافضةٍ للتفاهم ومواءمةِ الخصوصيّات..!

وسؤال المرجعية، يطرح قضية موازية وحادّة، هي مسألةُ «التغيير وقيود الحريّة» المسموح بها، وكيفيةِ التموضعِ بين مفهومَي «الرعاية» و«الحماية»، اللتين ترخيانِ بثقلهما على هَمِّ مستقبل الإعلام العربي في زمن التحوّلات والتحويلات، وما قد يصيبه من تغييراتٍ في الشكل والمضمون أو اللّامضمون، في مُصَوّتاته وصمتيّاته...! وهنا يُطْرحُ سؤالُ البحثِ عن «مرجعية الحماية» و«مرجعية

الرعاية»... بمعنى مَنْ يحمي الإعلام بممارساته اللّاانضباطية؟ وَمَنْ يَجِبُ أنْ يرعى شؤونه، ويحمي مواضيعه ويقيَ المتلقين من شرورِ المواضيع وأخطارها؟ بمعنى مَنْ يحمي «مستهلكَ الإعلام»، من الأخطاء الإعلامية وأجرامها؟!

... هنا يُطْرَحُ موضوعُ «حماية المُسْتعلِم»، وَمَنْ هي المرجعيّة المعنيّة بالرعاية والحماية؟! وتوفير الاستقرار الإعلامي؟

وهل التكلّمُ على الإعلام العربي، بالمُجْمَلِ الشموليّ، ينطبقُ بتفاصيله على الإعلام اللبناني، بفنونه وتجزيئاته؟ أو على غير إعلامٍ مثلاً؟!

من هنا، تبدو أزَمةُ «سؤالُ المصطلَح»، نافرةً، بتباينٍ حادٍ، في الاستخدامات اللفظيّة المُطْلَقة وغير المُحَدَّدة، التي تزيد من ضغطِ الإبهامات، في التحديدات الواصفة للمنظوماتِ الإعلامية العربية، بين أن تكون إعلاماً ملكياً (إعلام بلاط)، أو إعلاماً ديمقراطياً، أو إعلاماً عسكرياً، أو إعلاماً توتاليتارياً، أو إعلاماً رسمياً وعامّاً أو إعلاماً إنسانياً... وهذه كبرى التحديات!

وفي هذا الحَرَجِ، يبرزُ سؤالٌ مرجعيٌ آخر، حولَ دِقَّةِ إيجاد (ضابِطِ إيقاع للإعلام العربي، في زمنٍ عربيٍّ مُتَغَيِّرٍ بالقوّة... وليس هو تغيّيريّاً بالفعل.. كالفرقِ بينَ التأصيلِ والتطوّر، والتسَلُّفِ والانفتاح..!

القسم الثاني

تحوّلات المشهد الإعلامي
ورهانات التغيير والإصلاح

الفصل السابع

المشهد الإعلامي المصري
بعد ثورتين: الواقع... والمأمول

سامي الشريف[*]

مقدمة

منذ اندلاع الثورة الشعبية في تونس وانتقال شرارتها بسرعة إلى كلّ من مصر واليمن وليبيا وسورية، ربط كثيرون بين تلك الثورات، وما شهده الوطن العربي من تطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، بل بالغ البعض بالقول إنّ «الإعـلام» هـو الأب الشرعي لكل الثورات والاحتجاجات الشعبية التي شهدتها بعض البلدان العربية في السنوات الخمس الأخيرة.

ولا ينكر منصف أن «الإعلام العربي» أدى دوراً مهماً في تمهيد المجتمعات العربية للثورة ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية، وفتح المجال واسعاً أمام نقد لاذع لأداء الحكومات العربية، مما عزز من فرص نجاح تلك الثورات، ولكنه بالتأكيد ليس سبباً في اندلاعها، ولا أباً لها.

لقد كانت التجربة الإعلامية المصرية واحدة من أقدم التجارب العربية وأكثرها ثراءً، فقد كانت مصر من أوائل البلدان العربية التي أصدرت الصحف وأطلقت الإذاعات والقنوات التلفزيونية. كما أسهمت الخبرات الإعلامية المصرية في بناء وتطوير وسائل الإعلام في العديد من البلدان العربية.

في غضون السنوات الأربع الماضية، شهدت مصر ثورتين شعبيتين كبيرتين، نجحتا في إسقاط نظامين سياسيين لتحقيق مطالب الشعب ومناداته بالعيش والحرية والكرامة الإنسانية. ولقد قام الإعلام المصري بدور فاعل ومؤثر في إشعال فتيل الثورتين، وكان عاملاً مساعداً على نجاحهما، وحشد الجماهير لتأييدهما.

(*) عميد كليّة الإعلام بالجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، ورئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون والقائم بعمل وزير الإعلام الأسبق ـ مصر.

سوف نعرض في ما يلي واقع الإعلام المصري، قبيل اندلاع الاحتجاجات الشعبية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مع التركيز على ما يتعلق بالضوابط التي تحكم الأداء المهني والتشريعي للعمل الإعلامي، ورصد وتحليل كل الرؤى حول أشكال الملكية والإدارة والعلاقة بين الدولة ووسائل الإعلام.

أولاً: واقع حرية الصحافة في مصر

١ ـ قبل ثورة يناير ٢٠١١

عرفت مصر الصحافة في مطلع القرن الثامن عشر، فقد أدخلت الحملة الفرنسية الطباعة إلى مصر عام ١٧٩٨، وأُنشئت مطبعة بولاق عام ١٨١٩ بأمر من الوالي محمد علي باشا الذي أصدر فرماناً يحرم طباعة أي كتب في مطبعة بولاق، إلا بعد الحصول على إذن مباشر منه.

أدركت السلطات الحاكمة ـ على مدى التاريخ ـ خطورة الصحافة وما يمكن أن تحدثه من تغيّرات في المجتمع المصري. فأحكمت سيطرتها وسطوتها عليها من خلال مواد جائرة. ففي قانون المطبوعات المصري الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٨١ أوجب المشرع ضرورة الحصول على ترخيص قبل إصدار أي صحيفة، وأعطى الحق لوزير الداخلية بمنع دخول الصحف الصادرة في الخارج وتداولها.

عقب الحرب العالمية الأولى، فُرضت الرقابة على الصحف وجميع وسائل النشر الأخرى، واستمر العمل بقانون الرقابة حتى عام ١٩٢٢.

حينما صدر الدستور المصري الأول في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٢٣ نصت المادة رقم ١٥٦ على «أن الصحافة حرة في **حدود القانون** والرقابة على الصحف محظورة، وإنذار الصحف ووقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور، **إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي**».

لقد حرصت أنظمة الحكم المختلفة في مصر على احتكار الإشراف على الصحافة منذ صدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ الذي فرض تأميم الصحف وملكية الاتحاد القومي لها، وخلفه بعد ذلك الاتحاد الاشتراكي. ثم مجلس الشورى في مرحلة لاحقة.

نصّ قانون سلطة الصحافة الصادر عام ١٩٨٠ على حظر ملكية الأفراد للصحف، وإخضاع أموال الصحف كافة للإشراف الحكومي، من خلال الجهاز المركزي للمحاسبات.

وشهدت الأوساط الصحفية في مصر احتجاجات واسعة عقب إصدار القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، استهدفت تقييد حرية الصحافة، في ما عرف بقانون حبس الصحفيين. وانتهت هذه الأزمة بصدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الذي فتح المجال لظهور الصحف الخاصة، واستمرت المعارك بين الصحفيين المطالبين برفع

الرقابة على الصحف وتمكينهم من أداء رسالتهم من دون قيود، وبين السلطة التي سعت إلى فرض وصايتها على الصحف من خلال قوانين تضع العوائق أمام حرية الصحافة.

٢ ـ بعد ثورة يناير ٢٠١١

لم تتحقق أمنيات الصحفيين بالحرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فقد تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، عقب تخلي الرئيس مبارك عن السلطة، وورث المجلس كل سلطات الرئيس مبارك. وفي ظل التطورات وحالة الفوضى التي أعقبت الثورة، فقد اعتبر المجلس الأعلى أنّ الحديث عن حرية الصحافة والإعلام، ضرب من ضروب الرفاهية التي لا مجال للحديث عنها، فلم يتغير شيء، ولم يصدر المجلس أي قرارات تؤكد حرية القول والتعبير، حتى إنّ قراره بإلغاء قانون الطوارئ الذي استمر العمل به على مدى ثلاثين عاماً من حكم مبارك، لم يكن إيماناً منه بجور هذا القانون، بل بسبب انقضاء فترة تطبيقية!

وعندما صدر الإعلان الدستوري في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ أكد المشرع أنّ «حرية التعبير والرأي مكفولة في حدود القانون». وعلى كثرة ما يمكن حصره من قرارات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة تقيد حرية الصحافة، فإنّ ما يلفت النظر، هذا الكم الكبير من الصحف التي صدرت إبان مرحلة حكمه، فخلال عام ٢٠١١ صدر أكثر من ٥٦ صحيفة يومية وأسبوعية، كان من بينها ٢٦ صحيفة تعبّر عن تيار الإسلام السياسي! ولقد جاء صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى سُدة الحكم نذير شؤم على الجماعة الصحفية المصرية، فقد ناصبت جماعة الإخوان المسلمين الصحافة العداء.

شهدت الساحة المصرية شجارات حادة بين الصحفيين ورموز جماعة الإخوان المسلمين وجماعات الإسلام السياسي، وتعرض الكثير من الصحفيين للضغط والتنكيل والسجن والتضييق، نتيجة مواقفهم المناوئة للرئيس محمد مرسي وجماعته الحاكمة. وكما أسهم الإعلاميون والصحفيون في إسقاط نظام الرئيس مبارك، فقد أدّوا دوراً مماثلاً في إسقاط نظام حكم الإخوان المسلمين.

نجح المصريون في ثورتهم الثانية في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، وأُجريت انتخابات حرة جاءت بقيادة جديدة علق المصريون عليها أمالهم وطموحاتهم. ومنذ اللحظة الأولى، أبدى الرئيس المصري الجديد عبد الفتاح السيسي اهتماماً ملحوظاً ـ بل ربما مبالغاً فيه ـ بالإعلام والصحفيين وتودّد إليهم بشكل لافت، وعقد معهم عدة لقاءات في محاولة لاستقطابهم والتنسيق معهم. ولعل ذلك يعود إلى قناعة الرئيس السيسي بأهمية دور الإعلام في صنع الشرعية لنظامه، وقدرته على الحشد والتعبئة لتوحيد الصفوف في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية.

ورغم مرور خمس سنوات على ثورة الشعب المصري، فإنّ أحوال الصحافة لم تتغير كثيراً، فلا يوجد ـ حتى اليوم ـ قانون لتداول المعلومات، ولا تزال قوانين وتشريعات الصحافة والإعلام زاخرة بالكثير من المواد المقيدة لحرية التعبير، وقد رصدت بعض الدراسات أن ثمة عشرة قوانين

تنص على جرائم الصحافة تضمنت ١٠٢ مادة متنوعة من بينها ٤٦ مادة في قانون العقوبات، و١٧ مادة في قانون الإجراءات الجنائية، و١٢ مادة في قانون تنظيم الصحافة، و١٢ مادة في قانون المطبوعات، و٧ مواد في قانون المخابرات، ومادتان في قانون نشر الوثائق، ومادة في قانون حظر أنباء الجيش، ومادة في قانون أمن الدولة، ومادتان في قانون الأحزاب، ومادتان في قانون الأحكام العسكرية.

وفي محاولة لتنظيم عملها، نجحت الجماعة الصحفية والإعلامية في إنجاز «قانون تنظيم الصحافة والإعلام».

تعرض هذا القانون لانتقادات حادة من جانب بعض العاملين في الحقل الصحفي والإعلامي، ومن جانب بعض منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة... لكن يبدو أن الاعتراضات الأقوى كانت من لدن الحكومة المصرية التي عرقلت عرض القانون على البرلمان. ورغم مرور أكثر من عام على إنجاز هذا القانون، إلا أنه لم يرَ النور بعد.

٣ ـ أنماط الصحافة المصرية اليوم

أ ـ الصحف القومية الرسمية

تبلغ الصحف القومية الرسمية ٤٠ صحيفة تشرف عليها الدولة من خلال المجلس الأعلى للصحافة، الذي تقوم الحكومة باختيار أعضائه. وهذه الصحف ـ في معظمها ـ ضعيفة الإمكانيات تحكمها البيروقراطية، وتحدد سياستها التوجهات الحكومية. ويمكن القول ـ بكثير من الثقة ـ إنّ معظمها لم تعد تحظى بثقة المواطنين، ولا تتمتع بالمصداقية. ومن ثَمّ، ينصرف الجمهور عنها، ولا يعيرها إلا القليل من الاهتمام.

ب ـ الصحف الحزبية

يمكننا القول إنّ الأحزاب المصرية التي تزايدت أعدادها بقوة، عقب ثورة ٢٥ يناير لا تحظى بتواجد حقيقي في الشارع المصري، ولا تؤدّي دوراً في صناعة القرار السياسي أو التأثير في صناعته. فمعظم هذه الأحزاب البالغ عددها ٨٤ حزباً سياسياً، لا تعدو أن تكون أحزاباً كرتونية لا يعرف الجمهور عنها إلا النذر القليل من المعلومات. ومع ذلك توجد ٦٢ صحيفة حزبية. إنّ معظم الصحف الحزبية في مصر لا تحظى بالشعبية والجماهيرية، تماماً كما هي حال الأحزاب السياسية التي تعبر عنها، ولا يعتبرونها مصادر موثوقة للأخبار والمعلومات.

ج ـ الصحف الخاصة

وقد تزايدت أعدادها بشكل كبير، عقب الثورة، وسارع رجال الأعمال إلى إصدار صحف جديدة تعبر عنهم وتدافع عن مصالحهم، وتُستخدم ـ وقت اللزوم ـ سلاحاً لمهاجمة خصومهم من رجال الأعمال المنافسين، أو من الحكومة إذا ما عارضت مشروعاتهم أو استثماراتهم. ولقد اختار رجال الأعمال لصحفهم الوليدة نخبةً من الصحفيين والإعلاميين المحترفين، وأغدقوا عليهم العطايا ووفروا لهم كل الإمكانيات الفنية والتكنولوجية المتقدمة، التي مكنت هذه الصحف من تصدُّر المشهد ـ في وقت قصير ـ من حيث الانتشار والقدرة على التأثير. وبالنظر إلى ما تتمتع به هذه الصحف من هامش أكبر من الحرية، واعتمادها على الإثارة والتشويق، فقد نجحت في إرضاء تطلعات القراء، وحظيت بثقتهم في مواجهة إعلام رسمي لا يحظى بالمصداقية، وإعلام حزبي غائب تماماً عن الساحة.

رغم ما تحظى به الصحف المصرية الخاصة من معدلات مرتفعة للتوزيع قياساً بالصحف الرسمية والحزبية، إلا أنّ طبيعة الأهداف التي أُنشئت من أجلها، والتي يأتي في مقدمها تحقيق الأرباح والدفاع عن مصالح ملاكها، يجعلنا لا نطمئن لاعتبارها ممثلاً حقيقياً للصحافة المستقلة.

ثانياً: واقع الإذاعة والتلفزيون

كانت مصر من أوائل البلدان العربية معرفة بالإذاعة، مع إنشاء أول إذاعة رسمية حكومية في ٣١ أيار/مايو ١٩٣٤. كما عرفت مصر الإرسال التلفزيوني في وقت مبكر من عام ١٩٥١ حين طلب الملك فاروق من شركة فرنسية إنشاء قناة تلفزيونية لنقل مراسم زفافه على الملكة ناريمان. وفي عام ١٩٥٩ أمر الرئيس جمال عبد الناصر بإنشاء مبنى الإذاعة والتلفزيون «ماسبيرو» لينطلق البث التلفزيوني الرسمي في تموز/يوليو ١٩٦٠.

ظلت القنوات الرسمية منذ إنشائها تابعة لوزارة الإعلام. وفي عام ١٩٧٩ أُنشئت هيئة قومية تحت مسمى «اتحاد الإذاعة والتلفزيون» ذات شخصية اعتبارية تقوم بالإشراف على الإذاعة المسموعة والمرئية، وتملك ـ وحدها ـ حق إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي والتلفزيوني، وتتولى الإشراف والرقابة على كل المواد التي تقدمها الإذاعات والقنوات التابعة لها.

كانت مصر أول دولة عربية تملك قمراً صناعياً، حين أطلقت القمر نايل سات في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨. كما كانت القناة الفضائية المصرية الأولى، أول قناة فضائية عربية حكومية منتظمة الإرسال انطلقت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وأطلقت بعدها قناة النيل الدولية عام ١٩٩٤، ثم القناة الفضائية الثانية عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٨ دشنت مصر قنواتها المتخصصة التي اتخذت مسمى «قنوات النيل المتخصصة» والتي تجاوز عددها أكثر من عشرين قناة تتبع جميعها قطاع القنوات المتخصصة.

ظلت الدولة المصرية ـ شأنها شأن الدول العربية كافة ما عدا لبنان ـ حريصة على احتكار الخدمات الإذاعية والتلفزيونية. ومع دخول التلفزيون عصر الفضاء والبث المباشر، خرج القطاع الخاص من القمقم، وتمرّد على احتكار الحكومات ليجد متنفساً له ولإمكانياته المادية الكبيرة.

لقد ترددت مصر كثيراً في منح القطاع الخاص فرصة إطلاق قنوات فضائية، وربما جاء سماح الحكومة بذلك في إثر تعرض النظام الحاكم في مصر لهجوم شرس من جانب قناة الجزيرة القطرية، مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، وكان الرد القطري ـ دوماً ـ بأن لا سلطة لدولة قطر على قناة الجزيرة باعتبارها قناة خاصة، فأشار بعض رجال السياسة والإعلام على الرئيس الأسبق مبارك بالسماح للقطاع الخاص بإطلاق قنوات فضائية موالية للحكومة تتولى ـ عند الحاجة ـ مهمة مهاجمة قناة الجزيرة، وتفنيد ما تقدمه عن مصر.

في عام ٢٠٠١ انطلقت قناتا المحور ودريم لتكونا باكورة القنوات الفضائية الخاصة التي تحظى برضا ومباركة من الدولة. وسرعان ما تضاعفت أعداد القنوات المصرية الخاصة، وتسابق رجال الأعمال الموالون لنظام الرئيس مبارك لإطلاق قنواتهم سعياً إلى تحقيق الأرباح، وضمان الدفاع عن مصالحهم. لم تكن القنوات الخاصة ـ أبداً ـ في صفوف المعارضين لنظام حكم مبارك، كما يحلو لبعض إعلامييها تضليل الجماهير بذلك، بل إنّ الواقع كان يؤكد أنّ هذه القنوات كانت تعمل بالتنسيق الكامل مع النظام، وإن أدّت دوراً في نقد أداء بعض المسؤولين الحكوميين.

وأذكر أنّه عندما خاض الرئيس مبارك الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ أمام تسعة مرشحين آخرين، شكلت وزارة الإعلام لجنة من الخبراء «كنت أحد أعضائها» بغرض تقييم الأداء الإعلامي ومراقبة مدى حياديته، وكانت إحدى توصياتنا، ألا يسمح لأي من المرشحين بعرض برنامجه الانتخابي من خلال شاشات التلفزيون الرسمي، إلا إذا كان ذلك محدداً بوقت متساوٍ لدى كل المرشحين بمن فيهم مبارك. والغريب أنّ وزير الإعلام ـ في ذلك الوقت ـ وافق على تفعيل التوصية، ولم يُسمح للرئيس مبارك بعرض برنامجه الانتخابي في التلفزيون الرسمي. وكانت المفاجأة أن فتحت «قناة دريم» الخاصة شاشتها للرئيس مبارك الذي عرض برنامجه الانتخابي من خلالها.

كما كانت «قناة المحور» الخاصة تنقل فاعليات المؤتمر السنوي للحزب الوطني الحاكم على مدى ثلاثة أيام، في الوقت الذي لم يكن التلفزيون الرسمي يسمح بنقل تلك الفاعليات!

إذا كانت القنوات الرسمية الحكومية تابعة ـ بحكم القانون ـ لهيمنة اتحاد الإذاعة والتلفزيون، فإن القنوات الخاصة تحصل على تراخيص عملها من هيئة الاستثمار بوصفها مشروعاً استثمارياً، ولا ولاية لوزارة الإعلام أو اتحاد الإذاعة والتلفزيون على تلك القنوات.

لقد أتاح هذا الوضع الشاذ والغريب لتلك القنوات فرصاً غير مسبوقة لمغازلة النظام، والقفز على الضوابط والمعايير التي ينبغي أن تحكم الأداء المهني الإعلامي، ففتحت أبوابها أمام الصحفيين المحترفين لتقديم البرامج الساخنة، إلى جانب الأعمال الدرامية رديئة المستوى التي

تخاطب الغرائز، وتهدف إلى جلب المزيد من الإعلانات. واستخدم رجال الأعمال هذه القنوات سلاحاً في وجه بعض المسؤولين الحكوميين لحماية مصالحهم والدفاع عن استثماراتهم.

إنّ المتابع لواقع القنوات المصرية الخاصة، يجد أن الحكومة نجحت في ترويضها، وحرصت على عدم الصدام المباشر معها، إلا أنها لم تفتح الباب واسعاً أمام الكثير من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة المطالبة بأن يكون لها قنواتها الخاصة. فعلى مدى فترة حكم الرئيس مبارك، لم يُسمح بإطلاق أي قناة دينية، رغم كمّ الطلبات التي وردت بهذا الشأن، سواء من هيئات إسلامية أو مسيحية.

عقب قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة زمام الأمور، أُطَلق الكثير من القنوات الفضائية الخاصة، وسط حال من التسيب وغياب التشريعات التي تحكم أداء الإعلام بعامة. وقد وجد الكثير من رجال الأعمال، والمؤسسات الخاصة والجماعات الدينية فرصة سانحة لإطلاق قنوات تتحدث باسمهم، وتدافع عن مصالحهم.

لقد شهدت مصر إبان حكم جماعة الإخوان المسلمين توسعاً هائلاً في إطلاق الكثير من القنوات الدينية، سواء تلك التابعة للجماعة، أو لبعض الجماعات السلفية، التي لم تكتفِ بدورها، كقنوات دينية تسعى إلى تبصير الناس بشؤون دينهم، والتعريف بسماحة الدين الإسلامي، بل أصبحت قنوات سياسية ذات توجه واحد رافض لأي فصيل سياسي.

كما أسلفنا، فقد أسهمت القنوات الفضائية الخاصة ـ بصورة أو بأخرى ـ في التمهيد لثورتي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وحزيران/يونيو ٢٠١٣، إلا أنّ ملّاك تلك القنوات وإعلامييها، طالبوا بنصيبهم من مغانم الثورتين، وأرادوا أن يكونوا جزءاً من النظام الجديد الذي أسهموا في تثبيت أركانه.

في المقابل، كانت لهم مصالحهم التي أرادوا من الرئيس السيسي حمايتها، حتى ولو تجاوزت مصالح الوطن، أو اصطدمت به.

أظهر رجال الأعمال قدرتهم على توظيف وسائل إعلامهم ضد الرئيس، ما لم يستجب لمطالبهم، ويسعى إلى حماية مصالحهم، فقد استشعر بعض رجال الأعمال قوتهم وسطوتهم حين امتلكوا رأس المال ووسائل الإعلام، واقتحموا مجلس النواب حين موّلوا الحملات الانتخابية لبعض المرشحين الممثلين لأحزابهم السياسية، أو المرشحين المستقلين لضمان انخراطهم في التحالفات السياسية، داخل مجلس النواب.

لقد ظهر هذا العداء المباشر بين السلطة ورجال الأعمال في أكثر من موقف، وأكثر من مناسبة؛ فحين طالب الرئيس السيسي رجال الأعمال بدعم صندوق «تحيا مصر» بمليار جنيه، لم يستجب الكثير منهم، فحاولت الحكومة مغازلتهم بجملة من القوانين التي تيسّر استثماراتهم، وتحمي مصالحهم أمام مطالبات شعبية بفرض ضرائب تصاعدية على كبار المستثمرين، بدلاً من إثقال كاهل الفقراء برفع الأسعار وزيادة الضرائب عليهم.

وطوال حالة الصراع الواضح بين السلطة ورجال الأعمال، كان «الإعلام الخاص» السلاح الأوضح والأكثر فاعلية، فانطلق إعلاميو الفضائيات الخاصة في مهاجمة النظام، والنيل من مكانته، والتهوين من كل إنجازاته، دفاعاً عن مصالح أولياء نعمتهم من رجال الأعمال.

١ ـ واقع القنوات التلفزيونية المصرية

إنّ الراصد لواقع القنوات التلفزيونية المصرية، يجد أن ثمة أكثر من ١٢٤ قناة رسمية وخاصة.

أ ـ القنوات الرسمية

هي القنوات الخاضعة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون، وتموَّل من ميزانية الدولة، ويبلغ عددها ثلاثاً وعشرين قناة بين قنوات عامة وإقليمية ومتخصصة، يضاف إليها سبع عشرة شبكة إذاعية تكلّف جميعها الدولة ما يزيد على مئتين وعشرين مليون جنيه، أجوراً شهرية، لموظفين وعمال يبلغ تعدادهم أكثر من أربعين ألفاً (من بينهم نحو سبعة آلاف إعلامي فقط. أما الباقون، فهم من عمال الهندسة الإذاعية ورجال الأمن والخدمات).

ونتيجة هذا الكمّ الكبير من العمالة غير المدربة، وفي ظل ضعف مستوى الإمكانيات المتوافرة لمبنى ماسبيرو، فقد انعكس ذلك على مستوى الخدمة الإعلامية التي تقدمها تلك الإذاعات والقنوات، ومع انتشار المحسوبية والوساطة والفساد، فقد أصبحت هذه الخدمات عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة، وبلغ حجم مديونية اتحاد الإذاعة والتلفزيون لدى بنك الاستثمار وحده، ستة عشر مليار جنيه مصري عام ٢٠١١، ثم ارتفعت في عام ٢٠١٥ إلى اثنين وعشرين ملياراً.

رغم كل محاولات إعادة هيكلة الإذاعات والقنوات التابعة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون على مدى السنوات الخمس السابقة، والحلول التي اقُترحت للنهوض بها، فإنّ الأمور ما زالت كما هي، أو ربما تزداد سوءاً.

والسؤال هو: هل الدولة بحاجة إلى هذا الكمّ الضخم من الإذاعات والقنوات الرسمية التي تتحدث باسمها؟ أم أنّ الأجدى هو تقليص هذا العدد، ودمج بعض القنوات ليقتصر الأمر على قناتين تلفزيونيتين، إلى جانب ثلاث إذاعات رسمية؟

المؤكد أنّ استمرار الوضع الحالي للإذاعات والقنوات الرسمية، لن يؤدي بحال إلى مستوى يمكّنها من منافسة القنوات المصرية الخاصة، أو تلك الوافدة من الخارج.

ب ـ القنوات الخاصة

هي القنوات التي أنشأها رجال الأعمال بهدف تحقيق الأرباح، ولاستخدامها ـ وقت الحاجة ـ أدوات للضغط على النظام السياسي، والدفاع عن مصالحهم واستثماراتهم. ويبلغ عدد هذه القنوات الخاصة نحو مئة قناة، تتوزع بين قنوات عامة وقنوات متخصصة في مجالات متعددة. ويُثار جدل

كبير في الأوساط الإعلامية حول هذه القنوات وأنماط ملكيتها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولا سيما في ظل ما تحققه من خسائر فادحة. ورغم ذلك تستمر في بثها.

كما يُرجع الكثير من الباحثين والخبراء حال الفوضى والتخبط التي يعيشها الإعلام المصري، لتلك القنوات التي فتحت المجال واسعاً للبرامج الهابطة، ولغير المتخصصين والدخلاء الذين أسهموا في تفاقم حال الانقسام في المجتمع المصري.

لقد نالت القنوات الخاصة في مصر اهتماماً كبيراً من جانب النظام، حيث وجّه لها الرئيس السيسي انتقادات حادة ـ في أكثر من مناسبة ـ وطالبها بتوخّي الدقة في نقل الأخبار والمعلومات، ومساندة الدولة في مسيرتها التنموية.

٢ ـ ملامح المشهد الإعلامي في مصر

تسعى وسائل الإعلام ـ بمختلف أنماط ملكيتها ـ إلى أن تنقل للجمهور ما تريد هي أن يعرفه؛ إنها تريد من الجمهور أن يرى بعينيها، ويسمع بأذنيها ويفكر بعقلها. ومع التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات، اكتسبت وسائل الإعلام زخماً أكبر في قدرتها على التأثير، وتشكيل وجدان الناس، ودفعهم إلى تبني الآراء ووجهات النظر التي تروّج لها تلك الوسائل.

وكبقية البلدان العربية، فقد شهدت مصر انطلاقة غير مسبوقة في أعداد الصحف والقنوات الفضائية الخاصة التي راحت تسيطر على الساحة، وتنفرد بالجمهور في غياب شبه كامل لوسائل الإعلام الرسمية ضعيفة الإمكانيات. ولقد تصادفت هذه التطورات التكنولوجية للإعلام المصري مع غياب كامل للأحزاب السياسية والمشاركة الشعبية من خلال المنابر والمؤسسات الشرعية، فحلّ الإعلام بديلاً من تلك الأحزاب والمؤسسات، وكما يقول جيفري شوير (Jeffery Schuer) «في عصر الإعلام المهيمن، فإن التلفزيون اغتصب ـ إلى حد كبير ـ الدور التقليدي للأحزاب السياسية، إذ تتدفق السلطة إلى أولئك الذين يسيطرون على موجات الأثير، أو الذين يمكنهم شراء مساحة أو أوقات عليها».

أدى إهمال نظام مبارك تطلعات الشعب المصري وتجاهله قوى المعارضة، إلى اتجاه المواطنين إلى وسائل الإعلام التي كانت بمثابة منبرٍ يعبّر عن أمنيات الناس وتطلعاتهم، بديلاً من قنوات التعبير الشرعية. كما أدت وسائل الإعلام المصرية الخاصة دوراً في فتح المجال أمام القوى الوطنية المعارضة لنظام مبارك، حين تناقلت شاشات القنوات الفضائية مظاهر الاحتجاجات الفئوية والشعبية أمام مجلس الوزراء وأمام مجلس الشعب.

اندلعت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ليس بشجاعة الصحفيين ومعارضة الإعلاميين، وليس بدعوات الغضب على مواقع التواصل الاجتماعي على أهميتها، ولكن لأن النظام سقط من داخله، قبل أن تزيحه قوى الغضب الشعبي العام.

فور اندلاع الثورة، اكتسب الإعلام الخاص في مصر مكانة متميزة، وزادت درجة الثقة فيه من جانب قطاعات كبيرة من الشعب المصري، التي اعتبرت الصحف والقنوات الفضائية الخاصة شريكاً فاعلاً في تفجير ثورته.

وعندما تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد السلطة بتفويض من الرئيس الأسبق مبارك، هادن الإعلاميين، وخطب ودّهم طمعاً في أن يكونوا داعمين له في استعادة الأمن والاستقرار والعبور بمصر من هذا المنحنى الخطير، واعتبر الإعلاميون، ومن خلفهم ملاك الصحف والقنوات الفضائية من رجال الأعمال، تلك المهادنة ذريعة لفرض آرائهم على المجلس وتوجيه دفة الأحداث وفقاً لأهوائهم ومصالحهم.

لم يدم الوفاق طويلاً بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي، والإعلاميين العاملين بالصحف والقنوات الخاصة، إذ سرعان ما واصلت وسائل الإعلام هجومها ونقدها اللاذعين لكل قرارات وممارسات المجلس، وبتحريض من هذه الصحف والقنوات، انطلقت احتجاجات شعبية عارمة تنادي بسقوط حكم العسكر، وتطالب بعودة الجيش إلى ثكناته.

لقد شهدت هذه المرحلة صراعاً شرساً بين السلطة وأولئك الإعلاميين الذين استشعروا قوتهم وقدرتهم على فرض شروطهم وتحقيق أكبر قدر من المكانة والمكاسب، وأدّى بعضهم دور «الابتزاز» في مواجهة بعض الوزراء وكبار المسؤولين الذين راحوا يستجدون رضى الإعلاميين ويخطبون ودهم.

وبتولي الإخوان المسلمين زمام السلطة في مصر، فرضوا سلطتهم على الإعلام الرسمي حين عينوا وزيراً إخوانياً للإعلام، ووزيراً إخوانياً آخر في وزارة الثقافة.

في الوقت الذي توقع المصريون من نجوم برامج التوك شو في القنوات الفضائية الخاصة الاستمرار في انتقاد الأوضاع السياسية والممارسات اللامسؤولة التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين لإقصاء كل من يخالفهم الرأي والتوجه، إلا أن بعض هؤلاء الإعلاميين المحترفين الذين توقّعوا بقاء الإخوان في السلطة لسنوات طوال، راحوا يغازلون قيادات جماعة الإخوان المسلمين وشيوخ الجماعات السلفية ويستضيفونهم على شاشات القنوات الفضائية بوصفهم منظّري المرحلة الجدد.

وسرعان ما حدث الصدام بين «الإخوان المسلمين» والإعلاميين الذين بدأوا معركة جديدة ضد حكم محمد مرسى عندما تأكدوا فقدانه لثقة الشعب، مما جعل التخلص منهم، مسألة وقت.

وظف الإعلاميون صحفهم وقنواتهم لتأجيج مظاهر المعارضة لحكم الإخوان، وتواكب ذلك مع تصاعد موجات الرفض الشعبي في الشارع المصري، إلى أن خرجت الملايين للمناداة بسقوط

حكم الإخوان. واستمر التوتر في العلاقة بين القيادة الجديدة المنتخبة ديمقراطياً، والإعلاميين في الصحف والقنوات الخاصة، عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

انعكست الممارسات الهوجاء لنجوم الصحف والقنوات الخاصة وتقلبهم في المواقف لمساندة كل النظم التي تعاقبت على حكم مصر في السنوات الخمس الأخيرة، على المشهد الإعلامي في مصر، مما زاد من حال الفوضى غير المسبوقة التي يمر بها الإعلام المصري، التي ألقت بظلالها الكثيفة على حال الاضطراب وعدم الاستقرار التي يمر بها المجتمع المصري.

٣ ـ مظاهر الفوضى والخلل في المشهد الإعلامي المصري

يمكننا أن نرصد بعض أهم مظاهر الفوضى والخلل في المشهد الإعلامي المصري في ما يلي:

أ ـ الزيادة الهائلة في أعداد الصحف والقنوات الفضائية الخاصة

في الوقت الذي يعاني الإعلام الرسمي ترهلاً وضعفاً، انعكسا على مستوى أدائه، انطلقت العشرات من الصحف والقنوات الفضائية الخاصة، عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي يملكها ويمولها رجال أعمال كانوا موالين لنظام الرئيس الأسبق مبارك، ثم انقلبوا عليه. وتمثل هذه الصحف والقنوات أدوات ضغط حاسمة يستخدمها رجال الإعلام في معاركهم مع النظام دفاعاً عن مصالحهم واستثماراتهم.

ب ـ تراجع الإعلام الرسمي التابع للدولة وضعفه

تعاني الصحف والإذاعات والقنوات الرسمية ضعف الإمكانيات البشرية والفنية والتكنولوجية، ما يجعلها عاجزة عن مواجهة وسائل الإعلام الخاصة التي نجحت في سحب البساط من تحتها إلى حد بعيد.

يمكن الإشارة إلى أهم نقاط الضعف لدى الإعلام الرسمي في ما يلي: زيادة عدد العاملين ـ غير المؤهلين ـ في وسائل الإعلام الرسمي، الذين يمثلون عبئاً على تلك الوسائل، وضعف التمويل الحكومي لهذه الوسائل، وهجرة الكثير من الكوادر الإعلامية المتميزة والمدربة للعمل في القنوات المصرية أو العربية الخاصة التي تمنح رواتب ومزايا أعلى، وتقلص هامش الحرية المتاح أمام وسائل الإعلام الرسمي، وحجم الديون الضخمة المتراكمة على وسائل الإعلام الرسمي، التي تعجز عن سدادها.

ج ـ غياب الكيان الرسمي الذي يشرف على الإعلام ويضبط أداءه

على مدى أكثر من ستين عاماً، ظلت وزارة الإعلام ـ على اختلاف مسمياتها ـ تشرف على وسائل الإعلام الرسمي، وتتحكم في المحتوى الذي تقدمه. وعندما أُنشئت القنوات الخاصة عام

٢٠٠١ تولت الإشراف عليها هيئة الاستثمار، بعيداً من سيطرة اتحاد الإذاعة والتلفزيون أو وزارة الإعلام.

عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أُلغيت وزارة الإعلام، واستمرت القنوات الخاصة بعيدة من إشراف اتحاد الإذاعة والتلفزيون. ولعل أوضح دليل على التخبط من جانب متخذ القرار السياسي، أنه قد أُعيدت وزراة الإعلام وأُلغيت ثلاث مرات منذ الثورة وحتى اليوم.

في الوقت الذي توجد فيه نقابة للصحفيين، ويتولى المجلس الأعلى للصحافة الإشراف على الصحف، فإنّ القنوات الفضائية الخاصة تخضع في تبعيتها لهيئة الاستثمار، كما لا توجد نقابة للإعلاميين تضبط أداء العمل الإعلامي في الإذاعات والقنوات الخاصة.

ورغم تأكيد الدستور المصري على تأسيس ثلاث هيئات لتنظيم الإعلام، إلا أن هذه الهيئات لم يصدر قرار تأسيسها، رغم مرور عامين على العمل بالدستور.

د ـ تفاقم ظاهرة الاحتكار في ملكية وسائل الإعلام

يعاني الإعلام الخاص في مصر ظاهرةً شديدة الخطورة، وهي احتكار عدد محدود من رجال الأعمال للصحف والقنوات الخاصة، إذ يمتلك بعض رجال الأعمال أكثر من صحيفة وأكثر من قناة، ومن ثمّ يتخذونها وسائل للضغط على الدولة وإملاء شروطهم عليها.

وثمة وجه آخر من الاحتكار يمارسه بعض كبار الصحفيين التابعين لرجال الأعمال من خلال الكتابة في أكثر من صحيفة، وتقديم برنامج أو أكثر في القنوات الفضائية، كما يقدم بعضهم برامج في إذاعة راديو مصر التابعة للإعلام الرسمي. ويتيح هذا الوضع غير المسبوق فرصاً ذهبية لهؤلاء الصحفيين لقيادة الرأي العام وتوجيهه من جانب واحد (من أمثال هؤلاء الصحفيين إبراهيم عيسى، خالد صلاح، وائل الأبراشي، مصطفى بكري، عادل حموده) وغيرهم.

هـ ـ غياب المهنية وعدم وجود ضوابط مؤهلة للعمل الإعلامي

شهد أداء الإعلام المصري في السنوات الأخيرة غياباً شبه كامل للمهنية، إذ أصبح الإعلام مهنة من لا مهنة له، ونجح الدخلاء على المهنة في النفاذ إلى وسائل الإعلام الخاصة، وأصبحت القدرة على الصراخ والإثارة ونشر الفضائح أهم مؤهلات العمل الإعلامي.

والناظر إلى واقع ما يسمى برامج «التوك شو» التي تحفل بها القنوات الفضائية، يجد أن الكثير منها لا يمتّ إلى هذه النوعية من البرامج بصلة من الناحية الفنية؛ فالمذيع في بعض هذه البرامج ينفرد بالحديث المباشر في قضايا متنوعة مُنصِّباً نفسه خبيراً في السياسة والأدب والدين والاقتصاد، ويستمر هذا الحديث والعزف المنفرد على مدى ثلاث أو أربع ساعات من دون أن يكون هناك ضيوف يُدار معهم حوار، ولا مداخلات تليفونية، ولا تقارير خارجية... ولقد دأب بعض ملاك

القنوات الخاصة على احتكار تقديم برامج على شاشاتهم ـ بصرف النظر عن مؤهلاتهم وقدراتهم ـ ينفردون فيها بمخاطبة المشاهدين لساعات طويلة، فيُفتون في كل القضايا، ويطرحون أفكارهم وأحلامهم، ويمارسون هوايتهم في مهاجمة خصومهم، وتصفية حساباتهم معهم!

و ـ سيطرة الإعلان على المحتوى الإعلامي

في إطار سعي الصحف والقنوات الخاصة إلى تحقيق المزيد من الأرباح، فهي أفسحت المجال للوكالات الإعلانية لفرض سيطرتها وسطوتها عليها. وأدرك المعلنون وأصحاب الوكالات الإعلانية الحاجة الماسة إلى الصحف والقنوات للحصول على امتيازات الإعلانات وفي ظل المنافسة الحادة بين وسائل الإعلام الخاصة، فقد فرض المعلنون رؤاهم واقتحموا المحتوى الإعلامي ذاته، وأخضعت الصحف والقنوات موادها الإعلامية للمعلن ليفعل فيها ما يشاء، بل امتلك بعض ملاك الوكالات الإعلانية صحفاً وقنوات، مارسوا من خلالها أدواراً مؤثرة في السيطرة على سوق الإعلان. ولقد أصبح المبرر الأوحد لتقديم برنامج على شاشة أي قناة خاصة، هو أن يجلب (مقدم البرنامج) معه راعياً أو ممولاً لبرنامجه من دون النظر إلى أهمية البرنامج، ومدى جدوى المادة المعروضة خلاله.

ولقد أدى التنافس الشديد على العائدات الإعلانية إلى أن أصبح «**الإعلام الدولي**» سمة واضحة في القنوات الخاصة، مما انعكس سلباً على طبيعة المحتوى المقدم بحيث يتلاءم وفلسفات المعلنين وتوجهاتهم، وربما كان ذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة المواد الترفيهية التافهة وطغيانها على خريطة معظم القنوات الخاصة، كما أنّ ثمة خطورة من الإعلانات التي تقدمها بعض تلك القنوات والتي قد تكون ـ أحياناً ـ عن سلع وخدمات لا تناسب القطاع الأكبر من الجمهور المصري، أو عن سلع وخدمات استفزازية، مما يخلق نوعاً من التخلخل القيمي والشعور بالإحباط لدى المشاهدين.

كما نتوقف عند كمية «**الإسفاف**» الذي نطالعه مع بعض الإعلانات التي تقدمها الصحف والقنوات، ولا سيما في ما يتعلق بالإعلان عن أدوية الجنس والأعشاب الطبية والعلاج بالرقية الشرعية. هذا إلى جانب الإعلانات عن علاج السحر وفك الأعمال السفلية إلى الدرجة التي تخُصص قنوات كاملة لهذا الغرض. وفي عام ٢٠١٥ قدم جهاز حماية المستهلك في مصر رصداً لأكثر من ٧٠٠ إعلان مضلل، وتم إبلاغ النيابة العامة لتتولى التحقيق مع أصحاب القنوات التي تبث هذه الإعلانات.

ز ـ ضعف المحتوى البرامجي في القنوات الفضائية

كما هي الحال مع معظم القنوات الفضائية العربية، فقد جاء التوسع في إطلاق القنوات الفضائية المصرية الخاصة إجراءً عشوائياً متسرعاً، لم تسبقه دراسات أو بحوث. ومن ثَمّ، فإننا لا نكاد نرى

استراتيجية واضحة تحكم أداءها، وفي الحالات التي قامت فيها بعض هذه القنوات بإجراء مثل هذه الدراسات والبحوث، فإنّها أوكلت مهمة إجرائها إلى بعض المؤسسات ذات الطابع التجاري التي احترف القائمون عليها «**أساليب إرضاء الزبون**». كما أن هذه القنوات لم تسعَ إلى إجراء مثل هذه البحوث رغبةً منها في التعرّف إلى موقعها الحقيقي في اختيارات المشاهدين، بقدر ما توخّت أهدافاً تجارية بحتة تسعى ـ من خلالها ـ إلى زيادة نصيبها من كعكة الإعلانات! ورغبة من هذه القنوات في ملء ساعات إرسالها الطوال، فقد لجأت إلى التكرار أو الاعتماد على البرامج السريعة رخيصة التكلفة والمحتوى، أو الاعتماد على الإنتاج البرامجي العالمي والبرامج المستوردة. ونشهد حالاً من التردي في مستوى ما يقدمه الكثير من القنوات المصرية الخاصة من برامج متدنية وهابطة، مما زاد من هبوط الذوق العام.

ح ـ الفهم الخاطئ لحرية الإعلام من جانب السلطة والإعلاميين

خضع الإعلام المصري سنوات طويلة، لسيطرة الدولة ورقابتها، سواء من خلال رقيب حقيقي كان يتواجد في الصحف والقنوات التلفزيونية، يتدخل ويعطي موافقته لأي مادة تُنشر أو تُذاع، أو من خلال رقابة ذاتية تعوّد عليها الصحفيون والإعلاميون، تحدد لهم ما يمكن قبوله أو عدمه. وبعد ثورة يناير ٢٠١١، وما تعرض له الإعلام الرسمي من هجوم لاذع من جانب المحتجين، باعتباره أحد أهم أدوات نظام مبارك القمعية، أساء بعض الإعلاميين فهم مطالبهم «**بحرية الرأي والتعبير**»، إذ تصوروا أن الحرية تعني ترك المجال أمامهم لانتقاد كل شيء وفي أي وقت، بل أصبح «**الهجوم**» على الدولة جواز المرور إلى مطالعة المشاهدين عبر شاشات التلفزيون، أو من خلال الصحف الخاصة. وحدثت تجاوزات متعددة نالت من رموز الدولة وكبار المسؤولين، ولاقت قبولاً وترحيباً من المواطنين الذين اعتادوا على إعلام «**مدَّجن**» تربّى في كنف السلطة.

في الوقت نفسه، لم تدرك أنظمة الحكم التي تواترت عقب الثورتين، كيفية التعامل مع إعلام ثائر يريد استعادة حقه المسلوب في النقد اللاذع، فتعاملت هذه الأنظمة بعقلية نظام مبارك نفسها في بسط هيبتها وسيطرتها على الإعلاميين والتضييق عليهم، واعتبار نقد «**قرارات الرئيس**» نقداً للدولة ونيلاً من أمنها واستقرارها، وخلطت بين أمن الدولة وأمن الرئيس. وحدثت سجالات طويلة بين الإعلاميين الذين فهموا حرية الرأي والتعبير بشكل خاطئ، وبين السلطة التي ما زالت تقف عند حدود أنّ الإعلام «**مرفق حكومي**» يجب أن يدافع عنها، ويمجّد إنجازاتها!

وفي ظل تأخر الدولة في تقديم البيانات، وتوفير المعلومات الصحيحة، عقب كل أزمة، تسعى وسائل الإعلام إلى الحصول على المعلومات من أي مصادر، بصرف النظر عن مدى مصداقيتها. إنّ إصدار قوانين «**إتاحة المعلومات**» بات ضرورة ملحة، ربما تسبق حاجاتنا إلى قوانين تضبط الأداء الإعلامي.

ط ـ غياب حقوق الملكية الفكرية

أدى التزايد القوي في أعداد القنوات الخاصة وحاجتها إلى ملء ساعات إرسالها الطويلة، إلى فتح الباب واسعاً للسطو على الإنتاج السينمائي والتلفزيوني للقنوات، أو شركات الإنتاج الأخرى؛ فقد أتاحت الأقمار الصناعية، ونظم الكايبل التلفزيونية إمكانية سرقة برامج التلفزيون التي تنتجها قنوات أخرى، وتسجيل هذه البرامج وتداولها من دون موافقة، أو إذن منتجها الحقيقي. ومع تزايد أعداد قنوات الأفلام في مصر، فقد دأبت بعض هذه القنوات على السطو على الأفلام الجديدة التي ما تزال معروضة في دور السينما، وذلك في غياب قوانين تحمي الملكية الفكرية. خلال عام ٢٠١٤ قامت قنوات **بانوراما، وشنبو، والعرب** بإذاعة الكثير من الأفلام المعروضة في دور السينما.

ي ـ تنوع أنماط ملكيّة وسائل الإعلام المصرية وتعدّدها

تشهد مصر حالاً من التنوع الشديد في أنماط ملكية وسائل الإعلام فيها، فإلى جانب وسائل الإعلام الرسمية التابعة للدولة، هناك أنماط أخرى من الملكية، أهمها: صحف وقنوات يملكها رجال الأعمال المصريون، صحف وقنوات يملكها رجال الأعمال العرب بالشراكة مع رجال الأعمال المصريين، صحف وقنوات تملكها وتموّلها جهات أجنبية أو غير محددة الهوية، تتخذ من بعض أسماء رجال الأعمال المصريين ستاراً لها. وربما تنفرد مصر ـ دون البلدان العربية الأخرى ـ بوجود قنوات عربية تنطلق من القاهرة، وتخصص لمناقشة القضايا المصرية مثل **(قناة الجزيرة مباشر مصر، وقناة MBC مصر، وبرنامج «القاهرة اليوم» الذي تقدمه قناة الأوربيت)**. وتثير هذه القنوات والبرامج حالاً من الغضب في الشارع المصري، كما يبالغ بعضها في عرض صورة سلبية عن الأوضاع في مصر.

ثالثاً: سبل إصلاح الإعلام المصري

عرضنا في ما سبق، أهم ملامح المشهد الإعلامي في مصر، وعلى قدر ما يبدو المشهد مظلماً ومحبطاً، فإن دولة بحجم مصر بقدراتها البشرية والفنية والإبداعية، قادرة على تجاوز تلك المرحلة المضطربة بكل تداعياتها من خلال عمل جاد ودؤوب من الدولة ومن الإعلاميين أنفسهم. ولا تعيش مصر منعزلة عن العالم؛ فثمة الكثير من التجارب العالمية التي يمكن الإفادة منها في إطار إعادة هيكلة مرافق الإعلام الرسمية، وضبط أداء عمل وسائل الإعلام الحزبية والخاصة.

يمكننا أن نحدد أهم التوصيات التي تساعد على إحداث إصلاح حقيقي للإعلام المصري في ما يلي:

١ ـ ضرورة توافر إرادة سياسية حقيقية للإصلاح والتغيير، فمنذ قيام ثورة يناير ٢٠١١ والدولة تتحدث عن ضرورة إصلاح واقع الإعلام من دون خطوات جادة، وكأنها تخشى فتح ملف الإعلام المعقد.

٢ ـ الإسراع في صياغة استراتيجية واضحة لإعلام ما بعد الثورة، والتخلص من سمات النظام الإعلامي الخاضع للسلطة، الذي ثار الشعب ضده. ويتطلب ذلك ضرورة تفعيل مفاهيم المسؤولية الاجتماعية واحترام الحريات، وأساليب الضبط الذاتي للصحفيين والإعلاميين.

٣ ـ إعادة النظر في مدى جدوى هذا الكمّ الضخم من وسائل الإعلام الرسمية، ولا سيما في مجال الإذاعة والتلفزيون، وتقليص الأعداد الضخمة من العاملين فيها، فليس مطلوباً أن يكون لمصر ٢٣ قناة و١٧ شبكة إذاعية، تكلف ميزانية الدولة ملايين الجنيهات كل شهر. وقد أشار الكثير من الدراسات إلى أنّ أكثر من ٧٥ بالمئة من العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون، ربما يمثلون عمالة زائدة لا يُستفاد منها، وأنّ مصر بحاجة إلى قناتين فقط، إحداهما عامة والأخرى إخبارية، إلى جانب ثلاث إذاعات فقط.

٤ ـ تنقية القوانين والتشريعات المصرية من كل المواد المقيدة للحريات العامة وللصحافة والإعلام، بما يتناسب مع ضوابط المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام.

٥ ـ تفعيل المواد الثلاث من الدستور المصري، التي تعالج أوضاع الإعلام من خلال إصدار قوانين لتأسيس هيئات ثلاث لتنظيم الإعلام وهي (**المجلس الأعلى للإعلام، هيئة تنظيم الصحافة، هيئة تنظيم الإذاعة والتلفزيون**).

٦ ـ سرعة إصدار القانون الموحد لتنظيم الصحافة والإعلام، الذي تواقفت عليه الجماعة الصحفية والإعلامية، بمشاركة منظمات المجتمع المدني، وممثلين عن الحكومة.

٧ ـ إصدار قوانين حرية تداول وإتاحة المعلومات، التي تُلزم المسؤولين بتوفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن مختلف الأوضاع، وإتاحتها أمام الصحفيين والإعلاميين في الوقت المناسب.

٨ ـ تفعيل قوانين حماية الملكية الفكرية، لحماية حقوق المبدعين وتطبيقها بشكل جاد ودقيق على مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

٩ ـ اعتماد مبدأ «**الشفافية**» في تعامل الحكومة مع الصحفيين والإعلاميين، ومن قبلهم المواطن المصري، إذ يؤدي غياب قواعد الشفافية والمصارحة إلى انتشار الشائعات والتغطية الإعلامية المغلوطة، ما يثير حالاً من التشكيك وفقدان الثقة لدى المواطنين في حكومتهم.

١٠ ـ وضع الضوابط التي تحكم الأداء الإعلامي والتوصيف الدقيق للشروط والمهارات التي يجب توافرها في مَن يعمل في وسائل الإعلام.

١١ ـ سرعة إصدار قانون إنشاء «نقابة الإعلاميين» الذي انتهى العمل منه، وذلك لحماية حقوق كل العاملين في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والإلكترونية.

ويظل الأمل معقوداً على شراكة عادلة ومتوازنة بين سلطة الدولة وتطلّعات الإعلاميين، لتحقيق إصلاح حقيقي وفاعل للإعلام المصري يستطيع ـ من خلاله ـ تخطي تلك المرحلة الدقيقة والحاسمة من تاريخ الوطن.

مراجع الدراسة

١ ـ العربية

إسماعيل، محمد حسام الدين. **النجومية الإعلامية في مصر.** القاهرة: كتبخانة للنشر والطباعة والتوزيع، ٢٠١٦.

بركات، وليد فتح الله. «معايير التوظيف وآليات الترقي والتدريب في مؤسسة الإعلام المسموع والمرئي المصرية.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر «الإعلام في مصر»، هيئة الإذاعة البريطانية BBC، القاهرة، آذار/مارس ٢٠١٢.

بسيوني، محمد إبراهيم. **أساليب التنظيم الذاتي للإعلاميين.** القاهرة: معهد الأهرام الإقليمي للصحافة، ٢٠١٢. (كراسات صحفية وإعلامية؛ ٤)

البكري، إياد شكري. **عام ٢٠٠٠: حرب المحطات الفضائية.** عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته.** ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. (نقد العقل العربي؛ ٣)

الشريف، سامي. «اتحاد الإذاعة والتليفزيون.. آفاق الإصلاح.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر «الإعلام في مصر»، هيئة الإذاعة البريطانية BBC، القاهرة، آذار/مارس ٢٠١٢.

ــــــــ. **الفضائيات العربية: رؤية نقدية.** القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.

ــــــــ. «القنوات التلفزيونية المتخصصة: رؤية نقدية.» **المجلة العلمية لبحوث الإعلام** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام): العدد ٥، كانون الثاني/يناير ـ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

عبد الحليم، سارة عبد اللطيف. «المسئولية الاجتماعية للقنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة كما تراها النخبة: دراسة تحليلية وميدانية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠١٢).

عبد الظاهر، وجدي حلمي. «دور البرامج الحوارية المقدمة بالقنوات الفضائية المصرية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو القضايا المصرية ما بعد ثورة ٢٥ يناير.» **المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام): العدد ٣، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

عبد الغفار، عادل. «أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة: دراسة تطبيقية على برامج الرأي المقدمة بقناة دريم ٢.» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي التاسع، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، الجزء الثالث، أيار/مايو ٢٠٠٣.

الغزالي، عبد القادر. **اللسانيات ونظرية التواصل**. اللاذقية، سوريا: دار الحوار، ٢٠٠٣.

قنديل، حمدي. «الإطار العام لإصلاح الإعلام في مصر.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر «الإعلام في مصر»، هيئة الإذاعة البريطانية BBC، القاهرة، آذار/مارس ٢٠١٢.

ــــــــــــ. **عربسات: الشبكة الفضائية وقضايا الاتصال في الوطن العربي**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: وصف مصر بالمعلومات، **الإصدار الحادي عشر ٢٠١٤.**

مكاوي، حسن عماد. **الإعلام المصري والتحول الديمقراطي**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠١٣. (سلسلة التحول الديموقراطي)

نصر، وسام. «رؤية مستقبلية لتطوير برامج الحوار الجماهيرية المقدمة بالقنوات التليفزيونية المصرية الحكومية والخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير.» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام:** السنة ١١، العدد ٣، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٢ ـ الأجنبية

Baran, Stanely J. and Dennis K. Davis. *Mass Communication Theory: Foundations, Ferment and Future.* Boston: MA: Wodsworth, 2010.

Mittell, Jason. «Television Talk Show and Cultural Hierarchies.» *Journal of Popular Film and Television*: January 2003.

Rossler, Patrick and Hans-Bernd Brosius. «Do Talkshows Cultivate adolescents' View of the World?: A Prolonged Exposure Experiment.» *Journal of Mass Communication*: vol. 51, no. 1, March 2001.

Scheuer, Jeffrey. *The Sound Bite Society: Television and The American Mind*. New York: Four Walls Eight Windows, 1999.

الفصل الثامن

رهانات الإصلاح في تونس بعد الثورة: مكاسب الحرية وإكراهاتها

عبد الكريم حيزاوي(*)

بعد اعتماد الدستور الجديد في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية على أساسه خلال السنة نفسها، دخلت تونس مرحلة الاستقرار المؤسساتي، بعد تداول ما لا يقلّ عن أربع حكومات موقتة على السلطة، منذ سقوط نظام بن علي، في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

سنسعى في هذه الورقة إلى الوقوف على أهم تطورات المشهد الإعلامي التونسي منذ ٢٠١١ لنتبيّن مدى استجابته لمقتضيات هذه المرحلة غير المسبوقة من تاريخ تونس، على مستوى الحريات العامة، والتطلّع إلى إرساء نظام ديمقراطي حقيقي، يقطع مع عقود الاستبداد التي عانتها البلاد، خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي، وبعد الاستقلال.

ولأنّ تونس بلد المنشأ لما سُمّي ثورات «الربيع العربي»، فإنّها محلّ متابعة خاصة لاعتبارها «المخبر» الذي تمتحن فيه قدرة دولة عربية وإسلامية على إرساء دعائم نظام ديمقراطي، على الرَّغم من الصعوبات الاقتصادية والتحديات الأمنية وأعباء الموروث الفكري.

وطالما أن الإعلام هو من المكونات المؤثرة في عملية الانتقال السياسي، والمتأثّرة به بالدرجة نفسها، كان علينا أن نتساءل: هل حصل «انتقال إعلامي» متحررّ من الخطاب الرسمي، ومن الرقابة الذاتية، وبقية المكبّلات التي كانت مفروضة على وسائل الإعلام قبل الثورة؟

ولعلّ السؤال المحوري الذي يطرح نفسه، عند عرض واقع الإعلام التونسي بعد الثورة هو التالي: لماذا تعطّلت عملية إصلاح الإعلام، في حين تواصلت عملية الإصلاح السياسي بنجاح؟

(*) أستاذ في معهد الصحافة وعلوم الإخبار ـ تونس.

وتتولد عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية، منها:

ـ ما هي منطلقات مشروع إصلاح الإعلام بعد الثورة؟ وما هي إنجازاته وإخفاقاته خلال المرحلة التي تلت ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؟

ـ لماذا انسحبت الدولة من الإشراف على قطاع الإعلام، بعد حذف وزارة الإعلام والوكالة التونسية للاتصال الخارجي، مباشرة بعد الثورة؟

ـ كيف يمكن للدولة أن تضمن «حق المواطن في الإعلام» المنصوص عليه في الدستور الجديد، وهي لا تملك الآليات القانونية والهيكلية لتأمين هذا الحق؟

ـ ما هي تداعيات المخاطر الجديدة التي تهدّد حق المواطن في إعلام مستقّل وذي جودة، على غرار أصحاب رؤوس الأموال المتحكّمة في القنوات الخاصة، وفي الصحف، والمنظمات المهنية المنحازة إلى مصالحها الفئوية على حساب المصلحة العامة؟

وتمّر الإجابة عن هذه المجموعة من الأسئلة حتماً، عبر عرض أهم الإجراءات المنجزة بعد الثورة، من أجل إصلاح المنظومة الإعلامية. ثم الوقوف على مؤشرات تعطيل المسار الإصلاحي في ظل استقالة الدولة من مسؤوليتها، إزاء توفير حق المواطن في الإعلام، الذي نص عليه الدستور الجديد الصادر سنة ٢٠١٤.

أولاً: الإعلام التونسي بعد الثورة: رفع القيود ورهانات الحرّيّة

مثلت حرية الرأي والتعبير والإعلام من دون منازع أولى مكاسب ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير، تجسدت على المستوى الشعبي في تحررّ كلمة المواطن، والإقدام على الإصداع بالرأي، وإن كان عنيفاً أو شاذاً.

أما على المستوى السياسي، فقد تجسّد انهيار منظومة الخوف والرقابة في كثير من الإجراءات وأهمها:

ـ حذف وزارة الاتصال، وعدم تخصيص هيكل عمومي للإشراف على قطاع الإعلام والاتصال.

ـ حذف الوكالة التونسية للاتصال الخارجي التي كانت تشرف على الدعاية للنظام، وعلى تمويل الصحف المساندة له، وعلى تجنيد إعلاميين وكتاب وسياسيين أجانب مكلفين بتلميع صورة النظام وتمجيده.

ـ إلغاء المجلس الأعلى للاتصال، وإيقاف نشر الصحف التي كانت ناطقة باسم الحزب الحاكم «التجمع الدستوري الديمقراطي» الذي وقع حلّه هو الآخر، بعد الثورة.

ـ إيقاف العمل بمجلة **الصحافة** الصادرة سنة ١٩٧٥، التي كانت توفّر سنداً قانونياً للتتبعات القضائية ضد المعارضين، ونشطاء المجتمع المدني، والمدافعين عن الحريات العامة وحقوق الإنسان.

ـ استحداث هيئة وطنية مستقلة للإشراف على الانتقال الديمقراطي على مستوى الإعلام، وهي الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال (INRIC)[١]. واختارت هذه الهيئة أن تكون هيكلاً استشارياً، مهمته العمل على الارتقاء بالإعلام الوطني إلى مستوى المعايير الدولية المعمول بها في الأنظمة الديمقراطية.

ـ اعتماد إطار قانوني يضمن، لأوّل مرة في تونس، حق المواطن في النفاذ إلى المعلومات[٢] بهدف توفير شفافية تامة لأنشطة الحكومة وبقية مؤسسات الدولة، وتمكين المجتمع المدني والقضاء والإعلام من مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، وتوفير ظروف الحوكمة الرشيدة.

ـ اعتماد إطار قانوني جديد يضمن حرية الإعلام والاتصال، ويتمثل في مرسومين صادرين بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١:

• المرسوم ١١٥ المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر.

• المرسوم ١١٦ المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري، وبإحداث الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري.

• إحداث الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بتاريخ ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، مهمتها تعديل المجال السمعي والبصري بمكوناته العمومية والخاصة، والنأي به عن الإشراف الحكومي، وعن أي تأثيرات قد تهدّد استقلاليته وحياده.

هكذا، فإن مسار الإصلاح الإعلامي خلال الأشهر الأولى بعد الثورة، قد حقّق مكاسب ثمينة كانت بمثابة الحلم لدى أجيال من الإعلاميين، ومن نشطاء حقوق الإنسان ومن الأكاديميين.

نذكر في هذا الصدد، أنّ منظمة اليونسكو كانت قد توّجت تقريرها حول «تطوير الإعلام بتونس» الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بعدّة توصيات كانت منسجمة مع الإجراءات الإصلاحية التي تمّ إقرارها من قبل الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، ومن بين توصيات دراسة اليونسكو نذكر ما يلي:

• أن يخضع الإعلام السمعي والبصري إلى هيئة تعديلية مستقلّة عن الحكومة.

• أن تكون التسميات على رأس المؤسسات العمومية للإعلام السمعي والبصري مفتوحة وشفافة، أساسها الكفاءة، وبحسب آلية مستقلّة عن الحكومة.

---

(١) المرسوم عدد ١٠ لسنة ٢٠١١ المؤرّخ في مارس ٢٠١١.

(٢) المرسوم عدد ٤١ لسنة ٢٠١٤

- أن يكون إسناد إجازات البث للقنوات الإذاعية والتلفزيونية محدّداً بالقانون.
- أن ينص الدستور الجديد على الهيئة المستقلة للاتصال السمعي والبصري.

الى جانب المنظمات الدولية الداعمة لحرية الإعلام، تجنّد عدد من الأطراف الوطنية للدفاع عن مكتسبات الثورة في مجال إرساء مشهد إعلام متحرّر وتعددّي، أدّت فيه النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين دوراً بارزاً إلى جانب الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، والهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

وجاء دستور ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مكرّساً هذه المكاسب، حيث ارتقت أهم الحريات الإعلامية إلى مرتبة الحقوق الدستورية.

إلى جانب المادة ٣١ التي تضمن حريات التعبير والصحافة، وتمنع الرقابة المسبقة، أدرج بالمادة ٣٢ حق المواطن في الإعلام، وفي النفاذ إلى المعلومات. كما أدرجت هيئة الاتصال السمعي والبصري ضمن الهيئات الدستورية الخمس المستقلة.

لكن هذه الإصلاحات التي أرادت القوى الداعمة للثورة من خلالها إرساء دعائم جديدة لمنظومة إعلامية متحررة وذات جودة، لم تحصّن المكاسب المنجزة، في ظلّ تعطيل المسار الإصلاحي، مباشرة بعد انتصاب أوّل حكومة منتخبة بعد الثورة، بداية من كانون الثاني/يناير٢٠١٢.

ثانياً: الإصلاح المعطّل وبوادر الانحراف

سيشهد المؤرخون للثورة التونسية أنّها كانت متسامحة مع وسائل الإعلام الخاصة التي كانت أبواق دعاية لنظام بن علي، ومنصّات تهجّم على معارضيه، وتشويه لمناضلي حقوق الإنسان والنقابيين.

لم تُمنع القنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة من البثّ، وتمادت الجرائد والصحف في الصدور مع تغيير جذري في خطابها الذي أصبح «ثورياً» ومندّداً بـ «النظام البائد» الذي أصبح يوصم بـ «الاستبداد».

لكنّ القنوات الخاصة تجنّدت لمعارضة المنظومة الجديدة الهادفة إلى وضع ضوابط قانونية للاتصال السمعي والبصري وإلى إرساء هيئة مستقلة تشرف عليه.

والمفارقة تكمن في أنّ القنوات الخاصّة شنّت هذه الحملة الشرسة تحت شعار «الحرية»، واتهمت القائمين على الإصلاح، بأنهم يريدون تركيع الإعلام، وإرجاعه إلى بيت الطاعة على غرار ما كان معمولاً به قبل الثورة.

ووفرت الحكومة الائتلافية التي قادتها حركة «النهضة» الإسلامية بيئة مناسبة لدعاة التخلي عن الإطار القانوني المعتمد بعد الثورة (المرسومان ١١٥ و١١٦)، وتعويضهما بنصوص جديدة بدعوى «الشرعية الانتخابية» التي تتمتع بها الحكومة.

وتزايدت مخاوف الانتكاسة مع اضطرار الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال إلى توقيف نشاطها، وحلّ نفسها بتاريخ ٤ تمّوز/يوليو ٢٠١٢ بعد تجاهلها من قبل الحكومة.

١ ـ الدولة والإعلام: المعادلة المفقودة

اختلفت الحكومات التي توالت على السلطة منذ ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (وعددها سبعة) على عدة مستويات، بيد أنها اتفقت كلها على عدم تخصيص وزارة للإعلام، مخافة أن تُتّهم بالعودة إلى رقابة الدولة على الإعلام. ولئن كان هذا الخيار مؤشراً على عدم رغبة الحكومة في تسليط رقابتها على عمل المؤسسات الإعلامية، العمومية منها والخاصّة، فهو من جهة أخرى، يعرّض قطاع الإعلام لمخاطر جديدة، طالما أنه غير محصّن من إغراءات أصحاب رؤوس الأموال، وقوى الضغط التي يسهل عليها توظيفه، خدمةً لمصالحها الفئوية، وممارسة شتّى أنواع التلاعب والتضليل.

من جهة أخرى، يمكن للمتأمّل في المجسّم الوظيفي لمجلس نوّاب الشعب، أن يلاحظ أنّ قطاع الإعلام يكاد يكون مغيّباً على مستوى اللجان البرلمانية؛ إذ نجده لا يكاد يكون تابعاً لمشمولات لجنة الحقوق والحرّيات والعلاقات الخارجية، إلى جانب ما لا يقل عن ثمانية قطاعات أخرى.

ومن نتائج الامتناع عن إسناد قطاع الإعلام إلى أي هيكل عمومي، تعطُّل مسار إصلاحه وتطويره، وبخاصّة على المستوى التشريعي.

على سبيل المثال، ما زالت الإذاعة والتلفزيون العموميان خاضعين لقانون صادر سنة ٢٠٠٧، في الوقت الذي أجمعت فيه كلّ الأطراف على ضرورة القطع مع «الإعلام الرسمي» والارتقاء بالقنوات العمومية الإذاعية والتلفزيونية إلى مستوى «إعلام الخدمة العامة»، على غرار ما هو معمول به في الأنظمة الديمقراطية. وفي الإطار نفسه، نلاحظ تباطؤاً كبيراً في اعتماد القوانين والنصوص التطبيقية لتجسيد الحقوق والحريات الإعلامية المنصوص عليها في الدستور، حيث لم تُعرض بعد أي مشاريع قوانين تفعيلاً للمواد الدستورية المتعلّقة بحريات الإعلام والاتصال، باستثناء قانون الحق في النفاذ إلى المعلومات. وكان من المفترض أن تبادر الحكومة إلى إعداد مشاريع القوانين البديلة للمرسومين ١١٥ و١١٦ (مجلّة الصحافة وقانون الاتصال السمعي البصري) ومشروع قانون للإعلام السمعي والبصري العمومي، لتعويض قانون ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

٢ ـ من أجل «سياسية إعلامية عمومية»

نستنتج مما سبق، أنّ تونس التي تعرف مرحلة غير مسبوقة في تاريخها، وهي «مرحلة الانتقال الديمقراطي» التي تميّزت بنجاح المسار السياسي وإثبات تقليد التداول على السلطة من خلال الانتخابات واعتماد دستور يؤسس لـ «الجمهورية الثانية» ويضع ركائز دولة القانون والنظام الديمقراطي، عليها أن تعتمد عاجلاً «سياسة إعلامية عمومية».

ومِن أهمّ أهداف هذه السياسة تأمين قطاع الإعلام من انحرافات التوظيف التجاري أو السياسي أو العقائدي، ضماناً لحق المواطن في إعلام مستقل وتعدّدي، ذي جودة عالية، تطبيقاً لما يقتضيه الفصل ٣٢ من الدستور، الذي ينصّ على أنّ «الدولة تضمن حق المواطن في الإعلام». وهو ما يحتّم على الدولة واجب إصلاح التشريعات وإحداث الآليات الضرورية للإشراف على إصلاح قطاع الإعلام وتطويره، على غرار هيئة الاتصال السمعي والبصري المنصوص عليها بالدستور، وكذلك مجلس الصحافة، الذي يتعيّن تركيزه، كهيئة تعديل ذاتي لقطاع الصحافة المكتوبة والإلكترونية.

بذلك، تبرهن الدولة أنّها أصبحت ضامنةً لحرية التعبير والإعلام، بعد أن كانت معاديةً لها في عهود الاستبداد.

الفصل التاسع

الإعلام وتحدّيات الدولة والمجتمع في المغرب بعد دستور ٢٠١١: قراءة نقديّة

عبد اللطيف بن صفية(*)

مقدمة

شهدت سنة ٢٠١١ تحولاً دستورياً غير مسبوق بالمغرب، عقب مسلسل الاحتجاجات الشعبية التي قادتها «حركة ٢٠ فبراير» في سياق ما وُصف بأنه «ربيع عربي». وقد نتج من هذا التحول، الإعلان عن إطلاق جيل حديث من التعاقدات، صيغَ إطارها العام في وثيقة دستورية، ترسم معالم مشروع مجتمعي عصري تحكمه دولة الحق والقانون. فيما بدأت ملامح جديدة للمجتمع المغربي في التشكل قبل ٢٠١١، عبر اعتماد سياسة إصلاحات في شتى الميادين وإطلاق مشاريع بنيوية اقتصادية واجتماعية وتنموية مهيكلة، على مدى أكثر من عقد من الزمن. ويُعتبر إصلاح المشهد الإعلامي أحد العناوين البارزة لتلك السياسة.

كما حملت جميع الإصلاحات الموالية شعار إرساء مشروع مجتمع متصالح مع ذاته، يصبو إلى تحقيق الديمقراطية ويضمن حقوق الإنسان، يدعم المساواة والتكافؤ والعدالة الاجتماعية والانتقالية، ويشجع التعددية السياسية والتنوع الثقافي، ويراهن على اقتصاد السوق وعلى حرية المبادرة وعلى ديناميكية الجهات، وينشد الحداثة بمعانيها الكونية (الانفتاح، الاعتدال والوسطية، التسامح)... ويراهن تالياً، على الدور الحاسم لوسائل الإعلام في مواكبة هذا المشروع ودعمه. لقد ثمَّن دستور٢٠١١ هذا التوجه رغم تباين تقييمه. بل تجاوزت بعض مقتضياته (مضموناً ورمزاً) ما

(*) أستاذ باحث في المعهد العالي للإعلام والاتصال، الرباط ـ المغرب.

كان منتظراً. بالموازاة مع هذا الحراك المجتمعي، نسجل تحولات تنظيمية عميقة، شملت مختلف مكونات المشهد الإعلامي المغربي.

خلال كل هذه المرحلة والوقائع والأحداث التي ميزتها، تلح علينا أسئلة كثيرة تتعلق أساساً بآثار هذا التحول: فإلى أي مدى استفاد الحراك والنقاش حول الإصلاحات المجتمعية بالمغرب من الهيكلة التنظيمية للإعلام ومن تحوله المهني ومن صيغه الحديثة؟ هل تأثرت المضامين الإعلامية بفعل هذا التحول؟ أين تموقع الإعلام المغربي بكل مكوناته؟ وهل اعتُبر بالفعل كشريك؟ وكيف ساهم في ذلك الحراك والنقاش حول مشروع المجتمع قبل ٢٠١١ وبعده؟ ما هو دوره، إلى اليوم، في تنزيل تلك الإصلاحات ومواكبتها؟

نحاول إذاً، عبر هذه الورقة، الخوض في تلك الأسئلة أملاً في تشخيص أداء الإعلام المغربي في خضم سياق سياسي واجتماعي متحوّل، معتمدين في ذلك على مقاربة نقدية (وصفية وتحليلية) للوقائع والمعطيات المتاحة ماضياً وآنياً. وذلك بالوقوف عند واقع وأبعاد الإصلاحات السياسية والاجتماعية (الدستورية)، إلى جانب تحليل وضع الإعلام مع ربطه بسياقه النظري (أدواره المجتمعية، وضعه الدستوري، صورته الاجتماعية) والعملي (إمكانيات العمل المتاحة تقنياً ومهنياً وثقافياً). وعليه سنركز في دراستنا هذه على أربعة محاور معنونة كالتالي: **أولاً**، الدولة والمجتمع ورهانات التحوّل في المغرب: نحو تعاقدات مجتمعية جديدة. **ثانياً**، تطورات المشهد الإعلامي والاجتياح الرقمي والحراك المتعدد قبل ٢٠١١. **ثالثاً**، الإعلام المغربي في زمن الإصلاحات وتحدّيات تنزيل دستور ٢٠١١. **رابعاً**، الإعلام في الفضاء العمومي في المغرب: سؤال الموقع والدور.

أولاً: الدولة والمجتمع ورهانات التحوّل في المغرب: نحو تعاقدات مجتمعية جديدة

١ ـ مشروع التناوب الديمقراطي والقطيعة مع سنوات الرصاص

حصل المغرب على استقلاله سنة ١٩٥٦ من دون أن يحرر جميع أراضيه التي بقي جزء منها، شمال البلاد وجنوبها، تحت السيطرة الإسبانية. وإلى جانب الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجمّة التي واجهته غداة استقلاله، فقد تأججت الصراعات بين السلطة الحاكمة والأحزاب السياسية، وتطاحنت هذه الأخيرة في ما بينها كذلك. وأدى فشل التجربة الدستورية في المغرب في الستينيات (١٩٦٢) والإعلان عن حالة الاستثناء في حزيران/يونيو ١٩٦٥ إلى تحويل المسار السياسي للحكومية، بنهجها مقاربة لم تعهدها، تمثلت بالأساس في تهميش الأحزاب

السياسية (بل المطالبة بإلغائها) داخل الحكومة وإفراغ الحياة العامة من مكونها السياسي، إضافةً إلى قمع أحزاب المعارضة والرفع من نفوذ الجيش من أجل ضمان التوجهات المختارة(١).

غير أنه بقدر تنامي قوة السلطة الحكومية، فقد تطور الوعي السياسي والاجتماعي للشباب المغربي الذي كان يطمح إلى غد أفضل في تلك الظروف الصعبة، حيث لقيت الأيديولوجيا الناصرية وأفكار القومية العربية والحركات اليسارية إقبالاً واسعاً في صفوفه. كما تفاقمت حدة الاحتجاجات والمطالب الاجتماعية، صاحبتها حملات قمعية شرسة أجّلت الديمقراطية بالمغرب. وعرف المغرب في هذه المرحلة، بداية السبعينيات، محاولتين انقلابيتين، أعقبتهما مباشرة سياسة متشددة وعنيفة، امتدت سنواتٍ، شكّلت محطة مظلمة من تاريخ المغرب، تميزت بالتضييق على الحريات السياسية والتعبير والصحافة، وبانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تُعرف اليوم في الدوائر السياسية والحقوقية والإعلامية بـ «سنوات الرصاص»(٢).

وعلى الرَّغم من محاولات الانفراج السياسي التي تزامنت مع مسلسل استرجاع الأقاليم الجنوبية، واعتماد سياسة اقتصادية جديدة في إطار قانون المغربة، فإنّ الامتثال الكامل لتوجيهات البنك الدولي، دفع المغرب إلى اتخاذ إجراءات، اعتُبرت غير شعبية، أجّجت الوضع الاجتماعي من جديد. وما زاد من حدة هذا التأجيج في ما بعد، سنوات الجفاف التي شلّت الفلاحة، القطاع الاقتصادي الرئيسي، ومعها البوادي والأرياف المغربية، وتفاقمت معها ظاهرة الهجرة التي أفرزت مشاكل جديدة. خلال كل هذه المرحلة، جلب الالتزام السياسي للصحافة المغربية (صحافة الأحزاب اليسارية بخاصة) ودعمها للقضايا المجتمعية الشعبية، ويلات التضييق والقمع المؤسساتي الذي لم يقف عند مضايقات الصحفيين ومسؤولي التحرير، ومنع الصحف، بل أصاب العنف والتخريب حتى معداتها وتجهيزاتها المطبعية. استمر هذا الوضع إلى حدود منتصف الثمانينيات، ومع ذلك، سجلت هذه المرحلة، بداية حوار سياسي جديد على أساس توافق وطني، سيهيّئ المغرب على مدى عقد من الزمن للسير في طريق الديمقراطية، أدّت فيه صحف أحزاب المعارضة (الاشتراكية والشيوعية) إلى جانب صحف مستقلة جادة(٣)، دوراً كبيراً.

لقد حطّ الحوار والتوافق السياسي المعتمد بظلاله على القطاع الإعلامي، بوصفه أرضية الحوار والتوافق ذاته. لذلك بادرت الدولة إلى تأهيل ودعم وسائل الإعلام، وبخاصة الحزبية، بما فيها المعارضة (١٩٨٩)، وإلى تهيئة مناخ إعلامي جديد عبر انعقاد المناظرة الوطنية الأولى حول الإعلام والاتصال (١٩٩٣). أعقبت هذه الإجراءات مرحلة تميزت بانفتاح سياسي واجتماعي، وبتعاقد بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، أفضى إلى ما اعتُبر انتقالاً ديمقراطياً

---

(١) Omar Bendourou, *Le Pouvoir exécutif au Maroc depuis l'Indépendance* (Paris: Editions Publisud, 1986), p. 171.

(٢) يقصد بـ «سنوات الرصاص» بالمغرب الفترة الممتدة من الإعلان عن حالة الاستثناء في منتصف الستينيات إلى تاريخ إخلاء معتقل تازمامرت، أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

(٣) مثل مجلة **الأساس** و**لاماليف**... غير أنها اختفت فجأة وبدون سابق إنذار بمجرد إعلان التناوب الديمقراطي!

بالمغرب سنة١٩٩٧[٤]. وقد وُصف هذا التعاقد بأنه «سيكون تحالفاً وطنياً ضد الأوضاع الاقتصادية الموشكة على الإفلاس، وضد الأوضاع الاجتماعية المنذرة بالانفجار، وضد الفقر والبطالة والأُمّية، وضد المؤسسات المالية الدولية وديونها المجحفة، بل أيضاً سيكون بمثابة إشارة ردع مؤلمة لكل المتربصين بوحدة التراب الوطني»[٥].

لم يكن من بدّ، في هذا المناخ، وبفعل التطورات المتسارعة الحاصلة في المشهد السياسي الذي أذكته توجُّهات ومطالب أحزاب الكتلة الديمقراطية[٦]، إلا أن تنتعش حرية التعبير وحقوق الإنسان. بل اجتهدت الدولة في دمج مبدأ الحريات في منظومة حقوق الإنسان، معتمدةً في ذلك على الدور الحاسم الذي أصبحت تؤدّيه منظمات المجتمع المدني بالمغرب، واستجابة أيضاً لضغوطات خارجية أملتها التحولات الكبرى التي عاشها العالم منذ سقوط جدار برلين في مختلف الميادين السياسية (الاختيار الديمقراطي) والاقتصادية (التبادل الحر والعولمة) والتكنولوجية (مجتمع المعلومات والمعرفة) والإعلامية (التطور المذهل للبث الفضائي)[٧].

٢ ـ آمال العهد الجديد وحركة شباب ٢٠ فبراير (٢٠١١)

تمثلت الآمال، وبخاصة بعد تولي الملك محمد السادس الحكم، في إصلاحات مجتمعية كبرى وإجراءات شجاعة، أعادت الروح إلى الحياة العامة بمناحيها المختلفة. إلا أنّ قانون الإرهاب الذي أقر مباشرة بعد الاعتداءات الإرهابية التي تعرض لها المغرب وكانت الدار البيضاء مسرحاً لها في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، وإن اختلفت أسباب نزول هذا القانون وتعددت تبريراته، فهو جاء ضد التيار، واعتبر كنشاز بالنظر إلى الإصلاحات النوعية التي مسّت مجال الحقوق والحريات المدنية والسياسية والتعبيرية[٨].

وعلى الرَّغم من المجهودات التنموية للمغرب، فإن استفحال الريع والفساد وعدم تطبيق قرارات هيئة الإنصاف والمصالحة بالكامل، زيادة على أنّه تمّ إنشاء حزب سياسي (الأصالة والمعاصرة) من قبل صديق للملك، تصدر نتائج انتخابات ٢٠٠٧ رغم كونه حديث التأسيس... أعاد إلى الأذهان بعض السيناريوهات التي خبرها المغاربة سابقاً، والتي لا تواكب المطالب الديمقراطية

(٤) الانتقال الديمقراطي الذي قرره الملك الراحل الحسن الثاني مكّن أحزاب المعارضة، وبخاصة اليسارية (الاشتراكية والشيوعية) من تحقيق حلمها القديم: ممارسة السلطة.

(٥) علي كريمي، **أسئلة الانتقال الديمقراطي في المغرب: قضايا في الإصلاح** (الدار البيضاء: منشورات نوافذ، ٢٠٠٥)، ص ٣٠.

(٦) تأسست الكتلة الديمقراطية في سنة ١٩٩٢ وتضم: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الاستقلال، حزب التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

(٧) عبد اللطيف بن صفية، «تحولات الإعلام السمعي البصري بالمغرب: رهاناته وتجلياته التنظيمية والسياسية والاجتماعية،» **المجلة المغربية لعلم السياسة**، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ص ٤٦ ـ ٨٣.

(٨) علقت عليه النقابة الوطنية للصحافة المغربية في تقريرها حول أوضاع حرية الصحافة والإعلام بالمغرب لسنة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ على أنه «تضمن مقتضيات تجرم العمل الصحافي وتضع الصحافيين في خانة الإرهابيين».

والحقوقية، وكان أملهم أن يتم القطع معها نهائياً. لقد أفرزت تحولات المجتمع المغربي جيلاً متعلماً متشبّعاً بالحرية ممتلكاً وممارساً تكنولوجيا التواصل والتعبير، والنماذج الحياتية التي يحلم بها هذا الجيل من الشباب يتفاعل معها يومياً وحصرياً عبر الفضائيات ومواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وتالياً، فالتعتيم على التجاوزات لم يصبح متاحاً ولا ممكناً، وقد زاد من حدة هذا الشعور، التعاطف الكبير الذي لقيته الاحتجاجات في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن. فقد تعبّأ الشباب المغربي، ابتداء من شهر شباط/فبراير ٢٠١١، في حركة أطلق عليها «حركة ٢٠ فبراير» تميزت بانتشارها في عدة مناطق من البلاد، وبتنظيمها السلمي من غير تأطير حزبي، للمطالبة بالتغيير وبإجراءات ملموسة لضمان الكرامة والديمقراطية والمواطنة الحقة، ونبذ الريع والفساد ونهب ثروات البلاد والغنى الفاحش والإفلات من العقاب... مع رفع شعارات قوية ضد رموز كثيرة للنظام، اختُزلت كلها في «الشعب... يريد... إسقاط النظام».

أمام تنامي التظاهرات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير وبواقع جديد من قبل جيل، يقود مجتمعاً بكامله، متحمس لرأي عام وأفكار جديدة وممتلكاً أدوات التعبير العالمية من دون أن تطالها سلطة الرقابة ولا القمع، متحررةً من جدار الخوف المنهار... لم يكن من بدّ إلا التفاعل الإيجابي مع المطالب، وهو ما عبّر عنه الملك محمد السادس من دون انتظار. خطابه يوم ٩ آذار/مارس ٢٠١١ الذي فاجأ الجميع، وبخاصة الأحزاب السياسية بمختلف أطيافها، شكّل لحظة تاريخية حاسمة في تاريخ المغرب الراهن بالنظر إلى مضمون الخطاب، وأيضاً إلى الأسلوب السريع والبنّاء الذي طبع التجاوب مع تلك المطالب ودعوة الجميع إلى الانخراط في دينامية مجتمعية جديدة، قوامها دستور متعاقد بشأنه، تشرف على إعداده فاعليات وطنية بمنهجية تشاركية واسعة. وخلافاً للدساتير السابقة (١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٩٢، ١٩٩٦)، فقد جاء دستور ٢٠١١ كرد فعل بنّاء حاملاً طموحات فئات عريضة من المجتمع المغربي، في انتظار ترجمتها على أرض الواقع.

ثانياً: تطوّرات المشهد الإعلاميّ في ظلّ الاجتياح الرقمي والحراك المتعدد إلى حدود ٢٠١١

١ ـ التناوب الديمقراطي والتناوب الإعلامي[٩]

نقصد بالتناوب الإعلامي، في حالتنا هذه، انتقال الممارسة الإعلامية إلى وضع جديد بفضل التحولات الهيكلية العميقة التي طرأت على القطاع الإعلامي المغربي برمته، منذ أواسط التسعينيات إلى اليوم. لقد تم التناوب الديمقراطي بصيغة توافقية بين الفاعلين السياسيين. أما التناوب الإعلامي، فقد فرضته الظرفية السياسية والإرادة المجتمعية في خضم سياق عالمي متطور، تم تأطيره تالياً، من

(٩) عبد اللطيف بن صفية، «الاستحقاق الصحفي: التناوب الديمقراطي والتناوب الإعلامي،» **الجريدة الأخرى**، ٢٠٠٨/١١/١٣. تناوب الإعلام الذي قصدته هو من الرسمية والحزبية إلى المستقلة بشتى أنواعها.

خلال قواعد وهيكلة تنظيمية مهنية جديدة. في سنة ٢٠٠٧ أصدرت الحكومة المغربية لأول مرة، وثيقة رسمية[١٠] تعترف فيها بنواقص التواصل الإعلامي العمومي بالمغرب خلال الخمسين سنة المنصرمة، معتبرةً هذه النواقص « تتهدد بشكل أساسي دمقرطة وتحديث هذا القطاع»[١١].

إنّ الاعتراف بالنواقص شكّل تحولاً إيجابياً في خطاب الدولة ومقاربتها في التعاطي مع القطاع. ويحتوي مضمون هذه الوثيقة على تشخيص يبرز مكامن الضعف، وكذلك الأعطاب التي لازمت الممارسة الإعلامية بالمغرب لعقود من الزمن. إن شعار التغيير الذي رفعته حكومة التناوب، وهو الحماسة الكبيرة والتعبئة الشاملة اللتان صاحبتا العهد الجديد المتميز «بالرغبة العميقة في تجديد الفضاء السياسي والاجتماع والاقتصادي»[١٢]، سيكون له حتماً انعكاسات وتأثيرات جلية في حقل الإعلام، نظراً إلى حساسية هذا المجال وارتباطه القوي بمجالات حيوية أخرى: سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية. وقد كان متوقعاً أن يعكس المشهد الإعلامي بدوره عناوين ومضامين التغيير، وكذا وجه وصورة العهد الجديد، الشيء الذي أضحى معه إصلاح الإعلام بعامة، والإعلام السمعي والبصري بخاصة، ضرورة ملحة. فهل حقق بالفعل تطور المشهد والممارسة الإعلامية الآمال المعبَّر عنها في شعار التغيير؟

لا بدّ من الاعتراف في البداية، بتحسن مناخ الممارسة الإعلامية. فقد شهد قطاع الإعلام، على مدى عقد ونصف العقد من الزمن، تطوراً لافتاً مسّ جوانب متعددة متعلقة بالهيكلة العامة للقطاع وبالممارسة المهنية وبالتأهيل الإعلامي. فقد تمت مراجعة الإطار التنظيمي للصحافة المكتوبة منذ ٢٠٠٣[١٣]. وتبقى التعديلات التي أقرها هذا القانون في صيغته الحالية، أرضية مقبولة نسبياً في انتظار التعديلات المرتقبة في المشروع الجديد لقانون الصحافة، التي لم تنته بعد المشاورات بشأنها وقد وعدت بها الدولة. إضافةً إلى ذلك، تم تجديد أشكال التعاقد الإعلامي بتوقيع الاتفاقية الجماعية ـ الإطار للصحفيين المهنيين[١٤]، التي مكنت من وضع قواعد جديدة للاستفادة من دعم الدولة للمقاولات الصحفية، حيث تم توسيعه وربطه بالاحترام التام للمقتضيات القانونية في تدبير هذه المقاولات. كما تحققت بمقتضى الاتفاقية مراجعة أجور الإعلاميين وجعلها في مستويات مقبولة. فيما بادرت الدولة منذ ٢٠٠٢ إلى اليوم إلى إصلاح القطاع الإعلامي السمعي والبصري من خلال اعتماد الإجراءات التالية: إحداث هيئة لضبط وتقنين القطاع السمعي والبصري متمثلة

---

(١٠) «٥٠ سنة من الإعلام والاتصال بالمغرب»، من ظهير الحريات العامة إلى مجتمع الإعلام والمعرفة، المغرب، وزارة الاتصال، ٢٠٠٧

(١١) المصدر نفسه، ص ١١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٣) رغم أنه برأي النقابة الوطنية للصحافة المغربية لم «يستجب لمطالب المهنيين وانتظارات المنظمات النقابية والسياسية الوطنية التي ناضلت سنوات طويلة من أجل توسيع مساحة حرية الصحافة وتوفير الضمانات القانونية لها، ولم يستحضر الاتفاقيات الدولية الملزمة للمغرب والتشريعات المعمول بها في النظم الديمقراطية، ولم يأخذ بعين الاعتبار التطورات المذهلة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وإكراهات العولمة...»

(١٤) تم التوقيع عليها في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وتم العمل بها ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

في الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا). ثم رفع احتكار الدولة عن النشاط الإذاعي والتلفزيوني[١٥] الذي طال ٧٨ سنة أي منذ سنة ١٩٢٤. كذلك، إصدار قانون تنظيمي للقطاع السمعي والبصري[١٦]، فضلاً عن تحويل الإذاعة والتلفزة المغربية إلى شركة وطنية وهيكلتها وتكوين القطب العمومي السمعي والبصري، وتالياً، إحداث هيئة لقياس نسب الاستماع والمشاهدة، بالنسبة إلى التلفزة ثم الإذاعة، الغرض منها الاحتكام إلى الجمهور.

يُلاحظ أيضاً خلال هذه المرحلة، اعتماد مقاربة إعلامية جديدة بخصوص الشأن الديني لمواجهة التطرف، الذي انفتح على وسائل الإعلام بشكل ملفت، بحيث تعددت البرامج والأركان، وتنوعت في وسائل الإعلام الوطنية السمعية ـ البصرية والمكتوبة، وارتفع عدد المواقع الإلكترونية والإصدارات النوعية المتخصصة في قضايا الدين. ثم تكثفت آليات الحوار، وذلك بعقد الملتقى الوطني للصحافة سنة ٢٠٠٥، في مرحلة أولى، الذي كان مناسبة للتطرق إلى محاور جوهرية، ركزت بخاصة، على دور الصحافة في البناء الديمقراطي، وعلاقة الحرية الصحفية بالمسؤولية، وإصلاح الإطار القانوني للممارسة والمؤسسة الصحفية، والتنظيم الذاتي للمهنة، وتحديث المقاولة الصحفية وتنظيم السوق الإعلامية. وهو ما أفضى إلى تأسيس مناخ جديد ومحفز وتنافسي أذكاه إطلاق الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة. وفي مرحلة ثانية، عقد الملتقى الوطني حول الإنتاج السمعي البصري والسينمائي، الذي نتج منه دعم الإنتاج السمعي ـ البصري الوطني بتخصيص اعتمادات مالية وتقنية والانفتاح على الفاعلين في الميدان. في هذا المناخ أيضاً، تم إيلاء مكانة جديدة للغة والثقافة الأمازيغية في الإعلام العمومي، واعتماد ميثاق تحسين صورة المرأة في الإعلام، والشروع في مأسسة مقاربة النوع، والمساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال، وإحداث مجلس النوع الاجتماعي. وهو ما أدى إلى بروز اهتمامات إعلامية جديدة، متمثلة في الوعي بأهمية مجتمع الإعلام والمعرفة[١٧]، وإلى التطور الملحوظ للصحافة المكتوبة المستقلة والصحافة الإلكترونية، وتالياً، انتعاش مجال التكوين الإعلامي والتواصلي، وزيادة الإقبال عليه بكثافة، وبخاصة من الإناث.

إلا أنّه على الرَّغم من هذه الحركية الإيجابية على أكثر من مستوى في حقل الإعلام الوطني، فقد ميزت العشرية أيضاً محاكمات ومتابعات متعددة للصحفيين، حطت بظلالها على سير القطاع، كما تشير إلى ذلك تقارير النقابة الوطنية للصحافة المغربية[١٨]، وكان لها وقع على التعاقدات المجتمعية الجديدة، بحيث شكّلت ما يشبه أزمة بين السلطة والصحافة، ما استدعى تدخل فاعلين سياسيين ومهنيين في ما اصطلح عليه بـ «الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع». كما أنّ قانون الإرهاب الذي أُقرّ مباشرة بعد الاعتداءات الإرهابية التي تعرض لها المغرب، وكانت الدار البيضاء مسرحاً

---

(١٥) مرسوم قانون رقم ٢ ـ ٠٢ ـ ٦٦٣

(١٦) قانون ٠٣/٧٧ المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

(١٧) تنظيم المناظرة الدولية حول مجتمع الإعلام والمعرفة لبلدان أفريقيا والعالم العربي في ٢٠٠٦ بمراكش.

(١٨) انظر التقارير من سنة ٢٠٠٢ إلى سنة ٢٠٠٨ على موقع النقابة الوطنية للصحافة المغربية: <http://snpm.org>

لها في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، وإن اختلفت أسباب نزول هذا القانون وتعددت تبريراته، فقد جاء ضد التيار، واعتُبر كنشاز، بالنظر إلى الإصلاحات النوعية التي مسّت مجال الحقوق والحريات.

٢ ـ الاجتياح الرقمي والحراك المتعدد

نقصد بالاجتياح الرقمي المدّ المتعاظم الذي فرضه اقتحام الإعلام الجديد للفضاء العمومي بالمغرب، وما صاحبه من دينامية مهنية واجتماعية وسياسية، استدعت تدخلات فاعلين جدد، حاملين قضايا مجتمعية متنوعة؛ منها ما هو عصري يرتبط أساساً بالديمقراطية والحقوق الإنسانية والتنمية الشاملة وثقافة الانفتاح، ومنها ما يروج لأفكار منغلقة باسم الدين، ومنها ما يستغل بيئة الانفتاح وسياق الحرية لنفث السموم وإشاعة الكراهية وتمجيد العنف... وهو ما نعتبره حراكاً متعدداً. فحينما نتحدث عن الإعلام الجديد مقارنة بالإعلام التقليدي (صحف إذاعة تلفزة)، نشير إلى كل ما يدخل في تعداد آليات التواصل الإلكتروني، من مواقع إلكترونية وصحافة إلكترونية ومدونات شخصية وشبكات تواصل اجتماعي.

لقد اقترن استخدام التكنولوجيا الإعلامية الرقمية بالحراك المجتمعي إلى حد الاندماج، بحيث لم يكن للنشاط الشبابي الذي نتجت منه احتجاجات شباط/فبراير ٢٠١١، وما قبلها، أن يقوم وينتشر صيتها إلا بالتوظيف الواسع النطاق لمختلف أنواع الإعلام الجديد، وتحديداً شبكات التواصل الاجتماعي. ويرجع ذلك إلى تغلغل الإنترنت واستعمالاته في حياة المواطنين بالمغرب، وبخاصة الشباب منهم، كما هو الأمر في باقي الدول العربية. لقد أسفرت دراسة «جيل الرقمية العربي»[١٩] عن أنّ حوالى ٨٣ بالمئة من الشباب العربي يستخدم شبكة الإنترنت بشكل يومي، وأن ٤٠ بالمئة من الشباب يستخدمونها لمدة لا تقل عن ٥ ساعات يومياً. وأن ٦١ بالمئة من الشباب يقضون أكثر من ساعتين يومياً على مواقع التواصل الاجتماعي (بخاصة تويتر وفيسبوك). هذه الوضعية شكلت أرضية خصبة لانتشار وتطور المواقع الإخبارية الإلكترونية (صحافة إلكترونية مهنية)، وكذلك منابر إعلامية أخرى متعددة، تعبيرية بالأساس، اصطلح عليها بـ«صحافة المواطن». إضافةً إلى ذلك، اجتهدت الصحف الورقية في إصدار نسخها الإلكترونية لكي تحافظ بل لتتدارك وجودها في الفضاء الافتراضي الذي أصبح مجالاً عمومياً بامتياز، تغزوه كل أشكال التعبير، وتُتداول فيه جميع المواضيع والأسئلة، بشكل مفتوح، بما في ذلك قضايا الإعلام ووسائله بشتى أصنافها. وقد نتج من هذه الوضعية تحوّل في البنية المهنية لوسائل الإعلام الجماهيرية، وفي علاقتها في ما بينها من جهة، وبين الجمهور من جهة أخرى، يمكن حصره في الملاحظات التالية:

لقد حمل الإعلام الجديد، وبخاصة بعض الصحف الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، لواء حرية التعبير، وأصبح مصدراً إعلامياً بامتياز، تتداول مواده المحلية والطريفة بقية الوسائل

---

(١٩) «جيل الرقمية العربي» قمة أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة: <http://www.digitalqatar.qa/2012/10/22/2785>.

الأخرى؛ كما أصبح يمارس مساءلة ونقداً لأداء الإعلام الشامل (العمومي والخاص). في المقابل، يتيح الإعلام الجديد امتداداً شاسعاً على شبكة الإنترنت لمضامين الإعلام التقليدي كما يجعلها عالمية، ويخضعها تالياً للتفاعل المباشر معها في جميع أرجاء المعمور. ساهم اتساع قاعدة الإعلام الجديد إلى حد كبير في اتساع قاعدة مجتمع الإعلام، سواء تعلق الأمر بعدد الممارسين/الإعلاميين أو المهتمين/المستخدمين، أو بالأنشطة المرتبطة ثقافياً واقتصادياً ومهنياً بمجتمع الإعلام. وهو ما أسهم في تغيير الثقافة الإعلامية. أيضاً ظهور، من خلال المدونات والمواقع الشخصية ومنصات الحوار والمنتديات، لقادة رأي جدد، غير مصنفين سياسياً، يخوضون في مواضيع وجوانب مختلفة من الحياة العامة، ملأوا، بعفوية وبعشوائية وبطريقة مغرضة أحياناً، المساحات الفارغة التي تركها الإعلام التقليدي الرسمي والمستقل على السواء. فشبكات التواصل الاجتماعي حررت الأصوات، حيث كانت وسائل الإعلام التقليدية تنفرد بدور التعبير عن رأي جميع الفئات بحكم مبدأ التفويض المجتمعي. لكن بعدما تملك المواطن أداة التعبير الإلكتروني، وما تتيحه من هوامش الحرية والفورية وسهولة الاستعمال، أصبحت مختلف الفئات تشارك برأيها مباشرة في النقاش في تنشيط الفضاء العمومي الذي وجد في شبكات التواصل الاجتماعي مرجعاً لتأكيد المعلومات، أو دحضها، بشكل آني ومباشر.

لقد أشار تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لسنة ٢٠١٤[٢٠] إلى الأقطار العربية الخمسة التي تتصدر قائمة ترتيب البلدان العربية من حيث انتشار الإنترنت، وهي: البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر، السعودية، عمان. لكنّ نسخة ٢٠١٥ أصدرت تصنيفاً عالمياً جديداً في مجال قوة صبيب الإنترنت (Le Débit) تصدرته كوريا الشمالية، كما تصدرت قائمة البلدان العربية بالترتيب كل من: الإمارات العربية المتحدة (المرتبة ٣٥ عالمياً)، السعودية (المرتبة ٣٦ عالمياً)، البحرين (المرتبة ٣٩ عالمياً)، المغرب (المرتبة ٤٥ عالمياً)، قطر (المرتبة ٤٦ عالمياً)[٢١]. وتعرف شبكات التواصل الاجتماعي ضعف مصداقية المعلومات والمضامين والمصادر، نتيجة نشر الشائعة وتداول الأخبار الكاذبة أو المغلوطة، وتالياً نشر معلومات ومضامين مجهولة المصدر وغير جديرة بالثقة.

٣ ـ تقييم الوضع الإعلامي قبل ٢٠١١

كل هذه المعطيات، عموماً، تفيد أن التحوّل جرى بالفعل في الحقل الإعلامي، سواء على مستوى البنيات أو البيئة أو الضوابط أو الأهداف المعلنة أو الإنجازات. وتتضح ملامح هذا التحوّل، من جانبه الإيجابي، في الملاحظات التالية:

(٢٠) International Telecommunication Union [ITU], *Measuring the Information Society Report 2014* (Geneva: ITU, 2014), <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/mis2014/MIS2014>.

(٢١) انظر: المصدر نفسه.

ـ موقف وسلوك جديد أن للدولة المغربية في مقاربتها للمنظومة الإعلامية، على المستوى التنظيمي والتقني في تنفيذ وتأطير ورش الإصلاح الإعلامي.

ـ توسيع وتنويع العرض الإعلامي، والاهتمام بالعاملين والمهنيين، وتشجيع إعلام القرب.

ـ التأسيس لثقافة إعلامية عصرية في المجال السمعي والبصري قوامها: الضبط والتحكيم على أساس مقتضيات قانونية جديدة وعلى أساس دفاتر التحملات، والاحتكام إلى الجمهور وقياس المتابعة، والضبط الذاتي المهني، بإنشاء وظيفة الوسيط، وتدبير التعددية السياسية والثقافية، واحترام الجمهور الناشئ.

ـ تأكيد مبادئ التعددية السياسية والتنوع الثقافي والمساواة بين الجنسين.

ـ التطور الملحوظ الذي شهدته الصحافة المستقلة، وبخاصة اليوميات والأسبوعيات الإخبارية العامة والإعلام الجديد بشتى فروعه.

ـ توسيع مجالات الحرية وفتح المجال أمام متدخلين إعلاميين ومجتمعيين جدد.

ـ كما لوحظ في مجال الصحافة المكتوبة والإلكترونية زيادة أركان وأعمدة الرأي الموقعة من داخل هيئات التحرير وخارجها.

لكن بقيت عدة جوانب قصور عالقة، لم تتح للتحول أن يكتمل، وتتمثل في ما يلي:

• على الرَّغم من تحرير القطاع الإعلامي السمعي ـ البصري، فإنّ هيمنة الدولة عليه لم تتراجع، بل تعززت أكثر بفعل هيكلته وتنظيمه الجديد لصالحها (القطب العمومي)[٢٢]. أما في الصحافة المكتوبة، فقد فقدت صحافة الأحزاب حضورها التاريخي لفائدة صحافة مستقلة تجارية.

• احتكام القطاع إلى أسلوب وعقلية تدبيرية، أذكتها التطورات التدريجية من وضعية ارتبط فيها الإعلام بعامة، وحصراً، بالدوائر السياسية إلى وضعية تتشابك فيها خيوط وسائل الإعلام وعالم التجارة والأعمال. كما يلاحظ تجميع عدد من الوسائط المماثلة أو المختلفة لدى جهات وحيدة، ما يوحي باتجاه نحو تجارب بين «الاحتكار والتركز».

• في ما يتعلق بالتعددية السياسية، فقد أقر الإصلاح التعددية، وترجمته الهيئة العليا للإعلام السمعي البصري إلى قرارات لضبطه، ووضعت له آليات لتتبعه، لكن الكيفية التي يعالج بها الإعلام العمومي أراء وتدخلات الفرقاء السياسيين في فترات الانتخابات أو خارجها، تماشياً مع توجيهات الهاكا، لا توحي بأنها الطريقة المثلى لضمان التعددية. كما أن الهاكا لم تضع آليات عملية لتدبير التنوع الثقافي في وسائل الإعلام السمعية البصرية.

---

(٢٢) يتكون القطب العمومي من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (٨ قنوات تلفزية، ٤ إذاعات وطنية، و١٢ محطة إذاعية جهوية) «صورياد» القناة الثانية (قناة تلفزيونية ومحطة إذاعية واحدة)، وميدي ١ تيفي (قناة تلفزيونية واحدة).

• مأسسة مقاربة النوع ومأسسة المساواة بين الجنسين في الإعلام المغربي، لم تجد طريقها السوي إلى التطبيق، ولم يتم العمل بمقتضيات الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام كما يجب.

• مجهودات الإصلاح الإعلامي لم تنعكس بالشكل المطلوب على جودة المضامين التلفزيونية. أما في المجال الإذاعي، فقد أدت المنافسة بين المحطات الخاصة والعمومية إلى انتعاش في البرامج الإذاعية التي كسبت الجمهور المغربي من جديد، على الرَّغم من تسجيل حالات كثيرة من الانحرافات الأخلاقية لدى بعض الإذاعات الخاصة.

على الرَّغم من النوايا الحسنة التي واكبت مسار الإصلاح الإعلامي قبل ٢٠١١ والإجراءات المهمة التي اعتمدت لأجله، يبقى الرهان قائماً، وهو يتمثل أساساً في خلق فضاء عمومي منفتح على جميع الفاعلين، يضمن التوازن بين كل المتدخلين، ويحقق المساواة والإنصاف والالتحام الاجتماعي. وهذا يعني إعادة النظر في طبيعة المشاركة والتعبير السياسي عبر وسائل الإعلام العمومية والخاصة (مبدأ التعددية والتنوع)، وتالياً، إعادة تصور الأداء الإعلامي شكلاً ومضموناً وتدبيراً، بما يتناسب والاختيارات المجتمعية المعبر عنها في أكثر من مناسبة وعلى مستويات مختلفة (مبدأ المسؤولية الاجتماعية). فكيف تفاعلت المرحلة اللاحقة مع كل هذه الانتظارات؟

ثالثاً: الإعلام المغربي في زمن الإصلاحات السياسية وتحديات تنزيل دستور ٢٠١١

لقد احترمت المنهجية الدستورية غداة ٢٠١١ في منح الحزب المتصدر للانتخابات البرلمانية حق تشكيل الحكومة. وبعد مشاورات عسيرة وطويلة في البحث عن تحالفات تضمن أغلبية مريحة وإرضاء للأطراف، استطاع حزب العدالة والتنمية بقيادة عبد الإله بنكيران، اقتراح تشكيلة حكومية واسعة، وإن لم تكن متجانسة أيديولوجيا[٢٣]. رغم الحماسة التي عبر عنها رئيسها وأعضاؤها، فقد كان الجميع يشعر بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق هذه الحكومة التي عليها تحقيق آمال المجتمع المغربي وأحلامه التي أجهضت، لَمَّا تم التراجع وتحويل مسار التناوب الديمقراطي. مرة أخرى، شكّل الإعلام أحد الورش الإصلاحية الكبرى لحكومة بنكيران، وبخاصة أنّ دستور ٢٠١١ حمل معه إطاراً تعاقدياً جديداً للمجتمع المغربي، مما أتاح مناخاً سياسياً محفزاً وإرادة قوية للتغيير، وهو السياق الذي جرت فيه إصلاحات دستورية وسياسية مهمة. ثم إنّ حزب العدالة والتنمية، أيام المعارضة، عادة ما كان ينتقد الإعلام الوطني ويطالب بإصلاحه وتحسينه، وهي فرصته، في ذلك

(٢٣) بلغ عدد أعضاء حكومة بنكيران الأولى ٣٢ وزيراً (ينتمون لأحزاب مختلفة: محافظة وشيوعية وليبرالية..) كما ضمت الحكومة وزيرة واحدة مما اعتبر تراجعاً للوهلة الأولى عن ثقافة المساواة التي عرفت انتعاشاً خلال السنين التي سبقت.

الوقت. فما هو نصيب الإعلام من هذا التحول الدستوري والسياسي؟ وكيف ساهم بدوره في بلورة النموذج المجتمعي المغربي ومواكبة توجهاته؟

١ ـ الحصيلة الرسمية لتطوّر الإعلام بعد ٢٠١١

من وجهة نظر حكومية[٢٤]، شكلت جميع المشاريع التي اعتمدت في المجال الإعلامي بعد تنصيب حكومة بنكيران الأولى نوعاً من الاستمرارية في النهج الإصلاحي الذي سارت عليه الدولة المغربية منذ عقد من الزمن، لكنه تميز بنفَس آخر، أطرته أبعاد المقتضيات الدستورية الجديدة التي رفعت من سقف الحقوق والحرية والديمقراطية. وهو ما جعل التفكير يتجه نحو تعزيز حرية الإعلام ومسؤوليته واستقلاليته ومهنيته، مع إيلاء مبدأ الخدمة العمومية أهمية متزايدة وهو ما اعتُبر تنزيلاً وتطبيقاً للدستور. وتتمثل عناوين تطوير الإعلام المهني إلى حدود ٢٠١٦، بحسب الأداء الحكومي، في محورين أساسيين:

أ ـ تدبير رهانات وتحديات تحرير القطاع السمعي ـ البصري وملاءمة وضعه مع السياق المجتمعي الجديد من حيث جودة المنتوج الإعلامي وإدارته، بحسب منطق الحكامة والتنافسية والمهنية. وهو ما تم من خلال:

• مراجعة دفاتر تحملات الشركات العمومية للإعلام السمعي ـ البصري بمنهجية تشاركية، وتوجيهها بحسب مرتكزات الدستور[٢٥].

• خلق لجنة انتقاء البرامج بكل من مؤسستي الإعلام التلفزي العمومي (الشركة الوطنية والقناة الثانية) وكذا لجنتي أخلاقيات البرامج بهما.

• دعم الإنتاج الوطني الذي تعده داخلياً المؤسسات الإعلامية العمومية، وكذا ما تقترحه شركات الإنتاج الخاصة، في ما يتعلق بالمادة الإعلامية وبالدراما والأعمال السينمائية، مع وضع قواعد شفافة وتنافسية.

• توسيع العرض الإخباري واعتماد برامج جديدة متنوعة، مع الحرص على التنوع الجهوي والمجالي.

• ملاءمة التشريع الإعلامي مع الاختيارات المجتمعية الراهنة، وذلك في ما يتعلق بضمان حق المواطنات والمواطنين في الإعلام، واحترام التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي، واحترام الكرامة الإنسانية ومحاربة أشكال التمييز كافة، وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، من متابعة البرامج التلفزية، النهوض بثقافة المساواة والإنصاف بين النساء والرجال ومحاربة الصور النمطية والتمييز والعنف المبني على النوع، وحماية الجمهور الناشئ[٢٦].

---

(٢٤) وزارة الاتصال <http://www.mincom.gov.ma>.

(٢٥) لقد شكل إعداد هذه الدفاتر، الذي دام أكثر من شهرين، محكاً حقيقياً للحكومة الجديدة، فقد برزت معالم التشنج منذ البداية في علاقتها مع المهنيين والفاعلين في القطاع.

(٢٦) وزارة الاتصال، مشروع قانون رقم ١١,١٥.

• الانتقال نحو التلفزة الرقمية الأرضية، حيث وصلت نسبة هذا الانتقال إلى تغطية ٨٥ بالمئة من التراب الوطني سنة ٢٠١٥ بعد أن كانت ٨٢ بالمئة سنة ٢٠١٢[٢٧].

• دعم الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، بعد أن كانت تعاني مشاكل مالية[٢٨]، والإعداد لمشروع عقد برنامج جديد بين الدولة والشركة بين ٢٠١٦ و٢٠١٨.

ب ـ تطوير قطاع الصحافة المكتوبة والإلكترونية على مستوى التنظيم القانوني في إطار الحرية والمسؤولية مع اعتبار التقدم التكنولوجي، وذلك في ما يتعلق بالجوانب التالية:

ـ إعداد مدونة جديدة شاملة للصحافة والنشر، صادق عليها البرلمان بالإجماع يوم الثلاثاء ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٦، تنسجم والمقتضيات الدستورية في ما يرتبط بمجالات الحقوق والحرية، وكذا في ما يخص التزامات المغرب الدولية، سواء تعلق الأمر بالمرأة أو الطفولة أو الأقليات، إلى غير ذلك. حيث تتضمن ثلاثة مشاريع نصوص قانونية، تنتظر مصادقة البرلمان (مشروع قانون ٨٨,١٣ المتعلق بالصحافة والنشر بما فيها الصحافة الإلكترونية وحق الحصول على المعلومة، ومشروع قانون رقم ٨٩,١٣ خاص بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، ومشروع قانون رقم ٩٠,١٣ المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة)[٢٩]. وفي رأي وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية، فإن مستجدات المدونة الجديدة «تتمحور حول تعزيز ضمانات الحرية في ممارسة الصحافة، وحماية حقوق وحريات المجتمع والأفراد، وجعل القضاء سلطة حصرية في قضايا الصحافة وتقوية دوره في حماية حرية الصحافة، وتعزيز حرية الصحافة الإلكترونية، وتشجيع الاستثمار وتطوير مقتضيات الشفافية، وتحديد الحقوق والحريات بالنسبة للصحفي، وتعزيز استقلالية الصحفي والمؤسسة الصحفية»[٣٠].

ـ تحقيق الاعتراف القانوني للصحافة الإلكترونية[٣١]، التي تزايد عددها بعد حصولها على تصاريح الإصدار حيث بلغ عدد الصحف المصرح بها لدى المحاكم الابتدائية للمغرب أواخر سنة ٢٠١٥، ٢٥٤ جريدة إلكترونية.

---

(٢٧) المصدر تفسه.

(٢٨) أوضح وزير الاتصال، مصطفى الخلفي «أن ٣٤٣ مليون درهم منها قادمة من مخصصات صندوق النهوض بالمشهد السمعي ـ البصري الوطني، و٦٠٠ مليون درهم من مخصصات ميزانية الاستثمار لوزارة الاتصال برسم سنة ٢٠١٤ التي تم تحويلها بالكامل، وعياً من الوزارة بالوضعية المالية للشركة، و٤٠٠ مليون درهم من التحملات المشتركة، وبرمجة ٣٠٠ مليون درهم إضافية من التحملات المشتركة برسم ٢٠١٤ لتعويض الخصاص الناجم عن مراجعة رسم النهوض بالمشهد السمعي ـ البصري الوطني». انظر: <http://www.menara.ma/ar/2014/11/07/1444752>.

(٢٩) صادق البرلمان على مشروع المجلس بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٥، وهو هيئة مهنية للتنظيم الذاتي لجسم الصحافة المكتوبة والإلكترونية، يتولى مهام الوساطة والتحكيم والرفع من احترام أخلاقيات المهنة وتطوير الأداء الصحفي.

(٣٠) وزارة الاتصال: <http://www.mincom.gov.ma/ar/actualites-ar/item/2169>.

(٣١) الاعتراف القانوني المرحلي للصحافة الإلكترونية تم بعد صدور منشور عن وزير الاتصال (رقم ١٥ س) في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجه إلى النيابات العامة (بالمحاكم) قصد قبول طلبات التصريح، بإنشاء مواقع إلكترونية إخبارية على غرار الجرائد الورقية كخطوة أولى في انتظار صدور قانون قائم بذاته).

ـ رفع قيمة الدعم المالي المقدم للصحف بشتى أنواعها (ورقية/إلكترونية، وطنية/جهوية) الذي وصل إلى ٦٥ مليون درهم سنة ٢٠١٥ بعد أن كانت قيمته في سنة ٢٠١٢ قرابة ٥٢ مليون درهم، وفي سنة ٢٠١٣ قرابة ٥٥ مليون درهم، وفي سنة ٢٠١٤ قرابة ٥٦ مليون درهم.

ـ توقيع عقد برنامج جديد بين الدولة وفدرالية ناشري الصحف يغطي المرحلة الممتدة ما بين ٢٠١٣ و٢٠١٧ في ٨ آذار/مارس ٢٠١٣. يهدف هذا العقد إلى النهوض بالأوضاع الاجتماعية للموارد البشرية العاملة في القطاع وتشجيع التكوين وتأهيل الصحافة الجهوية ودعم الصحافة الإلكترونية، إضافةً إلى دعم التعددية السياسية واللغوية والثقافية في إطار التنوع والوحدة وحماية استقلالية المقاولات الصحفية، وتحسين أوضاع العاملين في الصحافة، ودعم المنظمات المهنية وتعزيز احترام مواثيق أخلاقيات المهنة.

لكن هيئة الضبط، الهاكا، أشارت في تقريرها حول الاتجاهات العامة للتعددية السياسية في وسائل الاتصال السمعي البصري خلال سنة ٢٠١٥، إلى عدد من الاختلالات، بحيث رصدت في نتائج الحصص الأربع لمداخلات الشخصيات العمومية والحكومة والأغلبية البرلمانية والمعارضة في مجموع البرامج الإخبارية (من نشرات وبرامج حوارية وإخبارية)، عدم احترام مقتضيات المادتين السادسة والسابعة من القرار ٤٦ ـ ٠٦. وسجلت عدم تحقيق مبدأ الإنصاف المنصوص عليه في المادة السادسة من هذا القرار[٣٢]. في حين بلغت المدة الزمنية الإجمالية لمداخلات الشخصيات العمومية النسائية في النتائج الإجمالية للنشرات والمجلات والبرامج الحوارية لوسائل الاتصال السمعي البصري، بحسب بيانات التعددية لسنة ٢٠١٥ التي رصدتها الهاكا، نسبة ١٤ بالمئة من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية[٣٣]. وهي نسبة بعيدة من تحقيق المساواة والإنصاف من خلال تطبيق مقاربة النوع بجدية في الإعلام السمعي البصري بخاصة.

إضافةً إلى ذلك، فقد وقفت اللجنة الاستطلاعية البرلمانية حول الإعلام العمومي في مهمتها (٢٠١٢ ـ ٢٠١٣) على مجموعة من الأعطاب بالقنوات التلفزية العمومية، وبخاصة في ما يتعلق بجوانب تدبير الموارد البشرية والبرمجة والإنتاج والحكامة. وقد أوصى تقرير اللجنة البرلمانية بتحسين نوعية البرمجة، بإنشاء ميثاق التحرير كإطار مرجعي، بهدف حماية القنوات العامة ضد أي تأثير، بما في ذلك الإشهار. كما أوصى التقرير بوضع سياسة تحدد شروط استخدام الإنتاج الخارجي[٣٤].

---

(٣٢) تقرير الهاكا حول التعددية السياسية في الإعلام السمعي ـ البصري لسنة ٢٠١٥. <http://www.haca.ma/indexAr.jsp>

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) «Audiovisuel: Le Rapport parlementaireenfin prêt,» *L'Economiste* (28 janvier 2014), <http://www.leconomiste.com/article/915922-audiovisuelle-rapport-parlementaire-enfin-pr-t>.

٢ ـ مناخ العمل الإعلامي من وجهة نظر المهنيين

نعتمد في رصد المواصفات العامة لهذا المناخ على تقارير ممثلي الفاعلين الإعلاميين من نقابة ومسؤولي المقاولات الإعلامية (أرباب العمل)، وعلى شهادة الصحفيين:

اعتبر تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية لسنة ٢٠١٣[٣٥]، أن الدستور الجديد وضع الأسس الأولية للانتقال الديمقراطي، وهو ما يتطلب، في رأي النقابة الأكثر تمثيلاً، تحديد الاختيارات الكبرى في إصلاح الصحافة والإعلام، بناءً على توافق وحوار شاملين يشركان جميع الفاعلين، كما هي عليه الحال في باقي الملفات الاستراتيجية، إضافةً إلى ما تتطلبه الشفافية والحق في الخبر، وتطوير الأداء الإعلامي، وإدارة الحوار السياسي، ومناقشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والقيام بدور التوعية الصحية والبيئية والتنوير الثقافي والفكري والارتقاء بالذوق الفني والمساهمة في التعليم والتربية. ويحيل التقرير في هذا الصدد إلى نتائج الحوار الوطني الإعلام والمجتمع، حيث يعتبر أنها شكلت محور اتفاق بين مختلف الأطراف، وكان من الممكن أن تكون منطلق الإصلاح الشامل الذي تَعزز بالمكاسب الدستورية. إلا أن التقرير يسجل إلى حدود ٢٠١٣، بحسب تعبيره، تغييب هذه الأولويات، والانغماس في صراعات جانبية وتناحرات، أدت إلى الانحراف عن سكة الإصلاح. وما أدى، في رأيه، إلى سيادة حال من سوء التفاهم أو من انعدام الثقة. وتعتبر النقابة أن الفترة المرصودة (٢٠١٢ ـ ٢٠١٣) «تميزت بازدياد الاعتداء على الصحافيين في غياب تام لآليات الحماية القانونية والإدارية والمهنية لهم !وتسجل في هذا الصدد أن الاعتداءات تطال كلٍّ الصحافيات والصحافيين، في مختلف وسائل الإعلام، سواء كانت خاصة أو عمومية، وطنية أو جهوية»[٣٦].

يروي توفيق بوعشرين، صحفي ومدير يومية **أخبار اليوم** بنسختيها الورقية والإلكترونية، بعد لقاء غير رسمي لوزير العدل والحريات بمجموعة من الصحفيين، أنّه «قبل أربع سنوات [٢٠١٢] جمع وزير العدل والحريات، السيد مصطفى الرميد، «عصابة كبيرة» من الصحافيين في بيته، وقال لنا: «إن جلالة الملك محمد السادس أوصاني بعدم تحريك المتابعة القضائية ضد أي صحافي أساء إليه. إنه يتنازل عن حقه في متابعة الذين يمسون جلالته، لأنه ملك ديمقراطي، ويريد من شعبه أن يحبه لا أن يخافه، وأن يوقره لا أن يقدسه». بقي الجميع، يستطرد بوعشرين، مشدوها تلك الليلة في منزل وزير العدل والحريات في الدار البيضاء، وقلنا إن الوقت حان ليخرج في المغرب قانون جديد للصحافة، لا حبس ولا سجن فيه، وإن الدولة نضجت اليوم لتقبل بالصحافة شريكاً لا عدواً... لكن اتضح أننا كنا حالمين، وأن الفترة الممتدة بين العشاء في بيت وزير العدل وتوقيت خروج مشروع القانون، شهدت عدة تغيرات، وجرت تحتها مياه كثيرة، وأن هناك من تدخل بفتوى ترحيل عقوبات

---

(٣٥) **التقرير السنوي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية** (٣ أيار/مايو ٢٠١٢ ـ ٢ أيار/مايو ٢٠١٣)، <http://www.snpm.org>.

(٣٦) المصدر نفسه.

الثوابت وغير الثوابت إلى القانون الجنائي، وترك الصحافيين تحت رحمة العقل الجنائي للدولة، إن شاءت عاقبت، وإن شاءت تسامحت حسب الظروف والأحوال»[٣٧].

يعود تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية لسنة ٢٠١٦[٣٨]، ليرسم صورة قاتمة للحقل الإعلامي المغربي. حيث يرى أن الإعلام العمومي، لم يستجب بالشكل المطلوب للتطورات الحاصلة على المستوى التواصلي والمهني والسياسي، حيث ظل الطابع المهيمن عليه، هو الطابع الرسمي، ولم يتمكن، من تفعيل المبادئ الواردة في الدستور، ومن مرافقة تحولات المجتمع. ويسجل التقرير غياب استراتيجية واضحة لحماية قطاع الصحافة الورقية من خطر الانقراض، مما يترتب عنه، في رأيه، تبعات مهنية وسياسية واجتماعية. ويشير تقرير ٢٠١٦ إلى أن التطورات التي حملتها التكنولوجيات الحديثة، وهي سهولة إنشاء مواقع لتقديم الأخبار وبث الصور والتعبير عن الآراء، وتطور الصحافة الرقمية، التي شهدت تطوراً مهماً، على المستوى الكمي، لم يرافقه تقدم كبير على المستوى الكيفي. كما أن سنة ٢٠١٥ عرفت، بحسب التقرير نفسه، استمراراً لمسلسل الاعتداءات التي أصبحت تتخذ أشكالاً متعددة (العنف اللفظي والسب والإهانات والتهديد والمنع والاعتداء الجسدي والضرب والجرح، وتكسير أو حجز آلات التصوير وسائل العمل). كما أنها تمس مختلف وسائل الإعلام سمعية بصرية، عمومية وخاصة، وصحافة مكتوبة وإلكترونية ومصورين[٣٩]. لكن، في المقابل، تسجل النقابة بإيجابية المكسب الذي جاء به مشروع القانون حول الصحافة والنشر في هذا المجال، والذي ينص في المادة ٦ على التزام «السلطات العمومية بتوفير الضمانات المؤسساتية لحماية الصحفيين من الاعتداء أثناء مزاولة مهنتهم».

من جانبه، عبّر المكتب التنفيذي للفدرالية المغربية لناشري الصحف[٤٠]، أمام الأزمة التي تضرب الصحافة المكتوبة، عن قلقه من أن يتحول اتجاه القطاع من التأهيل إلى مجرد الصراع من أجل البقاء. حيث وقف المكتب الفدرالي، في بلاغ له، على خصوصية المغرب الذي لا يعاني نقصاً في القراء، على عكس الشائع، ولكن يتأثر بالقراءة المجانية للصحف، التي تبيّن مؤشرات المقروئية المهولة (فعدد قراء اليوميات فقط يصل إلى مليوني قارئ، بينما ٢٥٠ ألفاً منهم تقريباً، هم من يؤدون ثمن الجريدة، مما يجعل، في رأي ناشري الصحف، خسارة المقاولات الصحافية تضاعف أرقام الدعم العمومي للجرائد بعشرات المئات من المرَّات[٤١]. وهذا لا يؤثر فقط في مداخيل المبيعات،

---

(٣٧) **توفيق بوعشرين، «ابحثوا عن تركة نابليون في المغرب،»** أخبار اليوم، **٢٠١٦/٥/١١**، <http://www.alyaoum24.com/593116.html>.

(٣٨) النقابة الوطنية للصحافة المغربية، **التقرير السنوي حول حرية الصحافة والإعلام في المغرب أيار/مايو ٢٠١٥ ـ أيار/مايو ٢٠١٦**، <http://www.snpm.org html>

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) بلاغ صادر عن فدرالية الناشرين في اجتماع مكتبها التنفيذي يوم الخميس ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦. نشرته يومية **الأحداث** المغربية. النسخة الإلكترونية **أحداث أنفو** يوم ٢٠١٦/٢/٢١، تحت عنوان: «فيدرالية الناشرين تطالب بتفادي الثغرات الخطيرة لقانون الصحافة حتى لا يصبح الصحافيون في وضعية السراح المؤقت». <http://www.ahdath.info/?p=148579>

(٤١) حسب دراسة أجرتها فدرالية الناشرين بدعم من وزارة الاتصال (المصدر نفسه).

ولكن يعطي أرقاماً مغلوطة عن حجم انتشار الصحف تؤثر في أهم مورد لها، وهو الإشهار، الذي انتقل في مدة وجيزة بالنسبة إلى الصحف من ٢٢ بالمئة إلى ١٧ بالمئة من حصة سوق الإشهار في المغرب. وينادي مسؤولو المؤسسات الصحفية بإقرار جيل جديد من العلاقات، تأخذ بعين الاعتبار، ليس المصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية الضيقة، ولكن مسؤولية الجميع في الحفاظ على استمرار الصحافة في بلادنا للقيام بدورها المتمثل في تلبية الحق الأساسي للمواطن في الإخبار والإعلام، وفي تحمل مسؤوليتها المجتمعية كركيزة من ركائز الممارسة الديمقراطية[٤٢].

رابعاً: الاستنتاجات العامة والآفاق

١ ـ الاستنتاجات

تأسيساً على ما سبق، نستنتج ما يلي:

بين وجهتي نظر الحكومة والمهنيين عدة حقائق؛ فقد ترجمت الإجراءات الحكومية بالفعل عنايتها بالقطاع فواكبت في مجملها مقتضيات وتداعيات الإصلاح الذي أطلقته الدولة المغربية منذ عقدين. وأدى المجهود الحكومي إلى توسيع قاعدة النشاط الإعلامي وإلى محاولة تحسين مناخه المهني، على الرَّغم من التشنجات التي طبعت أحياناً علاقة حكومة عبد الإله بنكيران بقنوات الإعلام العمومي. فلا مناص من الاعتراف بالتطور الذي يميز القطاع الإعلامي حالياً بالمغرب، سواء على مستوى الإطار التنظيمي والهيكلة المهنية، إضافةً إلى ترسيخ ثقافة الضبط الإعلامي واتساع هوامش الحرية، على الرَّغم من المؤاخذات حول حدود تلك الهوامش الخاصة بحرية التعبير. وكذلك باستقلالية وسائل الإعلام، ومن المضايقات المرصودة للصحفيين التي ما فتئت التقارير المهنية الوطنية والدولية ترصد استمرار مظاهرها.

لكن لا بدّ من الإقرار أيضاً، بأن مجهود الإصلاح الذي أطلق مع بداية الألفية الثالثة ثم أواسطها، لم يتابع بالحماسة نفسها بعد ٢٠١١، ولم يتم توظيف مناخ التعاقدات الديمقراطية والمجتمعية الجديدة في جعل الإعلام يخلق فضاءً عمومياً مفتوحاً ومحفزاً لدعم الديمقراطية التشاركية والاستجابة الملائمة لانتظارات المواطنين وجمهور وسائل الإعلام عموماً. الحقيقة أن متابعة ورش إصلاح الإعلام بعد ٢٠١١ تتم في سياق مختلف تماماً عن المناخ السياسي والاجتماعي الذي أطلق فيه، وبخاصة أنّ حقل الإعلام شكل مجالاً للصراع والتبارز السياسي، وليس مرتعاً للتوافق، كما كانت عليه الحال قبل ٢٠١١. وهو ما يجعل القوانين والمقتضيات التنظيمية للقطاع، تجد صعوبة كبيرة وتتطلب وقتاً طويلاً لإخراجها (مثال: دفاتر تحملات القنوات العمومية، وقانون الصحافة الذي لم يصدر حتى الآن، بعد ثلاث سنوات من إطلاق ورشه).

---

(٤٢) المصدر نفسه.

لقد أدى ما نعتبره اجتياحاً رقمياً، إلى دمقرطة تملك أدوات الإعلام الجديد من مواقع إخبارية ومنابر التعبير ضمن شبكات التواصل الاجتماعي، إذ نلاحظ اهتماماً كبيراً بالشأن المحلي واتجاهاً عاماً نحو قضايا القرب، وهو ما حقق، بشكل عفوي، فك العزلة الإعلامية عن عدد من المناطق الجغرافية بالمغرب وأزاح التعتيم عن مواضيع تختلف حساسيتها. وأمام تزايد حضور الخطاب الرسمي والمؤسساتي في الإعلام العمومي، فإن الإعلام الجديد يولي اهتماماً متصاعداً بالمواطن وبحياته اليومية. نلاحظ كذلك، توسيع قاعدة مساءلة الإعلام واتخاذ المواطن، عبر استعماله للإعلام الإلكتروني، وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي، مكانة جديدة ضمن مكونات القطاع.

على الرَّغم من أن موضوع الإعلام لا يشكل اهتماماً حصرياً للمواطن في المغرب، اللهم في ما يتعلق ببرامج التلفزة في رمضان، وهو استثناء، فإن مساءلة الجمهور للإعلام تبدو في مجملها مطالبةً بالحق في «الخدمة العمومية» التي على الإعلام بشتى أصنافه (عمومياً كان أم خاصاً) أن يؤديه بحكم مسؤوليته الاجتماعية التي يلاحظ أنه بعيد من تأديتها، عما هو متعارف عليه. كما تبرز نتائج بعض الدراسات أن «الخطاب الإعلامي الرسمي في المغرب لا يعكس بصورة محايدة ومتساوية تَعَدُّدِيَّة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في المجال العام، ويستند إلى مجموعة من الاستراتيجيات والممارسات التي تهدف إلى تعزيز مركزية المؤسسة الملكية كفاعل محوري وأُحادي، ليس في عمليات تسيير شؤون البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية فقط؛ بل أيضاً في بناء صورة مثالية للمجتمع ولـ «النموذج المغربي»[٤٣].

بموازاة الهاكا التي استطاعت أن تؤسس لممارسة ضبطية متطورة في الحقل الإذاعي والتلفزيوني (التقنين، التحكيم، الرصد والبحث)، فإن آليات الضبط الذاتي (لجان اختيار البرامج والأخلاقيات بالقناتين الأولى والثانية ومجلس الصحافة) ما زال عملها في بدايته، ولم يحدث النتائج المرجوة.

يمكن تحديد وجهة تطور الممارسة الإعلامية بالمغرب، ولو بنسبية وتحفظ، لأنّ الملامح لم تتضح بما يكفي، كونه يتجه من إعلام رسمي/مؤسسي إلى إعلام مواطن، ومن إعلام عام وشامل إلى إعلام القرب، ومن صحافة تقليدية إلى صحافة إلكترونية جديدة، ومن صحافة الرأي إلى صحافة الاستقصاء، ومن إعلام عمومي داعم للحكومة بالكامل إلى إعلام بدأ يتخذ مسافة منها (وهو مؤشر جديد). إلا أن الأداء الإعلامي عموماً اليوم، وبخاصة في شقه الإلكتروني، لا يتم دائماً في احترام تام للقواعد المهنية والأخلاقية المتعارف عليها. وعليه، فإن الفاعلين في القطاع من حكومة ومهنيين ومجتمع مدني وأكاديميين مطالبون ببذل جهود مضاعفة في التحسيس والتدريب والتأهيل الإعلامي، تنسج في إطار رؤية شمولية ومندمجة للتربية الإعلامية متعددة المستويات ببلادنا (أكاديمياً ومهنياً وشعبياً). ذلك أننا نسجل خلال هذه المرحلة، تراجع مستوى التكوين الأكاديمي الإعلامي، وضعف العناية المؤسساتية بالبحث العلمي الإعلامي.

---

(٤٣) حسناء حسين، «الخدمة العمومية للإعلام الرسمي بالمغرب: استراتيجياته ورهاناته،» مركز الجزيرة للدراسات (٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)، <http://studies.aljazeera.net/ar/profile/151011075008494.html>.

٢ ـ آفاق الإعلام في الفضاء العمومي في المغرب، سؤال الموقع والدور

إن تطوّر الإعـلام المسؤول المناصر لقضايا المجتمع والمستجيب لاحتياجاته المتنوعة، لا يمكنه أن يتم إلا وفق حتمية ديمقراطية؛ فالنموذج المجتمعي المبني على الديمقراطية التشاركية والمواطنة ويسوده القانون ويضمن الحقوق والحريات والمساواة والكرامة الإنسانية، الذي أتى به دستور ٢٠١١ بالمغرب مع استحضار الإرادة السياسية التي ترافقه، هو بالفعل تعاقد حضاري وإطار مشجع يشكل فرصة تاريخية، لا يمكن أن تضيع مرة أخرى، وبخاصة أنّ المغرب أخلف في السابق مواعيد كثيرة مع التاريخ عطلت نهضته. وإذا كان على المغرب أن يعول على كل طاقاته ويعبئ جميع إمكانياته لتحقيق نموذجه المجتمعي الحداثي، فإنّ مساهمات الإعلام وأدواره، هي حاسمة إذا ما تم توظيفها استراتيجياً، بشكل دقيق. لأنه، بالفعل، لا يمكن لهذا النموذج أن يتحقق في الواقع من دون نظام إعلامي تشاركي وديمقراطي.

لتحقيق هذه الرؤية، نود هنا اقتراح تصور للأداء الإعلامي الشامل بالمغرب في ضوء التعاقدات المجتمعية الجديدة، تصاغ أدواره ووظائفه في فضاء عمومي مفتوح تحكمه قيم الحرية والمسؤولية. ويرتكز هذا التصور على المبادئ الثلاثة: تحقيق الخدمة العمومية المواطنة، إقرار ثقافة التعددية والتنوع، الاستثمار في التنمية وفي إعلام القرب. على هذا الأساس يفصل التصور المقترح موقع ودور الإعـلام في الفضاء العمومي المغربي، عبر نموذج إعلامي ينشط في مدار أربعة رهانات دستورية:

• **إنتاج وبرمجة مادة توفّر الخدمة الإعلامية العمومية المتوازنة (الحق في الإخبار والترفيه):**
على جميع الفاعلين الإعلاميين والمؤسسيين على السواء الانخراط اليوم في تصور جديد للأداء الإعلامي الشامل، يكون في مستوى التعاقد الذي يلزمه أمام المواطن والمجتمع قاطبةً. إن إشعاع ثقافة المنفعة العامة من قبل وسائل الإعلام يعني قطع الطريق عن الرؤى الضيقة التي تحصر وتختزل الفعل الإعلامي في كل استعمال تعبيري أو إخباري مستقل لأدوات الإعلام، لا يلزم صاحبه بخدمة مجتمعه. وجدير بالذكر، أنّ الخدمة العمومية أو تحقيق المصلحة العامة، ليست حكراً على وسائل الإعلام العمومية التي هي في ملك الدولة، بل الإعلام الخاص كذلك، مطالب بالقيام بتلك الخدمة وتحقيق تلك المنفعة للمجتمع قاطبةً. فهذا الأخير يُعتبر الوعاء الاجتماعي لنشاط وسائل الإعلام، فله تُهيّأ البرامج وإليه توجّه. كما يعتبر في الوقت نفسه، فضاءً تجارياً تنفذ إليه من طريق تلك الوسائل الإعلامية الوصلات الإشهارية والإعلانية، وما تتضمنه من تسويق لمختلف المنتوجات والخدمات التجارية. فبقدر ما يؤمن المجتمع/الجمهور عائدات مالية لوسائل الإعلام من طريق الإعلانات تضمن لها الاستمرار، فمن واجب هذه الأخيرة العناية بانتظارات ورغبات المجتمع/الجمهور والارتقاء بذوقه واهتماماته وحمايته من ضغط المعلنين.

على هذا المستوى، يرتكز النموذج الإعلامي الذي ندعو إليه إلى تجاوز النمط الإخباري المؤسساتي الفج، والذي يرتكز أساساً على الرسميات، ويروم فقط تبرير اختيارات سياسية أو

تدبيرية وإضفاء الشرعية عليها، في حين أن المطلوب هو خلق نقاش وحوار عمومي حولها، بما يتناسب والتعاقدات الجديدة التي تسير حالياً على إيقاع توافق مجتمعي، لا يتوقف اهتمامه الأساسي على أسئلة الشرعية السياسية لهيئة ولبرنامج، وإنما على تحديات إقرار الحقوق والخدمة التنموية للمواطنين، بإدماجهم الفعلي في حياتهم العامة. الأداء الإعلامي هو كذلك البحث بنوع من الإبداع في ما يمكن أن يستكين إليه الجمهور من مواد إعلامية يستخدمها للاستئناس، ولإشباع رغباته الترفيهية الهادفة بعيداً عن التقليد والنمطية.

• **التربية على ترسيخ دولة الحق والقانون ودعم الديمقراطية التشاركية والمواطنة (الحق في مواطنة كاملة)**: إن وظيفة المتابعة والسهر والحماية المنوطة بوسائل الإعلام بمقتضى مبدأ المسؤولية الاجتماعية، تقتضي في هذه الحال، المساهمة بجدية في إشعاع المقتضيات الدستورية ذات الصلة ورصد مواصفات تطبيقها. لا يمكن لأي مجتمع أن يرتقي لا بالحق ولا بالقانون، إلا إذا تشبّعت جميع عناصره وفئاته بثقافة الحق والقانون. ويمكن تحقيق هذا المسعى عبر تمكين المواطنين، بتداول مواد إعلامية منتظمة ومنظمة، من التعرف إلى حقوقهم كاملة وإلى أساليب وإجراءات كسبها من دون تماطل ولا إكراه ولا تمييز. من واجب الإعلام بشتى أشكاله وأنواعه عرض الحالات والمواضيع المتعلقة بالحياة اليومية والعامة للمواطنين، التي تقتضي معالجة إعلامية متنوعة الزوايا ومستمرة. إنّ القانون الذي يكرّس الحق في الاحترام والحماية والمساواة، لا يمكنه أن يسمو ويسود إلا وقد ذاع صيته وتملكه المواطن. فالجهل بالقانون يغيّب الحق ويترك مساحات فارغة قد يملؤها الظلم والجشع ومن ثَمّ... الفساد. لقد راهن دستور ٢٠١١ على المواطنة بتأكيده فعلَ الديمقراطية المشاركة. آليات هذا الفعل لا يمكن أن تقوم ولا أن تستوي إلا من خلال أمرين أساسيين: ضمان الحق والحرية في التعبير والرأي، ثم تملك الأدوات التي تمكّن من التعبير، وتالياً المشاركة في النقاش الذي يتيحه الفضاء العمومي. من هنا، يجب توجيه الإعلام كذلك إلى تطوير وظيفته الترافعية المناصرة والتعبوية من أجل النهوض بالحقوق الأساسية لكل فئة، والعمل على إسماع آرائها ومواقفها ومساندة القضايا الاجتماعية التي يطالب بها المواطن محلياً وجهوياً ووطنياً.

• **اعتماد مقاربة إعلامية تدعم وتتابع بانتظام واستمرار المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية المهيكلة (الحق في التنمية المجتمعية)** لقد بادر المغرب إلى إطلاق مشاريع اقتصادية واجتماعية طموحة جداً[٤٤]، لكن نتائجها وعائداتها التنموية غير مضمونة، وتتطلب تعبئة الجميع، وبخاصة مواكبة ودعم المؤسسات الإعلامية لها. فكل المشاريع تستدعي متابعة إعلامية مهنية ونوعية في ما يتعلق بانعكاساتها التنموية ومدى انسجامها مع المقتضيات الجديدة التي تنظم علاقات الشغل، وبخاصة في ما يرتبط بوضعيات النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا

(٤٤) من بين هذه المشاريع: المخطط الأخضر للنهوض بالقطاع الفلاحي؛ المخطط الأزرق وتطوير قطاع السياحة؛ مشاريع الطاقات المتجددة؛ الاستراتيجية الجديدة في مجال الفوسفاط؛ الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي؛ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. إلى جانب هذه المشاريع الكبرى أطلق المغرب جيلاً آخر من المخططات المهيكلة لا تقل أهمية، كمخطط أليوتيس والأقطاب المينائية ومشروع طنجة الكبرى.

حاملي الشهادات العليا... كذلك، لا بد من تأكيد أمرين لتحقيق الخطوة المتوخاة في سبيل إقرار دعم إعلامي فعال للمشاريع الاقتصادية الكبرى: **أولاً**، على الدوائر الرسمية تغيير نظرتها إلى الإعلام بشكل شامل والارتقاء به إلى مرتبة «الشريك الفعلي». **ثانياً**، على جميع المتدخلين في عملية التخطيط الاقتصادي، وعْي أنّ ضمان النجاح له، يمر أيضاً عبر توفير المعلومات والمعطيات بشأن المشاريع والمخططات التي سيستفيد منها مختلف الفئات المجتمعية. إن الأدوار المرتقبة للمؤسسات الإعلامية في دعم برامج ومبادرات التنمية الاقتصادية لا يمكنها أن تستقيم إلا في بيئة سليمة ومحفزة، يعبّر فيها جميع المتدخلين والشركاء، وعلى رأسهم الحكومة من خلال قطاعاتها المختلفة عن التزامهم بالعمل التشاركي الهادف.

• **دعم التوجه الإعلامي الجهوي (إقرار مشروع الجهوية المتقدمة)** إنّ الاستثمار في إعلام جهوي مهني ومسؤول هو استثمار في الديمقراطية المحلية، واستثمار في التنمية الترابية والمجالية، واستثمار كذلك في رفع العزلة الإعلامية عن عدد من المناطق المغربية التي ما زال أهاليها يعيشون على الهامش. المقاربة الإعلامية الجهوية التي ندعو إليها تحقق التوازي بين الخطاب والإرادة السياسية الرسمية حول شخصية الجهة ودورها في التنمية الشاملة والأداء الإعلامي المخصص لذات الغرض. ثم البحث في طرائق لملاءمة خطاب الوسائط الجهوية مع الواقع الاجتماعي الخاص بالجهات ومع التوجه العام للمجتمع، وفق التعاقدات الجديدة التي نص عليها دستور ٢٠١١. الرهان على إعلام القرب إذاً، يجب أن يندرج ضمن التوجه الجهوي الاستراتيجي الذي يروم تقوية الاختيار الديمقراطي. لا يمكن للجهوية كثقافة ديمقراطية، أن تقوم وتستقر بدون آليات مندمجة في المشروع ذاته، تخلق وتنشط الحوار والتخاطب والمشاركة والتعبئة والمراقبة، وهو ما يؤمنه إعلام جهوي منظم وفاعل. الإعلام الجهوي الذي نصبو إليه أخيراً هو إعلام مهني، مدرك لروح الجهوية المنشودة، منفتح على محيطه، منصف لكل فئات المواطنين.

خاتمة

لقد وجد القطاع الإعلامي المغربي بعد ٢٠١١ صعوبة كبيرة في مواصلة خطى إصلاحه بالروح نفسها وبالوتيرة نفسها، على الرَّغم من الخطاب الحكومي الذي جعل من الإعلام، وبخاصة السمعي ـ البصري، أحد أولوياته. طبعاً، لقد تحققت عدة مكاسب، لكنها لم تستطع خلق مناخ إعلامي جيد يسير وفق الحماسة المجتمعية التي صاحبت وضع الدستور الجديد الذي اعتُبر ثورة في مجال إقرار الحقوق والحريات. لقد تكاثر التضييق على الإعلاميين وتعددت مظاهره، وتواضع الإنتاج الإعلامي ومضامينه، وتراجعت جودة التكوين في مهن الصحافة والإعلام، رغم ارتفاع حجم عرضه الكمّي، وكثرت الانزلاقات الأخلاقية، وتوسّعَ مجال الهواية الإعلامية.

إن التحول المرتقب لم يتحقق على الشكل المطلوب بعد، على الرَّغم من المكاسب الكثيرة. فالمشروع المجتمعي الطموح الذي عبرت عنه النيات الحسنة منذ إعلان الانتقال الديمقراطي،

لا يزال متعثراً، ولم يجد طريقه السوي إلى التحقيق بعد. ولم تنخرط النخب والطبقة السياسية من أحزاب ومنظمات في مناقشته بشكل جدي وحضاري عبر البحث بعناية في تنزيل وتطبيق المقتضيات الدستورية الجديدة. لقد وُظّف خطاب الأحزاب السياسية خلال الخمس سنوات الأخيرة، وبأسلوب لم نعهده من قبل، في مهاجمة وتبخيس بعضها بعضاً من دون تمييز بين الأغلبية والمعارضة، بل في معظم الأحيان اتخذ الخطاب الحزبي أشكالاً ضيقة انصبت في الأساس على الجوانب الشخصية. وقد عُبئت لهذه الظاهرة الجديدة غير البناءة في مجتمعنا «ميليشيات» إعلامية إلكترونية في معظمها، وامتلأت بذلك مضامين الإعلام المكتوب والإلكتروني على السواء بكثير من التصريحات الجارحة في حق الأشخاص والهيئات، بعيداً من القواعد الأخلاقية الموجبة للإعلام المهني، جعلت معها الأداء الإعلامي الجدي يتلف وينزاح، تالياً عن مهامه ووظائفه المجتمعية... التنموية.

إنّ الإعلام العمومي السمعي ـ البصري، الذي يعتبر جهازاً استراتيجياً للدولة، لم يستغل على النحو المطلوب الفرص المتاحة في ظلّ ما اعتُبر إجماعاً وطنياً من أجل التغيير. فهو لا يؤدي الخدمة العمومية على وجهها الصحيح ولا تزال النمطية والتقليد هما ما يطبع خطابه وإنتاجه، مع تطور جدير بالاهتمام، ونقصد هنا بالضبط العلاقة المتشنجة بين الحكومة، وبخاصة رئيسها عبد الإله بنكيران ووزراء حزب العدالة والتنمية، وبين الإعلام العمومي(٤٥). وعلى الرَّغم من أن الهاكا تسجل حضوراً مكتسحاً للحكومة وشخصياتها في الإعلام السمعي ـ البصري، العمومي والخاص على السواء، فإنّ الأغلبية الحكومية تعتبر أن عملها مهمش ولا يلقى الدعم الإعلامي الكافي من قبل بعض قنوات الإعلام العمومي. هذه المسافة (التي وصفها البعض بأنها تعتيم مقصود لعمل الحكومة في الإعلام العمومي) هي حالة استثنائية في ثقافة الإعلام الإذاعي والتلفزي بالمغرب منذ تغيير اسم «الوزير الأول» بـ «رئيس الحكومة» أي بعد انتخابات ٢٠١١ ومنذ أن توسعت صلاحيات رئيس الحكومة. فهل هي بداية أسلوب إعلامي عمومي جديد يتعمد هذه المسافة في تعاطيه مع الحكومة (رئاسة وأغلبية)؟ هل هي إشارات تحوُّلٍ ما في الأفق الإعلامي/السياسي، يُعاد من خلاله ترتيب موقع الإعلام العمومي في علاقته مع الفرقاء السياسيين؟

(٤٥) ربما كان هذا من بين الأسباب التي دفعت بحزب العدالة والتنمية (الإسلامي) الذي يقود الحكومة حالياً إلى هيكلة بيته الإعلامي وتكوين ما سمي «الميلشيات» الإعلامية الإلكترونية للحزب.

الفصل العاشر

مواكبة بحوث الإعلام السياسي للتحوّلات في المنطقة العربيّة في إطار المدخل المقارن

حنان يوسف[*]

مدخل

اهتمت الدوائر الأكاديمية والعلمية بدراسات الاتصال والإعلام السياسي، وقد حظي باهتمام الجامعات ومراكز البحوث الغربية، لكنه لا يزال بحاجة ماسة إلى مزيد من الجهود العلمية المنظمة في الوطن العربي.

تسعى هذه الدراسة إلى رصد مدى مواكبة بحوث الإعلام في المنطقة العربية، للتحولات السياسية في هذه المنطقة، من خلال قياس مدى تأثر المؤسسات الإعلامية الأكاديمية بتبني تيار أكاديمي في بحوث وقياسات الإعلام السياسي على المواطن العربي، وكذلك عبر تحليل مضمون **بحوث ودراسات الإعلام السياسي لأدوات التغيير والتحولات في المنطقة**، من خلال مجالات: التنشئة السياسية، المشاركة السياسية والانتخابات، ديمقراطية الإعلام، الإصلاح السياسي ومراقبة أداء الحكومة، التسويق السياسي، المشاركة في صنع القرار السياسي، إدارة الأزمات والصراعات السياسية، بناء المعارف والاتجاهات السياسية، الإعلام الحزبي، بناء أجندة القضايا العامة وترتيب الأولويات، استطلاعات الرأي العام السياسية، تغيير السلوك السياسي، المواطنة وحقوق الإنسان، استشراف سيناريوهات مستقبل وسائل الإعلام في علاقتها بالنظام السياسي، دور الاتصال في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وغير ذلك من موضوعات الاتصال السياسي المستحدثة

(*) عميدة كلية إعلام القرية الذكية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ـ جامعة الدول العربية وأستاذ الإعلام السياسي في جامعة عين شمس (مصر).

التي يفرضها واقع سياسي عالمي سريع التغيّر، وثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات المعاصرة، وذلك بهدف تجسير الفجوة بين المؤسسات الإعلامية الأكاديمية، والمؤسسات الإعلامية المهنية، حيث يصطدم الواقع الإعلامي العربي بوجود انفصال تام بين القطاعين.

تقع هذه الدراسة منهجياً ضمن دراسات المستوى الثاني (Second Analysis)، وهو أسلوب منهجي يعتمد على مراجعة وتحليل النتائج العلمية التي انتهت إليها البحوث السابقة ذات الاهتمام بموضوع معين للتعرف إلى أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها، في ضوء المتغيرات والتطورات التي تشهدها كل مرحلة زمنية. وقد طبقت على عينة عمدية من بحوث ومؤلفات الاتصال السياسي العربية خلال السنوات العشر (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٤)، وجرى اختيار هذه الفترة الزمنية نظراً إلى ارتباطها بما أُطلق عليه **مشروع الشرق الأوسط الكبير** والمحاولات الغربية لإعادة رسم وهيكلة المنطقة العربية، واستخدام الإعلام والاتصال في تنفيذ هذا المخطط السياسي، ما انعكس على القضايا والموضوعات المقدمة في قطاعات بحوث ومؤلفات الإعلام والاتصال السياسي بالمجالات المختلفة لمصفوفة قضايا الإصلاح السياسي، سواء من وجهة النظر العربية أو الغربية.

تم الاعتماد على قواعد بيانات مصرية وعربية ودولية متعددة للحصول على هذه الدراسات، ومنها قاعدة البيانات على محرك البحث الإلكتروني كويستا (Questia) https://www.questia.com، كما تم الاعتماد على Galileo Database وهي قاعدة بيانات كبرى تضم داخلها الدراسات الموجودة في ٩٠ قاعدة بيانات فرعية من بينها: Psych INFO وJSTOR وMedine وERIC وAcademic Search Complete وغيرها.

أولاً: المرجعية النظرية لاتجاهات بحوث الاتصال السياسي العربية

١ ـ دور الإعلام في تكوين الاتجاهات السياسية

رغم الاقتناع العميق لكثير من الباحثين بأن السلوك السياسي للأفراد، يرتبط بالصورة التي لدى المرء عن عالم السياسة التي تساهم وسائل الإعلام في تكوينها، مع وجود عدد من المتغيرات النفسية والاجتماعية والديمغرافية التي تساهم في اختلاف تكوين هذه الصورة، إلا أنّ الفرد يسعى في الوقت نفسه إلى التعرض للانتقائية في رحلة تحصيل المعلومات بمدى الفائدة الوظيفية للمعلومات. وهذا المدخل الوظيفي إلى التعرض لوسائل الإعلام يرى أن معرفة الاحتياجات المتنوعة لفئات الجمهور المختلفة، يساعد على معرفة السلوك الإعلامي لهذه الفئات واتجاهاتها السياسية المختلفة.

ويتضمن الاتجاه السياسي ثلاثة مكوّنات رئيسة:

أ ـ المكوّن العاطفي: مثل مشاعر الحب والاهتمام (Affective Component) A.

ب ـ المكوّن المعرفي: مثل المعلومات والمعارف والحقائق (Cognitive Component) C

ج ـ المكوّن السلوكي: مثل السلوكيات والتصرفات (B (Behavioral Component.

تشكل هذه المكونات الثلاثة، ما يسمى المفهوم الشامل للاتجاه السياسي الذي يبحث في العلاقة التأثيرية المفترضة في ما بينها. ويتضح أنّ اتجاه التأثير هو اتجاه دائري، حيث إنّ كلاً من المتغيرات الثلاثة، تؤثر في الأخرى، وتتأثر بها.

هذا المدخل النظري يؤكد مدى قوة الاتصال في عملية التأثير السياسي في المواطنين، بل في السياسة وصانعي القرار، حيث يتزايد اعتماد النسق السياسي على وسائل الاتصال في نشر الأفكار التي يهدف هذا النسق أو النظام السياسي القائم إلى نشرها.

تتضمن هذه الدراسة تطبيقاً للعلاقة الاعتمادية الارتباطية بين السياسة والاتصال من خلال التركيز على مرئيات المشهد السياسي العربي والدولي خلال مرحلة العينة الزمنية (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٤) من خلال عرض نماذج من دراسات الاتصال السياسي العربية ذات الصلة بهذا الموضوع، وتبيان مدى مواكبة باحثي الاتصال السياسي العرب واهتمامهم في رصد وتحليل محاولات الشرق الأوسط الكبير أو ما سُمي عملية التفكيك (Deconstruction) أو الفوضى الخلاقة (Creative Chaos) التي أطلقتها الولايات المتحدة الامريكية في نهاية العام ٢٠٠٣. وهو ما سوف يتم تناوله بالتفصيل كما يلي:

٢ ـ التأثيرات السياسية والسلوكية لوسائل الاتصال السياسي

تعدّدت الدراسات التي تناولت أنواع التأثيرات السياسية المختلفة التي يمكن أن تنتج من التعرّض لمضامين الاتصال السياسي المختلفة. ويتضح من مراجعة الدراسات أن هناك تعدداً نوعياً للتأثيرات السياسية لوسائل الإعلام، سواء من حيث تعدّد مجالاتها، ومنها (التنشئة السياسية)، أو ما يرتبط بالوعي السياسي بصفة عامة أو المعرفة السياسية، أو الثقافة السياسية، أو الكفاءة السياسية، أو الاتجاهات السياسية، أو من حيث تعدّد الفئات والقطاعات في الجمهور المستهدف ومنها دراسات على جمهور نوعي مثل الشباب أو المرأة أو ما بين جمهور عام.

كما ظهر في حدود المجال الزمني لعينة الدراسة وجود سيطرة كبيرة لتأثيرات مختلفة للإعلام الجديد بأشكاله كافةً، مثل التأثير في المعارف والاتجاهات أو في ظواهر مثل الاغتراب السياسي والفاعلية السياسية، والتنشئة السياسية. ومن ذلك أولويات وأطر القضايا السياسية في المواقع الإلكترونية، والفعالية السياسية للمدونين، وعلاقة المنتديات بترتيب الأولويات السياسية، والمدونات وعلاقتها بالاغتراب السياسي وعلاقة الصحف الإلكترونية بالتنشئة السياسية، وعلاقة التعرّض لهذه المواقع بالمعرفة السياسية والوعي السياسي.

ثانياً: مراجعة وتحليل نماذج من بحوث الاتصال السياسي العربية وفقاً لهذه الاتجاهات

١ ـ وسائل الاتصال كمصدر للمعلومات والمعارف السياسية للمتلقي

جذب الدور الوظيفي لوسائل الإعلام، كمصدر للمعلومات السياسية، اهتمام عدد من الباحثين، وتجلّى ذلك من خلال عدد من الدراسات والبحوث التي تناولت دور وسائل الإعلام في مصر والوطن العربي وأهميتها كمصدر للمعلومات السياسية، حيث ظهرت نسبة كبيرة من الدراسات التي عنيت بقياس مدى اعتماد المشاهد المصري بفئاته العمرية المختلفة على وسائل الاتصال، وبخاصة الفضائيات الإخبارية في متابعة الأحداث والقضايا السياسية، ورصد مدى الاعتماد على القنوات الإخبارية العربية والمعرفة بالقضايا الداخلية السياسية لدى الجمهور المصري، كما أبرزت بعض الدراسات دور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في إمداد الشباب بالمعلومات السياسية، وبحث العلاقة بين التقنيات الحديثة بالقنوات الإخبارية العربية ومستوى المعرفة بالأحداث الجارية، كما تناولت بعض الدراسات تأثير التعرض للأخبار بالقنوات الفضائية في المستوى المعرفي للقضايا السياسية لدى الجمهور المصري، وكذلك من حيث دور وسائل الاتصال في إمداد الجاليات العربية في مصر بالمعلومات السياسية.

ومن جانب آخر، اهتم عدد من الدراسات بدور التعرّض لوسائل الاتصال في ترتيب أولويات الجمهور المصري تجاه القضايا السياسية المختلفة، ودور هذا التعرّض في تشكيل الثقافة السياسية للجمهور، وبخاصة في أوقات الأزمات، وصولاً إلى مواكبة سياقات أحداث التحوّلات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية منذ ٢٠١١.

ولم تغفل بعض البحوث دور وسائل الاتصال في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري والعربي نحو القضايا السياسية الخارجية، ومنها على سبيل المثال قضية الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وكذلك دور وسائل الإعلام في تشكيل معارف واتجاهات الرأي العام السعودي في منطقة جازان. وعلى مستوى الاتصال السياسي العربي والدولي، ظهرت دراسات محدودة لقياس الاعتماد على وسائل الإعلام في القضايا العربية والدولية، بينما اهتمت دراسات أخرى ببحث الاعتماد المتبادل بين الأنظمة السياسية للدول ووسائل الإعلام، وأثر ذلك في اتجاهات المعالجات الإعلامية (العلاقات المصرية السودانية ـ نموذجاً)، واهتمت دراسة أخرى ببحث الدور الدولي لإذاعة الأمم المتحدة في تقديم أهداف المنظمة الدولية.

يُلاحظ من مراجعة نتائج بعض بحوث ودراسات الأداء المهني لوسائل الإعلام، وأهميتها كمصدر للمعلومات السياسية، ما يأتي:

- ثمّة اعتماد كبير على وسائل الاتصال، كمصدر للمعلومات السياسية للمتلقي المصري والعربي في مختلف القضايا السياسية، سواء على المستوى المصري أو العربي أو الدولي.

• يوجد تباين في درجة الاعتماد وفق نوع الوسيلة، حيث ظهرت أهمية القنوات الإخبارية العربية، كمصدر لمعلومات الجمهور العام والنخبة، على حد سواء، مقارنة بوسائل أخرى، مثل الصحف والإذاعة.

• برز وجود ارتباط إيجابي بين حجم الاعتماد على المضامين السياسية ووسائل الاتصال، وبين معارف الجمهور واتجاهاته نحو القضايا الوطنية والعربية والدولية، كما أنّ هناك ارتباطاً إيجابياً بين الأطر الخبرية لمعالجة الأحداث الجارية واتجاهات الجمهور نحوها.

٢ ـ بحوث ترتبط بدور وسائل الاتصال في بناء المكون العاطفي للاتجاهات السياسية

اهتم عدد من الدراسات العربية في بحوث الإعلام والاتصال السياسي بدور وسائل الاتصال في بناء المكون العاطفي والاتجاهات السياسية لدى المتلقي، وفي صناعة وعي الرأي العام. كما اهتمت بعض الدراسات بدور وسائل الاتصال في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو القضايا السياسية، ومنها دراسات حول دور البرامج الحوارية في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو الدور السياسي، سواء على المستوى الماكرو لاتجاهات موضوعات سياسية عامة للتيارات السياسية في مصر، أو على مستوى الميكرو لقضية سياسية محددة، مثل تشكيل اتجاهات الرأي العام تجاه قضايا الفساد، أو في معرفة أخبار الكوارث، وعلاقته بمستوى السخط السياسي، وقياس مستوى الكفاءة السياسية لدى الجمهور المصري.

كما ركز بعض الدراسات على دور وسائل الإعلام والجماعات المرجعية وجماعات الانتماء للأفراد في تشكيل الرأي العام المصري وقياس العلاقة بين التوجهات الفكرية والانتماءات السياسية للأفراد، وبين تقييم مضمون القنوات الفضائية الإخبارية، وأظهر بعض الدراسات قوة علاقة الانتماء الحزبي للمتلقي بالتعرّض للمواد السياسية في الراديو والتلفزيون، بينما انخرط عدد من الدراسات (رغم قلّتها) في بحوث ما سمي علم النفس السياسي، حيث تناول عدد من الدراسات أهمية وسائل الاتصال السياسي في تكوين المكون العاطفي والنفسي في تشكيل الاتجاهات السياسية لدى المتلقي ودور الاتصال السياسي في البناء النفسي للنشيطات سياسياً، وكذلك دور وسائل الإعلام الجديد في بناء الشخصية لدى الشباب وتحقيق الذات.

وعلى مستوى بحوث الاتصال السياسي في المنطقة العربية، اهتم الباحثون العرب بدور وسائل الاتصال في تنمية الوعي السياسي لدى الجمهور، ومنها دراسات حول دور الراديو والتلفزيون في تشكيل معارف واتجاهات النخبة اليمنية نحو القضايا السياسية ودراسة حسين أبو شنب عن دور وسائل الاتصال في دعم العملية الانتخابية في فلسطين، بينما اهتم باحثون من السودان بدراسة دور الإذاعة الولائية في تنمية الوعي السياسي بالمجتمع المحلي.

يلاحظ من مراجعة نتائج بحوث ودراسات حول دور وسائل الاتصال في بناء المعارف والاتجاهات السياسية عدة مؤشرات:

• هناك ارتباط إيجابي بين التعرّض لوسائل الاتصال السياسي وتنمية الوعي السياسي وإدراك الواقع السياسي، كما تقدّمه هذه الوسائل.

• هناك ارتباط إيجابي بين أطر المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية واتجاهات الأفراد العاطفية نحوه، ويأتي التلفزيون في مقدم هذه الوسائل لتكوين الاتجاهات نحو أداء الحكومة.

• أثبت عدد من الدراسات أنّ الجماعات المرجعية والفروق الفردية وحجم الاهتمام تؤثر كمتغيرات وسيطة في دور وسائل الاتصال السياسي في تشكيل الوعي السياسي، وهو ما ينتج منه مؤثرات متباينة في درجة الوعي السياسي، بحيث يؤثر الانتماء الحزبي في مستوى المعرفة، وكذلك يؤثر الاهتمام السياسي للأفراد في أنماط استخدامهم لوسائل الإعلام.

• حاول بعض اتجاهات دراسات الاتصال السياسي الحديثة تقديم إسهام في البحث في مجال علم النفس السياسي لقياس تأثير الاتصال السياسي في عملية البناء النفسي للمتلقي، ومنها متغيرات، مثل تحقيق الذات وكفاءة الشخصية السياسية ودرجة الانفتاح أو الانغلاق الذاتي... وغيرها.

٣ ـ دور وسائل الاتصال السياسي في المشاركة السياسية

يلاحظ من قراءة مؤشرات كثير من الدراسات في علوم الاتصال السياسي، أنّ قضايا المشاركة السياسية تعتبر واحدة من أهم القضايا المحورية في رسائل القائم بالاتصال في حقائب الاتصال السياسي، حيث يصنفها علماء النظم السياسية، أنها من أهم إشكاليات التنمية السياسية في العالم الثالث بعامة، والمنطقة العربية بخاصة، بل وترتبط بعدد من المحاور الفرعية لعملية المشاركة السياسية مثل أزمات الشرعية، والهوية، والتوزيع، والتغلغل.

إنّ المشاركة السياسية كما يراها فيربا (Verba) هي أيُّ نشاط يهدف إلى التأثير في الحكومة، ويخرج من هذا التعريف كل أشكال الانغماس النفسي في عالم السياسة، ومنها الوعي السياسي والاهتمام السياسي. ويتفق هنتنغتون مع فيربا حول ماهية المشاركة السياسية وضرورة التفرقة بين المكون النفسي والسلوكي، وهو اتجاه ناقضته دراسات أخرى؛ فمثلاً يؤكد وايز (R. Weiss) أنّ المشاركة السياسية ليست مجرد رغبة أو دافع، تحتاج إلى معارف ومهارات بالدرجة نفسها، وتتراوح المعلومات من المستوى البسيط إلى مستوى التفكير السياسي المجرد. أما ميلبراث (Milbrath)، فقد قدّم تصوراً متكاملاً لمفهوم المشاركة وأنواعها، وقدّم فيها نموذجه الشهير «هرم ميلبراث للمشاركة السياسية». وقد تعددت اتجاهات الدراسات التي اهتمت بقضية المشاركة في مصر والوطن العربي، حيث تركز معظمها على دور وسائل الإعلام في دعم المشاركة السياسية وعلى تشجيع المواطنين على المشاركة في هذه الانتخابات، مشيرة إلى وجود تباين في توجهات هذه الدراسات وفقاً لعدد من المتغيرات منها: نوعية الوسيلة التي يتم التركيز عليها، سواء كانت

الصحف، أو القنوات الفضائية، أو الدعاية الانتخابية عبر مختلف قنوات الاتصال، أو مضامين وسائل الاتصال المختلفة، أو الاتصال الشخصي.

وحظيت برامج الحوار التلفزيونية باهتمام نسبة كبيرة من الباحثين لدراسة دورها في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو المشاركة السياسية بعد ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وعُني عدد من البحوث بإبراز دور وسائل الاتصال في دعم المشاركة السياسية من خلال توظيف الإعلان السياسي في الصحافة المصرية خلال الانتخابات البرلمانية، وكذلك ظهر دور قنوات الاتصال المباشر في تشكيل اتجاهات الناخبين نحو الأحزاب والمرشحين، وبخاصة لفئات جماهيرية محددة، مثل المشاركة السياسية للمرأة ودور الإعلام في تفعيلها، وتناول بعض الدراسات دور القنوات التلفزيونية في إدراك مناخ حرية الرأي، وتأثير ذلك في المشاركة السياسية، بينما ركز بعض الدراسات على حدود تأثير التغطية الإعلامية لمجلس الشعب في المشاركة في الانتخابات البرلمانية. وتناول بعض الدراسات معالجة الصحف القومية المصرية للشؤون الحزبية، والخطاب الصحفي الانتخابي لأحزاب المعارضة وصفحة الشؤون البرلمانية في الصحافة القومية.

كما اهتم بعض الدراسات والبحوث بصورة المرشحين للانتخابات الرئاسية في الصحافة المصرية، وكذلك أظهر بعض الدراسات أهمية تأثير حملات التسويق السياسي لمرشحي الرئاسة في السلوك الانتخابي للشباب المصري في انتخابات الرئاسة ٢٠١٢، وأثبت بعض الدراسات أهمية ودور البرامج الحوارية في التلفزيون المصري في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو التعديلات الدستورية، واهتم بعض الدراسات بالإعلام الجديد في تدعيم المشاركة السياسية، ومنها دراسة حول استخدام موقع التدوين المصغر (تويتر)، في تغطية الانتخابات التشريعية، ودراسة أنماط اعتماد الجمهور على تغطية الصحف ومواقعها الإلكترونية للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١ وعلاقتها بالانتماء السياسي والمشاركة في التصويت.

ومن ناحية نوع الوسيلة الإعلامية وأساليب التغطية الإعلامية في الانتخابات وتعزيز المشاركة السياسية، ركز بعض الدراسات على دور وسيلة اتصالية منفردة مثل الصحف، أو على قنوات الاتصال المباشر ككل، أو على نوع معين من المضامين، مثل الإعلان السياسي، أو على الخطاب الإعلامي للأحزاب بعامة.

كما تنوعت الدراسات الخاصة بالعلاقة بين الإعلام الجديد والانتخابات، بقدر تنوع وسائل الاتصال الجديد. ففي إطار تحليل مضامين المواقع على شبكة الإنترنت، تعدّدت هذه الدراسات لتشمل قضايا متنوعة، منها دراسات حول استخدامات الشباب السعودي الجامعي للمضمون السياسي للمدونات الإلكترونية والإشباعات المتحققة منها وتوظيف الأحزاب والقوى السياسية للمواقع الإلكترونية في تسويق برامجها السياسية، أو التعبئة السياسية قبيل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أو التحولات السياسية في المجتمع، أو استخدام الإنترنت بعامة في التسويق السياسي والانتخابات.

٤ ـ وسائل الاتصال السياسي وتناول قضايا مصفوفة الإصلاح والتحوّل الديمقراطي

في ظل المشهد المعقد الذي اتسمت به المرحلة الزمنية التي غطتها الدراسة، وما أُثير خلالها من مفاهيم، كمثل الفوضى الخلاقة وتفكيك الوطن العربي، اهتم بعض الباحثين بتناول دور الإعلام والاتصال السياسي في قضية الإصلاح العربي، وما يرتبط بها من متغيرات ودلائل، سواء كانت انعكاسات إيجابية أو سلبية، وذلك في مصر والمنطقة العربية على حد سواء، ويتم تناول هذا المحور من خلال:

(أ) المرجعية النظرية والسياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، ومبادرات الإصلاح في المنطقة العربية.

(ب) عرض نماذج من البحوث والدراسات في مصر والبلدان العربية ذات صلة بمصفوفة وقضايا الإصلاح العربي.

ثالثاً: المرجعية النظرية والسياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير ومبادرات الإصلاح في المنطقة العربية

تم الإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، من قبل الرئيس جورج بوش، خلال حديثه أمام الهيئة الوطنية للديمقراطية (المعروفة اختصاراً «نيد») وهي المناسبة التي يضع فيها الرئيس الأمريكي مخطط إدارته العام للتدخل في شؤون الشرق الأوسط، بغية إعادة تشكيله. وقد تم خلال المناسبة تخصيص حوالى ٤٠ مليون دولار، دعماً لجمعيات مقربة من الإدارة الأمريكية، وكذا وسائل إعلام مرشحة على أنها قنوات الدبلوماسية الشعبية، لكن في الواقع العملي، يبقى هذا المشروع غامض المعالم، وليس له استراتيجية واضحة، وهو يجمع بين عدة مخططات للمنطقة[١].

اعتماداً على تقرير هيئة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية بالعالم العربي، راجع بوش نسخته الأصلية المقترحة للشرق الأوسط، ليستوحي من تقرير الأمم المتحدة نسخةً أكثر تطوراً لمشروع قدّمه في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، أثناء لقاء القمة لمجموعة الثماني بجورجيا، وهذه النسخة المتطورة تسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير (Greater Middle East Initiative-GMEI) وهو مشروع يرتكز على أربعة جوانب:

(١) **الجانب الاقتصادي**: يتمثل في المساعدة على تحسين الجودة، وتشجيع الاستثمار، وتسهيل خلق المؤسسات.

(٢) **الجانب السياسي**: ترقية المجتمع المدني، وتعزيز دولة القانون، وتعزيز تعدد وسائل الإعلام.

---

(١) <http://www.brookings.edu/research/papers/>.

(٣) **الجانب التربوي**: تمكين الجميع من التمدرس، وتحسين البرامج الدراسية، وتأهيل الطاقات البشرية لخوض وظائف التجارة والسوق.

(٤) **جانب حقوق المرأة الأساسية.**

في وقت لاحق من مراحل هذا المشروع، أعادت الإدارة الأمريكية الاهتمام بمشروع هلنسكي. واتفاقيات هلنسكي تدور حول ثلاثة محاور: **الأمن** و**الاقتصاد** و**حقوق الإنسان**. غير أنّ في ثنايا مشروع الشرق الأوسط الكبير، تبدو الإدارة الأمريكية غير مستعدة لإثارة ملف الأمن، الذي يفضي بالضرورة إلى أزمة الأمن بفلسطين، والغزو الأخير للعراق. تسبب هذا المشروع بخلاف حاد على مستوى الجامعة العربية، بين الدول التي تسير في فلك الولايات المتحدة وبين معارضيها، وهو ما جعل عدداً من الدول العربية والجامعة العربية تعلن عن تبنيها ودعمها لمبادرات الإصلاح العربية النابعة من البلدان العربية، بحيث يجب أن تنطلق من حاجات شعوب منطقة الشرق الأوسط، بدلاً من أن تملى عليها حلول جاهزة مسبقاً، ومنها انطلق عدد من المبادرات العربية في جامعة الدول العربية ٢٠٠٤، ومبادرة مكتبة الإسكندرية للإصلاح العربي ٢٠٠٤، وعدد آخر من برامج وخطط الإصلاح العربي في عدد من البلدان العربية، إلا أنّ عدداً من الباحثين في السياسة الدولية أشاروا إلى أن المدخل الثقافي والتنموي إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير، ما هو إلا واجهة لمشروع جيواستراتيجي عسكري يستهدف إعادة تقسيم وتفكيك منطقة الشرق الأوسط بأكملها والوطن العربي بداخلها. وقد نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** الامريكية، خريطة تظهر تقسيم خمس دول في الشرق الأوسط إلى أربع عشرة دولة، لافتةً إلى أنّ خريطة الشرق الأوسط الحديث الذي يظهر فيه المحور السياسي والاقتصادي في النظام الدولي في حال يرثى لها، ولكن وفقاً لتقرير نشرته الجريدة الأمريكية المقربة من مواقع صنع القرار في السياسة الأمريكية، فإنه بموجب مرئيات الشرق الأوسط الكبير، يتم تقسيم المنطقة العربية وتفكيكها إلى دويلات على النحو التالي:

- سورية: دويلة علوية على الساحل وتقسيم طائفي لما تبقّى من مناطق.
- ليبيا: دويلة في الشمال تضم إقليمي برقة في الشرق، وطرابلس في الغرب، والجنوب يضم إلى دولة البربر.
- أفغانستان: اقتطاع أجزاء وضمها لإيران الجديدة.
- الجزائر: دولة في الشمال، والجزء الجنوبي يُضم إلى دولة البربر امتداداً لدولتهم في ليبيا.
- الأردن: يتمدد ليشمل جزءاً من غرب العراق وشمال شرق السعودية.
- لبنان: دويلات طائفية.
- موريتانيا: دولة في الجنوب وجزء من الشمال يُضم إلى دولة البوليساريو امتداداً للجزء المقتطع من المغرب.

• المنطقة الكردية: دولة كردية جديدة تضم شمال العراق وشمال شرق سورية وشرق تركيا وجزءاً من إيران.

• إسرائيل: كامل فلسطين التاريخية، بما فيها غزة والضفة الغربية.

• المغرب: دولة في الشمال وجزء من الجنوب يضم إلى دولة البوليساريو.

• السودان: دولة السودان في الوسط، ودولة كردفان في الغرب، ودولة جنوب السودان في الجنوب، وجزء من الشمال يضم إلى دولة النوبة.

• تركيا: يقتطع منها أجزاء لصالح الدولة الكردية الجديدة ويضم إليها أجزاء من شمال سورية.

• الجزيرة العربية: فاتيكان الحجاز: إمارة الحجاز والأماكن المقدسة والحرمين الشريفين.

• السعودية: في الوسط والشرق.

• عُمان وقطر والكويت والإمارات: تختفي

• اليمن: تضم إليها أجزاء من الجزء الجنوبي للسعودية.

• مصر: دولة في الشمال، ودويلة في الجنوب تمتد من جنوب الأقصر بعرض البلاد كاملاً وتتوغل لتشمل جزءاً من شمال السودان حتى حدود كردفان وتصبح دولة النوبة.

• إيران: دولة بلوشية ودولة إيرانية شيعية ويقتطع منها أجزاء لصالح الدولة الشيعية في الجنوب والدولة الكردية في الشمال.

• منطقة الهلال الخصيب: دولة شيعية عربية تضم جنوب العراق والجزء الشرقي من الأحساء بالسعودية والأهواز بإيران.

رابعاً: عرض نماذج من البحوث والدراسات في مصر والبلدان العربية ذات صلة بمصفوفة وقضايا الإصلاح العربي

هناك اتجاه محمود لدى عدد من باحثي الاتصال والإعلام السياسي في مصر والمنطقة العربية بالاهتمام ببحث ودراسة أبعاد وقضايا الإصلاح العربي، وما يرتبط بها من متغيرات مختلفة، وإن بقيت هذه الجهود مبعثرة، بحيث لم تصنع تياراً أكاديمياً قوياً، يطرح نفسه كبديل أكاديمي عربي في المحافل الأكاديمية الدولية.

ارتبطت دراسات وبحوث الاتصال السياسي في العقد الأخير بتناول عدد من الموضوعات لها علاقة بالإصلاح السياسي، وسعى الباحثون إلى تحليل التغطية الإعلامية لها وإلى تناول تحليل سيناريوهات مصفوفة وقضايا الإصلاح العربي في إطار نموذج السيناريو البديل، وتناولت دراسات وبحوث تداعيات ما أُطلق عليه الإصلاح العربي، التي بدأت مبكراً في الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣). من نماذج هذه الدراسات دراسة حول علاقة مشاهدة نشرات الأخبار بتشكيل معارف

الجمهور نحو الأزمة العراقية، ودراسة حول اتجاهات النخبة المصرية نحو إدارة القنوات التلفزيونية الإخبارية للازمات العربية في إطار مدخل إدارة الصراع.

كما اهتم بعض البحوث والدراسات بمتابعة الشباب لتطورات الإصلاح السياسي واتجاهاتهم نحو مستقبل العمل السياسي، وركز عدد من البحوث على المعالجة الصحفية لقضايا الإصلاح السياسي في مصر ودور الإعلام في تكوين معارف الصفوة نحو السياسة الأمريكية بشأن الإصلاح، ودور الأخبار في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو الإصلاح السياسي في مصر، وقياس مستويات التعرض للبرامج الحوارية والمعرفة بالإصلاح السياسي في مصر، ودور الإعلام التقليدي والجديد في تشكيل المعارف والاتجاهات نحو قضايا الديمقراطية، والمعالجة التلفزيونية والصحفية لقضايا الإصلاح السياسي في المجتمع المصري، كما تناولت دراسات أخرى قضية التعديلات الدستورية كمظهر من مظاهر الإصلاح التشريعي في مصر، وعلاقتها باتجاهات الرأي العام نحو شرعية النظام السياسي، ودور وسائل الإعلام والتسويق السياسي في الإصلاح السياسي في مصر، وكذلك دراسات تعاملت مع علاقة الإعلام بالإصلاح السياسي في مصر، من وجهة نظر النخبة.

كما ركزت دراسات أخرى على قضية من قضايا الإصلاح العربي، مثل قضايا الحريات الفكرية، وقضايا حقوق الإنسان.

وركزت دراسات على قضايا الإصلاح السياسي العربية بشكل عام أو القضايا السياسية الداخلية، أو الأحداث الجارية ودراسات حول وسائل الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، وعلاقة الفضائيات الإخبارية والصحف والجماعات المرجعية في تشكيل الاهتمامات نحو قضايا الإصلاح السياسي.

على المستوى العربي، وعلى الرَّغم من حساسية تناول قضايا الإصلاح والتغيير السياسي والاجتماعي في عدد من البلدان العربية، فقد ظهرت اتجاهات بحثية تناولت أطر وقضايا الإصلاح في معالجات الاتصال السياسي، ومنها دراسات في السعودية حول قياس اتجاهات القائم بالاتصال العربي نحو قضية الديمقراطية، ودراسات حول المعالجة الإعلامية لقضايا الإصلاح في السعودية، كما تناول باحثون دور الصحافة الإلكترونية اليمنية في تدعيم حرية التعبير، والخطاب الإعلامي لحركات الاحتجاج الشبابية ـ دراسة تحليلية لأطروحات الخطاب في البيانات الصحفية الصادرة عن شباب التغيير في اليمن. كما اهتمت دراسات أخرى بقياس دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام ـ الثورة التونسية أنموذجاً.

انشغلت دراسات بدور الفضائيات الليبية في الصراع السياسي ـ العسكري كتجسيد لدور الاتصال السياسي في التلاحم مع أحداث التحولات السياسية في عدد من بلدان المنطقة العربية التي شهدت ما سمي «الموجات الثورية» أو ما اصطلح على تسميته إعلاميا «الربيع العربي».

على مستوى اهتمام الإعلام الجديد برصد تداعيات وإرهاصات التحولات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية ومبادرات الإصلاح السياسي، تناولت عدة دراسات «دور مواقع التواصل

الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري» ودور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر، من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، بحيث اهتم عدد من الباحثين برصد وتحليل دور وسائل الإعلام في التحولات السياسية التي حدثت في الوطن العربي منذ العام ٢٠١١ في تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن، وما زالت المنطقة العربية في تداعيات هذه التحولات السياسية حتى الآن، ومنها دراسات حول استراتيجيات التسويق السياسي في الانتخابات المصرية الأخيرة عام ٢٠١٣، واعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، كمصدر للمعلومات أثناء ثورة يناير ٢٠١١.

كما اهتم عدد من الدراسات بالطبيعة المؤسسية والهيكلية لوسائل الاتصال، وانعكاسات ذلك على أدائها كوسيلة اتصال سياسي، وما يرتبط بذلك من تحقيق ديمقراطية الإعلام، باعتبارها أداة إعلامية رئيسة في تفعيل مصفوفة الإصلاح العربي، وأبرز أنواع هذه الدراسات، كانت حول دور البرامج الحوارية وما عرف تسميتها اصطلاحاً برامج التوك شو (Talk Show) وهي من البرامج التي انتشرت في طيات العشرية الأخيرة وحظيت بنسبة مشاهدة مرتفعة بين فئات الجمهور المصري والعربي، نظراً إلى ما تميزت به من جرأة وحداثة في تناول بعض الموضوعات والقضايا، فقد تناول عدد من الدراسات دور البرامج الحوارية في القنوات الحكومية والخاصة في ترتيب أولويات القضايا المجتمعية، ودور شبكة الإنترنت في تحقيق ديمقراطية الاتصال وتفاعليته، وديمقراطية الإعلام كما تعكسها البرامج الحوارية الجماهيرية بالقنوات التلفزيونية المصرية الحكومية والخاصة، بينما سعت دراسات أخرى إلى دراسة الضوابط الأخلاقية والقانونية اللازمة لعمل القنوات العربية الخاصة، والعلاقة بين ملكية وسائل الإعلام وطبيعة ومستوى الحرية في القنوات المصرية الحكومية والخاصة، وأساليب تغطية القضايا في برامج الرأي المذاعة على الهواء في القنوات الفضائية العربية، واهتمت بعض البحوث بدراسة العوامل المؤثرة في مستقبل أنماط ملكية القنوات التلفزيونية المصرية الخاصة. وكذلك بحث العلاقة بين ملكية وسائل الإعلام ومستوى الحرية في القنوات المصرية الحكومية والخاصة. كما سعت بحوث أخرى إلى دراسة اتجاهات الجمهور والإعلاميين نحو أداء القنوات التلفزيونية والمسؤولية المهنية والاجتماعية للقائمين بالاتصال. وبرزت عدة دراسات اهتمت بقضية خصخصة وسائل الإعلام في مصر واتجاهات القائمين بالاتصال نحوها، ودراسات حول اتجاهات الإعلاميين المصريين نحو إعادة هيكلة إعلام الدولة بعد ثورة يناير.

خامساً: مؤشرات عامة على تناول قضايا الإصلاح في بحوث الاتصال السياسي العربية

تشير نتائج بحوث ودراسات وسائل الإعلام العربية في تناول قضايا الإصلاح السياسي في مصر والمنطقة العربية إلى الملاحظات الآتية:

- اهتمت وسائل الإعلام المصرية والعربية بالكثير من مجالات الإصلاح السياسي في مصر، ومنها مجالات المشاركة السياسية ومحاربة الفساد وتعديل الدستور وحرية الإعلام.

- اهتمت وسائل الإعلام المختلفة في تناولها قضايا الإصلاح السياسي في مصر بكافة فئات الرأي العام المصري (المرأة، الشباب، النخبة، الجمهور العام).

- اختلفت وسائل الإعلام المصرية في تناولها قضايا الإصلاح السياسي باختلاف توجهاتها السياسية.

- كشفت معظم الدراسات المسحية عن ضعف الوعي بقضايا الإصلاح السياسي في مصر.

- لم تنجح وسائل الإعلام القومية في التسويق للإصلاح السياسي في مصر.

- جاءت اتجاهات الرأي العام المصري والعربي نحو الإصلاح السياسي أقرب إلى الإعلام الخاص والحزبي.

- كما يلاحظ حول نتائج دراسات الاتصال السياسي المرتبطة بديمقراطية الإعلام عدة مؤشرات أهمها:

ـ تتسم برامج التوك شو بالجرأة في طرح قضايا شائكة لم يتعود المشاهد العربي على رؤيتها.

ـ سمحت برامج التوك شو بمشاركة الجمهور بوسائل التفاعل المختلفة في صياغة المضمون الإعلامي.

ـ دعمت برامج التوك شو ثقافة التعدد في طرح الآراء ووجهات النظر والتعبير عن القوى السياسية.

ـ تباينت أطر المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية باختلاف ملكية القنوات التلفزيونية.

ـ يرى بعض المبحوثين، أنّ القنوات الخاصة تتخطى أحياناً حدود العادات والتقاليد والقيم المجتمعية.

- وظهر في هذه المرحلة عدد من الدراسات التي طالبت بوجود مجلس للتنسيق ومتابعة أداء القنوات الفضائية، وبخاصة القنوات الخاصة، ومتابعة مدى التزامها بقيم المجتمع، وهو الأمر الذي تعتزم الدولة المصرية أنشاءه حالياً، تحت مسمى «المجلس الوطني للإعلام» بديلاً من وزارة الإعلام المصرية.

سادساً: رؤية نقدية للدراسات العربية التي تناولت الاتصال السياسي

نستخلص من تحليل الدراسات العربية ذات الاهتمام بالاتصال السياسي عدداً من الملاحظات النقدية يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١ ـ الموضوعات البحثية

• يُعد الاتصال السياسي بمحاوره المختلفة واحداً من الموضوعات البحثية التي حظيت باهتمام مكثف من جانب البحوث والدراسات العربية المعاصرة.

• غلبت سمة التكرار على عدد من هذه البحوث من دون وجود اختلاف جوهري في المتغيرات التي تناولتها بالدراسة والتحليل، وربما يفسر ذلك في ضوء ضعف الاستعانة بقواعد المعلومات المتاحة.

• ركز معظم بحوث الاتصال السياسي العربية على دور المادة الإخبارية في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته السياسية، وكذلك المشاركة السياسية، في حين جاء الاهتمام ضعيفاً، بمحاور الاتصال السياسي الأخرى وبقية الأشكال والقوالب الإعلامية.

• غلب الطابع الفردي في إجراء البحوث، وهذا ما يكرّس الاتجاه الفردي في بحوث الإعلام العربية، ولا يشجع على دعم ثقافة العمل الجُماعي في البحث العلمي.

• ظهر قصور في الاهتمام بدراسات الاتصال السياسي المقارن بين البلدان العربية المختلفة، وهو الأمر المهم الذي يحتاج الى تدعيمه والاعتناء به، وبخاصة مع توافر ميزة نسبية في عدم وجود حواجز لغويّة، فالتركيز على الدراسات المقارنة، من شأنه أن يثري مجال دراسات الاتصال السياسي، وبخاصة في ظل اختلاف النظم السياسية عبر تلك البلدان.

٢ ـ الأطر النظرية

• سيطر على معظم بحوث الاتصال السياسي، التكرار في استخدام الأطر النظرية التقليدية نفسها، حيث اعتمد معظم البحوث على نظرية الأطر الإخبارية، وترتيب الأولويات والاستخدامات والإشباعات، وتراجع الاهتمام بنظريات ونماذج أخرى، مثل التهيئة المعرفية والتأثير العدائي لوسائل الإعلام، ونموذج التلقي ـ القبول ـ العينة، وغيرها من النظريات التي يمكن أن يضيف تطبيقها عمقاً وتنوعاً أكبر في سياق الدراسات العربية.

• غاب عن معظم بحوث الاتصال السياسي العربية تقديم الاتجاهات المعاصرة للأطر النظرية التي تم توظيفها في موضوعات وقضايا الاتصال السياسي.

• لم يلحظ في رصد الدراسات السابقة، أنّ ثمة محاولات لتبني وابتكار استخدام نماذج ومداخل بحثية وطنية تنطلق من البيئة الثقافية العربية، وتستفيد من التراكم العلمي الملحوظ في مجال بحوث الاتصال السياسي، وكذلك لم يستفد بعض البحوث من الأطر النظرية التي تم اختيارها للبحث، ويضاف إلى ذلك عدم وجود دراسات حول تطوير آليات قياس تتلاءم مع طبيعة الدول العربية وخصائص مجتمعاتها.

٣ ـ المناهج البحثية

• غلب على معظم بحوث الاتصال السياسي العربية تكرار استخدام المناهج العلمية نفسها، حيث اعتمد معظمها على منهج المسح، سواء اتصل بمسح الجمهور، أو مسح المضمون، من دون تفعيل مناهج بحثية أخرى، إلا في عدد قليل من هذه الدراسات.

• أغفلت معظم الدراسات المناهج المعتمدة على تحليل الصورة المرئية ودلالاتها وتأثيراتها في الجمهور، وكيفية توظيفها في الاتصال السياسي.

• اعتمد معظم بحوث الاتصال السياسي على الإحصاء الكمي، في حين اعتمد عدد قليل جداً على الأسلوب الكيفي، وندر استخدام المنهج التجريبي، وتسبب الاعتماد المكثّف على الدراسات الكمية وغياب البعد الكيفي في معظم بحوث الاتصال السياسي العربية في افتقاد البعد التفسيري في الكثير من الدراسات، وتوقّفها عند مرحلة الوصف فقط.

• ندر استخدام المنهج المقارن بين البلدان العربية في دراسات الاتصال السياسي في مصر والمنطقة العربية، رغم أهميته في تبادل الخبرات البحثية والعلمية، وتبيان نقاط القوة والضعف في سياقات بحوث الاتصال السياسي.

٤ ـ أهم النتائج البحثية

• أبرز معظم الدراسات أهمية الاتصال السياسي كوسيلة رئيسة في تشكيل المعارف والوعي والاتجاهات السياسية لدى المواطن المصري والعربي، وإن تباين تأثيرها وفقاً للكثير من المتغيرات، منها نوع الوسيلة الاتصالية ذاتها، ونمط ملكية الوسيلة، والفروق الديمغرافية والفردية التي تخلق تأثيرات متباينة بين الأفراد في تعرّضهم لوسائل الاتصال السياسي.

• أجمعت معظم بحوث الاتصال السياسي العربية السابقة على ضعف معدلات المشاركة السياسية في المجتمع المصري والعربي، وأرجعت ذلك إلى الملامح السلبية في البيئة السياسية خلال العقود الماضية.

• تبيّن وجود فجوة بين الوعي السياسي المرتبط بالتعرض لوسائل الإعلام، والمشاركة السياسية لدى الجمهور بحكم الإحباط الناتج من الملامح السلبية للبيئة السياسية والإعلامية.

• لا تنفرد وسائل الإعلام الوطنية بتشكيل الرأي العام المصري والعربي، بخاصة وقت الأزمات، حيث تقوم الفضائيات الإخبارية بدور بارز في تشكيل معارف الجمهور المصري، واتجاهاته نحو القضايا السياسية.

• تبنّى معظم الدراسات في نتائجها البحثية أهمية إعادة هيكلة الإعلام، بما يضمن له الاستقلال عن الحكومة، والتمتع بحرية التعبير المسؤولة، كي يتمكن من منافسة الإعلام الإقليمي والدولي.

سابعاً: نحو تطوير الإنتاج البحثي العربي في الاتصال السياسي

انطلاقاً من مراجعة نقدية لمؤلفات الاتصال السياسي العربي، يمكن ملاحظة أن هناك جهوداً قد بذلت من قبل عدد من الباحثين في إنتاج مؤلفات في مجال الاتصال السياسي في مصر والوطن العربي، وإن كان يحمد لهم انخراطهم في التأليف في مجال الاتصال السياسي الصعب والمعقد، في ظل عدم الاستقرار السياسي وتراجع نسب الديمقراطية، ولكن ظلت هذه الجهود فردية قاصرة، كمّاً وكيفاً، عن إنتاج تيار فكري متصل وتراكمي من مؤلفات الاتصال السياسي العربية، كما سيتم تناوله في ما يلي.

١ ـ مراجعة أهم مؤلَّفات الاتصال السياسي العربية

أخضعت الباحثة للتحليل عدداً من المؤلفات العربية في مجال الاتصال السياسي، ولاحظت من خلالها وجود اجتهادات ومحاولات في عدد من مؤلفات الاتصال السياسي العربية في تناول قضايا الاتصال السياسي في عدة محاور مختلفة ما بين المفهوم للاتصال السياسي والنشأة والتطور، ثم الاهتمام الأكبر بقضايا المشاركة السياسية والانتخابات، ويمكن تقسيم أهم محاورها الموضوعية الي المحاور الرئيسة الآتية:

أ ـ الاتصال السياسي: المفهوم والنظريات والتطبيقات

اهتمت المؤلفات المنطوية تحت هذه المجموعة بدراسة مفهوم الاتصال السياسي وأهم النظريات والتطبيقات ذات الصلة به، وركزت هذه الدراسات على أهمية فرع الاتصال السياسي في تدعيم المفاهيم السياسية بوجه عام، والربط بين الجماهير وتطبيق السياسة في ضوء الإطار العام لخدمة المجتمع.

ومن نماذج هذه الكتب فتحي شمس الدين، **الاتصال السياسي**؛ محمد أبو سمرة، **الإعلام السياسي**؛ محمد بن سعود البشر، **مقدمة في الاتصال السياسي**؛ فيليب ريتور، **سوسيولوجيا التواصل السياسي**، ترجمة خليل أحمد خليل؛ محمد حمدان المصالحة، **الاتصال السياسي: مقترب نظري وتطبيقي**؛ حنان يوسف، **الإعلام والسياسة: مقاربة ارتباطية**؛ ومجد الهاشمي، **الإعلام الدبلوماسي والسياسي**.

ب ـ الدعاية السياسية وتطبيقاتها في التسويق السياسي

تركز هذه المجموعة من المؤلفات على الدعاية السياسية كإحدى الظواهر المهمة والبارزة في تغيير مواقف واتجاهات الجماعات والإفراد والتأثير فيها على نحو يتفق مع مصالح الخط السياسي والفكري الذي تتبناه الجماعة السياسية لتحقيق أهدافها، في النشاط السياسي المؤدي إلى زيادة شعبية فرد أو جماعة معيّنة، ليعرض فيها على الجماهير رسائل سياسية ذات هدف محدد، من

أجل التأثير في مواقفهم وأفكارهم وسلوكهم السياسي، ومن نماذج هذه الكتب **التسويق السياسي والإعلام** (راسم الجمال)، و**التسويق السياسي** (محمد محمد إبراهيم)، و**التسويق الاجتماعي والسياسي من الصابونة إلى الرئيس** (سامي عبد العزيز).

ج ـ الدعاية السياسية والرأي العام

هي مؤلفات ترصد مرئيات البيئة السياسية التي تعتبر نظاماً ديناميكياً معقداً ذا مكونات متشابكة ومتعددة ويعكس الرأي العام واحداً من أهم مكوناتها، الذي يتشكل من خلال وسائل الإعلام السياسي من إحداث التأثير وانعكاساته على السلوك السياسي للأفراد، نتيجة متابعتهم للأخبار والأحداث والتحليلات عبر وسائل الإعلام المتنوعة، وكذلك تبرز هذه المجموعة من المؤلفات العربية دور الاتصال السياسي في إكساب الناخبين لمعلوماتهم السياسية من بيئتهم المحيطة بهم في الحملات الانتخابية من خلال الإعلام السياسي، من طريق انتشار الرسائل الإعلامية التي تلبي الرغبات الذاتية.

من نماذج هذه الكتب: **الدعاية السياسية وقضايا الرأي العام** (بركات عبد العزيز)، و**الرأي العام والدعاية الدولية** (هشام الإقداحي)، و**الرأي العام والسياسة العامة** (أحمد بدر)، و**الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات** (عزيزة عبده).

د ـ الإعلام والمشاركة السياسية والإصلاح السياسي

تركز هذه المجموعة من المؤلفات على اعتبار أنّ المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة السياسية التي يساهم بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، فهي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي، فالمشاركة السياسية للمواطنين تشكل النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) والنشاطات غير المباشرة (الثانوية)، حيث تعني المشاركة السياسية في أوسع معانيها، حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية.

ومن نماذج هذه الكتب، **الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة** (عادل عبد الغفار) و**الاتصال الإعلامي وتحديث المجتمع العربي** (صابر حارص)، **الإعلام ومسيرة الإصلاح في الوطن العربي** (المنظمة العربية لمكافحة الفساد)، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي** (بسيوني حمادة).

هـ ـ الاتصال السياسي ومفهوم الديمقراطية

تسعى هذه المجموعة من المؤلفات إلى تبيان العلاقة بين الإعلام وبناء الديمقراطية في المجتمعات، ففي ظل المجتمعات الحديثة التي تتسم بالتعقد والسعي إلى إيجاد حال تبدو متوازنة

من الديمقراطية السياسية يشير أنطوني سميت إلى دور المؤسسات الإعلامية الحرة في إيجاد التعددية السياسية المطلوبة للديمقراطية من خلال ما تقدمه من مواد متنوعة تشمل وجهات النظر المختلفة والآراء لجمهور المواطنين.

ومن نماذج هذه الكتب **الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي** (محمد حسن العامري)، **الإعلام والديموقراطية** (فاروق أبو زيد)، **الرأي العام والتحول الديمقراطي** (محمد سعد أبو عامود)، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي** (عبد القادر رزيق)، **آراء في الصحافة والسياسة والمجتمع** (بسيوني حمادة)، **ثقافة الحرية والديمقراطية** (حامد صابر)، **وسائل الاتصال والمشاركة السياسية** (ثروت مكي)، و**الديمقراطية في مصر** (حنان يوسف «محرر»).

و ـ الإعلام البديل وإعلام التحوّلات السياسية

ظهر هذا الاتجاه في مؤلفات الاتصال السياسي، عقب التحولات السياسية الأخيرة التي حدثت في الوطن العربي منذ ٢٠١١، وما ارتبط بها من قوة تأثير الإعلام الجديد أو إعلام التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام المصري والعربي وقدرته الواسعة على إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي.

من نماذج هذه الكتب ثورة الإعلام البديل: **المظاهرات والمتظاهرون** (حسن علي)، **الميديا الجماهيرية والإنترنت بين السياسة والتكنولوجيا** (أحمد بدر)، و**إعلام ثورة يناير** (شريف درويش).

٢ ـ رؤية نقديّة للمؤلَّفات العربية في مجال الاتصال السياسي

• أبرز ملاحظة في مؤلفات الاتصال السياسي في المنطقة العربية، أنها ليست بالوفرة الكمية والكيفية التي يحتاج إليها الوطن العربي الآن في ظل عملية إعادة البناء المجتمعي في الكثير من الدول العربية، وهو الدور الذي يمكن أن يقوم به الاتصال السياسي بكفاءة عالية نظراً إلى أهمية قضاياه وارتباطه بحركة المجتمع بأكمله.

• ركز معظم المؤلفات على مفهوم الاتصال السياسي من حيث النشأة والتطوّر والمفهوم، وكذلك بحث العلاقة بين الإعلام السياسي والنظام السياسي ورصد العلاقة الوطيدة بين الإعلام السياسي والعملية السياسية بعامة، فوسائل الإعلام تعتبر حلقة الوصل بين الجماهير والنظام الحاكم صانع القرارات، وهي التي تسهم بدرجة كبيرة في نجاح النظام السياسي أو فشله، من خلال الوظائف والأنشطة السياسية التي يقوم بها.

• أغفل معظم مؤلفات الاتصال السياسي نماذج تطبيقية لإبراز الصلة الثنائية بين الاتصال والسياسة، ما أفقد معظمها حيوية التناول، رغم أهمية مسار الاتصال السياسي وارتباطه بحركة الديمقراطية والتعددية في المجتمع العربي.

• ركز معظم المؤلفات على قضايا محددة، وأبرزها المشاركة السياسية والدعاية، في حين لم يظهر اهتمام كبير بدراسة ظواهر سياسية أخرى مثل: التعصب السياسي والبناء النفسي السياسي وغيرها.

• تركز معظم الكتب العربية في مجال الاتصال السياسي حول موضوعات محدّدة، تمثلت في علاقة الإعلام بالديمقراطية والمشاركة السياسية، إضافةً إلى موضوعات، مثل الدعاية والتسويق السياسي. وفي السنوات الأخيرة، بدأ الاهتمام في عدد قليل من المؤلفات بالإعلام الجديد ودوره في الثورات العربية، وقد غلب على معظم المؤلفات البدء بمقدمة نظرية عن الموضوع، ثم عرض لبعض الدراسات الإمبيريقية التي سبق نشرها في دوريات علمية.

• عدم الاهتمام بمؤلفات الاتصال السياسي المقارن بين الدول العربية المختلفة، رغم عدم وجود حواجز اللغة التي قد تكون عائقاً في مناطق جغرافية أخرى، فالتركيز على المؤلفات المقارنة بين تأثير وسائل الإعلام على الظواهر السياسية المختلفة عبر الدول العربية، من شأنه أن يثري مجال دراسات الاتصال السياسي، وبخاصة في ظل اختلاف النظم السياسية في تلك الدول.

٣ ـ رؤية مستقبلية لتطوير مؤلفات الاتصال السياسي العربية

في إطار تقديم رؤية مستقبلية لتطوير مؤلفات الاتصال السياسي العربية، تراعي العلاقة الارتباطية بين الاتصال والسياسة، يمكن تقديم المقترحات الآتية:

• أهمية تركيز مؤلفات الاتصال السياسي العربية على موضوعات الاتصال السياسي، كأن يركز الكتاب على أحد عناصر أو موضوعات الاتصال السياسي فقط، نظراً إلى تشعب الكتاب الواحد إلى الكثير من الموضوعات في الوقت ذاته، ما يفقده العمق المطلوب، إضافةً إلى شيوع ظاهرة المؤلّف الواحد للكتاب.

• أهمية الدعوة إلى توسيع قاعدة الدراسات المقارنة التي من شأنها أن تساعد في مجال التأليف الجماعي، كفرق عمل وبخاصة بين البلدان العربية، وذلك لتشجيع التأليف الجماعي لمؤلفات الاتصال السياسي، حيث يسهل متابعة مستجدات البيئة السياسية والإعلامية، حينما يشارك أكثر من باحث في تأليف الكتاب الواحد.

• أهمية تحديث أجندة موضوعات كتب الاتصال السياسي العربية حتى تواكب المتغيرات السياسية العربية والدولية المتلاحقة، ويقترح أن تشمل هذه الأجندة، الإعلام وحملات الانتخابات الرئاسية، والاتصال السياسي من خلال وسائل الإعلام الجديدة، والإعلام البرلماني، والإعلام والدبلوماسية الشعبية، والإعلام وإدارة الصراعات السياسية، والإعلام الحزبي، والديمقراطية الإلكترونية، والإعلانات السياسية، والإعلام والتفاوض السياسي، والإعلام وتفعيل المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات، وديمقراطية الإعلام، وتقييم الأداء المهني للإعلام في مجالات الاتصال السياسي، والإعلام الخاص والاتصال السياسي.

• الاهتمام في بنية كتب الاتصال السياسي العربية، والجمع بين الجوانب النظرية وعرض النماذج التطبيقية في الوقت ذاته، فهذا يعظم الاستفادة من هذه الكتب، وينمّي قدرتها على الإفادة العملية.

• الاستفادة من آراء القراء والمتخصصين والأكاديميين في تقييم مؤلفات الاتصال السياسي، والأخذ بها في إصدار الطبعات الحديثة لهذه المؤلفات.

• الاستفادة من عصر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تقديم المدرسة المصرية في بحوث الإعلام بعامة، والاتصال السياسي بخاصة، في المجتمع الأكاديمي الدولي، وتتمثل أهم الخطوات العاجلة لتحقيق في عرض ملخصات الكتب الحديثة باللغة العربية واللغة الإنكليزية على قاعدة البيانات الجامعية أو للمواقع الشخصية للمؤلفين، والاهتمام بترجمة الكتب المتميزة في مجال الاتصال السياسي على المستوى الدولي لتقديم المدرسة المصرية للمجتمع الأكاديمي الدولي.

الفصل الحادي عشر

الاتصال السياسي في لبنان عبر «تويتر»: ماذا غيّر الوسيط الجديد؟

مهى زراقط[*]

يشهد موقع «تويتر» إقبالاً متزايداً من السياسيين اللبنانيين على استخدامه. وباتت صفحات السياسيين موضع متابعة وسائل الإعلام التقليدية التي تستوحي منها أفكاراً لتقاريرها الإخبارية. وغالباً ما تثير المواقف التي يدوّنها السياسيون على هذا الموقع السجالات، بين السياسيين أنفسهم، أو بين المواطنين المنقسمين في ولاءاتهم السياسية، إذ تكفي تغريدة من أحد السياسيين أحياناً، لتثير سجالاً، حتى لو كانت مبهمة ومن دون معنى واضح. هكذا بات فعل «غرّد» مرادفاً لفعل «أعلن» أو «صرّح»، أو غيرها من الأفعال ذات الدلالة الإخبارية التي اعتادت الصحافة استخدامها. يوحي هذا الأمر بوجود تغييرات في ممارسة السياسيين لعملية الاتصال. فهم يبدون أكثر حضوراً، يعلّق بعضهم سريعاً ومباشرة على الأحداث، لا ينتظر أحدهم اتصالاً من صحافي ليسأله عن تفاصيل قضية ما، ولا يبادر هو إلى تسريب ما يرغب في تسريبه، ما يعني أنّ «تويتر»، بوصفه وسيطاً إعلامياً جديداً، أتاح للسياسي منصة جاهزة على مدى ساعات النهار، ليقول ما يرغب في قوله. وهذا ما سيطرح تحدّيات جمّة أمام الاتصال السياسي، تتمثّل بشكل أساسي في ارتباط الاتصال السياسي بالبعد التقني.

منذ العصور اليونانية القديمة، وصفت «البلاغة»، السائدة آنذاك، بالأداة، من قبل أرسطو الذي قال إنها تستخدم في خدمة الأفكار. وكذلك كانت الحال مع نشوء الصحافة الورقية الواسعة الانتشار، ثم الراديو، وصولاً إلى التلفزيون الذي حظي بالنسبة الكبرى من الحضور، وبقي من دون

(*) أستاذة مساعدة في كليّة الإعلام، الجامعة اللبنانية.

منافس منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي إلى اليوم. وقد تناول الكثير من الدراسات التأثيرات التي أحدثتها أعلمة[1] الحياة السياسية، عبر التلفزيون تحديداً، في الأداء السياسي والحياة السياسية.

في هذا الصدد، تشير الباحثة آن ـ ماري جينغراس[2] إلى أمرين أنتجتهما أعلمة الاتصال السياسي هما: الشخصنة والمسرحة. وتوضح ضرر كلّ من هذين الأمرين على السياسي وعلى أدائه لعمله. بالنسبة إليها، الشخصنة مضرّة لأنها تجعل معالجة القضايا السياسية مرتبطة بالشخص، ما يجعل الصراع السياسي قائماً بين أفراد، وليس بين سياسات. أما المسرحة، فهي لا تتيح فهم القضايا السياسية، بل تقدّمها بشكل سطحي، بما أنّ الغلبة ستكون للإثارة والمواقف الدرامية التي تبحث عنها وسائل الإعلام. وتتفاقم المشكلة طبعاً، عندما ترتبط الشخصنة بالمسرحة، لأننا سنكون عندها أمام سياسي راغب في معالجة الأمور تحت الضوء، وبشكل دراميّ يحدث أثراً ويدفع وسائل الإعلام إلى متابعته.

التحدّي الثالث الذي فرضته التطورات التقنية هو السرعة، أو الشعور بأننا نعيش في عالم تنقل كلّ أحداثه مباشرة، كما يعبّر دومينيك فولتون: «كما لو أنه لدى كلّ منا مسؤوليات عالمية ملّحة (...) وهم المباشرة والشفافية يخفض من الوقت المطلوب للتفكير والعمل»[3]. وقد أصاب هذا الوهم السياسة بالطبع، وهو ما تحدّث عنه السياسي الفرنسي ميشال روكار[4] (Michel Rocard) بقوله إن سرعة سير المعلومة، وطابعها السريع الزوال، يجعلان الهمّ الأساسي بالنسبة إلى السياسي العمل وفق استراتيجية «المدى القصير». أي أن السياسي، الغارق في معالجة القضايا من جهة، وفي كمّ المعلومات التي تتدفق على المواطنين من جهة أخرى، سيجد نفسه مضطراً إلى اتخاذ قرارات، قد لا تكون صائبة تماماً بهدف حجز مكان له في هذا الفضاء.

هذه التحدّيات الثلاثة التي واجهتها عملية الاتصال السياسي، ناجمة عن الشروط التي فرضتها وسائل الإعلام التقليدية على السياسيين. في مقابل تأمين المساحة اللازمة لهم ليطلّوا عبرها، عليهم أن يلتزموا «قواعد» محددة. أي أنّ قيامها بدور الوسيط بين السياسيين والمواطنين، أتاح لها فرض شروطها عليهم. وهذا ما يشرحه فيليب بروتون[5] وفق التالي: تكمن مشكلة الاتصال السياسي في أن الأخبار لها مصدر، قبل أن تصبح أخباراً. التحدي بالنسبة إلى الوسيلة الإعلامية، يتمثّل في محو هذا الماضي، لتظهر وكأنها هي من خلقت الحدث السياسي، طبعاً وفق شروط لعبتها.

---

(١) نستخدم مصطلح أعلمة كترجمة لكلمة médiatisation الفرنسية.

(٢) Anne-Marie Gingras, «L'impact des communications sur les pratiques politiques,» *Hermès*, vol. 3, nos. 17-18 (1995), p. 39.

(٣) Dominique Wolton, *La Communication, les hommes et la politique*, col. Biblis (Paris: Centre national de la recherche scientifique (CNRS), 2012), p. 289.

(٤) Jacques Gerstlé, *La Communication politique*, 2ème éd. (Paris: Armand Colin, 2008), p. 43.

(٥) Philipe Breton, «Medias, Médiation, Démocratie: pour une épistémologie critique des sciences de la communication politique,» *Hermès*, vol. 3, nos. 17-18 (1995), p. 328.

هكذا، كان على السياسي أن يلتزم شروط اللعبة هذه، وإلا أُقصي من دائرة الضوء. أي أنّ عليه الموافقة، ليس فقط على منح الخبر للوسيلة الإعلامية لكي تقدّمه هي وفق مقاربتها الخاصة، وإنما أن يطوّع شخصيته ومهاراته لكي تكون قابلة للتفاعل مع الشروط التي تسمح بظهور إعلامي ناجح. وهذا ما أنتج مجموعة من التشوّهات في عملية الاتصال السياسي، أشرنا إليها أعلاه.

لكن مع ظهور الإنترنت، وولادة الـ web 2.0، الذي أتاح وسائط متعددة تتيح التفاعل بين جميع المستخدمين، صار بالإمكان إعادة النظر في هذه التحدّيات/المسلّمات التي حكمت عملية الاتصال السياسي لعقود، وخصوصاً أنه قدّم مجموعة من المنافع السياسية، بحسب الباحث تييري فيديل[٦]، ومنها أنه يساهم في جعل العلاقات بين الحكام والمحكومين أكثر قرباً، ويسمح بالمناقشة على قاعدة متساوية، كما أنه يسهّل عملية التعبئة السياسية.

وهذا ما جعل بالإمكان طرح التساؤلات الآتية:

ـ ما هي التغييرات التي أتاحها «تويتر»، بوصفه وسيطاً إعلامياً جديداً، على عملية الاتصال عبر وسائل الإعلام التقليدية؟

ـ ما الذي يمكن أن يحدث إذا عاد الخبر إلى مصدره، وبات بإمكان السياسي إعلانه شخصياً؟

ـ وهل يمكن، فعلاً، إزالة الحواجز في الفضاء السياسي ـ الإعلامي المنغلق على نفسه، التي أشار إليها دومينيك كاردون[٧]، والهروب تالياً، مما أسمته ناتالي تارو استبداد الوسائل الإعلامية التقليدية[٨]، التي سبق وأشرنا إلى تداعياتها على عملية الاتصال السياسي؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، كان لا بدّ من إجراء دراسة ترصد أداء السياسيين عبر المواقع الاجتماعية، وقد اخترنا متابعة مجموعة من السياسيين اللبنانيين عبر موقع «تويتر». وانطلقنا في العمل محاولين الإجابة عن الإشكالية التالية: **ماذا أضاف «تويتر»، كأداة توسّط جديدة، إلى آليات الاتصال السياسي التقليدية؟**

يتولدّ من هذه الإشكالية الفرضيات الآتية:

ـ قد تحدث استخدامات السياسيين لموقع «تويتر»، المفرطة في مسرحتها وفردنتها، تشوّهات جديدة في عملية الاتصال السياسي.

ـ إن ممارسات السياسيين الديمقراطية (تفاعلية أم أحادية) محدّد أساسي لنوعية اتصالهم على «توتير» وليست المنصة عينها.

ـ السياسيون يستخدمون «تويتر» لجذب وسائل الإعلام التقليدية إليهم.

---

(٦) Thierry Vedel, «Internet et les pratiques politiques,» dans: Anne Marie Gingras, dir., *La communication politique, Etat des savoirs, enjeux et perspectives* (Québec: Presses de l'Université du Québec, 2003), p. 201.

(٧) Dominique Cardon, «Le Numérique, peu investi par les politiques,» *Le Monde,* 8/5/2013.

(٨) Nathalie Taraud, «Twitter et la communication politique en période sensible,» l'Observatoire International des Crises (OIC), Magazine de la communication de crise et sensible (2011).

للإجابة عن سؤال البحث، وبرهنة الفرضيات، اعتمدنا على شبكة رصد كمية، للإجابة عن أسئلة تتعلق ببناء كلّ سياسي لصورته عبر هذا الموقع من جهة، ولتحديد مهاراته في استخدام أدوات «تويتر»، من جهة ثانية، وذلك عبر رصد طريقة استعمال: الصورة، الوسم #، المفتاح @، الإيموجي، إعادة التغريد، الفيديو، الروابط. علماً أننا لم نستخدم أيّا من التطبيقات المتوافرة لتقديم إحصاءات عن استخدامات الموقع (Application Programming Interface - API)، لسبب أساسي هو أنّ هذه التطبيقات تعالج كمية ضخمة من المعلومات تتلاءم مع عدد مستخدمي «تويتر» وتغريداتهم التي تتجاوز الملايين يومياً، وهي لا تقدّم كلّ التفاصيل التي نبحث عنها نحن ضمن عيّنة صغيرة اخترناها لخدمة الهدف من هذا البحث، خصوصاً أننا عمدنا في مرحلة ثانية إلى تحليل مضمون تغريدات العيّنة المختارة، طيلة شهر شباط/فبراير ٢٠١٦.

بخصوص عيّنة البحث، فقد اخترناها من أعضاء الحكومة اللبنانية آنذاك[٩]، وذلك بعد فترة من متابعة أغلبية السياسيين اللبنانيين الموجودين على هذا الموقع. وعلى الرغم من إحاطتنا بأداء أغلبية السياسيين على الموقع، الذين يستحقون دراسة منفصلة، إلا أننا اخترنا أن نقصر الحديث في هذا البحث على العيّنة المختارة، لسبب رئيس هو الموقع التنفيذي لهذه الشخصيات في السلطة اللبنانية. فنحن نتكلم على شخصيات مسؤولة عن تدبير شؤون المواطنين، في بلد يعاني أزمة سياسية غير مسبوقة: عاش من دون رئيس للجمهورية لأكثر من عامين[١٠]، ومع تأخر الانتخابات النيابية تم التمديد للمجلس النيابي. وفي ظلّ هذه الأوضاع، يعاني اللبنانيون أزمات اقتصادية واجتماعية وبيئية خانقة[١١].

هذا الواقع السياسي، يفترض أن يجعل عمل وزراء الحكومة اللبنانية أكثر دقة وحساسية، وأن ينسحب ذلك على العملية الاتصالية التي سيقومون بها. وبناءً عليه، وجدنا أن العيّنة التي اخترناها قادرة على تقديم نموذج واضح يمكن دراسته للإجابة عن الإشكالية وبرهنة الفرضيات.

قبل الدخول في صلب الموضوع، لا بدّ لنا من إعطاء لمحة سريعة عن موقع «تويتر». لقد أنشئ هذا الموقع في العام ٢٠٠٦، لكنه اتخذ أهميته السياسية مع استخدامه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في العام ٢٠٠٨، من قبل المرشح آنذاك باراك أوباما. فيما يربطه باحثون آخرون بتداعيات الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام ٢٠٠٩، إذ كان «تويتر» يومها الوسيلة الأبرز لمعرفة الأخبار، إضافةً إلى دوره في تفعيل الحراك السياسي[١٢].

---

(٩) تشكلت حكومة الرئيس تمام سلام الحالية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، وهي تضمّ ٢٤ وزيراً.

(١٠) شغر منصب رئاسة الجمهورية في أيار/مايو ٢٠١٤، ولم يُصر إلى انتخاب رئيس جديد إلا في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

(١١) برزت من خلال التظاهرات، ضد أزمة النفايات، التي شهدها لبنان ابتداء من شهر آب/أغسطس ٢٠١٥

(١٢) Bernard Rieder et Nikos Smyrnaios, «Pluralisme et infomédiation sociale de l'actualité: Le cas de twitter,» *Réseaux*, vol. 6, no. 176 (novembre-décembre 2012), p. 109.

يضع «تويتر» شروطاً خاصة لاستخدامه، خصوصاً أنه يقوم على فكرة التدوين المصغّر (micro blogging)، من خلال الإجابة عن سؤال «ماذا يحدث (الآن)؟»[١٣] ما منحه قيمته الخبرية. ويقوم الشرط الأول على عدم تجاوز خانات التدوينة/التغريدة الـ ١٤٠. ويمكن صاحب الحساب إدارته بنفسه ليصبح منتجاً للمعلومة الخاصة به. وهو يتيح نشر فيديو، وصور، وإيموجي (رموز صغيرة مصوّرة)، وإرفاق التغريدة بروابط. كما يتيح النقاش التفاعلي، والتعبئة، من خلال مفاتيح الـ# (الوسم أو الهاشتاغ) والـ@ (الإشارة إلى) أو الـ (mention).

ومن خلال عدد المتابعين، مفاتيح الإعجاب، أو إعادة التغريد، يمكن قياس شعبية أصحاب الحساب بين المستخدمين، خصوصاً أن لا شروط أمام المتابعة، إذ يمكن أيّ شخص أن يتابع (أو أن يطلّع) على صفحات «تويتر» الخاصة بالسياسيين، من دون أن يتابعه هو في المقابل، إلا إذا عمد هو شخصياً إلى حظره[١٤].

أي أن «تويتر» يسمح بإبراز شعبية سياسي ما، ويتيح له تسليط الضوء على قضية ما والتعبئة من أجل تبنيها، ويفتح باباً للمناقشة والتفاعل، ويقدّم معلومات إضافية عن الموضوع الذي تجري مناقشته.

أولاً: حضور السياسيين على «تويتر»

يعدّ الرئيس سعد الحريري أوّل السياسيين اللبنانيين حضوراً على «تويتر»، إذ سجّل دخوله في العام ٢٠٠٩، أما السياسي اللبناني الأخير[١٥] الذي دخل إلى هذا الموقع فهو النائب وليد جنبلاط، وقد فعل ذلك في العام ٢٠١٤.

بين هذين التاريخين، شهد «تويتر» إقبالاً من قبل السياسيين اللبنانيين عليه، خصوصاً في العام ٢٠١١ مع اندلاع التحرّكات الشعبية في الدول العربية. وفي أحيان أخرى، كان الحضور السياسي يتزامن مع تسلّم أحد السياسيين موقعاً رسمياً، كما هي الحال مع الوزيرين بطرس حرب[١٦] وألان حكيم.

بالنسبة إلى العيّنة التي اخترناها لبحثنا، وهي مجلس الوزراء اللبناني، فهو لا يلتئم كاملاً على «تويتر». عشرة من أعضائه يغرّدون فقط، في حين يغيب عنه أربعة عشر وزيراً، من بينهم وزير الإعلام.

الوزراء الحاضرون على الموقع هم: رئيس الحكومة تمام سلام، ووزير الخارجية جبران باسيل، وزير الثقافة روني عريجي، وزير التربية الياس بو صعب، وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق،

(١٣) كان السؤال مع بداية تأسيس «تويتر» وحتى العام ٢٠٠٩: ماذا تفعل الآن؟

(١٤) وهذا ما فعله الوزير محمد المشنوق مع عدد كبير من متابعيه في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(١٥) حتى شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(١٦) بالنسبة إلى الوزير بطرس حرب، قد يكون أنشأ صفحة جديدة مع تعيينه وزيراً وألغى صفحة سابقة كان يعتمدها.

وزير المالية علي حسن خليل، وزير العدل أشرف ريفي، وزير البيئة محمد المشنوق، وزير الاتصالات بطرس حرب، وزير الاقتصاد ألان حكيم[١٧]. وقد أنشأ أعضاء الحكومة [١٨] حساباتهم على هذا الموقع بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤. ويعدّ جبران باسيل الأقدم حضوراً على «تويتر» بين زملائه، يليه تباعاً كلّ من روني عريجي، تمام سلام، الياس بو صعب، نهاد المشنوق، علي حسن خليل، أشرف ريفي، محمد المشنوق، بطرس حرب، ألان حكيم.

١ ـ الحساب الرسمي، الصور الشخصية و«التايم لاين»

حرص ثلاثة من أعضاء الحكومة فقط على الحصول على حساب رسمي، هم: تمام سلام، ونهاد المشنوق وجبران باسيل.

وفي حين وضع الجميع صورة شخصية لهم، أغفل الوزيران روني عريجي ومحمد المشنوق نشر صورة على «التايم لاين». وهي الصورة التي تتصدّر الصفحة، ويمكنها أن تدلّ على موقف صاحبها السياسي أو اهتماماته. فنشر رئيس الحكومة تمام سلام صورة السرايا الحكومية، ونشر جبران باسيل صورة لتظاهرات ١٤ آذار[١٩]، فيما اختار شجرة الأرز كلّ من نهاد المشنوق (صورة شجرة طبيعية)، وألان حكيم (مجسّم الأرزة على خلفية بيضاء). الجيش اللبناني كان الصورة التي نشرها الياس بو صعب، ثم غيّرها خلال فترة رصدنا لتصبح لتلامذة المدارس، أي أنها باتت على علاقة باختصاص وزارته. كذلك فعل بطرس حرب، الذي نشر صورة عن مشروع للوزارة «لبنان ٢٠٢٠ Digital Telecom Vision». الصورة الشخصية الإضافية كانت خيار أشرف ريفي، في حين نشر علي حسن خليل صورة طبيعية.

هذه الفروقات في التعامل مع صورة «التايم لاين»، بين من أهملها، ومن جعلها شخصية، ومن ضمّنها موقفاً سياسياً، تدلّنا إلى وجود تفاوت بين الوزراء في استخدام «تويتر»، وفي حجم معرفتهم به، ومعرفة ما يريدونه منه، سوف يتضّح لنا لاحقاً.

٢ ـ الحسابات بحسب المتابعة

أ ـ متابِعون ومتابَعون: يحظى رئيس الحكومة تمام سلام بالعدد الأكبر من المتابعين لصفحته (٩٣,٢٧٨ ألفاً)، والوزير محمد المشنوق الأقلّ (١٢٢٨ متابعاً).

في المقابل، يبرز تفاوت في نسبة متابعة أعضاء الحكومة للآخرين، إذ يتراوح عدد المتابَعين بين ٥٩٦ شخصاً (جبران باسيل) و٤٥ شخصاً (كلّ من نهاد المشنوق وألان حكيم).

---

(١٧) يوجد صفحة باسم الوزير وائل أبو فاعور على الموقع، لكننا أسقطناها من العيّنة لأنها غير ناشطة.
(١٨) جرت عملية الرصد خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦.
(١٩) هي نفسها الصورة التي يعتمدها الرئيس السابق للحكومة سعد الحريري.

ب ـ متابعة الوزراء بعضهم للبعض الآخر: المفارقة الأبرز تبقى في متابعة أعضاء الحكومة بعضهم للبعض الآخر، وفي التفاوت الملحوظ في حجم المتابعة. فيمكننا أن نجد وزيراً يتابع كلّ زملائه، ولا يتابعه أحد، كما هي حال الوزير محمد المشنوق. ونلاحظ أن رئيس الحكومة تمام سلام، الذي يحظى بمتابعة من كلّ وزراء حكومته، لا يتابع إلا خمسة منهم. وتتراوح متابعة بقية أعضاء الحكومة لزملائهم بين وزيرين وخمسة في أقصى حد. هذا التفاوت في المتابعة، لا يلغي إمكان أن يغرّد أحد الوزراء، في موضوع يخصّ زميلاً له، من دون أن يكون متابعاً له أو يشير إليه عبر مفتاح ال@ للاطلاع على وجهة نظره.

٣ ـ عدد التغريدات

تفوّق الوزير نهاد المشنوق في عدد التغريدات خلال شهر شباط/فبراير على بقية زملائه، إذ غرّد بمعدّل ٧,٩ مرات يومياً، فيما تساوى كلّ من الوزراء محمد المشنوق وروني عريجي والياس بو صعب بمعدّل التغريد الأخير وهو ٠,٣. لكن بما أن الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المشنوق يحيي في هذا الشهر مناسبة ذكرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ما يتطلّب حضوراً أكثر، أحصينا أيضاً عدد التغريدات منذ يوم التأسيس، ليتبيّن تفوّق الوزير جبران باسيل بمعدّل ٥,٢ تغريدة يومياً، وحلّ الوزير محمد المشنوق أخيراً بمعدّل ٠,٣.

تجدر الإشارة إلى أن الوزير الياس بو صعب، الذي لم يغرّد إلا ثماني مرات فقط خلال شهر شباط/فبراير، أعاد تغريد مجموعة من مواقفه نقلاً عن وسائل الإعلام التقليدية ١٥٩ مرة. أي أنه يعتمد على وسائل الإعلام التقليدية في نشر مواقفه، مبدياً حرصه على الاستمرار في الظهور من خلالها، ومثبتاً في الوقت نفسه حضوره بشكل يومي وفاعل على حسابه الخاص على «تويتر».

٤ ـ مع وسم أو من دونه

يستخدم الوزير نهاد المشنوق الوسم (الهاشتاغ) بنسبة أكبر من غيره، يليه الوزير ألان حكيم. وكذلك يفعل الوزير الياس بو صعب، لكن في تغريداته المنقولة (كما سبق وأشرنا)، فهي مصحوبة دائماً بوسم أو إشارة، إلى موقع المؤسسة الإعلامية التي نقلت منها التغريدة، مصحوبة أحياناً بالصورة، أو بالفيديو.

٥ ـ استنتاجات

نستنتج من هذه المعلومات وجود تفاوت واضح بين السياسيين في حسن استخدام أدوات «تويتر»، إذ يمكن القول بتفوّق وزراء ثلاثة على بقية زملائهم: نهاد المشنوق وجبران باسيل والياس بو صعب في التغريد. فهم حاضرون غالباً، يحظون بنسب متابعة مرتفعة، ويحسنون استخدام الأدوات التي تتيح لتغريداتهم الظهور في أماكن مختلفة في الموقع. لكن، وهذا ما سيظهر لنا لاحقاً

في تحليل المضمون، يمكن الاستنتاج أن الوزراء الثلاثة لا يديرون حساباتهم بأنفسهم، بل يوكلون الأمر إلى أشخاص آخرين، وإن تفاوتت مهارات مساعديهم.

في المقابل، لا يولي بقية أعضاء الحكومة أهمية كبيرة لأدوات «تويتر»، كالصورة والوسم والإشارة والفيديو، وحتى الرموز الصغيرة المصوّرة، كما أنهم لا يبدون حرصاً على التغريد بشكل يومي أو دوري، ما قد يعزّز حضورهم على الموقع. وهذا يدلّ إلى أن الوزراء لم يلجأوا إلى «تويتر» لأن الحضور عليه صار ضرورياً، بل لأنهم قد يستطيعون تمرير رسائلهم بين وقت وآخر. منهم من كان يستخدمه للإعلان عن نشاط تقوم به وزارته، ومنهم من لجأ إليه لإطلاق موقف سياسي، أو للردّ على من يتعرّض لهم، من دون ملاحظة أي اهتمام فعلي في التعرّف إلى هذا الموقع والاستفادة منه بطرائق أخرى.

ثانياً: مضمون التغريدات

بعد هذا العرض الوصفي ـ الكمي لأداء أعضاء الحكومة اللبنانية المسجّلين على موقع «تويتر»، نبحث في ما يلي في مضمون هذه التغريدات، لأنها يمكن أن ترشدنا إلى الأهداف التي يستخدم أفراد عيّنتنا «تويتر» من أجلها.

اعتمدنا في دراسة هذه التغريدات على أبرز محطات شهر شباط/فبراير الذي شهد ست جلسات حكومية، كان على جدول أعمالها عدد من المطالب: إقرار إجراء الانتخابات البلدية، الانتخابات الفرعية في جزين، تثبيت متطوّعي الدفاع المدني الذين كانوا ينظمون تحركات للضغط على الحكومة، اقتراح ضريبة على البنزين، مشاريع وزارة الأشغال، الأساتذة المتعاقدون، وترحيل النفايات.

وقد اخترنا أربع قضايا للإضاءة على كيفية تعامل الوزراء معها على موقع «تويتر»، هي:

ت ـ إقرار إجراء الانتخابات البلدية.

ث ـ متطوّعو الدفاع المدني.

ج ـ الأساتذة المتعاقدون بالساعة.

ح ـ اقتراح الضريبة على البنزين.

فكيف تعامل أعضاء الحكومة مع هذه المحطات عبر صفحاتهم على موقع «تويتر»؟

١ ـ رئيس الحكومة تمام سلام

غابت الملفات المطلبية ـ الحياتية عن الحساب الرسمي لرئيس الحكومة، فلم تكن تواكَب بأي تغريدة تشير إلى جدول أعمال الجلسات الست للحكومة التي عقدت في شهر شباط/فبراير، بما فيها الجلسة الاستثنائية التي عقدت في ٢٢ شباط/فبراير، وكانت مسبوقة بتصريحات تحذّر من استقالة الحكومة في حال عدم الاتفاق على بيان موحّد.

كلّ هذه الأمور غير موجودة على حساب سلام، الذي غرّد ١٣ مرة خلال هذا الشهر، من خارج لبنان، مشاركاً في «مؤتمر دعم سوريا والمنطقة» الذي عقد في لندن بين الرابع والخامس من هذا الشهر، وفي مؤتمر ميونيخ للأمن الذي عقد في الثاني عشر منه. لم تتضمن تغريداته (باللغتين الفرنسية والإنكليزية) أي موقف، بل صور لقاءات وإحالات إلى كلمته، وإلى فيديو له عبر صفحة «انستغرام» الخاصة بالأمم المتحدة. هكذا كانت تغريداته تعدّد لقاءاته مع الوزراء الغربيين الذين التقاهم (فرنسا، روسيا، كردستان، مصر، ألمانيا) من دون الإشارة إلى مضمون تصريحاته، الواردة في وسائل الإعلام. وفي هذا الإطار، أعاد التغريد تسع مرات، عن سياسيين أجانب التقاهم في الخارج. وكان يشير عبر مفتاح الـ @ إلى الشخصيات الموجودة في الصور المنشورة. كما روّج لإطلالتين تلفزيونيتين له (أل بي سي آي، وسكاي نيوز) لم تتبعهما أي تغطية مرافقة لمعرفة مضمون كلامه.

٢ ـ وزراء الحكومة ومقاربة الملفات

الانتخابات البلدية: في ظل التمديد للمجلس النيابي، كان استحقاق الانتخابات البلدية مثار جدل في لبنان: هل يمدّد للمجالس البلدية، أم تجرى الانتخابات في موعدها. وعندما أقرّ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢ شباط/فبراير، نشرت التغريدة الآتية على صفحة وزير الداخلية والبلديات:

@NohadMachnouk: «**انتزع وزير الداخلية نهاد المشنوق من مجلس الوزراء تمويل الانتخابات البلدية والاختيارية، وانتخابات جزين الفرعية**».

ليغرّد وزير الخارجية جبران باسيل:

@Gebran_Bassil: «**انتزعت من مجلس الوزراء إجراء الانتخابات الفرعية في جزين... عقبال الانتخابات النيابية العامة**»[٢٠].

لكن الأمر لم يمرّ عابراً بالنسبة إلى متابعين استغربوا عبارة «انتزع» التي تستخدم للحصول على حق بديهي من حقوق اللبنانيين، فعلّق أحدهم على تغريدة باسيل:

@malaeb_kamal: «طبيعة تياركم الاستفزاز والمخالفة، فكم كان لطيفاً كلمة حصلنا بدل انتزعنا، لأن الانتزاع تعني سيطرة بالقوة عن غير حق»[٢١].

هذا الاعتراض ورد فقط على صفحة باسيل، في حين كان المشنوق يتلقى التهنئة من إعلاميين: «برافو»، «تهانينا أول خطوة في رحلة التغيير»، وسألت إعلامية ثالثة ما إذا كان قد حصل «كباش» لكي ينتزع الأمر انتزاعاً.

---

(٢٠) تغريدة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ (١١:٢٨ صباحاً).

(٢١) تغريدة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٤:٠٧ بعد الظهر).

الاعتراض جاء من الناشطين في حملة «طلعت ريحتكم»[٢٢] الذين ذكّروه، وذكّروا باسيل من خلال مفتاح ال@، بأن هذا واجبهما:

@Beirutyat: «حبيبي هيدا شغلكم... ما تربحونا جميلة»[٢٣].

وفي هذا السياق جاء تعليق وزير المالية علي حسن خليل، في اليوم التالي، من خلال مؤتمر صحافي، أعيد تغريد أبرز ما ورد فيه:

@alihasankhalil: «تم تأمين المبالغ المطلوبة لإقامة الانتخابات البلدية وهذه أبسط واجبات الدولة والقوى السياسية»[٢٤].

٣ ـ متطوّعو الدفاع المدني

كان متطوّعو الدفاع المدني ينتظرون تثبيتهم خلال جلسة ٢ شباط/فبراير بناء على وعود تلقوها. عدم صدور المرسوم، دفعهم إلى التهديد بتصعيد تحرّكاتهم التي كانوا قد بدأوها في الشارع، من قطع للطرقات وتظاهرات، وإحراق للبدلات.

لم يغب الأمر عن «تويتر»، إذ بادر المشنوق إلى التغريد مخاطباً إياهم مباشرة. متعهداً أمامهم بإقرار المراسيم في الجلسة المقبلة، وإلا كشف لهم كلّ شيء:

@NohadMachnouk: «يا متطوّعي الدفاع المدني، في حال عدم إقرار مرسوم الدفاع المدني في جلسة مجلس الوزراء المقبلة سأكشف أمامكم وأمام اللبنانيين جميع الحقائق»[٢٥].

في المقابل كان وزير البيئة محمد المشنوق يؤكد أن أحداً لم يعرقل الأمر وأن المشكلة تكمن في التمويل:

@MMachnouk «لم يرفض أي وزير عملية تثبيت متطوعي الدفاع المدني وجرى ترك القرار لحين يتم تحديد قيمة البدلات المادية في جلسة مجلس الوزراء الأسبوع المقبل»[٢٦].

ليأتي ردّ وزير المالية علي حسن خليل، الذي كان قد حُمّل ضمناً المسؤولية، في اليوم التالي:

@alihasankhalil: «كتلة التنمية والتحرير موافقة على قرار تثبيت متطوعي الدفاع المدني وهذا الملف سيبت في جلسة الثلاثاء»[٢٧].

تجدر الإشارة إلى أن ردّ خليل لم يأت تغريداً، بل خلال مؤتمر صحافي كان يعقده وجرى نقله مباشرة عبر حسابه على «تويتر».

(٢٢) «طلعت ريحتكم» هي حملة نشطت رفضاً للسياسة الحكومية في إدارة ملف النفايات.
(٢٣) تغريدة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٦:٣٠ بعد الظهر).
(٢٤) تغريدة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ (١٠:٠٦ صباحاً).
(٢٥) تغريدة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٢:٠٤ ظهراً).
(٢٦) تغريدة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٣:١٩ ظهراً).
(٢٧) تغريدة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ (١٠:٠٧ صباحاً).

مع إقرار المرسوم في جلسة ١٠ شباط/فبراير، احتفل الوزيران المعنيان. فغرّد الوزير نهاد المشنوق:

@NohadMachnouk: «قبل قليل تم إقرار المرسوم الأول المتعلّق بتثبيت متطوّعي الدفاع المدني خلال جلسة مجلس الوزراء»[٢٨].

ونقلت صفحة الوزير صوراً للاحتفالات، ولم تنسَ نقل الشكر الذي تلقاه:

@NohadMachnouk: «متطوعو الدفاع المدني من ساحة الشهداء: شكراً معالي الوزير نهاد المشنوق لأنك التزمت بكلامك ووفيت بوعدك»[٢٩].

أما الوزير علي حسن خليل، فقد غرّد مؤكداً التزامه بالوعد:

@alihasankhalil: «كما وعدنا تم، إقرار مراسيم الدفاع المدني في أول بند على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء اليوم»[٣٠].

٤ ـ الضريبة على البنزين

اقترح الرئيس السابق للحكومة فؤاد السنيورة، في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ضريبة على البنزين قيمتها خمسة آلاف ليرة، ما شكل مادة إضافية للنزاع بين السياسيين. ومع الحديث عن مناقشة هذا الاقتراح في جلسة مجلس الوزراء، غرّد ثلاثة وزراء تعليقاً على الأمر: ألان حكيم وعلي حسن خليل وأشرف ريفي. فأكدّ الأخير أنه لن يوافق على ضريبة جديدة:

@Ashraf_Rifi: **«لن أوافق على أي ضريبة جديدة على البنزين. كفى إفقاراً للناس المستنزفين بمعيشتهم ولقمة أبنائهم، كفى ضرائب»[٣١].**

فيما أوضح الوزير خليل أنه لا وجود لقرار بزيادة سعر البنزين:

@alihasankhalil: «مقاربة الموضوع المالي يجب أن تكون شاملة، ولا قرار بزيادة سعر البنزين»[٣٢].

على الرَّغم من ذلك، عارض حكيم باسم حزب الكتائب محاولة فرض ضريبة، وأطلق خلال جلسة ١٠ شباط مجموعة تغريدات تدعم موقفه. نذكر منها:

@AlainHakimPhD: **«حكيم: نحن ككتائب لبنانية يهمنا مصلحة الشعب اللبناني، فلا ولن نقبل أن نحمّل على كاهل المواطن المزيد من الأعباء»[٣٣].**

---

(٢٨) تغريدة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٦:٣٦ صباحاً).
(٢٩) تغريدة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٨:١٥ صباحاً).
(٣٠) تغريدة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٦:٢٠ صباحاً).
(٣١) تغريدة في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ (١١:٢٢ صباحاً).
(٣٢) تغريدة في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ (١٢:٠٠ صباحاً).
(٣٣) تغريدة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٨:٣٦ صباحاً).

٥ ـ المتعاقدون بالساعة

اندلع سجال خلال جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، على خلفية التأخير في بت التعاقد للاساتذة المتعاقدين بالساعة. وسرّب منه إلى وسائل الإعلام المختلفة تهديد وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب بأنه «ما لم يقر التعاقد للأساتذة سأضطر لأن أطلب من الأساتذة المتعاقدين وقف التعليم»[٣٤]. فردّ عليه الوزير علي حسن خليل بأنه ليس مسؤولاً عن تعطيل جلسات الحكومة[٣٥].

استكمل السجال عبر «تويتر»[٣٦] ضمن سلسلة من التغريدات تناولتها نشرات الأخبار المسائية. لينتهي الأمر بمبروك من الوزير بو صعب في جلسة ١٢ شباط:

@EliasBouSaab: «مبروك للأساتذة وافق مجلس الوزراء على صرف تعويضات التعاقد»[٣٧].

وقد حظيت هذه التغريدة بتسع تعليقات، شكرت الوزير ومدحته (يا كبير، يا غالي)، وسألت عن متابعة قضايا أخرى (التعيينات في وزراة المالية، سلسلة الرتب والرواتب).

وفي اليوم التالي، شكر بو صعب وزير المالية، وقد أعاد تغريد هذا الشكر نقلاً عن موقع التيار الوطني الحر:

@EliasBouSaab: «بوصعب: أشكر وزير المال على موافقة إقرار العقود وسأوقعهم لدى وصولي إلى الوزارة»[٣٨].

فكانت ردود المتابعين ساخرة أحياناً ومنها:

@wwwael: «تصالحتوا؟»[٣٩].

لكن الأمر لم ينتهِ هنا، فبعد شهر تقريباً (٧ آذار/مارس) سألت إحدى المتعاقدات على واحدة من التغريدات السجالية التي تعود إلى ١٠ شباط/فبراير:

@eliya_73: «معالي الوزير أبو صعب يعني عملت معركة حضرتك ومعالي الوزير الخليل ونحنا اليوم ٢٠١٦/٣/٧ بعد الأساتذة ما شافوا شي»[٤٠].

---

(٣٤) جريدة **البناء**، ٢٠١٦/٢/١٠، <http://www.al-binaa.com/?p=96287>.

(٣٥) توقفت الحكومة اللبنانية عن عقد جلساتها قرابة ثلاثة أشهر (٢٧ آب/أغسطس ـ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

(٣٦) <http://urlz.fr/3uav>

(٣٧) تغريدة في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٨:٢٢ صباحاً).

(٣٨) @tayyar_org تغريدة في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦

(٣٩) تغريدة في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦ (١٠:٠٠ صباحاً).

(٤٠) تغريدة في٧ شباط/فبراير ٢٠١٦ (١:٤٨ ظهراً).

٦ ـ ترحيل النفايات

شكلت قضية النفايات واحداً من الملفات الساخنة في لبنان صيف ٢٠١٥، وأدّت إلى ولادة حراك مطلبي في ظلّ فشل الحكومة اللبنانية في إيجاد حل لأزمة تصريف النفايات. وكان «ترحيل النفايات» إلى الخارج أحد الحلول التي جرى التداول فيها بجدية. ومع الإعلان عن مناقشتها في جلسة مجلس الوزراء، بادر عدد من الوزراء إلى التغريد بشأنها وهم: محمد المشنوق وألان حكيم وجبران باسيل.

فقد غرّد وزير البيئة محمد المشنوق محيلاً إلى رابط لكلامه على الوكالة الوطنية للإعلام:

@MMachnouk: «وزير البيئة: لوقف الحديث عن ترحيل النفايات والعمل على الحل المستدام»[٤١].

أما الياس بو صعب، وفي تغريدة لموقع المدى خلال مقابلة له على تلفزيون الجديد، أعاد تغريد مضمونها، فقد قال:

@EliasBouSaab: «بو صعب: اعترضنا على المرسوم المتعلق بترحيل النفايات ولم نوقعه وكان هدفنا عرقلته»[٤٢].

وهدّد ألان حكيم قبل الجلسة:

@AlainHakimPhD: «لا جدول مجلس وزراء صباح غد دون البت نهائياً بملف النفايات»[٤٣].

وفي يوم الجلسة، في ١٨ شباط/فبراير غرّد وزير الخارجية جبران باسيل:

@Gebran_Bassil: «باسيل قبيل جلسة مجلس الوزراء: حرام على بلد مثلنا أن يفكر بهكذا حلول لأزمة النفايات، وكان على وزارة البيئة إيجاد الحلول الصحيحة»[٤٤].

فيما غرّد محمد المشنوق بعد ثلاثة أيام:

@MMachnouk: «أطالب بحالة طوارئ بيئية وتكليف الجيش وقوى الأمن بحماية المطامر المقترحة من مناورات القوى السياسية ومزايداتهم. أين ضغط المجتمع المدني؟؟؟»[٤٥].

فأتاه الرد من ناشط في واحدة من الحملات التي كانت تتحرّك لمناهضة الأمر:

«أنت وزير مش جمعية، ما بحقلك تطالب يا بتعمل يا بتفل، كل هيدي الأزمة سببها تقاعسك فخلي نظرياتك لحالك وبلا ضحك ع الشعب»[٤٦].

---

(٤١) تغريدة في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٣:٢٧ صباحاً).
(٤٢) تغريدة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٥:٣٦ بعد الظهر).
(٤٣) تغريدة في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٢:٠٦ ظهراً).
(٤٤) تغريدة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٥:٣١ صباحاً).
(٤٥) تغريدة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٣:٢٠ صباحاً).
(٤٦) تغريدة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٦ (٣:٣١ صباحاً).

٧ ـ أي اتصال سياسي؟

يتيح هذا العرض لكيفية تفاعل وزراء الحكومة اللبنانية الناشطين على «تويتر» مع أربع قضايا مطلبية حساسة، جملة من الاستنتاجات في ما يتعلق بأدائهم الاتصالي.

بداية، نلاحظ أن رئيس الحكومة أغفل تماماً الإشارة إلى هذه القضايا على حسابه على «تويتر» على الرَّغم من السجالات التي كانت تثيرها. كما أغفل الإشارة إلى أي قضية محلية. كانت تغريداته تدور حول صورته في الخارج، محاولاً إبراز موقعه بين سياسيي الدول الغربية. وقد فعل ذلك من خلال نشر الصور فقط، إذ لم يخبرنا شيئاً عن التصريحات التي أدلى بها خلال لقاءاته في الخارج، على الرَّغم من أنه كان يشارك في مؤتمرات تناولت موضوعاً حساساً هو أزمة اللاجئين السوريين في لبنان. كان يمكن الاستنتاج أن هذا السلوك يدلّ على التوجه نحو مسرحة العمل السياسي الذي اعتدنا عليه في وسائل الإعلام التقليدية، ولا سيما التلفزيون، لولا أن الرئيس سلام ليس من السياسيين الماهرين في عملية الاتصال عموماً. كما أنه لا يولي «تويتر» اهتماماً كافياً. الاستنتاج الذي يهمنا في هذا البحث، هو عدم الاستفادة من «تويتر» في توجيه رسالة لها مضمون مرتبط بالصور، إلى المتابعين.

الحال ليست بأفضل مع الوزراء، الذين حوّلوا مواقفهم من قضايا مطلبية ملّحة إلى صراعات شخصية في ما بينهم. فقد أتاحت لنا كلّ قضية ملاحظة جملة من الأمور التي تتعلّق بطريقة استخدامهم لـ «تويتر»، وأبرزها أن الجميع كانوا يتوجهون إلى بعضهم بعضاً بالكلام من دون أن يستخدموا مفتاح الـ@ الذي يتيح لهم التواصل والنقاش. بل إن عدداً منهم كان يردّ على الآخر، من دون أن يكون موجوداً ضمن لائحة متابعيه، كما هي الحال مع الوزراء: المشنوق، باسيل، الخليل.

حتى الوزيران اللذان يتابع أحدهما الآخر (خليل وبو صعب) فقد تساجلا طويلاً، من دون أي إشارة «تقنية» تستدعي أحدهما ليقرأ الآخر، على الرغَّم من صيغة المخاطب: لا وسم # ولا @، وكأنهما لا يتحدّثان سوية وفق ما يتيحه «تويتر» من أدوات، ووفق ما يوحيان لنا. فعلياً، كانا يحتكمان إلى متابعيهما عبر «تويتر» الذين لم يبخلوا باللايكات، وإعادة التغريد، والتعليقات. وسواء كان المعلّقون يشكرون الوزير، ينتقدونه، أم يطرحون عليه سؤلاً، فهو لا يجيبهم، ما يعني إسقاط ميزة التفاعل.

أما الوزير حكيم، الذي كان يحكي باسم حزب الكتائب محيلاً تغريداته إلى رئيس الحزب النائب سامي الجميل من خلال مفتاح @، فهو لم يحظَ بأي تفاعل من الأخير معه، لا عبر إعادة التغريد، ولا عبر وضع علامة الإعجاب.

الملاحظة الثانية تتعلق بتوظيف أشخاص يتولون عملية التغريد، وهذا ما بدا واضحاً في حسابات كلّ من المشنوق وبو صعب وباسيل وحكيم، إذ غالباً ما يُستخدَم ضمير الـ «هو» في تغريدات المشنوق وحكيم، ما يعني أنهما ليس من يتحدّث. ولا تخلو تغريدات كليهما من وسم، وإن تفاوتت جودة استخدام هذا الوسم. كما يعتني المشنوق بترقيم تغريداته عند نشره أكثر من

تغريدة تتناول الأمر نفسه. فيما يقوم حساب بو صعب بإعادة التغريد عن المواقع الإخبارية التي تنقل أخباره، ما يعني أن هناك من يتابعها ويعيد نشرها. وهذا ما ظهر في السجال بينه وبين خليل. أما بالنسبة إلى باسيل، فيبرز تفاوت ملحوظ في أدائه، ما يوحي بأنه يدير الحساب بنفسه بشكل أساسي، ويوكل الأمر أحياناً إلى آخرين خصوصاً في حال كان التغريد يقوم على نقل مداخلاته الإعلامية. وبوتيرة أقلّ يمارس خليل السياسة نفسها في إدارة الحساب.

يمكن الاستنتاج إذاً، أنه في ظلّ التفاوت في متابعة الوزراء بعضهم بعضاً على «تويتر»، وبما أنهم عندما يتساجلون، لا يشير أحدهم إلى الآخر بمفتاح الـ@ لكي يستدعيه إلى نقاش، لا يشكل «تويتر» مساحة نقاش إضافية في ما بينهم. هو ساحة نزاع جديدة، ومنصة خاصة، يتوجهون من خلالها إلى متابعيهم، للقول لهم إنهم يعملون، ويتابعون قضاياهم ويبدون حرصهم عليها.

يشكّل «تويتر» في هذا الإطار مساحة لإظهار المواقف البطولية، بعدما تصرّف الوزراء من خلاله كما يتصرّف الناشطون السياسيون الذين ينظمون حملات التعبئة عبر هذا الموقع. فلاحظنا كيف أن نهاد المشنوق يهدّد بكشف الحقائق وينتزع، جبران باسيل ينتزع أيضاً، الياس بو صعب يحاجج بمستند وبمعلومات مؤرّخة، ألان حكيم يطلق حملة من خلال استخدام الوسم المناسب للتعبئة (#نعم_لمحاربة_الفساد_في_الدولة)، علي حسن خليل يدافع عن نفسه، أشرف ريفي يهتف (كفى إفقاراً للناس) فيحوز نسبة مرتفعة من علامات الإعجاب (٣١٧ لايكاً) وإعادة التغريد (١٢٥ مرة) إضافةً إلى عشرات التعليقات التي تحييه.

وبما أن التغريدات كانت تجري أحياناً مباشرة من مجلس الوزراء، موجهة رسائل خاطفة، فهي لم تتضمّن أحياناً معلومات دقيقة، إذ لم تقرّ كل مراسيم تثبيت متطوّعي الدفاع المدني ولم يتقاضَ الأساتذة، حتى منتصف شهر آذار/مارس تعويضاتهم، على سبيل المثال. وهذا ما كشفته تغريدات المعلّقين الذين لم يحظوا مرة بأي إجابة عن تساؤلاتهم. وهم انقسموا إلى ثلاثة: مناصرين يشيدون بالوزير الذي حقق إنجازاً (يا كبير، برافو، تهانينا)، وشاتمين، يعيّرون وزيراً آخر بفشله، وناشطين يحاولون أن يعيدوا للسياسة معناها.

ثالثاً: نحو مزيد من التشوّهات؟

من خلال هذا الأداء، يمكن القول إن «تويتر» كان عبارة عن تلفزيون، ومنصة إعلانية، وأداة استطلاع للرأي، ولم يخلُ الأمر من «مساعدين إعلاميين» عندما كانت تستدعي الضرورة (يتولون مثلاً نقل مقابلة تلفزيونية أو تصريحات خلال مؤتمرات صحافية، مباشرة على «تويتر». أو يعيدون تغريد كلّ ما ذكر في وسائل الإعلام، وتغريدات المواطنين الإيجابية، على صفحة السياسي المعني)، أي كلّ العدّة اللازمة للتسويق السياسي. وكان طبيعياً أن يتميّز الوزراء الذين أتقنوا اللعبة، (كما هي الحال في العلاقة مع وسائل الإعلام التقليدية)، فبدوا وكأنهم يطبّقون النصائح التي تقدّم للمغرّدين في الكتب، من قبيل «كن بسيطاً، كن مؤثراً كما لو كنت صحافياً، فكّر بالوسائط المتعددة:

ضع صوراً، صوت، فيديو، وروابط، إلخ»[٤٧]. وهذا ما أنتج عملية اتصال سياسي، لا تخلو من التشوّهات التي سببّتها وسائل الإعلام التقليدية، والتي أشرنا إليها في بداية البحث.

فقد أتاح «تويتر» المزيد من الشخصنة والمسرحة للسياسيين المتمكنين من استخدام أدوات هذا الموقع. وهم تصرّفوا معه كما اعتادوا أن يفعلوا مع وسائل الإعلام التقليدية، وجعلوا من أنفسهم عماد العملية الاتصالية. بدءاً ببناء الصفحة الشخصية، وصولاً إلى تغريداتهم التي أكدّت استمرارهم في تحويل الصراع السياسي إلى صراع بين أفراد (يهتفون وينتزعون ويسجلون نقاطاً بعضهم على البعض الآخر)، وليس بين سياسات عامة. ويتضاعف هذا التوجّه في ظلّ وجود أدوات «تويتر» الخاصة بقياس الشعبية (عدد المتابعين، ومفتاحَيْ الإعجاب وإعادة التغريد)، لأنها أمور تضغط على السياسي وتحثّه على إنتاج رسالة تدفع المتابع إلى التفاعل معه ورفع نسبة شعبيته على الموقع. وهذا يعني توظيف الـ١٤٠ خانة من أجل صياغة جملة أقرب إلى الشعار العام أو الهتاف الجاهز منها إلى الكلام السياسي العميق والواضح. وهنا يفقد الكلام السياسي معناه، بما أن الخيار صبّ مجدّداً في مصلحة الإثارة.

يضاف إلى ذلك عامل السرعة، الذي رضخ له السياسيون، على حساب الحقيقة والمعلومة الدقيقة. كان الهمّ بالنسبة إلى السياسيين الذين جعلوا من «تويتر» أداة اتصال أساسية، إثبات الحضور دائماً، وعدم ترك مناسبة من دون التعليق عليها. فكانوا يغرّدون وفق وتيرة سريعة لا تشعرنا بغيابهم عن أي حدث.

أما الميزة الإضافية التي يمنحها «تويتر» لمستخدميه، وهي التفاعل، فقد أهملها السياسيون بشكل واضح. فبدا الأمر، كما لو أنهم جعلوا من «تويتر» وسيلتهم الإعلامية الخاصة. يستخدمونها كما اعتادوا/أو تعلّموا استخدام وسائل الإعلام التقليدية. لذا لم تختلف ممارساتهم عبر «تويتر»، بل تضخّمت. وهذا ما يثبت صحة الفرضيات التي انطلقنا منها في هذا البحث.

بناءً عليه، يمكن القول، إنه في ظلّ تفاقم أزمة التمثيل السياسي في مجتمعاتنا، وما ينجم عنها من ضحالة في إنتاج الأفكار وفي معالجة القضايا، وفي ظلّ استبداد «عقيدة الاتصال» التي سطّحت آليات العمل السياسي (وغيره)، ومع استمرار غرقنا في الآني والسريع، يبدو من الصعب التفاؤل بإمكان حصولنا على كلام سياسي له معنى من خلال وسائل الإعلام، تقليدية كانت أو حديثة. وهذا ما يدفعنا إلى إعادة التفكير بدعوة فيليب بروتون إلى التمييز بين «التوسّط» (Mediation) وبين «الأعلمة» (Médiatisation)، للبحث عن أساليب جديدة لنقل الكلام السياسي... من دون تعليب. إذ قد لا تقع المسؤولية كاملة على وسائل الإعلام هذه، بقدر ما تقع على المساحة التي منحناها إياها، أو أخليناها لها.

---

(٤٧) Pascal Le Guern et Philippe Lecaplain, *Communiquer avec les médias*, collection communication (Paris: Maxima, 2013), p. 160.

القسم الثالث

المواكبة الإعلاميّة للحراكات الشعبيّة وإشكاليّات التغيير

الفصل الثاني عشر

التفسير الاتصالي للحراك الاجتماعي العربي

محمد عبد الوهاب العلالي(*)

مقدمة

يتطلع العرب إلى فهم حصيلة ما يفوق خمس سنوات من سلسلة ثورات، هزّت ما عرف بالنظام العربي، حين أقدم محمد البوعزيزي على إحراق نفسه في سيدي بوزيد، وما تلاه من أحداث أدت إلى سقوط أنظمة سياسية على نحو سريع وغير متوقع في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن. واستفحال الوضع أمام وجود دول هشة في كل من سورية والعراق والبحرين، بل كثير من الدول تسارع الوقت لتكريس إصلاحات على نحو تجريبيّ، لاحتواء الوضع والخروج من هذا المأزق التاريخي.

إذا كان المتظاهرون والنشطاء في كل من نيويورك ومدريد وروما وأثينا، قاموا بأعمال مشابهة في فترات متزامنة، أو قريبة في سياقات مختلفة، استلهمتها مظاهرات الحراك الاجتماعي العربي ضمن تطلعات مشتركة للتغيير السياسي والاقتصادي في ظل سياقات أزمة عالمية، فرضت نفسها بقوة مع بداية الألفية الثالثة، فلماذا قادت الاحتجاجات في مناطق مختلفة من العالم إلى ضخ إصلاحات جديدة على الأنظمة القائمة وضمان سير المؤسسات من دون هدم الأنظمة القائمة، والرجوع بالأوضاع إلى ما قبل الدولة، وتدمير المؤسسات، وتحقيق تراجعات في صيانة السيادة الوطنية، كما هو الأمر في نماذج كثيرة من البلدان العربية؟

لقد شكّل الحراك الاجتماعي العربي مرجعية جديدة للتحوّل الاجتماعي فاجأت الجميع، كتحول اجتماعي استمد قوته من عناصر جديدة نابعة، ليس من إرادة الطبقة السياسية في مراكز

(*) أستاذ التعليم العالي في المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط ـ المغرب.

القرار، وإنما من مطالب الفئات الشعبية العريضة التي ظلت خارج نطاق الاستفادة من مسلسلات التنمية غير المتكافئة ومن التحولات الخاصة باستعمال تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها المختلفة، ومن حسّ مشترك جماعي، وحّد وعبّأ فئات وشرائح وتيارات واسعة من المواطنين في العالم العربي، نحو تطلُّع مشترك للخلاص من أنظمة استهلكت كل الفرص والشروط لضمان بقائها واستمرارها.

سواء في الوطن العربي أو البلدان الغربية، اعتمد هذا التحول الاجتماعي بشكل غير مسبوق على وسائط الاتصال الاجتماعي، وبخاصة الشبكة العنكبوتية والتويتر والفيسبوك، مما أوجد جيلاً جديداً من الفاعلين، الوسطاء الإعلاميين الذين حلوا مكان المثقفين والمفكرين على خط المواجهة، كما أوجد جيلاً جديداً من نشطاء الفيسبوك المناضلين والسياسيين، ودوائر جديدة من الفاعلين.

في الوطن العربي، اتسم الوضع منذ سنة ٢٠١١ بانضمام فئات جديدة من «العلماء» و«الدعاة» والنخب التقنية وأوساط من العسكر وفق معايير تكسر كل المقاسات التقليدية للعمل الجماعي والحركات الاجتماعية في إدارة عمليات التغيير السياسي.

تتحدد فكرة هذه الدراسة في وضع الحراك الاجتماعي العربي على مشرحة التحليل من خلال مقاربة اتصالية، تعتمد أساساً على سوسيولوجيا الإعلام، وتخصصات أخرى مجاورة لمحاولة تقديم تفسير خاص يتبنّى المتغير التواصلي لمسلسل انتشار المعلومة، وتداولها وميكانيزماتها الجديدة وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية والتواصلية. ذلك، بغية استيعاب التحوّلات التي تعرفها المنطقة العربية وآليات التغيير الاجتماعي وتأثيراتها على البنى العقلية للمجتمعات العربية، وبناها السياسية في الحاضر، كما في المستقبل، والقوى الاجتماعية المحركة لعمليات التغيير.

تتلخص الإشكالية التي تتناولها الدراسة في العناصر التالية:

أولاً: لماذا شهد الحراك الاجتماعي العربي لسنة ٢٠١١ شبه غياب كامل للمثقفين، مع أنّ النخب المثقفة تمثل قوة طليعية في المسلسلات الديمقراطية والحركات الثورية العالمية؟

ثانياً: لماذا تمكنت الثورات العربية من إسقاط أنظمة استبدادية عتيقة، ولكنها لم تستطع الذهاب أبعد من ذلك لتحقيق تطلعاتها في التنمية والحرية والديمقراطية والكرامة التي صدحت بها حناجر المتظاهرين في مختلف الساحات والميادين العربية منذ العام ٢٠١١؟

ثالثاً: لماذا قادت الاحتجاجات في مناطق مختلفة من العالم إلى ضخ حزمة إصلاحات جديدة ضمن النظام القائم، وضمان سير عمل المؤسسات من دون هدم في الأنظمة القائمة، في حين أنّها في أمكنة أخرى، أدت إلى الرجوع بالأوضاع إلى ما قبل الدولة، وتدمير المؤسسات والسيادة الوطنية، كما هو الأمر في نماذج كثيرة من البلدان العربية (اليمن، ليبيا، سورية)؟

من خلال هذه الإشكاليات الفرعية تتحدد أهداف دراستنا في عرض المقاربة التواصلية، كإطار تفسيري لمجريات ما عُرف بالحراك الاجتماعي العربي[1]، وإبراز الأبعاد الجديدة لعامل التواصل في فهم التطورات الجارية في المنطقة العربية، ومجموع عناصر التحولات التي جاء بها الحراك في صلته، باصطفاف جديد للقوى والفرص المتاحة من أجل استشراف عناصر مستحدثة، لإعادة بناء المجتمعات العربية.

أولاً: تحليل الحراك السياق الاتصالي للحراك الاجتماعي العربي

١ ـ السمعي ـ البصري والفضائيات

شكّل بروز البث الفضائي الدولي في المنطقة العربية تحدياً، قلّص من سلطة الأنظمة الإعلامية الأحادية لإعلام الدولة. كما عبّر خلال مسار تطوره عن ظاهرة للتخمة الاتصالية التي توفر إمكانات تواصل عبر البث الفضائي أكثر من الحاجات الحقيقية للمجتمع من خلال نمو متوحش للقطاع الخاص[2]. ويعتبر البث الفضائي العربي من أهم التطورات التي عرفتها المنطقة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي مع ظهور الكثير من الهيئات التي تنشط في الفضاء العربي، سواء الصادرة من البلدان العربية، أو من الصنف الوارد في مناطق أخرى من العالم.

بحسب إحصاءات اتحاد الإذاعات العربية، بلغ عدد الهيئات العربية التي تبث قنوات فضائية إلى حدود سنة ٢٠١٤ حوالى ٧٥٨ هيئة، منها ٢٩ هيئة عمومية و٧٢٩ هيئة خاصة [3]. إن هذا التقرير لا يضم الإعلام الأجنبي الموجه إلى المنطقة العربية، لكنه يوضح أنها تحولت إلى فضاء مميز وسوق إعلامية لحوالى ٣٨٠ مليون شخص، تربطهم وحدة اللغة والدين والمرجعية الثقافية.

أمام هذا الوضع، فإن استخدام التلفزيون والفضائيات لا يقتصر على الترفيه والإخبار فحسب، وإنما يستخدم من قبل عدد من الأطراف السياسية والمجتمع المدني، وممثلي بعض الأقليات ورجال الأعمال والمؤسسات الدينية والثقافية لأهداف براغماتية.

امتاز المشهد الإعلامي العربي في السنوات الأخيرة بإطلاق الكثير من القنوات الفضائية الدينية من جميع الاتجاهات، باتت تستقطب شريحة واسعة من المشاهدين في شتى الأقطار العربية،

---

(١) نستعمل في هذه الدراسة مفهوم «**الحراك الاجتماعي العربي**» لتعريف ما عُرف بالربيع العربي الذي شهدته المنطقة العربية منذ سنة ٢٠١١ متحفظين على كل التأويلات المفاهيمية الملتبسة، أو المجاورة التي تنتشر في الكثير من الدراسات المتعلقة بالموضوع.

(٢) يتساءل أبراهام مولز عن تفاعلات ما يطلق عليه صفة الثراء أو التخمة الإعلامية (L'Opulence communicationnelle)، حيث تتوافر كميات من المنتجات والموارد المتاحة، تفوق احتياجات ورغبات الفرد الكامنة كوضع اجتماعي جديد في ما يتعلق بالاتصال، وهو الوضع الذي ينطبق على البث الفضائي العربي: انظر: Abraham A. Moles, *Theorie structurale de la communication et société* (Paris; Milan; Barcelone: Masson, 1986), p. 233.

(٣) **تقرير البث الفضائي للاتحاد الإذاعات العربية** (تونس: اتحاد الإذاعات العربية، ٢٠١٤).

مطلقة العنان لنشطاء الوعظ الديني والدعاة الذين غدوا قادة للرأي من خلال تقديم فتاوى وقراءات وخطابات في غاية التعقيد، قادرة على أن تقود الناس إلى الفعل، وقد تحوّل جزء منها إلى صنف من الإعلام الطائفي الذي يساعد على التجزئة وإثارة النعرات بين الجماعات على المستوى الداخلي، وإلى عرقلة مسلسل الحوار بين الأديان والتسامح.

ومن معالم التحولات البارزة للمنظومات السياسية في عصر الفضائيات، تَمكّن كل الشرائح والمجموعات والأفراد من التفاعل، ولو بمستويات متباينة مع وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال، وما أفضى إليه ذلك من تأثير في صناعة القرار، وتحوّله من مستوى عمودي إلى مستوى أفقي، ونظام جديد للعلاقات بين الدول[٤].

٢ ـ تطور دور المعلومات بالمجتمعات العربية

لا يمكن استكمال تحليل متكامل لدور الإعلام والاتصال ومكانته الرئيسة في مسلسلات التغيير بالمجتمعات المعاصرة، ومنها مجتمعات «الربيع العربي»، من دون تقديم تفسيرات مقنعة للمكانة الرئيسة التي أصبح العالم الاتصالي يؤدّيها في بنية هذه المجتمعات، والصيغ الجديدة لتداول واستخدام واستهلاك المعلومات والتأثير في الرأي العام. ومن التحديات التي أثارها انتشار المعلومات على الصعيد العالمي توزيعها واستخدامها المتنامي في سياقات مختلفة. وفي السياق الخاص للمجتمعات العربية، أصبحت المعلومات محركاً أساسياً للكثير من البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، سواء تعلّق الأمر بأجهزة الحكم والاقتصاد والتربية والإعلام والدين وأجهزة الأمن والرقابة والقانون، أو بهياكل المجتمع المدني.

أسهمت المعلومات في تشكيل وعي جديد لشرائح واسعة من الفئات الاجتماعية في المجتمعات العربية، ما أدى إلى استيعاب خصائص ومميزات النمط المجتمعي الجديد لمجتمع المعرفة والمعلومات، كنمط يوفر إمكانية الاستخدام الواسع في المجال الاقتصادي والتنموي، وأيضاً في المجالات الاجتماعية والسياسية، وله تأثيرات غير محدودة في البنى العقلية لهذه المجتمعات.

وضمن المقاربات المختلفة لتناول الثورات العربية، ودور تكنولوجيا المعلومات والإنترنت والشبكات الاجتماعية وأنماط الاتصال الاجتماعي المختلفة، يمكن الجزم بأنها شكلت القاعدة الخلفية الرئيسة المحفِّزة لانفجار وضع مأزوم. كما شكلت فرصة للمجتمعات العربية في التعبير عن رفضها للانصياع للأمر الواقع، وقبولها ديمومة وضع الاستبداد، ومكنت الشعوب العربية في أكثر من مكان، ومن استعادة الكرامة والثقة في القدرة على الفعل والتغيير[٥].

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٥) قامت تكنولوجيا المعلومات والإنترنت والشبكات الاجتماعية وأنماط الاتصال الاجتماعي المختلفة بدور المنظم الموجّه المحرك والمحفز لإنشاء كيانات سياسية جديدة، خرجت إلى الواقع في عدد من المسيرات والمظاهرات المطالبة =

لقد قوّض نموذج الإعلام الجديد القائم على نمط اتصالي أفقي النموذج السابق للإعلام العمودي الذي اعتبر حتى وقت قريب «قدراً حتمياً» كنظام إعلامي متحكم فيه، لا يقدم للرأي العام سوى معلومات وأخبار ملونة، تدخل في باب الإعلام والدعاية والبروباغاندا وليس الاتصال، ولا تهمه مواقف وردود فعل الطرف الآخر، أي المتلقي والرأي العام.

٣ ـ مجتمع وسائل الإعلام الجماهيري ـ مجتمع المعرفة والمعلومات

تمثل منظومة وسائل الإعلام الجماهيري نسقاً لا يحظى فيه المتلقى سوى بصفة مستهلك في عملية اتصالية مركزها المرسل. فوجود مجتمع المعلومات والمعرفة، هو تكريس لنظام العولمة كظاهرة جديدة في النظام العالمي الذي ظهر مع المؤتمر العالمي لمجتمع المعلومات والمعرفة سنة ٢٠٠٥، وأَبَانَ عن تغيّرات في المفاهيم الخاصة بمقومات الدولة التي تغيرت في المرحلة **الأولى** مع الثورة الصناعية، وفي المرحلة **الثانية** مع الثورة التكنولوجية، وفي المرحلة **الثالثة** مع ثورة المعلومات والاتصالات[٦]. وبهذا النحو، لا يمكن فهم دور وسائل الإعلام والاتصال والإعلام الجديد في المنطقة العربية، خارج استيعاب نطاق التحولات الجارية لعملية الانتقال هذه من مجتمع «وسائل الإعلام الجماهيري» إلى «مجتمع المعرفة والمعلومات» الذي يشكل التواصل الاجتماعي جزءاً أساسياً فيه، في ارتباطه بسقف حرية التعبير والمشاركة ونظام الملكية ومستوى التقنين وتطور القوانين المحلية ومدى دوافع وتطلعات القوى المتنافسة على السلطة، إن على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، في تماهٍ تام مع نوعية الثقافة السياسية السائدة.

لقد ارتبط الانتقال إلى مجتمع المعرفة والمعلومات من خلال التحول إلى النماذج المختلفة لاقتصاديات المعلومات وتوفير الهياكل الأساسية للتكنولوجيا الجديدة ونظم شبكات الاتصالات ذات الأدوار المهمة في التنمية. وساهم اعتماد تقنيات جديدة للتواصل الاجتماعي في المنطقة العربية على نشر وتداول المعلومات على نحو واسع، كما أثرت وسائل الإعلام، وبخاصة الأنماط الجديدة للتواصل الاجتماعي في عمليات التغيير الاجتماعي. وهو ما يوضحه على نحو بارز عدد مستخدمي شبكة الإنترنت حوالى ١٣٥ مليون شخص من ٢٢ دولة عربية، من بينهم أكثر من ٧١ مليون شخص مصنف كمستخدم ناشط في الشبكات الاجتماعية.[٧]

= بالإصلاح وتحقيق الديمقراطية منذ ٢٠٠٤، حيث ظهرت الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» وحركة شباب السادس من أبريل وتلتها حركات أخرى لاحقاً. كما خرجت تظاهرات للاحتجاج ورفض ممارسات الأجهزة الأمنية ضد المواطنين. كما أثر نشر مقاطع فيديو على موقع اليوتيوب لحالات من التعذيب التي أفضت إلى موت مواطنين مصريين سنة ٢٠١١.

(٦) محمد عبد الواهب العلالي، «المجتمعات المغاربية ومجتمع المعرفة والاتصالات،» في: **الثقافة والاتصال والمجتمع** ([د. م.]: منشورات خمائل، ٢٠٠٧)، ص ٣٢٥.

(٧) «The Arab World Online 2014: Trends in Internet and Mobile Usage in the Arab Region,» <http://www.mbrsg.ae/getattachment/ff70c2c5-0fce-405d-b23f-93c198d4ca44/The-Arab-World-Online-2014-Trends-in-Internet-and.aspx>.

بحسب التقرير ذاته، فإنّ مستخدمي الإنترنت من العرب لا يكادون يشكلون ٠,٥ بالمئة من مستخدمي شبكة الإنترنت العالمية، لكن هذه النسبة تنمو سنوياً في حدود ٢٠ بالمئة، وهو أمر خلق فرصاً وتحديات جديدة للحكومات والشركات والمجتمعات والبنى السياسية القائمة في ظل الفجوة الرقمية التي ما زالت تؤثر في ملايين من العرب الذين يحرمون من فرص الولوج إلى البنى الرقمية والاستفادة من خدماتها. وتبدو أهمية تأثير الإنترنت في المنطقة العربية، في تحولها إلى مصدر مهم للأخبار والمعلومات، الأمر الذي يتفوّق على الوسائط الإعلامية التقليدية(٨).

ثانياً: التفسير الاتصالي للحراك والمفاهيم الناظمة له

١ ـ الهرم المعرفي

بهذا الصدد، يوضح لنا مفهوم «الهرم المعرفي» عملية تسلسل انتشار المعلومات وانتقالها من قاعدة الهرم إلى قمته من خلال أربع مراحل تنتقل خلالها من «مرحلة المعطيات» إلى «مرحلة المعلومات». فـ «مرحلة المعرفة» ثم «مرحلة الفعل»، باعتبارها سلسلة مراحل تدرجية ذات تأثير في تمثلات الأفراد، وتحوّلها إلى قوة وسلطة مؤثرة ومحفزة للسلوك، وفعل في الواقع.

إن فهم الصيرورات المتعلقة بالديناميات الخاصة لمسار نشر المعلومات وتوزيعها خلال مرحلة الثورات العربية لسنة ٢٠١١ وما بعدها، يؤشر على تحولات جديدة لمسار نشر وتوزيع المعلومات في نطاق نموذجين متجاورين أو متناوبين أحياناً. وإذا كان النموذج الأول يمثل مساراً طبيعياً لمسلسل أصبحت شروطه ناضجة بتدرج المراحل الأربع على نحو سلس وطبيعي من القاعدة إلى القمة، فالنموذج الثاني نموذج اختزالي غير مشروط بالتدرج الطبيعي الإجباري، بمعنى الانتقال من عتبة «أ» إلى العتبة «د» من دون المرور بالعتبتين «ب» و«ج» أو بالمرور من العتبة «ب» إلى العتبة «د» من دون المرور بالعتبة «ج» ضمن «نموذج الهرم المعرفي»، وهو ما يسمح على نحو حاسم بعرض التفسير الاتصالي لـ «الربيع العربي»، كما يمكّن من استيعاب الآثار والنتائج غير المبنية على تراكم متين ودقيق يقود إلى الأفعال المنطقية.

على هذا النحو، وفقَ خطاطة الهرم المعرفي، نوضح ثلاثة مستويات أساسية للصيرورات الخاصة بالانتقال إلى الفعل، تشكل أساس التفسير الاتصالي لدينامكية الثورات العربية، ودور العامل الاتصالي في مسلسل الحراك الاجتماعي العربي برمته، كسلطة جديدة مكونة للقناعات

---

(٨) ضمن هذا السياق شكلت نشرات ويكيلكس حول سلوكات وممارسات قادة الأنظمة العربية هزة عميقة في البنى العقلية العربية حول طبيعة الحكام الذين يديرون شؤونهم، وحقيقة الخداع الممارس من لدن جزء كبير من القائمين على السلطة. فالمعلومة الحقيقية أمست منقولة من عين المكان، والأحداث المتداولة بالصورة والصوت والحركة باتت مبثوثة من مواقع الأحداث، حيث استخدمت كآلية لإحداث حالات الثورة في الكثير من البلدان العربية.

وصانعة للقرارات والتحولات الجذرية. وتضم الخطاطة الخاصة بالتفسير الاتصالي للربيع العربي، أربعة مستويات أساسية من مستويات الهرم المعرفي كالتالي:

أ ـ مستوى المعطيات (الشائعة ـ Données)

يمثل المستوى الأول «عتبة المعطيات» الذي هو ضمن منظومة «الهرم المعرفي»، مختلف أشكال الأنباء، مهما كانت الوسائل أو الأوعية المستخدمة من الكلمات والحروف والصور والأصوات والرموز في شكلها الخام، وهي أشكال قريبة من الشائعة: أي أنها تعني صنفاً من المعلومات غير الدقيقة، ولا تعتمد على العناصر الإخبارية الرئيسة المحددة للجنس الإخباري(٩) ومكوناته الأساسية. إنّها معطيات لم تصل بعد إلى مستوى الأشكال الصحفية، وقد تتخذ صيغة أشكال ما قبل خبرية، لم تخضع بعد للمعالجة لتصل إلى مستوى المعلومة.

فمصدر هذه المعلومات إذاً هو المجتمع. وفي حالتنا هذه، تشكل تلك المعطيات التي استخدمتها شرائح واسعة من الشباب والمحتجين في المجتمعات العربية التي أصابها الحراك الاجتماعي لسنة ٢٠١١ من خلال المشاركة في نشر مختلف أشكال الأنباء والصور والرموز والعلامات، انطلاقاً من التفاعل المباشر مع الواقع الموضوعي والملاحظات والتجارب الشخصية الخاصة، كجزء وأشكال شبيهة بالممارسة الصحفية، تفتقر إلى تقنيات الكتابة وإلى استبطان أخلاقيات الممارسة الصحفية.

فهذه العتبة الأولى للمعطيات (عتبة «أ»)، تقدم خزاناً من الأنباء تحتاج إلى معالجة لتتحول من بيانات أو شائعات إلى معلومات، وذلك عبر إخضاعها للتمحيص والمراجعة والتأكد من مطابقتها مع المصادر. ثم تصنيفها حتى يتسنّى الاستفادة منها على نحو ما.

فالمعطيات كمعلومات غير كاملة، تعد شكلاً من أشكال الاتصال الشفهي المتسمة بعدم الدقة من حيث مصادر المعلومات، والقابلية للتأويل وتأثير الذات وإعادة صياغة الوقائع على نحو يتطابق مع مصالح المرسلين أو القائمين بالاتصال. وهي بهذا المعنى، فكرة كانت أو موضوعاً أو حدثاً أو هدفاً أو أية حقائق أخرى، تشكل موادَّ خاماً غير معدة للاستخدام إلا بعد معالجتها، لتتخذ معنى ودلالة تؤثر في السلوك والفعل ورد الفعل والاتجاه. وقد كان حضورها القوي في دينامية الحراك الاجتماعي العربي عنصر قوة، كما شكل في مرحلة لاحقة عنصر ضعف.

لقد كان لعينة «المعطيات» دور مهم بالنظر إلى مميزاتها وخصوصياتها الاتصالية، وذلك عبر خلق الشروط النفسية والاجتماعية والسياسية، لما سيأتي، وإسقاط أنظمة عربية عتيقة، وضمن ذلك ميزة نشرها الإلكتروني الذي وفّر شرطاً جديداً للمجهولية، ونشر مواد من الصعب الإفصاح والتعرّف إلى هوية صاحبها. فالنموذج الثاني نموذج اختزالي غير مشروط بالتدرج الطبيعي الإجباري، بمعنى

---

(٩) نعني بالأجناس الصحفية التي تجيب عن الأسئلة الأساسية للواقعة الخبرية التي تشكّلت ضمن جنس معين من الأجناس الإعلامية (خبر، تعليق، ربورتاج، استطلاع، حوار، تحقيق...).

الانتقال من عتبة «أ» إلى العتبة «د» من دون المرور بالعتبتين «ب» و«ج» أو بالمرور من العتبة «ب» إلى العتبة «د» من دون المرور بالعتبة «ج».

ب ـ مستوى المعلومات (Information)

تمثل عتبة المعلومات (عتبة «ب») إحدى الحلقات المهمة للتفسير الاتصالي للربيع العربي وعنصراً أساسياً ضمن منظومة الهرم المعرفي. ويشمل ذلك، معلومات اكتسبت صفة الخبر المصاغ في شكل من الأشكال الإخبارية المعروفة في المجال الإعلامي الصحفي والمعتمدة أساساً على العناصر الأساسية المكونة للأجناس الصحفية، والتي توسم هذا الصنف من المعلومات بمصداقية عالية، ووثوقية من حيث المصادر وموضوعية المعالجة واحترام كبير لأخلاقيات العمل الصحفي.

والمعلومة كبيانات، تمت معالجتها وأصبح لها قيمة بعد تحليلها أو تفسيرها أو تجميعها فى شكل ذي معنى يمكن من تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها فى صورة رسمية أو غير رسمية، وفي أي شكل من الأشكال الصحفية، تتسم بكونها تمد المستقبل بعناصر تؤثر في تمثلاته وسلوكاته.

هذا يعني، أنّ المعلومات كمستوى من مستويات الهرم المعرفي، تضم المعلومات الإخبارية المختلفة والمعلومات الفكرية والقيم والنظريات والمعلومات السياسية المنصهرة مع آليات السلطة ومراكز القرار والمعلومات المحفزة للسلوك الاجتماعي والسياسي. هكذا، تشكّل هذه العتبة عاملاً مفسراً لمآلات الربيع العربي ونتائجه المتواضعة، مقارنة بالشعارات التي رفعتها إبان فترة انطلاقتها سنة ٢٠١١. وهو ما يظهر من خلال ملاحظة أدوار الصحفيين والإعلاميين ومساهمتهم في مراحل الحراك العربي؛ إذ كان لهذه العتبة أدوار خاصة في تشكيل الرأي العام وإبراز الخلفية التاريخية للأحداث والقضايا والإحاطة الكاملة بها من خلال عرض وتحليل الأحداث الجارية والكشف عن أبعادها ومناقشة وطرح القضايا والظواهر التي تشغل الرأي العام، وتعبّر عن السياسات والاتجاهات السائدة في المجتمع، ورواية الأحداث وإعادة صياغة الوقائع وتقديم تفسيرات معززة بالمعطيات والاستدلال المنطقي.

مع هذا، وقع تحوُّل مثير جعل من الصحفيين ووسطاء وسائل الإعلام (médiateurs) فاعلين مؤثرين في الأحداث؛ فالصحفي ـ ليس السياسي وليس المثقف ـ تحوّل في نطاق «عتبة المعلومات» إلى فاعل متدخل غير محايد، وفي أحيان كثيرة إلى فاعل غير نزيه، يؤثر بعمله في وسائل الإعلام، وبخاصة الفضائيات، وإلى داعية جديد، شأنه شأن الداعية الديني يبشر بنظام سياسي ويناصر أيديولوجية معينة.

من جهة ثانية، تحوّل المدونون[١٠] كوسطاء جدد إلى آليات رئيسة لإنتاج ونشر وتداول المواد الإعلامية لتدبير عملية التحوّل، دخلوا على الخط في تجربة الصحافة المواطنة. وهو ما تسبب في

(١٠) لقد تموقع المدونون في ممارستهم بين العتبة «أ» والعتبة «ب» ومارسوا تأثيراً قوياً في مجرى الأحداث.

اختلال حركة التدرج الناقصة بسبب اختزال المراحل ووجود الفاعلين أمام حالة جديدة لا يمتلكون العدة المعرفية والقدرات والرؤى الواضحة لمواجهتها وتجاوزها[١١].

لقد أثبتت أحداث الحراك الاجتماعي العربي أنّ الفاعل الإعلامي اختلطت عليه الأدوار، ولم يكتفِ بدوره الطبيعي كناقل للمعلومات، بل تحوّل إلى فاعل وطرف مساند لهذا المعسكر أو ذاك في ظل سياق إعلامي يعاني شحّاً كبيراً في الحياد والموضوعية والتزام المهنية.

أحدث تداول نشرات ويكيلكس عن سلوك وممارسات قادة الأنظمة العربية هزة عميقة في البنى العقلية العربية حول طبيعة الحكام الذين يديرون شؤونهم وحقيقة الخداع الممارس من لدن القائمين على السلطة، وخصوصاً أنّ المعلومات الحقيقية المنقولة عبر التكنولوجيا الجديدة الموجهة للعموم رغم ستائر الحجب، مكّنت من نشر الأحداث من مواقعها بالصورة والصوت والحركة، وهي نفسها التكنولوجيا التي استخدمت كآلية لنقل أحوال الثورات في الكثير من البلدان العربية.

ج ـ مستوى المعرفة (Savoir)

إذا كانت المعلومات مادةً، نحسّ أو نشعر بها ونفكر فيها، فالمعرفة هي استنتاج استقرائي للحقائق ومجموعة المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان، نتيجة محاولات متكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به. فهل تشكلت لدى البنى العقلية العربية لثورات سنة ٢٠١١ المعرفة الضرورية للهدم وإعادة البناء التي تقتضيها الثورات الناجحة؟

ضمن خطاطة الهرم المعرفي الذي نعتمده، يمثل المستوى الثالث (عتبة ج) حلقة مهمة من حلقات التفسير الاتصالي للربيع العربي، حيث تنشأ المعرفة ضمن صيرورة حتمية تفترض اجتياز المرحلتين السابقتين بشكل تدرجي حتمي. وذلك يعني الانتقال من مرحلة المعطيات الأولية الخام إلى مصفاة المرحلة الثانية للمعلومات التي تجعلها معلومات مؤكدة تتوافر على خصائصها المميزة، وتجعل معالجتها وتحليلها في العتبة الثالثة معالجة تمنح إمكانية إنتاج المعرفة، كخاصية متميزة لهذه العتبة على نحو يسمح بتوظيف المعرفة والفكر بكفاءة وعقلانية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، بسلاسة، تسمح باتخاذ القرارات.

د ـ مستوى الفعل (Action)

يُبرز لنا هذا التحليل، أنّ مرحلة الفعل تشكل لحظة متميزة في منظومة الهرم المعرفي، نظراً إلى أنها معيار النجاح أو الفشل في المسلسل برمته، وهو ما ستفرزه لنا نتائج ومآلات الحراك الاجتماعي العربي.

---

(١١) أدّى المدونون دوراً مهماً قبل الثورة وخلال مختلف أطوارها. وكانت الأداة المعلوماتية سلاحاً فاعلاً ضد سياسة التعتيم المتوخاة من قبل النظام التونسي والنظام المصري لسنوات، وحرمان المواطن من المعلومة ومعرفة حقيقة ما يجري في وطنه، وهو مثال لحال عدد من البلدان العربية.

فالفعل هو تتويج وخلاصة لصيرورات تراكمية قبلية ضرورية سابقة عليه، وهو فعل لا يتأسس على المزاجية أو العاطفية والعفوية، بقدر ما يقوم على قواعد ومعطيات علمية مدروسة تسبقها عملية تشكل المعرفة، وهو ما يفضي منطقياً إلى أنّ أيّ خلل في مسار تدرج هذه المراحل، سيقود حتماً إلى فعل غير مبني على أسس سليمة قادرة على التجاوب مع متطلبات وإكراهات وتحديات الواقع.

ومرحلة الفعل، تعبّر عن الانعكاسات الخاصة المرتبطة بالديناميات المختلفة التي تسمح للناس بتكوين تمثّلات ما عن الواقع المحيط والتصرف، وفق ما تمليه عليه، وتحقيق الانتقال من مجال التمثلات، كمعطى غير مادي إلى مجال السلوك المادي المؤثر في الواقع. فاستعجال المرور إلى الفعل وتحقيق التطلعات التي جاء بها الحراك الاجتماعي العربي لإسقاط أنظمة الاستبداد، كتطلعات متقاسمة بين طبقات وفئات وشرائح اجتماعية واسعة، توفرت مبرراتها في الكثير من الأنظمة العربية التي راكمت كل الشروط وأدخلتها في أزمتها الخاصة. إن الحشود التي نزلت إلى الميادين لم تستسغ التفكير العملي في مآل المراحل اللاحقة في سياق أضحت فيه المعطيات والإشاعات والمعلومات غير الدقيقة، ذات سطوة خاصة على الرأي العام، ومحفزاً قوياً لفعل الشارع من دون آفاق واضحة.

ضمن الخلاصات الأولية للمراحل الأربع، يمكن القول إنّ المعطيات اتسمت بمقدرة كبيرة على التأثير في الرأي العام العربي وتعبئته، كما شكل الاستهلاك الواسع لها كخلفية معدلة لفضاءات التواصل الشفهي والإشاري والرمزي للمحتجين في الكثير من الفضاءات العربية. ففي «القصبة» بتونس، ثم في «ميدان التحرير» في مصر، وميدان «اللؤلؤ البحري» في البحرين و«الساحة الخضراء» في ليبيا، حيث تعامل نشطاء الحراك والمحتجين على نحو كبير مع «المعطيات». ثم في درجة ثانية معينة مع «المعلومات».

كما شكّلت مرحلة «عتبة المعلومات» لحظة مختلفة في مآل الثورات العربية وحلقة متقدمة، أثرت على نحو قوي في مآل الأحداث في المنطقة العربية، وتكرست من خلال نشاط القنوات الفضائيات وأنظمة الاتصال البديلة. فالقنوات الفضائية (قناة الجزيرة) بخاصة، والقنوات الفضائية الدولية الموجهة إلى المنطقة العربية [١٢] والكثير من القنوات الأخرى، أدت دور المحرك في النقل والمتابعة والرصد والتحليل. كما أن مواقع الاتصال الاجتماعي شكلت آلية فاعلة لهذه التحولات في هذه المرحلة.

على وجه عام، يمكن القول إن «الصحافة الاستقصائية» و«الصحافة المواطنة»، قامتا بأدوار أساسية في تحفيز الشارع، وخلق المحفزات النفسية والشروط الموضوعية لعمليات الاحتجاج

(١٢) شهدت المرحلة السابقة للربيع العربي ظاهرة خاصة لبروز عشرات القنوات الفضائية الموجهة للمنطقة العربية والناطقة بالعربية.

والانتفاض ضد الأنظمة القائمة[١٣]. وقد ساهم التعامل السلبي وغير الذكي لأغلبية الأنظمة العربية مع وسائل الإعلام، وبخاصة وسائل الإعلام السمعية ـ البصرية، رغم الدور المحدود للإعلام الخاص والإعلام التابع للدولة، في جعل الفضائيات، وبخاصة قناة الجزيرة، تشكل قنوات يهجر إليها أغلب المشاهدين، مما أهّلها لأن تكون الفاعل غير المحايد في الأحداث[١٤].

إذا كان من إيجابيات لعتبة المعطيات، فإنها شكلت الحلقة المؤثرة التي أدت إلى تقويض أسس سلطة الاستبداد في النماذج المذكورة كتونس ومصر وليبيا واليمن، من حيث كونها خلقت حالة ثورية هدفها المركزي هو إسقاط النظام القائم، وحصر ذلك ضمن تطورات سريعة، لم يتنبّأ بها أحد.

لقد أفضت هذه التحولات على مستوى تداول المعلومات، إلى تأثيرات لامتناهية على عناصر التغيير الاجتماعي التقليدية والفاعلين السياسيين، وتحوُّل في الأدوار التي كان يؤدي فيها المثقف والمناضل السياسي أدواراً طلائعية.

ثالثاً: إبراز المفاهيم الجديدة للحراك الاجتماعي العربي

قادت التحولات السابقة إلى إبراز عناصر جديدة تختلف من حيث مكوناتها الهيكلية، وتتيح إمكانيات جديدة لاستيعاب الديناميات الجديدة التي عرفها الحراك الاجتماعي العربي لسنة ٢٠١١. فقد استعيض عن المثقفين بالوسائطيين، والمناضلين بالنشطاء، والعلماء بالدعاة، والعسكر بالمدنيين. وهي الفئات الجديدة التي تبوّأت مكانة فاعلة في الميادين والشاشات والفضاءات الإلكترونية، كلاعبين جدد وفاعلين مؤثرين في مسارات الأحداث، في المعارضة وفي السلطة. وهو ما سيكون له تأثير قوي في المراحل اللاحقة.

١ ـ المثقفون ـ الوسطاء

نستنتج ضمن منظور خطاطة الهرم المعرفي ومستوياته المختلفة، أنّنا أمام مستوى آخر من التحولات التي أفضت إلى تغيير في أدوار الفئات التي قادت عمليات التحوّل، وهي الملاحظة التي أفرزت بروز أدوار جديدة للوسائطيين، وخفوتاً بارزاً في دور المثقفين.

لقد عوض الغياب شبه الكامل للمثقفين (التعريف التقليدي لمفهوم المثقف) حضورُ جيل جديد من الوسائطيين، ونقصد بهم الصحافيين الإعلاميين المتدخلين والمتحدثين في وسائل الإعلام من السياسيين والخبراء والمواطنين وشهود العيان، المدونين أيضاً ونشطاء الفيسبوك، ممن أصبحوا يحتلون مساحات واسعة للبث والإرسال لأجهزة الراديو وشاشات التلفزيون، وبخاصة في

---

(١٣) أحمد ماهر الذي تم اختطافه من لدن الأمن المصري من الشارع، لجأ إلى الإعلام لنشر صور التعذيب الذي تعرض له وبعض ممارسات النظام. وهو ما كان له تأثير قوي في الرأي العام المصري.

(١٤) شكلت التجربة المغربية تعاملاً براغماتياً، عندما عمدت إلى إعطاء الكلمة لوسائل الإعلام العمومية، غداة ظهور المظاهرات الاجتماعية لحركة ٢٠ فبراير.

النشرات والبرامج الإخبارية والبرامج الحوارية، ومساحات البث المباشر المسترسلة في مختلف الفضائيات والأوعية.

إذا كان المثقف بالمعنى التقليدي يعرض لمواد فكرية، قد يُستعصى على المواطن متوسط الثقافة استيعابها، فيحتاج إلى جهد بيداغوجي لتوصيل رسالته، فإن الوسائطيين، على خلاف ذلك، يعرضون أفكاراً تفتقد الحس النقدي، ويلعبون على منطق الإثارة والنجومية والدعاية والإشهار، وكل ما هو استثنائي وغرائبي.

إن حضور الوسائطيين، كظاهرة جديدة مرافقة للحراك الاجتماعي العربي، اتسم بخصائص مختلفة عن تلك التي ميزت حضور المثقف في الثورات التقليدية. فقد ارتبط تدخلهم في وسائل الإعلام والإعلام الجديد بالاعتماد على الآنية والإثارة، وحتى الصدمة والتحليل التجزيئي، كما هي الحال في الشهادات والتعاليق والتحاليل المقتضبة. فحتى عند تناول أحداث تاريخية ماضية، فإن ذلك يدخل في نطاق تعزيز التحليل الآني للوقائع والأحداث الراهنة والمعالجات الخفيفة. ومعنى ذلك أن مساهمة الوسائطيين المصنفين في نطاق خطاطة الهرم المعرفي، ضمن عتبة المعلومات في مقارنتها بنظرة المثقف والمفكر، اتسمت بمقاربة مختلفة.

ما ساعد على ذلك، وجود بُنى تعاني انتشار الأمية على نحو واسع في البلدان المذكورة ـ نسبة الأمية المرتفعة في البلدان العربية ـ واعتماد الخطاب السياسي على مضامين تتسم بالعاطفية، وهيمنة الخطابات الوصفية وشبه غياب للخطاب النقدي والخطاب الحجاجي، وشعارات مطلبية ذات شحنة فضفاضة حول مطالب الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، جعلت خطابات الوسائطيين تطغى على غيرها من الخطابات أمام ضعف خطاب المثقف والمفكر ذي الرؤى والتحليلات بعيدة المدى.

كما أن الوضع كرس دوراً مهماً للصحافي أو الوسيط تداخلت فيها الأدوار؛ بين دور الصحافي المحايد، ودور الصحافي الفاعل في الأحداث، على نحو جعل مساهمة الوسائطيين، على خلاف المثقف والمفكر، تتسم بنظرة وصفية تجزيئية تغيب عنها التصورات الشمولية والواضحة لمسارات الوقائع والأحداث، لكنها كانت ذات تأثير قوي في الرأي العام وتكييف سلوكه.

أفضت ظاهرة غياب المثقفين والمفكرين المستنيرين شبه الكاملة، إضافةً إلى غياب السياسيين والفاعلين التقليديين عن عملية الحراك الاجتماعي العربي، إلى جعل هذه الثورات تفتقر إلى مشروع مجتمعي حقيقي للتغيير والإصلاح وتحقيق تطلعات المجتمعات العربية إلى الحرية والكرامة والتنمية والتحديث.

إلى جانب الوسائطيين من الفئات المذكورة أعلاه، برزت ظاهرة «المثقف الاستعراضي» على نحو لافت تحت تأثيرات انتشار الفضائيات وتحرير الفضاء السمعي ـ البصري من سلطة الأنظمة الإعلامية الأحادية، وبروز نظام البث الفضائي الدولي الفريد، وظهور المنطقة العربية كمنطقة متميزة لاستعمال اللغة العربية. و«المثقف الاستعراضي» هذا، رغم البريق الذي يكتسبه

في الشاشات التلفزيونية والسرعة في التدخلات وتقديم التحليلات، يبقى مصنفاً كممارسة تختلف عن الممارسات الأصيلة للفكر، وكممارسة تتطلب الوقت والتأني والجهد الفكري، على خلاف المشاهدة المبنية على الفرجة والإثارة والتسويق والمادة الخفيفة[١٥].

كما أن هذا النموذج الجديد يمتاز بالقدرة على إنتاج استنتاجات سهلة الحفظ والاستيعاب والترديد حول موضوعات شديدة التعقيد، وهو فعلاً بمثابة صاحب وجبات سريعة قابلة للاستهلاك سريعاً. وهو حامل لأفكار معلبة غير ذات علاقة بالحس النقدي وتضع وهم المشاركة في الشأن العام من خلال المتابعة المكثفة في البرامج الحوارية الحرة والسيطرة على المساحات والأوقات، وبخاصة أوقات الذروة.

لا يمكن القول قطعاً، إنّ النخب المثقفة كانت غائبة على نحو نهائي عن الحراك الاجتماعي العربي، فالنخب ظهرت مع حركة «كفاية» سنة ٢٠٠٤ المتكونة من نشطاء المعارضين، من مثقفين وفنانين وسياسيين وشباب مدونين على الإنترنت، وهي حركة أخذت صيتاً واسعاً عندما عارضت ترشيح مبارك وابنه للانتخابات الرئاسية، لكنها بقيت بعيدة من التغلغل في الشارع.

إلى جانب هذه الحركة، ظهرت حركات أخرى مثل نقابة المحامين، وحركة ٩ مارس المعروفة بأساتذة الجامعة وحركة إداريي التعليم، والحركة الشبابية (كوَّنوا فيما بعد حركة ٦ أبريل)، وحركة موظفي الضرائب. كما شكلت «الجمعية الوطنية للتغيير» إثر استقبال «البرادعي» كياناً يتضمن عدداً من الشخصيات المصرية المعروفة بمعارضتها النظام، مثل أيمن نور مرشح الرئاسة السابق وحمدي قنديل الإعلامي المعروف والدكتور محمد ابن غني وبعض قيادات جماعات الإخوان المسلمين، مثل الدكتور محمد البلتاجي والدكتور عصام العريان، و«حزب الجبهة الديمقراطية»، و«الكرامة»، و«الوسط» و«الإشتراكيون الثوريون» و«مصريات مع التغيير» و«حركة ٦ أبريل» وغيرهم، شكّلت مرحلة مهمة نتج منها كخطوة أولية بيان التغيير الذي ضم سبعة مطالب جوهرية.

تكمن إحدى سمات هذه الثورة، في أنها من صنع جيل جديد من النخب يختلف عن النخب التقليدية، يتكون جزء مهم منهم من المهندسين ومهندسي الاتصالات والحقوقيين والأطباء ورجال التعليم. وقد عبّر وائل غنيم الفاعل السيبري المصري عن ذلك من خلال الجواب عن سؤال حول سبب انضمامه إلى «غوغل» فأجاب، بحسب ما رواه في كتابه **الثورة ٢,٠**[١٦]: «أعتقد أن شركة غوغل غيرت العالم، وأنا أريد أن أساهم في تغيير حالات الملايين من العرب بتوفير التقنية لهم وبدعمهم، وأن العمل في «غوغل» هو أفضل طريقة لتحقيق ذلك».

---

(١٥) السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة.. المسار والمصير** (الكويت: جداول للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ونصر الدين لعياضي، «المثقف ووسائل الإعلام: رهانات الإمتاع والمؤانسة،» موقع أنفاس.نت، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، <http://anfasse.org>.

(١٦) وائل غنيم، **الثورة ٢,٠: إذا الشعب يوماً أراد الحياة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢).

ظهرت أيضاً فئات جديدة من الحقوقيين والمحامين من خلال نقابة المحامين التي كان لها دور نوعي في إنتاج النخب السياسية في تونس، حيث سهلت الحصانة القانونية لأعضائها من التعبير عن مواقف جريئة حيال الدولة. وتعتبر المنظمات الحقوقية العربية من بين الهيئات التي قامت، من خلال عدد من الفاعليات الجديدة من ضمنهم نشطاء من تيارات مختلفة، بتكريس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان والقيام بمبادرات متنوعة من خلال التعبير عن مواقف مندِّدة لانتهاكات حقوق الإنسان في العديد من البلدان العربية وحشد دعم المنظمات الدولية لها والتنديد بالخروقات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي الفئات التي اكتسبت مصداقية منذ إضراب ٢٠٠٥/١٠/١٨ الذي دام أكثر من ثلاثين يوماً، للمطالبة بحرية التعبير، وحرية التنظيم الحزبي وتحرير المساجين السياسيين وسن قانون العفو العام، إبان انعقاد مؤتمر قمة المعلومات بتونس.

من ضمن الفئات المساهمة كذلك في الثورة، نجد رجال التعليم المنضوين تحت إطار نقابة التعليم في تونس، والنقابة العامة لأطباء الصحة العمومية والصيادلة وأطباء الأسنان والنقابة العامة للتعليم الأساس. ورغم دخول فئات جديدة على الخط، فقد أفضت ظاهرة غياب المثقفين والمفكرين، إضافةً إلى غياب السياسيين والفاعلين التقليديين، عن عملية الحراك الاجتماعي العربي، إلى جعل هذه الثورات تفتقد إلى مشروع مجتمعي حقيقي للتعبير والإصلاح التنمية وتحقيق حاجات المجتمعات العربية إلى الحرية والكرامة والتنمية والتحديث.

٢ ـ المناضلون ـ النشطاء

يبين التفسير الاتصالي لظاهرة الحراك الاجتماعي العربي بروز ظواهر جديدة، ميّزت الفوران الشعبي الذي عم على نحو شبه متزامن المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج. وقد مثل نشطاء الفضاء الفيسبوكي في الحراك الاجتماعي العربي ظاهرة متميزة لازمت مسلسل التحولات منذ ٢٠١٠ وأشّرت إلى دخول المجال السياسي لفئة واسعة من الشباب العربي، ظلت حتى وقت قريب، بعيدة من ظواهر جدية، مثل التغيّر الاجتماعي.

وقد تشكلت الحركة الجديدة في مراحل اندلاعها في كل من تونس ومصر وليبيا أساساً من الشباب والقوى الجديدة الفاعلة في تحريك الثورات بالبلدان العربية، وتكونت الفئات المتضررة من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتردية في جلّ البلدان العربية وأساساً من العاطلين من العمل، ومن الفقراء، وشرائح متنوعة من الطبقة الوسطى، والنساء من مختلف الأوساط. وهذا تغيير مهم على مستوى محركي الثورات وفاعليها وطلائعها في البلدان العربية. وقد تشكلت هذه الفئات الجديدة في المراحل الأولى من الشباب الجديد غير المنتمي إلى الأحزاب، وضمت في مرحلة لاحقة نشطاء من عدد من الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني.

(١) **النشطاء:** إنّ بروز مفهوم «النشطاء» العاملين في الشبكات الاجتماعية التي كان لها دور بارز في مختلف ظروف سقوط أنظمة الاستبداد، أوجد فرصاً غير متاحة من قبل للمجموعات القائمة

على العصبيات الدينية أو المذهبية أو القبلية للتواجد والتنظيم والبروز على نحو فاعل في الأحداث كمنافس للأحزاب السياسية التقليدية. ومن نتائج هذا الوضع حصول تراجع في العمل السياسي الذي أصبح العامل الديني المذهبي أو الطائفي هو المحرك له وليس المشروع السياسي المعتمد على نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع وطبيعة القوى المؤثرة فيه والتحالفات القائمة.

اتسمت ظاهرة النشطاء بكثير من الخصائص المفارقة لعمل المناضل السياسي التقليدي، مثل سرعة المبادرة والقدرة على التعبئة والتأثير وسرعة الفعل، مما جعلها تقدم عناصر جديدة للفعل السياسي، باعتبارها ظاهرة تجمع بين الذاتية والجمعية، الاستقلالية والآنية، وغياب القائد الكارزمي والمركز الموجِّه. فالنشطاء لا يرتبطون بسقف زمني أو أجندة قصيرة متوسطة أو بعيدة المدى. فولادة الفعل تفرضه التبادلات المباشرة والقرارات المشتركة أو المتقاسمة. كما أنّ تدخل النشطاء في الواقع الإجتماعي لا يخضع لحمولات فكرية أيديولوجية واضحة. فهي غالباً ما تتشكل من فسيفساء من الأفكار مستمدة من فلسفات وأيديولوجيات متعددة غير واضحة ومرجعية حقوقية إنسانية واعتماد أفكار جديدة من الحركات الديمقراطية والأحزاب اليسارية والأصولية.

تشكل نشطاء الفيسبوك من جماعات الفضاء الافتراضي لا يتطلب الانضمام إليه ما عهدناه في صيغ العمل السياسي التقليدي من تزكيات ومصادقة من المرجعيات القانونية. فالنشطاء المبحرون في الفضاءات الافتراضية والفضاءات لا مركز لهم للقرار ولا قيادة للفضاء العام السايبري. وعلى خلاف المناضل المنضوي تحت لواء الحزب السياسي، لا يسعى النشطاء إلى تسلم مقاليد التدبير والسلطة. فالهدف المتقاسم بين هذه المجموعات، هو إزاحة وخلخلة البنى السياسية المأزومة وتكريس قيم الحرية والعدالة والمساواة والحقوق والكرامة الإنسانية.

لقد تشكلت حركات نشطاء الفيسبوك ككيانات تتطلع إلى المساهمة في الرقابة على عملية التحول الديمقراطي، وتقوم بتقويم عمل الحكومات والسلطات والقوانين وأداء الأجهزة المختلفة بالدولة والمساهمة في خلق مناخ سياسي سليم من طريق مساندة الإجراءات التي تصب في تشكيل نظام سياسي سليم وحكيم ورشيد، وديمقراطية طبيعية ومقاومة أي إجراءات تضر بالحياة السياسية السليمة..

(٢) **المناضلون:** ضمن منطق التفسير الاتصالي للربيع العربي، يمثل دور المناضل والأحزاب السياسية في الحراك الاجتماعي العربي حلقة مهمة في فهم مختلف مراحله، وأيضاً في تفسير مآلاته الحالية.

وضمن خطاطة الهرم المعرفي يمثل المناضل إلى جانب المثقف مكونات الطابق الثالث للهرم المعرفي. وعلى غرار حضور المثقف المحتشم في الحراك الاجتماعي العربي. فالمناضل السياسي ظل غائباً عن مراحل مهمة لتطور مسار الأحداث. فبخلاف النشطاء، ارتبط مفهوم المناضل السياسي بمنظومة مختلفة للحزب السياسي الذي له منهج واستراتيجية يصوغ فيها رؤيته على

المديين القريب والمتوسط، ثم البعيد. ويقوم في بنيته بالمفهوم التقليدي على ضرورة وجود القيادة والبرنامج والأهداف والقائد الكاريزمي. فالمناضل ينتمي إلى منظمة من طراز مختلف، تعتمد على العمل المنظم الواعي يقوم في شكله العلني على قوانين معترف بها ويعارض العفوية كتعارض بين الوعي والارتجال، أو الاندفاع نحو المجهول. كما يعتمد في نشاطه الانتخابي على المجالس البلدية والجماعات، واستعمال العمل البرلماني، كمنبر لنشر أفكاره وبناء قاعدته للوصول إلى السلطة عبر مسلسل انتخابي.

وتعمل الأحزاب الشرعية بوسائل أخرى متعددة، منها واجهة الإعلام من مطابع وجرائد يومية وأسبوعية ومواقع إلكترونية ومقار مركزية وجهوية أو إقليمية ومدارس ومراكز للتكوين. وتختلف الأحزاب من حيث بُناها التنظيمية، بحسب السياقات السياسية ومستوى التجارب الديمقراطية في كل بلد بين أحزاب، تتبنّى تنظيمات شديدة المركزية، وأخرى ذات أنظمة أكثر انفتاحاً وديمقراطية، وصيغ متنوعة للديمقراطية الداخلية. كما تتوفر الأحزاب السياسية على مصادر تمويل من مصادر الدولة ومن مصادر ذاتية مختلفة بحسب الأنظمة والنماذج السياسية المختلفة. والمناضلون هم الملتزمون الذين يتماثلون مع أهداف للنضال يعتبرونها بمثابة قيم عليا موجهة لحياتهم، يؤمنون بالمستقبل وبروح التضحية. ويعني ذلك في أغلب الأحيان التزاماً بلا عودة يتخلى فيه الملتزم عن كثير من الامتيازات المادية والمعنوية وكل أصناف الطموحات التي توفرها له الحياة العادية، وبخاصة حين يتعلق الأمر بأحزاب سياسية تعمل بحكم ظروف غياب الديمقراطية والتسلطية بالعمل في ظل السرية، حيث السجن والنفي والاعتقال والتعذيب مخاطر معلومة من المناضل يعتبرها شرف ضريبة النضال.

من العناصر الأساسية المرتبطة بمفهوم المناضل وجود هيئة حزبية مهمتها استمرار النضال من وجهة نظر فكرية وبرنامجية، وفق المكاسب السياسية والتنظيمية للتطور وتراكم تجربة وخبرة تاريخية موجَّهة. كما يضم الحزب شرائح اجتماعية معينة منشطرة، بحسب المنشآت والقطاعات المهنية والجهات لخوض النضال السياسي الذي هو أساس وجوده.

على الرَّغم من أوجه الاختلاف والتعارض بين المفهومين، فذلك لم يمنع من أوجه التأثير والتفاعل المتبادل على أكثر من صعيد.

في النموذج المصري، مارست حركة النشطاء من الشباب المساهم في الثورة ضغوطاً قوية على نظرائهم في الأحزاب التقليدية في مساءلة الذات والنظر بروح نقدية إلى تجاربهم الخاصة، أدت إلى مغادرة بعضهم لها، فيما علق آخرون آمالهم على التغيرات الداخلية بالأحزاب وفضلوا البقاء داخل أحزابهم بعد ما لمسوه من ـ وجهة نظرهم ـ من توافر مجموعة من التغيرات، أهمها تغير نظرة

القيادة التقليدية إلى هؤلاء ودورهم، وفتح الطريق أمام إمكانية تصعيد بعضهم في المناصب القيادية بالحزب[١٧].

بينت التجربة المصرية أنه على الرَّغم من أن التعبئة السياسية لانتخابات ما بعد مبارك، قادت جزءاً من الشباب ضمن قوائم هذه الأحزاب إلى البرلمان، إلا أن عدداً كبيراً منهم اختاروا العودة إلى الاحتجاج بحرية في الشارع واتباع أدوات الاعتصام والتظاهر في الميادين، وهو وضع يكشف عن مفارقة غريبة وخصوصية النشطاء. كذلك بينت أنّ نقاط الضعف لدى النشطاء تجلت في عدم وجود قيادة موحدة لائتلافات شباب الثورة، حيث يمثل كل ائتلاف فصيلاً بعينه، وهو ما يخلق صعوبة كبيرة في الاتفاق، إذ يميل كل ائتلاف إلى التعبير عن وجهة نظر الجهة التي ينتمي إليها، وصعوبة كبيرة في التنسيق بين تلك الائتلافات، وتحديد مواقفها من الانتخابات. أيضاً، أظهرت هذه التجربة وجود فكرة طوباوية حول التغير الاجتماعي، تعبّر عن مبالغة في دور النشطاء خارج هياكل التداول على السلطة، كما هو في المجتمعات الديمقراطية وانحسار دورهم في التعبير عن ضمير المجتمعات العربية في التحرر من أنظمة الاستبداد كحراس وأمناء الثورة، حتى لا يخطفها أو يعرقل مسيرتها أحد. إضافةً إلى ضعف الخبرة السياسية لشباب الثورة، وهو ما يجعلهم مترددين أحياناً، وغير قادرين على حسم بعض المواقف المهمة أحياناً أخرى. عدا عن بروز تصور يقوم على بقائها حركة ضغط غير حزبية، على غرار تنظيمات أخرى في عدة دول خارج مصر

شكل شباب الفيسبوك قوة تنظيمية جديدة إلى جانب الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني. ولكن الفرق بين هذه القوة الجديدة والقوى الأخرى، أنها لا تسعى إلى السلطة السياسية على خلاف الأحزاب والنقابات وقوى الضغط المرتبطة بالمجتمع المدني[١٨]. فنظرة هذه الحركات كقوى ضغط جديدة لا ترتبط بالانتخابات والغنائم العملية التي يمكن الحصول عليها من خلالها، بقدر ما شكلت سلامة العمليات الانتخابية ونزاهتها والأطر الدستورية والقانونية المنظمة للعملية الانتخابية وإنشاء الأحزاب والتنظيمات السياسية وغيرها، محور اهتمامها الرئيس في المرحلة الانتقالية لأجل إرساء الديمقراطية، وهمها الرئيس ينصبّ على ما يفرزه البرلمان من تشريعات، وليس عضويته في حد ذاتها.

لقد مكنت حركة النشطاء في كل من تونس ومصر وليبيا وغيرها، من توليد الشعور العام لدى الشعوب العربية المنتفضة بإمكانية إنجاز الثورة ونجاحها. لكنّ عدم وجود قوى سياسية ذات برامج

---

(١٧) ولاء جاد الكريم، «المشاركة السياسية للشباب بين البنى الحزبية والحالة الثورية: الحالة المصرية نموذجاً، الجماعة العربية الديمقراطية، ٢٠١٢/١٢/١٧ <http://www.arabsfordemocracy.org/library-of-democracy/studies-and-research/item/239-2014-06-23-13-29-49>.

(١٨) بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مرت مصر بانتخابات برلمانية تم خلالها انتخاب مجلسي الشعب والشورى، وقد شهدت الانتخابات منافسة بين عدد كبير من الأحزاب السياسية، وكانت قد خصصت ٣٣ بالمئة من المقاعد للمرشحين بالنظام الفردي، والبقية للمرشحين بنظام القوائم الحزبية المغلقة، ولم تشهد الانتخابات مشاركة كبيرة من الشباب المنتمي إلى حركات شبابية لها ثقل في الشارع.

واستراتيجيات وتكتيكات واضحة، حرمَ المجتمعات العربية من تحقيق قفزة نوعية، كانت بعض شروطها متاحة.

٣ ـ العلماء ـ الدعاة

من المفاهيم المتفرعة عن خطاطة الهرم المعرفي وضمن مستواه الثالث، نحلل ثنائية «العلماء ـ الدعاة» كمفاهيم شكلت مساحة مهمة من التفاعلات والممارسات المرتبطة بالحراك الاجتماعي العربي لاستكمال رؤية شمولية في التحليل.

في ظل الدينامية التي خلفتها الثورات العربية، ظهر صنف آخر من المثقفين ضمن دائرة النخب المرتبط بسجل يتكون من مختلف العلماء والدعاة ورجال الدين وقادة الرأي والإنتليجنسيا الجديدة ذات الصلة بحركات ذات مرجعية دينية إسلامية وجدت الشروط متاحة للاستفادة من الأوضاع والخروج إلى العلن.

فمع سقوط منظومة أوروبا الشرقية وسقوط النموذج الأيديولوجي الذي شكّل خلفية للكثير من الحركات القومية واليسارية وفشل النموذج الليبرالي في تقديم الحلول الناجعة لمشكلات الواقع، وجدت الحركات الإسلامية الطريق معبداً لملء الفراغ واحتلال ساحة العلماء والدعاة، كصنف من المثقفين يعتمدون سجلاً مختلفاً[١٩].

يمثل مفهوم «العلماء» بالمعنى الديني قوةً جديدةً مؤثرةً في البنية العقلية للمجتمعات العربية، وهي فئة تتكون من علماء الدين ممّن أوتوا «العلم»، أي معرفة الأحاديث والسنة والفقه وتنزيل النصوص المقدسة. وهم أهل ذكر بالعلم والدعوة. فالعلماء هم الآمرون بالمعروف، الناهون عن المنكر بالعلم والحكمة. ويعتبر «العلماء» كفاعلين ينطقون بألفاظ قرآنية تخاطب وجدان المسلمين، في أنّ لهم الحق الحصري في تأويل النص المقدس وتقديم النصح، كما يعتبرون أنفسهم دعاة، يعبّرون عن تطلعات أمة المسلمين، وينطقون باسمها.

علاوة على ذلك، تتسم فئة العلماء والدعاة بالحضور الجسدي المباشر في عين المكان، وبخاصة في المساجد والساحات والفضاءات الخاصة، واستخدام الخطاب الشفهي المعتمد على الفصاحة ونبرات الصوت. وتتناول خطاباتهم قضايا ومفاهيم ترتبط بالمجال الوجودي والانفعالي والحياتي اليومي للناس في تفاعلية مباشرة، تقوم على السماع وتلقّي الأسئلة المباشرة والإجابة الآنية عنها بعفوية وطوعية، واعتماد الذاكرة لاستيعاب المعلومات وإعادة نشرها، في ظل حضور قوي لتأثير الهالة القدسية، ووجود بنية تواصلية يومية متسامية، يجدر تفسيرها أثناء فترات أداء الصلوات، كل ذلك وفّر عناصر قوة «للعالِم» الديني للقيام بأدوار تتجاوز دور المثقف المنتمي إلى صنف الإنتليجنسيا.

---

(١٩) انظر: حسن حنفي، **الحركات الإسلامية في مصر** (القاهرة: المؤسسة الإسلامية للنشر، ١٩٨٦)، ص ١٣ و٨٣.

لقد دخل الداعية كمنافس في سياق هذه التحولات الجديدة التي وجدت الإنتليجنيسا نفسها في وضعية جديدة في غاية الصعوبة أمام فئات العلماء، كمنافس قوي يمتلك شروطاً تمنحه مكانة اعتبارية أكثر وثوقاً في أعين العامة. ففي الوقت الذي عانت فيه الإنتليجنسيا المدنية أزمة سقوط نموذج بالنسبة إلى شقها اليساري وفي شقها الليبرالي، فهي تحولت إلى نخبة «مستغربة» في أعين السواد الأعظم من الناس، تقوم في بنائها الفكري على مفاهيم تنويرية صعبة التقبل في المجتمعات العربية ـ الإسلامية، ولا تمتلك رصيد العلماء أنفسهم، في مقاومة الأمير[٢٠].

لقد شكل العلماء متدخلاً مؤثراً، غيّر في المعادلة السابقة، لكن هذا سيعرف منافسة قوية من البنية نفسها، تجلّت في الدعاة كصنف من المتدخلين المعتمدين على خطابات شعبوية حول الدين. إنّ ما مكّن العلماء والدعاة من اكتساب قاعدة شعبية واسعة، هو تداخل عمل الإرشاد مع العمل السياسي واللجوء إلى السرية في الكثير من السياقات، حيث إنّ الدولة اعتبرت السلطة الدينية جزءاً أساسياً من نظام السلطة لا يحتمل المنافسة ولا المزايدة، مما جعل هؤلاء يظهرون بصورة المدافعين عن نموذج مثالي للمدينة الإسلامية، وحماة الدين الأكثر مقدرة على التصدي لغزوات الثقافة الغربية[٢١].

لم يكن هذا التحول من دون تأثير، فقد برز مع الثورة الإيرانية بوادر التحوّل الذي جعل النظام الإسلامي في إيران يجتذب النخب المثقفة التي آمنت بقيم الجمهورية الإسلامية. وكما يقول حنفي في تحليله لذلك: «لقد تبيّن إذاً، أنّ فكر مثقفي الجمهورية الإسلامية يحركه الإيمان الديني الذي لا يختلف عن إيمان رجال الدين من الدعاة إثر قيام الثورة الإسلامية، وما عادت الهوة التي كانت تفصل بين المثقفين الذين «يفكرون باستنارة» ورجال الدين الذين يفكرون، على ما كانت عليه من قبل. وهناك أسباب كثيرة، تفسر مثل هذا التغير، ذلك أنّ الوظائف الجديدة التي أناطها نظام الحكم الإسلامي برجال الدين، تتيح لهم أن يحتلوا مجدداً مكانة مركزية في المجتمع، كما تتيح لهم إعادة اكتشاف العالم. وإلى ذلك، برز جيل جديد من المثقفين المتحدرين من أوساط تقليدية، ولكنهم تابعوا تحصيلهم العلمي في مدارس الحداثة وامتلكوا زمام الخطاب الفكري من دون أن يتنكروا للصلة بالثقافة الإسلامية، الأمر الذي يدفعهم إلى تملك جديد للعالم»[٢٢].

لقد برز الداعية منافساً، لا كمنافس للعالم فقط، بل للصحفي وللمثقف أيضاً. وقد استمد الداعية كما العالِم مشروعيتها، رغم التفاوتات النسبية في تدخل كل منهما، من أن كليهما يقوم خطابه على مصادرة الحق في تأويلات مصطلح الحقّ والشرعيّة. ومن ثم، فخطابات العالِم والداعية تستمد شرعية لا يجوز الطعن فيها أو ردها من بُعدها القدسي، وأن الناس فاسدون بطبيعتهم ويحتاجون

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٨ و٨٣.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٧ و٧٢.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.

إلى مصلح إلى جوارهم، يتمثّل في شخص العالِم أو الداعية الهادف إلى نشر قيم الخلاص الفردي باسم الدين، وتقليص الهوة بين عالم الكفر وعالم الإيمان لصالح هذا الأخير.

في منطق خطاب الداعية، فإنّ الدولةَ المستقلّةَ مفهومٌ غربيٌّ، أصلُهُ متنافرٌ مع الدين، يجب تعويضه بدولة شمولية لا حدود لها، وأن العلماء والدعاة حماة الدين الأكثر كفاية وقدرة على التصدي لـ «غزوات» الثقافة الغربية، وأن العودة إلى التاريخ تمكن من التعرّف إلى قصص وحكايات لمجتمع تاريخي مليء بالرموز وبالكاريزمات، وببطولات تعوّض الناس عن انكسارات الحاضر. كما أن العودة إلى التاريخ تبرّئ الذات وتسمح بتحقيب وبنمْذجة التاريخ، وبامتلاك الحقيقة، وذم الخصوم المذهبيين.

كما أن خطاب العالم والداعية، خطاب يدعو إلى تقسيم مذهبي صرف يبرّئ الذات، ويَذُم الخصوم المذهبيين ويستحضر على نحو مكثّف النصوص والسير والأحداث والروايات من دون ذكر مصادرها، أو التدقيق في صحتها، مما يترك المجال لسرد كل الأحداث الحقيقية والمزيفة على السواء، ويزيد من منسوب الإعجاب بالماضي والإحساس بالعجز أمام مشكلات العصر، ويعد الفقراء ويطمئن الأغنياء.

وهو بطبيعته خطاب مناقض لكل من خطاب المثقف والصحفي. فإذا كان الصحفي مطوقاً بوظيفة تشكيل الرأي العام، ومتابعة الوقائع والأحداث اليومية على المستوى المحلي والدولي، وشرح الحدث وتفسير مغزاه (الافتتاحيات ـ التعاليق) والاهتمام بالقضايا التي تشغل انتباه الرأي العام، ورواية الأحداث، وإعادة صياغة الوقائع (الريبورتاجات والاستجوابات)، والالتزام بالمهنية، كالتزام أخلاقي بالقواعد القانونية؛ وإذا كان الداعية والعالم يبشران بعالم غير تاريخي، فإن خطاب المثقف والصحافي خطاب يهدف إلى إبراز الخلفية التاريخية للأحداث والقضايا والإحاطة الكاملة بها، وعرض وتحليل الأحداث الجارية والكشف عن أبعادها ومناقشة وطرح القضايا والظواهر التي تشغل الرأي العام، والتعبير عن السياسات والاتجاهات السائدة في المجتمع، وتقديم تفسيرات معززة بالمعطيات، مثل الاستدلال المنطقي (التحاليل)، وشرح حدث ما وتفسير مغزاه (الافتتاحيات، التعاليق).

لم يكن خطاب كل من العالِم والداعية والمثقف والصحفي ممكناً خارج فضاءات تحتضنه. وهي خطابات وجدت مجالات رحبة لها في الفضاءات الفيزيائية والفضاءات الافتراضية على نحو تكاملي وتفاعلي أحياناً.

٤ ـ فضاءات الحراك: الفضاءات الفيزيائية ـ غير الفيزيائية

وفق منظومة الهرم المعرفي، نستنتج أن الحراك الاجتماعي العربي طرحَ مفاهيم جديدة تتعلق باستخدام هذين الفضاءين، من ساحات عمومية ومساجد وحدائق وفضاءات تلفزيونية وإذاعية ومواقع التواصل الاجتماعي، شكل استخدامها ضمن هذا الصنف أو ذاك، أو على نحو

تكاملي، عنصراً جديداً للدفع بالثورات العربية إلى تحقيق أهدافها. ويبرز هذا الاستخدام المفرط لهذه الأشكال الجديدة تكريساً لاستخدامات تقليدية لعدد من الفضاءات أو اكتشافاً جديداً لصيغ استثنائية وظفت في الحراك الاجتماعي العربي على غرار شبكة الفيسبوك وتويتر، وجاء رداً على ظاهرة احتكار الحكومات والشركات الخاصة وبعض اللوبيات والجماعات الكبرى لوسائل الإعلام، وسلب المجتمعات قدرتها الكاملة على مراقبة المعلومات[٢٣].

وقد مكنت الوضعية الجديدة من جعل القضايا العامة تجري مناقشتها في منصات الميادين، وفي المساجد وعلى شبكة الإنترنت وضمن نقاش مفتوح حول القضايا العامة بشكل مباشر وآني، وعلى نحو حضوري أو عن بُعد، وبشكل معلن عن هوية صاحبه أو على نحو مقنع، ما جعل الأفراد والجماعات الصغيرة قادرة على تعبئة جماعات كبرى وإحداث تغييرات نوعية. غير أن حركة المحتجين من الشباب وباقي فئات المجتمع منذ سنة ٢٠١١ لم تكتفِ بالنشاط الميداني الملموس في الساحات الفيزيائية العينية، بل خلقت لها فضاءات أخرى موازية هي ما عرف بالفضاءات غير الفيزيائية لأشكال مختلفة مع صيغ التواصل الاجتماعي عبر شبكة الفيسبوك والتويتر واليوتيوب وغيرها، واستعمالها المؤثر في مجال الأخبار والتحليل والتأطير والتعليق والرد والحملات الإعلامية والمنظمة.

إننا هنا أمام بروز مفهومين مختلفين لفضاءات الممارسات السياسية الاجتماعية، لكنهما يتكاملان معاً، من حيث الوظائف والأدوار الجديدة، مثل الحشد والتعبئة وتنشيط النقاش العمومي الذي قاد إلى إسقاط الأنظمة القائمة في كل من تونس وليبيا ومصر واليمن. من جانب آخر، شكلت هذه الفضاءات مجالاً للممارسة السياسية والاجتماعية بدءاً ببلورة أشكال صراع ومبارزة مع السلطات العمومية وصناعة أشكال تنظيمية موقتة أو مستمرة في الزمن، وفق حاجات مقاومة السلطات العمومية أو القوى التي تصدت لحركات هؤلاء الشباب فظهرت تالياً، أشكال تنظيمية وتواصلية غير معهودة لممارسة السياسة من الشارع.

إن هذه الفسيفساء من الأفكار التي جمعت فئات واسعة من الشباب والمواطنين ونشطاء من تشكيلات سياسية وفكرية مختلفة، وحتى متناقضة، تتكون من إسلاميين وقوميين وليبراليين ويساريين، نجحت في إسقاط أنظمة سياسية استبدادية ظلت تحكم عدة عقود، لكنها لم تتوفر على برنامج سياسي واضح المعالم، ولم تكن ذات مطالب منسجمة. لكن هذه الخاصية التي شكلت عنصر قوة في مرحلة الحشد، ستؤثر في التطور اللاحق لدينامية الحراك الاجتماعي العربي.

(١) **الفضاءات الفيزيائية:** إن تحويل الفضاء العام إلى مجال للفعل السياسي العلني والحضور الفيزيائي المباشر والمواجهة السلمية مع القوات العمومية، شكّل في البنية العقلية العربية والوعي العربي مرحلة تحول نوعي جديدة. ففي ظل السياق الخاص الذي خلقته موجة الثورات

(٢٣) ونحن بصدد المراجعة النهائية لمادة الكتاب علمنا بالأخبار التي تشير إلى فضيحة الولايات المتحدة الأمريكية بالتجسس على مواطني ورؤساء عدد من الدول الغربية.

العربية، تحوّلت هذه الميادين إلى فضاءات للتعبير والتفريغ الجمعي والتعويض لفئات واسعة من الشعوب العربية عن سنوات من القمع والاضطهاد من لدن أنظمة استبدادية جمعت ما بين العاطفي والانفعالي والوجداني والروحاني والإنساني والمأساوي والعقلاني المتطلع إلى مستقبل أفضل. كما اكتسبت الميادين والساحات العمومية والمساجد ذات القدسية والرمزية التاريخية في مختلف المجتمعات العربية جاذبية كبيرة للمنتفضين مع أتساع مساحاتها وسهولة الولوج إليها، وسهولة اشتغال مختلف وسائل الإعلام بها. وتحوّلت إلى ساحات ذات وظيفة تعبوية نقدية تتمتع بمستوى عالٍ من المشهدية والدرامية(٢٤). هناك خاصية مثيرة للاهتمام تتعلق بالفضاء الذي حكم الحراك الاجتماعي العربي. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن عدداً من الساحات العمومية، الساحة الخضراء حالياً، ساحة الشهداء باب العزيزية في طرابلس، ساحة التحرير في بنغازي (ليبيا)، وشارع الحبيب بورقيبة، وسيدي بوزيد والقصبة بتونس(٢٥)، وميدان التحرير بالقاهرة، دوار اللؤلؤة بالبحرين، وساحة التغيير في صنعاء وميدان الحرية في تعز (اليمن)، قد شكلت فضاءات فيزيائية ملموسة للتعبير بأشكال مختلفة من الاحتجاج والاحتجاج المضاد، وحتى العصيان المدني ضد النظم السياسية القائمة، أو ضد بعض التيارات المتناحرة، وخلقت جيلاً جديداً، مما يمكن تسميته بشباب الساحات والميادين.

(٢) **الفضاءات الافتراضية:** إذا كان الفضاء الافتراضي يولّد انهيار فكرة الجماعة المرجعيّة بمعناها التقليدي، فهو لا يتحدّد بالجغرافيا، بل بالاهتمامات المشتركة التي جمعت أشخاصاً من الشباب العربي لم يعرف كلٌ منهم الآخر، إلا في الفضاءات الحرة للنقاش حول قضايا مصيرية مشتركة، وهو تحول إلى مجتمعات لا تنام، وتتواصل على مدار الساعة، ليل نهار، لاتخاذ القرارات المهمة حول المستقبل وقرارات ترتبط بالتمرّد والثورة على الأنظمة السياسيّة. لقد حملت موجة الإعصار المعلوماتي الرقمي العامل الذي قضى على أنظمة عتيقة كان مستعصياً التخلص منها، فقد كان حضور غوغل «التقنية المعلوماتية والرقمية» بمثابة الآلية الصعبة التي وفرت الأجواء لتكسير حاجز الخوف من السلطة وبطش أجهزة الدولة في الكثير من الأنظمة العربية التي أدخلت شعوبها في وضعية اليأس أمام تفاقم أزمة البطالة وأزمة السكن والشروط البنيوية لبناء الأسرة والحياة الكريمة.

لقد جاءت المعلومات الرقمية بعناصر نقلت الإحساس بالرغبة في الثورة من مستوى الفردي إلى مستوى الحس العام في ضرورة التخلص من النظام، وقد جسدت الفئات الطليعية من الشباب في مختلف البلدان العربية هذا الحس العام بالإقرار بأن معارك مع الأنظمة هي معارك وجود تستحق كل التضحية. لقد أصبح الفيسبوك يؤدّي دوراً أقوى من دور الساحات. ففي عام ٢٠٠٨

---

(٢٤) محمد البوعزيزي الذي ارتبطت الثورة التونسية باسمه في شتاء سنة ٢٠١٠ انتحر حرقاً وعلى نحو علني في الشارع العمومي.

(٢٥) شكلت القصبة مكاناً رمزياً بامتياز للذاكرة التونسية. فقد كانت القصبة مقر السلطة المركزية منذ العهد الحفصي مروراً بالحقبة التركية، وانتهاءً بالدولة الوطنية. كما شكل ميدان التحرير مكاناً رمزياً لثورة سنة ١٩١٩ بمصر ومظاهرات ١٩٣٥ ضد الاستعمار الإنكليزي وثورة الخبز في ١٨ ـ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧.

ومع إضراب شركة غزل المحلة المصرية في السادس من نيسان/أبريل، شكل الحركة الداعمة والمساندة لأكثر من ٩٠ ألف مشارك، وهو رقم يتجاوز كثيراً معظم تظاهرات المعارضة[٢٦]. لقد شكل إضراب ٦ نيسان/أبريل حركة مفصلية في الثورة المصرية لعدة اعتبارات، تتمثل في أنه اتخذ أسلوباً مختلفاً للإضراب بالدعوة إلى عدم النزول إلى الشارع، كشكل من أشكال المواجهة لتجنب مواجهة قوة النظام، وفي أن الإعلان عنه وتنظيمه تميز بمشاركة حركات متعددة، وفي استخدام المواقع الإلكترونية لإبراز عنف وبطش رجال الأمن وتحطيم العمال المضربين لصورة مبارك والدوس عليها بالأقدام. وانتشار فيديو تقطيع الصورة على اليوتيوب، شكل مرحلة جديدة في مصر لإعلام اجتماعي غير مرتبط بأجهزة الإعلام المصرية، ومكّن التكنولوجيا الرقمية من تأدية دور مهم في كشف الحقائق وإحداث تأثيرات غير مسبوقة في نظام الإعلام الذي ظل حتى مرحلة قريبة إعلاماً تتحكم فيه الدولة. وهذا ما يدل على أن الإنترنت أصبح وسيلة وذاتاً جماعية فاعلة مؤثرة في الواقع.

٥ ـ العسكر ـ المدنيون (الجماعات المسلحة)

تكتمل خطاطة الهرم المعرفي في تحليل دور العسكر كجزء فاعل من النخب ذات التأثيرات المادية الملموسة في الواقع، لما تحمله من قوة مادية تمنحها إمكانية التدخل وحسم الأمور بقوة السلاح، أو المكانة الاعتبارية المتأتية من المساهمة في معركة الاستقلال الوطني ومناهضة الأطماع الأجنبية في المنطقة العربية. وبالنظر إلى طبيعة كل دولة ونظامها السياسي وتوازن القوى داخلها، تبقى مؤسسة الجيش من أهم المؤسسات إن لم نَقُل المؤسسة الأولى في مسار الدولة. واعتباراً لهذه المنزلة، اتسمت هذه المؤسسة بأدوار متعددة، تجاوزت وظيفة حماية الحدود والسهر على ضبطها ومراقبة سلامة مواطنيها، لتضطلع بتسيير مقاليد الحكم والسلطة. فإن استقراء تاريخ الدول العربية المعاصر، يبرز بوضوح وقائع انقضاض العسكر على الحكم والوصول إلى مراتب هرم السلطة، باعتماد القوة وليس بالاعتماد على وسائل انتخابية؛ وهو ما يعني الاعتماد على الانقلاب العسكري وعلى سلطة الحكومة في الدولة من لدن جماعات عسكرية، تستعمل قوة الأسلحة والشرطة ووسائل الإعلام لتحقيق مصالح خاصة.

وقد عبرت هذه الحركة عن مظاهر الاستقطاب السياسي والصراع على السلطة بالمنطقة العربية، وتأجيج الصراع الذي يصل إلى درجة استخدام العنف والاستئصال المتبادل بين التيارات القومية واليسارية والليبرالية والاسلامية في المنطقة العربية.

وخلال مرحلة الحراك الاجتماعي العربي، عبّرت مواقف الجيش عن اتجاهات متباينة، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة توجهات:

---

(٢٦) غنيم، **الثورة ٢,٠: إذا الشعب يوماً أراد الحياة.**

(١) **التوجه المحايد،** حيث وظيفة النخبة العسكرية هي حماية المؤسسات والسيادة الوطنية والامن العام، وهو ما جسّده النموذج التونسي لدور الجيش في دولة صغيرة.

(٢) **التوجه غير المحايد،** هو التوجه الذي جسّده النموذج المصري، الذي انتقل من مرحلة الحياد وحماية المؤسسات وحفظ التوازنات، إلى مرحلة الاستيلاء على السلطة بطرائق غير انتخابية.

(٣) **التوجه الثالث،** هو التوجه المتجسد في نخب عسكرية ومدنية خارج الدولة تتشكل من خلال ميليشيات تمنح نفسها الحق في استبدال النظام من طريق استخدام العنف، كما هي الحال في كل من ليبيا واليمن وسورية، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا النموذج الثالث نجده مقروناً بالدول الفاشلة.

إن تدخل النخب العسكرية في حل إشكالات سياسية، يبيّن وجود فرق كبير بين الاستيلاء على السلطة الذي تتم بموجبه محاصرة مؤسسة الدولة واستخدام العنف وإطلاق شعارات عامة وغامضة الأهداف، وبين الحركات المدنية المختلفة التي تعتمد أسلوب الاحتجاجات والاعتصام والإضرابات العلنية ذات الأهداف والمطالب الواضحة.

وبغض النظر عن المواقف المتناقضة من تدخل الجيش في السلطة، فإن الجيش يبقى مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازاً في خدمة حاكم أو جماعة ما، وإذا كان ضعف النخب السياسية والثقافية الفكرية ملموساً من خلال عدم القدرة على تأثير الفاعل في نتائج الحراك الاجتماعي العربي، فإن الضعف الكبير للنخب العسكرية في تدخلها غير المحايد في مجريات الأحداث، وحالات الفساد التي تعانيها، وخلق حالات من الاحتقانات، تعيد إلى الوراء المجتمعات العربية، وتخلق حال انحباس وترجّح في مسلسلات التغيّر الاجتماعي والتحوّل الديمقراطي نحو ديمقراطيات طبيعية وعادية.

خاتمة

في نطاق التحليل السابق لمنظومة التفسير الاتصالي للربيع العربي يمكن إبراز بعض الخلاصات كالآتي:

ـ تفرز المعطيات المقدمة أن عملية التغيير والانتقال من المعطيات إلى الفعل، عملية جرت في ظروف نفسية واجتماعية وسياسية خارج نطاق استيعاب ومساهمة القوى الاجتماعية المساهمة في عملية التغيير وحجمها والفاعلين الأساسيين فيها، وليس حجم القوى الأساسية، سواء تعلق الأمر بالمجتمع السياسي أو المجتمع المدني أو المؤسسة العسكرية أو السلطة القائمة.

ـ كما نستنتج من خلال النتائج المتعلقة بأهداف الحراك الاجتماعي العربي، والنتائج المحصلة حتى الآن، فداحة الخسائر الناجمة عن المساهمة غير الفاعلة للمثقفين والمفكرين في مسلسلات التغيير الجارية في الوطن العربي، وترجح وغياب تصورات واستراتيجيات واضحة في الكثير من بلدان «الحراك الاجتماعي العربي».

ـ نستنتج هنا، أن المثقف العربي بحاجة اليوم إلى استعادة مكانته في مجتمعاتنا العربية. وأمام المثقف العربي اليوم مسؤولية إنارة الطريق للناس حول ما يجري، وإبراز القيم الكفيلة بصناعة مرحلة جديدة من النهوض العربي، كقيم المواطنة والتعايش والقبول بالآخر والاختلاف، والتعدد والتنوع والعيش المشترك والحوار والمشاركة، ونبذ التعصب والغلو والتشدد.

ـ هناك مهمة متقاسمة ومستعجلة ليس فقط من مهام الإنتليجنسيا، فهي أيضاً مهام علماء الدين المستنيرين والصحفيين في مجابهة الفكر النكوصي المتطرف المعتمد على العنف والإقصاء والكراهية، وهي مهمة لن تتم سوى بتحالف يؤدّي فيه المثقفون وعلماء الدين أدوارهم الرئيسة ترجيحاً لكفة الديمقراطيات العادية، يمثل الإسلام المعتدل المدني جزءاً منها وليس خارجها.

ـ كما يبين التفسير الاتصالي أنَّ اصطفاف القوى الذي أفرزه الحراك الاجتماعي العربي، كما يبرز ذلك الهرم المعرفي، افتقد البُعد التنويري لقوى ذات مشروع نهضوي يمكن أن تتوحد عليه كل القوى، ويمكن أن يشكل تجاوزاً لمراحل الاستئصال المتبادل التي لم تقد سوى إلى الدمار.

إن مهمة التغيير الثقافي للمجتمعات العربية الإسلامية التي يتبوأ المثقف مسؤولية رئيسة فيها، تكمن ليس فقط في القضاء على الظلم والفساد المتمثل في عدد من السلط السياسية القائمة، بل في مهمة صعبة وليست مستحيلة لإعادة موقعة الفعل الثقافي في المنطقة العربية ضمن معادلة استشرافية بعيدة المدى تستهدف استبطان قيم التجديد والحداثة والمدنية في الفضاء العربي ـ الإسلامي للقضاء على الاستبداد والفساد وإرهاصاته الموجودة لدى جزء مهم من أفراد المجتمع، وفي ذهنيته على نحو يتيح خلق البنية الثقافية الحاضنة لفعل الثورة وعملية التغيير.

هذا الفعل النهضوي يتجاوز المشاريع التي عرفتها المنطقة العربية المتسمة بهيمنة الرؤى الاستبعادية والإقصائية، نحو مشروع ثقافي تنويري يلمّ شمل مختلف طاقات وكيانات المجتمعات العربية في مواجهة التحديات الخارجية وإكراهات التخلف، وهو منطق لا يمكن ولوجه إلا بدور جديد للاتصاليين من مختلف المواقع في الوساطة، وإشاعة سبل الحوار وجعل الذوات المتصارعة والقوى السياسية المدنية تكتشف عناصر اللقاء المشتركة التي تساعد المجتمعات العربية على الاعتماد على كل طاقاتها ومكوناتها، وتجاوز أكثر من مئة سنة من الاستئصال المتبادل.

الفصل الثالث عشر

«الحراك المدني» في نشرات الأخبار التلفزيونية: إشكالية التغيير في ظلّ المنظومة الطائفية

روي الجريجيري[*]
كارلا الشالوحي[**]

مقدّمة

شكّلت ظاهرة «الحراك المدني» التي شهدتها العاصمة اللبنانية بيروت، بدءاً بشهر تموز/يوليو ٢٠١٥ وبالترافق مع أزمة النفايات، اختباراً لوسائل الإعلام المحلية لناحية تعاطيها مع حركة شعبية غير مؤطّرة في النظام القائم على المحاصصة الطائفية. من دون زعامة، نجحت هذه الحركة بحشد مجموعات كبيرة من المواطنين صوّبت انتقاداتها على أركان النظام بطريقة مباشرة وغير مسبوقة، الأمر الذي دفع بالسلطة أحياناً إلى استخدام الكثير من أساليب العنف بهدف قمعها. هذه الظاهرة، التي أربكت وسائل إعلام، اعتادت منذ مدة طويلة على ثنائية مشهد سياسي بين ما سُمّي فريق ٨ آذار وفريق ١٤ آذار، كانت محفّزاً لنا للبحث في كيفية تناول محطّات التلفزيون المحلّية لها.

الفرضية التي انطلقنا منها هي التالية: إن المحطّات التلفزيونية، التي تهيمن عليها أحزاب السلطة، صوّبت على هذه الحركة الشعبية، وعملت على تطييفها (كما كان يجري في السابق مع محاولات عابرة للطوائف) بهدف إجهاضها. فمحطّات التلفزيون التي نمت خلال الحرب أولاً، «مثّلت المكّونات السياسية كما المجموعات الدينية التي تستند إليها»[1]، وذلك قبل أن ينبثق المشهد

(*) أستاذ مساعد في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.

(**) طالبة في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.

(١) Melhem Chaoul, «Les Médias au Liban: L'Identitaire, le civil, le global,» dans: Khadija Mohsen-Finan, dir., *Les Médias en Méditerranée: Nouveaux médias, monde arabe et relations internationales* (Paris: Actes Sud/Barzakh, 2009), p. 143.

التلفزيوني الحالي، في منتصف تسعينيات القرن الماضي، عن المحاصصة الطائفية ـ السياسية[٢]، إذ «تم تخصيص محطّة لكل من المجموعات الطائفية الأساسية ورجال السلطة»[٣]، وذلك «دون الأخذ بعين الاعتبار لا الكفاءات المهنية ولا الموارد المالية [للتلفزيونات] المرشحة»[٤]. هذا الواقع يجعل من التلفزيون، في ملفّات مماثلة، حارساً للنظام بامتياز، أو ما يسمّيه سيرج حليمي بـ Les Nouveaux chiens de garde[٥]، ولا سيما أنّ التلفزيون ـ الذي يبقى الوسيلة الإعلامية الأكثر استخداماً وتأثيراً في لبنان ـ يشكّل هنا «أداة رائعة للحفاظ على النظام الرمزي»، كما يقول عالم الاجتماع بيار بورديو[٦].

بهدف التمكن من الإحاطة بطريقة المعالجة الإعلامية لحدث مماثل، استمرّ مدة طويلة نسبيّاً، كان لا بد من مقاربة الموضوع بالاستناد إلى المفاهيم الآتية:

ـ مفهوم الأجندة (الحيّز الذي احتلّه الموضوع في نشرات كلّ محطّة وتراتبيته) الذي يمكن الإجابة عنه من خلال المقاربة الكمية للمضمون.

ـ مفهوم التأطير (Cadrage) ـ أي الإطار التفسيري أو المرجعي الذي تعاطت فيه الوسيلة الإعلامية مع الموضوع ـ ويمكن تحديد الإطار بـ «الفكرة المنظّمة المركزية لإضفاء المعنى على الأحداث، واقتراح طبيعة المسائل المطروحة»[٧]. وتالياً، فإن وسائل الإعلام «تساهم في أن ينظر المتلقّون في مسألة ما بطريقة معيّنة، وتدعوهم، من دون أن يدركوا ذلك، إلى اعتناق وجهات نظر معّينة أيضاً حول هذه القضايا»[٨].

ـ مفهوم الفتيلة (Amorçage) ـ وتعني مساهمة وسائل الإعلام، من خلال معالجتها لعدد من القضايا، بتوجيه واقتراح معايير تكوين الرأي السياسي للمواطن، وخصوصاً على المدى القصير. «فالتغطية الإعلامية لأحداث معينة، وتردّدها المرتفع، يؤثران على المعايير المختارة لتقييم بعض الحالات أو بعض القضايا: فتؤدي المعلومة بالتالي إلى إطلاق الفتيل [amorcer] الذي يدفعنا

---

(٢) جان كلود بولس، **التلفزيون: رحلة إلى الجحيم!** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٧)

(٣) Gaëlle Le Pottier, «Le Monde de la télévision satellitaire au Moyen-Orient et le rôle des Libanais dans son développement,» dans: Franck Mermier, dir., *Mondialisation et nouveaux médias dans l'espace arabe* (Paris: Maisonneuve et Larose, 2003), p. 57.

(٤) Dima Dabbous, ««Lost in Translation» dans le monde arabe,» *Médiamorphoses*, *Hors-série*, no. 2 (2005), p. 139.

(٥) Serge Halimi, *Les Nouveaux chiens de garde* (Paris: Raisons d'Agir, 2005).

(٦) Pierre Bourdieu, *Sur la télévision suivi de l'emprise du journalisme* (Paris: Éditions Raisons d'Agir, 2008), p. 14.

(٧) Jacques Gerstlé, *La Communication politique* (Paris: Armand Colin, 2010), p. 101.

(٨) Grégory Derville, *Le Pouvoir des médias* (Grenoble: Presses Universitaire de Grenoble, 2013), p. 47.

إلى تكوين رأينا حول هذه الأحداث»[٩]. وتتم مقاربة هذين المفهومين من خلال التحليلين الكمّي والنوعي[١٠].

للتحقّق من الفرضية إذاً، قمنا بتحليل مضمون مقدّمات نشرات الأخبار المسائية للمحطّات اللبنانية الخاصّة السبع، في فترة تمتد من ٣٠ آب/أغسطس حتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أي ما مجموعه ٢٤٥ مقدّمة (٣٥ لكلّ محطّة)[١١]. يعود اختيارنا هذه المرحلة إلى كون الحراك المدني كان قد شكّل خلالها قوة ضاغطة تحدّت السلطة القائمة، ولم يكن قد خفت وهجه بعد. أما اختيار المقدّمات الإخبارية، فينطلق من كونها تعكس بالصورة الأوضح موقف المحطّة المباشر من مواضيع الساعة، وذلك بصرف النظر عن مخالفة فكرة المقدّمة للمعايير المهنية. ركّزنا على كيفية تناول مقدمات نشرات الأخبار لموضوع «الحراك المدني» كمّاً ونوعاً، وعلى كيفية معالجتها لإشكالية التغيير التي طرحها الحراك. اعتمدنا تقنية التحليل وفق الموضوع (Analyse thématique) من خلال «تعداد مواضيع أو عناصر ذات دلالة ضمن وحدة ترميز محددة سلفاً»[١٢].

كذلك قمنا بتحديد فئتين أساسيتين هدفنا إلى توضيح صورة كل منهما: الحراك المدني والسلطة، إذ لا يمكن فهم وتحليل موقف أي محطة إعلامية من الحراك المدني بمعزل عن موقفها من السلطة وأركانها (Analyse des Co-occurrences). هاتان الفئتان انقسمتا بدورهما إلى فئات فرعية سنأتي على ذكرها في نتائج الدراسة. أمّا وحدة التسجيل التي اعتمدناها، فكانت الفكرة ذات المعنى الواضح والمقصود. ثم قمنا بتصنيف كل فكرة على أساس ثلاثة مؤشرات تحدّد الاتجاه الذي يبتغيه المرسِل: إيجابي، محايد[١٣] وسلبي، بصرف النظر عن قوّة كل مؤشّر. بعدها أجرينا قراءة تحليلية للنتائج كمّاً (التردّد ومعدّل التحيّز) ونوعاً. ولكن قبل الشروع في تحليل النتائج، لا بد من التذكير بأبرز الأحداث التي طبعت المشهد الداخلي خلال مرحلة الدراسة.

---

(٩) Rémy Rieffel, *Sociologie des médias* (Paris: Ellipses Éditions Marketing, 2015), p. 32

(١٠) Philippe Riutort, *Sociologie de la communication politique* (Paris: La Découverte, 2007), pp. 38-43.

(١١) المحطّات السبع هي: «المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونال» (LBCI)، «الجديد»، «تلفزيون المرّ» (MTV)، «أورنج تلفزيون» (OTV)، «تلفزيون المستقبل»، «المنار» و«الشبكة الوطنية للإرسال» (NBN). وبذلك نكون قد استثنينا من المحطات الخاصة اللبنانية «تيلي لوميير»، وهي محطّة دينية لا تبثّ أخباراً سياسية.

(١٢) Laurence Bardin, *L'Analyse de contenu* (Paris: Presses Universitaires de France/Quadrige, 2007), p. 77.

(١٣) اعتمدنا في تقييمنا للوحدات الحيادية على قاعدة «الثواني العشر»، وهي تقتضي تصنيف وحدة ما في خانة «حيادي» في حال تم التوقف مطوّلاً عندها دون القدرة على تصنيفها سلباً أم إيجاباً». انظر: Lise Chartier, *Mesurer l'insaisissable*, (Québec: Presses de l'Université du Québec, 2003), p. 144.

نشير إلى أنه في الحالات التي كانت فيها النبرة حيادية وصفية، فيما الفكرة تحتوي على معنى سلبي أو إيجابي، لم نعتمد التصنيف الحيادي. انظر: Christian Leray, *L'Analyse de contenu: De la théorie à la pratique, la méthode Morin-Chartier* (Québec: Presses de l'Université du Québec, 2008), pp. 76-77.

على سبيل المثال، إذا كانت المعلومة تصف تظاهرة اليوم بأنها لم تكن بحجم التظاهرة السابقة عدداً، تم تصنيف الفكرة هذه في خانة «سلبي»، أي أن المحطّة قصدت إعطاء صورة سلبية عن التظاهرة، ولو بشكل سردي غير متحيّز ظاهرياً.

في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، كانت أزمة النفايات المكدّسة في شوارع محافظتي بيروت وجبل لبنان، قد دخلت أسبوعها السادس. نتجت هذه الأزمة من إقفال مطمر الناعمة بتاريخ ١٧ تموز/يوليو، من دون تأمين حلّ أو مطمر بديل منه. وكان الاحتجاج الشعبي، الذي انطلق في ٢١ تمّوز/يوليو، قد بلغ ذروته خلال تظاهرات ٢٢، ٢٣ و٢٩ آب/أغسطس. انبرى أركان السلطة ورجال الدين للتصدي لهذه الاحتجاجات، فاعتبر رئيس الحكومة تمام سلام أن صور النفايات المكدّسة مفبركة، كما اتّهم وزير الداخلية نهاد المشنوق منظّمي الحراك بالعمالة، وبأنهم مموّلون من دول خارجية، فيما رأت البطريركية المارونية أنّ في اللجوء إلى الشارع «خطورة». الحراك الذي نظّم تظاهرة كبيرة في ٢ أيلول/سبتمبر، رفض انضمام أحزاب السلطة إليه، ما دفع بـ«التيار الوطني الحر» إلى تنظيم تظاهرة مستقلّة في ٤ أيلول/سبتمبر، اتّهم خلالها الحراك بسرقة شعاراته. على الأرض، تعاطت القوى الأمنية بعنف مع المتظاهرين، فاستخدمت الرصاص المطّاط، والهراوات، والقنابل المسيّلة للدموع وخراطيم المياه. حاولت المجموعات المتظاهرة التنصّل من شغب بعض المتظاهرين، وأطلقت عليهم تسمية «مندسّين».

من ناحية أخرى، انعقدت الجلسة الأولى من طاولة الحوار التي دعا إليها رئيس مجلس النواب نبيه بري في ٩ أيلول/سبتمبر، قبل أن تنعقد جلستان أخريان في ١٦ و٢٣ أيلول/سبتمبر من دون التوصل إلى تسويات حول المواضيع الخلافية. تزامنت هذه الجلسات مع تظاهرات للحراك المدني جرت فيها مواجهات مع القوى الأمنية. على خطّ موازٍ، كلّف رئيس الحكومة وزير الزراعة أكرم شهيب (بعد تنحّي وزير البيئة الذي طالب المتظاهرون باستقالته)، في ٣١ آب/أغسطس، بترؤس لجنة من الخبراء والاختصاصيين مهمتها وضع خطة فورية لحلّ مشكلة النفايات. عُرفت بـ«خطّة الوزير شهيّب» وكانت موضوعاً جدالياً وسبباً لاعتصامات مناطقية رافضة لها طوال مرحلة الدراسة، وخصوصاً بعد أن وافق عليها مجلس الوزراء في ٩ أيلول/سبتمبر.

أولاً: المؤشرات العامّة لمقدّمات نشرات الأخبار

١ ـ مؤشّر التحيّز

لا يتعدّى معدّل تحيّز الصحف، بحسب مراصد عالمية، الـ٤٠ بالمئة[١٤]، ويمكن إسقاط هذا المعدّل على برامج التلفزيون السياسية على أنواعها. إلا أنه في المثال اللبناني، تعتمد المحطّات على شكل تحريري يشكّل توليفة تعكس موقف المحطّة المباشر والواضح من الأحداث الداخلية والخارجية، وتقدّمه المحطّة كمقدّمة لنشراتها الإخبارية، وهي تشكّل مادة بحثنا. هذا الأمر أدّى بمعدّل التحيّز إلى الارتفاع بشكل ملحوظ في المحطّات التلفزيونية كافّة. فجاءت محطّة الـ OTV

(١٤) Leray, Ibid., p. 130.

في المرتبة **الأولى** من حيث ارتفاع تحيّز مقدّماتها في ما يتعلّق بالشؤون المحلية، وذلك بنسبة ٩٠,١ بالمئة من بياناتها (énoncés)، تلتها في المرتبة **الثانية** «المنار» (٨٢,٩ بالمئة) بعيداً من «الجديد» (٧٦,٩ بالمئة) في المرتبة **الثالثة**. وتقاربت أرقام الـ LBCI (٧١,٩ بالمئة)، الـ MTV (٧١,٢ بالمئة) والـ NBN (٧١,١ بالمئة) في المراتب **الرابعة، الخامسة** و**السادسة** على التوالي. أما «تلفزيون المستقبل»، فجاء في المرتبة **السابعة** والأخيرة، إذ احتوت مقدّمات أخباره على أقل نسبة من البيانات المتحيّزة (٦٠,٣ بالمئة). وسنتناول في القسم الثاني درجة تحيّز كل محطّة لكل من الفئتين الرئيستين («الحراك المدني» و«السلطة»)، إضافةً إلى فئات «السلطة» الفرعية.

٢ ـ مؤشّر التردّد

تعكس نسبة بروز موضوعٍ ما، بالنسبة لتقنيات تحليل المضمون، الأهمية المعطاة له من قِبَل وسيلة الإعلامية. ونعني بمؤشّر التردّد نسبة تناول موضوع أو فئة ما مقارنةً بالتغطية العامة للوسيلة الإعلامية. في هذه الفقرة، سنتناول معيارين عامّين هما: تردّد موضوع الحراك المدني في مقدّمات النشرات من جهة، وتردّد البيانات المتعلّقة بالحراك المدني مقارنةً بالبيانات المتعلّقة بالسلطة من جهة ثانية.

بالنسبة إلى تردّد موضوع الحراك في مقدّمات النشرات، كان للحراك حضور شبه يوميّ في مقدّمات الـ LBCI ٣٢ من أصل ٣٥ مقدّمة، الأمر الذي يعكس اهتمام المحطة به وتأييدها له، كما سيظهر في القسم الثاني من الدراسة. وينطبق هذا الأمر أيضاً على «الجديد» (٢٨ مقدّمة)، بعكس محطّة الـ MTV التي تحدّثت في ٢٩ مقدّمة عن الحراك، لكن ليس لتأييده، بل من خلال مقاربة تعكس أهمية هذه الظاهرة لناحية «خطرها» على النظام والمؤسسات و«الفوضى» التي تولّدها. وتقاربت أرقام «المستقبل» والـ NBN (٢٤ و٢٣ مقدّمة على التوالي) عاكسةً اهتماماً متوسطاً بين المحطات السبع. فيما جاءت «المنار» والـ OTV في المركزين الأخيرين (١١ مقدّمة لكل منهما)، وهو رقم يعكس عدم اهتمام المحطتين بالحراك واعتباره ثانوياً أمام استحقاقات أكثر جدّية ومحورية بالنسبة إلى المحطّة الأولى، وأمام تحرّكات أكثر شمولية وتمثيلاً بالنسبة إلى المحطة الثانية، كما سيظهر في القسم الثاني من الدراسة أيضاً.

بخصوص تردّد البيانات المتعلقة بالفئتين الرئيستين، تظهر تراتبية مترابطة مع تراتبية تردّد موضوع الحراك، ما عدا في ما يتعلّق بمحطّتين: المحطّة **الأولى** هي الـ MTV التي تبدو في المركز **الأول** لناحية نسبة البيانات المتعلّقة بالحراك المدني (تبلغ هذه البيانات الثلث مقابل ثلثين للسلطة بمختلف أركانها)، وهذا الأمر ذو دلالات سنتطرق إليها في القسم الثاني، إذ تعتمد هذه المحطّة إغفال ذكر السلطة ـ التي لم تكن في وضع يسمح بالمديح ـ في مقابل التركيز على الحراك لانتقاده، والمحطّة **الثانية** هي «الجديد» التي تأتي في المركز الخامس لناحية نسبة البيانات المخصّصة للحراك المدني (١٧ بالمئة). وهذا الأمر مردّه إلى إفراد المحطة مساحة واسعة جداً (كمّاً ونوعاً) لانتقاد السلطة

وأركانها في مواضيع مختلفة، وفي مناسبات متعدّدة. أما بالنسبة إلى المحطّات الأخرى، فتحتلّ الـ LBCI، المؤيدة للحراك، المركز الثاني (٢٩ بالمئة من البيانات مخصّصة للحراك)، تليها الـ NBN (٢٤ بالمئة) و«تلفزيون المستقبل» (٢٢ بالمئة) في المركزين الثالث والرابع. فيما تأتي الـ OTV (١١ بالمئة) و«المنار» (٩ بالمئة) في المركزين الأخيرين. هذه الأرقام تعكس عموماً احتلال الحراك المدني موقعاً مهمّاً في مقدمات نشرات الأخبار على مدى الأسابيع الخمسة التي تشملها دراستنا.

ثانياً: المؤشّرات الخاصّة بمقدّمات نشرات كلّ محطّة

١ ـ «أل بي سي آي»

أ ـ المعطيات الكمّية

صورة الحراك في الـ LBCI إيجابية. وإذا كانت النسبة الكبرى للبيانات «حيادية» (٥٥ بالمئة)، فإن البيانات الإيجابية مرتفعة أيضاً (٤٠ بالمئة)، فيما لم تتعدّ نسبة البيانات السلبية الـ ٥ بالمئة. ويضاعف من قوّة هذه الأرقام، الصورة القاتمة للسلطة السياسية التي بلغت نسبة بياناتها السلبية ٧٢ بالمئة (النسبة الأعلى في المحطّات السبع)، مقابل ١٧ بالمئة من البيانات الحيادية و١١ بالمئة فقط من البيانات الإيجابية. وفي الفئات الفرعية، كانت صورة اللاعبين الأساسيين في تلك المرحلة قاتمة جداً: طاولة الحوار، وزيرا البيئة والداخلية، القوى الأمنية، خطّة الوزير شهيب، إضافة إلى «التيار الوطني الحر». ولم يكن من صورة إيجابية سوى للنائب وليد جنبلاط (إضافة إلى بعض الشخصيات الثانوية لناحية حجم التغطية)، مع ملاحظة تحييد نسبي لرئيس مجلس النواب نبيه بري، خرقته حادثة هجوم أنصار له على المتظاهرين.

ب ـ المضمون التحريري

(١) **«فساد» السلطة و«فشلها» بمختلف أركانها:** أيّدت الـ LBCI الحراك المدني بقوة مهاجمة بشدّة أركان النظام بكل أطيافه. فبعد أن ألمحت إلى إطلاقهم «مواقف وقائية في مواجهة شعارات الشارع» (٣٠ آب/أغسطس)، ارتفعت النبرة من خلال إطلاق أوصاف سلبية كثيرة عليهم، فهم: «زعماء طوائف» (٥ و٩ أيلول/سبتمبر)، «عجائز يراكمون أخطاءهم» (٣ أيلول/سبتمبر)، «فاسدون يعرقلون عمل القضاء، وينهبون الأموال، ويصادرون المساحات العامة» (٧ أيلول/سبتمبر)، «حكومة عاجزة ووزارات غير فاعلة» (٨ أيلول/سبتمبر)، «زعماء المافيات» و«دونات الطوائف» (١٩ أيلول/سبتمبر). وتحدّثت مراراً عن «فسادهم وأخطائهم المتراكمة» (١، ٣، ١٥، و٢١ أيلول/سبتمبر) واتهمتهم بـ«تقاسم مناقصات النفايات في ما بينهم» (٢٧ أيلول/سبتمبر). ولم تسْلم طاولة الحوار وأركانها من انتقادات الـ LBCI، فهي «طاولة حوار المحاصصة والفساد»، وأركانها هم: «فاسدون

يحاورون فاسدين»، «مجموعة من العجائز الذكور» (٧ أيلول/سبتمبر)، «أمراء الحرب والفساد»، «وجوه الفساد» الذين «فقدوا القدرة على رؤية ما يجري حولهم» (٩ أيلول/سبتمبر) و«الخائفون من شعبهم» (١٥ أيلول/سبتمبر). كما اعتبرت المحطّة أن هدف الطاولة «تقاسم المغانم» (٩ أيلول/سبتمبر) أو «ملء الوقت الضائع» (٢٢ أيلول/سبتمبر). وعلى خطّ موازٍ، نالت خطّة الوزير أكرم شهيب بدورها سيلاً من الاتهامات (١٤، ٢٣، ٢٧، و٢٩ أيلول/سبتمبر).

من ناحية أخرى، ركّزت الـ LBCI انتقاداتها على الوزراء، ولا سيّما على «المشنوقين» اللذين «باتا رمزين لبشاعة النظام» (١ أيلول/سبتمبر). فرأت في وزير الداخلية نهاد المشنوق «دليلاً على مصير بائس لفريقه السياسي» (١ أيلول/سبتمبر). واتهمت وزارته بـ«خفّة باتت لا تُحتمل» (٢ أيلول/سبتمبر)، كما اتهمته بـ«الفشل» (١ أيلول/سبتمبر)، بـ«الوقاحة»، بـ«الكذب» (٢ أيلول/سبتمبر)، بـ«القمع»، بـ«الأكاذيب وبنبش القبور» (٥ أيلول/سبتمبر)، بالتصرّف «كأنه زعيم عصابة» (١٧ أيلول/سبتمبر). أما وزير البيئة محمد المشنوق، فتحدثت عن «فشله» في أداء مهامه (١ و٩ أيلول/سبتمبر). كما أضاءت المحطة على تهديد وزير التربية الياس بو صعب نقيبَ المعلمين نعمة محفوظ «بقلعه، تماماً كما قلع سابقاً حنّا غريب» (٢٣ أيلول/سبتمبر). ورأت المحطّة في القوى الأمنية «أداة في يد السلطة المقصّرة والفاسدة» (٣ أيلول/سبتمبر)، «تقف متفرجة» على «أنصار بري يعتدون على المتظاهرين» (٢٣ أيلول/سبتمبر)، مع سرد لسلوك عناصر فردية تضامنت مع المتظاهرين (١٩ أيلول/سبتمبر). وكان لـ «التيار الوطني الحر» نصيبه من الانتقادات (٤ و٢٩ أيلول/سبتمبر)، فيما تمّ انتقاد كلّ من الرئيس بري والنائب جنبلاط حيناً، وتحييدهما إيجابياً حيناً آخر.

(٢) شباب الحراك المدني: «لبنان الجديد»: كان تأييد الـ LBCI للحراك المدني، بكل تلاوينه وفي مختلف تحرّكاته، شبه مطلق، أكان في احتلال المتظاهرين لوزارة البيئة التي كانوا «يحاولون إعادتها إلى الشعب اللبناني» (١ أيلول/سبتمبر)، في تعطيلهم لـ«بارك ميتر» (٣ أيلول/سبتمبر) أم من خلال «سوق أبو رخوصة» (١٨ و٢٤ أيلول/سبتمبر). الحدث الأخير جاء بمثابة رد على موقف رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس الذي «احتل صدارة السخرية على مواقع التواصل الاجتماعي بعدما كشف عن حقده على عامة الناس» (١٧ أيلول/سبتمبر)، وذلك بعد إعلانه أن وسط بيروت لن يتحوّل إلى سوق «أبو رخوصة». ونوّهت المحطّة بتحقيق الحراك «خرقاً لصفوف الثامن والرابع عشر من آذار» (٢٣ أيلول/سبتمبر)، كما بـ«تمكّنه من فضح آلة التهريج التي تحكمنا» (١٧ أيلول/سبتمبر)، فالشباب «لن يقفوا متفرجين بعد اليوم على محاولة سلب حقوقهم وممتلكاتهم العامّة» (٣ أيلول/سبتمبر). ورأت فيهم «لبنان الجديد الذي ينتظرنا جميعاً» (١ أيلول/سبتمبر) والذي «يقرعون الطبول من أجله» (٧ أيلول/سبتمبر)، مثنية على الخطة البديلة «المتكاملة» لحل أزمة النفايات التي اقترحها الحراك (٢٦، ٢٨ و٢٩ أيلول/سبتمبر) وعلى فتحه لملف الأملاك البحرية العمومية (١٢ أيلول/سبتمبر). وتعاطفت مع المعتدى عليهم (٢ أيلول/سبتمبر)، كما مع

المضربين عن الطعام: «كل وجع صغير يشعر به كل شاب مضرب عن الطعام، هو أكثر أهمية لمستقبل البلاد من طاولة الحوار، وكل من عليها من أمراء الحرب والفساد» (٩ أيلول/سبتمبر). أما الانتقادات المباشرة للحراك، فكانت غائبة تماماً عن مقدّمات الـ LBCI، ما عدا تلميحات غير ذات أهمية، كإشارتها مثلاً، في أواخر مرحلة الدراسة، إلى رفض الحراك تولّي شركة «سوكلين» مباشرة رفع النفايات (ضمن خطة شهيّب) فيما «البديل العملي غير متوافر»، ما يجعل «الدوامة تستمرّ»، من دون إغفال التذكير أن «كرة الأزمة في ملعب الحكومة ولا يجوز لها أن تلقيها على مجموعات الحراك» (٢ تشرين الأول/أكتوبر).

٢ ـ «الجديد»

أ ـ المعطيات الكمّية

في «الجديد» صورة الحراك إيجابية بامتياز مع نسبة بيانات إيجابية هي الأعلى بين المحطات السبع (٦٩ بالمئة) وبيانات سلبية هي الأدنى أيضاً (٢ بالمئة). أما صورة السلطة، فهي سلبية جداً مع نسبة بيانات سلبية تفوق الثلثين (٦٨ بالمئة) كما الـ LBCI، في حين تتدنّى نسبة البيانات الإيجابية للسلطة إلى ١٠ بالمئة. هذا الرقم، مع رقم الـ LBCI البالغ ١١ بالمئة، هو الأدنى بين المحطات السبع، ويدلّ على المسافة التي تتخذها المحطتان من السلطة بأركانها كافّة. في الفئات الفرعية للسلطة ـ وهي كثيرة بسبب اتساع مساحة المقدمات في المحطة ـ يبدو لاعبو المرحلة في صورة سلبية جداً، وخصوصاً أركان طاولة الحوار؛ الوزير أكرم شهيّب وخطته البيئية، وزيري الداخلية والبيئة، القوى الأمنية ورئيس الحكومة. والأمر نفسه ينسحب على أركان السلطة الآخرين، مثل النائب وليد جنبلاط، «القوات اللبنانية»، «تيار المستقبل» وغيرهم، إضافة إلى المؤسسات الرسمية على أنواعها. ومع أن الصورة تميل إلى الإيجابية لناحية «التيار الوطني الحرّ» وزعيمه، إلا أنّ عدداً لا بأس به من البيانات السلبية قد شملتهما. أما لناحية الرئيس نبيه بري، فنجد أيضاً تحييداً نسبياً له (مع أنه نال عدداً لا بأس به أيضاً من البيانات السلبية)، لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى تحييد «حركة أمل» وأنصارها المتهمين بالاعتداء على المتظاهرين. كما يمكن ملاحظة تحييد نسبي لأفرقاء احتلّوا حيزاً في مقدّمات «الجديد» كرئيس «حزب الكتائب» النائب سامي الجميل، ووزير الصحة وائل بو فاعور، ووزير التربية الياس بو صعب، إضافةً إلى «حزب الله» وكتلة «الوفاء للمقاومة» (البيانات القليلة المرصودة لهما سردية بأكملها).

ب ـ المضمون التحريري

(١) **«فساد» السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية:** هاجمت «الجديد» السلطة القائمة منذ اتفاق الطائف، فالسياسيون «لم يدركوا بعد أنّ العلة عندهم، فيهم، في إدارة حكمهم على

مدى ثلاثين سنة» (٣٠ آب/أغسطس). كما اتهمتها بـ «تخوين» الحراك، وبـ «تقاضي الرشى لقاء المواقف» (٣ أيلول/سبتمبر) وبـ «السعي لاستقدام كل ما يضرب الشارع، سواء بتعطيل حركته بإعادة أزمة النفايات إلى مطمرها السياسي الأول، أو عبر تدويل الشارع وأقلمته واتهامه تكراراً برابط عالمي يكاد يشبه الإمبريالية» (٥ أيلول/سبتمبر)، مطلقةً أوصافاً سلبية مختلفة على أركانها بالمطلق: «جيوب زعماء/أهل الزبالة» (٨ أيلول/سبتمبر و٢ تشرين الأول/أكتوبر)، «الطبقة السياسية السميكة» (٩ أيلول/سبتمبر)، «سياسيون لا يتأثّرون بوجع مواطنيهم» (١٣ أيلول/سبتمبر)، «سلطة متجذّرة على الكرسي ولو مات شعبها جوعاً» (١٧ أيلول/سبتمبر)... إلخ. كما أثارت ملفّات كثيرة كـ «الأملاك البحرية والنهرية»، «المشاعات المسروقة في قرى الجنوب» و«قلب بيروت المحتلّ من سوليدير» (٢ أيلول/سبتمبر). ووصفت مجلس النواب بـ «العاطل عن العمل» (٨ أيلول/سبتمبر) الذي «احتلّ ساحة النجمة بالتمديد» والحكومة بالمجلس الذي «احتلّ السرايا بمزايدات النفايات وأهواء المحاصصة والمتحاصصين» (٢ أيلول/سبتمبر). كذلك انتقدت «سلطة قضائية تسير أمورها على هوى السلطات السياسية» (١٥ أيلول/سبتمبر).

هكذا شنّت «الجديد» هجوماً على الحكومة والسلطة والنظام والأحزاب، وخصوصاً على «تيار المستقبل» ووليد جنبلاط وسمير جعجع ووزيري الداخلية والبيئة والقوى الأمنية، كما على خطة الوزير شهيّب وشركة «سوكلين»، مستخدمة أحياناً الخطاب المباشر أو تعابير تتخطّى الموضوع الإخباري، مثل «عين علي جبق التي انطفأت ستظل مخرزاً في تحقيقاتك» أو «بهذا الماء «بل التحقيق واشربو»» (٢ أيلول/سبتمبر). وكما في الـ LBCI، تنوّعت اللهجة حيال نبيه بري في «الجديد»، لكن سقف الانتقاد كان منخفضاً نسبياً. في المقابل، أثنت على مواقف للرئيسين السابقين سليم الحص وحسين الحسيني (٨ و١٤ أيلول/سبتمبر). وفي حين ركّزت المحطّة بدايةً على نقاط مشتركة بين الحراك المدني وحراك «التيار الوطني الحرّ» وأبدت رغبة في لقاء الشارعين (٤ أيلول/سبتمبر)، عادت وانتقدت «كل الأطراف التي تحاول اختراع المناسبات»، ومنها عون، لـ «تحدّي الشارع» في الشارع (١٠ أيلول/سبتمبر)، لتعود وتضيء، في مرحلة لاحقة، بإيجابية على مواقف عون وتياره (٢٠، ٢٩ أيلول/سبتمبر و٢ تشرين الأول/أكتوبر). من ناحية أخرى، أطلقت المحطّة على الحوار والمتحاورين عبارات سلبية جداً، كـ «حوار رجال النفايات المشكو من روائحهم» (٣١ آب/أغسطس) أو «التحاور السياسي الموبوء» الذي «بات أشبه بنفايات متعفّنة لم يعد يصلح معها إلا الطمر» (٣ تشرين الأول/أكتوبر) وغيرها.

(٢) «نضال الحراك»: «الصرخة» التي ستهزّ عرش السلطة: أما انحياز المحطّة إلى الحراك، فكان واضحاً وصريحاً؛ إذ رأت فيه «فصلاً جديداً يصنعه الناس بصفر تمويل» (١ أيلول/سبتمبر) ونضالاً من أجل الحرية «كالنضال في المعتقلات الإسرائيلية» (٣ أيلول/سبتمبر). ودافعت عن خلفيته، فتحدّثت عن «شفافية «طلعت ريحتكم» وأخواتها» (٢ أيلول/سبتمبر) وعن «حراك شبابي

مُنزّه عن أي تشويه» (٤ أيلول/سبتمبر)، فيه «شباب لبناني فقط لا غير، سجلاته لدى الداخلية ولا أحكام عليها، أهدافه ولدت من رحم القهر السياسي والاجتماعي، ومن رائحتكم كسياسيين» (٥ أيلول/سبتمبر). وردّت «الاتهامات المنسوبة إلى شباب مدني»، إذ «ليس لها ما يدعم وقائعها، سوى رغبات السلطة في هزيمة عدوها الخارج فجأة من رحم الناس» (٦ أيلول/سبتمبر). فالمتظاهرون «لن يسمحوا بتشويه سمعتهم، ولصقهم بالأمريكيين، وباستغبائهم بالأخطاء البريئة» (٧ أيلول/سبتمبر)، و«إذا كانت تهمة السفارات تلصق ببعض ناشطي الحراك. ماذا عن الآلاف المؤلفة التي ملأت قلب البلد على مدى أربع تظاهرات حاشدة؟» (٢٢ أيلول/سبتمبر).

في موازاة ذلك، أطلقت «الجديد» على المتظاهرين أوصافاً إيجابية كثيرة، وفي مناسبات مختلفة. فهم «نجوم الساحات الذين فرضوا مطالبهم، وتحولوا قوة ثالثة لم يعد تجاهلها مُجدياً»، «يدفعون للوطن أثماناً من حياتهم، وبعضهم أمضى مئة ساعة حتى اليوم بلا طعام، في إضراب لم يوخز ضمير أي سلطة» (٦ أيلول/سبتمبر). وهم «الشعب صاحب السيادة»، و«الصرخة» التي «ستتخطّى الحصون الحديدية وستصل إلى آذان المتحاورين» (٨ أيلول/سبتمبر). كما تحدثت المحطّة عن «خريف الغضب» (١٠ أيلول/سبتمبر)، «شبابه بات يهدّد الهيكل» (١١ أيلول/سبتمبر) و«سيرته تقلق السلطة (١٠ أيلول/سبتمبر)، معوّلة عليه «أن يبقى رقيباً» (١٢ أيلول/سبتمبر). ف «المفيد في كل ما يجري سياسياً أنّ زعماء الوضع الراهن يأخذون قرارتهم وحراكهم السياسي على توقيت الشباب الناشط الذي غيّر البوصلة» (٢١ أيلول/سبتمبر).

من ناحية أخرى، دافعت «الجديد» عن مشروع الحراك لحلّ النفايات بوجه مشروع الوزير شهيب، وعن «اعتصامه سلمياً في أروقة وزارة البيئة» (١ أيلول/سبتمبر)، وعن حقه بتعطيل الـ «بارك ميتر» التي «ضيّقت على الناس» (٣ و١٣ أيلول/سبتمبر)، وباسترجاع البحر الذي «قضموا شاطئه ردماً واعتداءً» (٣ أيلول/سبتمبر). وحيّت «سوق أبو رخوصة» حيث «الوسط عاد وسطاً، واسترجع كلمة «البلد»» (١٩ و٢٤ أيلول/سبتمبر). كما حمل الدفاع عن الحراك المحطّة إلى انتقاد «مرتزقة تنشرهم السلطة في الشارع لتسميم الحراك وردع تدفقه» (٢٠ أيلول/سبتمبر)، متسائلة في اليوم التالي «لماذا لم تصدر «حركة أمل» بياناً ينفي أو يؤكد المعلومات الصحافية التي زجّت باسمها تخريبياً للحراك؟» (٢١ أيلول/سبتمبر). وفي مجال آخر، دافعت عن إفراد هوائها للحراك، بعد تلميح وليد جنبلاط إلى ثلاث محطّات تقوم بهذا الأمر، قائلة «إنها على مدى عشرين عاماً، أعطتكم المساحات الفضائية لكم ولمشاريعكم ومهرجاناتكم، الحزبية منها والسياسية، فماذا فعلتم وأي حلول قدمتموها للناس ولناخبيكم؟» (١٤ أيلول/سبتمبر). أما الانتقاد شبه الوحيد الموجّه للحراك، فكان بالحديث عن «بعض [الذين] أقدموا على خطوة لا تخدم رفاقهم ولا أهداف الحراك، عندما رموا بمستوعبات النفايات في الشوارع المحيطة بمبنى «اللعازارية»، رغم تخفيفه باعتبار أن «غضب الناس له وجوه متعدّدة وأساليب مختلفة» (١٥ أيلول/سبتمبر).

٣ ـ «أم تي في»

أ ـ المعطيات الكمّية

في الـ MTV، كانت صورة الحراك الشعبي سلبية، إذ بلغت نسبة البيانات السلبية ٦١ بالمئة، فيما لم تتخطَّ البيانات الإيجابية ٨ بالمئة. تشكّل هذه الأرقام، إضافة إلى تلك المرصودة في الـ OTV، الموقف الأكثر سلبية تجاه الحراك. في المقابل، بدت صورة السلطة مائلة إلى السلبية (٥١ بالمئة من البيانات السلبية مقابل ٢٨ بالمئة من البيانات الإيجابية). واللافت ضعف حضور اللاعبين الجدليين أو غيابهم عن المقدّمات (وهم من فريق ١٤ آذار التي تدافع عنه المحطّة)، في حين تركّز الانتقاد على السلطة كما على الحوار والمتحاورين بالمطلق، وعلى أركان فريق ٨ آذار أو «الفريق الآخر» بالمفرّق (وخصوصاً العماد ميشال عون والسيد حسن نصرالله). رغم ذلك، دافعت المحطة عن السلطة من خلال إبراز صورة إيجابية عن وزير الداخلية والقوى الأمنية، وعن خطّة أكرم شهيب كما عن رئيس الحكومة.

ب ـ المضمون التحريري

(١) الدفاع عن أركان السلطة بوجه «الانقلابيين» و«الفوضويين»: انتقدت الـ MTV «السلطة الحاكمة» مجتمعة، التي «لا تأخذ الأمور بجدية فتبدأ البحث عما يريح الناس ويحمي الانتظام العام» (٣٠ آب/أغسطس)، ورأت أنّها «غير راغبة في تحسين الأداء السياسي» (٣ و٥ أيلول/سبتمبر). ولكنّها فصلت بين فريقين في السلطة: **الأول** هو الفريق الذي تؤيّد مواقفه، و**الثاني** هو الفريق الذي وصفته بـ «الانقلابيين» (٣٠ آب/أغسطس، ١ و٢ أيلول/سبتمبر). فتركّزت الانتقادات تالياً على حزب الله وميشال عون ومواقفهما السياسية «المرتبطة بالخارج» (٢٤ أيلول/سبتمبر)، التي قد تقود إلى «الفوضى»، إلى «تخريب الستاتيكو» أو إلى «النفق المجهول» (٤، ١٦، ٢١ و٢٤، ٢٦، ٢٨ و٣٠ أيلول/سبتمبر). في المقابل، شكّل الأمن الأولوية الأساسية لـ MTV التي كانت حريصة على الدفاع عن أركان السلطة كوزارة الداخلية ورئاسة الحكومة، إضافة إلى القوى الأمنية التي دعتها إلى التشدّد مع المتظاهرين والحفاظ على المرافق العامة «من دون خجل». كما دافعت عن خطّة الوزير شهيّب (٢، ٣، ٦، ٩، ٢٠، ٢٣، ٢٦ و٣٠ أيلول/سبتمبر)، ودعت مجلس الوزراء إلى «اعتمادها فوراً» (١٣ أيلول/سبتمبر). من ناحية أخرى، انتقدت المحطّة طاولة الحوار، من ضمن انتقادها للفريق الذي تتهمه بـ «الانقلاب»، ووصفتها بـ «طاولة اللاحوار واللاقرار» (١٥ أيلول/سبتمبر)، وطرحت تساؤلات حول جدواها، وبخاصة مع «التعارضات الجوهرية» بين أركانها (٧ أيلول/سبتمبر).

(٢) الحراك: «غوغائي» و«فوضوي»: تساءلت الـ MTV بدايةً عن ماهية تواصل الانتفاضة الشعبية و«ضدّ من»، إذ إن «الحكومة بجميع مكوّناتها، والأحزاب خارج حلقة السلطة، كلّها

تؤكد أحقية المطالب»، وميّزت بين «من يريد إسقاط الهيكل لإعادة بنائه، ومن يريد إصلاح آلة الدولة وآلياتها المعطّلة». كما تحدّثت عن «مخاوف على الأمن» مصوّبة على «الفوضويين» الذين «يمارسون الاعتداء على القوى الأمنية» كـ«رياضة رخيصة» (٣٠ آب/أغسطس)، إضافة إلى التركيز على غياب «خريطة طريق لتحركات حركة «طلعت ريحتكم»»، خصوصاً بعد «احتلالها المفاجئ لوزارة البيئة، واحتجازها الوزير محمّد المشنوق في مكتبه» (١ أيلول/سبتمبر).

مع ذلك، رأت الـMTV في التحرّكات خطوة إيجابية «ساهمت في التخلص من آفة النفايات» (الاستنتاج بحل أزمة النفايات كان في غير محلّه)، ودعت الحراك إلى الانتقال، «وبالحماسة نفسها، لحلّ أزمة الكهرباء» و«بعدها إلى الفساد» (٢ أيلول/سبتمبر). لكنها ما لبثت أن أعادت الغمز من قناة الفوضى عبر «أسئلة كثيرة تطرح ولم تجد حتى الساعة إجابات تطمئن الناس، أو أقلّه ترسم لهم صورة واضحة لما يعدّه الغاضبون للبنان أمنياً وسياسياً» (٣ أيلول/سبتمبر)، مع إشارتها إلى أن الحراك «لم يطرح مشروعاً يُبنى عليه» وإضاءتها على «بُعد فوضويّ تمثّل في تخريب عدادات الوقوف المدفوعة في عين المريسة في عمل عبثي مرفوض، يُخشى أن يتوسّع محوّلاً العاصمة إلى مساحة خراب» (٣ أيلول/سبتمبر). وكانت المحطّة توازي دوماً بين أداء السلطة والحراك، واضعةً مسؤوليات كل منهما على المستوى ذاته: «إن القيّمين على الضفّتين مطالبون بالتعجيل بالخروج من الغوغائية والتقدّم بمشاريع للحلول، أو الخروج من الشارع قبل أن يفلت من أيديهم» (٥ أيلول/سبتمبر)، «الجامع المشترك بين الشارع وطاولة الحوار أن فيهما من يرغب في السباحة نحو المجهول المعلوم الذي يأخذ البلاد (...) نحو هلاك محقّق» (١٠ أيلول/سبتمبر)، وغير ذلك.

تراجع الخطاب السلبي في مقدّمات أخرى مع وصف الحراك بـ«العاصفة الشعبية»، حيث «المعتصمون والمشاركون ينزلون تحقيقاً لهدف جديد، هو معارضة طاولة الحوار التي يعتبرونها مجرد تمييع للمطالب وهدراً للوقت» (٨ أيلول/سبتمبر). وهو موقف من الحوار كانت المحطّة تتبنّاه كما أوضحنا سابقاً. هذه اللهجة المحايدة استمرّت لأيّام (٩ ـ ١٢ أيلول/سبتمبر)، قبل أن تعود المحطّة إلى الحديث عن «فوضى مفتوحة» و«معمّمة» وعن قوى خارجية تحرّك المتظاهرين: «والمقلق أنه إن لم تكن من قوى تحرّك هؤلاء فهذا خطير، وإن كان هناك من محرّكات فهذا أخطر»، لا بل ذهبت إلى انتقاد «تراخي الأجهزة الأمنية والقضائية مع التحرّكات الفوضوية على الأرض، خشية أن تتهم بقمع الناس» (١٣ أيلول/سبتمبر). واستمرّ ارتفاع سقف الانتقادات للحراك مع ارتفاع مستوى نشاطه، فرأت الـMTV أن تحرّكات ١٦ أيلول/سبتمبر، «غفلت عن السبب الرئيس لتحرك ٢٩ آب» كما أن الحراك «يدور في حلقة مفرغة، لأنه جنح عن خطّه المطلبي، وأثقل أكتافه بتعدّد العناوين وتكبيرها بحيث إنه بات يهدّد نفسه» (١٦ أيلول/سبتمبر). ثم ما لبثت أن اعتبرت أن صفة مدني «سقطت عن الحراك أو كادت»، متحدّثة عن «حرب صغيرة» في وسط العاصمة التجاري الذي وصفته بـ«المنكوب» وعن «صراخ استغاثة أطلقه المتضررون بأرزاقهم المستثمرين فيه». كما

تساءلت عمّا إذا ما كان القيّمون على الحراك قد لمسوا أن اللبنانيين «متعلّقون بمؤسساتهم الأمنية ولا يتقبلون أن تُهان، أو تتفكك» (١٧ أيلول/سبتمبر). أمّا التطرّق إلى الخلل الأمني الذي يسبّبه الحراك والخوف على الأملاك العامة، فكانا حاضرين في مقدّمة ١٩ أيلول/سبتمبر، إذ «تبلّغت القوى الأمنية الأوامر بحماية المتظاهرين، من دون التراخي في حماية الأملاك العامة، وحيث «لم تخفِ مصادر في الحراك خشيتها من انزلاق جديد إلى العنف».

مع استمرار الأزمة، لَانَ موقف الـ MTV مجدّداً بعد تحرّك ٢٠ أيلول/سبتمبر (خصوصاً لدى تصويبه على طاولة الحوار) «وقد لبّى كُثر النداء» (٢٠ أيلول/سبتمبر). فتحدّثت، في انتقاد سفر رئيس الحكومة إلى نيويورك بدلاً من حلّ الأزمات، عن «إنقاذ الحراك نفسه من الانحراف وتحويله قوة رقابة ومحاسبة وتصحيح، يفتقدها لبنان» (٢١ أيلول/سبتمبر). كما اعتبرت أن الحراك يمثّل الشعب في مقدّمة أخرى: «ناشطو حملة «طلعت ريحتكم» سدّدوا بالونات ملوّنة باتجاه مداخل ساحة النجمة تحمل مطالبهم لإثبات أن الطابة دائماً في ملعب الشعب» (٢٢ أيلول/سبتمبر)، قبل أن تضع المحطّة «الاهتمام المفاجئ للحراك المدني بملف المطامر» الوارد في خطة شهيب «في سياق التعطيل» (٢٧ أيلول/سبتمبر)، متسائلة «لماذا انتظرت هذه الجمعيات البيئية في الحراك أكثر من شهر لتفرج عن خطّتها؟». وأضافت أنه «لا حاجة إلى التذكير بالانتفاضات البيئية التي نبتت أمس في مواقع مختلفة معترضة على الخطة والتي لم يطرح أي منها خططاً بديلة» (٢٨ أيلول/سبتمبر)، ليتغّير الخطاب في اليوم التالي مع الحديث عن «استكمال ناشطي الحراك المدني معركتهم ضد الفساد»، بعد اعتصام ناشطين من حملة «بدنا نحاسب» أمام وزارة الطاقة (نشير إلى أن الفريق الذي تدعمه المحطّة يتهّم الفريق الخصم بالهدر في هذه الوزارة)، متسائلة «هل ينجح الحراك المدني في وقف هدر كلّف الخزينة اللبنانية أكثر من ٣٠ مليار دولار، وكلّف اللبنانيين دفع فاتورتين والبقاء في العتمة؟» (٢٩ أيلول/سبتمبر).

٤ ـ «أو تي في»

أ ـ المعطيات الكمّية

كان للحراك المدني في الـ OTV صورة سلبية (٢٧ بياناً سلبياً من أصل ٣٥)، حيث بلغت نسبة البيانات الإيجابية أدنى مستوياتها في المحطات السبع (٣ من ٣٥). هذا إضافة إلى الحضور الخجول لموضوع الحراك في المقدّمات، كما كنّا قد أشرنا في القسم الأوّل، ما يعكس أيضاً اللامبالاة التي قاربته بها المحطّة. في موازاة ذلك، كان للسلطة في هذه المحطّة صورة مميّزة، إذ انقسمت البيانات بين سلبية (٦٠ بالمئة) وإيجابية (٣١ بالمئة)، مقابل نسبة ضئيلة من البيانات الحيادية. واللافت أن «التيار الوطني الحرّ» وزعيمه احتلّا أكثر من ثلث مساحة مقدّمات الأخبار المحلّية (٨١ بياناً من أصل ٢١٧)، فيما اقتصرت البيانات الإيجابية على هذه الفئة من دون غيرها،

مع بيانات إيجابية محدودة لشخصيات من فريق ٨ آذار. كما يمكن ملاحظة استخدام المحطّة توصيفات مختلفة وعامّة للدلالة على هذه الفئة («لبنان»، «الشعب»...). في المقابل، كان لبقية أركان السلطة ومؤسساتها صورة سلبية، أكان ذلك لدى الحديث عن الحكومة، والبرلمان، والقوى الأمنية، أو طاولة الحوار، أو لدى التطرّق إلى «الفريق الآخر» الذي تمت الدلالة عليه من خلال تسميات عمومية أيضاً («الفاسدون»، «الآخرون»، «جزء من طاولة الحوار»...) أو من خلال تسميته مباشرة («تيار المستقبل» ومسؤولوه، النائب وليد جنبلاط وشخصيات أخرى من فريق ١٤ آذار). وكان لافتاً غياب لاعبين أساسيين عن المقدّمات، كوزيري الداخلية والبيئة ورئيس مجلس النواب، مع رصد بيانات قليلة، ولكن حيادية متعلّقة برئيس الحكومة.

ب ـ المضمون التحريري

(١) معادلة «التيار الحرّ» مقابل «الآخرين الفاسدين»: في الـ OTV، كان ميشال عون وحركته محور مقدّمات نشرات الأخبار، وخصوصاً أن مدة الدراسة تزامنت مع تظاهرة لـ «التيار الوطني الحرّ» (٤ و٦ أيلول/سبتمبر) وانتخابات رئيس جديد له. كانت المقدّمات تشير دائماً إلى فريقين متخصامين من دون تحديد الفريق الخصم في أكثر الأحيان: «فريق عاش على الوصاية، وعلى أن يكون طفيلياً يعتاش منها، وفريق تربى على السيادة» (٢ أيلول/سبتمبر). وتالياً، فإن الحراك لا يشكّل جديداً على الساحة السياسية، بل هو، بالنسبة إلى المحطّة، امتدادٌ للفريقين: «فبين المتظاهرين هناك فريقان، وبين السياسيين هناك فريقان» (٢ أيلول/سبتمبر). وكانت التوصيفات السلبية التي أطلقتها المحطّة على الفريق الخصم متعدّدة، كالحديث عن «مثلث مالي ـ سياسي ـ طائفي يبتلع كل ما يدخل في نطاقه»، عن «فاسدين» (٢٠ أيلول/سبتمبر)، أو عن «حيتان مال محصنّين» (٢٣ أيلول/سبتمبر) لديهم «النية بقهر ميشال عون ومحاولة سحقه وإذلاله وإذعانه» (١ تشرين الأول/أكتوبر). أما في ما يتعلّق بالمؤسسات السياسية واللاعبين السياسيين، فقد انتقدت الـ OTV المجلس النيابي «الممدّد لنفسه» والحكومة التي تبدو «فاضية راضية» (٣٠ آب/أغسطس). من ناحية أخرى، رأت المحطّة في طاولة الحوار «محاولة لخلق مشهد حواري» (١ أيلول/سبتمبر) لكنها محكومة بـ «الفشل في المضمون لاعتبارات يدركها الداعي والمدعوون» (٩ أيلول/سبتمبر).

(٢) الحراك: «غوغائية تطيل أزمة النفايات»: اتّهمت الـ OTV الحراك المدني، منذ بداية فترة الدراسة، بإطالة أزمة النفايات وبعرقلة الحلول من دون طرح بدائل بطريقة غير مباشرة: «بعد ٢٤ ساعة على ما سمّي «انتفاضة ٢٩ آب» (...) ازدادت النفايات في الشوارع»، وتحدّثت عن «أحداث شغب في قلب بيروت»، ساخرةً من إمكانية تحوّل التظاهرات إلى «روتين يشبه إلى حدّ ما الـSaturday Night Fever» (٣٠ آب/أغسطس). على الرَّغم من ذلك، اعتبرت معركته مشروعة لكنّها لا ترقى، وفق المحطة، لمعركة «التيار الوطني الحرّ» ورئيسه، إذ إن شارع «التيار» هو «شارع التغيير الحقيقي والإصلاح بالإنجازات لا بالشعارات» (٣٠ آب/أغسطس و١ أيلول/سبتمبر).

واتّهمت المحطّة بعض المعتصمين بـ «تعزيز منطق الفوضى» بعد الدخول إلى وزارة البيئة (١ أيلول/سبتمبر). هذه الصورة المرتبكة استمرّت، إذ اعتبرت الـ OTV في اليوم التالي أن «بيان ساحة رياض الصلح [أي تظاهرة الحراك] اليوم كان مع السياديين. وتحرّك «التيار الوطني الحر» بعد غد سيكون ذروة معركة السياديّين» (٢ أيلول/سبتمبر). هذه المقاربة استخدمت في مقدّمات أخرى لاحقة (مع التقليل من حجم المشاركين في الحراك): «سيصادف رواد الطاولة المستديرة مئات اللبنانيين في الطرقات (...)، صوتهم سيكون مسموعاً، لينضمّ إلى صوت عشرات الآلاف الذين أمّوا ساحة الشهداء الجمعة، مطالبين بحقهم في الانتخاب» (٨ أيلول/سبتمبر). ولكن سرعان ما عادت وصوّبت عليه: «حراك الشارع، على أحقية المطالب وأهمية الحقوق، لم يخرج عن إطار الـ «هايد بارك» بالحدّ الأدنى، وبرج بابل بالحد الأقصى»، قبل أن تتهمه بـ «إدخال ١٤ آذار» على «أجندته» (٩ أيلول/سبتمبر). كما تحدّثت لاحقاً عن «أزمة» يتجه إليها الحراك، «فهو انقسم بسرعة على حاله، ولم تلبث أن ظهرت فيه أمراض الطبقة السياسية نفسها: فهناك الأحرار، وهناك التابعون والوصوليون والباحثون عن دور وضوء وطلّة» (١٣ أيلول/سبتمبر).

ومع توسّع إطار التحرّكات، كانت الـ OTV أكثر سلبية تجاه الحراك، فرأت أن «صاعق الانفجار قد تحرّك» وأن «ملامح اجتياز الخطوط الحمر، ظهرت أمس مع محاولة الدخول إلى وزارة المالية»، وعرضت للاتهامات المتبادلة بين السلطة والمتظاهرين، من دون تأييد طرف ما (١٦ و١٧ أيلول/سبتمبر)، مع ملاحظة «هجوم شرس من الهيئات الاقتصادية على الحراك ومحرّكيه» (١٧ أيلول/سبتمبر). وبلغ قمة انتقاد الحراك في ٢٠ أيلول/سبتمبر، عندما قارنت المحطّة بين انتخابات «التيار» وجمهوره، وجمهور الحراك: «شتّان ما بين التنظيم والغوغاء، بين الانضباط والانفلات، بين الشارع والمشروع»، لتضع بعدها الحراك ومن هاجمه والسلطة في خانة واحدة، من خلال الحديث عن «ثلاثي البلطجية والغوغائية والزبائنية، يعتدي على المتظاهرين والإعلاميين ومن بينهم فريق عمل الـ OTV، والقوى الأمنية لا تحرك ساكناً» (٢٠ أيلول/سبتمبر). وفيما غاب الحراك عن مقدّمات النشرات من ٢١ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أشارت مقدّمة النشرة الأخيرة في دراستنا إلى حراكات «مكرّرة» لتمرير الوقت و«ملء الفراغ السياسي» (٣ تشرين الأول/أكتوبر).

٥ ـ «تلفزيون المستقبل»

أ ـ المعطيات الكمّية

كانت للحراك المدني في «تلفزيون المستقبل» صورة حيادية تميل إلى الإيجابية، إذ بلغ عدد البيانات الحيادية الـ٣٠، مقابل ١٣ إيجابية و٥ سلبية. أمّا صورة السلطة في المحطّة، فكانت أكثر إيجابية من صورة الحراك، إذ بلغت نسبة البيانات الإيجابية ٣٨ بالمئة، مقابل ٣٣ بالمئة حيادية و٢٩ بالمئة سلبية. هذا الأمر يخفّف من حماسة المحطّة تجاه الحراك (مع أنها المحطّة الوحيدة

التي لم تؤيد الحراك بصورة مركّزة من دون أن يكون للأخير صورة سلبية فيه)، رغم توازن المؤشرات وارتفاع عدد البيانات الحيادية، كما ذكرنا في القسم الأول. من ناحية أخرى، كان لأركان السلطة وأحزابها المحسوبين على «تيار المستقبل» صورة إيجابية في المحطّة (الرئيسان فؤاد السنيورة وسعد الحريري، وزير الداخلية، القوى الأمنية، رئيس الحكومة، الوزير أكرم شهيّب وخطّته وشخصيات أخرى من فريق ١٤ آذار). في المقابل، كانت صورة كل من «التيار الوطني الحر» ـ الذي استحوذ على العدد الأكبر من البيانات بعامّة والبيانات السلبية بخاصّة ـ و«حزب الله» (وزعمائهما) سلبية جداً؛ في حين كانت صورة الرئيس نبيه بري حيادية أيضاً في هذه المحطّة (مع رصد مؤشرات إيجابية)، كما صورة طاولة الحوار والحكومة.

ب ـ المضمون التحريري

(١) **انتقاد «التيار الوطني الحرّ» و«حزب الله» بصورة أساسية:** ركّز «تلفزيون المستقبل»، كما أشرنا، على انتقاد كل من «التيار الوطني الحر» و«حزب الله» في مقدّماته. في المقابل، أضاء على حرص «كتلة المستقبل» على «الاستقرار الوطني وتفعيل عمل المؤسسات الدستورية» (٢٩ أيلول/سبتمبر)، إضافة إلى جهود رئيس الحكومة تمام سلام «لمعالجة القضايا العالقة» (٢٧ أيلول/سبتمبر وغيرها). من ناحية أخرى، أيّدت المحطّة خطّة الوزير شهيّب، كما أضاءت على الدور الإيجابي للوزير في هذا الملفّ (١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٣ و٢٨ أيلول/سبتمبر). أما موقفها من طاولة الحوار، فكان حيادياً في بداية فترة الدراسة، وبقي كذلك بعد انعقاده إلا في حال انتقاد الفريق الآخر، أي «ميشال عون وحلفائه» (٢١، ٢٢ و٢٩ أيلول/سبتمبر).

(٢) **الحراك: «مشهد يشبه ١٤ آذار» ولكن...:** أشاد «تلفزيون المستقبل» في بداية فترة الدراسة بالحراك. فتحدّث عن «مشهد حضاري وجميل في ساحة الشهداء»، مشهد «يشبه كل اللبنانيين ذكّر كثيرين بيوم الرابع عشر من آذار (...)». ورأى فيه «انحيازاً إلى الدولة المدنية»، «إلى حقوق الناس بالأمن والاقتصاد»، كما «إلى تطبيق القانون على الجميع دون استثناء»، وذلك رغم الإشارة إلى «محاولة بعض القوى اختطاف المشهد إلى الفوضى ليلاً». فكانت مناسبة أشادت فيها المحطّة بـ «حكمة قوى الأمن الداخلي ووزارة الداخلية [التي] منعت الانجرار إلى الفوضى»، كما بـ «حكمة الشباب الغاضب من الفساد والخارج على المذهبية والمحاصصة، [التي] تمنع استغلال البعض للحراك الجميل في زواريب السياسة الداخلية» (٣٠ آب/أغسطس). هذا المشهد الإيجابي استمرّ حتى «بعد دخول مجموعة من حملة «طلعت ريحتكم»» إلى وزارة البيئة، فهو «خلا من العنف، إن من قبل المحتجّين أو من قبل القوى الأمنية التي تعمل على إخراجهم بطريقة لا عنفية، تماماً كما كان احتجاج الشباب الغاضب» (١ أيلول/سبتمبر).

إذاً، ظهرت المحطّة كمؤيد للحراك ضد الفساد، من دون إدانة للسلطة، لا بل أثنت على جهود القوى الأمنية ووزير الداخلية الذي «أكّد أن لا تعامل بالقوة مع المعتصمين (...) وشدّد على أنه سيعاقب كل من تعرّض للمعتصمين داخل وزارة البيئة بالضرب، إذا صحّت المعلومات المتعلّقة بهذا الأمر» (١ أيلول/سبتمبر). وتكرر إبراز مواقف لوزير الداخلية تظهره بصورة إيجابية، كـ «تأكيده أن قوى الأمن من الناس والذي ينظر إليها بغير طريقة لديه عمى وطني» (٢ أيلول/سبتمبر) و«إيعازه لضرورة تكثيف الجهود لحماية المتظاهرين والقوى الأمنية والممتلكات من عامة وخاصة» (١٩ أيلول/سبتمبر)، كما في الإشارة إلى تدخّل قوى الأمن «لإنهاء إشكال بين عدد من المتظاهرين ومواطنين» (٢٠ أيلول/سبتمبر). فهي «واكبت وحمت المشهد الحضاري»، و«كان لافتاً مبادرتها إلى فتح جميع الطرق المؤدية إلى ساحة الشهداء وإزالة الأسلاك الشائكة فور انتهاء جلسة الحوار» (٩ أيلول/سبتمبر). كما ذكّرت بتوجيه «كتلة المستقبل» النيابية «التحية للحراك الشبابي والمدني المنتفض على الشلل الذي يصيب الدولة» و«على الإهانة المتمادية لكرامة المواطنين»، وبخاصّة أن الكتلة «تبنّت من دون أي تحفظ المطالب الداعية إلى استئصال الفساد من جذوره» (٨ و٩ أيلول/سبتمبر).

لكن طرف انتقاد كان يظهر من حين إلى آخر بطريقة غير مباشرة، مثلاً على لسان رئيس الحكومة الذي «نبّه إلى أن هناك من يحاول استثمار هذا الغضب لنشر الفوضى» (٦ أيلول/سبتمبر). وإذ بقيت اللهجة سردية حيادية في مقدّمات مختلفة (١٠ ـ ١٢ و١٥ أيلول/سبتمبر)، طرحت المحطّة تساؤلاً للمرة الأولى في ١٣ أيلول/سبتمبر يشير إلى خلفية سياسية سلبية في الاحتجاجات الشعبية و«يتركّز حول من يصبّ الزيت على مأساة اللبنانيين، ومن يعرقل القرارات» (في إشارة إلى خطة شهيّب وموقف الحراك منه). وبعد مواجهات ١٦ أيلول/سبتمبر، كانت لهجة «تلفزيون المستقبل» حيادية نوعاً ما، رغم وضعه الطرفين على قدم المساواة، فتحدّث عن مواجهات بين القوى الأمنية والمتظاهرين، «وفيما أعلنت قوى الأمن عن إصابات في صفوف عناصرها، كان المتظاهرون يتحدّثون عن اعتداءات عليهم وعن اعتقالات في صفوفهم فاقت الثلاثين شخصاً أفرج عن بعضهم لاحقاً». كما أشار إلى «إعلان بعض المتظاهرين عن تعرّضهم لاعتداءات من مدنيين تردّد أنهم من المناصرين لـ «حركة أمل» التي نفت بدورها أي علاقة لها بما يجري» (١٦ أيلول/سبتمبر). واستمرّت اللهجة سردية لدى الحديث عن المضربين عن الطعام وعن «الخطوة التالية» كما عن «سوق أبو رخوصة» في مرحلة لاحقة (١٩ أيلول/سبتمبر)، لكن اللهجة الانتقادية برزت مجدّداً مع الإشارة، هذه المرة، إلى «القطاع الاقتصادي» الذي «كان يجدّد دقّ ناقوس الخطر رافضاً استهداف العاصمة وتعطيلها» (١٧ أيلول/سبتمبر)، أو إلى تأكيد وزير الداخلية أن «بيروت ليست يتيمة وسنمنع بحزم بواسطة قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني والأمن العام أي تعرض لأي ملك خاص أو عام» (٢١ أيلول/سبتمبر).

٦ ـ «المنار»

أ ـ المعطيات الكمّية

كان الحراك شبه غائب عن المقدّمات الإخبارية لمحطّة «المنار». وعندما حضر تساوت تقريباً البيانات المتعلّقة به: ٤ بيانات إيجابية، ٥ حيادية و٦ سلبية. في المقابل، طغت البيانات الإيجابية على صورة السلطة (٥٥ بالمئة)، رغم رصد ٣٠ بالمئة من البيانات السلبية. هذه الإيجابية مردّها إلى تناول المحطّة مواضيع تتعلّق بالحلفاء أكثر من الخصوم؛ فقد استحوذ «التيار الوطني الحر» وزعيماه على العدد الأكبر من البيانات (حوالى ثلث ما هو متعلّق بالمواضيع الداخلية) كانت بأكثريتها الساحقة إيجابية (٤١ من ٤٤). كما كانت صورة «حزب الله» وأمينه العام والرئيس بري وطاولة الحوار إيجابية أيضاً. وتمّ رصد ثلاثة بيانات إيجابية مرتبطة بالقوى الأمنية، وبيانات متساوية تقريباً في ما يخصّ خطّة الوزير شهيّب. أما البيانات السلبية، فتناولت السلطة والسياسيين بعامة، ومن دون تحديد، رغم رصد ٥ بيانات سلبية متعلّقة بشخصيات، أو قوى من فريق ١٤ آذار، في غياب تامّ لبعض وجوه هذه المرحلة من أركان السلطة (كوزيري الداخلية والبيئة، أو رئيس الحكومة).

ب ـ المضمون التحريري

(١) **مثلّث عون وبري و«حزب الله»**: احتلّ أركان فريق ٨ آذار والتيار الوطني الحر المساحة الكبرى من مقدمات قناة «المنار»، كما أشرنا، ونالوا القسط الأكبر من المديح. لكن الصورة اختلفت عند الحديث عن السلطة بالمطلق، إذ تحدّثت المحطّة عن «إرباك السلطات الضائعة بين الميادين الاجتماعية والأمنية والسياسية» (٣ أيلول/سبتمبر)، عن «خسائر أهل السلطة التي تزداد مع تفاقم الأزمات ومراوحتها مكانها» (٦ أيلول/سبتمبر)، وعن «عقم السلطة في مواجهة الأزمات المتراكمة» (١٧ أيلول/سبتمبر). وعندما تطرّقت المحطّة إلى «قضايا الفساد» التي قد تنفجر «بوجه المعنيين الذين يتحمّلون كامل المسؤولية» (٣ أيلول/سبتمبر)، أو عن «المؤسسات المترهلة» بفعل «الفساد والهدر» (١٥ و١٧ أيلول/سبتمبر)، جاء ذلك على لسان مسؤولين من «حزب الله»، في تحييد ضمني للفريق الذي يمثّلونه. كما أشارت إلى «دكاكين الفساد التي يخرج أهلها من بين العفن والفضائح» (١١ أيلول/سبتمبر)، وإلى «سياسيين تائهين في زواريب المكاسب والمحسوبيات» (١٩ أيلول/سبتمبر). أما من ناحية فريق ١٤ آذار، فكانت لهجة الانتقاد موجّهة بخاصة إلى «تيار المستقبل»، وفي مواقع أخرى، انتقدت المحطة «الفريق الآخر» بصيغة المجهول، كالحديث عن «الأصوات الموبوءة التي راكمت أمراضها وأحقادها على طريق الحوار» (٨ أيلول/سبتمبر)، أو عن «الفساد الذي اتخذه البعض أداة لابتزاز اللبنانيين» (١٧ أيلول/سبتمبر).

(٢) **الحراك المدني: التأثير محدود:** كما ذكرنا سابقاً، كان الحراك المدني شبه غائب عن مقدّمات «المنار» الإخبارية. فالتركيز هو على مواضيع إقليمية، خصوصاً على الملف السوري،

وذلك على حساب القضايا الداخلية. وعندما حضر موضوع الحراك، كان الخطاب انتقادياً تجاه دخول المعتصمين إلى وزارة البيئة: «من دفع بالشباب المندفع أصلاً إلى خطوة غير محسوبة؟ ومن أراد حرف الحراك إلى غير مكانه الطبيعي؟» واتهمت المحطة ضمنياً الحراك بكونه مطية لدى جهات خارجية، «بعد أن رُصدت مؤسسات إعلامية عربية ودولية تفتح على لبنان ما سمّي يوماً ربيعاً عربياً» (١ أيلول/سبتمبر)، لتعود وتضيء على «رد الشباب على دعوة جيفري فيلتمان مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة حول لبنان معتبرين أنها دعوة مشبوهة ومرفوضة» (٢ أيلول/سبتمبر)، أو على «حقّ المواطن في أن يصرخ وأن يعبّر» (٣ أيلول/سبتمبر)، أو على «الجموع بمشهد الحراك المطلبي مع سلمية التحركات» (٩ أيلول/سبتمبر). كذلك رأت أن التحرّك المطلبي «أحدث اختراقاً غير مكتمل في جدار اجتماعات مجلس الوزراء» (١١ أيلول/سبتمبر).

في المحصّلة، لم يظهر الحراك كظاهرة فريدة، أو مستقلّة في «المنار»، فالاحتجاجات المناطقية مثلاً ربطتها بـ «القرار السياسي» (١٠ أيلول/سبتمبر)، كما اعتبرت أن التحركات المطلبية «حصوات ترمى في المياه الراكدة في بركة السياسة اللبنانية» (١٧ أيلول/سبتمبر). وساوت ضمنياً بين المتظاهرين والقوى الأمنية بحديثها عن «انقطاع سبل الحوار» بين الفريقين أدى إلى «بعض الصدامات» (١٦ أيلول/سبتمبر).

٧ ـ «أن بي أن»

أ ـ المعطيات الكمّية

في الـ NBN أيضاً صورة الحراك المدني سلبية حيث تم رصد ٣٦ بياناً سلبياً من أصل ٧٣، مقابل ٢٤ بياناً حيادياً و١٣ بياناً إيجابياً. ويزيد من سلبية هذه الصورة (وهامشية موقع الحراك في المقدّمات) استحواذ السلطة على بيانات إيجابية بأكثريتها (٦٠ بالمئة)، مقابل ١٢ بالمئة من البيانات السلبية فقط. هذه الصورة الإيجابية مردّها إلى احتلال الرئيس نبيه بري (و«حركة أمل») على أكثر من ثلث البيانات (٨٢ من أصل ٢٣٢). وإذا ما أضفنا إليها فئة «طاولة الحوار» التي رعاها برّي، فإن مجموع البيانات سيبلغ ١٣٥ (أي أكثر من النصف)، وهي بأكثريتها الساحقة إيجابية. من ناحية أخرى، تبدو أيضاً إيجابية صورة كل من العماد ميشال عون وتياره، وخطة الوزير شهيّب، ورئيس الحكومة تمام سلام، ووزير الداخلية والقوى الأمنية، وكذلك الأحزاب والشخصيات من فريقي ٨ و١٤ آذار (وهي مشارِكة في طاولة الحوار). في المقابل، تميل الصورة إلى السلبية عند التحدّث عن السلطة أو الحكومة بعامة، كما هي الحال في باقي المحطّات غير المؤيدة للحراك. ولا تسوء تماماً إلا في الفئتين التي تناولتهما محطّة الـ NBN كخصمين لها ولـ «حركة أمل»، وهما تلفزيون «الجديد» (ورئيس مجلس إدارته السيّد تحسين خياط) و«الحزب الشيوعي اللبناني».

ب ـ المضمون التحريري

(١) المقدّمات محورها برّي: «طاولة الحوار هي الحلّ»: شكّل نبيه برّي محور مقدّمات أخبار الـ NBN من خلال عرض مواقفه من قضايا محلية، إقليمية ودولية، كرئيس للمجلس النيابي أو كرئيس لـ «حركة أمل». ورأت المحطّة في طاولة الحوار، الذي كان موضوعاً أساسياً في أغلبية المقدّمات، حلاً لكلّ الأزمات الاجتماعية والسياسية (١، ٣، ٥، ٦، ٧، ٩ و١٠ أيلول/سبتمبر) و«خارطة طريق لصنع الغد اللبناني» (٩ أيلول/سبتمبر). ورغم مراوحة جلسات الحوار مكانها، بقيت المحطّة ترى فيه «العنوان الذي يتقدّم شتّى العناوين» (٢٣ أيلول/سبتمبر) وبكونه «أقصر الطرق وأقلّها كلفة لحلّ الأزمات والخلافات» (٢٧ أيلول/سبتمبر). من ناحية أخرى، كان لأركان السلطة بكل أطيافها في الـ NBN صورة إيجابية عند «تلبيتهم لنداء» الحوار: حزب الله، وليد جنبلاط، سعد الحريري، ميشال المرّ، رئيس الحكومة، ميشال عون، جبران باسيل، سامي الجميل. وفي حال العكس، كانت اللهجة سردية والانتقاد مبطّناً غير مباشر، باتجاه سمير جعجع (٦ أيلول/سبتمبر)، أو وليد جنبلاط (١٩ أيلول/سبتمبر). أما في ما يخصّ خطّة الوزير أكرم شهيّب، فلم يكن للـ NBN موقف معين تجاهها في المراحل الأولى، مع التنويه أحياناً بنشاط شهيّب الذي «يستمرّ في تذليل العقبات وتفكيك العقد ومصارحة وفد المجتمع المدني» (١٢ أيلول/سبتمبر).

(٢) الحراك المدني: موقف متأرجح تحوّل إلى هجوم: في الـ NBN كانت صورة الحراك المدني متأرجحة. انتقدت المحطة بدايةً دخول المتظاهرين وزارة البيئة بطريقة غير مباشرة، على لسان «هيئة التنسيق النقابية [التي] أدانت الاعتصام واعتبرته قراراً منفرداً يسيء إلى الحراك الشعبي السلمي والحضاري و[التي] صنفت الاعتصام بما يشبه «الاحتلال»، أو على لسان العماد ميشال عون الذي «يخشى على لبنان من الجهنّم العربي عبر الفوضى» (١ أيلول/سبتمبر). واعتبرتها «هفوة» خففت من أعداد المتظاهرين» في اليوم التالي (٢ أيلول/سبتمبر). ثم ما لبث أن ارتفع سقف الانتقاد، لتشير المحطّة إلى «خلافات واضحة بين المجموعات المنخرطة في التحرك الشعبي بسبب إصرار بعضها على التفرد في القيادة وتفاوت سقوف المطالب» (٣ أيلول/سبتمبر)، ولتتساءل عمّا إذا كان «يعقل أن يجري الضغط في الشارع لمنع اللبنانيين من التلاقي [من خلال طاولة الحوار]؟» (٥ أيلول/سبتمبر)، قبل أن تعود اللهجة سردية حيادية (٨ و١٠ أيلول/سبتمبر) مع الإضاءة أيجابياً أحياناً على أهداف «الحراك اللبناني»: «تنوّعت أسماء المجموعات لكن الهدف واحد: مطالبة بحقوق المواطنين بالأملاك العامة» (١٢ أيلول/سبتمبر).

ولدى انعقاد طاولة الحوار، لاحظت المحطّة أن «أعداد [المتظاهرين] ضئيلة جداً» وهي «تعكس رغبة اللبنانيين في الحوار» لتشير في المقدّمة نفسها إلى «حشود في المساء» ولتثني على «المحتجين [الذين] رفعوا شعارات وطنية وطالبوا بدولة مدنية لاطائفية وتفعيل عمل

المؤسسات» (٩ أيلول/سبتمبر). اللهجة السردية الحيادية في الشكل، وذات التوجه السلبي في المرامي، كانت حاضرة في مقدّمات أخرى: «شبان قاموا برمي قوارير المياه ومفرقعات باتّجاه القوى الأمنية» بعد الإعلان عن انتهاء التحرك (٩ أيلول/سبتمبر)، «عمد المعتصمون إلى رمي كمّيات من النفايات عند مدخل وزارة البيئة، وقطعوا الطريق لبعض الوقت» (١٥ أيلول/سبتمبر). هذه اللهجة ما لبثت أن تحوّلت إلى هجومية متصاعدة، ابتداءً من ١٦ أيلول/سبتمبر، إذ اتخذ الخلاف طابعاً خاصاً بين محطتيْ الـ NBN و«الجديد»، فهاجمت الأولى بشدّة «حزب تحسين خياط». ومع أنها حاولت تمييز الحراك من «مجموعات موتورة»، إلا أن الصورة السلبية ارتدّت على الحراك، فتحدثت المحطّة عن «وجوه زعران الشوارع والشاشات من خلال إعلام رخيص كإعلام قناة «الجديد» أو حزب تحسين الخياط، ملك ملوك السمسرات والصفقات» (١٦ أيلول/سبتمبر). وحمّلت الحراك «مسؤولية تنظيف ساحته من غوغائيين وموتورين وزعران يندسّون ويتقدّمون الصفوف ويشوّهون المشهد ويحتلّون الشاشات لإطلاق الشتائم والإهانات على الهواء المباشر لأقنية تلفزيونية لا تعنيها مطالب المتظاهرين أبداً، بقدر ما يهمّها العبث والتحريض» (١٧ أيلول/سبتمبر). واللافت أن مقدّمة ١٧ أيلول/سبتمبر، احتوت على الإدانة الشاملة الأولى للطبقة السياسية في «عجزها عن إيجاد مخارج أقلّه إزاء أزمة النفايات، فضلاً عن تراكم مشاكل الكهرباء والمياه وغياب الخدمات والعدالة الاجتماعية»، لتنحاز بعدها المحطّة إلى القوى الأمنية التي «كانت بالمرصاد» عندما «ساد التوتر في ساحة الشهداء»، رغم التركيز على التفريق بين «أكثرية لا تريد الفوضى ولا استيلاد أزمة في الشارع، وأقلية كانت تخطط لافتعال إشكالات» (٢٠ أيلول/سبتمبر).

الهجوم استمرّ على النحو ذاته في مقدّمات أخرى، إذ تحدثت المحطّة عن «فريق الفوضى في لبنان تقدّمت صفوفه قيادة الحزب الشيوعي»، وعن «تحريض أمين عام الحزب خالد حدادة المتظاهرين على التخريب والتوتير». وكان لافتاً انتقاد المحطّة الناطقة باسم «حركة أمل» للأحزاب، كما للتحرّكات الطائفية، ووسم الحراك بهذه الصفة: «كان يفترض أن يكون الحراك شعبياً مسالماً عابراً للطوائف، لا يقف عند حسابات الأحزاب لكن الحزب الشيوعي أراد أن يحجز له دوراً على حساب المواطنين ومطالبهم» (٢١ أيلول/سبتمبر)، قبل أن تعود اللهجة السردية، مع ميل إلى الإضاءة على سلوكيات، تارة إيجابية وطوراً سلبية، كالحديث عن «لجوء المتظاهرين إلى كرة القدم في مشهد رمزي أحاطته سلمية التحرك والتعاطي الأمني»، أو عن «حضور براءة الطفولة، وفرح العيد بهذا الكرنفال [أي «سوق أبو رخوصة»]» (٢٤ أيلول/سبتمبر). لتنتهي فترة الدراسة باعتبار الـ NBN أن «الحراك المدني لا يبدي الليونة المطلقة التي تسمح لخطّة شهيب بالتنفيذ السلس دون مشاكل» (٣ تشرين الأول/أكتوبر).

خلاصات

١ ـ التخفيف من «وطأة» الحراك الشعبي باستخدام أساليب مختلفة

تصدّت أغلبية المحطّات التلفزيونية لظاهرة الحراك المدني، واستخدمت لذلك أساليب مختلفة، نذكر منها:

ـ التصويب على الحراك مباشرة، وطرح علامات الاستفهام حول أهدافه، وتصويره كحركة غوغائية وفوضوية، كخطر على السلم الأهلي وعلى عمل المؤسسات، أو كمعرقل للحلول (MTV، OTV، NBN، «المنار»).

ـ تحجيم حركته عبر تحجيم مساحة التغطية التي حظي بها («المنار»، OTV) أو إغراقه في أطر أكبر (OTV، «تلفزيون المستقبل»)؛ فبدا الحراك الشعبي من الكماليات أمام مواضيع أرادتها تلك المحطّات أساسية ومفصلية، تمثّلت بانعقاد طاولة الحوار (NBN و«المنار»)، وبتحرّكات «التيار الوطني الحرّ» (OTV و«المنار»)، أو بالأزمات في المنطقة («المنار»)؛

ـ التسليم جزئياً بصوابية شعاراته، لكن مع اعتبار أن هذه الشعارات تندرج ضمن طروحات فرقاء في السلطة تتبنّى المحطة سياستهم، وتالياً، حصر إطار تأثيره والشعارات التغييرية التي حملها («تلفزيون المستقبل»، OTV، NBN)، أو عندما تصوّب هذه الشعارات على الفريق (أو الملفّ) الذي لا تؤيده المحطّة (OTV، MTV، «المنار»).

٢ ـ انتقاد السلطة «بالجملة» والدفاع عن أركانها «بالجملة» و«بالمفرّق»

من ناحية أخرى، ظهرت أغلبية المحطّات المرصودة بصورة المنتقد للسلطة بالمطلق من جهة، والمدافع عن أركانها أو عن بعضهم، من جهة أخرى، وكأن هؤلاء لا يشكّلون جزءاً من تلك السلطة. واللافت أن هذه الصورة السلبية للسلطة ومكوّناتها، قابلتها صورة أكثر سلبية للحراك المدني في أربع محطات (MTV، OTV، «المنار»، NBN). أي أن الحراك المدني بالنسبة إلى هذه المحطات لم يكن يطرح بديلاً أفضل من السلطة، رغم الانتقادات العارمة التي كانت تواجهها هذه الأخيرة. أو على العكس، بحيث برزت إيجابيات السلطة أكثر من إيجابيات الحراك المدني («تلفزيون المستقبل»).

عكس هذا الأمر سلوكاً إعلامياً تماشى مع رياح الشارع في الشكل، لكن من دون المساس برموز السلطة في المضمون. فكانت المحطّات المذكورة تصوّب على جزء من السلطة، وتصوّر الجزء الآخر كمفتاح للحلّ في الوقت عينه.

٣ ـ خطاب كل من «المؤسسة اللبنانية للإرسال» و«الجديد» كاستثناء

شكّلت محطّتا «المؤسسة اللبنانية للإرسال» و«الجديد» استثناء في كيفية تعاطي وسائل الإعلام المرئي مع موضوع الحراك المدني. فالقناتان الأكثر مشاهدةً في لبنان اقترحتا خطاباً تغييرياً غير اعتيادي في ذروة الاحتجاجات الشعبية. شكّل هذا الخطاب خرقاً جذرياً في المشهد التلفزيوني منذ مرحلة ما بعد الحرب، لجهة نقض السلطة السياسية في لبنان، لا بل النظام السياسي برمّته (مع تحييد ملحوظ لـ «حزب الله» من خلال عدم التطرّق إليه)، مع أنه وقع في متلازمة «الجميع متواطئ»، أو «الجميع فاسد» (Syndrome du «Tous complices» ou du «Tous pourris») التي قد تعكس «عدم قدرة وسائل الإعلام على تحليل هادئ لجوانب مشروع سياسي ما (السلبية أو الإيجابية)»[15]. كما ساهمت هاتان المحطتان ـ وهما المحطّتان الأكثر اختراقاً لمنازل مختلف الفئات الاجتماعية ـ الطائفية ـ في بلورة هوية الحراك، كاسرتين الحاجز الطائفي الذي يطبع الخطاب الإعلامي منذ سنوات.

وبصرف النظر عن الأسباب التي دفعت إلى إنتاج خطاب مماثل، كالحديث عن تأثير عودة الإعلامي خالد صاغية إلى رئاسة تحرير أخبار الـ LBCI في تلك المرحلة (صحيفة **الأخبار** تحدثت عن «عودة ثورية مؤقتة»)[16]، أو كطرح علامات استفهام حول الحدّية الزائدة التي طبعت مواقف «الجديد»، فإن خطاب هاتين المحطتين، الذي تحدّى السلطة بمختلف أطيافها، لا بل صوّب على دعائم النظام بأكمله، دحض الفرضية التي انطلقنا منها (والقائلة إن المحطّات المحلّية صوّبت على الحراك وعملت على تطييفه)، على الأقلّ في الفترة التي حدّدناها لدراستنا. ولا تكتمل الإجابة عن الإشكالية المطروحة إلا من خلال دراسات مكمّلة تمتدّ على مراحل مختلفة، وتتناول مضامين النشرات الإخبارية كاملة، إضافة إلى مضامين البرامج السياسية الأخرى، كما من خلال دراسات تتناول بنية وسائل الإعلام وتشعّب علاقاتها بالقوى السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية في لبنان.

---

(١٥) Sarah Finger et Michel Moatti, *L'Effet-médias: Pour une sociologie critique de l'information* (Paris: L'Harmattan, 2010), p. 46.

(١٦) **الأخبار**، ٢٠١٥/٩/١، الصفحة الأخيرة.

الفصل الرابع عشر

الإعلام الجديد والمشاركة الديمقراطية في المجتمعات المتعدّدة ـ المأزومة: الحالة اللبنانيّة

الياس البرّاج[*]

مقدمة

تُعتبر المشاركة الديمقراطية مرحلة متقدمة في النظم الإعلامية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي تكرّس حق كل فرد وكل جماعة بالاتصال والإعلام. أي أن هذه الحاجة التي تحدثت عنها بعض النصوص والمواثيق، كضرورة على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة، سبقت اكتشاف الإنترنت كأداة اتصال مفتوحة بأكثر من عشرين عاماً[1]، وسبقت الإعلام الجديد أو إعلام الإنترنت (بداية التسعينيات) بأكثر من أربعين عاماً. وهذه مفارقة لافتة؛ بين تقدّم حاجة المجتمعات والأفراد واكتشاف هذه الحاجات الديمقراطية البشرية المتطورة، وبين ابتكارات واختراعات تكنولوجيا الاتصال.

وأفترض أن هذه الحاجة وانعكاساتها ونتائجها، تنطبق أكثر ما تنطبق، ليس فقط على دول العالم التي خاضت حروباً عالمية طويلة حتى وصلت إلى إقرار حق الإنسان بالتعبير وإلى حقوق الإنسان وحرياته (تمهيداً ووصولاً إلى الحق بالمشاركة في الاتصال)، بل تنطبق أكثر على المجتمعات الصغيرة التي لم تجد بعد حلاً حضارياً وسلمياً لتنوعها وتعددها المتأزم إعلامياً وطائفياً ومذهبياً

(*) أستاذ مساعد في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.

(1) المفاهيم الأساسية لشبكة الإنترنت ظهرت في لوس أنجلس، كجزء من مشروع اتصالي، وتم اختراعها في ستينيات القرن الماضي، لكن الشبكة أبصرت النور في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ في الجامعة الأمريكية في لوس أنجلس كجزء من مشروع بحثي بمبادرة من وزارة الدفاع الأمريكية سُمّيت شبكة وكالة الأبحاث للمشاريع المتقدمة (ARPANET: Advanced Research Project Agency Network).

وحزبياً، إلى جانب الارتباطات الخارجية لهذا الإعلام والقوى المؤثرة فيه، كما هي حال لبنان، حيث يمكن القول إن الإعلام هو مكوّن أساسي في البيئة اللبنانية التقليدية، منذ نشأة الكيان ونشأة الصحافة، ومع الاستقلال عن الانتداب الفرنسي وانتشار الصحافة اللبنانية، ووصولاً إلى تعدد المحطات الفضائية والإذاعية وتشريعها مع قانون ١٩٩٤، وحتى اليوم.

منذ انفجار الحرب اللبنانية في العام ١٩٧٥، حظي موضوع الإعلام اللبناني «التقليدي»، وتحديداً الصحافة (قبل الحرب اللبنانية وقبل أن تبدأ المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة) ودوره في الأزمات والفتن الداخلية واستمرار التوتر والتأزيم الداخلي، قبل ومنذ اتفاق الطائف وإقرار الدستور الجديد في العام ١٩٨٩ وحتى الآن، حظي باهتمام واسع من الباحثين والكتّاب والصحفيين. والمفارقة أنه رغم رمي الكثيرين جزءاً كبيراً من المسؤولية على هذا الإعلام، كانت تحفل الكثير من الأدبيات وما زالت بالإشادات والمباهاة والتغني بمستوى الحريات في لبنان الصحافة والإعلام، وبخاصة عندما تتم مقارنة صحافة لبنان وإعلامه مع وضع الحريات الإعلامية في العالم العربي، وذلك رغم العلاقة الوثيقة بين ثالوث الإعلام في لبنان وقوى النظام الطائفي والإقطاعي، والتبعية والولاءات للأنظمة الخارجية: هذا الثالوث الذي ساهم في تشويه الهوية الوطنية على جميع المستويات، وفي تعميق الانقسامات بين اللبنانيين وتشتيت عناصر المواطنة، وما يلزمها من حريات حقيقية، ومن كسر طوق وقيود الطائفية والإقطاعية والمذهبية والولاءات الضيّقة المهيمنة التي تتناقض مصلحياً ووجودياً مع بناء وطن حقيقي.

في هذا السياق، تكتسب الأبحاث والأدبيات الإعلامية الحديثة عن الإعلام اللبناني وارتباطاته وسيروته أهمية قصوى لجهة الدور الحساس للإعلام في بناء الدولة والوطن والحريات والحقوق. وقد جاء الإعلام الجديد[٢] مع شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بمثابة فرصة بالغة الأهمية للتخلص من مساوئ منظومة الإعلام التقليدي، وفرصة لمنظومة اتصالية جديدة بكل معنى الكلمة، عمادُها ممارسة الفرد/المواطن والجماعات والتيارات الصغيرة لحرية التعبير والحق المباشر في الاتصال.

وفي تناول هذا المشكلة، يؤكد هذا البحث حقيقة منظومة الإعلام التقليدي المُهيمن عليه من قوى النفوذ الطائفي والمذهبي وارتباطاتها المالية والخارجية، وتالياً، دور هذه المنظومة ومرجعياتها في الحؤول دون بناء المجتمع وثقافة المواطنة أو التأسيس لبناء وطن ودولة المواطنة. كما يبين أن ظهور الإعلام الجديد وانتشاره مع شبكة الإنترنت، ولا سيما الجيل الثاني من الإنترنت، يشكل متغيراً رئيساً فرض نفسه على الإعلام وحريات التعبير والمشاركة الديمقراطية الحقيقية في لبنان، من عدة جوانب، أبرزها: إتاحة ممارسة حرية التعبير للأفراد والمجموعات خارج قيود الرقابة وقواعد و«أخلاقيات» وسائل الإعلام التقليدية والقوى المهيمنة عليها، ثم تراجع انتشار وتأثير معظم وسائل

---

(٢) الإعلام الجديد أو إعلام الإنترنت هنا يشمل المواقع الإلكترونية المهنية والمواقع الخاصة والمدونات والبريد الإلكتروني وغرف ومواقع الدردشة وشبكات التواصل الاجتماعي وشبكات وتطبيقات الهاتف المحمول.

الإعلام القديم إلى درجة تهدد استمرارها ووجودها، وهو ما يظهر واضحاً للعيان عبر الكثير من المؤشرات، مثل الصرف الجماعي وتراجع الإنفاق الإعلاني ومشاكل التمويل ومصادره.

ووسط جدل وغموض مستمرين حول مستقبل الإعلام في لبنان، وفي العالم، لا بد من أن تحتل انعكاسات هذا التغير أو التحول أولوية في مجال أبحاث الإعلام ـ والميديا ككل ـ والاجتماع، كما لدى المهتمين بالسياسة والاقتصاد، بين مقومات الإعلام الجديد كتقنية، وبين استخداماتها كوسائل لنقل المعلومات والأخبار والآراء، وبين العادات والمهارات الجديدة للتواصل، والعلاقة بين المصدر والقناة والرسالة ومستخدمي الإعلام الجديد، وبخاصة أنها تترك تأثيرات عميقة في العملية الإعلامية، ولا سيما في المجتمعات شديدة التنوع الطائفي والمذهبي والثقافي والسياسي.

من هنا، تأتي أهمية هذا البحث وما يطرحه من تساؤلات وفرضيات، إذ يفتح الإعلام الجديد الباب واسعاً أمام ممارسة الفرد والجماعات، أيا كان عددها، حق المشاركة الديمقراطية بالاتصال والإعلام، لدرجة إحداث تغييرات نوعية إيجابية في المشهد الإعلامي في لبنان، وجعل المعادلة الإعلامية متحرّرة من هيمنة قوى النظام الطائفي وأدواته وتبعيته لأنظمة ومصادر التمويل الخارجي.

بكلام آخر: لقد جاء الإعلام الجديد في السنوات الأخيرة، بشكليه الرئيسين (مواقع الإعلام الإلكتروني المهني، وشبكات التواصل الاجتماعي) ليتيح فرصاً غير مسبوقة للتعبير والاتصال الحر. هذه الفرص أثارت وما زالت تثير جدلاً واسعاً وأوضاعاً جديدة في مجتمعات مأزومة أصلاً وشديدة التنوع والتعدد مثل لبنان، مما يولد إشكاليات متعددة، لعلّ أبرزها: في عصر الإعلام الجديد، هل يصبح حق المشاركة الديمقراطية في الاتصال والإعلام للفرد والجماعات في لبنان عاملاً مساعداً يؤسس، تالياً، لمرحلة نضج ديمقراطي صحي وسلمي؟

هذا السؤال يدفعنا إلى طرح الفرضيات التالية:

• إن تبعية وسائل الإعلام اللبنانية التقليدية للمال السياسي، ولا سيَّما الخارجي، ساهمت في كثافة إقبال اللبنانيين على الإعلام الجديد والإعلام الاجتماعي وشبكة فيسبوك بخاصة.

• تقوم علاقة إيجابية بين الإعلام الجديد وحق المشاركة الديمقراطية وحق الاتصال (كمحدّد حضاري اجتماعي وفردي)، حيث إن الإعلام الجديد يعزّز كينونة الفرد (والحاجة لتقدير الذات) على حساب الانتماء للدوائر والعصبيات الضيّقة.

• هناك علاقة إيجابية بين الإعلام الجديد وتعزيز قيم الاعتراف والمشاركة الديمقراطية الحقيقية في لبنان، والمجتمعات شديدة التنوّع (نحو تعزيز مفاهيم المواطنة).

للإجابة عن السؤال الإشكالي، وبرهنة الفرضيات، قسّمنا البحث إلى عنوانين رئيسين، يتيح كلّ منهما الإجابة عن زاوية من الموضوع، قبل أن نجمعهما سوياً.

ـ **العنوان الأول**: الإعلام الجديد كأداة تغيير حتمية، من خلال تسهيل ممارسة الحق في الاتصال للأفراد والجماعات، وتوسيع المشاركة الديمقراطية كنظام متطور في الإعلام يقدم فرصاً ومزايا غير مسبوقة مقارنة مع أنظمة الإعلام القديم (دراسة نظرية).

ـ **العنوان الثاني**: تطوّر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الحالة اللبنانية (دارسة مسحية وإحصائية ونهج الملاحظة الميدانية، وبحث في محتويات التواصل الاجتماعي للمستخدمين اللبنانيين على شبكة الفيسبوك)، مقابل تأكيد علاقة الإعلام التقليدي في حماية مصالح وخطاب القوى الممثلة للنظام الطائفي والإقطاعي وامتداداته الخارجية.

تحت هذين العنوانين تحضر بقوة مزايا علاقة الإعلام الجديد بالمشاركة الديمقراطية لجميع المكونات والأفراد، منطلقين من قاعدة أن الإعلام الجديد ـ من دون غيره ـ يمكن أن يقود الحوار في المجتمع في المستقبل، من دون تهميش أحد المكونات. في ضوء ذلك، يصل الباحث إلى التوقعات والفرضيات الإيجابية التي يمكن أن يؤدّيها الإعلام الجديد في لبنان، مقارنةً مع انسداد أفق التطور والتغيير الذي وصلت إليه وسائل الإعلام القديم والتقليدي.

إضافة إلى ما تقدم، فإن هذا البحث يهدف إلى:

• المساهمة في وضع رؤية للإعلام بعامة (والإعلام اللبناني بخاصة، القديم منه والجديد)، يتم من خلالها استعادة الوظائف «النبيلة» للإعلام وعلاقته بالتطور البشري الحديث.

• المساهمة في ردم الهوة بين «الأجيال الإعلامية» من مهنيين وأكاديميين (وبخاصة أن بعضهم يتحدث وكأن الإعلام القديم يمثل «الزمن الجميل» والذهبي والنقاء والصفاء)، رغم كل ما حصل ويحصل من خيبات في الفضاء الأول، ومن تطورات ومفاجآت في الفضاء الثاني.

• الدفع بضرورة وضع ملامح ملائمة لإعداد مهني وأكاديمي يستوعب التغيرات الجارية، التي قد تجري بسرعة أكبر في المدى القريب، مع ما يقتضي ذلك من إيمان بالإعلام الجديد ومستقبله الحتمي، وبعض الترشيد في الوقت نفسه.

• تلمّس آفاق يمكن للإعلام، كمهنة وكدراسة، المساهمة فيها في حل المشاكل الوطنية (مثل الانقسامات الطائفية وانسداد الأفق أمام النظام اللبناني: تعزيز قيم المواطنة، المشاركة البناءة في مجتمع المعلومات).

أولاً: الإعلام الجديد: حق الفرد في الاتصال وتوسيع المشاركة الديمقراطية

يرتبط البحث في قضايا الإعلام الجديد بفهم السياقات الحضارية والفكرية لتطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة وإشكالاته المختلفة. إن محاولة استشراف تأثير هذا الإعلام وأبعاده المستقبلية، تتطلّب فهم البيئة الثقافية والفكرية والتكنولوجية المحيطة بولادة واستخدامات وانتشار هذا الإعلام الجديد.

ربط باحثون كُثر بين تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وبين إمكانية ظهور ما سمي «ديمقراطية مباشرة» في العصر الحديث[٣]، حتى قبل انتشار استخدام شبكة الإنترنت وولادة الإعلام الجديد بتجلياته الثورية الراهنة، أي قبل أن تتيح هذه الشبكة التفاعل المباشر بين المرسل والملتقي، وتُحدث تغييراً نوعياً في اتجاهات العلاقة الاتصالية[٤] وأطرافها، وتسبب تفتيتاً للجمهور وتتيح إمكانية جعل كل متصل بالإنترنت «ناشراً».

لقد ازداد احتمال بروز وتطبيق هذه الميزة «المباشرة» للديمقراطية «التكنولوجية» في النظم الأكثر نمواً وتقانة وتطبيقاً للحريات الانتخابية، وتحديداً منذ استخدم المرشحون في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٢ تكنولوجيات اتصالية جديدة في حينه، مثل البريد الإلكتروني ورسائل شرائط الفيديو، والاتصال ببرامج المناظرات، لكي يظلوا على اتصال مباشر، ويديروا عمليات الحوار[٥].

في الإطار نفسه، يضع بعضهم، ومنهم «ترين تريفيس» استخدامات أخرى للتكنولوجيا الاتصالية الجديدة أثّرت في الممارسات السياسية بشكل أو بآخر، مثل استحداث واعتماد نظام التصويت الفوري الإلكتروني، الذي أتاح في الثمانينيات من القرن الماضي التجميع السريع والفاعل للآراء، ونشر البيانات المتعلقة بالرأي العام، وما تركه ذلك من انعكاسات على النظام السياسي[٦].

إن هذه التقنيات المستجدة حينذاك، واستخداماتها، شكلت عناصر «نموذجية» لكيفية تأثير استخدام التكنولوجيا الاتصالية الحديثة، ومن ضمنها الاستخدامات المدنية الأولى لشبكة الإنترنت، في الممارسة والحملات الانتخابية والسياسية.

يمكن القول إنه كلما كانت مثل هذه التكنولوجيا تتطور واستخداماتها الجديدة تظهر وتتوسع وتنتشر أكثر فأكثر، أصبح الربط بين تكنولوجيا الاتصال الحديثة، والإنترنت على وجه الخصوص، وبين التحولات في العملية الانتخابية ـ الديمقراطية والمشاركة السياسية، أكثر ثباتاً وتقبلاً وعضوياً.

لقد بات الإعلام الجديد (الراهن) يمثل واحداً من أبرز تجليات التأثيرات «الشعبية» لتكنولوجيا الإنترنت والأكثر تجسيداً لها، وبخاصة إذا ما تمت مقارنتها مع العصور «الاتصالية» السابقة[٧].

---

(٣) ويمكن الجمع بين المظهرين بالقول إن «التفاعلية تقلب أنماط الاتصال الرأسية التقليدية رأساً على عقب: انظر: طارق سيد أحمد الخليفي، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات** (الإسكندرية: [د. ن.]، ٢٠١٤)، ص ١٦، نقلاً عن: Josiane Jouet and Sylvie Coudray, *New Communication Technologies: Research Trends* (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 1991), p. 59.

(٤) القصد هنا يتعلق بمزايا وخصائص الاتصال المباشر بين الأفراد والجماعات من دون غربلة للرسائل أو تدخل القائمين التقليديين بالاتصال ومن يمثلون من أصحاب المصلحة (الباحث).

(٥) كما كتب جون بافليك في كتابه عن **تكنولوجيا الإعلام الجديد والآفاق الثقافية والتجارية** الصادر في ١٩٩٦ والذي يلفت فيه أيضاً إلى استخدام لوحات النشر الإلكترونية (Bulletin Board) في توفير مصادر متنوعة من المعلومات، وحلولها محل الأخبار التي توفرها وسائل الإعلام التقليدي. انظر: John V. Pavlik, New Media Technology: Cultural and Commercial Perspectives (Boston, MA: Allyn and Bacon, 1996), p. 318.

ذكر في: الخليفي، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٦) Irene Taviss, ed., *The Computer Impact* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1988), p. 15.

(٧) أي تكنولوجيا النسخ، ثم تكنولوجيا المطبعة والتلغراف فالإذاعة والتلفزيون.

وتأسيساً على التحولات في العملية الاتصالية، وأبرزها التفاعلية وانقلاب العلاقة (الظاهرة على الأقل) من رأسية إلى أفقية، أو من علاقة أفقية باتجاه واحد، من المرسل إلى المتلقي، إلى علاقة بالاتجاهين[8]، إضافةً إلى ثبات هذه التحولات من خلال تطبيقات وممارسات مئات ملايين المستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي، والجيل الثاني من الإنترنت، يصبح من شبه الثابت تأكيد ما ذهب إليه بعضهم، ومنهم جون بافليك، أنه من خلال تكنولوجيا الاتصال الحديثة المرتبطة بالإنترنت يمكن «ايجاد المواطن العليم ـ العارف ـ القادر على المشاركة العامة بفاعلية في العملية السياسية من خلال ما تزوّده به (...) من نطاق واسع من مصادر المعلومات بطريقة ميسّرة وسريعة، وذلك يعني إمكانية القضاء على الاغتراب السياسي وضعف المشاركة العامة لدى الجماهير»[9]. أضف إلى ذلك، ما تساعد عليه تكنولوجيا الاتصال الحديثة من تسهيل في تسجيل الناخبين والتصويت واستطلاعات الرأي، وما لذلك من تأثيرات فورية في اتجاهات الرأي، وكلها عناصر أو أدوات «ديمقراطية» لم تكن لتتوافر قبل التكنولوجيا الراهنة.

١ ـ نظرية حق الفرد في الاتصال والمشاركة

ما يجب تأكيده هنا، أن التكنولوجيا الحديثة التي أتاحت التواصل التفاعلي، جاءت لتغطي حاجة إنسانية متزايدة، كان بدأ التعبير عنها، قبل عقود من ظهور الجيل الثاني من الإنترنت.

لقد ظهر مصطلح الحق في الاتصال للمرة الأولى في عام ١٩٦٩، وكان ذلك بمثابة تنبيه لبدء تخلف منظومة تقنيات ووسائل الإعلام المُهيمنة حينذاك، أي مؤسسات الصحافة والإذاعة والتلفزيون، ذات الملكيات العامة والخاصة على السواء، عن اللحاق بالحاجات البشرية المستجدة. لقد رسم «جان دارسي» بعض خطوط الحق في الاتصال، عندما قال إنّه ينطوي «على حق الإنسان في أن يسمع ويُسمع وأن يعلم ويُعلم»[10] وحقه في أن يسأل وحقه أيضاً في أن يتلقى رداً على ما يسأله وأن يرد وأن يناقش، وأن يعبّر عن نفسه[11].

في هذا السياق أيضاً، لا بد من استحضار المناقشات التي دارت، بعد الحرب العالمية الثانية ـ وأيضاً قبل عقود من ظهور الإعلام الجديد بوضعه الراهن ـ حول قضية النظام الإعلامي (الدولي) الجديد وزيادة مشاركة الجماهير في عملية الاتصال «وإيجاد أساليب تقوم على التفاعل، أي اتصال يسير باتجاهين»[12]، وهي مناقشات أدت إلى ازدياد شعبية مفهومَي النفاذ أو الوصول إلى وسائل

---

(٨) وفي هذه العلاقة قد يصبح من كان متلقياً في الإعلام التقليدي مُرسلاً أكثر تأثيراً من المرسل التقليدي.

(٩) ذكر في: الخليفي، المصدر نفسه، ص ٤٩

(١٠) مصطفى المصمودي، **النظام الإعلامي الجديد**، عالم المعرفة؛ العدد ٩٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٥)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(١١) عبد المجيد شكري، **الإعلام المحلي: رؤية مستقبلية** (القاهرة: العربي للنشر، ١٩٩٥)، ص ١٢ ـ ١٣.

(١٢) سلوى إمام، «وسائل الإعلام ودورها في التنمية: دراسة تحليلية عن إذاعة القاهرة الكبرى،» ورقة قدمت إلى: **ندوة الإعلام والمشاركة في التنمية** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٣)، ص ٤٤.

الاتصال (Access to Communication Media) والمشاركة في برمجة وسائل الإعلام في العالم الصناعي[١٣].

يرتبط ذلك أيضاً بما أطلق عليه يورغن هابرماس مصطلح أو فكرة «المجال العام» التي أصبحت نقطة مرجعية عامة في المناقشات المعاصرة لديمقراطية الاتصال، مُعرّفاً المجال العام بمثابة «شبكة من المؤسسات داخل المجتمع المدني (الجامعات، المكتبات، الصحافة،.. وما إلى ذلك)، التي تخلق المجال ـ الفضاء كما أفضّل ـ لعرض المناقشات وإتاحة المعلومات للرأي العام». لقد انطلق هابرماس في ذلك من أن الاحتكار الرأسمالي والتوزيع غير المسبوق للثروة، أوجد تكلفة متزايدة، أي وصولاً غير متساوٍ إلى المجال العام[١٤].

وكتطوير لذلك، قال دينيس ماكويل، وآخرون، بما سُمّي «نظرية ديمقراطية المشاركة» (ويسميها بعضهم نظرية المشاركة الديمقراطية). وقد جاء في كتاب عن وسائل الإعلام البديل في إطار اجتماعي معاصر لمؤلفه بيتر لويس[١٥] عرض للعناصر أو الأفكار الرئيسة لهذه النظرية كالتالي:

«* للأفراد المواطنين وجماعات الأقليات الحق في النفاذ إلى وسائل الإعلام (الحق في الاتصال) وأن تقوم وسائل الإعلام على خدمتهم، وأن يقوموا بتحديد احتياجاتهم بأنفسهم.

* يجب ألا يكون تنظيم وسائل الإعلام ومحتوياتها موضوعاً للمركزية السياسية، أو السيطرة البيروقراطية الحكومية.

* ينبغي أن توجد وسائل الإعلام أساساً من أجل جمهورها، وليس من أجل مؤسسات الإعلام والمتخصصين أو توابع وسائل الإعلام.

* يجب أن يكون للجماعات والتنظيمات والمجتمعات المحلية وسائل إعلام خاصة بها.

* إن وسائل الإعلام محدودة النطاق ذات التفاعل التبادلي والمشاركة (Small Scale, Interactive and Participative Media)، أفضل من وسائل الإعلام المتخصصة ذات الاتجاه الواحد واسعة النطاق (Large-scale, One-way Professionalized Media).

* لا يكفي التعبير عن احتياجات اجتماعية معيّنة من خلال متطلبات الفرد المستهلك، أو من خلال الدولة ومؤسساتها الرئيسة.

* إن الاتصال مبهم لدرجة يجب ألا يترك للمتخصصين...»

---

(١٣) Frances J. Berrigan, «Community Communication: The Role of Community Media in Development,» *Report and Papers on Mass Communication* (UNESCO), no. 90 (January 1979), p. 8.

(١٤) طارق سيد أحمد الخليفي، **الإعلام المحلي في عصر المعلومات** (بيروت: دار النهضة، ٢٠١٤)، ص ١٠٥.

(١٥) Peter Lewis, «Alternative Media in a Contemporary Social Context,» in: Peter Lewis, ed., *Alternative Media: Linking Global and Local*, Reports and Papers on Mass Communication; no. 107 (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Publishing, 1993), p. 13.

٢ ـ الحق في الاتصال دولياً

لقد جاءت تكنولوجيا الإنترنت بالإعلام الجديد لتصب في نهاية الأمر لصالح ما يسميه الباحث «الضغط التاريخي» من أجل إحداث تحولات، لا تقتصر فقط على الممارسة الانتخابية، بل تمتد إلى الممارسة الديمقراطية، من حيث إتاحة حرية التعبير والرأي ونشر المعلومات بدون قيود الرقابة وضوابط وقواعد الإعلام التقليدي (وحراس البوابة).

ونظراً إلى أهمية هذا البعد، فإن البحث في محاولة فهم للإعلام الجديد، في لبنان أو في الوطن العربي، أو العالم ككل، تتطلب البحث عن تطور نطاق «نظرية المشاركة الديمقراطية في الاتصال»، بما في ذلك تطور «الحق في الاتصال» دولياً ومساعي المنظمات الأممية لاقرار إعلام دولي جديد يتصدى لهيمنة إعلام دول الشمال على الجنوب (أو إعلام الدول الغنية على الفقيرة)، هذا عدا تشريعات الأمم المتحدة، في ما خص حقوق الإنسان والحريات وحق التعبير وحق البحث والحصول على المعلومات[١٦].

لقد احتلت ديمقراطية الاتصال حيزاً بارزاً في مشروع النظام الاتصالي الجديد الذي طرحته لجنة شؤون ماكبرايد (١٩٧٩) التي كانت تشكلت خلال مؤتمر منظمة اليونيسكو في نيروبي في أفريقيا عام ١٩٧٦ حين طرحت مجموعة «دول عدم الانحياز» وثيقة تضمنت مفاهيمها وشكواها ومقترحاتها التي صاغها وزير الإعلام التونسي آنذاك مصطفى المصمودي، في ضوء تبني مجلس التنسيق لوزراء الإعلام في حركة عدم الانحياز الذي عقد في تونس، مفهوم «النظام العالمي الإعلامي الجديد».

وعندما عُرضت وثيقة المصمودي في نيروبي، أثارت جدلاً واسعاً وعنيفاً بين الدول المتقدمة من جهة، والدول النامية من جهة ثانية. وفي ضوء هذا النقاش، اتفقت الدول الأعضاء في اليونيسكو على «ضرورة بحث مشكلات الاتصال الدولي والمحلي بشكل تفصيلي وعلمي». وبعد شهور قليلة، أصدر المدير العام لليونيسكو قراراً عهد فيه إلى لجنة دولية يرأسها شون ماكبرايد من إيرلندا بمهمة «القيام بدراسة جميع مشكلات الاتصال في المجتمع الحديث» وقد ضمت اللجنة في عضويتها ١٥ عضواً من مدارس واتجاهات مختلفة في العالم. وتركزت صلاحيات اللجنة على أربعة خطوط:

١ ـ تحديد الوضع الحالي والمشكلات محلياً ودولياً.

٢ ـ اهتمام بالتداول الحر المتوازن على مستوى العالم والاحتياجات النوعية للدول النامية.

٣ ـ مشكلات الاتصال في سياق إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ومبادرات لنظام اتصالي جديد.

---

(١٦) راسم محمد الجمال، **نظام الاتصال والإعلام الدولي: الضبط والسيطرة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥)، ص ٩٨ ـ ١٠٤.

٤ ـ دور الاتصال في توعية الرأي العام حول المشكلات الكبرى التي تواجه العالم[١٧].

وبعد دراسة محلية ودولية، قدّمت اللجنة تقريراً مرحلياً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ وتبنى المؤتمر العام لليونيسكو إقامة «نظام اتصالي وإعلامي جديد ينطوي على مزيد من العدالة ما اعتبر تبنياً لمفهوم النظام الاتصالي والإعلامي الجديد». قدمت اللجنة تقريرها المطلوب عام ١٩٧٩، وأثارت مقترحاتها جدلاً عنيفاً بين الدول الصناعية الكبرى، وبين الدول النامية أو العالم الثالث، انتهى بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من اليونيسكو عام ١٩٨٥. ولم تعد الولايات المتحدة إلى المنظمة إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣[١٨].

صحيح أن مفهوم الحق في الاتصال هنا قُصد به على الأغلب حق الدول في الإجمال، إلا أن أهمية تلك المستجدات عكست بدورها ضرورة هذا الحق ومفهومه على المستوى الدولي ـ الجماعي، بعدما كان قد تسرب وتمكن من أدبيات الإعلام والاتصال على المستوى الفردي... هذا مع العلم أن مشروع لجنة ماكبرايد توصّل إلى عدد من الأمور المتصلة بحق الفرد في المشاركة في الاتصال مع احترام الحلول التي تعالج بها الدول المختلفة مشكلاتها في ضوء تقاليدها وأنماط حياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أي أن اللجنة أقرّت خصوصية أوضاع الاتصال بالنسبة إلى كل دولة على حدة.

بناء عليه، يمكن القول إن الإنترنت أتاح إعلاماً جديداً يشكل فرصة تكنولوجية غير مسبوقة لتطبيق حق الاتصال والمشاركة الديمقراطية. وهذا ما ينطبق تحديداً مع الجيل الثاني من الإنترنت (Web 2.0)[١٩] الذي مهد للإعلام الجديد بأشكاله الحالية.

إنّ أهمية هذا المبحث تتخطى ناحية السرد لتلامس بشكل أو آخر حدود البحوث المتعلقة بتقدّم المجتمعات وحرياتها التعبيرية وعلاقة ذلك مع التقدم المتسارع في التكنولوجيا، بشكل يعكس حاجة بشرية مسبقة، أي أن هذه الحاجة التي تحدثت عنها بعض النصوص والمواثيق كضرورة على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة، سبقت اكتشاف الإنترنت كأداة اتصال مفتوحة بأكثر من عشرين عاماً. وهذه مفارقة لافتة بين تقدّم حاجة المجتمعات والأفراد واكتشاف هذه الحاجات الديمقراطية البشرية المتطورة، وبين ابتكارات واختراعات تكنولوجيا الاتصال، لتتناغم مع تطوّر فكري وثقافي وإنساني تلمّس حاجات عامة وخاصة، وتم التعبير عن هذا التطور بعد تجارب وحروب مريرة وقمع حريات، وعبر مساعٍ أممية ـ دولية، وعلى لسان مفكرين ومتخصصين كانوا يستشعرون دائماً الحاجة إلى نظام إعلامي ٍجديد، يخلف أنظمة الإعلام السائدة، سواء إعلام السلطة

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩١.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(١٩) مصطلح يشير إلى مجموعة التقنيات الجديدة والتطبيقات الشبكية التي أدت إلى تغيير سلوك الشبكة العالمية «إنترنت». ومن التطبيقات التي يقدمها الويب: الويكي الـ WIKI، الشبكات الاجتماعية، المدونات، التدوين السريع أو ما يعرف بالتدوين المصغر (Micro Blogging).

«المركزية» أو إعلام الحرية (الرأسمالية) المطلقة في النظم الليبرالية، ثم إعلام المسؤولية الاجتماعية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، ولكنه لم يلبّ كثيراً وتيرة تقدم الحاجات الجديدة للاتصال، ولا سيَّما على صعيد الأفراد، وعلى صعيد المجموعات والأقليات الصغيرة العاجزة عن امتلاك وسائل إعلام تقليدية.

بكلام آخر، إن الإعلام كان مدفوعاً موضوعياً إلى تطور تاريخي جديد سابق للتكنولوجيا الاتصالية الجديدة. وهذا الأمر يجب أن يكون حاضراً عند مناقشة الشق المتعلق بدور ومفاعيل الإعلام الجديد في لبنان، أو غيره من المجتمعات شديدة التنوع مثل الحالة اللبنانية، كما سيتبين معنا أكثر فأكثر في المقاربة التالية.

ثانياً: إعلام لبنان: معادلة جديدة أبعد من انهيار منظومة قديمة

قبل الإعلام الجديد، كانت منظومة وسائل الإعلام في لبنان تشير إلى انتمائه إلى نظام من السلطة والمال، المَشوب بحريات دستورية وقانونية، بمعنى انتماء معظم وسائل إعلامه المؤثرة والفاعلة إلى المجموعات والعائلات الطائفية والإقطاعية والمالية والحزبية، وامتداداتها الخارجية... فرغم القول المأثور عن لبنان إنه يتمتع بحريات واسعة مكرسة في الدستور وفي الممارسة، إلا أن المشهور عنه أيضاً قول رئيس الجمهورية اللبناني الراحل شارل حلو يوماً للصحافيين اللبنانيين: «أهلا بكم في وطنكم الثاني لبنان»[٢٠].

ومن يؤكد هذه الحقيقة بعض أصحاب ومسؤولي هذه الوسائل، إضافة إلى الوقائع والمستندات التي كشفت في المرحلة القريبة الماضية، والتي أكدت تبعية الإعلام القديم للسلطة والمال والإقطاع والأنظمة الخارجية إلى جانب انخراطها أو تورط أصحابها في عمليات فساد، وذلك في الوقت الذي كان يتوسع فيه انتشار الإعلام الجديد، ولا سيما استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في لبنان.

١ ـ الجديد يفضح القديم

في إثر عملية التسريح الجماعي الأولى لعاملين من صحيفة **النهار** اللبنانية، التي تعتبر بين الصحف الأعرق والأكثر مهنية في لبنان والوطن العربي، كتب رئيس مجلس إدارة وتحرير صحيفة **الأخبار** إبراهيم الأمين: «إن أزمة «**النهار**» جزء من أزمة الصحافتين اللبنانية والعربية، وفرصة لإزالة الأقنعة عن وجه الصحافة»، واصفاً الإطار القانوني للصحافة في لبنان بـ «قانون العار» الذي «يكرس حق الحصول على امتياز صحافي لفئة معينة ـ هي الفئة القادرة ـ ما يعني عملياً أنه لا مجال لتشغيل

---

(٢٠) زهير عسيران، **زهير عسيران يتذكر: المؤامرات والانقلابات في دنيا العرب** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨)، ص ١٢٥. تجدر الإشارة إلى أن الرئيس حلو كان نفسه كاتباً وصحفياً.

امتياز من دون الاستعانة برجال السلطة والمال (...) وبالتالي يصبح الساعون إلى العمل في هذه المهنة أسرى إقطاع، أين منه الإقطاع السياسي أو المالي»[٢١].

لم تكن تلك عملية التسريح الأولى والأخيرة، لا في **النهار** ولا في غيرها، إذ سرعان ما شهد العام ٢٠١٦ الكثير من هذه العمليات، وأبرزها التسريح الجماعي من صحيفة وتلفزيون **المستقبل** التابعين لرئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، ونجله الذي ورث زعامته، رئيس الوزراء سعد الدين الحريري، ثم ليبدأ العام ٢٠١٧ على أخبار أسوأ تتمثل بتسريحات جديدة من **المستقبل** و**النهار**[٢٢]. أما أسوأ الأخبار للصحافة الورقية اللبنانية في العام نفسه، فتمثل بقرار إقفال صحيفة **السفير** الورقية وصدور العدد المطبوع الأخير منها في ٢٠١٦/١٢/٣١ بعد أن سبق ذلك ما يشبه المهل التي حاول خلالها صاحب الصحيفة ورئيس تحريرها طلال سلمان العثور على تمويل يساعدها على الاستمرار.

أما بالنسبة إلى وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية، فتبرز حقيقة تمويل هذه الوسائل والتبعية للخارج بعدة دلائل وأشكال. في العام ٢٠١٥ كشفت وثائق منصة ويكيليكس التفاعلية الشهيرة. مراسلات رسمية «سرية وعاجلة» تعود للعام ٢٠١٢ بين رئيس مجلس إدارة قناة «أم تي في» (MTV) ميشال غبريال المر ووزارة الخارجية السعودية عبر سفارتها في بيروت يطلب فيها تمويلاً بمقدار ٢٠ مليون دولار «نظراً إلى ما تعانيه المحطة من ظروف مالية صعبة»، وفي إثرها، اجتمع «مندوبون من وزارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة الثقافة والإعلام ومن الرئاسة العامة للاستخبارات في المملكة العربية السعودية» فقرروا «أن تكون المحطة في خدمة المملكة إعلامياً وتقنياً» وتخدم المصالح السعودية مع «الطلب من المحطة المقارعة والتصدي للإعلام المعادي للمملكة» مقابل دفع مليوني دولار سنوياً «وليس كامل المبلغ المطلوب»[٢٣].

---

(٢١) إبراهيم الأمين، «أزمة «النهار»: العجز المالي لماذا يصيب الصحف دون أصحابها؟،» **الأخبار** (بيروت)، ٢٠٠٩/٩/٢٩. كما ورد ذلك في دراسة للباحث بعنوان «انهيار المؤسسات الصحفية العربية،» مجلة **آفاق المستقبل** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي)، العدد ٦ (تموز/يوليو ـ آب أغسطس ٢٠١٠)، ص ١١٢ ـ ١١٤.

(٢٢) تحت عنوان «امبراطورية النهار تنهار»، تناولت مقدمة برنامج «ما بتعتّم» ريما صيرفي على إذاعة «صوت لبنان» في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ صرف جريدة النهار ٥٥ صحافياً وموظفاً مع بداية ٢٠١٧. وتلقت اتصالاً هاتفياً مباشراً مع نقيب محرري الصحافة الياس عون، فوصف عدم قبض العاملين في النهار رواتبهم منذ ١٥ شهراً وموافقة نايلة تويني على ذلك، بأنه «أمر معيب» لدرجة أعلن فيها عدوله «عن المشاركة في أي قداس احتفالي يقام في ذكرى المرحوم جبران تويني، «لأن الكذب على جثث الموتى لا أحبه». انظر: <http://www.lebanondebate.com/news/300550> (تاريخ التصفح ٢٠١٦/١٢/٣٠).

(٢٣) تشير ٤ وثائق مسربة عن هذه القضية، تارة إلى أن المسؤولين السعوديين اقترحوا «٥ ملايين دولار كمبلغ مقطوع»، وتارة أخرى مبلغ مليوني دولار مقسطة سنوياً، وطالبوا بأن يكون هناك خطّة عمل تلتزمها القناة اللبنانية، وأن المر أرسل «خطّة العمل» إلى الرياض مع طلب استعجال بصرف الأموال، وتشير برقية موقعة من وزير الخارجية السعودي الراحل سعود الفيصل أن قبض الأموال والدعم، يجب أن يكون مصحوباً بتقويم مدى التزام القناة بـ«خدمة قضايا المملكة». انظر: صباح أيوب، «Mtv قصة التمويل والملايين،» **الأخبار** (بيروت)، ٢٠١٥/٦/٢٠، <http://www.al-akhbar.com/node/236089>.

في السياق نفسه، تأتي الاتهامات المتتالية بقضايا تربّح ومناقصات غير قانونية لصالح مالكي واحدة من أهم المحطات التلفزيونية اللبنانية، وذلك بعد معلومات وتقارير تتالت منذ منتصف أيار/مايو ٢٠١٦ عن صفقة بالتراضي عقدتها «مؤسسة كهرباء لبنان» الحكومية مع شركة «ميدل إيست باور» التي تعود ملكيتها إلى مجموعة تحسين خياط، مالك قناة **الجديد** (New TV) للقيام بأعمال تركيب محطات كهربائية وصيانة في معملَي الجيّة والذوق للكهرباء، بقيمة ١٢٠ مليون يورو. وقد طُرحت علامات استفهام كبيرة حول هذه الصفقة بدعوى استبعاد إحدى الشركات منها لاتمامها بالتراضي والخبرة الناقصة لتحالف شركة خياط مع شركة هندية، عملت سابقاً في العراق مع خياط واعترتها اعتراضات في الصحافة العراقية، إضافة إلى أن قانون المحاسبة العمومية يمنع على غير إدارة المناقصات إجراء أي تلزيم بالتراضي بهذا المبلغ الكبير[٢٤]. وبالفعل فقد تمت إحالة هذه الصفقة إلى جهاز التفتيش المركزي في أواخر العام ٢٠١٦[٢٥]، ومن المفارقات السوريالية، أن محطة «أم تي في» نفسها، كانت أكثر المحطات حماسة للشماتة بهذه الإحالة والاتهامات.

والقناتان، وهما من أكثر المحطات مشاهدة في لبنان والمنطقة، من ضمن وسائل إعلامية أخرى، تتبع أشخاصاً وعائلات. أما بالنسبة إلى المحطات التابعة لأحزاب وجماعات سياسية كبرى، فتمويلها يرتبط بإشكالية تمويل هذه الأحزاب، وبخاصة في ظل المواقف والانحيازات المعلنة للدول والأنظمة الخارجية. فقناة وصحيفة **المستقبل** التابعتان للحريري تتوليان الدفاع عن كل تجليات السياسة السعودية ومصادرها المالية. وتتبنى قناة «المنار» وإذاعة «النور» التابعتين لـ «حزب الله» المشروع الإيراني ولا تخفيان التبعية لولاية الفقيه. هذا إضافة إلى خط المقاومة للاحتلال الإسرائيلي «التكفيري». ويؤكد حزب الله دعم إيران المالي له[٢٦]. كذلك كشفت منصة ويكيليكس برقية عن مراسلات واتصالات الرئيس اللبناني السابق، ورئيس حزب الكتائب أمين الجميل، مع سفارة المملكة العربية السعودية في بيروت، يستأذنها بالسفر إلى دمشق مكرراً في الوقت نفسه التزام آل الجميل بتوجيهات المملكة، ومعرباً عن أمله «أن تستمر الرعاية الكريمة والدعم لبيت الجميل ولحزب الكتائب الذي هو حزب اعتدال»[٢٧]، مع الإشارة إلى أن الحزب وآل الجميل يملكون إذاعة «صوت لبنان» التي تعتبر أولى الإذاعات الخاصة التي بدأت البث خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

---

(٢٤) «صفقة خياط الكهربائية إلى التفتيش،» موقع الـ MTV، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، <http://goo.gl/YOLfrZ> ـ (تاريخ التصفح ٢٠١٦/١٢/٣١).

(٢٥) موقع محطة فيوتشر تي (Future TV): <https://www.youtube.com/watch?v=PMzdvlZ4fcU> (تاريخ التصفح ٢٠١٦/١٢/٣١).

(٢٦) «السيد نصر الله: موازنة حزب الله ومصاريفه من الجمهورية الإسلامية في إيران، ولا أحد له علاقة في هذا الموضوع، ومالنا المقرر لنا يصل إلينا،» موقع قناة المنار، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٦، <http://almanar.com.lb/٣٩٥٩٤٣> (تاريخ التصفح ٢٠١٧/١/١).

(٢٧) «أمين الجميّل للملك: ائذن لي بزيارة دمشق،» **الأخبار** (بيروت)، ٢٠١٥/٦/٢٢. انظر أيضاً: ««الأخبار» تنشر برقيات سرية من السفارات السعودية حول العالم،» <http://www.al-akhbar.com/node/236166>.

وفي تفصيل أكثر، جاءت وثائق الاتصالات بين رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع والسعودية طلباً لدعمها المالي، علماً أن جعجع وحزبه ملكا عدة وسائل إعلامية، بينها «إذاعة لبنان الحر» ومجلة **المسيرة** و«المؤسسة اللبنانية للإرسال»[٢٨]. وفي البرقية التي أرسلها السفير السعودي علي عواض العسيري إلى وزارة خارجية بلاده (يوم ٢٠١٢/٣/١٧)، كتب أنه استقبل «السيد إيلي أبو عاصي، موفداً من قبل رئيس حزب القوات اللبنانية، وتحدث عن صعوبة الأوضاع المالية التي يعيشها حزبهم، ووصلت إلى حد باتوا عاجزين معه عن تأمين رواتب العاملين في الحزب، وتكاد تصل بهم الأمور إلى العجز عن الوفاء بتكاليف حماية رئيس الحزب سمير جعجع»، وأشار إلى أنه وصل بهم الأمر إلى حد أن «جعجع جاهز للسفر إلى المملكة لعرض وضعهم المالي المتدهور على القيادة في المملكة». وقد أوصى العسيري رؤساءه «بتقديم مساعدة مالية لجعجع» «تفي بمتطلباته، ولا سيّما في ضوء مواقف السيد سمير جعجع الموالية للمملكة والمدافعة عن توجهاتها»[٢٩].

وإذا كان الإعلام الجديد أدّى دوراً أساسياً في ثورة تونس، عندما انتشرت قضية حرق المواطن التونسي بو عزيزي نفسه في العام ٢٠١١ على شبكات التواصل الاجتماعي، فإنه يكون ساهم ـ تالياً ـ في كشف بعض فساد وتبعية وسائل إعلام لبنانية وصحافيين وكتّاب من مستويات مختلفة لأنظمة خارجية أخرى. فقد ذكر **الكتاب الأسود** الصادر عن رئاسة الجمهورية التونسية بعد ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١ قائمة بالإعلاميين الأجانب الموالين أو المتعاونين في القنوات والصحف والشركات الاتصالية مع «الوكالة التونسية للاتصال الخارجي» (ATCE) حيث لا تكاد تخلو مختلف المحطات والصحف اللبنانية، إما من دعم رسمي حكومي كلي وإمّا من دعم جزئي، رسمي أو مبطن، لقاء الدعم الإعلامي لنظام بن علي (في مقابل ما يسمى حصة مالية استنسابية من الإشهارات التي توزع على وسائل الإعلام، أو إعلانات واشتراكات بالجملة يفرضها النظام على مؤسسات تونسية حكومية، أو غيرها لصالح الوسائل الإعلامية المتعاونة أو الموالية). هذا إلى جانب تحديد أسماء ناشرين أو كتّاب وصحفيين معروفين كانوا يتسلمون هذا الدعم، بمن فيهم نقيب المحررين

---

(٢٨) دار نزاع قضائي حول محطة «ال بي سي» وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أصدر قاضي التحقيق لدى محكمة بيروت الاستئنافية فادي العنيسي قراراً ظنياً في الدعوى المقامة من قبل حزب القوات اللبنانية ممثلاً برئيس الهيئة التنفيذية سمير جعجع ضد المؤسسة اللبنانية للإرسال «أل بي سي» ورئيس مجلس إدارتها بيار الضاهر وأعضاء مجلس الإدارة والشركات الملحقة بها بجرم إساءة الأمانة. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ صدر عن محكمة التمييز الغرفة السادسة برئاسة القاضي جوزيف سماحة، القرار التمييزي رقم ٢٠١٢/٣٠٦ الذي قضى بفسخ قرار الهيئة الاتهامية برئاسة القاضية ندى دكروب في قضية ملكية المؤسسة اللبنانية للإرسال LBCI في دعوى القوات اللبنانية على رئيس مجلس إدارة «المؤسسة اللبنانية للإرسال» السيد بيار يوسف الضاهر. وصدّق القرار التمييزي قرار قاضي التحقيق في بيروت فادي العنيسي، الذي اعتبر الضاهر مسيئاً للأمانة، وأكّد تالياً ملكية «القوات اللبنانية» للمؤسسة اللبنانية للإرسال. انظر: «الـ LBCI ملك «القوات اللبنانية» والتمييز تصدّق القرار الظني الصادر عن عنيسي،» موقع القوات اللبنانية، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، <http://www.lebanese-forces.com/2012/10/24/247686/>.

(٢٩) حسن عليق، «جعجع: أنا مفلس... ومستعد للقيام بما تطلبه المملكة ـ العسيري: فلنعطه مالاً،» الأخبار (بيروت)، ٢٠١٥/٦/٢٠، <http://www.al-akhbar.com/node/236083> (تاريخ التصفح ٢٠١٧/١/١).

السابق ملحم كرم ومسؤولون في وسائل كثيرة، مع ذكر نوع الخدمة أو المقابل أو المواد الإعلامية وتحديد المبلغ المقابل لكل من «الخدمات»[٣٠]، علماً أن تلك الخدمات شملت، من بين أشياء أخرى، المساهمة إعلامياً في الحملات الانتخابية لنظام بن علي، وفي تشويه سمعة قوى ورموز من المعارضة التونسية.

٢ ـ الإنترنت بديلاً وحاجةً

ما ورد أعلاه يبيّن بالدليل القاطع تركيبة وتبعية وسائل الإعلام التقليدية في لبنان لإقطاع المال والسلطة، ولخدمة الأنظمة الخارجية، لكن ما يهم الباحث من هذا السرد ـ أيضاً ـ تأكيد:

أولاً: دور وسائل الإعلام الجديد في كشف حقيقة الإعلام التقليدي في لبنان بالوثائق والمستندات، وفي فضح دوره وعلاقته التبعية وتوثيقها، علماً أن ذلك يندرج ضمن دور منصة ويكيليكس (وثقافة الويكي) عبر العالم وعشرات الدول عبر تسريب ملايين الوثائق السرية من ساخنة وحديثة، من دون إمكانية منع المنصة من النشر والانتشار، وهو ما كان يستحيل القيام به بهذا القدر من الانتشار والتأثير والجدية والثقة من قبل أي وسيلة من وسائل الإعلام التقليدي، أياً كان تمسك أصحابها بكشف الحقائق.

ثانياً: إن التمويل السياسي، الخارجي أو المحلي، لوسائل الإعلام اللبنانية، يُضاف إليه انسداد الأفق أمام الصحف اللبنانية الورقية، يؤكد فشل النظام الإعلامي اللبناني كلياً، من حيث تشريعه وتنظيمه، ومن حيث دوره الاجتماعي والوطني، ومن حيث ترتيب وضعه المالي، وعلاقة ذلك بالإنفاق الإعلاني، ولا بد لذلك من أن يفتح الباب والنقاش واسعاً على إعادة النظر بدوره، كخادم للعائلات الإقطاعية والزعامات الوراثية والعائلات وقوى النفوذ الديني والاقتصادي والسفارات والتبعيات للخارج، وعلى إمكان واحتمالات قيام الإعلام ـ أي إعلام ـ كخدمة عامة أو مجال عام، بدلاً من أن يبقى لقمة سائغة في يد الإقطاع، وفي يد الانتهازيين والقوى والمشاريع التبعية والتمويل والسفارات والارتزاق.

ثالثاً: يمثل واقع الإعلام اللبناني التقليدي في غياب أي مساءلة أو محاسبة، نموذجاً سيئاً عن مقولة حراس البوابة، وبخاصة في ظل تعدد المرجعيات والزعامات والمصالح التي يساهم في التغطية عليها أو حمايتها بصورة أو بأخرى، مع ما يؤدي إليه ذلك من انتشار «الارتزاق» وتفشي الفساد والرشاوى في سلسلة محكمة بين السلطة والمال ووسائل الإعلام والمشاريع السياسية الخارجية والمصالح الاقتصادية الكبرى. وقد أدت هذه المنظومة دوراً مهماً في مراوحة ممجوجة لقوى النظام الطائفي والإقطاعي ـ القديم والجديد ـ التي استمرت لاعباً رئيساً للسلطة في لبنان،

(٣٠) **منظومة الدعاية تحت حكم بن علي** (تونس: رئاسة الجمهورية، دائرة الإعلام والتواصل، ٢٠١٣) (النسخة الرقمية PDF)، ص ١٣ ـ ٧٣ و١١٨ ـ ١٢٥.

وإن بتجليات مختلفة، قبل الحرب الأهلية وخلالها وبعدها، مع الاستعانة بالسفارات الأجنبية، في توظيف نفسها في خدمة أجندات خارجية مختلفة في ما بينها.

هذا الواقع، ساهم في ابتعاد هذا الإعلام عن جمهوره وقضاياه وأولوياته لصالح أجندات خارجية أو لصالح طبقات الإقطاع السياسي والطائفي. لقد جاءت التكنولوجيا الاتصالية الجديدة وشبكة الإنترنت والإعلام الجديد وصحافة المواطن وشبكات التواصل الاجتماعي، لتكشف دفعة واحدة ضعف ثقة الجمهور بوسائل الإعلام التقليدية ومن تمثّل، وذلك أياً كانت التحفظات على وسائل الإعلام الجديد أو البديل، في الوقت الذي كان فيه اللبنانيون يكتشفون عبر الإنترنت نظاماً إعلامياً جديداً ويحتكون مباشرة أكثر فأكثر مع ما يدور في العالم من أفكار وأنماط عيش واتصال وآفاق جديدة، مقابل أزمات متراكمة منذ الحرب اللبنانية من مآسٍ اجتماعية وبطالة وهجرة متفشية وسط الشباب وتفرقة طائفية ومذهبية لا حدود لها، تشمل كل مدينة وكل حي وكل عمارة أحياناً.

وهذا ما ترسخ تحديداً مع التطور المتسارع لانتشار الإنترنت في العقد الحالي، فقد ارتفع عدد المتصلين بالإنترنت في لبنان بدرجة متسارعة جداً في السنوات الأخيرة، إذ زاد من ٣٠٠ ألف مستخدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى مليونين و١٥٢ ألفاً و٩٥٠ مستخدماً في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ (من بين عدد سكان بالغ ٤ ملايين و١٤٠ ألف و٢٨٩ نسمة) مع معدل نسبة استخدام أو اتصال بالإنترنت أكثر من ٥٢,٠ بالمئة لتقفز إلى ٨٠,٤ بالمئة عام ٢٠١٥... ويصل عدد المستخدمين الإجمالي إلى ٤ ملايين وخمسمئة وخمسة وأربعين ألفاً في حزيران/يونيو ٢٠١٦[٣١].

٣ ـ الجيل الثاني وشبكات التواصل: الفيسبوك نموذجاً

هذه الأرقام والنسب عن انتشار أداة اتصالية جديدة تعتبر كافية لتحدث تغييراً نوعياً في المشهد الإعلامي ولاعبيه الرئيسيين، وبخاصة أن وتيرة النمو في الاستخدام برزت أكثر مع الجيل الثاني من الإنترنت ومع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وبخاصة منصة الفيسبوك (٢٠٠٤)، ثم موقع تويتر (٢٠٠٦)، وبداية عصر جديد غير مسبوق من التعبير الفردي والجماعي.

لقد جاء ازدهار الفيسبوك السريع في العالم ـ وكذا في لبنان ـ دليلاً على «التلهف» لمعادلة اتصالية جديدة بدليل تضاعف أعداد الصفحات والحسابات على شبكة فيسبوك في وقت قياسي. وبلغ في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ مليوناً و٥٧١ ألفاً و٩٠٠، وارتفع في العام ٢٠١٥ إلى نحو

---

(٣١) «Internet Usage in the Middle East,»

انظر: <http://www.internetworldstats.com> (تاريخ التصفح عدة مرات في ٢٠١٥ و٢٠١٦). تجدر الإشارة إلى أن المصدر نفسه تحدّث عن عدد سكان بلغ خمسة ملايين وتسعمائة و٨٨ ألف نسمة، مع نسبة الوصول إلى الإنترنت من السكان ٧٥,٩ بالمئة؛ وإلى أن هذه الأرقام قد وضعت بناء على تقديرات مبنية على بيانات مكتب الإحصاءات الأمريكي والمصادر المحية. أما أغلب المعلومات الحديثة عن استخدام الإنترنت، فمصدرها البيانات الصادرة عن نيلسون واتحاد الاتصالات الدولية وفيسبوك وغيرها... ويلاحظ هنا قفزة في عدد السكان وعدد مستخدمي الفيسبوك ويرجح أن ذلك يعود إلى زيادة عدد السكان نحو مليون ونصف المليون بسبب الأزمة في سورية... وعلى كل حال، فإن مؤشرات وإحصاءات العام ٢٠١٢ وإلى حد ما العام ٢٠١٥، لا تقلل من شأن أرقام ونسبة استخدام اللبنانيين للفيسبوك والإنترنت كثيراً.

٢,٦ مليون (بزيادة أكثر من مليون مستخدم في غضون ٣ سنوات) (عدا الواتساب الذي تصل نسبة المستخدمين له إلى ٩٥ بالمئة ويوتيوب وانستغرام وتويتر). ثم ارتفع هذا الرقم إلى ٣ ملايين ومئة ألف حساب وصفحة على فيسبوك في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦.

هذا الارتفاع المتسارع في عدد مستخدمي مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي تخطى التعبير الكمي، وأكد الحاجة إلى وسائل اتصالية جديدة وفّرت منابر وأصوات ودعوات وأدوات اتصالية وإعلامية موازية للأفراد والمجموعات أياً كان عددها وقضيتها، في مواجهة السلطة وقواها وأجهزتها الصحفية والمرئية والمسموعة التقليدية من دون أن يلغيها مبدئياً. أي أن شبكة الإنترنت وشبكات التواصل وفرت للجميع، من إعلام قديم وإعلام تقليدي ومن باحثين عن وسائل وقنوات جديدة، وفرت للجميع الفرص متكافئة نوعاً ما للتواجد والتواصل عبر الإنترنت وفي الإعلام الجديد. لكن ميزتها الأساسية تكمن في أنها وفرت حق التعبير والاتصال لمن كانوا محرومين سابقاً من ممارسة هذا الحق، وهذا يشمل مئات آلاف الأفراد ممن بات باستطاعتهم الآن امتلاك أدوات تعبير و«إرسال» متحررة من قيود الترخيص والولاء للسلطة والارتهان للمال السياسي وللجماعات الطائفية والمذهبية. وهنا، يكمن توفير حق الاتصال الذي أتاحه الجيل الثاني وشبكات الإعلام الاجتماعي وغيره من أشكال الإعلام الجديد.

إن هذه المعطيات تؤكد أن الإنترنت والإعلام الجديد وفرت للبنانيين، أفراداً وجماعات، حق الاتصال من دون الحاجة للارتباط بمنظومة الإعلام الطائفي والمذهبي وارتهانه لأجندات المالي السياسية والسفارات الخارجية.

أما في ما يتجاوز الفرد، فتبيّن دراسة الباحث على اهتمامات عينة واسعة من المجموعات الفيسبوكية (أجراها الباحث في المدة الممتدة من أواخر نيسان/أبريل إلى الأسبوع الأول من أيار/مايو ٢٠١٦) نوعاً من التطور النوعي، الأفقي والفكري، والمصحلي، في المشاركة الديمقراطية والحق بممارستها.

لقد شملت العيّنة ٢٢٣ مجموعة، قام الباحث بتصنيف اهتماماتها من خلال أسماء هذه المجموعات وعناوينها، وخلصت الدراسة إلى:

أ ـ ٣٩ مجموعة على الأقل (أعلى نسبة من المجموعات ـ نحو ١٧,٤ بالمئة من الإجمالي) تدعو صراحة للثورة ضد الطائفية و/أو لإسقاط النظام الطائفي ـ أو تتبرأ من العصبيات المذهبية والطائفية ـ و/أو تدعو إلى إنشاء دولة مدنية.

ب ـ ١١ مجموعة على الأقل (نحو ٥ بالمئة) تدعو إلى محاسبة المسؤولين وتطبيق الشفافية، وترفع لواء مكافحة الفساد.

ج ـ ١٥ مجموعة على الأقل (٦,٧ بالمئة) مناطقية ومحلية، أو/شديدة المحلية (وهي تشكل ٦,٧ من الإجمالي).

د ـ ٩ مجموعات على الأقل (٤ بالمئة) تهتم بمناصرة البيئة.

هـ ـ ٧ مجموعات ذات عنوان أو اهتمام ديني (ليست طائفية بالضرورة).

و ـ الباقي يتوزع بين مجموعات ذات اهتمام تسويقي ـ تجاري، أو ثقافي وتعليمي، وثقافي وأدبي، ومهني، ومجموعات غير قابلة للتصنيف الصريح.

إلى جانب الغلبة الواضحة للمجموعات الرافضة للنظام الطائفي و/أو الداعية إلى محاسبة المسؤولين ومكافحة الفساد (٥٠ مجموعة للفئتين أ + ب)، يمكن استنتاج التالي:

ـ إتاحة منابر اتصالية للمجموعات المحلية/وشديدة المحلية (الفئة ج)، وهي منابر تطوعية أو قليلة التكلفة، وتصب في حق المشاركة الديمقراطية.

ـ إتاحة منابر اتصالية (الفئة و) لمجموعات وقضايا متخصصة، مثل حق الجنسية لأبناء المتزوجات من غير اللبنانيين، وهي أيضاً من صلب ممارسة الحق في الاتصال والمشاركة الديمقراطية الحقيقية للجماعات الصغيرة.

إن ما تقدم، سواء بشأن الأفراد أو المجموعات واختلاف اهتماماتها، يؤكد أن الجيل الثاني من الإنترنت أو الإعلام الجديد، قد وفر بيئة تكنولوجية محفزة لممارسة الحق في الاتصال والحق في المشاركة الديمقراطية للجميع. وإذا كان هذا الإعلام لم يحرم أياً من المجموعات المناصرة لقوى وأحزاب السلطة، ولا وسائل الإعلام التقليدية، من الاستفادة من هذا الحق، إلا أنه حال دون هيمنة هذه الأحزاب وإعلامها، كلاعب وحيد في المشهد الإعلامي في لبنان.

إضافة إلى ذلك، يبين البحث أن الحق في الاتصال والمشاركة الديمقراطية لم يقتصر على مجرد التعبير، بل تعدّاه إلى التفاعل العملي والايجابي. إن نهج ملاحظة عينة مجموعات فيسبوكية محلية في بلدة برجا (الواقعة في إقليم الخروب ـ قضاء الشوف ـ جبل لبنان)[٣٢]، ولحراكها المدني منذ بداية العام ٢٠١١ على صفحات الفيسبوك، أظهر للباحث فضاء واسعاً من التفاعل والمشاركة الحقيقية بين أفراد داخل المجموعات وبين المجموعات بعضها ببعض، وذلك من دون الاستعانة بوسائل الإعلام القديم ونفوذ قوى وأحزاب السلطة... كما أظهر تطوراً من المشاركة الافتراضية إلى مشاركات واقعية حقيقية تمثلت باجتماعات تنسيق وتنظيم أنشطة ذات اهتمامات فعلية منوعة مثل رالي بيبر، قضايا مطلبية، اعتصامات ضد الكهرباء نهاية ٢٠١٤، مروراً بتأسيس مجموعات شبابية دائمة تهتم بقضايا التلوث البيئي، ووصولاً إلى التعامل مع أزمة النفايات. وقد سُجّل لبعض هذه المجموعات دور رئيس في التحرك الشعبي على الأوتوستراد الساحلي الرئيسي في ٢٠١٥ و٢٠١٦ في منطقة إقليم الخروب وإطلاق ما سمي وسم أو هاشتاغ (#برجا_الشرارة_الأولى).

---

(٣٢) تقدر حسابات الفيسبوك لأبناء البلدية نحو ٣٠٠٠ حساب معروف، وتوجد أكثر من عشر مجموعات معروفة وعشر صفحات تتوزع اهتماماتها بين بيئة وكهرباء ومطالب أو انتماءات سياسية ـ المصدر: الشيخ جمال بشاشة، من أبرز الناشطين على الفيسبوك في البلدة.

٤ ـ نتائج وتوصيات

ـ إن الآفاق الواسعة التي فتحها الإعلام الجديد وثورة تكنولوجيا الاتصال الجديدة، تبيّن أكثر فأكثر عجز الإعلام التقليدي عن الاستمرار وفق آلياته ومنظومته القديمة وارتباطاته ووظائفه.

ـ رغم موجات التسريح الجماعي من الصحافة ووسائل الإعلام التقليدي، لا يمكن القول حتى الآن إن الإعلام المهني الجدي من مواقع صحفية وإعلامية تابعة للمؤسسات، يمثل بديلاً مهنياً مقبولاً من النخب، وذلك بانتظار المحتوى المهني ذي القيمة السوقية أو المعرفية[٣٣]، وفي غياب النماذج التجارية التي تضمن استمرارها في العصر الرقمي.

ـ إن الإعلام الجديد، وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي، قادر على أن يكوّن في لبنان وما يمثل، كمجتمع متعدد المذاهب والتيارات والولاءات السياسية وغيرها، أداةً للحوار المباشر بين اللبنانيين من دون المرور بالضرورة بزعاماتهم ومرجعياتهم التي تمثل دعامات للنظام الطائفي والإقطاعي ومنظومة الفساد والارتباطات الخارجية.

ـ إن الإعلام الجديد بدأ يؤسس لشيء من التكافؤ بين مركزية الإعلام ولامركزيته، وإن نجاحه في تأسيس مجموعات اتصالية في كل قرية وبلدة ومدينة، يفتح عهداً جديداً من الإعلام، ولا سيّما في جانبي التنمية المناطقية والممارسة الديمقراطية.

• توصيات

إن الإعلام التقليدي في لبنان استمر تابعاً للسلطة والعائلات الاقطاعية والطائفية والمال السياسي ومرتهناً للخارج، وذلك على حساب حق الأفراد في الاتصال وحق الجماعات في النفاذ إلى الإعلام، وكان خلال ذلك حامياً لمنظومة الفساد وتفكك الدولة ومؤسساتها، وبعيداً من أي محاسبة له. وإذا كان الإعلام الجديد مرشحاً ليكون على النقيض نظراً إلى اختلاف تركيبته وبنيته، إلا أن عدة عوامل قد تهدّد الآفاق الجديدة المرتبطة بحرياته وأدواره. من هنا الحاجة الماسة لبحوث ودراسات من اختصاصات مختلفة، لبحث آفاق الأمن المعلوماتي ودور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مستقبل صناعة الأخبار، للإبقاء على ممارسة حق الاتصال والمشاركة الديمقراطية الحالية، كما لم تكن من قبل.

---

(٣٣) إريك شميدت وجاريد كوين، **العصر الرقمي الجديد: إعادة تشكيل مستقبل الأفراد والأمم والأعمال**، ترجمة أحمد حيدر (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٣)، ص ٥٧ ـ ٦٥ (أزمة التقارير الإخبارية).

الفصل الخامس عشر

صحافة المواطن في عيون طلاب إعلام من لبنان: استخداماً وتفاعلاً

رامي نجم[*]

لطالما كانت تكنولوجيات الاتصال الحديثة موضع إعجاب وانبهار، كونها حملت مع التسهيلات التي قدمتها للبشر وعوداً وآمالاً كثيرة بحياة أفضل وبمستقبل واعد. فرأى بعضهم أنها ألغت «حواجز العزلة بين الحضارات، كما أن السرعة المتزايدة والفائقة والمستمرة التي تدور بها اليوم عجلة تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، دفعت العالم إلى الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات لتعصف ثورة المعلومات والتكنولوجيا متعددة الوسائط بجوانب الحياة كافة، في التجارة والسياسة والتربية والتعليم إلى التسلية والألعاب»[1]. والدليل أن إنتاج البشرية للمعرفة تضاعف بكميات كبيرة بفضل اختراع شبكة الإنترنت، التي تختلف كثيراً عن وسائل الاتصال التي سبقتها، سواء من حيث استعمالاتها، خدماتها، عدد مستعمليها، أو انعكاساتها وتأثيراتها في مختلف المجالات، إذ اختزلت هذه الشبكة كل الوسائل الإعلامية والاتصالية الأخرى واحتوتها. ذلك يعني أن شبكة الإنترنت جعلت عالم اليوم يعيش «ثورة جديدة من نوع خاص، فاقت في إمكاناتها وآثارها كل ما حققه الإنسان من تقدم حضاري خلال وجوده على الأرض»[2]. فالتقدم الحاصل في النصف الثاني من القرن العشرين، قد يعادل كل المرحلة السابقة التي عاش فيها الإنسان، وتعوّض كل ما توصل إليه. وإذا كانت وسائل الإعلام الأخرى مجتمعة قد أحدثت جزءاً كبيراً من هذا التغيير والتأثير في حياة الأفراد، فإن الإنترنت تجاوز كل هذه الوسائل، وأصبح تأثيره يعادل، بل يتجاوز تأثير كل الوسائل الأخرى، نظراً إلى تميزه بخصائص كثيرة وإتاحته لخدمات واستعمالات متعددة، لم تكن متوافرة من قبل.

(*) أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية ومدير كلية الإعلام ـ الفرع الأول.

(١) مجد هاشم الهاشمي، **الإعلام الكوني وتكنولوجيا المستقبل** (عمّان: دار المستقبل، ٢٠٠١)، ص ٩.

(٢) عيسى عيسى العسافين، **المعلومات وصناعة النشر** (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠١)، ص ٤٢.

في هذا السياق، بدأت «صحافة المواطن»[٣] تزدهر كتكنولوجيا اتصالية جديدة متاحة على شبكة الإنترنت بأنماط وأشكال تطبيقات متعددة تتطور بصورة كبيرة، ما جعلها تنافس الأشكال التي سبقتها بالظهور، لا بل تنافس وسائل الإعلام التقليدية. هذه الأشكال الجديدة من صحافة المواطن جعلت من الإعلام منبراً للمنافسة والتعبير عن الاختلاف، وفضاءً يتسع لتوفير بيئةٍ للنقاش والتفاعل وطرح الآراء، وبخاصة عند الشباب، تجاه مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والمصيرية، التي كان لها الوقع الكبير على مختلف الشرائح الشعبية، بالنظر إلى إمكانية الاستخدام المستدام والسهل من الأفراد لإمكانات النشر، وهذا ما غيّر جذرياً في طبيعة بناء الرأي العام وسمح للكامن منه بالخروج إلى العلن وإثبات الوجود وبناء الرأي المستقل، بدلاً من الرجوع إلى المصادر التابعة للسلطة، أو الأخذ بالآراء الموجودة والجاهزة من دون التساؤل والتدقيق. وتجلى ذلك في السياق العربي في السنوات الأخيرة التي مضت على ما سمي «الربيع العربي»، والتي تبدّل فيها حكام، واندلعت مواجهات، أطاح بعضها السلطات القائمة، وتحوّل بعضها الآخر إلى حروب أهلية، أدخلت دول الأقليم ومن خلفها الدول الكبرى في أزمة مفتوحة على كل الاحتمالات.

مقابل هذا الواقع المأزوم ميدانياً، شهدت البلدان العربية تزايداً في أعداد مستخدمي شبكات الاتصال الرقمية مصحوباً بانفلات إعلامي كبير، إذ ارتفع عدد مستخدمي الفيسبوك من ٤٠ إلى ٨٠ مليوناً في العام ٢٠١٥ وأن تطبيق الواتساب تصدر في لبنان وقطر والسعودية والإمارات. أما مستخدمو الانستغرام في المنطقة ذاتها، فتجاوز الـ ٢٥ مليوناً، إضافة إلى ملايين مستعملي تويتر وسنابتشات ويوتيوب وويكيبيديا وغيرها[٤]. هذا الاستعمال المفرط للتكنولوجيات الرقمية دفع الكثير من النقاد إلى القول إن «الثورات العربية الأخيرة ولدت من رحم مواقع التواصل الاجتماعي»[٥]، وإن التغطية الإعلامية التي واكبت هذه «الثورات» في مختلف أصقاع العالم العربي، أنتجت إعلاماً عربياً جديداً، غزته «صحافة المواطن» بالصوت والصورة، فبات شاهد العيان مصدراً للمعلومات الأهم، تبحث عنه كبريات الفضائيات العربية لتزويدها بآخر المستجدات الميدانية في ظل انعدام إمكانية إرسال المراسلين إلى مكان الحدث، كون هذه المؤسسات الإعلامية غدت منخرطة بالنزاع، وتالياً، طرفاً في الحرب.

كانت هذه التحركات الشعبية الشبابية، المستفيدة من سهولة وحرية التحرك في فضاء الإنترنت، التي شهدتها مختلف البلدان العربية، بما فيها لبنان الذي شهد في المرحلة الأخيرة حراكاً مدنياً شبابياً ترافق مع أزمة النفايات، محط انتباه لدى الباحثين والدارسين، واختلفت وجهات النظر بصددها سلباً وإيجاباً. غير أننا بعيداً من إطلاق الأحكام المسبقة ودفعاً للاختزال، فإننا نطرح الأسئلة الآتية:

---

(٣) نهى السيد عبد المعطي، **صحافة المواطن: نحو نمط اتصالي جديد** (أبو ظبي: دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٥)، ص ١٨٩.

(٤) دراسة حول استخدام وسائل الاتصال الحديثة في العالم العربي أجرتها صحيفة *The Conversation* في عددها الصادر في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦.

(٥) ياس خضير البياتي، في: مجلة **العرب**، العدد ٩٤٢٧ (٢٠١٤)، ص ٩.

ما هي أشكال استخدام صحافة المواطن في لبنان؟ وكيف تفاعل الجمهور معها أثناء الاستحقاقات الانتخابية؟ وكيف ينظر الشباب إليها؟

لمقاربة هذا الموضوع، لا بد من التوقف عند بعض المفاهيم المتصلة بصحافة المواطن وربطها بمفهوم الفضاء العام، ساعين إلى الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال رصد أشكال تفاعل الجمهور مع صحافة المواطن أثناء الانتخابات البلدية، وكذلك إجراء استطلاع آراء عينة من طلاب كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، للاطلاع على نشاطهم في مجال صحافة المواطن.

أولاً: الإعلام الجديد[٦]

تزامن ظهور مصطلح الإعلام الجديد في نهاية القرن العشرين مع ظهور وسائل تواصل إلكترونية جديدة قادرة على ربط الناس بعضهم مع بعضهم الآخر، ونقل الاخبار والمعلومات بأقل تكلفة وأفضل نوعية وسرعة.

يمتاز الإعلام الجديد بأنه متعدد الوسائط (Multimedia) قادر على نقل المعلومة من خلال النصوص، ملفات الصوت، ملفات الصور ومقاطع الفيديو. كذلك يرتدي تسميات متعددة، فهو رقمي (Digital) لأنه يعتمد على التكنولوجيا الرقمية التي سمحت بربط الحاسوب بوسائل الاتصال المختلفة، وهو تفاعلي (Interactive) لسماحه للمتلقي بإبداء رأيه (Feed Back) الفوري على الرسالة والمشاركة في تعديل مضمونها، وهو شبكي (Network) لأنه متصل بالحواسيب عبر شبكة الإنترنت، وهو معلوماتي (Informatique)، لأنه يدل على البيانات المحفوظة في بنوك المعلومات الإلكترونية، وهو بديل (Alternative)، لأنه يوصف بأنه بديل من الإعلام التقليدي وليس تطوراً له.

أسهم الإعلام الجديد في خلق الكثير من التغييرات في الإعلام التقليدي، أدت بصورة رئيسة إلى تفتت الجماهير بين الوسائل، وتالياً، إلى خلق فضاءات عامة متعددة بدلاً من الفضاء العام (Public Sphere). فازدياد المنافذ الإعلامية أدى إلى توزع الجمهور المتلقي بين الصحافة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية، الأمر الذي دفع المؤسسات الإعلامية بأغلبها إلى الانتشار والتواجد من خلال كل ما هو ممكن ومتاح من وسائل وآليات للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور.

الإعلام الجديد والفضاء العام

عندما وضع هابرماس[٧] نظرية المجال الفضاء أو العام، عام ١٩٨٩، عرّف المجال العام بأنه مساحة للحياة الاجتماعية التي تضم عدداً من الأفراد، تجمعهم خصائص واهتمامات مشتركة

---

(٦) وديع العزعزي، **الإعلام الجديد ـ مفاهيم ونظريات** (عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ١٣٦.

(٧) Jürgen Habermas, *L'Espace public: Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise* (Paris: Payot, 1993).

ويحظون فيها بفرصة القدرة على المشاركة والوصول إلى هذا المجال العام، طالما شعروا أنهم جزء منه. ويرى هابرماس أن الفضاء العام هو شبكة اتصالية من الشبكات القائمة في المجتمعات المدنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة العامة أو بالخبرات اليومية لهؤلاء الأفراد، ولا يتحقق مفهوم الفضاء العام إلّا عندما يتوجه الأفراد نحو ممارسة حقهم في المجتمع والتواصل والاشتراك في مناقشة قضاياهم العامة. وقد قدمت هذه النظرية أربع سمات رئيسة للمجال العام وهي:

١ ـ القدرة على الوصول إلى دائرة الاتصال.

٢ ـ الحرية التي يتمتع بها الأفراد في الاتصال داخل هذه الدائرة.

٣ ـ بنية المناقشة.

٤ ـ أدلة إقناعية محددة تبرر الخطاب المطروح.

إن توظيف هذه النظرية في دراسة الاتصال التفاعلي عبر وسائل الإعلام الجديد، يمكن أن يؤدي إلى انتشار أكبر للديمقراطية في المجتمع من خلال إتاحة الوصول اللامحدود إلى المعلومات والمشاركة المتساوية في المناقشات ومن خلال حرية التعبير الإلكترونية الكبيرة، وتالياً، معرفة إلى أي مدى يمكن للاتصال التفاعلي عبر الإنترنت أن يسهم في تحويل المواطنين أنفسهم إلى قوى فاعلة في حقل الفضاء العام، ومشاركتهم في اتخاذ القرار السياسي، جنباً إلى جنب مع السياسيين والصحافيين والنقاد.

يشير هابرماس إلى أن نجاح الفضاء العام يعتمد على:

١ ـ مدى الوصول والانتشار للمعلومة.

٢ ـ درجة الحكم الذاتي للأفراد.

٣ ـ رفض الاستراتيجية الموضوعة.

٤ ـ الفهم والثقة والوضوح في المضمون الإعلامي.

٥ ـ وجود سياق اجتماعي ملائم.

من خلال ما تقدم، نجد أن الإعلام الجديد بوسائله المتعددة أسهم إلى حد كبير بظهور فضاء عام اجتماعي جديد يحاكي مقاربة هابرماس، حيث الرأي العام متفلّت من القيود، ويمتلك حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وتبادل الأفكار ونشر المعلومات وفي بعض الحالات الضغط على السلطة والمشاركة في القرار. وفي الإطار نفسه، يشير روبرت لوغن[٨] في مقارنته بين الإعلام التقليدي والإعلام والجديد إلى مجموعة خصائص للإعلام الجديد أهمها: سهولة الوصول إلى المحتوى والنشر، التعليم المستمر، نشوء مجتمعات افتراضية جديدة، التشارك، التفاعلية، الحرية، التحول من عصر المنتجات إلى عصر الخدمات.

---

(٨) Robert Logan, «The Fourteen Messages of «New Media»: An Overview Differences between the «New Media» and Mass Media,» <http://www.physics.utoronto.co\Members\logan\UNMedch 5N.pdf>.

ثانياً: صحافة المواطن

يعيد الكثير من الباحثين بداية صحافة المواطن إلى اللحظة التي أمسك فيها الأمريكي أبراهام زابرودر كاميرته لتصوير موكب الرئيس الأمريكي جون كينيدي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، حين التقط مجموعة من الصور أرّخت حدث اغتيال الرئيس، فكانت المادة الوحيدة لأرشفة هذا الحدث، فكان أول مواطن صحافي، وفق تصنيف صحيفة **ليبراسيون** الفرنسية في مقال نشر في العام ٢٠٠٧.

يرى آخرون أن صحافة المواطن بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة التحضير للانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٨٨، حين فقدت مجموعة كبيرة من الناخبين الثقة بوسائل الإعلام التقليدية واعتكافها عن الانخراط في العمل السياسي والشأن العام، فلجأ الصحافيون إلى مجموعة من المواطنين للوقوف على آراء الناخبين ومعرفة توجهاتهم، وهو ما سميّ صحافة العموم (Public Journalism).

ومنهم من يربط نشأة صحافة المواطن بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حين اختطفت طائرات الركاب المدنية، وضربت برجي التجارة العالمية في نيويورك، بينما اعتبر آخرون أمثال ألان ستيوارت[٩] أن التسونامي التي ضربت جنوب آسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ كانت لحظة حاسمة في تطور صحافة المواطن، وجعلتها إحدى أهم ميزات المشهد الصحافي في القرن الحادي والعشرين.

هي صحافة من دون صحافيين، أو صحافة تشاركية، كما يُطلق عليها، وقد أسهم في صعودها تطوّر تقنيات الاتصال الحديثة التي سمحت، بحسب الصحافي والكاتب الأمريكي دان غيلمور[١٠]، للمواطن العادي «بأن يحل مكان الصحافي المهني في عملية إنتاج المعلومة، وذلك لامتلاكه أدوات تسجيل شخصية كالهاتف النقال والكاميرات الرقمية وآلات التسجيل الصوتي، إضافة إلى وجود وسائل للنشر الفوري، منها: منصات لتبادل المحتويات، والمدوَنات، وأدوات التدوين الجزئي». فالشبكة الإلكترونية تضم مواقع متنوعة تتيح للمواطن ممارسة العمل الصحافي من خلال نشر الأخبار والصور والتعليق عليها، كما مشاركة الآخرين فيها.

يمكن هنا ذكر المواقع الاجتماعية كيوتيوب وتويتر والفيسبوك، إضافة إلى المدوَنات الشخصية التي قد تتحوّل إلى صفحات ينشر عليها المستخدمون الأخبار المستقاة من محيطهم الخاص. لكن الاهتمام بهذا النوع من الممارسة الصحافية الصادرة من مواطنين هواة، تُرجم بإطلاق مواقع إخبارية يغذّيها المواطنون أنفسهم.

---

(٩) Stuart Allen, «Histories of Citizen Journalism,» in: Stuart Allen and Einar Thorson, eds., *Citizen Journalism: Global Perspectives* (New York: Peter Lang, 2009), p. 17.

(١٠) Dan Gillmor, *We the Media: Grassroots Journalism by the People, for the People* (Boston, MA: O'Reilly Media, Inc., 2004).

من خلال ما تقدم يمكننا تعريف صحافة المواطن بأنها مجموعة المعطيات التي يقوم فرد بجمعها وإعطائها شكلاً، ومن ثمَّ نشرها ومشاركتها مع الآخرين عبر تقنيات الاتصال الحديثة بهدف الإخبار أو التعليم أو التأثير أو...، ويمكننا تقسيمها على الشكل الآتي:

١ ـ مواقع التحرير الجماعي (الويكي) Wikis.

٢ ـ منتديات المناقشة وغرف الدردشة الإلكترونية Discussion Forums.

٣ ـ المدونات Blogs.

٤ ـ المواقع الإخبارية التساهمية أو من المواطنين User-Generated WebNews.

٥ ـ مواقع مشاركة المحتوى Content Sharing Websites.

٦ ـ شبكات التواصل الاجتماعي Social media.

والملاحظ أنه من بين المواقع الإلكترونية العشرة الأوائل في لبنان، كما في العالم للعام ٢٠١٦ بحسب موقع أليكسا (Alexa)[١١] العالمي للإحصاء والتسويق الإلكتروني، احتلّت صحافة المواطن أربعة مواقع عبر الفيسبوك، وتويتر، واليوتيوب والويكيبيديا.

١ ـ مواقع التحرير الجماعي Wikis[١٢]

تعتبر مواقع التحرير الجماعي من مواقع مصادر المعلومات والأخبار المجانية، وهي تسمح لجميع رواد الموقع بسهولة إنشاء المضمون وتحريره، أو تعديل محتوى معلومة موجودة سابقاً، وذلك باستخدام أدوات ترميزية مبسطة.

وتوصف هذه المواقع الـ «ويكي» بأنها أبسط قواعد البيانات التي يمكن أن تعمل على الإنترنت.

يعتبر موقع بورتلاند باترن (Portland Pattern) الذي أطلقه وارد كانينغهام في ٢٥ آذار/مارس من العام ١٩٩٥ أول موقع أطلق عليه «ويكي». أما اليوم، فيعتبر القسم الإنكليزي من موسوعة الويكيبيديا المعروفة والمستعملة عالمياً أكبر موقع «ويكي» على شبكة الإنترنت.

خصائص مواقع الويكي:

١ ـ يسمح للمستخدم وبسهولة كبيرة إنشاء المحتوى وتعديله وحذفه من دون أي تعقيدات.

٢ ـ ينمي العمل الجماعي والتشاركي على الإنترنت في جمع وعرض المعلومات حول موضوع ما ويسمح بربط الموضوعات المتشابهة والمترابطة بعضها ببعض.

٣ ـ تقوم مواقع ويكي بعمل تراكمي، بحيث تحتفظ بكل محتوياتها في قواعد بيانات متشعبة.

---

(١١) Alexa is a Checking website traffic and rank.

(١٢) كلمة ويكي مأخوذة من شعب جزر هاواي Wiki الأصليين وهي تعني «بسرعة»، وقد استخدمت في مجال الإنترنت للتعبير عن سرعة الكتابة في الموسوعات الإلكترونية المعروضة على شبكة الإنترنت.

٤ ـ تعتبر مواقع الويكي من أكثر المواقع الإلكترونية استخداماً[١٣] من قبل الجمهور لما تحتويه من تنوع وكميات كبيرة من المعلومات ولكنها لم تكتسب بعد المصداقية المطلوبة لتصبح مرجعاً أكاديمياً موثوقاً.

٢ ـ المواقع الإخبارية

تعد المواقع الإخبارية (User Generated News) التساهمية مواقع شبيهة بالصحف التقليدية الورقية والإلكترونية، ولكن الاختلاف هو في هوية من يشارك في محتواها ويحرر مضمونها. يقوم المواطنون العاديون الموزعون على مناطق مختلفة بتحرير مضامين هذه المواقع، وهم في الأغلب متطوعون وهواة لمهنة الصحافة. كما هي الحال في الموقع الإخباري الكوري الجنوبي «OhmyNews» الذي يعتبره كثيرون الموقع الإخباري التساهمي الأول في العالم، حيث يسهم المواطنون في رفده بالأخبار، وموقع «AgoraVox» الفرنسي الذي يعتمد على مقالات قراء متطوعين. تلك المواقع الإخبارية الإلكترونية[١٤] تتبنى فلسفة مشاركة المواطنين في نقل المعلومات والأخبار، وعدم حصر النشر بطائفة الصحافيين والكتاب أو المحللين.

كما نشأت في السياق عينه وكالات إخبارية متخصصة ببيع الصور وتسجيلات الفيديو، كوكالة «Citizenside» الفرنسية للصور الفوتوغرافية التي تؤدي دور الوسيط بين الوسائل الإعلامية والأفراد، فبعد أن يلتقط المواطنون بهواتفهم النقالة أو كاميراتهم الرقمية الصور الثابتة أو المتحركة المرتبطة بحدث معين، تقوم الوكالة بالاتصال بوسائل الإعلام الراغبة في شراء تلك الصور.

لم يعد المواطن الفرد مجرد متلق للأخبار من وسائل الإعلام التقليدية، بل أصبح ناقلاً للأخبار والأحداث التي يصادفها في يومياته، ومحملاً لها على مواقع الشبكة الإلكترونية، ما جعل، تالياً، الفصل بين المتلقي والمرسل أكثر غموضاً. وحيث يعجز الصحافي عن الوصول إلى مكان الحدث، ثمة مواطن بات على استعداد لنقل ما يراه بالصوت والصورة، ليتحوّل إلى منتج فعلي للمعلومة وموّزع لها. إنّ الإنتاج الذاتي للمعلومة وفرته التقنيات الحديثة للاتصال، وساعدت الشبكة الإلكترونية على صعوده، مما أسهم في ظهور جيل جديد من المواطنين الصحافيين الذين لا يحتاجون إلى امتلاك «ثقافة معلوماتية» كي يتمكنون من استخدام التقنيات الحديثة، أو الولوج إلى صفحات الإنترنت، فقد باتت معظم هذه الأدوات تتسم بالسهولة والابتعاد عن التعقيد.

---

(١٣) أهم مواقع الويكي الفاعلة في هذه المرحلة هي على الشكل الآتي وفق ترتيب الأكثر زيارة واستخداماً: Wiki Pedia, Wiki Travel, Wiki How, Wiki Books, Cookbook Wiki, Wiki summerviel, Wiki, Mapia Wiktionary, Uncyclopedia, Product wiki, Lyvic wiki, wiki Cars, Wiki Leaks.

(١٤) أهم المواقع الإخبارية التساهمية في العالم: موقع «OhmyNews» الكوري/موقع «AgoraVox» الفرنسي ـ وجود جمعية تدعمه وترعاه/موقع «GlobalVoice» الأمريكي ـ تجربة مدعومة من مجموعة مساهمين.

أهم المواقع الإخبارية التساهمية في الوطن العربي: موقع جريدتك/موقع «نريد» (الموقعين خارج الخدمة حالياً).

٣ ـ منتديات المناقشة أو المحادثة الإلكترونية

هي مكان يتجمع فيه الأفراد الأعضاء لتبادل الخبرات حول موضوع ما، كما أنها تعتبر مساحة على شبكة الإنترنت تسمح للمستخدمين بنشر الرسائل لعرض الأفكار والآراء عن القضايا المختلفة ومناقشتها من زاوية معالجة التي يراها المشاركون مناسبة من دون قيود، باستثناء تلك التي يضعها المشرفون على الموقع من خلال نظام الضبط والتحكم الذي ينظم إدارة المنتدى تقنياً.

وتتم المشاركة في منتديات المحادثة، إما بطرح إشكالية معينة، وإما بتحرير خبر ومشاركته، وإما بالتعليق على المواضيع. يستطيع جميع المشاركين تأدية دور الصحافي؛ فهم يحللون سياسياً ورياضياً وفنياً وينتقدون اجتماعياً واقتصادياً وصحياً، ويسرّبون خبراً أمنياً أو عسكرياً أو حصرياً حصلوا عليه من مصدر موثوق به.

تعتبر أول مجموعات المحادثة NewsGroups على الشبكة تلك التي جمعت مجموعة من طلاب إحدى الجامعات الأمريكية على سبيل الاختبار في العام ١٩٧٩.

نستطيع أن نميز بين أشكال متعددة من منتديات المحادثة أهمها:

أ ـ منتديات المناقشة

تسمح المنتديات بتبادل الآراء والأفكار والملفات بين الأشخاص، كما تقدم النصائح والإرشادات إلى الكثير من المشكلات والاستفسارات التي يطرحها المشاركون. وهي تختلف عن المدونات في إمكانية تحكُّم المشرف على منتدى المناقشة في الرسائل حذفاً أو تعديلاً، في حال مخالفتها معايير النشر التي حددها المنتدى.

وتختلف المنتديات عن مواقع الدردشة من حيث إنها تبقي مداخلات المشاركين معروضة، إضافة إلى إتاحتها للمشاركين المسجلين التعبير عن رأيهم في الإشكالية المطروحة للنقاش.

ب ـ لوائح البريد الإلكتروني

تتيح هذه الخدمة إرسال بريد إلكتروني إلى عدد معين من المنضمين إلى هذه القوائم، وتغطي موضوعات في مجالات متخصصة علمياً، سياسياً، اجتماعياً، وغيرها من المجالات، وتقترب في فكرتها من مجموعات الأخبار والنقاش.

ج ـ غرف الدردشة

هي تطبيقات يتواصل من خلالها الأفراد حول موضوعات جادة أو للتعارف والتسلية. يمكن لهذه التقنية أن توفر للمستخدم احتمالين لإظهار هويته أو إخفائها وللتحدث من فرد إلى فرد أو من فرد إلى مجموعة أو من مجموعة إلى مجموعة. وأقدم شكل من أشكال غرف الدردشة هي التي تعتمد رسائل نصية متنوعة، أي تقنية الـ (talkomatic). وقد تم تطويرها ووضعها على نظام

الـ plato تقريباً في عام ١٩٧٤. وتطورت هذه البرامج التي تسمح بتزامنية الاتصال بين المشتركين في المحادثة وأتاح بعضها إمكانية التواصل بالصوت والصورة، وشهدت انتشاراً واسعاً.

د ـ مجموعات الأخبار

تعد شكلاً من أشكال المناقشة عبر الإنترنت، حيث يجتمع مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم اهتمامات مشتركة للحديث في موضوعات متعددة وتختلف عن القوائم البريدية بأنها تضم عدداً كبيراً من الأفراد، وبأنه يمكن التحكم في الرسائل التي نرغب في استقبالها، ويمكن للفرد قراءة كل الرسائل المرسلة إلى المجموعة التي يختار الانضمام اليها.

٤ ـ المدونات الإلكترونية

إنها أحد تطبيقات الإعلام الجديد، وشكل من أشكال صحافة المواطن بدأت شخصية لأرشفة محطات في حياة الفرد وأفكار خالجته، ثم ما لبثت أن دخلت إلى الفضاء الإعلامي لتكتسب دوراً متميزاً في رصد وشرح وتحليل للوقائع والأحداث السياسية والاجتماعية.

المدونة الإلكترونية هي ترجمة لما يصطلح عليه بالـ Blog والذي هو اختصار لكلمتي Web Log وتستخدم لتدوين سيرة ذاتية، مذكرات، تجارب، خواطر، انتقادات، تأملات، أو لنشر الأخبار أو لنقل الأحداث والخبرات والآراء والمعلومات.

ظهرت المدونات في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤، وكان الأمريكي جورج بارغر[١٥] أول من استعمل مصطلح مدونة في العام ١٩٩٧، قبل أن تنتشر على نطاق واسع من العالم، وفي أوساط اجتماعية متنوعة تضم الفنانين والاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين. تسهم المدونة فرديةً كانت أو جماعيةً، في تبادل الأفكار والهواجس والآراء التي يطرحها الناشر على صفحاتها من دون قيود على المرسل أو على القارئ؛ فكلاهما لديه الحرية في الكتابة والتعليق والمناقشة على الرسائل المزوّدة بالنصوص أو الوسائط المتعددة.

من ناحية المضمون، تتنوع المدونات، فمنها الاقتصادية ومنها الإخبارية والرياضية والدينية والترفيهية والسياسية والمحلية والتقنية، إلا أن أكثر المدونات بروزاً ومتابعة هي السياسية والرياضية. أما من حيث الممارسة الإعلامية، فقد قسّم «الصادق رابح»[١٦] المدونات إلى:

١ ـ مدونات المواطنين: مستخدم فرد.

٢ ـ مدونات الجمهور: مدونات إعلامية ملحقة بالمواقع الإلكترونية للوسائط الإعلامية.

---

(١٥) إدريس لكريني، «المدونات الإلكترونية من التواصل إلى الضغط،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الأول لتقنيات الاتصال، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٩.

(١٦) الصادق رابح، «المدونات والوسائط الإعلامية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي للإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة، جامعة البحرين، البحرين، ٢٠٠٩.

٣ ـ مدونات الإعلاميين: مدونات يحررها إعلاميون خارج إطار المؤسسات الإعلامية.

٤ ـ مدونات الإعلاميين الملحقة بالمؤسسات الإعلامية.

أما أهم المميزات[١٧] التي تتمتع بها المدونات، إضافة إلى كونها معبرة عن فلسفة صاحبها، مبرزة شخصيته لقدراته الفنية والكلامية، فهي سريعة، مبتكرة، مسلية، متنوعة، سهلة البناء، مؤرشفة الموضوعات، تتمتع بدرجة عالية من الحرية، إضافة إلى قلة التكلفة في إنشائها وتصميمها.

٥ ـ مواقع مشاركة المحتوى

هي مواقع تتيح «بث مقاطع فيديو صوتية «Podcasting» أو مرئية، ويطلق عليها أيضاً «مواقع الفيديو التشاركي» Video-sharing websites، وهي أحد التطبيقات العملية الشهيرة للتحوّل في استخدام وتوظيف شبكة الويب من مستودع للمعلومات إلى استخدامها في التشبيك والتواصل الاجتماعي من خلال نشر ما ينتجه الجمهور من مضامين مختلفة»[١٨]. حصل الظهور الأول لمواقع مشاركة المحتوى في العام ٢٠٠٤ بظهور الموقع الكوري الجنوبي PandoraTv إلّا أن الرواج الواسع والعالمي لهذه الفئة من صحافة المواطن بدأت في العام ٢٠٠٥ بظهور موقع اليوتيوب (Youtube) الذي حاز بسرعة رواجاً واسعاً، جعله يتصدر المواقع الأكثر زيارة من قبل الجمهور (الرابع وفق تصنيف موقع أليكسا العالمي)، بحيث يصل عدد مشاهدات الجمهور لبعض مقاطع الفيديو إلى ملايين المشاهدات.

تقوم فكرة المواقع التشاركية على مبدأ « بث لنفسك أو أذع لنفسك»، فإضافة إلى المواد السمعية البصرية التي يقوم المواطنون الهواة بمشاركتها مع الجمهور، يقوم المواطنون الإعلاميون، وحتى وسائل الإعلام، بمشاركة محتوى البرامج التي تبث خلال شبكة البرامج اليومية. أما أهم مميزات المحتوى المنشور من قبل الهواة على مواقع مشاركة المحتوى، فتتلخص بالنشر على نطاق جماهيري واسع، ووجود جانب إبداعي، نتيجة تنوع المواد المنشورة وكثرتها، وعدم خضوع المحتوى المنشور لقواعد النشر الإعلامية، إضافة إلى تأثيرها الكبير في المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية.

ووفقاً لتقرير نشره مركز مدار للأبحاث والتطوير لعام ٢٠١٢ بلغ عدد مقاطع الفيديو المحمّلة على موقع اليوتيوب ٦٥٠ مليون قطعة سمعية بصرية، ويتزايد هذا العدد بمعدل ٥٠٠ ألف قطعة يومياً. مع ازدياد أهمية المقاطع المنشورة على مواقع مشاركة المحتوى، اضطرت وسائل الإعلام التقليدية إلى إعادة نشر هذه المقاطع وتحوّلت بعض هذه التسجيلات الفيديوغرافية التي التقطها

---

(١٧) Susan Herzog and Catherine Tannahill, «Blogging at School,» (2005), <http://bloggingatschool.blogspot.com/>.

(١٨) السيد عبد المعطي، **صحافة المواطن: نحو نمط اتصالي جديد**، ص ٦١.

مستخدمو الإنترنت إلى مواد ترويجية تلفزيونة، ترسخت في الوجدان الجماعي العام، كما أسهمت تسجيلات وصور المواطنين في فضح ما يجري على يد السلطات القمعية.

٦ ـ شبكات التواصل الاجتماعي

تُعرّف بويد وإليسون شبكات التواصل الاجتماعي بأنها «مواقع تتشكل من خلال الإنترنت، تسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة، وإتاحة الفرصة للاتصال بقائمة المسجلين، والتعبير عن وجهة نظر الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الاتصال، وتختلف طبيعة التواصل من موقع إلى آخر»(١٩). هي المواقع التي تقوم على إنشاء شبكات اجتماعية من الرواد من كل أنحاء العالم، وتعتمد بصورة أساسية على الاستفادة من تفاعلية شبكة الإنترنت، حيث تسمح هذه المواقع لأعضائها أن يقدموا أنفسهم ويعبروا عن آرائهم وأفكارهم للآخرين. هي من مواقع الجيل الثاني للويب، وسميت اجتماعية لأنها جزء من مفهوم بناء المجتمعات حيث يستطيع المواطن التعرّف إلى أفراد يتشاركون معه الاهتمامات والذكريات والصور والتعارف والالتقاء بالأصدقاء وزملاء العمل.

شهد العام ٢٠٠٢ ولادة الشبكات الاجتماعية بنسختها الحالية مع ظهور موقع «Friendster» الأمريكي، من ثمَّ تبعه موقع «My Space» الأمريكي عام ٢٠٠٣ قبل ظهور الفيسبوك وتويتر وغيرها، وتفوقها على أسلافها، بنوعية وكمية الخدمات المتاحة.

أما عن خصائص ومميزات الشبكات الاجتماعية، فيمكننا القول إنها سهلة الاستخدام، تسمح بالتعبير عن الذات، تمكّن بعض الأفراد من كسر الحواجز التي قد تعوق ارسال الرسائل، وتتيح التدفق الحر للمعلومات، وتساهم بالتوفير والمساواة الاجتماعية في الاستعمال من قبل شرائح المجتمع كافة.

وما لا شك فيه، أن مواقع الشبكات الاجتماعية هي من أكثر المواقع انتشاراً في العالم، وباتت وسائل إعلام بديلة، حيث وجد فيها الأفراد طريقةً للتعبير بحرية ووسيلة لإعلام العالم بما يحصل من تطورات واعتداءات، وهو ما ساهم في تغيير الكثير من الوقائع.

أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي إمكانية تعبئة الرأي العام تجاه قضايا سياسية واجتماعية أساسية، ومكّنت مؤسسات المجتمع المدني من التفلت من رقابة السلطات الحاكمة، والتواصل مع الجماهير، من دون الحاجة للمرور بفلاتر الإعلام التقليدي الذي تسيطر عليه غالباً السلطات القائمة.

---

(١٩) Danah M. Boyd and Nicole B. Ellison, «Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship,» *Journal of Computer-Mediated Communication*, vol. 13, no. 1 (October 2007), article 11.

ثالثاً: تفاعل صحافة المواطن في لبنان مع الانتخابات البلدية ٢٠١٦

خلال إعدادنا بحثنا هذا، قمنا برصد تفاعل الناس مع حدث الانتخابات البلدية في لبنان على مواقع الويكي الصادرة باللغة العربية خلال ربيع عام ٢٠١٦، فلم نجد أية معلومة جديدة أو آنية حول الانتخابات، فالمعلومات التي قدمتها أدوات بحث هذه المواقع أثناء بحثنا تعود إلى معلومات نشرت حول الموضوع في العام ٢٠١٢.

تعتبر مواقع الويكي أحد أهم أشكال صحافة المواطن على الإنترنت، ويمكن أن تتحول إلى أداة إعلامية فاعلة، إذا ما طُوّر استعمالها، كما يمكن لها أن تساعد على كتابة الوثائق بصورة جماعية، باستخدام الويب وبلغة مميزة وبمتناول الجميع.

أما تجربة المواقع الإخبارية التشاركية، فهي في تراجع مستمر حول العالم، فالمواقع التي ما زالت مستمرة في تقديم المعلومات من الصحافيين المواطنين معدودة، وتتلقى تمويلاً من جمعيات أو من مساهمين ومعلنين. أما في العالم العربي، فالتجربتان الأكثر بروزاً كانتا لموقع «جريدتك» الذي أنشئ في العام ٢٠٠٨ ولموقع «نريد» الذي رفع شعار «نريد مصر كما نتمنى». واللافت أن الموقعين العربيين المذكورين هما خارج الخدمة منذ سنوات، ولم نجد تجارب جديدة، ما يدل على فشل تجربة المواقع الإخبارية التشاركية في لبنان والوطن العربي، وتالياً، لا وجود لأية معلومة حول الانتخابات البلدية اللبنانية، ربيع العام ٢٠١٦.

لاحظنا خلال عملية رصدنا حدث الانتخابات البلدية في لبنان في العام ٢٠١٦، أن عدد المنتديات اللبنانية بعامة، متدنٍ جداً، مقارنة بعددها في بعض البلدان العربية، وأن أغلبها يطغى عليه الطابع المناطقي أو الحزبي، وأنه لا وجود لأي منتدى أو غرفة دردشة حول موضوع الانتخابات البلدية في لبنان في اللغة العربية. فالهدف الأول للشباب اللبناني الذي يتواصل عبر غرف الدردشة يبقى التعرف إلى أشخاص جدد، وتوسيع شبكة علاقاته الحزبية أو الشخصية.

خلال دراستنا تطور المدونات في الوطن العربي، لاحظنا أن عددها بلغ ذروته قبل بداية الربيع العربي، ولم يتأثر بالحراك الشعبي، بحيث يبدو أن الجمهور اقتنع بعدم مقروئيته الكبيرة وبمحدودية متابعيه، وتالياً، ضعف الجدوى في مرحلة «الثورات».

في لبنان، بقي عدد المدونات المرتبطة بالانتخابات البلدية للعام ٢٠١٦ محدوداً جداً، والتفاعل على هذه المدونات ضعيفاً، واقتصر وجودها على مدونات المواطنين أي مبادرات فردية غير فاعلة. وإن أغلب المواد المنشورة حول حدث الانتخابات البلدية في لبنان للعام ٢٠١٦ اقتصر على مقتطفات من نشرات الأخبار أو البرامج الحوارية والتهكمية، كما غابت الحملات الانتخابية للمرشحين عن اليوتيوب وطغت نسبة المشاركة والتفاعل في المواضيع الثانوية أو الترفيهية. ويقوم مناصرو أحزاب السلطة والمعارضة باستغلال مواقع مشاركة المحتوى لعرض مواد تستفز الأطراف

الأخرى. والجدير ذكره أن أغلب المقاطع التي يقوم اللبنانيون بمشاركتها والتفاعل معها فنية وفضائحية، ولا يهتمون كثيراً بالمواد التعليمية والتثقيفية.

بهذا، أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي إمكانية تعبئة الرأي العام تجاه قضايا سياسية واجتماعية أساسية، ومكنّت مؤسسات المجتمع المدني من التفلت من رقابة السلطات الحاكمة والتواصل مع الجماهير من دون الحاجة إلى المرور بفلاتر الإعلام التقليدي الذي تسيطر عليه غالباً السلطات القائمة. نعكس هذا النجاح الكبير لشبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع اللبناني، فوجدنا حضوراً مقبولاً للحملات الانتخابية وللمرشحين وتفاعلاً قوياً خلال حدث الانتخابات البلدية اللبنانية للعام ٢٠١٦، فأنشئت الصفحات التسويقية للوائح المرشحة وللمرشحين الأفراد، ودارت النقاشات والحوارات. فهذه الشبكات باتت تتيح مختلف خدمات الاتصال والعرض والتفاعل التي أتاحتها بقية أنواع صحافة المواطن في موقع واحد جامع كالفيسبوك مثلاً.

وفي مقارنة لبعض خصائص أشكال صحافة المواطن في لبنان نعرض ما يلي:

	تفاعل في المضمون: تعديل	تفاعل على المضمون: تعليق	رصد حدث الانتخابات البلدية ٢٠١٦	وتيرة التفاعل خلال ٢٤ ساعة	التطبيق
مواقع التحرير الجماعي (الويكي) Wikis	✓		غير موجود	صفر	مركزي
المواقع الإخبارية التساهمية User-Generated Web-News	✓		غير موجود	صفر	لا مركزي
منتديات المناقشة وغرف الدردشة الإلكترونية Discussion Forums		✓	موجود باللغة الإنكليزية	بالمئات	لا مركزي
المدونات Blogs		✓	موجود	بالعشرات	لا مركزي
مواقع مشاركة المحتوى Content Sharing Websites		✓	موجود	بالمئات	مركزي
شبكات التواصل الاجتماعي Social media		✓	موجود	بالآلاف	مركزي

رابعاً: صحافة المواطن في نظر عيّنة من طلاب كلية الإعلام

بغرض معرفة آراء الطلاب الجامعيين في صحافة المواطن، قمنا باستطلاع آراء عينة من طلاب كلية الإعلام في مرحلة الإجازة في قسم الصحافة، شملت حوالى ١٢٠ طالباً من أصل ٣٠٠ طالب، كون هؤلاء يشكلون الفئة الأكثر تماساً أكاديمياً ومهنياً مع التطورات الاتصالية والتكنولوجية الحاصلة في عالم الصحافة. وكان أن حصلنا على المؤشرات الآتية:

	السؤال	لا	نعم	النسبة المئوية	
				لا	نعم
١	هل تتابع الأخبار عبر الإنترنت؟	٢١	٩٩	١٧,٥٠	٨٢,٥٠
٢	هل سمعت بصحافة المواطن؟	٦٧	٥٣	٥٥,٨٣	٤٤,١٧
٣	هل تعرف ماذا نقصد بالمدونات أو Blogs؟	٣٢	٨٨	٢٦,٦٧	٧٣,٣٣
٤	هل تعرف ماذا نقصد بمنتديات المناقشة أو Chat Rooms or Discussion Forums؟	٤٣	٧٧	٣٥,٨٣	٦٤,١٧
٥	هل تعرف ماذا نقصد بمواقع مشاركة المحتوى؟	٧٨	٤٢	٦٥	٣٥
٦	هل تعرف ماذا نقصد بمواقع التحرير الجماعي Wikis؟	٢٨	٩٢	٢٣,٣٣	٧٦,٦٧
٧	هل تعرف ماذا نقصد بالمواقع الإخبارية التساهمية User Generated News؟	٩٨	٢٢	٨١,٦٧	١٨,٣٣
٨	هل تعرف ماذا نقصد بشبكات التواصل الاجتماعي؟	صفر	١٢٠	صفر	١٠٠
٩	هل تعتمد على إحدى هذه الوسائل المذكورة للحصول على الأخبار؟	١٥	١٠٥	١٢,٥٠	٨٧,٥٠
١٠	هل استعملت إحدى هذه الوسائل المذكورة لإرسال الأخبار؟	٥١	٦٩	٤٢,٥٠	٥٧,٥٠
١١	هل تعتقد أن هذه التقنيات المذكورة هي جزء من صحافة المواطن؟	٢٨	٩٢	٢٣,٣٣	٧٦,٦٧
١٢	هل تثق بالمعلومات التي تنشر على شبكات التواصل الاجتماعية والمنتديات؟	٨٧	٣٣	٧٢,٥٠	٢٧,٥٠
١٣	هل تفضل الحصول على الأخبار من الوسائل الحديثة الرقمية أكثر من الوسائل التقليدية كالصحيفة والتلفاز والإذاعة؟	٧٦	٤٤	٦٣,٣٣	٣٦,٦٧
١٤	هل تعتقد أن تقنيات الاتصال الحديثة ساهمت بالتحركات الشعبية الحاصلة في العالم العربي؟	٣	١١٧	٢,٥٠	٩٧,٥٠
١٥	هل تعتقد أن تقنيات الاتصال الحديثة تساهم في نشر الديمقراطية؟	٤٠	٨٤	٣٢,٢٦	٦٧,٧٤
١٦	هل تعتقد أن تقنيات الاتصال الحديثة ساهمت في تحفيز الشباب على التعبير أكثر عن آرائهم؟	٢	١١٨	١,٦٧	٩٨,٣٣

هذا ما يدل على أن الإنترنت بات مصدر المعلومات الأول لفئة الشباب، وإن كانت نسبة ٦٠ بالمئة تفضل الحصول على المعلومة من وسائل الإعلام التقليدية. ولعل أحد أهم الأسباب التي تبرر هذا التوجه هو غياب أي ضوابط، أو أي أداة محاسبة وحماية من عمليات الغش والتزوير، وغيرهما الكثير من الأفعال الجرمية التي يحاسب عليها القانون خارج الفضاء الإعلامي الافتراضي. إضافة إلى التفاوت الواضح في معرفة أشكال صحافة المواطن (تفاوتت النسب بين ١٨ و١٠٠ بالمئة)، إلّا أننا نجد أن الأغلبية الساحقة من المستطلعين الشباب، ٩٨,٣٣ بالمئة، تعترف بمساهمة تقنيات الاتصال الحديثة بحثّ الشباب على التعبير أكثر عن آرائهم في القضايا الاجتماعية والسياسية المختلفة.

خلاصة واستنتاجات

• تراجع صحافة المواطن الملتزمة في لبنان في مقابل طغيان، أو ارتفاع، نسبة المشاركة والتفاعل في المواضيع الثانوية أو الترفيهية.

• استعمال شباب أحزاب السلطة والمعارضة وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع مشاركة المحتوى، لتبادل الشتائم والاتهامات، وعرض مواد تستفز الطرف الآخر.

• تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي أحدث تطورات صحافة المواطن وأكثرها شعبيةً ورواجاً، ما جعلها مقصداً لوسائل الإعلام ورجال السياسة والأعمال والمال والفن، وجعلها تتطور لتقدم كل أدوات سابقاتها، وتأخذ مكانها.

• لا يثق جمهور الشباب اللبناني بالأخبار التي تبث عبر أشكال صحافة المواطن ويفضل الحصول على المعلومات من وسائل الإعلام التقليدية.

• يعتقد الشباب اللبناني أن تقنيات الاتصال الحديثة حفزت الشباب على التعبير عن آرائهم أكثر، وساهمت بالتحركات الشعبية الحاصلة في الوطن العربي.

• سمحت تقنيات الاتصال الحديثة للشباب اللبناني بالتعبير بسهولةٍ أكبر عن آرائهم، لكنها لم تصل إلى مرحلة بناء رأي مستقل فاعل، قادر على اتخاذ مواقفه وآرائه، من دون الرجوع إلى المصادر التابعة للسلطة.

• تعاظم دور صحافة المواطن، وتحديداً شبكات التواصل الاجتماعي في المناطق التي شهدت احتجاجات ومنعت السلطة وسائل الإعلام من تغطية الأخبار في مناطق التوتر، فقام المواطن الصحافي «باستخدام الفيسبوك لتنظيم التظاهرة وتحديد موعدها، واستخدم تويتر للتنسيق، واستخدم يوتيوب ليخبر العالم ويجعله يشاهد».

• أسهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل مشاركة الشباب اللبناني لتحقيق رغبة كل فئة مشتركة في الاهتمامات والأنشطة نفسها، وساهمت في تجييش الجمهور للمطالبة بحقوقه من السلطة، لكنّ النظام الطائفي سرعان ما استوعب هذه الحالة الشعبية وشتت جمعها.

إن هذا الحضور للمواطن الصحافي، سيكتسب أهميته مع التزام هذا الأخير قضايا الشأن العام، وانخراطه في الممارسات السياسية والاجتماعية المكّونة للفضاء العام. إنّ الأحداث الجارية في أكثر من بلد عربي كشفت الدور الذي يؤديه المواطنون في إيصال المعلومة، بعيداً من رقابة السلطة. فالصور ومقاطع الفيديو التي يلتقطها المواطنون ويحمّلونها على يوتيوب، والأخبار التي يبثونها على تويتر وفيسبوك وغيرها من المواقع الإلكترونية، كلّها كوّنت إعلاماً غير تابع للسلطة، بل إنّها في حالات كثيرة مثلت مصدراً وحيداً لمعرفة ما يجري.

لا يستطع الصحافيون الوصول إلى كل مناطق الصراعات، وإن كان البحث في درجة صدقية صحافة المواطن هو اليوم من الأسئلة الملحة، لكنّها أسئلة لا تخفي حقيقة أنّ هذه الصحافة قد ساعدت المواطن على إيصال المعلومة كما يتمنى، لا كما تفعل وسائل الإعلام. إنّها أحد مظاهر تعزيز الممارسة الديمقراطية للمواطنين. لقد أسهمت إنتاجات المواطنين على الشبكة الإلكترونية في توسيع دائرة الإنتاج المعرفي وكسرها لاحتكار النخبوية المعترَف بها تقليدياً على أنّها مصادر للإنتاج الفكري والثقافي، وهو ما يجد فيه الكثير من الباحثين شكلاً من أشكال دمقرطة المعلومة.

لا شك في أنّ صحافة المواطن قد أدت إلى تحوّلات في الفضاء الإعلامي العام، لكنّها تحوّلات تدخل في إطار إعادة تشكيله، أكثر منها منافسته، أو استبداله.

الفصل السادس عشر

ربيع العرب وخريف إعلامهم

سامي كليب(*)

هذه أولاً نتيجة استطلاع آراء أجريته عبر الفيسبوك وتويتر:

هل تثقون بالإعلام؟... ٨٥ بالمئة لا

هل تعتبرون أن الإعلام هو سلطة رابعة أم مطية للسلطة؟ ٩٠ بالمئة هو مطية....

هذه كانت نتيجة استطلاع رأي أجريته عبر الفيسبوك، وأجابني عنه نحو ٦ آلاف شخص.

الثورة في تونس كانت الأولى في ما وصف بالربيع العربي، تيمناً بربيع أوروبا الشرقية. وما سمي الربيع العربي لا يزال حتى اليوم محور خلاف بشأن التسمية، هل هو ربيع أم انتفاضات أم تمرد أم ثورات أم مؤامرات، أم كل هذا؟ لكل تفسيره وذرائعه، طبعاً لا مجال للدخول فيها الآن. لذلك فإن اختيار عنوان «ربيع العرب وخريف إعلامهم»، لهذه المداخلة، هو لطرح الإشكالية أكثر من تبني المفهومين تماماً: فالربيع والإعلام لا يزالان في مخاض عسير...

بعد شهر من التظاهرات في تونس، التي أعقبت إحراق البائع الفقير محمد البوعزيزي نفسه رداً على تحقير شرطية له، هرب الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. كان خصمه الإسلامي اللدود زعيم حركة «النهضة» الشيخ راشد الغنوشي، يستعد للعودة من منفاه البريطاني بعد ٢٠ عاماً من الغياب. اختار أن يكون تصريحه الأول لقناة الجزيرة فقال: «إن الجزيرة هي شريكة الثورة».

(*) إعلامي لبناني.

الواقع أنّ قناة الجزيرة أثارت منذ الشرارة الأولى للثورة التونسية، وما حصل بعدها في مصر، الكثير من الجدل حول دورها ودور الإعلام الفضائي. ثم الشبكة العنكبوتية للتواصل الاجتماعي، في ما حصل في الوطن العربي منذ ٢٠١٠.

السؤال الإشكالي الأول إذاً: هل كان هذا الإعلام مؤجِّجاً للثورة وداعماً لها، أم كان مطية لمشاريع سياسية؟

دعونا بداية، نلقي نظرة سريعة على واقع الإعلام العربي وظروف نشوء الفضائيات لنعرف مقاصدها منذ تأسيسها، ودورها لاحقاً.

أولاً: ثورة الفضائيات العربية

كشف اتحاد إذاعات الدول العربية في تقرير له عام ٢٠١٥، أنّ عدد القنوات الفضائية التي تتولى بثها، أو إعادة بثها، هيئات عربية عامة وخاصة، بلغ ١٣٩٤ قناة... بينها ١٧٠ قناة رياضية و١٥٢ قناة للأفلام والمسلسلات، و١٢٤ قناة غنائية وفنية و٩٥ قناة دينية، معظمها إسلامي، وما يقارب ١٠ منها فقط مسيحية. أما القنوات الإخبارية فهي لا تتعدى ٦٨ قناة.

حين نعود إلى الخلفية الجدية التي سبقت هذه الفورة في الإعلام الفضائي، نلاحظ أن الوطن العربي عاش منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي أحداثاً هائلة:

• أهم وأخطر شرخ عربي ـ عربي كبير، تمثل باحتلال الرئيس العراقي الراحل صدام حسين الكويت.

• أول حدث سياسي عربي كبير أيضاً، هو مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ثم اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، التي تبعها بعد أقل من عام، بداية مجاهرة بعض الدول العربية بفتح علاقات مع إسرائيل... الأردن (معاهدة وادي عربة) تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ثم المملكة المغربية، وكرت السبحة بين علاقات كاملة أو مكاتب تمثيل ومكاتب تجارية صوب قطر وتونس وموريتانيا وغيرها.

بعد الشرخ العربي، ثم المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، حدثت الأمور التالية:

• اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠.

• الاعتداءات الإرهابية على أمريكا عام ٢٠٠١ عقب وصول إدارة أمريكية محافظة، وذات نزعات تبشيرية وتوسعية مستندة إلى آراء المحافظين الجدد.

• المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل عام ٢٠٠٢ من قلب بيروت العاصمة العربية الوحيدة التي احتلتها إسرائيل بعد فلسطين.

• احتلال أمريكا وبريطانيا للعراق عام ٢٠٠٣ بلا شرعية دولية من الأمم المتحدة.

دخل العالم إذاً، منذ مطالع التسعينيات في مرحلة جديدة، كان سببها الأول على الأرجح، تفكُّك الاتحاد السوفياتي رسمياً ابتداء من ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وتوجه أمريكا نحو احتكار قيادة العالم.

كل هذه الأحداث، تطلّبت مخاطبة الرأي العام العربي بلغة جديدة. لم يكن في الوطن العربي في مطلع التسعينيات تلفزات عابرة للدول، وإنما بعض التلفزات المحلية التي دار معظمها في فلك السلطة.

لعل الاختراق الذي أحدث العدوى كان عبر قناة CNN؛ فعلى الرَّغم من أن هذه القناة تأسست مطلع ثمانينيات القرن الماضي، إلا أنّ انتشارها السريع في الوطن العربي، لم يحدث إلا حين نقلت أولاً صور الهجمات الإرهابية على أمريكا، ثم حين غطت اجتياح العراق. وبالمناسبة، فهي أول من أجرى تاريخياً، أول مقابلة مع أسامة بن لادن. لنفتش عن السبب.

باستثناء بعض الفضائيات المصرية، فإن أول دخول عربي كبير على عالم الفضائيات تمثل بقناة MBC في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بتمويل سعودي غير رسمي. وهي التي كادت عربياً تتفرد بنقل الحرب اليمنية بين الشمال والجنوب.

بعدها تأسست قناة الجزيرة التي بدأ بثها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لتحدث الفرق الكبير في المشهد الإعلامي العربي وتكسر الكثير من المحرمات أو التابوهات في علاقة الحكام بشعوبهم وفي النقاشات الاجتماعية والحريات وغيرها... لعلها شكلت نموذجاً تم الحذو حذوه لاحقاً، في معظم الفضائيات الأخرى، خصوصاً من حيث البرامج الجدالية والمثيرة للجدل والخلافات والاشتباكات الإعلامية في تقليد لبرنامج «الاتجاه المعاكس». وهي اشتهرت أولاً في تغطيتها حرب أفغانستان، ثم حرب العراق، حيث تنافست مع فضائية «أبو ظبي».

وكان في مصر فضائية، لكنها لم تحدث تأثيراً كبيراً خارج مصر، أو في جالياتها في الخارج.

السؤال الإشكالي الثاني إذاً: لماذا حدثت طفرة الفضائيات بعد تلك التواريخ الآنفة الذكر ولم تحدث قبلها؟

لا شكّ في أن تفكك الاتحاد السوفياتي، وانهيار الحدود في العالم على وقع ما وصف بالعولمة، فرضا نفسيهما على الإعلام، فجاءت الفضائيات إذاً، وسط طفرة فضائية دولية، وبعد إطلاق أقمار صناعية عربية.

هنا تذهب الباحثة الإعلامية حياة الحويك إلى أبعد حدود التشكيك في كتابها القيّم بعنوان «الفضائيات الإخبارية العربية بين عولمتين» وهي درست خصوصاً تجارب الجزيرة وأبو ظبي والعربية والمنار...

بعد أن قدّمت الحويك معلومات ووثائق مهمة جداً حول جنسيات وتمويل وتواريخ وأماكن هذه الفضائيات. فإنها تكاد تقول، إن المسكوت عنه في الفضائيات الخليجية كان خطيراً، وإن

الفضائيات العربية خدمت أفكار الهيمنة الغربية، وبخاصة الأمريكية. وهي تعطي عشرات النماذج حول تمرير الحضور الإسرائيلي على الشاشات العربية، وتمرير مشاريع غربية، والسكوت عن قضايا كثيرة...

تستند حياة الحويك، في ذلك أيضاً، إلى كلام مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبغنيو بريجنسكي بقوله: «أنْ تهمين على العالم، يعني أنْ تهمين على ثلاث: **أولاً**، الفضائيات والمواقع الجيوستراتيجية. **ثانياً**, الثروات الطبيعية، وبخاصة موارد الطاقة على أمتداد الكرة الأرضية. و**ثالثاً**، الأفكار «.

لكن من الإنصاف القول إنّ هذه الفضائيات أدّت دوراً في تشجيع الناس على التعبير، وفرضت حريات إعلامية داخل الدول التي سعت إلى تقليد الانفتاح، وفضحت الكثير من الممارسات الأمنية، وكسرت محرمات... صحيح أنها كانت تتجنب الكثير من الأمور التي تسيء إلى الدول التي ترعاها أو تمولها، لكنها أسست أيضاً لقيام فضائيات أخرى، فكانت المنافسة في لحظة ما مهمة لفتح المجتمعات العربية على النقاش والجدل.

المشكلة أنّ هذا الانتشار لم يتم ضبطه، ولم يتأسس على تراكم معرفي وقانوني وثقافي، فصارت الفوضى وفق ما سنرى مع بداية الربيع العربي. ووصل الشرخ إلى أقصاه مع الحرب السورية لتقاطع العوامل الإقليمية والدولية على أرضها.

السؤال الثالث، هل ساهمت الفضائيات فعلاً في إطلاق الربيع العربي، أم خدمت مشاريع سياسية ليس لها علاقة أصلاً بالديمقراطية والحريات؟

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الفضائيات العربية الأكثر تمويلاً أي الجزيرة (نحو مليار دولار) والعربية وسكاي نيوز، وقبلها أبو ظبي وشبكة أم بي سي، إضافةً إلى الصحف الكبرى مثل **الحياة** و**الشرق الأوسط** و**العربي الجديد** و**القدس العربي** وغيرها، ممولة من دول أو رجال أعمال، من دول لا تتحمس كثيراً للأحزاب ولا البرلمانات ولا الانتخابات والحريات الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية. فهي دول معظمها محافظ، حتى ولو أن بعضها في ظاهره منفتح اجتماعياً.

من غير المنطقي إذاً، أن يفكر إعلام هذه الدول، في أن نجاح الربيع في تونس أو مصر أو سورية واليمن مفيد للديمقراطية والحريات. لذلك، وباستثناء الجزيرة التي سارعت إلى تبني وجهة نظر الثوار، وعززت وجود الإخوان المسلمين كأولوية على شاشاتها، فإن الفضائيات الأخرى تحفظت في البداية. ثم تغيرت لاحقاً، بناء على أهداف سياسية وأمنية، لا علاقة لها فعلياً بالحريات والديمقراطية.

في دراسة وضعها فريق بحثي اسمه «فريق البحث الإسلامي ـ المسيحي» في تونس، اعتبر الباحث عبد الرزاق صيادي، أن الجزيرة مثلاً، لم تكن تتحدث عما يحدث في قطر ولم تذكر الانقلاب الذي قاده الأمير حمد ضد والده، وأنها مع بداية الربيع العربي فقدت الكثير من مصداقيتها،

حين تبيّن أنها طرف، وتنشط لمشروع اجتماعي يستند إلى الإسلام السياسي أي الإخوان المسلمين، ومن على شاشتها، كان الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين يفتي مثلاً بالحرب ضد نظام الرئيس بشار الأسد.

قد نجد طبعاً الكثير من الأمثلة على عدم حياد الفضائيات العربية الكبيرة في ما حصل في البلدان العربية منذ ٢٠١٠. شاهدنا تغطيات لتظاهرات مفبركة، وصوراً لضحايا، يتبين أنها في غير المكان الذي يذكر، وشهادات لشهود ليسوا في المكان المكتوب اسمه على الشاشة، لكن الأخطر والأسوأ، هو التوصيفات التي خرجت على حدود موضوعية الإعلام. فالرئيس بشار الأسد نزعت عنه صفة الرئيس وصار يوصف بالمجرم ورئيس العصابة، والجيش السوري صار يسمى قوات الأسد، والقبائل التي تقاتل ضد الحوثيين صار اسمها مقاومة، وعلي عبد الله صالح صار اسمه المخلوع، وأمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله صار اسمه فقط حسن نصر الله. وفي المقابل، صارت الفضائيات المؤيدة لمحور المقاومة تتحدث عن «عدوان سعودي» على اليمن، وعن مؤامرات سعودية ـ قطرية ـ تركية لدعم الإرهاب، وكادت تصف كل المعارضة السورية بأنها مؤيدة للإرهاب أو مطية للغرب... واعتبرت أن ما يجري خصوصاً في سورية، هو مؤامرة على محور المقاومة للتأسيس لشرق أوسط جديد.

تنازعت الفضائيات الضيوف، بحسب ولاءاتهم، وإذا ما جاءت بضيف من الطرف الآخر، فذلك لم يكن ليؤثر على المناخ العام طيلة النهار.

قال المعارض السوري رئيس تيار قمح هيثم مناع، في شهادة مكتوبة له: «إن قناة الجزيرة أيضاً، ومنذ منتصف عام ٢٠١١، راحت تروج بقوة للإخوان المسلمين، ففي يوم واحد مثلاً، وأذكر أن الأمر حصل بعد أسبوع على استشهاد شقيقي في درعا، استضافت الجزيرة ١٨ شخصاً إسلامياً من الإخوان، وراحت تقدّم كل واحد بصفة، فتقول: هذا باحث وهذا أستاذ وذاك معارض... إلخ. سرعان ما اقتنعنا بأن قطر قررت أن تسير بمشروع الإخوان المسلمين».

مقابل تسليط الضوء على الإخوان المسلمين، وتكثيف الهجوم على الأنظمة المراد إسقاطها، جرى تجاهل الكثير من الوقائع... يشرح السفير الفرنسي السابق ميشال ريمبو في كتابه الموثق (*Tempête sur le grand Moyen-Orient*) كيف أنّ هذا الإعلام الغربي تجاهل كلياً مجزرة جسر الشغور التي راح ضحيتها أكثر من ١٨٠ جندياً وضابطاً سورياً، وسعى إلى تشويه صورة الرئيس بشار الأسد، منذ الأيام الأولى للتمرد في بلاده[١].

في المقابل، فإن إعلام محور المقاومة تجاهل هو الآخر عمليات القصف التي كان يقوم بها الجيش السوري وحلفاؤه لمناطق المعارضة والمسلحين، والتي كان يسقط فيها أيضاً ضحايا مدنيون...

---

(١) Michel Raimbaud, *Tempête sur le Grand Moyen-Orient* (Paris: Ellipses, 2015).

ذريعة هذا الطرف وذاك، أنّ الوصول إلى تلك الأماكن صعب...

صار الطرف المناهض للنظام السوري يعتمد خصوصاً على معلومات المرصد السوري الموجود في لندن والمقرب من المعارضة، بينما محور المقاومة يستند إلى معلومات الإعلام الحربي والجيش السوري...

فقد الإعلام وظيفته الأولى في أتون الربيع، وصارت الدعاية السياسية هي الأساس بدلاً من الأسئلة المبدئية الأولى في هذه المهنة وهي:

ماذا ومتى وأين وكيف ولماذا!

ثانياً: انقسام الإعلام على وقع الانقسام العربي إلى محورين

مع ظهور قوة الفضائيات الداعمة لإطاحة أنظمة، وفي مقدّمها **الجزيرة** و**العربية**، وكذلك **بي بي سي** و**فرانس ٢٤**، تكثفت الحركة الإعلامية عن المحور الآخر، ورأينا اتحاد الإذاعات والتلفزات الإسلامية الممول معظمه من إيران في حزيران/يونيو ٢٠٠٧. لا توجد إحصاءات دقيقة بسبب ظهور عدد من وسائل الإعلام المنضوية تحته وغيابها، لكن فيه ٢٢٠ عضواً من نحو ٤٠ بلداً، وأسس نحو ١٤٠ تلفزيوناً وإذاعة وأكثر ٤٠ موقعاً إلكترونياً. قال علي ولايتي، مستشار مرشد الثورة السيد علي خامنئي، إن الهدف من هذا الاتحاد هو: «كسر الهيمنة الغربية لإيصال المعلومات ومواكبة الأحداث الجارية في العالم الإسلامي، وخاصة في الشرق الأوسط».

هذا ساهم طبعاً في رفع نسبة الاصطفاف الشعبي، بحيث إنّ لكل جمهور وسائله التي يشاهدها، ولكل شاشة ضيوفها. وحين انكفأ الناس عن الصحافة المكتوبة وينكفئون عن التلفزات لصالح وسائل التواصل الاجتماعي، انتقل الشرخ أيضاً إلى الشبكة العنكبوتية، حيث إنّ نسبة الشتائم والرغبة في إلغاء الآخر تفوقت على كل ما عداها، ذلك بأن الإنترنت انتشر أيضاً على نحو هائل في الدول العربية من دون أي تمهيد مسبق.

ارتفع مثلاً عدد مستخدمي الإنترنت في السعودية من ٢٠٠ الف عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٦ مليوناً عام ٢٠١١. أي مع بداية الربيع العربي.

كشف بعض الدراسات معلومات خطيرة حول سبب سرعة انتشار الشبكة العنكبوتية في الدول التي حصلت فيها الانتفاضات. يقول أحمد بن سعادة في كتابه **آرابيسك**، «إن عملية غسل أدمغة الشباب العربي قد بدأت منذ سنة ٢٠٠٧ مع التركيز خصوصاً على الشباب المستخدم للإنترنت، وتم وضع استراتيجيات دقيقة لإضعاف الأنظمة المستهدفة». وشرح كيف أنّ منظمات مثل أوتبور (Outpor) وغيرها، راحت تجذب الشباب العربي إلى صربيا حيث يدربهم مسؤولون في الاستخبارات الأمريكية CIA للعودة وتحريك الأوضاع في الدول ذات الأنظمة المتمردة على الغرب أو تلك التي لم تعد تصلح لخدمة مصالح الغرب. فهذه المنظمة تم تأسيسها بدعم من

الصندوق الوطني للديمقراطية الأمريكية ودعمتها مؤسسات أمريكية أخرى، منها Open Society Institute وFreedom House، اللتان أسسهما الرئيس السابق لـ سي آي إي جيمس وولسي.

لكن دراسات أخرى قالت إنّ شبكات التواصل الاجتماعي لا تحدث ثورات، بل تساهم في فضح بعض الممارسات، وإنّ المجتمعات إن لم تكن مؤهلة للثورة فلا تحدث. في إيران حدثت ثورة قبل الإنترنت ونجحت... في مصر حركة كفاية كانت بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠ أبرز محركي الشارع قبل دخول شبكات التواصل الاجتماعي.

ثم إنّ حركة ٦ أبريل التي بدأت نشاطها كفريق عبر الفيسبوك عام ٢٠٠٨، ثم حركة كلنا خالد سعيد تيمناً بالشاب الذي قتلته الشرطة في الإسكندرية في حزيران/يونيو ٢٠١٠، لم تنجحا إلا لأن المجتمع المصري كان ضاق ذرعاً بممارسات الشرطة وفساد الأجهزة والفقر، ولأنه كان ضمنياً مناهضاً لتوريث جمال مبارك الحكم...

لكنّ اللافت أن عدد مواقع الناشطين المصريين على الإنترنت ازداد بسرعة هائلة، ففي العام ٢٠٠٨، أي مع البدايات الأولى لدخول التواصل الاجتماعي إلى الوطن العربي، سُجل في مصر أكثر من ١٦٠ ألف موقع...اليوم وفق صحيفة **الوفد**، فإن عدد مستخدمي الإنترنت في مصر تخطى ٢٨,٣ مليون مستخدم....

في كتابه **الوجه المخفي للثورة التونسية**، يقول مزري حداد، إن ثورة الياسمين لم تكن أكثر من عملية احتيال واسعة سياسية وإعلامية[٢]، وتجربة مكررة لفكرة الشرق الأوسط الكبير، وهو يرى أن الإدارة الأمريكية أرادت إطاحة أنظمة لإقامة شراكة مع الإخوان المسلمين، مقدِّماً لائحة مفصلة للمنظمات غير الحكومية المرتبطة بـ CIA وظفت فضائيات لصالحها...

ربما من الظلم وصف تحرك الناس المقهورين والمسحوقين بالفقر والاستبداد والفساد والقمع، بأنهم ثمرة مؤامرة أمريكية، لكن من المغالاة القول إن ما حصل كان ربيعاً وثورة بمعزل عن تدخلات الخارج التي حوّلت بعض الدول إلى أفضل ساحات الصراع الإقليمي والدولي...

الخطير في الأمر أن هذا الانقسام الحاد في الإعلام حقق التالي:

أولاً: أفقد الإعلام وظيفته الإخبارية والتنويرية الأولى.

ثانياً: خرق كل قواعد المهنة لجهة احترام شرعة حقوق الإنسان وجنيف... التي تمنع مثلاً إظهار الجثث أو الأسرى والتي تفرض تدريب الصحافيين على تغطية الحروب ومناطق الصراع.

ثالثاً: عزز الفتن المذهبية التي تحوّل الصراع عن مساره الحقيقي.

رابعاً: ترك فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي على قارعة الطريق.

خامساً: جعل كل كلام عن عروبة أو مقاومة مثاراً للجدل والشرخ في الدول العربية.

---

(٢) Mezri Haddad, *La Face cachée de la révolution tunisienne: Islamisme et occident, une alliance à haut risque* (Tunis: Arabesques, 2011).

سادساً: بدلاً من أن تكون وسائل الإعلام جسراً للوعي والتنمية والتكامل العربي، صار الكثير منها مطية للمشاريع السياسية المحلية والإقليمية والدولية التي تزيد الشرخ العربي...

ثالثاً: النظام العربي الرسمي والإعلام

في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، نشر قطاع الإعلام والاتصال في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بنود الوثيقة التي اتفق عليها وزراء الإعلام العرب مع تحفظ قطر، وعرفت باسم «مبادئ تنظيم البث الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية»، وذلك بغية «تنظيم البث وإعادته واستقباله في المنطقة العربية، وكفالة احترام الحق في التعبير عن الرأي وانتشار الثقافة وتفعيل الحوار الثقافي من خلال البث الفضائي».

جاء في البند السادس أبرز المعايير والضوابط المتعلقة بالعمل الإعلامي وهي التالية:

١ ـ احترام كرامة الإنسان وحقوق الآخر في كامل أشكال ومحتويات البرامج والخدمات المعروضة.

٢ ـ احترام خصوصية الأفراد والامتناع عن انتهاكها بأي صورة من الصور.

٣ ـ الامتناع عن التحريض على الكراهية أو التمييز القائم على أساس الأصل العرقي أو اللون أو الجنس أو الدين.

٤ ـ الامتناع عن بث أي شكل من أشكال التحريض على العنف والإرهاب مع التفريق بينه وبين الحق في مقاومة الاحتلال.

٥ ـ الامتناع عن وصف الجرائم بكافة أشكالها وصورها بطريقة تغري بارتكابها أو تنطوي على إضافة البطولة على الجريمة ومرتكبيها أو تبرير دوافعها.

٦ ـ مراعاة أسلوب الحوار وآدابه، واحترام حق الآخر في الرد.

٧ ـ مراعاة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على ما يناسبهم من الخدمات الإعلامية والمعلوماتية، تعزيزاً لاندماجهم في مجتمعاتهم.

٨ ـ حماية الأطفال والناشئة من كل ما يمكن أن يمسّ بنموهم البدني والذهني والأخلاقي ويحرضهم على فساد الأخلاق أو الإشارة إلى السلوكيات الخاطئة بشكل يحث على فعلها.

٩ ـ الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العربي ومراعاة بنيته الأُسرية وترابطه الاجتماعي، والامتناع عن دعوات النعرات الطائفية والمذهبية.

١٠ ـ الامتناع عن بث كل ما يسيء إلى الذات الإلهية والأديان السماوية والأنبياء والرسل والمذاهب والرموز الدينية الخاصة بكل فئة.

١١ ـ الامتناع عن بث وبرمجة المواد التي تحتوي على مشاهد فاضحة أو حوارات إباحية أو جنسية صريحة.

١٢ ـ الامتناع عن بث المواد التي تشجع على التدخين والمشروبات الكحولية مع إبراز خطورتها.

وجاء في البند السابع

١ ـ الامتناع عن بث كل ما يتعارض مع توجهات التضامن العربي أو مع تعزيز أواصر التعاون والتكامل بين الدول العربية أو يعرضها للخطر.

٢ ـ الالتزام بالموضوعية والأمانة واحترام كرامة الدول والشعوب وسيادتها الوطنية وعدم تناول قادتها أو الرموز الوطنية والدينية بالتجريح.

نستطيع الجزم اليوم، أنه منذ اندلاع أولى شرارات الربيع العربي حتى هذه اللحظة، تم خرق كل ما اتفق عليه وزراء الإعلام العرب. تحول الكثير من الفضائيات إلى منابر للفتن والتحريض والمساس بالرموز الدينية، وانتهت كرامات الدول والشعوب وسيادتها، وتم تناول قادتها ورموزها الوطنية والدينية بالتجريح، وجرى الخلط بين الإرهاب والمقاومة، وانتهك التضامن العربي أيَّ انتهاك، وبُثت البرامج التي تحتوي على مشاهد فاضحة وحوارات إباحية أو جنسية صريحة.

لم تحاسب أي فضائية عبر أي إجراء قضائي عربي فعلي، وإنما حُجبت بعض الفضائيات المؤيدة للمقاومة أو حزب الله أو إيران، أو المتهمة بذلك من دون أي دليل فعلي، وذلك لأن من يملك الأقمار الصناعية يستطيع أن يقرر أو يمنع أي فضائية.

نحن أمام كارثة إعلامية وأخلاقية ومهنية وإنسانية، تحتاج إلى ربيع إعلامي يبدأ أولاً وأخيراً من الإعلاميين أنفسهم، لجهة عودتهم، هم قبل غيرهم، إلى أخلاق المهنة وشرعتها العالمية والمحلية.

رابعاً: هل من حل ينقذ الإعلام؟

على الرَّغم من سوداوية المشهد الإعلامي، إلا أنّ إنقاذه ممكن. وهذا لا يتم على المستوى الرسمي العربي، وإنما من خلال مبادرة يقوم بها الجسد الإعلامي نفسه، ويؤسس لربيع إعلامي حقيقي يستند إلى التالي:

- العودة إلى أسس المهنة التي تفترض الإعلام والاستماع إلى وجهات النظر جميعها.

- قيام شرعة إعلام عربية تستند إلى أخلاق المهنة وشرعة حقوق الإنسان وقوانين المهنة العالمية.

- فرض دورات تدريبية على كل مؤسسة إعلامية من قبل محترفين أو منظمات حقوق الإنسان لمعرفة الشروط الواجب الالتزام بها في معالجة كل القضايا. ولتدريب الصحافيين على كيفية التعاطي مع الأحداث في أوقات الحروب أو الأزمات الكبرى.

• الامتناع عن استضافة كل من يدعو إلى الفتنة أو الإرهاب.

• وضع شروط علمية ومهنية لكل من يعمل في الشأن الإعلامي، تكون السبيل الوحيد للحصول على بطاقة الصحافة.

• الاتفاق على دفتر شروط للعمل في المهنة على المستوى العربي تضمن للإعلامي الضمان الصحي والحماية والحد الأدنى المقبول من الراتب وفق كل دولة؛ بحيث يستطيع أن يعيش وعائلته من راتبه من دون الحاجة إلى الحصول على المال بطرائق غير مشروعة.

• تعزيز مناخات الحوار الإعلامي عبر مؤتمرات دورية للإعلاميين العرب، ومع نظرائهم الغربيين.

• اقتراح مجموعة من القوانين العقابية لكل من يخرق أخلاق المهنة تتم مراعاتها في دولته وعلى المستوى العربي. ويتم تبنيها لاحقاً عبر المؤسسات المرعية في هذه الدول.

• عقد اتفاقيات تدريب وتعاون بين كليات الإعلام العربية والمؤسسات الإعلامية، والتعاون العربي مع دول العالم.

• وضع دفتر شروط حول البرامج الدينية على مستوى الفضائيات.

• الاتفاق على شرعة أخلاقية ودفتر شروط قانونية حول شبكات التواصل الاجتماعي.

• وضع قانون عربي ملزم لكل من يريد تأسيس وسيلة إعلامية تفترض شروطاً مالية ومهنية واضحة وتلزم صاحب المؤسسة بأن يكون المشرف عليها إعلامياً، يتمتع بالشروط العلمية والمهنية.

• فرض كوتا من البرامج التنويرية والتربوية على كل وسائل الإعلام يكون هدفها رفع المستوى الأخلاقي في المجتمعات العربية، والتقريب بين الشعوب والدول.

• تأسيس مجلس عربي إعلامي لمراقبة الفضائيات والنظر في الشكاوى المقدمة حول مدى التزامها بأخلاق المهنة، خصوصاً لجهة نبذ الفتن والعنصرية والإرهاب والقدح والذم...

• تخصيص جوائز تحفيزية للبرامج والأفلام والنشرات والمقدمين والفقرات التي ترفع مستوى الوعي وتساهم في توحيد الأمة ونبذ الفتن وتعزيز الحوار... تكون منوطة بمهرجان سنوي برعاية جامعة الدول العربية أو أي مؤسسة أخرى ذات طابع عربي عام أو دولي. وتكون لجنة التحكيم فيها مشكلة من إعلاميين ذوي كفاءة وباع في المهنة.

قد تبدو بعض هذه الشروط منتمية إلى المدينة الفاضلة وليس إلى الواقع الحالي، ولكن بدون العودة إلى أخلاق المهنة، فإننا نستكمل مشروع تدميرها... ولو اتفق كبار الإعلاميين العرب على هذه الشروط، فهم قادرون على فرضها على مؤسساتهم، ولكن أيضاً على الأنظمة العربية.

يمكن أن نبدأ على مستوى المذيعين المعروفين على المستوى العربي.

القسم الرابع

ثقافة الإعلام الجماهيري وتحديات التغيير

الفصل السابع عشر

الثقافة الصحفية العربية: دراسة في تصورات الصحفيين العرب لذاتهم ولدور الإعلام

عبد الوهاب بوخنوفة(*)

مقدمة

ركز معظم الدراسات التي اهتمت بالإعلام العربي، إما على تحليل المنظومة الإعلامية ككل، وإما على الاهتمام بتحليل الوسائل الإعلامية بشكل منفرد كمجرد أدوات، ولم تولِ إلا اهتماماً ضئيلاً بالفاعلين أنفسهم في هذه المنظومة، أي الصحفيين. يبدو لنا جلياً أنّه لا يمكن فهم الإعلام العربي في المرحلة الراهنة من دون الاهتمام بدراسة الصحفيين أنفسهم، اقتناعاً منا أن جزءاً من إشكاليات الإعلام العربي، يكمن ربما في الأفكار والتصورات التي يحملها الصحفيون عن الإعلام نفسه، وعن دوره ووظيفته في المجتمع، أكثر مما يكمن في البنى التنظيمية القائمة، أو في الوسائل المستخدمة، أو في التكنولوجيات المستحدثة.

في ضوء ذلك، تنطلق هذه الدراسة من افتراض أنّ فهم دور الإعلام العربي في المجتمع، ينبغي أن ينطلق من فهم التصورات التي يحملها الصحفيون الفاعلون أنفسهم عن هذا الدور.

أولاً: الإطار المنهجي

بناءً على الأفكار الواردة أعلاه، وبالنظر إلى التطورات والتغيرات الحالية في المشهد الإعلامي والاجتماعي والسياسي العربي، تطرح هذه الدراسة التساؤلات البحثية التالية وتسعى إلى الإجابة عنها:

(*) أستاذ مشارك في جامعتي الجزائر٣ والشارقة سابقاً، وحالياً، أستاذ في جامعة الغرير ـ دبي.

أ ـ ما هي التصورات التي يحملها الصحفيون العرب عن دورهم وعن دور الإعلام العربي في المرحلة السياسية الراهنة؟

ب ـ هل حدث تغير في تصورات الصحفيين العرب لدورهم؟ وهل يمكن أن يكون لهذا التغيير علاقة بالتغييرات في وسائل الإعلام العربية؟

ج ـ هل تختلف تصورات الصحفيين العرب عن دورهم مقارنة بتصورات نظرائهم في مناطق أخرى من العالم؟

د ـ ما هي القضايا العربية التي تحظى بالأولوية لدى الصحفيين العرب؟

هـ ـ ما هو تأثير عوامل الجنس، والسن، والتكوين، والخبرة المهنية، وطبيعة ملكية المؤسسة الإعلامية، على تصورات الصحفيين لدور الإعلام العربي في المرحلة الراهنة؟

١ ـ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن تصوّرات الصحفيين العرب عن دور الإعلام في المجتمع العربي، انطلاقاً من الافتراض بأن الأدوار المهنية تضفي الشرعية على الإعلام في مجتمع ما، وأنّ تصوّرات الصحفيين لأدوار الإعلام مهمة، لأن لها علاقة بما يتم نشره من مضامين لها تأثيرها في المجتمع.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم لدور الإعلام العربي ومستقبله في سياق التحولات التي تعرفها المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، وترسيم المسائل التي ينبغي أن تنير الطريق أمام البحث المستقبلي للمشهد الإعلامي العربي.

تجدر الإشارة إلى أن بعض نتائج هذه الدراسة يمكن اعتبارها مؤشرات، لأن العيِّنة لم تكن كبيرة العدد وهو ما يحدّ من قدرتها على التعميم، وهي اعتمدت فقط على ما أدلى به أفراد العينة من إجابات قد لا تعكس حقيقة محتوى ما ينشرونه بالفعل، وما يقومون به من أدوار فعلية، ولذلك يستحسن أن توظف الدراسات المستقبلية في هذا الموضوع الطرائق والأساليب المنهجية التي تحدّد بصورة أفضل مستوى المتغيرات الفردية والجماعية التي تؤثر في الثقافة الصحفية للصحفيين العرب، وما إذا كانت هناك من فجوة محتملة في التصورات عن دور وسائل الإعلام العربية بين الصحفيين والجمهور.

٢ ـ مفاهيم الدراسة

تتكئ هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم المرتبط بعضها ببعض والمتبادلة التأثير، بحيث يساعد شرحها وتفسيرها على فهم كيفية تكوُّن تصورات الصحفيين عن دورهم، وعلاقة ذلك بالممارسة الصحفية. ومن هذه المفاهيم:

أ ـ مفهوم الصحافة والصحفيين

يُعرّف الصحفيون في هذه الدراسة بـ «أنهم أولئك الذين يتخذون القرارات التي تؤثر مباشرة في محتويات الأخبار»[1]، ويشمل هذا التعريف المحررين والمراسلين الذين يشاركون في اتخاذ القرارات اليومية التي تؤثر في عمليات جمع المعلومات، وتحرير الأخبار، وانتقاء ما يتم نشره منها. ويعمل الصحفيون في مؤسسات إعلامية لها قيودها وفرصها التي شكلتها عوامل تجارية ومؤسسية، بما في ذلك الملكية، والحصة السوقية، وعلاقة محددة على المستوى الوطني بين وسائل الإعلام والنظم السياسية[2].

وتُعرّف الصحافة بأنها مجموعة من «الممارسات الثقافية»[3] بنيت على الاقتناع بأن التزام الصحافة الأول هو «قول الحقيقة»[4]، ويتطلع الصحفيون في كثير من البلدان إلى قيم معينة، مثل الموضوعية والإنصاف والنزاهة، غير أن قدرتهم وكذا رغبتهم في الالتزام الفعلي بها، يحدّها الوضع الاجتماعي والسياسي القائم، ما يعني أنّ «السلوك الصحفي يرتبط في جميع أنحاء العالم، ارتباطاً وثيقاً «بثقافة الأمة، ونظامها السياسي، وتطورها الاقتصادي»[5]؛ و«أن الصحافة تتخذ دائماً شكل وتلوّن البنى الاجتماعية والسياسية التي تعمل بداخلها»[6].

ب ـ مفهوم الثقافة الصحفية

يُعرف مفهوم «الثقافة الصحفية» بأنه «مجموعة من الأفكار والممارسات التي يضفي من خلالها الصحفيون معنىً على عملهم ومشروعيةً على دورهم في المجتمع».

يشتمل مفهوم الثقافة الصحفية على ثلاثة مجالات هي: مجال الأدوار المؤسسية الذي يشير إلى المهام المعيارية الفعلية للصحافة في المجتمع، أما المجال الثاني للثقافة الصحفية، فهو إيبيستمولوجيا الصحافة، ويعني الولوج إلى الواقع وطبيعة الأدلة والشواهد المقبولة، والمجال

---

(1) Wolfgang Donsbach and Thomas E. Patterson, «Political News Journalists: Partisanship, Professionalism, and Political Roles in Five Countries,» in: Frank Esser and Barbara Pfetsch, eds., *Comparing Political Communication: Theories, Cases and Challenges* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), and Wolfgang Donsbach, «Journalists' Role Perception,» *The International Encyclopedia of Communication,* vol. 6 (2008), pp. 2605–2610.

(2) Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, *Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics* (New York: Cambridge University Press, 2004).

(3) Myles Breen, ed., *Journalism: Theory and Practice* (Paddington, NSW: Macleay Press, 1998).

(4) Bill Kovach and Tom Rosenstiel, *The Elements of Journalism* (London: Atlantic Books, 2003). <http://jou.sagepub.com> at Elsevier Scirus on 23 May 2015.

(5) Claude J. Bertrand, *An Arsenal for Democracy: Media Accountability Systems* (Creskill, NJ: Hampton Press, 2003), p. 44.

(6) Fred S. Siebert, Theodore Peterson, and Wilbur Schramm, *Four Theories of the Press: The Authoritarian, Libertarian, Social Responsibility, and Soviet Communist Concepts of What the Press Should Be and Do* (Urbana: University of Illinois Press, 1956), downloaded from <http://jou.sagepub.com> at Elsevier Scirus on 23 May 2015.

الثالث وهو أيديولوجيا الأخلاقيات، يتعلق بمسألة كيفية استجابة الصحفيين للمعضلات الأخلاقية، غير أن اهتمامنا في هذه الدراسة سينصب على المجال الأول المتعلق بتصورات الأدوار المهنية.

ج ـ الصور الذاتية المهنية والتصوّرات عن الأدوار

من المفاهيم المهمة التي يجب تطبيقها لوصف كيفية فهم الصحفيين عملهم ووظيفتهم الاجتماعية، مفهوم التصورات عن الدور. وقد اعتمد مصطلح «الدور»، المنحدر من مجال المسرح، من قبل الدارسين في علم الاجتماع للإشارة إلى توقعات الناس حول وضع اجتماعي معين، إذ تخلق هذه التوقعات التصورات التي يحملها أصحابها عن دورهم في بيئتهم الاجتماعية، وقبول مشروعيتها، وتالياً تقوم هذه التصورات بتوجيه مواقفهم وسلوكياتهم.

في ضوء ما سبق، تُعرف تصورات الصحفيين عن دورهم في هذه الدراسة، بأنها توقعات مُعَممة يعتقد الصحفيون بأنها موجودة في المجتمع، ويعتبرونها مقبولة من الناحية المعيارية، وأنها تؤثر في أنماط سلوكهم عند قيامهم بعملهم.

د ـ مفهوم الهوية الصحفية

تُعرف الهوية بوصفها عملية بناء تاريخي واجتماعي وثقافي، وكل فرد لديه هوية «متعددة الطبقات»، وفي ظروف مختلفة، وفي ضوء الوضع والسياق، يتم تفضيل أحد المكونات (العرق أو الجنس أو الطبقة، أو الدين، أو ما إلى ذلك) على باقي المكونات الأخرى[٧].

ينشأ من رؤية الصحفيين لمهنتهم ما يسميه سكودسون «النموذج المحايد»[٨] ووفقاً لهذا النموذج، فإن الصحفيين يرون مهنتهم على أنها «شبه علمية»، وأنهم يعدون التقارير بطريقة موضوعية ومتوازنة، مع عدم خضوعهم لأي التزام إزاء أي مصلحة خارجية، ويعتقد الباحثون في مجال الصحافة أن رؤية الصحفيين لمهنتهم بأنها «موضوعية» ما هي إلا وسيلة من الوسائل التي يستخدمونها لتعزيز سلطتهم المهنية.

هـ ـ الصحفيون كجماعة تفسيرية

لفهم وتفسير كيفية قيام الصحافيين ببناء هويتهم كجماعة ترسم حدودها وتعزز سلطتها، ترى باربي زيليزر أنه ينبغي علينا أن ننظر إلى الصحفيين كأعضاء في «جماعة تفسيرية» يجمعهم خطاب

---

(٧) Kathryn Woodward, «Concepts of Identity and Difference,» in: Kathyryn Woodward, ed., *Identity and Difference* (London: Sage and the Open University, 1997), pp. 1-61.

(٨) Michael Schudson, *Discovering the News: A Social History of American Newspapers* (New York: Basic Books, 1978).

مشترك، وتفسيرات جماعية للأحداث العامة المهمة، وأن هذا الخطاب المشترك الذي ينتجه الصحفيون هو تالياً مؤشر على كيفية رؤيتهم أنفسهم كصحفيين[٩].

ثانياً: الإطار النظري

١ ـ دور الإعلام في المجتمع

سعت الكثير من الدراسات النظرية والإمبيريقية في حقل الإعلام المعاصر، إلى البحث عن أجوبة للأسئلة المثارة حول دور الإعلام في المجتمع[١٠]، وكيف يرى الصحفيون أنفسهم كفاعلين في العمليات المجتمعية[١١]، ويتفق الدارسون ـ قليلاً أو كثيراً ـ على أنه من المستحيل إعطاء تعريف شامل لدور الإعلام، كما يؤكدون أنه لا دور واحداً له، بل هنالك الكثير من الأدوار المتنافسة والمتداخلة للإعلام. وتختلف تصورات الصحفيين عن أدوارهم المجتمعية باختلاف السياقات التي يعملون فيها. ويزعم الدارسون للإعلام والصحافة أن دور الأخيرة في المجتمع ينبغي أن يعكس العلاقات القائمة بين الإعلام والسلطة، وبيان الطرائق التي تسمح للناس بالاتصال في الحياة المجتمعية، ويؤكدون استمرار أهمية هذه القضايا في مجال البحوث[١٢].

بدأت الدراسات التي اهتمت بتصورات الصحافيين لدورهم، في المقام الأول، لدى الصحافيين العاملين في الأخبار والتغطية الإخبارية للسياسة والشؤون العامة، وافترضت الأبحاث التي أجريت في هذا الإطار أن الطريقة التي يدرك بها الصحفيون دورهم تؤثر على نحو كبير في طريقة تفاعلهم مع مصادر الأخبار واتخاذ القرارات حول انتقاء الأخبار وعرضها، كما تؤثر في المتغيرات الأساسية الأخرى، مثل القيم الإخبارية للصحفيين، أو الموضوعات المختارة في الأخبار أو المعتقدات الذاتية[١٣].

على صعيد آخر، طور الباحثون في حقل الإعلام والاتصال مجموعة متنوعة من المفاهيم من أجل تقديم وصف لتصورات الصحفيين عن دورهم، بعض هذه المفاهيم عبارة عن نماذج مثالية، وبعضها الآخر عبارة عن معايير موحدة.

---

(٩) Barbie Zelizer, *Journalists as Interpretive Communities, Social Meanings of News: A Text-Reader* (Thousand Oaks, CA: Sage, 1997).

(١٠) Slavko Splichal and Colin Sparks, *Journalists for the 21st Century: Tendencies of Professionalization among First-year Students in 22 Countries* (Norwood, NJ: Ablex, 1994); Hallin and Mancini, *Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics*, and Clifford G. Christians [et al.], *Normative Theories of Media: Journalism in Democratic Societies* (Chicago, IL: University of Illinois Press, 2009).

(١١) Wolfgang Donsbach and Bettina Klett, «Subjective Objectivity: How Journalists in Four Countries Define a Key Term of their Profession,» *Gazette*, vol. 51 (1993), pp. 53–83, and Mark Deuze, «What is Journalism? Professional Identity and Ideology of Journalists Reconsidered,» *Journalism*, vol. 6, no. 4 (2005), pp. 442– 464.

(١٢) Christians [et al.], Ibid.

(١٣) Wolfgang Donsbach, *The International Encyclopedia of Communication* (London: Blackwell Publishing, 2008), p. 2605.

من بين النماذج المثالية الثنائية للتصورات عن الدور، المنتشرة على نطاق واسع، ذلك النموذج الذي قدمه موريس يانوفيتش(١٤)، الذي ميز نموذج «حارس البوابة» من نموذج «المحامي»، حيث يرى الكاتب أن الصحفيين الذين يتمسكون بنموذج «الصحفي المحامي» قد يفترضون أن الأفراد من جمهورهم لا يمكنهم إدراك مصالحهم الخاصة في المجتمع أو متابعتها، وأن مهمتهم الرئيسة كصحفيين هي الدفاع عن مصالح هذا الجزء من الجمهور، وتبعاً لذلك، يقومون بانتقاء الأخبار وفقاً لمدى فائدتها بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية التي يدافعون عنها. وفي المقابل، فإن الصحافيين في نموذج «حارس البوابة» ينظرون إلى أفراد الجمهور بوصفهم ناضجين وقادرين على تحقيق احتياجاتهم الخاصة، ويختارون تالياً الأخبار حصراً وفقاً للمعايير المهنية، أي وفقاً للقيمة الإخبارية المتصورة.

وهو يقترب من النموذج المثالي الذي قدمه جونستون وآخرون، والذي يقوم على تصنيف ثنائي للصحفيين، حيث يُصنِّفون الصحفيين «المحايدين» في مقابل الصحفيين «المشاركين»(١٥).

إلى جانب التصنيفات التي أشرنا إليها، هناك تصنيفات أخرى مشابهة، منها التصنيف الثنائي للصحفي النشط في مقابل الصحفي السلبي، والصحافي الليبرالي في مقابل الصحافي المتحزّب، والصحفي الوسيط في مقابل الصحفي المُبلّغ، وهي كلها نماذج مثالية متشابهة لوصف تصورات الصحفيين عن أدوارهم.

تُبرز عدة تصنيفات معيارية مهماتٍ اجتماعيةً محددةً، يتوقع الجمهور من الصحفيين أداءها، على سبيل المثال، أبرز باترسون(١٦) عدة أدوار يتوقع الجمهور من الصحفيين القيام بها، منها دور المُنبّه، ودور الناقل للأخبار، ودور الرقيب، ودور تمثيل الجمهور.

اقترح الكثير من الكتّاب، في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، دوراً مختلفاً وأكثر نشاطاً للصحفيين في البلدان النامية، بحجة أن حالة البنى الاجتماعية ونظام وسائل الإعلام في هذه البلدان، تتطلب من الصحفيين أن يكونوا عملاء للتغيير، وأن يتعاونوا إلى مدى معين مع السلطات.

أخيراً، ظهرت نماذج مختلفة من التصورات عن الدور، استنبطت من الدراسات الاستقصائية للصحفيين وتحليل البيانات اللاحقة. ففي الدراسة الأولى من سلسلة من الدراسات الاستقصائية للصحفيين في الولايات المتحدة، استنبط ويفر وويلهويت(١٧) أربعة تصورات عن دور الصحفيين وهي: دور الناشر المعلومات، ودور المفسّر للأحداث، ودور المحقق، ودور الخصم.

---

(١٤) Morris Janowitz, «Professional Models in Journalism: The Gatekeeper and the Advocate,» *Journalism Quarterly*, vol. 52, no. 4 (1975), pp. 618–626.

(١٥) John W. C. Johnstone, Edward J. Slawski, and William W. Bowman, *The Newspeople: A Portrait of American Journalists and their Work* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1976).

(١٦) Thomas E. Patterson, *The American Democracy*, 7th ed. (New York: McGraw-Hill, 1995).

(١٧) David H. Weaver and G. Cleveland Wilhoit, *The American Journalist: A Portrait of U.S. News People and their Work* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1986).

وفي استطلاع دولي مقارن للصحفيين والمحررين البريطانيين والألمان قام بها كوشر[١٨] وآخرون، وصفت تصوّرات الصحفيين الألمان عن دورهم بأنها تستجيب لدور المبشّر، في حين تستجيب تصورات الصحفيين البريطانيين عن دورهم لمفهوم دور الكلاب البوليسية.

والواقع أن القاسم المشترك بين كل هذه التصنيفات، هي أنها انطلقت جميعها من هذا السؤال: ما الأهداف الاجتماعية التي ينبغي على الصحفيين السعي إلى تحقيقها؟ وكيف ينبغي أن يتصرفوا عند جمع الأخبار ومعالجتها؟

تفرّق النماذج النظرية المهيمنة في البلدان الديمقراطية بين ثلاثة أبعاد لأدوار الصحفيين، وكلها أبعاد مترابطة. ففي البعد **الأول** (مشارك ـ ملاحظ)، يمكن للصحفيين الاختيار بين السعي بنشاط للتأثير في العملية السياسية، أو العمل كقنوات محايدة لتقديم التقارير السياسية؛ وفي البعد **الثاني** (المحامي ـ المحايد)، يمكن للصحفيين الاختيار بين التعبير عن القيم والمعتقدات الذاتية أو الحفاظ على الحياد التام وإنصاف جميع الأطراف. وأخيراً، في البعد **الثالث** (التجاري ـ التعليمي) يمكن للصحفيين، إما السعي إلى الوصول إلى أوسع جمهور ممكن من خلال خدمة الأذواق وأنماط التعرض لوسائل الإعلام، وإما اتخاذ قرارات انتقاء الأخبار، بناء على ما هو جيد من أجل الديمقراطية والخطاب العام.

٢ ـ العوامل المؤثرة في تكوين التصوّرات عن الدور

تعتمد مسألة كيفية تصور الصحفيين دورهم المهني على الكثير من العوامل، بما في ذلك التأثير الجماعي للثقافة المهنية لبلد معين، والتأثير الفردي للصحفيين الآخرين، أو كليهما، كما يعد التطور التاريخي واحداً أيضاً من أهم العوامل الحاسمة في تفسير الاختلافات في الثقافة الصحفية بين البلدان[١٩]. ويلاحظ الباحثون أنّ نموذج الصحفي المراقب المحايد للأحداث الاجتماعية والسياسية الجارية، لا يزال الطريق الذي يسلكه معظم الصحفيين الأمريكيين عند القيام بمهمتهم.

وعلى صعيد مماثل، تظهر الصحافة في المملكة المتحدة أنماطاً مماثلة من التطور التاريخي بسبب النشوء المبكر لحرية الصحافة والتسويق التجاري، غير أنّ نموذج الدور المهني في معظم البلدان الأوروبية الأخرى تطور بشكل مختلف. في ألمانيا، على سبيل المثال، أدى غياب حرية

(١٨) Renate Köcher, «Bloodhounds or Missionaries: Role Definitions of German and British Journalists,» *European Journal of Communication*, vol. 1, no. 1 (1986), pp. 43–64.

(١٩) على سبيل المثال، قادت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية سكان الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكذلك الدافع التجاري للناشرين للوصول إلى أوسع جمهور ممكن، الصحف في الولايات المتحدة لتبني موقف أقل تحزباً، لتصبح أكثر توجهاً نحو الأخبار وأقل توجهاً نحو الرأي، ووضع معايير مهنية أساسية مثل معيار الموضوعية. وقد شكل ذلك «انتصاراً للأخبار على حساب الافتتاحيات والوقائع على الرأي، وهو التغيير الذي تشكّل جراء التوسع في الديمقراطية والسوق انظر: Schudson, *Discovering the News: A Social History of American Newspapers.*

الصحافة ـ حتى القرن العشرين ـ بالصحفيين إلى اعتبار أنفسهم مقاتلين من أجل الحرية الفردية، وخصوماً للسلطة.

بصرف النظر عن هذه الاختلافات بين الثقافات، فإن إدراك الصحفيين دورهم في إطار منظومة إعلامية معينة، يمكن أن يختلف أيضاً باختلاف تدريبهم الفردي، والتنشئة الاجتماعية، والمطالب المؤسسية، أو حوافز العمل الشخصية.

٣ ـ الدراسات المقارنة للتصوّرات عن الدور

بدأت الأبحاث الدولية المقارنة عن تصورات الصحفيين عن دورهم بتحليل الدارسين في المقام الأول للأدوار المهنية التي يجري اعتبارها الأكثر أهمية من قبل الصحفيين في جميع أنحاء العالم[٢٠]؛ وكشفت هذه الدراسات الدولية المقارنة عن تباين كبير للثقافات المهنية حتى بين الدول المتشابهة في النماذج التنظيمية لوسائل الإعلام والنظم السياسية. فقد أظهر بعض الدراسات أن إجابات الصحفيين الألمان والإيطاليين، كانت مختلفة إلى حد ما عن إجابات زملائهم البريطانيين والسويديين والأمريكيين، حيث اعتبر الصحفيون الألمان والإيطاليون أن «الدفاع عن القيم والأفكار» يعدّ جانباً مهماً من جوانب عملهم الصحفي، ما يشير إلى تصور للدور أكثر انفتاحاً على «نموذج المحامي». وصنّفوا المعايير المهنية مثل الموضوعية أو الحياد، كمعايير أقل أهمية مقارنة بأهمية الاستعداد للتأثير في العملية السياسية.

٤ ـ تطوّر التصوّرات عن الدور

تغيرت تصورات الصحفيين عن دورهم على مرّ السنين، وقد حدثت هذه التغييرات، في بعض الحالات، كنتيجة لأحداث حاسمة، مثل حرب فيتنام أو فضيحة «وترغيت» في الولايات المتحدة الأمريكية التي جعلت الصحفيين الأمريكيين أكثر شكاً إزاء السياسة والقادة السياسيين. على صعيد آخر، أظهر تحليل محتوى وسائل الإعلام السويدية على مدار السنوات الثمانين الماضية، زيادة حادة في الأخبار السلبية[٢١] ما ساق إلى استنتاج مفاده أنّ النموذج العام لدور الصحافة قد تغير في سنوات الستينيات من فكر الأبوية إلى أيديولوجية النقد، وأن استطلاعات الرأي وتحليل المحتوى في بلدان أخرى تدعم هذا التفسير[٢٢].

(٢٠) Thomas Hanitzsch [et al.], «Mapping Journalism Cultures Across Nations: A Comparative Study of 18 Countries,» *Journalism Studies*, vol. 12, no. 3 (2011), pp. 273–293, and David D. Weaver and Lars Willnat, eds., *The Global Journalist in the 21st Century* (New York: Routledge, 2012), pp. 382–399.

(٢١) Jörgen Westerståhl and Folke Johansson, «News Ideologies as Molders of Domestic News,» *European Journal of Communication*, vol. 1, no. 2 (1986), pp. 133–149.

(٢٢) Kurt Lang [et al.], «Collective Memory and Political Generations: A Survey of German Journalists,» *Political Communication*, vol. 10 (1993), pp. 211–229, and Thomas E. Patterson, *Out of Order* (New York: Knopf, 1993).

تشير بعض الدلائل إلى أن ازدياد الاستغلال التجاري لأخبار وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم، قد أدى إلى عملية أكثر عالمية في تغيير نموذج الدور، بحيث أصبح الدفاع عن أهداف ومعايير محددة أقل أهمية بالنسبة إلى كثير من الصحفيين، في مواجهة ضرورة تحقيق الوصول إلى أكبر عدد من الجمهور، لكن تبقى هنالك حاجة إلى مزيد من الأدلة التجريبية، للتحقق من هذه الفرضية.

٥ ـ التنوّع في تصوّرات الدور

تختلف بعض البحوث في تفسير مفهوم الدور المتصور على أساس مكان العمل والأنشطة المهنية، فقد اكتشف كاسيدي أن الصحفيين في الصحف المطبوعة ينظرون إلى الدور التفسيري باعتباره أكثر أهمية كثيراً من صحفيي الإنترنت[٢٣]. ووجد بيم وبرنلوي أن الصحفيين الذين لديهم مدونات أكثر ميلاً للاعتقاد من الصحفيين الذين ليس لهم مدونات، أنه على الصحفي أن يرشد ويوجه الناس نحو الحلول الممكنة لمشاكل المجتمع، وأن يسهم في تحديد الأجندة السياسية. إن هذه النتائج جديرة بالاهتمام بالنظر إلى كونها ترتبط بمفهوم جديد لدور الصحفي «المجنّد للجماهير»[٢٤].

على صعيد آخر، قدم كيلبرتسون[٢٥] ثلاثة نماذج من الصور الذاتية أو تصوّرات الصحفيين لأدوارهم، يتعلق **الأول**، بالأدوار التفسيرية التي تنطوي على قدر كبير من معالجة المعلومات قبل اتخاذ القرارات وتحرير الوقائع ويرتبط هذا الدور بفئة المحايدين، ويتعلق **الثاني**، بالأدوار التقليدية التي تنطوي على تأييد الاتفاقيات التقليدية لإنتاج الأخبار، مثل التوقيت ومصلحة الإنسان والخطط الرسمية. ويرتبط هذا الدور بفئة المشاركين. ويتعلق **الثالث**، بالأدوار الحركية وينطوي على الاهتمام بالقيود التي يمكن أن تحدّ من معالجة المواضيع الخلافية.

٦ ـ مفهوم التصوّرات عن الدور في الإعلام العربي

تعود البدايات الأولى عن تصورات الصحفيين العرب عن دورهم إلى الأفكار التي قدمها الدبلوماسي الأمريكي في لبنان في فترة الخمسينيات توماس ماكفادن حيث أشار في كتابه إلى «أن غالبية المحررين في الدول العربية يولون اهتماماً ضئيلاً للدور الإعلامي للصحافة في المجتمع، وثمة مقدار من الاتفاق على أنّ الصراع من أجل القضايا يأتي في المقام الأول، وتقديم الأخبار في

---

(٢٣) William P. Cassidy, «Variations on a Theme: The Professional Role Conceptions of Print and Online Newspaper Journalists,» *Journalism and Mass Communication Quarterly*, vol. 82, no. 2 (2005), pp. 264-280.

(٢٤) Randal Beam, David H. Weaver, and Bronnie J. Brownlee, «Changes in Professionalism of U.S. Journalists in the Turbulent Twenty-first Century,» *Journalism and Mass Communication Quarterly*, vol. 86, no. 2 (2009), pp. 277–298.

(٢٥) Hugh H. Culbertson, «Three Perspectives of American Journalism,» *Journalism Monographs*, no. 83 (June 1983).

المقام الثاني[٢٦]. وأضاف ماكفادن أنه في نهاية المطاف يحاول الكثير من الصحفيين العرب بصدق وبتفانٍ خدمة المصلحة العامة، «حسب فهمهم لها»، وهذا الفهم يقوم على أساس توافق في الآراء بشأن القضايا التي ينبغي أن تحظى بأولوية الاهتمام من جانب الصحافة[٢٧].

طرح دبلوماسي أمريكي آخر وليام روف تصنيفه الكلاسيكي للصحافة العربية في سنوات السبعينيات من القرن الماضي، وكانت البيئة السياسية حينذاك قد تغيرت بشكلٍ كبير، مقارنة مع فترة سنوات الخمسينيات. علاوة على ذلك، كان التلفزيون قد بدأ في الانتشار جنباً إلى جنب مع انتشار الصحف والإذاعة. وقد حدّد «روف» ثلاثة أنواع من الصحافة في البلدان العربية، أطلق عليها تسمية **صحافة «التعبئة»** و**صحافة «الموالاة»**، و**الصحافة «المتنوّعة»**. ويقصد روف بالصحافة «الموالية» تلك الصحف التي تم تأسيسها من أجل أن تكون مخلصة باستمرار للنظام، على الرَّغم من كونها مملوكة من القطاع الخاص[٢٨]. أما الصحافة المتنوّعة، فتعني أن الصحف كانت «تختلف بشكل واضح عن بعضها البعض في محتواها واتجاهها السياسي وكذلك في أسلوبها، ولاحظ روف أنه في أعقاب الانقلابات العسكرية وحركات التأميم على نطاق واسع التي عرفتها بلدان رئيسة في المنطقة العربية، حلّت أنظمة وسائل الإعلام التي تهدف إلى تعبئة الجماهير وراء حكوماتها الوطنية، محل أنظمة الموالاة وأنظمة التنوّع» في عدد من البلدان العربية[٢٩].

على صعيد آخر، أشار «كريمر» إلى أن شعور الازدراء والشك الذي ارتبط بالصحافة السائدة في المنطقة واضح في المحاولات الصريحة من قبل عدد قليل من المحررين للترويج لنوع جديد من الصحافة الجيدة «التي سوف تتميز بفصلها الوقائع عن التعليق، والاستعداد لنشر قصص، مُنع نشرها في مكان آخر، وأنه ينبغي أن ينظر إلى هذه المبادرة على أنها مؤشر على وجود جيوب من المقاومة في المنطقة ضد القيود المفروضة على الصحافة، وأن هذه المقاومة يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة»[٣٠].

ـ الصحفيون العرب، من مدافعين عن الوضع القائم إلى دعاة إلى التغيير

كشفت دراسة قام بها لورانس بينتاك وفريقه عام ٢٠٠٦[٣١] أن أكثر من ٧٥ بالمئة من الصحفيين العرب يعتقدون أن المهمة الرئيسة للصحافة العربية اليوم هي تحقيق التغيير السياسي والاجتماعي،

(٢٦) Tom J. McFadden, *Daily Journalism in the Arab States* (Columbus, OH: Ohio State University Press, 1953), p. 14.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢٨) William A. Rugh, *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics* (Westport, CT: Praeger, 2004).

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) Gilles Kraemer, *La Presse francophone en Méditerranée* (Paris: Servedit/Maisonneuve et Larousse, 2011).

(٣١) Lawrence Pintak and Jeremy Ginges, «The Mission of Arab Journalism: Creating Change in a Time of Turmoil,» *The International Journal of Press/Politics*, vol. 13, no. 3 (2008).

وأن عدم التغيير السياسي هو أكبر تهديد للوطن العربي عموماً، إلى جانب التهديد الذي تمثله السياسة الأمريكية، ويرى معظم الصحفيين أنه يجب إصلاح الوطن العربي، وأن التغيير يجب أن يكون «جذرياً».

وأبرزت الدراسة اختلاف تصورات الصحفيين العرب عن أدوار الإعلام عن تصورات نظرائهم في أمريكا حيث بينت أن تشجيع الإصلاح السياسي اعتبر الدور الأكثر أهمية للصحفيين العرب، في حين أن دور العين الساهرة (الرقيب) الوظيفة التقليدية للصحافة التي تمثل مرتبة أعلى في أولوية ترتيب الصحفيين الأمريكيين وفق ما كشفه الكثير من الدراسات، لم تكن ضمن الأدوار العشرة الأولى في وظائف الإعلام بالنسبة إلى الصحفيين العرب. من جانب آخر، كشفت الدراسة أن سبعة من ضمن العشرة أدوار الأولى التي اعتبرت ذات أهمية بالنسبة إلى الصحفيين العرب تشكل معاً، ما يمكن اعتباره دور واضع الأجندة أو دور عامل التغيير، واثنين آخرين من ضمن الأدوار العشرة الأوائل، هي أدوار تفسيرية أو أدوار تنموية تدعم التغيير في هذا السياق. واستخلص أصحاب الدراسة أن أدوار عامل التغيير تدعم كلها مقاربة حركية للإعلام العربي، تهدف إلى التغيير السياسي أو الاجتماعي على أساس وطني وعربي.

تماشياً مع النتيجة السابقة، كشفت الدراسة أيضاً أن الصحفيين العرب يعتبرون أن الإصلاح السياسي هو أهم قضية تواجه المنطقة العربية، تليها قضية حقوق الإنسان، ثم قضية الفقر والتعليم. كما وصف نصف الصحفيين الذين شملهم الاستطلاع أنفسهم سياسياً، بأنهم من مؤيدي التغيير الديمقراطي، وعلى صعيد التحديات التي تواجه الإعلام العربي اعتبرت الاستقلالية والافتقار إلى الحرفية، أهم تحدٍ يواجه الإعلام العربي.

ثالثاً: منهجية الدراسة

في سبيل الإجابة عن التساؤلات المطروحة، اتبعت هذه الدراسة منهجية استقصائية تحليلية تقوم على استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات من الصحفيين وتحليلها للوصول إلى اكتشاف التصورات التي يحملها الصحفيون عن دورهم وعن الإعلام في المجتمع العربي. وقد قمنا بإجراء استقصاء شمل ١٢٠ صحفياً عربياً متفرّغاً يشتغلون بمختلف وسائل الإعلام العربية المحلية والدولية المطبوعة والمسموعة والمرئية والرقمية، المملوكة من الدول، والخواص، والحكومات الأجنبية. وقد أُجري الاستقصاء بين شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل سنة ٢٠١٦، حيث تم إرسال ١٥٠ استمارة عبر البريد الإلكتروني للصحفيين تم استرجاع ١٣٥ منها. وبعد فحصها تم استبعاد ١٥ لعدم استيفائها الشروط المنهجية والاحتفاظ بـ ١٢٠ استمارة.

على ضوء الدراسات التي أشرنا إليها سابقاً، ولا سيما دراسات «ويفر وويلهوت» و«هانيتش» و«بينتاك»، تم قياس الأدوار التالية من خلال مجموعة أسئلة ورقة الاستبيان:

أ ـ **دور الناشر**: يتمثل في نقل الوقائع كما حدثت ونشرها للجمهور في أسرع وقت ممكن.

ب ـ **دور المفسّر**: يتمثل في تقديم تحليل للمشاكل المعقدة.

ج ـ **دور التطوير**: يتمثل في دعم خطط التنمية في البلد.

د ـ **دور الرقيب**: يتمثل في وضع أجندة سياسية.

هـ ـ **دور الموالاة:** يتمثل في الدفاع عن سياسات الحكومة.

و ـ **دور الحارس**: يتمثل في حماية الثقافة أو الدين أو مصالح الأمة.

ز ـ **دور المجند للجماهير**: يتمثل في تحفيز الناس العاديين على المشاركة في النقاش السياسي.

ح ـ **دور المعلم**: يتمثل في تثقيف الجمهور ومساعدته على فهم مشكلات المجتمع وارشادهم إلى حلولها.

ط ـ **دور عامل تغيير**: يتمثل في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي والتأثير في الرأي العام.

ي ـ **دور المحامي**: يتمثل في إعطاء الناس العاديين فرصة التعبير عن وجهة نظرهم في المناقشات العامة للقضايا المهمة.

رابعاً: تحليل بيانات الدراسة

بعد تحليل الاستبيانات باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS تم الحصول على البيانات التالية:

أ ـ البيانات الديمغرافية الوصفية للعينة

وجاءت على النحو التالي: الإناث ٤٣ مفردة بنسبة ٣٥,٨ بالمئة، والذكور ٧٧ مفردة بنسبة ٦٤,٢ بالمئة.

ـ من حيث السن: أغلب أفراد العينة تتجاوز أعمارهم ٣٠ سنة، بنسبة ٧٧,٥ بالمئة.

ـ من حيث الخبرة المهنية: أغلب أفراد العينة لديهم أكثر من ١٠ سنوات خبرة في العمل الصحفي بنسبة ٦٠,٨٣ بالمئة، ولا يمثل الذين تقل خبرتهم عن ٥ سنوات سوى ١٠,٨ بالمئة.

ـ من حيث المستوى التعليمي: يحمل أفراد العيِّنة شهادات جامعية، بكالوريوس بنسبة ٥٠ بالمئة مقابل ٤٨ بالمئة يحملون شهادات الماستر والدكتوراه، ولا يمثل الذين لا يحملون شهادات سوى ٢ بالمئة من مجموع أفراد العينة.

ـ التخصص في التكوين: إن أغلبية أفراد العينة قدموا من أقسام الصحافة والإعلام بنسبة ٧٣,٣ بالمئة، وتوجد نسبة ضئيلة قدمت من حقول معرفية أخرى، مثل تخصصات العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد والتخصصات العلمية الدقيقة ٢٦,٦ بالمئة.

ـ من حيث الوظيفة: يشتغل ٤٠ بالمئة من أفراد العينة كمحرّرين للأخبار مقابل ٣٠,٩ بالمئة منهم يحتلون وظائف قيادية في غرف الأخبار كرؤساء أقسام أو رؤساء تحرير ويتوزع بقية افراد العينة على وظائف مختلفة داخل غرف الأخبار.

ـ من حيث نوع الوسيلة الإعلامية: هناك تنوّع شمل مختلف الوسائل الإعلامية، بحيث يتوزع أفراد العينة على القنوات الإذاعية بنسبة ٣١,٧ بالمئة، ثم الجرائد اليومية بـ ١٩,٢ بالمئة، ثم القنوات التلفزيونية بـ ١٦,٧ بالمئة، والمواقع الإلكترونية للمؤسسات الإعلامية بـ ١٥,٨ بالمئة، ووكالات الأنباء بـ ١١,٧ بالمئة. وأخيراً، المجلات بـ ٥ بالمئة.

ـ من حيث المستوى الجغرافي: يعمل معظم أفراد العينة في مؤسسات إعلامية تقع على المستوى الوطني أو المحلي بنسبة ٦٣,٣ بالمئة، ومؤسسات إعلامية عربية بنسبة ٢٩,٢ بالمئة، ولا تمثل المؤسسات الإعلامية الدولية سوى ٧,٥ بالمئة.

من حيث طبيعة ملكية المؤسسة: يتوزع أفراد العينة بالتساوي على المؤسسات الإعلامية الحكومية (العمومية) والمؤسسات الخاصة بنسبة ٤٠,٨ بالمئة. ويتوزع باقي أفراد العينة على مؤسسات مملوكة لحكومات أجنبية بنسبة ١٢,٥ بالمئة، ومؤسسات تتبع رؤوس أموال متعددة الجنسية بنسبة ٥,٨ بالمئة فقط.

من حيث مجال العمل الصحفي: يعمل نصف أفراد العيّنة ٤٨,٣ بالمئة في مجال الأخبار السياسية، ويعمل ٢٠,٨ بالمئة، في مجالات متعددة بحكم الوظيفة التي يشغلونها في المؤسسة الإعلامية. ويتوزع الباقي على مجالات العمل الصحفي.

ب ـ بيانات متعلقة بالهوية الصحفية

يشعر أكثر من نصف أفراد العينة (٥٢,٥ بالمئة) بالانتماء إلى الوطن الأم، مقابل ٢٩,٢ بالمئة، يشعرون بالانتماء أكثر إلى الوطن العربي و١٢,٥ بالمئة، يشعرون بالانتماء أكثر إلى العالم الإسلامي، في حين عبر ٥,٨ بالمئة من أفراد العيِّنة عن عدم شعورهم بأي انتماء إلى مجموعة جغرافية.

يرى ثلثا أفراد العينة (٦٥,٨ بالمئة) أنفسهم كصحفيين قبل كل شيء مقابل١١,٧ بالمئة، يرون أنفسهم كوطنيين قبل كل شيء، و٧,٥ بالمئة، كمسلمين قبل كل شيء، ولا يرى نفسه كعربي سوى ٤,٢ بالمئة من الأفراد.

ج ـ بيانات متعلقة بتصوّرات الصحفيين عن دورهم

يعرّف ٣٣,٣ بالمئة من أفراد العينة دورهم كصحفيين محايدين وملاحظين للأحداث، وتتساوى هذه النسبة مع أولئك الذين يعرّفون دورهم كصحفيين محلّلين ومفسرين للأحداث. وتدخل هذه الأدوار ضمن الصورة التي يسعى الصحفيون عموماً إلى تقديمها عن مهنتهم باعتبارها مهنة تقوم على الموضوعية والحياد والإنصاف في التعامل مع الأحداث والوقائع. ويميل الصحفيون عادة إلى محاولة إظهار هذا الجانب في مهنتهم كوسيلة من وسائل إضفاء الشرعية على ما يقومون به، ويبتعدون عن تعريف أدوارهم التي تدخل ضمن الوظائف التقليدية للصحافة، حيث إنّ ٩,٢ بالمئة

من أفراد العينة يعتبرون دورهم هو الرقابة على عمل الحكومة، مقابل ٧,٥ بالمئة يعرّفون دورهم كمجندين للجماهير، و١٠,٠ بالمئة كمعلمين للجماهير، و٦,٧ بالمئة فقط يرون أن دورهم هو إحداث التغيير.

د ـ بيانات عن تقييم الصحفيين لبعض المتغيرات المرتبطة بتصور أهمية الأدوار

يحرص الصحفيون في المقام **الأول**، على عرض الأشياء كما هي بمتوسط حسابي ٤,٥، وفي **الثاني**، السماح للناس بالتعبير عن وجهات نظرهم بمتوسط حسابي ٤,٥، وفي **الثالث**، تعليم الجمهور وتثقيفه بمتوسط حسابي ٤,٣٢، وفي **الرابع**، إحداث التغيير الاجتماعي بمتوسط حسابي٤,١٥، وفي **الخامس**، تدعيم التنمية الوطنية بمتوسط حسابي ٤,٠٥ وفي **السادس**، التأثير في الرأي العام بمتوسط حسابي ٣,٩٥، وفي **السابع**، تحفيز الناس على المشاركة في النشاط السياسي بمتوسط حسابي ٢,٥٨ وفي **الثامن**، تدعيم سياسة الحكومة بمتوسط حسابي ١,٩.

تنسجم هذه النتائج بنسبة كبيرة مع تلك المتعلقة بتعريف الصحفيين لأدوارهم، حيث يرى الصحفيون أنفسهم أكثر في دور الصحفي الملاحظ المحايد للأحداث. وهذا يتأكد في حرصهم على عرض الأشياء كما هي والسماح للناس بالتعبير عن وجهات نظرهم.

هـ ـ بيانات متعلقة بأهم القيم الصحفية والمفاهيم التي يجب أن يحرص الصحفي العربي على تعزيزها في مجال عمله وفي المجتمع

يرى الصحفيون أنّ الموضوعية (بنسبة ٢٤,٩ بالمئة)، والنزاهة (بنسبة ٢٤,٤ بالمئة)، والأمانة في نقل الوقائع (بنسبة ٢٤,١ بالمئة)، تمثل القيم الأساسية التي يجب أن يعمل الصحفيون على ترسيخها وتعزيزها في العمل الصحفي. وإلى جانب القيم المذكورة، يرى الصحفيون أن قيم الاستقلالية (بنسبة ٢١,٣ بالمئة)، والمهنية (بنسبة ٦,٣ بالمئة) هي قيم مهمة أيضاً، ويجب أن يتم تعزيزها في العمل الصحفي.

تتساوى مفاهيم المواطنة والدفاع عن الحريات والتعددية في الرأي في أهميتها بالنسبة إلى أفراد العينة وضرورة تعزيزها من قبل الصحفيين في مجتمعاتهم، بحيث جاء مفهوم المواطنة في المقام الأول بنسبة ٣٢,٥ بالمئة، ثم مفهوم الحريات بنسبة ٣١,٢٥ بالمئة، يليه مفهوم التعددية في الرأي بنسبة ٣٠,٤١ بالمئة، وأخيراً مفاهيم أخرى مثل الوطنية، والعدالة الاجتماعية بنسبة ٥,٨٣ بالمئة.

و ـ بيانات حول تقييم الصحفيين لوضع الإعلام العربي

يرى أفراد العينة أن الإعلام العربي يعاني ضعفاً كبيراً في الجوانب المشار إليها أدناه، حيث كان تقييمهم لكل هذه الجوانب بعيداً جداً من المتوسط (= ٥) وجاء تقييمهم للاستقلالية (١,٢٥) والالتزام بأخلاقيات المهنة (١,٣٧) والموضوعية (١,٣٧) والمصداقية (١,٤٠) ومن حيث توفر

مناخ الحرية (١,٤٥)، ومن حيث المهنية في العمل الصحفي (١,٧٢) ومن حيث القدرة على التأثير في المجتمع (٢,١٢).

أما عن أكثر العوامل التي تؤثر في مهنية الصحفي العربي، فجاءت الضغوط التي يتعرض لها الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية في الترتيب الأول (بنسبة ٢٢,٢٢ بالمئة)، ثم تدخّل الحكومة في عمل المؤسسات الإعلامية (بنسبة ٢١,٢١ بالمئة)، والضغوط الممارسة على المؤسسات الإعلامية من قبل أصحاب المصالح والإعلانات (بنسبة ١٨,٦٨ بالمئة)، ثم ضعف التكوين لدى الصحفيين (بنسبة ١٨,٦٨ بالمئة)، وضعف الراتب الذي يتقاضاه الصحفي (بنسبة ١٤,٨٩ بالمئة)، وأخيراً غياب مجالس الصحافة التي تؤطر الممارسة الصحفية (بنسبة مئوية ضعيفة ٤,٠٤ بالمئة).

جاءت البيانات المتعلقة بالتحديات التي تواجه الإعلام العربي في المرحلة الراهنة منسجمة إلى حد ما مع النتائج السابقة، حيث اعتبر الصحفيون أن تحقيق الاستقلالية والتخلص من الضغوط المختلفة التي تؤثر في العمل الصحفي، تمثل التحدي الأول الذي يواجه الإعلام العربي في المرحلة الراهنة (بنسبة ٢٧,٩٦ بالمئة من الإجابات)، يليها في الترتيب قدرة الصحفيين على الالتزام بأخلاقيات المهنة (بنسبة بالمئة ٢٢,٧٩ من الإجابات). ثم المهنية في الأداء (بنسبة ٢٢,٤٩ بالمئة من الإجابات)، واكتساب المصداقية لدى الجمهور (بنسبة ١٥,٥ بالمئة)، وأخيراً القدرة على التأثير في الرأي العام (بنسبة ١٠,٣٣ بالمئة).

ز ـ بيانات عن تصوّرات الصحفيين عن مهام وأدوار الإعلام العربي في المرحلة الراهنة

اعتبر أفراد العينة أن محاربة التطرّف الديني هو الدور الأول للإعلام العربي (بنسبة ١٩,٤٣ بالمئة من الإجابات)، يليها تربية وتثقيف الفرد (بنسبة ١٤,٠٥ بالمئة)؛ ثم تتوزع باقي الأدوار بنسب متقاربة على النحو التالي: إعطاء الناس العاديين فرصة للتعبير عن وجهات نظرهم حول الشؤون العامة ١٢,٨٨ بالمئة، تزويد الأفراد بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات سياسية ١١,٧٠ بالمئة، تحفيز الناس على المشاركة في النشاط المدني والنقاش السياسي ١١,٠٠ بالمئة، الدعوة من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي ١٠,٧٧ بالمئة، توجيه الناس نحو الحلول الممكنة لمشاكل المجتمع ١٠,٧٧ بالمئة، تدعيم سياسات الحكومات ٥,٦٢ بالمئة، وضع أجندة سياسية ٢,٨١ بالمئة، مهام أخرى ٠,٩٣ بالمئة.

واحتلت قضية محاربة الإرهاب وكل أشكال التطرف صدارة القضايا التي يرى الصحفيون أنها تشكل أولوية بالنسبة إلى الإعلام العربي في المرحلة الراهنة، وعلى الإعلام العربي معالجتها بنسبة ٢١,٦٤ بالمئة، وتلتها قضية بناء مجتمع عربي جديد ١٦,٠١ بالمئة، بعد الفوضى التي أحدثتها الاضطرابات السياسية التي عرفها الكثير من البلدان العربية، ثم الدفاع عن الحريات ١٥,٨٠ بالمئة، التي تتعرض للتهديد من قبل الجماعات المتطرفة، وحافظت القضية الفلسطينية كقضية تقليدية في اهتمامات الإعلام العربي منذ الستينيات من القرن الماضي على مكانتها ضمن القضايا ذات

الأولوية بالنسبة إلى لإعلام العربي بنسبة ١٢,١٢ بالمئة، وتراجعت قضايا شكلت في ما مضى، جوهر القومية العربية إلى مراتب متأخرة في تصنيف الصحفيين لأهم القضايا ذات الأولوية بالنسبة إلى الإعلام، كالدفاع عن الثقافة العربية (بنسبة ٨,٦٥ بالمئة)، والدفاع عن صورة الإسلام والمسلمين (بنسبة ٨,٢٢ بالمئة)، وتعزيز الوحدة العربية (بنسبة ٥,٦٢ بالمئة)، والدفاع عن المصالح الوطنية (بنسبة ٠,٦٤ بالمئة).

خامساً: نتائج الدراسة

١ ـ كشفت الدراسة أن عوامل النوع الاجتماعي، والخبرة المهنية، وطبيعة ملكية المؤسسة الإعلامية لم يكن لها تأثير يذكر في باقي المتغيرات الأخرى ذات العلاقة في هذه الدراسة، ولا توجد أي فروق إحصائية ذات مغزى، فمتغير النوع الاجتماعي لم يكن له أي تأثير على إجابات المستجوبين، كما لا توجد أي فروق في إجابات المستجوبين نتيجة الخبرة المهنية، حيث أن غالبية أفراد العينة لديهم أكثر من ١٠ سنوات خبرة في العمل الصحفي. كما أن طبيعة ملكية المؤسسة الإعلامية لم يكن لها تأثير حيث وجدنا تطابقاً في إجابات الصحفيين الذين يشتغلون في المؤسسات الحكومية وإجابات الصحفيين الذين يشتغلون في المؤسسات الخاصة عن الأسئلة التي يمكن أن يكون لمتغير الملكية تأثير فيها. كما كشفت الدراسة عن عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة المذكورة في تصورات الصحفيين عن أدوارهم وأدوار الإعلام العربي.

٢ ـ كما كشفت الدراسة أن الصحفي العربي يشعر أولاً، بأنه صحفي قبل كل شيء، ثم وطني ثم مسلم ثم ديمقراطي ثم عربي. وتشير هذه النتيجة إلى ضعف تأثير العوامل الأيديولوجية في تصور الصحفيين لدورهم وتبرز هيمنة الشعور بالهوية الصحفية على الجوانب الأخرى للهوية. ويقترب هذا التصور من تعريف المعايير الغربية للصحافة، كما تنسجم هذه النتيجة مع نتيجة أخرى كشفت عنها الدراسة وهي ترتيب الصحفيين لقيمتي الموضوعية والاستقلالية ضمن القيم الأساسية التي يجب على الصحفي العربي تعزيزها في عمله.

٣ ـ كشفت الدراسة أن أغلب المستجوبين يشعرون بالانتماء إلى وطنهم الأم قبل الانتماء إلى الوطن العربي أو العالم الإسلامي. وتناقض هذه النتيجة إلى حد ما، نتائج دراسات سابقة، ولا سيما دراسة «بينتاك»، التي كشفت أن الصحفيين العرب يشعرون أولاً بالانتماء إلى الوطن العربي ثم الانتماء إلى العالم الإسلامي ثم أخيراً الانتماء إلى الوطن الأم[٣٢] **وتكشف هذه النتيجة عن تراجع للشعور القومي العربي لدى الصحفيين العرب.**

٤ ـ يميل الصحافيون العرب إلى رؤية أنفسهم **في دورَي الصحفي المحلّل والمفسّر للأحداث، والصحفي الملاحظ المحايد للأحداث،** أكثر من نماذج أخرى. وتخالف هذه النتيجة نتائج دراسات سابقة أظهرت أن الصحفي العربي يرى نفسه في دور المحرك للتغيير، وتؤكد هذه النتيجة الحقيقة

(٣٢) المصدر نفسه.

التي أشار إليها الكثير من الدراسات، أن تصورات الصحفيين عن أدوارهم غير ثابتة وإنما متغيرة باستمرار[٣٣].

٥ ـ يقيِّم الصحفيون بشكل إيجابي العناصر التي تندرج ضمن نموذج الصحفي المجند للجماهير والصحفي المعلم والمثقف للجماهير، على الرَّغم من أن الصحفيين عبروا في إجاباتهم عن تفضيلهم لدورَي الصحفي المحايد والملاحظ للأحداث ودور الصحفي المفسر والمحلل، وتكشف هذه النتيجة عن وجود تناقضات في تصورات الصحفيين عن دورهم، ويُعَد ذلك مسألة طبيعية وواردة اعتاد عليها الباحثون الذين اهتموا بدراسة هذه التصورات[٣٤].

٦ ـ كشفت الدراسة عن تغيير مهم في تصور الصحفي العربي لدوره، بحيث لم يعد يرى نفسه في دور الموالي للحكومة أو الداعم لسياساتها، حيث إن ٤٦ بالمئة من أفراد العيِّنة يرون أن دعم سياسات الحكومية غير مهم في عملهم مقابل ٦,٧ بالمئة فقط، يرون أنه مهم جداً في عملهم.

٧ ـ كشفت الدراسة **عن تقييم سلبي للإعلام العربي من قبل الصحفيين**، بحيث يرون أن الإعلام العربي لا يزال يعاني ضعفاً كبيراً في الجوانب المرتبطة ببيئة العمل الصحفي، سواء من حيث الحرية المتاحة والاستقلالية، أو من حيث المعايير المهنية في الأداء، كالموضوعية والالتزام بأخلاقيات المهنة، أو من حيث المصداقية لدى الجمهور، والقدرة على التأثير في المجتمع.

٨ ـ أوضحت بيانات الدراسة أن قيم الموضوعية والنزاهة والأمانة تمثل القيم التي يعتقد الصحفيون أن عليهم تعزيزها في بيئة عملهم، وتنسجم هذه القيم تماماً مع القيم التي يقوم عليها دور الصحفي الملاحظ المحايد للأحداث، ودور الصحفي المفسر للأحداث، اللّذين تم تبنيهما من قبل أغلب المستجوبين. كما تنسجم هذه النتيجة مع المفاهيم التي يرى الصحفيون أن عليهم تعزيزها في مجتمعاتهم، وهي مفاهيم المواطنة والحريات، والتعددية في الرأي.

٩ ـ بيَّنت الدراسة وجود اختلاف جوهري في تصورات الصحفيين عن أدوارهم وتصوراتهم عن أدوار الإعلام العربي، فمن حيث أدوار الإعلام العربي، **يعتقد الصحفيون بأن محاربة التطرّف والإرهاب تشكل الدور الأبرز للإعلام العربي في المرحلة الراهنة**، يليها إعطاء الناس العاديين فرصة التعبير عن وجهات نظرهم، وتحفيز الناس على المشاركة في النشاط المدني والنقاش السياسي (وهي أدوار تندرج ضمن نموذج دور المجند ودور الحارس)، يليه دور تعليم وتثقيف الفرد ضمن نموذج المعلم، وأخيراً، الدعوة من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي ووضع أجندة سياسية، ضمن نموذج الصحفي كعامل تغيير في المراتب المتأخرة. ويكمن الاختلاف والتناقض في تصورات الصحفيين في كون الصحفيين يرون أنّ دورهم كصحفيين هو تفسير وتحليل الأحداث. وفي المقابل، يرون أن دور الإعلام العربي هو محاربة التطرف الديني، وهو دور يفترض حركية أكبر لدى الصحفيين تتعدى مجرد تحليل وتفسير الأحداث.

(٣٣) Weaver and Wilhoit, *The American Journalist: A Portrait of U.S. News People and their Work.*
(٣٤) Weaver and Willnat, eds., *The Global Journalist in the 21st Century.*

١٠ ـ كشفت الدراسة عن **نتيجة مهمة وهي حدوث تحوّل في تصور الصحفيين لدور الإعلام العربي في المرحلة الراهنة**، حيث نلاحظ تراجع في تصور الإعلام كعامل تغيير سياسي، مقارنة بما كشفت عنه دراسات سابقة (بينتاك)[٣٥]، ويمكننا تفسير هذا التحول في رؤية الصحفيين لدور الإعلام العربي في المرحلة الراهنة في ضوء الفوضى، وعدم الاستقرار السياسي وتزايد نفوذ الجماعات الإرهابية في البلدان العربية التي عرفت تغييرات سياسية، وإخفاق هذه التغييرات في تحقيق الانتقال الديمقراطي في هذه البلدان، ما جعلهم يرون محاربة التطرف والإرهاب، وتعليم وتثقيف الفرد، كأهم دورين بالنسبة إلى الإعلام العربي. يؤكد هذا التغير في تصورات الصحفيين عن دور الإعلام العربي ما ذهب إليه الكثير من الدراسات من أنّ تصورات الصحفيين عن دور الإعلام متغيرة وتعرف تطوراً باستمرار[٣٦].

١١ ـ كشفت الدراسة عن **تحول في رؤية الصحفيين لأهم القضايا التي تشكل أولوية بالنسبة للإعلام العربي** بحيث احتلت قضايا جديدة ـ باستثناء القضية الفلسطينية ـ على التوالي المراتب الخمس الأولى، وهي محاربة الإرهاب وكل أشكال التطرف، ثم بناء مجتمع عربي جديد، ثم الدفاع عن الحريات، ثم دعم القضية الفلسطينية، ثم محاربة الفقر. في حين تراجع ترتيب قضايا كلاسيكية كانت على مدار عقود طويلة تشكل أولوية بالنسبة إلى الإعلام العربي وهي: تعزيز الوحدة العربية، والدفاع عن الثقافة العربية وعن صورة الإسلام والمسلمين، وعن المصالح الوطنية. وهذه القضايا التي يدرجها رامبراساد[٣٧] ضمن الدفاع عن القيم والقومية العربية، حظيت في دراسات سابقة بتقييم عالٍ، لكنها في هذه الدراسة تراجعت إلى المراتب الأخيرة.

يعني هذا التغيير في ترتيب القضايا العربية، مقارنة مع ما توصلت إليها دراسات سابقة[٣٨] بأن أيديولوجية الفكر القومي الوحدوي لم يعد لها تأثير كبير في تصورات الصحفيين العرب لدور الإعلام العربي في ضوء التغيرات الكبيرة في المشهد السياسي العربي، المتمثلة في تزايد نفوذ الجماعات المتطرفة والإرهابية التي أصبحت تشكل تهديداً للمجتمع العربي، وتهديداً للحريات، ما جعل الصحفيين يرون أن محاربة الفكر المتطرف وبناء مجتمع عربي جديد على أنقاض الفوضى التي خلفتها التغيرات السياسية، ومحاربة الفقر، تمثل أهم القضايا التي يجب أن تحظى باهتمام الإعلام العربي.

---

(٣٥) Pintak and Ginges, «The Mission of Arab Journalism: Creating Change in a Time of Turmoil».

(٣٦) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية: Westerståhl and Johansson, «News Ideologies as Molders of Domestic News,» pp. 133–149, and David H. Weaver, *The American Journalist in the 21st Century: U.S. News People at the Dawn of a New Millennium* Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum, 2007), and Lang [et al.], «Collective Memory and Political Generations: A Survey of German Journalists,» pp. 211-229.

(٣٧) Jyotika Ramaprasad and Naila Nabil Hamdy, «Functions of Egyptian Journalists: Perceived Importance and Actual Performance,» *Gazette*, vol. 68, no. 2 (2006).

(٣٨) Pintak and Ginges, «The Mission of Arab Journalism: Creating Change in a Time of Turmoil».

١٢ ـ لا يزال الصحفي العربي ومن بعده الإعلام العربي يبحث عن الاستقلالية من الضغوط الحكومية وضغوط أصحاب المصالح والضغوط المؤسسية الممارسة على العمل الصحفي.
وأكدت الدراسة ما توصلت إليه دراسات سابقة، من أنّ الاستقلالية عن الضغوط المختلفة تمثل أكبر تحدٍ يواجه الإعلام العربي[٣٩]. كما يعتبر الصحفيون أن غياب الاستقلالية، يمثل أكثر العوامل التي تؤثر سلباً في أداء واحترافية الصحفي العربي.

١٣ ـ يحمل الصحفيون نظرة مستقبلية للإعلام العربي، يغلب عليها طابع التشاؤم، حيث صبت أغلب إجابات المستجوبين (٧٥ من ١٢٠) عن السؤال المفتوح (كيف ترى مستقبل الإعلام العربي؟) في اتجاه وصف مستقبل الإعلام العربي بهذه العبارات: «مستقبل غامض ومظلم»، «مستقبل مرهون بسبب خضوعه للمصالح السياسية والاقتصادية والأجندات»، «مستقبل مجهول متوقف على التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية»، «الإعلام العربي في تراجع إلى الوراء حيث يتجه نحو استقلالية أقل وموضوعية أقل»، «مستقبل يبعث على التشاؤم فلا تغيير في الأفق»، «لا مستقبل له في ظل سيطرة الحكومات الفاسدة ورؤوس الأموال الفاسدة»، وعبر ٤٠ فقط من ١٢٠ عن تفاؤلهم بمستقبل الإعلام العربي، حيث رأوا أنّ «مستقبله يبعث على التفاؤل «وأنه سيعرف تغيّرات كبيرة» «وأن عليه أن ينفتح على تجارب أخرى» و«أن يكون أكثر فعالية» و«أن يتحلى بالمهنية» «وأن يواجه التحديات الرقمية» و«أن يكون أكثر قرباً من انشغالات الفرد العربي».

خاتمة

ما هو أفق التغيير في الإعلام العربي في ضوء المؤشرات التي أفرزتها نتائج الدراسة؟ وهل سنرى في المستقبل القريب ثقافة صحفية عربية مختلفة عما ألفناه حتى الآن؟ لقد بينت لنا الدراسة أن للصحفيين العرب تصورات متباينة عن ذاتهم وعن دور وسائل الإعلام لكنها لا تختلف كثيراً عن تصورات نظرائهم في بلدان أخرى، وأن المفهوم الغربي لدور وسائل الإعلام ليس غريباً عن الصحفيين العرب، بحيث يتبنى الصحفيون العرب، من حيث التصور، دور الصحفي «المفسّر للأحداث» ودور الصحفي «الملاحظ المحايد» مقارنة بباقي الأدوار الأخرى، وعلى الخصوص، دور «الرقيب» أو «العين الساهرة» و«دور المجند». ولم يعد الصحفيون العرب يتصورون ذاتهم في دور «المحرك للتغيير». إن هذه التصورات للأدوار يمكنها، إذا تجسدت فعلاً في ممارسة الصحفيين اليومية، أن تقود إلى إعلام عربي مختلف في معالجته للأحداث والقضايا المجتمعية، وأكثر بعداً من الصراعات الأيديولوجية والموالاة، غير أن فرص تحقق ذلك، تبدو من وجهة نظرنا ضعيفة بالنظر إلى كون الصحفيين العرب ـ عكس نظرائهم في الغرب ـ يعملون في بيئة تفتقر إلى حرية الإعلام واستقلاليته عن تدخل الحكومة وضغوط أصحاب المصالح، وتعوق تالياً، تجسيد نموذج

---

(٣٩) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، و Noha Mellor, «Strategies of Autonomy,» *Journalism Studies*, vol. 10, no. 3 (2009).

«الصحفي المفسر والمحلل للأحداث». وهذا يعني أنّ تصورات الصحفيين لذاتهم وتصوراتهم لدور الإعلام العربي، ليست سوى مجرد تطلعات مثالية لما ينبغي أن يكون أكثر منها تعبيراً عما هو كائن.

من المؤشرات المهمة التي كشفت عنها أجوبة الصحفيين، أن الإعلام العربي انتقل من سطوة الحكومة الفاسدة إلى سطوة الأموال الفاسدة، وهو مؤشر يفيد بأن الإعلام العربي مقبل على مرحلة من سيطرة القيم السلعية على مضمون ما تقدمه وسائل الإعلام، وخصوصاً في ظل هشاشة البنى القانونية والأخلاقية التي تؤطر العملية الإعلامية ودخول وسائل الإعلام الجديد الساحة من دون ضوابط تشريعية، وهي عوامل من شأنها أن ترهن إمكانية بروز إعلام عربي مستقل ونزيه وموضوعي، يأخذ على عاتقه مسؤولية المساهمة في بناء مجتمع عربي جديد، يقوم على التأسيس للحريات والحقوق الأساسية للفرد، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الثامن عشر

الصحافيون وشبكات التواصل الاجتماعي(*)

زينب خليل(**)

مقدمة

أدى تسارع التطور التقني والاتصالي إلى حدوث تحولات أصابت الصحافة، وجعلتها أمام أسئلة ملحة تتعلق بالدور والأداء وطريقة تعاملها مع الجمهور. فمع فضاء مفتوح وتدفق لامتناهٍ للمعلومات، ومتلقٍ نهم على عجلة من أمره وعلى استعداد وقدرة دائمين لممارسة دور الصحافي، صار لزاماً على الصحافة وأهلها تبني آليات عمل جديدة تضمن لها الاستمرار، لا بل تتيح لها الإفادة من الوافد الجديد لتحسين أشكال العمل الصحافي وتطويره.

هكذا سارعت وسائل الإعلام التقليدية إلى التكيف مع متطلبات التطور التقني من خلال استثمار الإنترنت، بشكل سمح لها بالحفاظ على وجودها وجعلها بذلك تتجاوز الخطاب التشاؤمي

(*) تعددت المصطلحات المستخدمة في تعريف الشبكات والمواقع الاجتماعية أو الإعلام الاجتماعي، سواء في اللغة الإنكليزية أو الفرنسية، وكذلك في لغتنا العربية. ويعود سبب الاختلاف إلى طبيعة تحديد شكل وبنية وخصائص كل نوع من الوسائل التي توفرها الشبكة الإلكترونية، وتزداد المسألة صعوبة بسبب التطور الرقمي المتسارع، وما ينتج منه من تبدّل في البنية والخصائص وطرائق الاستخدام. لم يعد الفرق شاسعاً كما كان الأمر في الجيل الأول من تلك الشبكات، بحيث بات بعضها يتيح في آن واحد التدوين وبناء الهويات الرقمية وتبادل الأفكار وربط الأفراد وإنتاج ونشر المعلومات والبث الفوري ـ المباشر، أي أنه يجمع الاتصال الشخصي والاتصال الإعلامي معاً. هذه الخصائص والخدمات هي كلها في تجديد مستمر مع ظهور كل جيل جديد من التقنيات. من جهتنا، سنستخدم في هذا البحث مصطلح «شبكات التواصل الاجتماعي» من دون الغوص في طرح مسألة تداخل المصطلحات والتصنيفات، لأن هذا لا يدخل في إطار بحثنا الحالي، وهو يحتاج إلى دراسة مستقلة قائمة بذاتها. هناك الكثير من الدراسات والمقالات التي تناولت هذا الأمر، ويمكن العودة إليها لتوسيع النقاش والمعرفة.

(**) أستاذة مساعدة في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.

الذي تنبأ بنهاية الإعلام التقليدي أمام سطوة الجديد، رغم أن تاريخ وسائل الإعلام لم يشهد «أن قامت وسيلة إعلامية بإلغاء أخرى»[1]. لقد شهدنا توقف الكثير من الدوريات الكبرى في الغرب عن إصدار النسخ الورقية والتحول نحو الموقع الإلكتروني، بما يتناسب مع التقنيات الجديدة من دون أن يعني ذلك اختفاءها عن المشهد الإعلامي. لأن «من كانت مهنته الصحافة، لا يُفترض أن يعيقه تبدل الناقل، وحده المحتوى المحترف والفعال الذي يضمن الاستمرار» [2].

رغم أن الحديث عن مستقبل الصحافة في ظل الإنترنت، يقصد به في الأغلب الصحافة المطبوعة، إلا أن التغييرات البنيوية التي فرضها التطور التقني والاتصالي تصيب القطاع الإعلامي برمته، ولا يمكن حصرها فقط بالورقي. فالتلفزيون أيضاً شهد تبدلات جذرية، «ومن يراقب المشهد على هذا الصعيد يعرف أن الشبكات تغيّر في أنماط المشاهدة، وتفرض على المؤسسات منذ الآن الاستباق والتأقلم معها» [3]. أما الإذاعة، فيرى كثيرون أنها كانت المستفيد الأكبر من البث الرقمي، لأنّه حررها من عائق البث الجغرافي، وأوصلها إلى مستمعين حول العالم بتكلفة أقل.

إن تأقلم الإعلام التقليدي مع التطورات الرقمية تَمثل بدايةً بالتوجه نحو هذه التقنية الجديدة، أي الإنترنت، واستثمارها في عملية إنتاج المعلومة والوصول إلى الجمهور. جاءت هذه الخطوة على شكل إنشاء مواقع إلكترونية شكلت امتداداً للمؤسسة الإعلامية التقليدية (تلفزيون، راديو، صحيفة، مجلة...) مع ما يتطلبه ذلك من تقديم مادة ملائمة للويب، أي متعددة الوسائط وتفاعلية وقابلة للتحديث، وتخضع لمعايير السرعة في النشر (ينبغي أن نشير هنا إلى أن البدايات الأولى على الشبكة الإلكترونية، كانت عبارة عن إعادة إنتاج للمادة الإعلامية، كما نشرت في الإعلام التقليدي من دون أي تبديل في المحتوى والشكل).

لكنّ التحول نحو الويب ٢,٠ خلق مجموعة من التحديات طالت طريقة عمل الصحافة ودورها وعلاقتها بالجمهور. فالتفاعلية والقدرة على إنتاج المعلومة ونشرها، وغيرها من التطبيقات الجديدة التي أتى بها هذا الويب، ولا سيّما مع ظهور شبكات التواصل الاجتماعي، التي حولت المستخدم إلى منتج فاعل، فرضت على الإعلام التقليدي شكلاً جديداً من الممارسة الصحافية دفعت بعضهم إلى اعتبار أن الصحافة اليوم «تعيد تشكيل نفسها»[4]. أصبحت الصحافة مدعوة أكثر إلى التشارك، وهنا لا نقصد فقط مشاركة الجمهور بالمعلومة، وهو الدور التقليدي المعترف به للصحافة، الذي تقوم به منذ نشأتها، بل إن هذا الجمهور أصبح شريكاً، لا بل منافساً لها في إنتاج المعلومة ونشرها. لم يعد المستخدم مجرد متلقٍ سلبي للأخبار من وسائل الإعلام التقليدية، بل أصبح هو الآخر

(١) Bernard Miège, «L'Espace public: Au-delà de la sphère politique,» *Hermès*, nos. 17-18 (Communication et politique) (1995), p. 54.

(٢) أحمد زين الدين، «أزمة الصحافة اللبنانية... أبعاد متعددة لمشكلة في العقلية،» **الحياة**، ٢٠١٦/٤/١٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Rémy Le Champion, «Qualités des journalistes, qualité des contenus journalistiques,» dans: Rémy Le Champion, *Journalisme 2.0, nouvelles formes journalistiques, nouvelles compétences* (Paris: La Documentation française, 2012), p. 223.

ناقلاً للأخبار من محيطه، ومحملاً لها على شبكات التواصل الاجتماعي، ما جعل تالياً الفصل بين المتلقي والمرسل أكثر غموضاً. وحيث يعجز الصحافي عن الوصول إلى مكان الحدث، ثمة مواطن بات على استعداد لنقل ما يراه بالصوت والصورة، ليتحول إلى منتج فعلي للمعلومة وموزع لها، وكما يقول الكاتب والصحافي الإسباني إغناسيو رامونيه «كل مواطن في المجتمع ـ الشبكة الجديد بات قادراً على أن يصبح صحافياً»(٥). لقد فرض تحدي «الميديا الاجتماعية» نفسه على الوسيلة الإعلامية وعلى الصحافي معاً، ما دفع كلاً منهما إلى الإفادة منها بشكل أو بآخر. وبما أن الصحافيين كغيرهم من المواطنين لم يكونوا بمنأى عن استخدام الشبكات الرقمية المخصصة للتواصل الاجتماعي، فإنه من المفيد البحث في كيفية هذا الاستخدام وفي الأهداف المرادة منه، وفي ما إذا كان هذا الاستخدام انعكس على أدائهم وعملهم المهني، وذلك بغرض الإجابة عن الإشكالية الآتية: إلى أي مدى غيّر استخدام الصحافيين لشبكات التواصل الاجتماعي في ممارساتهم المهنية، وفي آليات عملهم؟

إنّ المراقب حسابات بعض الصحافيين يلاحظ أن هؤلاء يدرجون مقالاتهم وتحقيقاتهم، أو تقاريرهم التلفزيونية وإطلالاتهم الإعلامية، مع ما يعني ذلك من سعي حثيث نحو تسجيل أعلى نسب مشاركة وإعجاب، وتالياً، الوصول إلى أكبر عدد ممكن من القراء والمتابعين والتفاعل معهم، بما يصب في خانة الترويج لإنتاجهم الإعلامي، وأحياناً يستخدمون الشبكات لإيصال آرائهم ومواقفهم، أو حتى لإطلاق حملات إعلامية.

هذه الملاحظات العامة الناتجة من متابعة روتينية لحسابات بعض الصحافيين، أسهمت في بلورة مجموعة من الفرضيات:

ـ يستخدم الصحافيون هذه الصفحات كشكل من أشكال التدوين، يعبرون من خلالها عن آرائهم السياسية وعن مواقفهم المتعلقة بقضايا الشأن العام، ما يمنحهم تالياً، فضاء مفتوحاً للتعبير خارج المؤسسات التي يعملون في إطارها.

ـ تعتبر شبكات التواصل امتداداً مكملاً لعمل الصحافيين في الإعلام التقليدي، بحيث يعيد هؤلاء نشر إنتاجهم الإعلامي الذي سبق ونشر في الصحيفة، أو بُث على القناة التلفزيونية، وتالياً، هي تسهم في الترويج لأعمالهم أمام جمهور قد لا يكون متصلاً بالمواقع الإخبارية.

ـ يتداخل الشأنان الخاص والعام على هذه الصفحات: فهي تارة تستخدم للإدلاء بمواقف تمس الشأن العام، وتارة أخرى تتحول إلى واجهة يشارك فيها الصحافي الجمهور بعضاً من تفاصيل حياته اليومية.

ـ نادراً ما أحسن الصحافيون الإفادة من شبكات التواصل الاجتماعي لتطوير علاقتهم بالجمهور، وتالياً، لتطوير آليات عملهم.

---

(٥) Ignacio Ramonet, *L'Explosion du journalisme, des médias de masse à la masse des médias* (Paris: Editions-galilee, 2011), <http://www.editions-galilee.fr/f/index.php?sp=liv&livre_id=3333>.

للتحقق من هذه الفرضيات، قمنا برصد حسابات عينة من الصحافيين اللبنانيين لمدة ثلاثة أسابيع من ١ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. واخترنا موقعي الفيسبوك وتويتر كونهما الأكثر استخداماً لدى مستخدمي الإنترنت في لبنان. حاولنا في هذه العينة أن تكون تمثيلية قدر الممكن من خلال اختيارنا صحافيين يعملون في الصحافة المطبوعة والتلفزيونية، مختارين ثلاثة صحافيين من كل قناة من القنوات التلفزيونية التالية: الجديد، وأل بي سي (LBC)، وأم تي في (MTV). كما اخترنا ثلاثة صحافيين من الصحف التالية: **الأخبار** و**السفير** و**النهار**. وقد راعينا عند اختيارنا الصحافيين متغيري العمر والجنس[٦].

اعتمدنا على مراقبة الحسابات الشخصية للعينة وفق شبكة محددة تتيح معرفة ممارسات الصحافيين، بما ينسجم مع الإشكالية والفرضيات المطروحة. تناولت شبكة التحليل (كمي/نوعي) عدد الاستخدامات اليومية للحسابات على اختلاف أنواعها (تغريدة/بوست، إدراج رابط، صورة، مشاركة تعليق/إعادة التغريد/تعليق...) ثم وضعنا تصنيفاً لتلك الاستخدامات وفقاً للتالي: استخدام خاص، ترويج لأعمال الصحافي، تغطية خبرية، تقديم معلومة، ترويج لأعمال زملائه في المؤسسة، التفاعل مع الجمهور، التعبير عن موقف سياسي.

وكي نتلمس عمق التحول الحاصل على مستوى تموضع الصحافيين في شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاساته على أدائهم المهني، لا بد من الإطلالة على الأهمية التي غدت تشغلها هذه الشبكات بما تتيحه لمستخدميها من تسهيلات ومن إمكانات في نشر المعلومات، اضطرت معها وسائل الإعلام التقليدية إلى مجاراتها واللحاق بها.

أولاً: منافسة شبكات التواصل الاجتماعي لوسائل الإعلام التقليدية على نشر المعلومات

أصبحت هذه المواقع تمثل، لشريحة واسعة من المستخدمين، مصدراً أساسياً للنفاذ إلى الأخبار والمعلومات؛ إذ يتم الاعتماد عليها لمعرفة ما يجري من أحداث أو لمتابعة قضية ما. فمن خلال تعليقات المستخدمين ونقاشاتهم والروابط التي يدرجونها على صفحاتهم، سواء على فيسبوك أو على تويتر، يمكن رصد أهم العناوين والمسائل الآنية، محط الاهتمام والمتابعة. إن الإنتاج الإلكتروني لهؤلاء المستخدمين يعكس الواقع بمختلف جوانبه السياسية والاجتماعية والثقافية وغيره، ليُخرج بذلك تلك المواقع من كونها مجرد مساحة للتعبير الخاص والمحادثات الشخصية، لتصبح «مكونات كاملة للفضاء العام الرقمي»[٧]. لا بل إنها ساهمت في الكثير من الأحيان في

(٦) شارك في عملية الرصد طلاب من الماستر ١ في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية: زينب كريم، ولاء ريا، هنادي غانم، ليلى زغيب.

(٧) Bernhard Rieder et Nikos Smyrnaios, «Pluralisme et infomédiation sociale de l'actualité: Le Cas de Twitter,» *Résaux*, no. 176 (2012), p. 105.

الإضاءة على قضايا، لم يلتفت إليها الإعلام التقليدي، فأثارت بذلك الاهتمام حولها وجعلتها موضع نقاش ومتابعة. ولنأخذ مثالاً على ذلك قضية «البوركيني»[٨] في فرنسا التي نالت قسطاً واسعاً من الجدل الداخلي والاهتمام العالمي، فهي قد ولدت على الشبكات الاجتماعية قبل أن يتلقّفها السياسيون ويخضعوها لمصالحهم السياسية. ومن ثُمَّ تجد صداها في وسائل الإعلام. وبحسب دراسة نشرها موقع Rue 89 حصلت هذه القضية على ٢,٤ مليون تغريدة على تويتر في شهر آب/ أغسطس ٢٠١٦[٩].

لم تعد وسائل التواصل الاجتماعي، فقط، مساحة للمحادثات الشخصية وللإضاءة على الحياة الخاصة للمستخدمين، وإن حافظت بقوة على هذا الدور عند شريحة واسعة منهم، لكنها تحولت إلى جانب ذلك إلى منصة لتبادل المعلومات، وللتعرف إلى الآني من الأحداث والمجريات، وهو ما جعلها تسهم في نشر المعلومة على المستوى الاجتماعي، أو التوسط الإعلامي للأخبار عبر الشبكات الاجتماعية بحسب الباحثين برنارد ريدر ونيكوس سميرنايوس[١٠].

هذا الدور يتطلب وجود مكونين: **أولاً**، منصات رقمية تنطبق عليها شروط، و**ثانياً**، وجود مجموعات محددة من المستخدمين الراغبين في المشاركة ونقد مضامين الأحداث الجارية[١١]. أما نتيجة هذا التفاعل المثلث الأضلاع بين إنتاج ونشر للمضامين ومنصات تشاركية ومجموعات مستخدمين، فتشكل عملية «توسط إعلامي للأخبار عبر الشبكات الاجتماعية» [١٢].

إن استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي في إنتاج المعلومة ونشرها كما في الوصول إليها، مكّن هذه الوسائل من تأدية دور الوسيلة الإعلامية؛ إذ أصبحت هي نفسها منصات إعلامية جاهزة لوضع المتلقي في قلب الأحداث الجارية. هذا الدور، دفع وسائل الإعلام التقليدية إلى تبني استراتيجيات عمل جديدة، تقوم على الإفادة من الإعلام الاجتماعي في نشر إنتاجها وترويجه، بغية الوصول إلى الجمهور وحصد النسبة الكبرى من المتابعة. يدرك القائمون على الإعلام التقليدي، أن شبكات التواصل الاجتماعي، غدت تؤدّي دور الوسيط وتزاحم وسائل الإعلام على تأدية هذا الدور، وتالياً، صار المرور عبرها شرطاً ملزماً للوصول إلى شريحة واسعة من هذا الجمهور الذي ينتظر أن تأتي إليه المعلومة من دون أن يتكلف عناء البحث عنها. لم يعُد المتلقي كما في السابق يلج إلى المعلومة من خلال موقعها، أو مصدرها الأصلي، أي أنه لا يبحث عنها بشكل تقليدي عبر زيارة

---

(٨) في صيف العام ٢٠١٦، حظرت بعض المدن الفرنسية ارتداء «البوركيني» (الكلمة مشتقة من كلمتي البرقع والبيكيني) على شواطئها، وهو لباس البحر الإسلامي الذي يغطي كامل جسد المرأة. وقد أثارت القضية جدلاً واسعاً، على الصعيدين الفرنسي والعالمي.

(٩) Nicolas Vanderbiest, «Burkini: Comment la polémique s'est propagée sur les réseaux sociaux,» Rue 89 (30 août 2016), <http://rue89.nouvelobs.com/2016/08/30/burkini-comment-polemique-sest-propagee-les-reseaux-sociaux-265025>.

(١٠) Rieder et Smyrnaios, Ibid., p. 105.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

موقع المنتج، سواء كان هذا المنتج صحيفة أو مجلة أو تلفزيوناً أو وكالة أخبار، بل صار المتلقي ينتظر أن تأتي إليه، أي تظهر على صفحته على الفيسبوك، أو على حسابه على تويتر، أو أن يقوم بمشاركتها من خلال رابط وجده على صفحة صديق. وبما أن كل مستخدم يصمم صفحته الخاصة أو حسابه الشخصي، وفقاً لميوله وتوجهاته، فهو تالياً، يخضع قائمة خياراته ومتابعاته (سواء في اختيار الأصدقاء والمتابعين أو في إضافة صفحات محددة أو في سلم التفضيل لظهور الأخبار...) لما يرغب في معرفته، فتصبح صفحته أو حسابه الشخصي عبارة عن «أجندة إعلامية» تتسع وتصغر بحسب نشاطه ونشاط أصدقائه ومتابعيه. والحال كذلك، فإن كل مادة إعلامية لا تتم مشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لن تجد طريقها إلى جزء كبير من الجمهور. قد يجد بعضهم مبالغة في هذا التوصيف وتعميماً، لا يجوز الأخذ به. ولكن يكفي أن نستعيد بعض الأرقام لنكتشف حجم الدور الذي باتت تؤدّيه وسائل الاتصال الاجتماعي في موسطتها للمعلومة.

في فرنسا، أُجري استطلاع للرأي قبل الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠١٢ حول ممارسات الفرنسيين على الإنترنت خلال الحملة الانتخابية. شمل الاستطلاع ١٠٠٢ من المواطنين، وكشف أن ٤٠ بالمئة من المستطلعين، حصلوا على المعلومات المتعلقة بالحملة الانتخابية من خلال الإنترنت، وأن ١٥ بالمئة من تلك النسبة، اعتمدوا على وسائل التواصل الاجتماعي، تحديداً على الفيسبوك وتويتر من أجل الوصول إلى المعلومات [١٣].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي استطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث (Pew Research Center) في العام ٢٠١٦، فتبين أن ٦٢ بالمئة من الأمريكيين البالغين، يحصلون على الأخبار من وسائل التواصل الاجتماعي. ويشير المعهد إلى ارتفاع النسبة، مقارنةً بدراسة شبيهة أُجريت في العام ٢٠١٢ وسجلت استخدام ما نسبته ٤٩ بالمئة من الأمريكيين لوسائل التواصل في متابعة الأخبار [١٤].

ثانياً: استخدامات الصحافيين لشبكات التواصل

لقد تناولنا سابقاً، علاقة وسائل الإعلام التقليدية بشبكات التواصل الاجتماعي، وما أدت إليه من تغير طرأ بدوره على علاقة تلك الوسائل بالجمهور، وهو أمر كان لا بد من القيام به قبل التطرق إلى موضوع الدراسة لنتمكن من فهم التحولات التي طالت الصحافة والعاملين فيها، في ضوء التطورات التقنية والمتغيرات الاجتماعية. فالصحافي هو جزء من مؤسسته الإعلامية، وتالياً، لا يمكنه أن يكون بمنأى من التحولات المهنية التي يشهدها القطاع الإعلامي اليوم.

(١٣) Sondage de l'institut CSA, «La Webcampagne 2012,» <http://www.lefigaro.fr/assets/pdf/observatoire-orange-terrafemina.pdf>.

(١٤) Jeffrey Gottfried and Elisa Shearer, «News Use across Social Media Platforms 2016,» Pew Research Center (26 May 2016), <http://www.journalism.org/2016/05/26/news-use-across-social-media-platforms-2016/>.

إذاً، لم يقتصر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على المؤسسات الإعلامية، بل سارع الصحافيون بدورهم إلى إنشاء حساباتهم الخاصة لاستخدامها في إطار عملهم، مع ما قد يؤدي إليه ذلك من ممارسات متعددة تضيع معها أحياناً الصفة: فهل نحن أمام مستخدم عادي أم صحافي محترف؟ وبخاصة، عندما يبدو الخلط واضحاً على صفحته أو على حسابه، بين الشأنين الخاص والعام. وهنا يحضر التساؤل التالي: هل يدخل استخدام الصحافي شبكات التواصل ضمن خطة ترويج إعلامية تعتمدها مؤسسته، ولا سيّما أن بعض المؤسسات الإعلامية تشجع صحافييها على تحويل حساباتهم إلى منصات لإعادة نشر أعمالهم، بل تقوم هي بالترويج لحساباتهم على فيسبوك وتويتر، كأن نقرأ في آخر المقال العبارة التالية: «يمكنكم متابعة [...] [أحد صحافييها] على حسابه على التويتر» أو «يمكنكم التواصل مع [...] عبر صفحته على الفيسبوك أو تويتر» (سابقاً كان يذكر فقط البريد الإلكتروني). فهذه المؤسسات تعمل وفق مبدأ نسب التغريد والمشاركة، وتوصي صحافييها بكتابة أخبار ضمن قوالب قادرة على جذب المغردين والمعجبين، وتالياً، قادرة على رفع نسب المشاركة. لكن سياسة المؤسسات الإعلامية في التعامل مع استخدام صحافييها شبكات التواصل الاجتماعي، تختلف من مؤسسة إلى أخرى، بين من يشجع، كما سبق وذكرنا، ومن يضع القيود والضوابط انطلاقاً من الاستراتيجية العامة للمؤسسة، كأن يمنع على الصحافي التعبير عن مواقف سياسية معينة على صفحته، أو يمنع عليه استخدامها، كمساحة للاضاءة على حياته الخاصة (سنتطرق لاحقاً إلى هذه المسألة في معرض نتائج الدراسة).

أما في الحالات التي لا تتدخل فيها المؤسسة الإعلامية لا تشجيعاً ولا تقييداً، فإن إنشاء الصفحات وفتح الحسابات، لا يعدو كونه صادراً عن مبادرة فردية من الصحافي ليلحق بالموجة السائدة، على اعتبار أن الحضور الفاعل على تلك الشبكات بات ينظر إليه اجتماعياً على أنه شكل من أشكال مواكبة التطورات التقنية الحالية لا يتخلف عنها إلا من لا يمتلك قدرات معرفية وتقنية، فكيف الحال إذا كان هذا «الغائب» صحافياً، يطلب منه أن يتابع كل التطورات والأحداث التي تجري من حوله. بات حضور الصحافي على شبكات التواصل أمراً بديهياً بنظر الكثيرين. في الماضي، كان الصحافي يُسأل عن رقم هاتفه وعنوانه البريدي. أما اليوم، فإن سؤال «هل لديك حساب على الفيسبوك أو تويتر؟» صار يستهجنه بعضهم، لأن السؤال ليس «هل لديك حساب...؟» بل الصحيح هو: «كيف أجدك على الفيسبوك وتويتر؟» أو «ما هو الحساب الذي تستخدمه؟»

والحال كذلك، فإنه مع كل فصل جامعي جديد، حينما أسأل طلابي في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية عن امتلاكهم لتلك الحسابات الرقمية، يستغربون سؤالي، على اعتبار «أن الموضوع لم يعد يحتاج إلى أي سؤال»، فالتأكيد هو الإجابة المنطقية المتماشية مع تمكن جيلهم من استخدام التقنيات الحديثة وتطبيقاتها. أما الطالب أو الطالبة الممتنع(ة) عن امتلاك حساب ما على موقع تواصل اجتماعي، فغالباً ما يحاول (تحاول) تبرير الأمر عبر نفي «تهمة التخلف التقني والمعرفي» وإرجاع السبب إلى الرغبة في الحفاظ على التواصل الشخصي المباشر، وعدم الاستغراق في

التواصل الرقمي لما فيه من هدر للوقت وللطاقات، ومن غياب للمشاعر الإنسانية الصادقة، بحسب تعبيره (ها). هذا السؤال الذي أحرص دائماً على طرحه، أربطه بسؤال آخر حول كيفية حصولهم على المعلومات ومتابعتهم للأخبار، لأن الإجابات تعكس في جزء منها ممارساتهم على شبكات التواصل التي تعتبر بالنسبة إليهم البوابة الرئيسة للنفاذ إلى المعلومة من خلال ربط صفحاتهم بصفحات المؤسسات الإعلامية، ومن خلال «ملاحقتهم» ومتابعتهم للحسابات الشخصية لمعظم الصحافيين والإعلاميين في لبنان.

في ضوء تلك النقاشات والمتابعة، تبين أن معظم الصحافيين في لبنان يحرصون على تسجيل حضور لهم على شبكات التواصل الاجتماعي، وإن بوتيرة نشاط متفاوتة، وباختلاف واضح في طبيعة الاستخدام والهدف المرجو منه. هذه المتابعة لنشاط الصحافيين على شبكات التواصل الاجتماعي، ولدت مجموعة من الملاحظات الأولية التي جرى الاعتماد عليها لوضع إشكالية الدراسة والفرضيات، ومنها انطلقنا في بناء الورقة البحثية.

بعد رصد كل ما صدر عن الصحافيين خلال فترة المراقبة، قمنا بتحليل البيانات، وتمكّنا من استخلاص النتائج التالية:

رغم أن استخدام الصحافيين شبكات التواصل الاجتماعي هو في تصاعد، إلا أن هذا الاستخدام ليس مستقراً، فجميع من شملتهم العيّنة يمتلكون حسابات على الفيسبوك وتويتر، لكن لاحظنا أن هناك توجهاً عاماً لتنشيط حساب على حساب آخر، وقلة هم من يستخدمون الحسابين بالوتيرة نفسها (٥ ناشطون أكثر على تويتر، ٤ ناشطون أكثر على الفيسبوك، ٩ لديهم استخدام متساوٍ). كما أن من يستخدم الحسابين لا يستخدم خدمة التعليق المشترك (اثنان يستخدمان بشكل دوري خدمة التعليق الموحد على فيسبوك وتويتر، صحافي واحد يستخدمه بشكل متقطع، وبقية العينة لا تستخدمه أبداً).

١ ـ استخدام دعائي ترويجي أو بناء صورة الذات (Personal Branding)

يستخدم الصحافي حساباته لبناء صورته وتسويقها، ولإثبات حضوره في الفضاء الإلكتروني ولزيادة شهرته على قاعدة «أنا أغرد أو أعلق إذاً أنا موجود». هذه الاستراتيجية المعتمدة من قبل بعض الصحافيين، أو كما يطلق عليها بـ[١٥] Personal Branding تتخذ أشكالاً مختلفة؛ فهي تستخدم

---

(١٥) في تحقيق حول «استخدامات الصحافيين الفرنسيين للشبكات الاجتماعية»، تحدث الباحثان أرند مرسييه وناتالي بيغنارد ـ تشينل عن ظاهرة بناء صورة الذات لدى الصحافيين، للاطلاع على التحقيق، انظر: Arnaud Mercier et Nathalie Pignard-Cheynel, «Enquête sur les usages des réseaux sociaux par les journalistes français,» *Observatoire du Webjournalisme* (14 mai 2012), <https://obswebjournalisme.wordpress.com/2012/05/14/enquete-sur-les-usages-des-reseaux-sociaux-par-les-journalistes-francais/>

كما تناولها مرسييه في مقال آخر متوافر على الموقع التالي: Arnaud Mercier, «La Place des réseaux sociaux dans l'information journalistique,» Ina (octobre 2012), <http://www.ina-expert.com/e-dossier-de-l-audiovisuel-journalisme-internet-libertes/la-place-des-reseaux-sociaux-dans-l-information-journalistique.html>.

الصفحة لإعادة نشر المقالات والتحقيقات، وغيرها من الأعمال الإعلامية، أو لبثّ مقابلات أو لقاءات، أُجريت مع الصحافي، أو للترويج لإطلالات قادمة. كما تستخدم الصفحة لإظهار شهرة الصحافي وقدرته على جذب المتابعين (على سبيل المثال، أعادت مراسلة تلفزيونية، شملتها العينة، نشر أكثر من خمس وعشرين تغريدة على تويتر في يوم واحد لمعجبين ومتابعين، ولم تتضمن تلك التغريدات سوى الغزل والمدح والإعجاب والثناء...). في مقابل الترويج لأعمالهم، لاحظنا أن الصحافيين لا يعمدون إلى نشر أعمال زملائهم في المؤسسة، ولا يتيحون المجال لأن تتم مشاركتها من قبل آخرين، أو أن تتحول إلى مساحة ترويج لغيرهم، وتالياً، جعل صفحتهم مرآة خاصة لهم، لا لغيرهم. لم نقع في تويتر على أي تغريدة تتضمن إعادة نشر لأعمال الزملاء في حين أن سبعة بالمئة فقط من استخدامات الفيسبوك، أتاحت هذا الجانب. كما لاحظنا أن وتيرة إعادة نشر الصحافي لأعماله على الفيسبوك أعلى منها على التويتر الذي يبقى المساحة المفضلة لإعادة نشر تغريدات المعجبين. على أن بناء هذه الصورة لا يتم فقط عبر الترويج للأعمال الصحافية، بل إن جزءاً منها يقوم على إبراز «الجانب الشخصي» للصحافي، كأن يشارك متابعيه يومياته وشؤونه الخاصة (تنقلاته، رحلاته، لقاءاته العائلية، مزاجه النفسي، ذوقه الفني، طعامه المفضل...). هذا الاستخدام يعكس في جزء منه ممارسات بعض العاملين في الوسط الإعلامي، الساعين إلى بناء نجومية وشهرة على حساب المهنة وأصولها. إن هذه اللوثة أكثر ما تصيب العاملين في المجال التلفزيوني، الذين يتصرفون كنجوم على الشاشة وفي الواقع. وقد قاموا بنقل عاداتهم تلك إلى شبكات التواصل من دون مراعاة للتداخل الواضح بين الحيزين، العام والخاص.

٢ ـ مدونة للتعبير عن آراء الصحافي

تمنح هذه المنصات مساحة تعبير غير مقيدة للصحافي لعرض آرائه المتصلة بالشأن العام من دون الخضوع لضوابط مؤسسته التي قد لا تتيح له قول ما يريده، من على منبرها. هذا الاستخدام لا نجده عند معظم الصحافيين، بل يتفاوت من صحافي إلى آخر؛ ففي حين يستخدم بعضهم تويتر أو الفيسبوك للتعليق على مسائل عامة، أو لإبداء رأي وموقف سياسي، فإن بعضهم الآخر يمتنع كلياً عن القيام بذلك. إن التدوين ليس جديداً على الصحافيين، فقد عرفه هؤلاء مع المدونات إلى أن جاءت منصات الميديا الاجتماعية التي يتميز كل منها بخصائص مختلفة. تويتر مثلاً هو شكل مثالي من Microblogging، والفيسبوك يقوم أيضاً بهذا الدور. يعبر الصحافيون عادة عن مواقفهم من خلال تعليقات أو تغريدات خاصة بهم، أو من خلال إدراج روابط لمقالات أو تقارير، أو من خلال إعادة نشر تعليق يتبنون مضمونه. لكن اللافت في هذا الإطار أن الصحافيين الذين يعبرون عن مواقف سياسية معينة، لا يشيرون إلى أن مواقفهم لا تمثل مؤسساتهم، وهو ما يفتح في العادة المجال لتفسيرات متباينة من قبل الجمهور، ويحول كل موقف سياسي لصحافي إلى مادة سجالية، وربما إلى مادة خلافية مع زملاء في المهنة يخالفونه الرأي. إذا كانت بعض المؤسسات الإعلامية تلزم صحافييها بعدم نشر أي موقف سياسي، فإن معظمها لا يضع القيود على ذلك. وهذا ما يتجلى

بوضوح على حسابات الصحافيين الذين لا يتوقفون عن الإدلاء بآرائهم. لاحظنا من خلال العينة أن الفيسبوك هو المساحة الأكثر استخداماً للتعبير عن الآراء التي تعكس انحيازاً سياسياً واضحاً.

هذا النوع من التدوين السياسي يفتح النقاش واسعاً أمام سؤال أخلاقي طرحه الكثير من الباحثين، كما العاملين في المهنة: هل يحق للصحافي التعبير عن رأيه من دون قيود أو ضوابط؟ ألا يمكن أن يمس هذا الأمر صورة المؤسسة التي يعمل فيها[١٦]؟

٣ ـ استخدام صحافي/مهني

إن تزايد استخدام الصحافيين وسائل التواصل الاجتماعي يدفع إلى التساؤل عن جدوى هذا الاستخدام، وحجم تأثيره في تطوير الصحافيين آليات عملهم، وبخاصة أن هؤلاء هم «أول المتأثرين بالتحولات لأنها تصيب عملهم، أي عملية اختيار وإعداد ونشر المعلومة»[١٧]. هذه الوسائل تتيح للصحافي رصد الأحداث والتفاعل المباشر مع الجمهور وإيجاد مصادر جديدة والوقوع على أفكار ومعلومات، إضافة إلى نشر الأخبار والمعلومات بشكل فوري. بل هي تعتبر وسيلة إعلامية قائمة بذاتها، تتم من خلالها متابعة التطورات من خلال ما ينشره المستخدمون، سواء كانوا مواطنين عاديين أو زملاء في المهنة. لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تغذي برامج تلفزيونية بالكامل (مراقبون على فرانس ٢٤ أو أصوات الشبكة...). يكفي هنا، أن نذكر الدور الذي أدّته وسائل التواصل الاجتماعي حيث عجز الإعلام التقليدي عن التغطية خلال الثورات العربية. كما نورد في هذا المجال مثالاً آخر للباحث الفرنسي أرنولد مرسيه، ذكره في معرض وصفه لتغطية محاكمة مدير صندوق النقد الدولي الفرنسي دومينيك ستروس كان في قضية التحرش الجنسي بعاملة فندق عام ٢٠١١ في نيويورك، فيقول «إن الصحافيين الفرنسيين كانوا يغطون القضية من خلال قراءة تغريدات الصحافيين المتواجدين في قاعة المحكمة في نيويورك، لأن النقل المباشر عبر الكاميرا كان ممنوعاً... إن النقل المباشر عبر تويتر (Live Twitting) كان مثالياً، بسبب قصر حجم الرسالة والسرعة بالنشر بالمقارنة مع بقية الوسائل»[١٨].

إن الاستخدام الصحافي من قبل الصحافيين يمكن حصره على الشكل التالي: نشر أعمال الصحافي من مقالات وتقارير، تغطية آنية للأحداث، نشر مواد إعلامية لزملائه في المؤسسة أو إدراج روابط تتضمن معلومات وأخباراً ذات صلة بالأحداث، ويمكن أن تسهم في إعلام الجمهور وزيادة مستوى اطلاعه، كما مشاركته في إنتاج الأخبار. وما يقارب الأربعين بالمئة من مجموع التغريدات على التويتر، يمكن وضعها في خانة الاستخدام الصحفي (إعادة نشر اعمال الصحافي، روابط خبرية، تغطية صحفية). مع الإشارة إلى أن النسبة الكبرى، هي لصالح إعادة نشر الصحافي

(١٦) Diane de Bellescize, «Web 2.0 et journalistes: des exigences déontologiques nouvelles?,» dans: Le Champion, *Journalisme 2.0, nouvelles formes journalistiques, nouvelles compétences*, pp. 233-243.

(١٧) Rémy Rieffel, «L'Evolution des pratiques journalistiques,» dans: Le Champion, Ibid., p. 31.

(١٨) Mercier, «La Place des réseaux sociaux dans l'information journalistique».

لأعماله على حساب باقي الاستخدامات. هذه النتيجة على تويتر، جاءت مشابهة لما تم رصده أيضاً على الفيسبوك.

إذا كان معظم الصحافيين يعمدون إلى نشر مقالاتهم، فإنهم لا يتصرفون بالطريقة نفسها مع أعمال زملائهم، وتالياً، لا يساهمون بأي شكل من الأشكال في الترويج المهني لمؤسستهم أو دفع المستخدمين نحو محتوياتها. قلة هم أيضاً، الذين يدرجون روابط تحمل إضافة أو معلومة جديدة. أما التغطية المباشرة للأحداث، فوقعنا عليها في حسابات مراسلين تلفزيونين فقط، في حين غابت بشكل كلي عن مراسلي الجرائد. لا يمكننا أن نحسم أسباب عدم اكتراث الصحافيين بهذا الاستخدام. فقد يكون الأمر ناتجاً من توجيهات المؤسسة، كأن ترفض أن يتم بث الخبر أولاً على الحساب الشخصي للصحافي، وتشترط أن يُبث عبر موقع المؤسسة وحساباتها (مثلاً، وضعت وكالة الصحافة الفرنسية شرعة تنظم هذا الاستخدام وفق مواثيق أخلاقية محددة).

٤ ـ غياب الإنتاج المشترك مع الجمهور Co-production أو Crowdsourcing

المقصود هنا: هل أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز العلاقة مع الجمهور وتحويله فعلاً إلى مصدر للمعلومة؟ صحيح أننا لم نعثر على أي عبارة أو تعليق، يطلب من المتابعين تزويد الصحافي بمعلومة أو المشاركة في إنتاج موضوع ما، أو اقتراح فكرة أو إيجاد شاهد... لكن هذه الملاحظة لا تحكم على طبيعة الممارسة. إن الأمر يتطلب إجراء مقابلات مع الصحافيين لتأكيد أو نفي الاستخدام، وكذلك مراقبة ورصد كل التعليقات ذات الصلة بالجمهور. لكن ما يمكننا الإشارة إليه، هو أن الصحافيين لا يقومون في الأغلب بالرد على تعليقات المتابعين (إلا إذا كان المعلق شخصاً معروفاً أو زميلاً في المهنة) بل إن بعضهم تقتصر علاقته بالجمهور على إعادة نشر تغريدات الإعجاب على صفحته أو حسابه.

٥ ـ اتجاه سياسي أحادي وغياب للصوت الآخر

في لبنان، لا يخجل الصحافيون من إظهار ولاءاتهم السياسية، ولا يشكل الأمر إحراجاً أو يُعتبر عائقاً أمام القيام بعملهم بشكل مهني. بل على العكس، إذ يتباهى كثيرون بعلاقاتهم وبصداقاتهم مع السياسيين، كأنها ميزة تفاضلية على غيرهم. وبما أن كل وسيلة إعلامية لبنانية تعبر عن تيار سياسي وطائفي معين، فعادة ما يكون العاملون فيها على تلك الصورة. نجد الأمر نفسه على شبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت بدورها كالإعلام التقليدي، تعكس التوجه السياسي لمستخدمها، وتشكل مرآة لمواقفه. كما سبق وذكرنا، يستخدم الصحافيون صفحاتهم للإدلاء بآرائهم السياسية ولإظهار ولاءاتهم الحزبية والسياسية، وحتى الطائفية، من دون خجل ومواربة، كما لمهاجمة الخصوم والمختلفين معهم في السياسة والموقف. ويمكن القول إن المواقف على شبكات التواصل تبدو أكثر حدة وعنفاً، نظراً إلى ما يمتاز به النت من كونه فضاء مفتوحاً،

لا تحكمه قيود[١٩]. إن علاقة الصحافيين في لبنان بالسياسيين هي واحدة من السمات التي يمتاز بها الإعلام اللبناني، ولم يزدها الإعلام الجديد الا تمظهراً. وقد تبين ذلك من خلال ممارسات بعض الصحافيين في العينة المختارة عبر نشر المواقف المؤيدة لتيار أو حزب سياسي، أو مهاجمة خصم آخر والتهكم من مواقفه، أو نشر صورة تجمع الصحافي بسياسي ما على مائدة عشاء أو في لقاء خاص.

خلاصة

قدمنا في هذا البحث مدخلاً حول كيفية استخدام الصحافيين لشبكات التواصل الاجتماعي، مع الإشارة إلى أننا، لا ندعي أننا توصلنا إلى وضع صورة شاملة لأسباب كثيرة، منها أن العينة التي جرى اختيارها مصغرة، وفترة الرصد كانت قصيرة نسبياً. كما أننا اقتصرنا في أدواتنا البحثية على الرصد من خلال وضع شبكة تحليل، ولم نجرِ مقابلات مع الصحافيين المعنيين بالدراسة. إن الموضوع المطروح يحتاج بالطبع إلى دراسة أوسع وأعمق تمتد على فترة زمنية أطول، وعينة بحثية أكبر من تلك التي جرى اعتمادها. وكذلك الاستعانة بأدوات بحث مختلفة (استمارة/مقابلة نصف موجهة). لكن وفقاً لدراسة العينة المختارة، تبين لنا أن استخدامات الصحافيين شبكات التواصل الاجتماعي هي استخدامات غير مستقرة، ولا تزال في طور التشكل، نظراً إلى ارتباطها بالتطور التقني المتسارع لتلك شبكات وتطبيقاتها من جهة، وبقدرة المستخدمين على مواكبتها والتأقلم معها من جهة أخرى، وتالياً، الإفادة من كامل خدماتها.

في حديثها عن الاستخدام الاجتماعي لتقنيات الإعلام والاتصال، تتحدث الباحثة الفرنسية جوسيان جويت عن الأبعاد الثلاثة لاستخدام التقنية[٢٠]:

- **البعد الذاتي** (تعزيز الذاتية، التعبير عن المشاعر وإظهارها إلى العلن، التداخل بين الحياة العامة والخاصة...).

- **البعد المعرفي** (تكيف المستخدم مع التقنية، حسن استخدامها والإفادة من مميزاتها...).

- **البعد المتعلق ببناء الهوية** (بناء الهوية الشخصية، التعبير عن الرأي، التمايز الاجتماعي...).

هذه الأبعاد الثلاثة ظهرت، وإن بشكل متفاوت، في استخدامات الصحافيين لشبكات التواصل الاجتماعي، ولا سيما «أن التعبير عن الذاتية وتأكيد الهوية، يرتبطان بشكل وثيق على شبكات التواصل الاجتماعي»[٢١].

(١٩) في لبنان، تمت ملاحقة بعض الناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي بسبب منشورات طالت سياسيين.

(٢٠) Josiane Jouët, «Retour critique sur la sociologie des usages,» *Réseaux*, vol. 18, no. 100 (2000), pp. 487-521.

(٢١) Rémy Rieffel, *Sociologie des médias*, coll. Infocom (Paris: Ellipses, 2010), p. 207.

تتمحور الاستخدامات حول بناء «صورة» الصحافي، وكل ما يتعلق بها، بما يجعل من الحساب أو الصفحة مساحة ترويجية يطل من خلالها على الجمهور، ما يدل على أن فضاء الإعلام التقليدي لم يعد كافياً وحده للتعريف بالصحافي ولضمان بناء شهرته بين زملائه. هذا الأمر يتم من خلال استراتيجية مزدوجة:

أولاً: إعادة نشر الصحافي أعماله وإنتاجه الإعلامي على صفحته كي يضمن الوصول إلى الجمهور الذي لا يجد المعلومة إلا على شبكات التواصل، فحصول مقال أو فيديو على نسب مشاركة مرتفعة يضمن للصحافي انتشار عمله.

ثانياً: إلى جانب الاستخدام المهني ذي الهدف الترويجي، يتم بناء صورة الصحافي على شبكات التواصل من خلال الاستخدام الذي يضيء على الجانب الشخصي من حياته الخاصة، حاله بذلك حال أي مستخدم عادي من مستخدمي تلك الشبكات. «إن هذه الممارسات تشير إلى حجم التداخل بين العام والخاص وبين المهني والشخصي في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وهي تشكل إحدى سمات استخدام النت بشكل عام»، ما يُفسر على أنه «نهاية الحياة الخاصة لأن الإنترنت يشجع على تشارك مضامين، كانت محصورة في المجال الحميمي»[٢٢].

الى ذلك تستخدم الحسابات والصفحات على شبكات التواصل كواجهة لإظهار المواقف والآراء السياسية للصحافي الذي يتصدى للدفاع عن قناعاته ولمهاجمة المختلفين معه في السياسة. كما قد تتحول تعليقات بعض الصحافيين ومواقفهم على الشبكات إلى مادة إعلامية بحد ذاتها، يعاد إنتاجها في وسائل الإعلام التقليدية من خلال تقرير أو خبر أو فقرة في برنامج تلفزيوني. لا بل قد تتحول تلك التعليقات في ظل الانقسام السياسي في البلاد إلى سجالات إعلامية مع زملاء في المهنة، سرعان ما تشغل الساحة الإعلامية، ويتلقفها الجمهور بدوره على شبكات التواصل الاجتماعي، ما يسهم بشكل أو بآخر في الترويج للصحافي وانتشار صيته.

إذا كانت شبكات التواصل الاجتماعي تتيح التفاعلية بين الصحافيين والجمهور، فإن هذا التفاعل ظل غائباً لدى بعضهم، أو أن حدوده بقيت لدى بعضهم الآخر محصورة بإعادة نشر تعليقات الإعجاب والمدح من قبل المتابعين، من دون أن يتحول إلى تبادل مثمر يسهم في تطوير المهنة، مع الإشارة هنا إلى أن هذه الملاحظة ليست نهائية، لأننا لم نخضع كل التعليقات الواردة من الجمهور للرصد والتحليل، ولأننا نتعامل مع إنتاج متغيِّر، يتبدل وفقاً لمستوى التفاعل المنجز بين الصحافي وجمهوره ولمدى قابلية الطرفين لذلك.

إن الدور الذي تؤدّيه شبكات التواصل الاجتماعي اليوم مرشح لمزيد من الاتساع، لأن آفاقه تتصل بالتطورات التقنية المتسارعة وبتبني المستخدمين لها، فمع كل تطبيق أو خدمة جديدة، سنشهد تبدلاً في الأدوار والممارسات وآليات العمل.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

الفصل التاسع عشر

إشكالية الصحافي المثقّف في الوطن العربي

وليد نويهض(*)

تبدأ أزمة الصحافي المثقّف من طبيعة المهنة التي تتطلّب مجموعة عناصر لتكوين صورة العمل اليومي. فالصحافة نظريّاً هي حِرفة تتشابه آليّاً مع الكثير من القطاعات المهنية، لكنها في الممارسة تختلف في وظائفها وأغراضها وأهدافها عن كل المجالات التي يمكن للإنسان أن يلتحق بها لتأمين معاشه وحاجاته. فالصحافي مهنيّاً أشبه بالكيميائي في مطلع القرن العشرين، الذي كانت وظيفته تعتمد على دمج العناصر الأوَّلية والاشتغال عليها لصناعة الأدوية. ثمَّ تسويقها كبضاعة لتلبية متطلبات المحتاجين.

بهذا المعنى، تصبح مهنة الصحافي معقّدة في تركيبها الكيميائي للعناصر الخبَرية اليومية التي تتطلب جهداً معرفيّاً، يتجاوز حدود اللغة ويتخطى المعاني المباشرة للفقرات. فالحِرفة في الإطار المذكور، ليست محايدة، كما هي المهن الأخرى، لأنها تتضمن بين السطور سلسلة إشارات يتشكل منها ذاك الخطاب المركّب من مجموعة عناصر، تحاكي الطرف الآخر المتلقي للأخبار، وما ترمز إليه من توجهات مفتوحة على احتمالات قد تكون إيجابية أو سلبية بالنسبة إلى القارئ.

هذا على مستوى توصيف المهنة وانطباقها على كل العاملين في قطاع الصحافة. ولكن هذا النوع من التوصيف يزداد قساوة وتتعقّد شروطه، حين يتم سحبه على الصحافي المثقف الذي يحمل توجهات محددة، أو يمتلك معرفة تتخطى حدود صوغ الأخبار ونقلها ومتابعتها وتركيبها.

(*) كاتب لبناني.

الصحافي المثقف يعيش يوميّاً درجات متراتبة من الثنائيات التي تبدأ من الحد الأدنى إلى الأقصى. فهو مهنيّاً يتابع اليوميات ويتلقى السرديات ويقوم بتسجيل الحدث ومتابعته وإعادة ترتيبه، ولكنه فعليّاً يتخطى مهمة الصيدلي في مطلع القرن الماضي الذي يقوم بتركيب عناصر الدواء، وفق شروط كيميائية متجانسة نسبيّاً، وتتألف من مواد تفترضها المعادلة علميّاً. فالصحافي المثقّف يتعايش مع الأخبار المركّبة من عناصر متخالفة. وبسبب الطبيعة الزمنية للعلاقة اليومية مع تتابع الأخبار وتراكم الحوادث وتعاقبها الدائم، تتحوّل الصلات إلى آليات تنتج تلقائيّاً إشكاليات ذهنية، لن تكون بالضرورة متوافقة مع المتغيرات التي تتمظهر ميدانيّاً في صُوَر متعاكسة ومتحركة لا يمكن ضبطها نفسيّاً إلا بالقراءات النقدية للوقائع.

المعايشة اليومية للحوادث تنتج قنوات للتفكّر في طبيعة مسار الوقائع والقوانين التي تتحكّم بمفاصلها السياسية، وما يتفرع منها من تطورات تتطلب شروحات وتفسيرات، تتجاوز حدود الإطار الحِرَفي للمهنة.

ما زاد الطين بلّة، أنّه في أيامنا، أقصد نهاية ستينيات ومطلع سبعينيات القرن الماضي، لم تكن كلية الإعلام والصحافة قد تأسست في الجامعة اللبنانية، أو في جامعات أخرى. فالمهنة آنذاك لم تكن مُدرجة في سلسلة العلوم بقدر ما كانت حِرْفة يمكن تعلّمها بالتجربة أو بالعمل في صحيفة أو مجلة، تقوم بتدريب العاملين في سياق منهج الممارسة والخطأ، وإعادة التصحيح من خلال التعاطي المباشر مع الفريق المشرف الذي اكتسب المهنة بالتجربة أيضاً.

لذلك كانت حِرفة الصحافة بالنسبة إلى الوافدين إليها من مختلف كليات الجامعة مجرد لحظة زمنية عابرة بين مرحلة الدراسة الجامعية، ومرحلة التخرج. فهي ذهنيّاً مهنة موقتة لمختلف فئات الطلبة الذين يدرسون في معاهد العلوم الإنسانية (التاريخ والفلسفة والعلوم الاجتماعية) والسياسية والاقتصادية وكلية الحقوق.

تبدأ المشكلة من هذه الثنائية التي كانت تقوم على مبدأ هجرة مهنة الصحافة، حين يتم التخرّج في الجامعة. لكن في كثير من الحالات، كانت تنتهي سنوات الدراسة في حقول مختلفة، ويستمر العمل في حرفة أصبحت دائمة وتحوّلت إلى وظيفة لا يقتصر دورها على تأمين المعاش، بقدر ما تصبح محطة نهائية للتعارف والاطلاع والملاحقة اليومية لتتابع الأحداث. هذه الوظيفة تضفي على الصحافي المثقف مهمة مضافة، تطل في جزئياتها على معرفة يحتاجها لتوسيع دائرة علومه التي تكون قد بدأت تتجه نحو ما يشبه المزج بين تقنية الحِرفة وثقافة، أخذت تتراكم وتتوسع تباعاً، بحكم الملاحظة اليومية.

هنا، يبدأ التراكم الزمني ويـؤدّي دوره في تنشيط العلاقات وتطويرها وإعـادة استثمارها في الاختصاص الذي تعلّمه في الجامعة، الأمر الذي يؤدي عادةً إلى تشكيل أزمات شخصية، تترجّح بين القبول بالأمر الواقع، أو التحايل عليه، بين السكوت على عنوان المموّل، أو التمرد والتعارض مع مصالح المصدر.

هذا جانب من المأزق. أمّا الجانب الآخر، فيتعلّق بمدى إمكانية التكيّف مع المصدر ودرجة احتمالات التخاصم معه، الأمر الذي يؤدي مع تتابع الأيام إلى نموّ نوع من الرقابة الذاتية التي تساعد على ضبط الانفعالات، ومنعها من التفّلت خوفاً من التعارض المصلحي مع المؤسسة.

لا تتوقف الإشكالية عند هذه الحدود، فهي أحياناً تأخذ مداها المعرفي، لأنّ الصحافي المثقف لا يرضى بأن يقتصر دوره على نقل الأخبار، بل يتّجه أحياناً إلى توهّم أنه يستطيع صناعتها وعدم الاكتفاء بتركيبها، كما فعل الصيدلي في مطلع القرن الماضي.

والتوهم هنا ليس مرضاً نفسيّاً، وإنّما هو نتاج التعاطي اليومي مع وقائع جارية تنتج حالات تتمثل في تصورات ميدانية، تساعد على تغذية المخيلة بالأفكار والقراءات والتحليلات، وما يتفرع منها من شروحات تتخطى عناصر الخبر، باتجاه الطموح نحو تفكيك خلفياته وأسبابه.

إنّ الاتجاه نحو مسار ما بعد الخبر وما قبله، يختصر جزئيّاً أزمة الصحافي المثقف الذي انخرط في مهنة لم يتعلمها، وغادر معرفة درسها في الجامعة، ولا يمكن توظيفها إلّا في المكان الذي يعتاش منه. وبحكم هذا المسار التتابعي، يتحوّل الصحافي المثقف من ناقل محايد للأخبار إلى باحث منحاز إلى صيغة معيّنة، تقرأ الحوادث في إطار مبرمج ووفق آليات منهجية، تحاول تفسير ما حدث تحت سقف شروط صعبة، تتطلب حنكة وحكمة، حتى لا يقع في المطبّ، ويحصل الصدام... الذي لا مفرّ منه.

توظيف المعرفة الأكاديمية في حقل الصحافة أعطى الصحافي المثقف خصوصية ليست بالضرورة مطلقة، بل هي أحياناً تكون مراقبة ومضبوطة في إطار إيقاع يضمن مصلحة المؤسسة (المجموع)، وما تتطلّبه العملية من حسبة لا تتوافق دائماً مع توجّهاته الأيديولوجية، وغيرها من قناعات قد لا تكون صحيحة، ولكنها برأيه يجب أن تجد طريقها إلى النشر.

وهنا يبدأ الخلاف مع صاحب مؤسسة، يتوخى الحيادية لضمان الاستمرارية في التعامل مع السوق المتنوّع في متطلّباته، وشركات الإعلان التي تشترط «الخفّة» مقياساً للنجاح. هذا الخلاف أو الاختلاف في القراءة، كان أحد أهم أسباب تنقّل الصحافي المثقف وانزياحه الدائم من مؤسسة إلى أخرى، بحثاً عن مكان يعطي فسحة للتحرك والحرّية.

الصحافي المثقف في وظيفته اليومية، ليس محايداً بالضرورة، وهو في كثير من الأحيان أقرب إلى مدرسة الانحياز، لأنه يتعامل مع الخبر بوصفه مادة للنقاش. والنقاش في معرض السجال اليومي يتحول إلى نوع من الرأي الذي يقرأ الأخبار من زوايا مضادة.

وبسبب هذه العلّة الإيجابية، يبدأ الصحافي المثقف بالاتجاه نحو الكتابة في مجالات مختلفة (تحقيقات، مقالات، دراسات) لتغطية تلك الثغرة المتمثلة في عدم تقبّل المعطى الخبَري كما هو، وليس كما يريده أو يراه.

هذا المأزق يحتاج إلى قراءات، ولكنه أساساً جاء بسبب دخول «الأيديولوجيا» المنحازة في طبيعتها إلى قطاع يتطلّب الحياد في التعامل اليومي مع أخبار لا تنقطع، ووقائع تتراكم وتتفكك وتترابط وتتقاطع عشوائياً، وليست بحاجة دائماً إلى وعاء يحتويها، أو آليات تطمح إلى إعادة إنتاجها.

الفصل العشرون

الصحافة المطبوعة في لبنان من المشروع الوطني إلى المشاريع الفئوية: الانحياز محدداً لمضمون الصحيفة

راغب جابر(*)

الصحافة اللبنانية في طور الاحتضار، ليس سراً. الأمر واقع تؤكده الوقائع. وموت الصحافة اللبنانية رمزي بقدر ما هو محسوس. يصعب تصور لبنان بلا صحفه: **النهار**، **السفير**، **الأنوار**، **اللواء**، **الشرق** وغيرها. اليوم الذي تقفل فيه أكشاك بيع الصحف يبدو أنه آتٍ. البلد يتغير والتغيير جزء من مشهد عالمي، لكنه عندنا يبدو أكثر قسوة. فالانحدار في عدد القراء هو ظاهرة عالمية، ولعل إقامة متحف للصحافة في واشنطن سُمّي Newseum له دلالة، ولا سيَّما أن هدفه، كما قال نائب رئيسه بول سبارو (Paul Sparrow) لمجلة **أمريكان جورناليسم ريفيو** في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، هو مساعدة الجمهور على فهم أهمية وجود صحافة حرة في السير الجيد للديمقراطية[1].

إن الصحافة اللبنانية التي طالما شكلت ظاهرة اجتماعية مضيئة في البلد، إذ تفقد أهميتها ودورها، تفقد معهما نورها، وتتحول من صحافة رائدة وقائدة إلى صحافة تابعة سياسياً واقتصادياً وفكرياً، لأسباب اقتصادية وسياسية وعقائدية. هذا الأمر يطرح إشكالية تتعلق بموقع الصحافة اللبنانية في الحياة الاجتماعية والسياسية وحيز الحرية المتاح لها، أو الذي اختارته، طوعاً أو كراهية، لنفسها. وتالياً، يصبح السؤال جائزاً عن مدى ضرورة وجودها، وعمّا إذا كانت قادرة أصلاً على البقاء.

(*) أستاذ مساعد في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.

(١) برنارد بوليه، **نهاية الصحف ومستقبل الإعلام**، ترجمة خالد طه الخالد (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الرياض: وزارة التعليم العالي، الملحقية الثقافية السعودية في فرنسا، ٢٠١١)، ص ٢١.

تتغير الصحافة اللبنانية بشكل متسارع، في الشكل[٢]، وخصوصاً في المضمون، وإذا كان جزء من هذا التغيير تفرضه التطورات التكنولوجية التي فرضت منافسة شرسة من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ثم من الوسائط الرقمية، فإن أسباباً اخرى تقف وراء التحول الكبير في مضامين الصحف اللبنانية.

كانت الصحافة اللبنانية رائدة بين مثيلاتها العربيات، وكان لروادها فضل التأسيس في أكثر من بلد مشرقي، ولا سيما في بلدان الخليج، بعد دور لامع أدّته في إطلاق صحف مصرية كبيرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كل ذلك كانت له ظروفه على مستوى لبنان والمنطقة، ولا سيّما مع انتشار الأفكار التنويرية، ثم القومية، وصعود موجة التحرر العالمية التي شملت العرب.

ليس هذا البحث عن موت الصحافة اللبنانية، لكن كان لا بد من هذا التقديم من أجل الانتقال إلى موضوع البحث: «الصحافة المطبوعة في لبنان من المشروع الوطني إلى المشاريع الفئوية: الانحياز محدداً لمضمون الصحيفة»، الذي لا يمكن فصله بأي شكل عن أزمة الصحافة، باعتباره أحد أمراضها.

كان اهتمامي الطويل بالبحث عن الحقيقة هو دافعي الأول لاختيار هذا الموضوع للبحث. خلال خمس وثلاثين سنة من عملي في مهنة الصحافة، صحافياً وأستاذاً وباحثاً، تسنّى لي أن أحرس البوابات، وأن أعيش في الغرف التي تُطبخ فيها الأخبار والمواقف والقصص، حيث اكتشفتُ إشكاليات «الإعلام الحر والصادق» وواقع عمل الصحافة ومواردها. انطلاقاً من ذلك، طرحت الأسئلة الإشكالية التالية:

- هل الصحافة اللبنانية هي صحافة الوطن؟
- إلى أي مدى انخرطت الصحافة اللبنانية في الحروب الدائرة في المنطقة؟
- هل الصحافة اللبنانية ما زالت صحافة مهنية؟
- كيف تعبّر الصحافة اللبنانية عن تموضعاتها الفئوية والحزبية والطائفية؟
- هل ما زالت الصحافة تؤدي دوراً قيادياً في المجتمع؟ وإلى أين تقوده؟

صحيح أن الصحافة اللبنانية بمعظمها كانت دائماً تعبّر عن الأحوال السياسية والاجتماعية والفكرية في البلاد، باتفاقاتها وانقساماتها، لكن حيّز المهنية والتنوّع كان واسعاً، كانت الصحافة مهنة الإعلاميين، حتى الصحافة الحزبية، كانت مهنة الإعلاميين، بينما حالياً تحتل صدارة المشهد الإعلامي أصوات قادمة من عوالم لا علاقة لها بالإعلام ومهنيته أصلاً. بات الإعلاميون يأتون إلى

---

(٢) الصحف الجديدة: **الجمهورية والأخبار والبلد** اعتمدت الحجم الصغير (تابلويد) ولحقتها صحيفة **الشرق**. واعتمدت الصحف كلها نمطاً جديداً من الإخراج والتبويب، يعتمد أكثر على الصورة والمساحات البيضاء واختصار العناوين.

المهنة بلباس الميدان والأفكار المعلّبة التي لا تقبل الديمقراطية ولا تتقبل الآخر، وتفهم الحرية على أنها حريتها الشخصية في شيطنة الآخر، وحتى شطبه، ولا بأس من الاحتفال بقتله.

قبل اختيار عينة البحث النهائية، تابعت خلال شهر آذار/مـارس من العام ٢٠١٦ الصحف اللبنانية اليومية التي ما زالت تصدر وهي: **الجمهورية، الديار، الأنوار، اللواء، الشرق، البناء، البلد، السفير، النهار، الأخبار، المستقبل**. وركزت على عناوينها ومضامينها السياسية، وكان واضحاً انقسام هذه الصحف الحاد إلى معسكرين متقابلين. ثم تابعت الأربع الأخيرة، وهي الأكثر انتشاراً وتأثيراً سياسياً[٣].

عرفتُ **النهار** طويلاً بأنها صحيفة اليمين المسيحي اللبناني مع انفتاح على العرب وقضاياهم ومشاكلهم وخلافاتهم، ونشأت **السفير** صحيفة يغلب عليها طابع اليسار والعروبة تحت شعار صوت الذين لا صوت لهم، وأنشأ رفيق الحريري **المستقبل** لتكون صوتاً لمشروعه السياسي والاقتصادي الوطني الشامل، وخرجت **الأخبار** من رحم **السفير** لتشكل تجربة جديدة في الصحافة اللبنانية في الشكل والمبنى والمضمون. وكان يجمع بين هذه الصحف الأربع ادعاؤها، بنسب متفاوتة، التعبير، أو محاولة التعبير عن شرائح المجتمع اللبناني، وسعيها إلى اكتساب هذه الشرائح لغايات سياسية ثقافية اجتماعية ولغايات تجارية، تتعلق بجذب المال عبر الإعلان، وعبر الاستثمار السياسي. وهذا الادعاء يجمع أيضاً الصحف الأخرى التي تتميز **البناء** من بينها، بأنها صحيفة حزبية تلتزم خطاً لا تساير فيه أحداً. بعد ذلك، استثنيت **الأخبار** و**المستقبل**، حديثتي العهد نسبياً، واللتين تعبر كل منهما علناً عن خط سياسي ملتزم، واستبقيت **النهار** و**السفير**، الصحيفتين العريقتين اللتين تعكسان المزاج السياسي للبلد.

تشكّلت عينة البحث من اثني عشر عدداً من كل من **السفير** و**النهار** في النصف الأول من شهر آذار/مارس، وهي فترة ذات دلالات، إذ فيها تمر ذكرى تجمُّع ٨ آذار وذكرى تجمُّع ١٤ آذار، وهما التجمُّعان اللذان أعطيا اسميهما للفريقين السياسيين اللذين طَبَعا الحياة السياسية اللبنانية أكثر من عشر سنوات، منذ اغتيال رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، وكانا عنواناً لانقسامه، وانقسام صحافته.

في العموم، تفقد الصحافة اللبنانية قرّاءها. وهذا له أسبابه الكثيرة. وهي أسباب معظمها مشترك بين الصحف، لكن لنتناول الموضوع من جانب آخر ونطرح الفرضيات الآتية:

١ ـ انغمست الصحافة اللبنانية في النزاع السياسي ـ الطائفي ـ المذهبي حتى فقدت حريتها.

٢ ـ فقدان الصحافة اللبنانية قرّاءها مرتبط أيضاً بخياراتها السياسية وتموضعها الحاد في ظل أزمات المنطقة.

٣ ـ فقدت الصحافة اللبنانية صدقيتها، وأصبح مستوى الحقيقة فيها في أدنى مستوياته.

---

(٣) عندما نتحدث عن الأكثر انتشاراً وتأثيراً، فذلك عائد إلى ما هو سائد ومتعارف عليه، نظراً إلى غياب الأرقام الحقيقية عن الأعداد المطبوعة والمباعة.

في المنهج

ينتهج البحث المنهج الوصفي بأداتين: **الأولى**، الملاحظة الشخصية كون الباحث عمل لفترة غير قصيرة في **السفير** في مركز سكرتير تحرير، وكان لفترة أمين سر مجلس التحرير، كما تسنّى له الاطلاع على تجارب أخرى في الصحافة اللبنانية. و**الثانية**، هي تحليل المضمون النوعي، مع الاستعانة بالتحليل الكمّي في حالات تستدعي ذلك.

يشمل التحليل تناوُل الصحيفتين للقضايا اللبنانية والعربية المرتبطة بلبنان، في الصفحة الأولى وصفحات السياسة المحلية. بدايةً جرى تحليل مضامين كل المواد الإعلامية المنشورة بعد تقسيمها إلى ست فئات: المانشيت ـ المقال الافتتاحي ـ التقرير الخبري ـ المقال التحليلي ـ مقال الرأي ـ الخبر.

وتم إيراد اسم الكاتب عندما كان الاسم بحد ذاته ذا دلالة. كما تم إيراد عناوين الموضوعات، كما وردت من أعلى الصفحة إلى أسفلها، وهو أمر له دلالته. ونظراً إلى العدد الكبير من العناوين، تم استبعاد المواد الأقل أهمية وغير ذات الدلالة في التحليل النوعي.

«السفير» عدد أول آذار/مارس ٢٠١٦

يتصدر الصفحة **الأولى** لـ **السفير** عنوان بسطرين، تمهيدي ورئيسي. في التمهيدي: «باريس تسلم الطلبيات للرياض: لنا ملياراتكم... ولكم أسلحتنا»، وفي الرئيسي: ««أمر» أمريكي للسعودية: الطائرات للبنان... بأموالكم». وفي النص الذي كتبه محمد بلوط تفاصيل عن صفقة سلاح أمريكية للبنان. ويوحي العنوان الذي يستخدم كلمة «أمر» بنوع من السخرية من السعودية، والتقليل من أهميتها.

في الصفحتين **الثانية** و**الثالثة**، متابعات خبرية محلية تقريرية هي:

ـ حصيلة زيارة الوفد البرلماني للولايات المتحدة: لا تخلّي عن لبنان ولا استهداف لأي طائفة.

ـ رسائل سعودية إلى واشنطن وباريس عبر بيروت.

أما في التحليل، ففي رأس الصفحة الثانية مقال تحليلي لعماد مرمل المعروف بتأييده لـ «حزب الله» والعامل أيضاً في قناة «المنار» العائدة للحزب بعنوان: هذه استراتيجية «حزب الله» في مواجهة ما يعتبره هجمة سعودية عليه.

«النهار» ١ آذار

ـ تصدّر الصفحة **الأولى** عنوان عريض على سطرين: بري والحريري: حذار فتنة الفوضى والتقسيم ـ الخميس «طمر» كارثة النفايات أو الانفجار.

في الصفحة الثانية:

ـ مقال تحليلي: الجميل يرى أفق يالطا جديدة من سورية: سر بقائنا الحفاظ على التقاليد الدستورية.

ـ تقرير إخباري: الحريري أمام وفود من بيروت وعكار: مع الانتخابات البلدية والحل المقترح للنفايات.

في الصفحة **الثالثة:**

ـ مقال رأي لعلي حمادة (وهو عضو قيادي في قوى ١٤ آذار) يهاجم فيه «تورّط حزب الله» في الحروب الخارجية و«تجنيد لبنانيين مقيمين في السعودية والخليج... لا يمكن أن يستمر من دون انعكاسات على علاقات الدولة المعنية بلبنان...»

ـ مقال تحليلي: لم لا يعاد النظر في ترشيح عون وفرنجية إذا ظلا متضامنين مع «حزب الله»؟

ـ خبر بعنوان: سعيد من معراب: «حزب الله» يضع يده على الجمهورية.

«السفير» الأربعاء ٢ آذار

ـ **المانشيت:** اتصال بين بري وعسيري... والحريري مستمر بالحوار مع «حزب الله» ـ نصر الله «يضبط الشارع: فلتواجهنا السعودية وحدنا. وتضمن النص توليفاً لخطاب نصر الله في اليوم السابق استخدم توصيفات من شاكلة: أطل بنبرة هادئة وحاسمة... واضعاً حداً حاسماً لكل الالتباسات والأوهام... بكلمات واضحة لا تحتمل التأويل والاجتهاد... حدد «السيد» من دون مسايرة ولا مجاملة...

في **الصفحة الثانية:**

ـ مقال تحليلي بعنوان: «متى تصبح الأزمات على طاولة البحث: بري ـ الحريري» استدراك الفتنة ببيان.

ـ تقرير خبري عن كلمة السيد حسن نصر الله المتلفزة مع عنوان: السيارات المفخخة كانت بإدارة سعودية ـ نصر الله: الحوار والحكومة مصلحة وطنية.

ـ تقرير خبري عن نشاطات سعد الحريري بعنوان: الحريري من السراي: سنكمل الحوار مع «حزب الله».

ـ تقرير خبري موسع: البنيان البرتقالي يثبت مشروعية باسيل. من ضمنه كادر بعنوان: التكتل: لنا كلام آخر بعد جلسة الانتخاب.

في **الصفحة الثالثة:**

ـ تقرير خبري بعنوان: مليارا دولار دُفعا لسوكلين... ثلثهما بدل خدمات لم تنفّذ ـ المجلس النيابي يتصدى لملف النفايات: توازي الحلول والمحاسبة.

ـ تقرير خبري بعنوان: محاكمة الأمين و«**الأخبار**»: العلاقة بين التغطية الإعلامية والشهود.

«النهار» ٢ آذار

ـ **المانشيت**: ماذا بعد النصف زائد واحد اليوم رئاسياً؟ ـ نصر الله يستعيد النسخة السورية ضد المملكة. وعنوانان ثانويان: تعيين مفاجئ لمدير المخابرات بمعزل عن القوى السياسية ـ حديث عن تقدُّم في حل لأزمة النفايات.

ـ مقال افتتاحي بقلم سمير عطا الله بعنوان: ازدراء الإجماع القومي يهدد الوحدة الوطنية. ينتقد فيه قرار وزير الخارجية جبران باسيل الذي نأى عن إدانة الهجوم على البعثة الدبلوماسية السعودية في إيران.

ـ **في الصفحة الثانية:**

ـ مقال تحليلي لسركيس نعوم: القرار السعودي سببه... السياسة أو الجيش؟ يتضمن شرحاً للموقف السعودي.

ـ مقال تحليلي: الجيش لن يتأثر بوقف الهبة (السعودية) على المدى القريب والعروض الإيرانية البديلة دونها عوامل مؤثرة.

ـ تقرير خبري: الحريري لن يفرّط بجسر بري لملاقاة «حزب الله» ـ جلسة اليوم «اختبار» وعون على موقفه و«الحق معي».

في الصفحة الثالثة:

ـ مقال لميشيل تويني (من مالكي الصحيفة) بعنوان: شكراً للسعودية. لكن العنوان لا يوحي بالمضمون، إذ يركّز على ضرورة حبّ لبنان أولاً.

ـ مقال تحليلي: أي ارتدادات للهدنة السورية على لبنان وهل ثمة من يراهن على تغيير المعادلات.

ـ مقال تحليلي: مرشح لأميركا، هل تقبلون؟

ـ تقرير إخباري: التشنّج الإيراني ـ السعودي يطغى على زيارة محمد بن نايف لباريس.

ـ خبر: بري تشاور هاتفياً والسفير السعودي واستقبل السفيرين السوري والمصري.

ـ وفي **الصفحة الرابعة**: وهي في هذا العدد امتداد للصفحة السياسية:

ـ مقال بعنوان: أي مساعدة إيرانية يصعب صرفها، بقلم عبد الوهاب بدرخان جاء في إحدى فقراته: «... يفترض أن يدرك حزب الله، حتى لو لم تدرك إيران، أن أي فئة لا يمكنها، بل ليست لها مصلحة في أن تصادر الدولة، يتساوى في ذلك أن تكون مسلحة أو لا، ومهما كانت المصادرة

مواتية للحزب أو لجمهوره أو لولائه لإيران، فإنه سيبقى في مواجهة مجتمع يرفض تسلّطه ومشروعه المذهبي...».

ـ تغطية خبرية لخطاب السيد حسن نصر الله في تأبين أحد قادة الحزب علي فياض: نصرالله: على الرياض تصفية حسابها مع حزب الله لا مع كل اللبنانيين من دون أي تدخّل في التفسير والشرح والاستنتاج.

ـ خبر: «المستقبل» ممارسات «حزب الله» تأخذ لبنان نحو المجهول.

ـ خبر: «التغيير والإصلاح»: كلام آخر لعون اليوم: لا مساومات على الحقوق الميثاقية والدستورية.

ـ خبر: جنبلاط: مصير سوريا التقسيم.

«السفير» الخميس ٣ آذار

عنونت «السفير» في **مانشيت** صفحتها الأولى عن قرار مجلس وزراء الداخلية العرب المنعقد في تونس اعتبار «حزب الله» منظمة إرهابية. وأبرزت المانشيت في سطرها التمهيدي ثلاثة مواقف: الحريري مستمر بالحوار... جنبلاط يحذر.. والمشنوق يعترض. وكتبت في الرئيسي: «قرار إسرائيلي» لوزراء الداخلية العرب: «حزب الله» إرهابي. وتضمن النص دفاعاً مطولاً عن «حزب الله» قبل أن يشن هجوماً عنيفاً على الوزراء العرب وعلى زعماء دول الخليج.

في **الصفحة الثانية**: أوردت «السفير» مجموعة من المتابعات الخبرية أبرزها:

ـ الحريري نجم الرئاسة: النصاب يقترب والانتخاب يبتعد، تقرير إخباري لإيلي الفرزلي عن جلسة انتخاب رئيس الجمهورية التي لم يكتمل نصابها.

خصصت «**السفير**» **صفحتها الثالثة** لقرار مجلس وزراء الخارجية العرب اعتبار «حزب الله» إرهابياً. فكتبت كلير شكر مقالاً بعنوان: «تصعيد مجلس التعاون... ضغط سياسي من دون مفاعيل» تصدّر الصفحة. كما أبرزت الصفحة المواقف المنتقدة للقرار: دمشق: انكشاف حجم التآمر ـ الحص: القرار يخدم إسرائيل ـ جنبلاط: فليعتمدوا التصنيف الأوروبي ـ صفي الدين: يفضح نياته من يعتبر المقاومة إرهاباً ـ المشنوق يعترض على وصف «حزب الله» بالإرهابي.

وذهبت «**السفير**» في الصفحة ذاتها إلى استكتاب قانونيين في مجال الإرهاب الدولي هما شبلي ملاط الذي كتب بعنوان «متى كان الوصف مغلوطاً قانونياً». وشفيق المصري بعنوان «تعريف الإرهاب» لتدعم بهما موقفها من القرار العربي.

ـ وفي **صفحة الرأي** كتب منير الخطيب بعنوان «لا تفتحوا أبواب الجحيم السوري» تضمّن هجوماً على آل سعود ومملكتهم.

«النهار» الخميس ٣ آذار

ـ **المانشيت:** العرب يُحكمون الطوق على الحزب... ولبنان اجتياح السموم هل يُخرج حل النفايات اليوم؟ والحديث عن مقررات مجلس التعاون الخليجي التي اعتبرت «حزب الله» إرهابياً.

في **الصفحة الثانية:**

ـ مقال سركيس نعوم: هل ينتقل الحريري من فرنجية إلى عون؟

ـ مقال تحليلي: التهدئة السنّية ـ الشيعية تغلب على الرئاسة: الانتخابات ليست أسهل مما كانت قبل سنتين.

ـ تقرير إخباري: توقيت «الكلام المباح» قد يكون في مناسبة ١٤ آذار ـ ماذا سيقول عون عن الرئاسة والمنطقة.

في **الصفحة الثالثة:**

ـ مقال رأي: القرار الخليجي ـ انتهى زمن التلاقي. لعلي حمادة. يكمل الهجوم على «حزب الله» ويصنّفه إلى جانب «داعش» و«القاعدة».

ـ مقال تحليلي: «حزب الله» يطبخ انتخاب الرئيس على نار التعطيل أم على تسوية في المنطقة؟

ـ الحريري: متمسك بفرنجية ـ جنبلاط: عبد اللهيان «محور الشغلة».

ـ تقرير خبري: إغفال الجامعة مشكلة لبنان مع السعودية: لماذا لم يحدد موعد القمة العربية العادية.

وفي **الصفحة الرابعة:**

ـ خبر: دول مجلس التعاون قررت اعتبار «حزب الله» منظمة إرهابية.

ـ خبر: لن نكون شوكة في خاصرة العرب ـ المشنوق يعترض على التصنيف «الإرهابي».

ـ خبر: مجلس المطارنة: قلق من التصعيد: نخشى هبوط لبنان في الفراغ المؤسساتي.

ـ خبر: التويجري يرد على نصر الله: لستُ في الإقامة الجبرية ولو كان الملك عبد الله حاضراً لأوقف المساعدات.

ـ خبر: الحص استنكر قرار مجلس التعاون.

وفي **الصفحة الخامسة:**

ـ تقرير خبري: الحريري: الموضوع السنّي ـ الشيعي خط أحمر ولنا كلام آخر مع من يريد تخطيه.

ـ خبر: جعجع: ٧ أيار قائم والأزمة الرئاسية تراوح ـ لحل سياسي في سوريا ولا تغيير للحدود.

في **صفحة الرأي** نقرأ ترجمة لمقال لأنطوان قريان عن الفرنسية بعنوان: انعطافة استراتيجية في السعودية. يحاول تبرير الموقف السعودي المستجد في لبنان.

«السفير» الجمعة ٤ آذار

المانشيت: الحرب السعودية على لبنان: سوريا وإيران أم العرش؟. واستهل المحرر السياسي نص المانشيت بتبنّي بيان «كتلة الوفاء للمقاومة» («حزب الله») في شأن قرار وزراء الداخلية العرب قبل أن يشن هجوماً مباشراً على السعودية والأسرة الحاكمة فيها بلغة حادة لا تخلو من السخرية ومن محاولة تأليب الدول الخليجية الأخرى عليها.

في الصفحة الثانية:

ـ تقرير خبري كتبه عماد مرمل بعنوان «حزب الله» متمسك بصمامات الأمان الداخلية ـ «المغامرة» الخليجية: استبدال الهبة بالهبّة. والنص بكامله يدافع عن خيارات «حزب الله» ويهاجم السعودية.

ـ تقرير خبري لغاصب المختار: الحكومة تتحصّن بالبيانات الوزارية سقفاً في القضايا العربية.

في الصفحة الثالثة:

ـ تقرير خبري: ديبلوماسي أوروبي: غضب السعودية يضرها على المدى البعيد.

ـ تقرير خبري: نصائح غربية للرياض: تساهمون بتقوية «حزب الله».

ـ بيان كتلة «الوفاء للمقاومة» الذي وضعت له عنواناً: الوفاء للمقاومة: القرار الخليجي دفعة على الحساب لإسرائيل.

ـ تقرير خبري: عن المواقف السياسية المنتقدة للقرار الخليجي: فرنجية: «حزب الله» مقاومة ترفع الرأس.

ـ مقاطع من كلمة وزير الداخلية اللبناني نهاد المشنوق في مؤتمر وزراء الداخلية العرب التي اعترض فيها على وصف «حزب الله» بالإرهابي.

ـ مقال للقيادي في «حزب الله» غالب أبو زينب بعنوان «ارحموا العروبة» يدافع فيه عن الحزب ويهاجم فيه دول الخليج.

ـ وفي **صفحة الرأي** كتب عبد الله زغيب عن «حزب الله الإرهابي» مقالاً مطوّلاً قدّم فيه مطالعة عن علاقة «حزب الله» بالسعودية.

«النهار» الجمعة ٤ آذار

ـ **مانشيت** الصفحة الأولى: «أيام» لانفراج أزمة النفايات وإلا الاستقالة؟ ـ الحكومة تجاوزت مجدداً قطوع تصنيف الحزب.

في الصفحة الثانية:

ـ تقرير إخباري: محادثات مهمة في فرنسا لولي العهد السعودي وتنسيق واضح حيال لبنان وسوريا وإيران.

ـ مقال تحليلي: أزمة تحييد لبنان عن تصنيف الحزب: هل يمتلك خطة يحملها للوسطاء الغربيين؟

ـ تقرير إخباري: عين التينة تثبت منظومة الأمان وترحيب بموقف المشنوق ـ «حزب الله» للخليجيين: سنربح حرب تموز السياسية.

في الصفحة الثالثة:

ـ مقال تحليلي: بري أعاد تشغيل مياه أطفائيته توصلاً إلى تحقيق «لبننة انتخاب الرئيس».

ـ تقرير إخباري بعنوان: الكنيسة لا تنام على حرير الوعود وموقف بري يحسم الأمور الميثاقية.

ـ الحريري يطمئن الهيئات الاقتصادية: سننتخب رئيساً وتعود العجلة إلى الدوران.

في الصفحة الرابعة:

ـ خبر: «الوفاء للمقاومة»: القرار الخليجي عدواني ومرتاحون إلى اعتراض المشنوق في تونس.

ـ خبر: قبلان و«أمل» نددا بقرار مجلس التعاون.

ـ خبر: فرنجية: نأسف أن تُرجم المقاومة من بيت أبيها.

«السفير» السبت ٥ آذار

ـ **مانشيت** الصفحة الأولى: قراءة سياسية في عودة سعد الحريري من السعودية إلى بيروت بعنوان: سعد الحريري يخاطب «الديوان»... من لبنان في إيحاء بأن علاقته مع السعودية لم تعد كما كانت.

ـ تقرير خبري: كلام لمعلّق عسكري إسرائيلي في صحيفة **هآرتس** نقله حلمي موسى، اعتبر فيه أن «حزب الله» أصبح يمتلك قدرات جيش وكتبت له عنواناً: إسرائيل «حزب الله» أصبح جيشاً.

في الصفحة الثانية:

ـ مقال تحليلي كتبته دنيز عطا الله بعنوان: المسيحيون بين تكتل الأحزاب وهوامش المستقلين ـ رسائل ما بعد انتخابات الرئاسة في كسروان.

ـ تقرير خبري: عون يستعد لزيارة روسيا: الرئاسة... ومصير المسيحيين.

ـ مقال تحليلي: بقرادونيان يبيع الحريري سمكاً في البحر ـ الطاشناق حليف «المستقبل» في «البلدية».

ـ تقرير خبري: «لا يظنّن أحد أننا ضد الانتخابات البلدية» ـ الحريري في زحلة: نحن وسكاف واحد.

ـ خبر: رعد: السعودية أرادت إمارة للإرهابيين.

في الصفحة الثالثة:

ـ تقرير خبري: تعديلات في منسقية طرابلس تربك «المستقبل». بقلم غسان ريفي.

ـ مقال رأي بعنوان «عروبيو الزمن الأسود» بقلم الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني خالد حدادة، يهاجم فيه بشكل خاص السعودية. ويأتي في سياق مجموعة من المقالات عن العروبة استضافتها **السفير** يجمع بينها الهجوم على السعودية.

في صفحة الرأي (١٤) ثلاثة مقالات:

ـ سحب أموال سعودية من لبنان العام ١٩٦٦: عندما كانت العروبة هي العدو بقلم هشام صفي الدين.

ـ السعودية وأولوية التخريب. بقلم صادق النابلسي.

ـ إيران باب تركيا للخروج من المأزق. بقلم وصفي الأمين.

المضمون العام لهذه المقالات هو الهجوم على السعودية، ولو باستعادة أحداث من التاريخ، والكلام الإيجابي عن إيران.

«النهار» السبت ٥ آذار

ـ **المانشيت:** تسابق على غسل الأيدي قبل الأسبوع الحاسم: الحكومة الممنوع سقوطها مهدّدة بمطامر العجز. وقبل النص عنوانان ثانويان: معلومات عن تحرك أمريكي ودولي نحو بيروت في آذار ـ الحريري في زحلة: الانتخابات الرئاسية أولاً وسنهنئ الفائز.

ـ **مانشيت ثانية:** فرنسا تمنّت على السعودية حماية لبنان من اللهيب الإقليمي.

في الصفحة الثانية:

ـ مقال تحليلي: أي أثر للأزمة مع الخليج على الرئاسة؟ فرملة إضافية للزخم لكن المرشحَين باقيان.

ـ مقال تحليلي: إعادة التواصل بين الحريري و«التيار الوطني الحر»: هل تنقذ الواقعية الاستحقاق الرئاسي ولبنان؟

في الصفحة الثالثة:

ـ مقال تحليلي: المواقف «المتعقّلة» التي أطلقها الحريري أخيراً استدراج عروض متدرّج لمرحلة لم تبدأ بعد.

ـ تقرير خبري: هل يتحرك وزراء الخارجية لمساعدة لبنان أم يتركون الأزمة مع الخليج تتسع؟

ـ تقرير خبري موسع: الحريري جال في زحلة وصلى في سعدنايل: لننتخب رئيساً ونكفّ عن التذرُّع بالحق الدستوري. وفي مقدمة الخبر إشادة بحكمة الحريري.

ـ مقال رأي بقلم أحمد عياش بعنوان: عزلة نصر الله ومديح إيران للحريري.

ـ تقرير خبري: سليمان عرض التطورات مع عسيري وزوار: على الجميع الكف عن سياسة التخوين.

في صفحة القضايا:

ـ مقال تحليلي بقلم سليم نصار يعرض فيه تاريخ نشأة «حزب الله» على يد إيران، استهله الكاتب بالتعليق على تحرّكات أنصار «حزب الله» في الشارع قبل أسبوع احتجاجاً على تناول الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله تلفزيونياً. ومما قاله: «مع أن أسباب التوتر والاحتجاج مختلفة، إلا أن مواجهات السبت الماضي، رسمت خطاً أحمر حول شخصية السيد حسن نصر الله، بحيث منعت قنوات التلفزيون من تخطيه، لا فرق أكان ذلك في معرض الجد أو السخرية».

ـ مقال رأي بقلم منى فياض بعنوان: الموقف السعودي في لبنان موجّه إلى الحلفاء قبل الخصوم، ينتقد سياسة إيران و«حزب الله» ويؤكد عروبة لبنان لا فارسيته، ويدعو قوى ١٤ آذار ضمناً لأن تعود إلى الواجهة وتستعيد دورها.

«السفير» الاثنين ٧ آذار

ـ **المانشيت**: نصر الله: كيف يكون إرهابياً من يواجه «داعش» وإسرائيل؟ وفي السطر الرئيسي: إلى الطمر أولاً: النفايات أم الحكومة. وتضمّن النص قراءة في خطاب الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله في ذكرى أحد شهدائه، متبنّياً مضمونه بالكامل.

ـ كتب طلال سلمان افتتاحية بعنوان «لبنان معلق في قلب الفراغ العربي» تناول فيها وضع لبنان في قلب الوضع العربي غامزاً من قناة السعودية في قضية وقف تسليح الجيش اللبناني.

في الصفحة الثانية:

ـ خبر: المشنوق: الإهمال العربي أوصلنا إلى هنا. هدف التوضيح القول إن «لبنان وافق على إدانة تدخّل حزب الله في كل الدول العربية ونأى عن كلمة واحدة (وصفه بالإرهابي) في اجتماع وزراء الخارجية العرب.

في الصفحة الثالثة:

ـ تقرير خبري: خطاب السيد حسن نصر الله في تأبين أحد قادة «حزب الله» علي فياض. والعنوان على سطرين تمهيدي ورئيسي: «سنلاحق الإجراءات السعودية بحق اللبنانيين ـ نصر الله لـ «أنظمة عربية»: حلوا عنا وعن لبنان».

ـ مقال مطول بعنوان: هل حزب الله إرهابي... وهل تساعده فرنسا؟ بقلم سامي كليب.

وفي **صفحة الرأي** (١٣) ـ مقال بعنوان: «كن سعودياً... وإلّا». بقلم نصري الصايغ، يوحي عنوانه بمضمونه.

«النهار» الاثنين ٧ آذار

ـ **المانشيت:** من يسبق إلى المطامر: الحكومة أم النفايات ـ لبنان أمام مأزق جديد في القاهرة الخميس. وقبل النص عنوانان ثانويان: النفايات المذهبية على طاولة الحوار بعد غد الأربعاء: توافق أو... ـ المشنوق: الحرس الثوري الإيراني يستعمل لبنان غرفة عمليات. ولا يخلو النص من انتقاد لنصرالله بالتصعيد ضد السعودية ودول الخليج والتسبُّب بالعقوبات، عشية اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة.

ـ مقالة افتتاحية بقلم نائلة تويني بعنوان: ولا تدخلنا في التجربة مع السوريين. تحذّر فيها من توطين النازحين السوريين في لبنان.

في الصفحة الثانية:

ـ مقال تحليلي: تمايز الموقفين الغربي والسعودي من الإجراءات لا يلغي اتساع التضييق على القرار اللبناني.

ـ تقرير خبري: «حزب الله» كسب تونس ويخوض «مقاومة ديبلوماسية» من نشاطات الحزب في مواجهة الحملة السعودية والخليجية.

في الصفحة الثالثة:

ـ تقرير خبري: قلق من قرار سعودي في القاهرة الخميس ـ معلومات عن اضطرابات خلال ستة أشهر.

ـ مقال تحليلي: السلاح الفلسطيني كلّف لبنان حروباً مدوية فكم سيكلّفه التخلص من سلاح «حزب الله».

ـ تقرير خبري: بدء التنسيق الانتخابي البلدي بين «التيار» و«القوات»: إذا أرادوا منع ترجمة الاتفاق المسيحي فليتكتلوا!

ـ خبر: أبو فاعور: علاج الأزمة مع السعودية بالامتناع عن مواقف تستعدي العرب.

في الصفحة الخامسة:

ـ تقرير خبري: نصر الله: أتفهّم غضب السعودية بعد فشلها وستكتشف أنها تخوض معركة خاسرة. وهو تغطية عادية لخطاب نصر الله في تأبين القيادي في الحزب علي فياض من دون تدخّل من المحرر.

ـ خبر: الراعي انتقد شلّ الرئاسة ومجلس النواب والدولة وانتشار الفساد في المؤسسات بحماية سياسية.

«السفير» الثلثاء ٨ آذار

المانشيت: الحاضنة السعودية ـ التركية لم تتبدد وإرهاب البغدادي يخترق حدود تونس ـ أسطورة «داعش»: النصر المستحيل والهزيمة الممنوعة. وفي النص اتهام للسعودية وتركيا بتمويل التنظيم الإرهابي وتسليحه.

وفي **الصفحة الأولى** أيضاً:

ـ المجموعات الإرهابية تخطط لخطف عسكريين ـ القبض على ذابح الجندي مدلج. العنوان هو لخبر قضائي محلي، لكن «**السفير**» استهلته بمقدمة خارجة على سياقه جاء فيها: «برغم محاولات التهدئة بين طهران والرياض، يكمل السعوديون حربهم على لبنان، وجديدها محاولة تعديل مسار قرارات وزارية عربية بعد اتفاق الطائف وتتمحور حول المقاومة، وهو الأمر الذي استوجب مشاورات على أعلى المستويات...».

ـ مقال تحليلي: السعودية تكثّف حملتها على «حزب الله» عشية اجتماع القاهرة ـ ٤ احتمالات لرئاسة الجامعة العربية بينها تعيين عسكري.

في الصفحة الثانية:

ـ مقال تحليلي بقلم عماد مرمل بعنوان: تصنيف «حزب الله» إرهابياً يوقظ مؤيدي المقاومة ـ الداخل لا يضع الحل... لكنه يلجم الانفجار. نقرأ في مقدمته: «... اكتشف «حزب الله» أن ما زرعه في وجدان الشارع بعد الإنجازات التي حققها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، هو من النوع الذي لا يذبل بسهولة، حتى لو حجبت عنه الشمس لبعض الوقت. وهكذا يكفي أن يقرر مجلس التعاون الخليجي وامتداداته في مجلس وزراء الداخلية العرب تصنيف الحزب منظمة إرهابية حتى تستيقظ الخلايا الشعبية النائمة أو الكامنة في العديد من عواصم دول المنطقة رفضاً لهذا التصنيف ودعماً للمقاومة...».

ـ تقرير بعنوان: بين زمنين: عن تفجير بئر العبد و«الحاج رضوان»، لكن مضمونه غير ما يوحي به العنوان، إذ هو استمرار في الدفاع عن «حزب الله» والهجوم على السعودية.

ـ خبر بعنوان: الحريري: السلاح يهيمن على البلد. والعنوان يوحي وكأن السلاح هو بيد كل الناس، فيما كلام الحريري يشير إلى طرف.

ـ محاسبة سعودية لـ «سعودي أوجيه». وهو مجموعة معلومات مأخوذة من محطة «الجديد» المعارضة للحريري، ومن صحيفة **عكاظ** السعودية. تبدو كأنها جُمعت للتركيز على أزمة سعد الحريري المالية.

في الصفحة أيضاً مجموعة من الأخبار المختصرة.

ـ بري يلتقي عسيري: حوار إيران والسعودية ضرورة.

ـ سلام يدعو نصر الله لعدم مهاجمة السعودية.

في الصفحة الثالثة:

ـ استطلاع رأي حول رئاسة الجمهورية: فرنجية أولاً... وعون الأول مسيحياً.

«النهار» الثلثاء ٨ آذار

المانشيت: «وعد» بحل للمطامر في ٤٨ ساعة؟ ـ سلام يطالب نصر الله بوقف هجماته. وعنوان ثانوي: بري يحمّل السفير السعودي رسالة إلى الملك سلمان عن الأزمة.

في الصفحة الثانية:

ـ مقابلة: مقبل لـ «**النهار**» الجيش لن يتزحزح من القاعدة البحرية ولا نقبل السلاح الإيراني قبل رفع العقوبات نهائياً.

في الصفحة الثالثة:

ـ مقال رأي بقلم علي حمادة: استقالة الحكومة الآن.

ـ مقال تحليلي: إيران لا تريد انتخاب رئيس للبنان إلا بعد أن تغير وجهه تحت ضغط الفراغ.

ـ مقال رأي بقلم غسان حجار، عنوانه: «وجهة الإجراءات الخليجية خاطئة» يحمل فيه على «حزب الله» لكنه يدعو إلى عدم معاقبة الشعب اللبناني بجريرته.

ـ مقال تحليلي: ماذا بقي من ٨ آذار بعد ١١ عاماً على انطلاقتها: «حزب الله» مع عون و«الترويكا» مع فرنجية يركّز على الخلافات داخل هذه القوى.

في الصفحة الرابعة:

ـ مقال رأي لراشد فايد (صحافي وقيادي في تيار المستقبل) بعنوان: من فوّضك. يفنّد سياسة «حزب الله» وتدخّلاته العسكرية في شؤون بلدان أخرى ويتهمه بالمذهبية.

ـ تقرير خبري: السفير السعودي في عين التينة ـ أبو فاعور: ثمة استحالات لم تذلّل.

ـ تقرير خبري: الكتائب: أجندات «حزب الله» لا صلة لها بلبنان والنواب الـ ٤١ المقاطعون أدوات تعطيل.

«السفير» الأربعاء ٩ آذار

ـ **المانشيت:** لبنان أمام «اختبار عربي» جديد... وواشنطن تنتقد إجراءات الرياض ـ مافيا الإنترنت: استباحة فضاء الدولة وأمن المواطنين.

ـ خبر بعنوان: المحكمة الدولية تبرئ «الجديد» وخيّاط.

في الصفحة الثانية:

ـ تقرير خبري بعنوان: مصير الحكومة معلّق على حائط عين التينة.

ـ خبر بعنوان: قاسم: العلاقة مع السعودية ستصبح تهمة كإسرائيل.

ـ خبر بعنوان: «المستقبل»: «حزب الله» تحوّل ميليشيا غب الطلب.

ـ مقال تحليلي نقدي، من منظار المسيحيين، لخيارات «حزب الله» العسكرية في الخارج بعنوان: مقاربة نقدية لخطاب نصر الله ـ خيار الحرب لا يطمئن المسيحيين، بقلم دنيز عطا الله حداد.

في الصفحة الثالثة:

ـ استطلاع للرأي حول ما بعد الانتخابات الرئاسية بعنوان: ٥٥ في المئة لتحالف فرنجية الحريري و٤٨ في المئة لتحالف جعجع ـ عون.

ـ خبر عن ذكرى مجزرة بئر العبد قبل ٣١ عاماً التي استهدفت العلّامة الراحل السيد محمد حسين فضل الله.

ـ خبر مفصّل عن تبرئة المحكمة الدولية محطة «الجديد» وكرمى خيّاط.

في صفحة الرأي مقالان:

ـ «حزب الله والسعودية: الصوت يعلو فوق المعركة» بقلم ربيع بركات.

ـ «الشيعة الطائفة الدافئة» بقلم أيمن عقيل.

والمقالان في مضمونيهما يعبّران عن وجهة نظر قريبة من «حزب الله».

«النهار» الأربعاء ٩ آذار

ـ **المانشيت:** بند «توافقي» اليوم في الحوار ـ «ملف المساءلة» ألف صفحة و٥٠ لجنة.

في الصفحة الثانية:

ـ مقال تحليلي بعنوان: الغياب الفاضح للمسيحيين في الصراع على لبنان؟ البديل التركيز على خوض الانتخابات البلدية.

في الصفحة الثالثة:

ـ مقال تحليلي: صمود وقف النار في سوريا ينعكس على الساحة اللبنانية: تساؤلات عن مهمات «حزب الله» والتداعيات السياسية والأمنية.

ـ مقال رأي لنبيل أبو منصف بعنوان: عبور الفتنة إلى القارات يتهم فيه النظام السوري بالتخطيط لفتنة في لبنان ويهاجم تدخّلات «حزب الله» في الخارج.

في الصفحة الرابعة:

ـ مقال رأي لعبد الوهاب بدرخان بعنوان: إذا لم يكن إرهاباً فماذا يكون؟ يؤكد ما يعتبره صوابية اعتبار مجلس التعاون الخليجي «حزب الله» منظمة إرهابية.

ـ تقرير خبري: الحريري: العلاقة بفرنجية يحكمها الصدق: مشروعنا لكل لبنان ولن نساوم على ثوابتنا.

ـ خبر: «المستقبل»: «حزب الله» تحوّل بندقية للإيجار ونصر الله متوتر رغم ادعائه النصر.

في الصفحة الخامسة:

ـ مقال رأي للياس الديري بعنوان: عودة الروح بعودة المتفائل. عن عودة الرئيس سعد الحريري إلى لبنان. والعنوان معبر تماماً عن منحى النص.

«السفير» الخميس ١٠ آذار

المانشيت: الجبير: «حزب الله» يحكم لبنان... والجيش ليس مستقلاً عنه ـ هكذا تدحرج الغضب السعودي من واشنطن إلى بيروت. ويتحدث النص عن «مغامرة» السعودية الإقليمية وغضبها على لبنان...

في الصفحة الثانية:

ـ مقال تحليلي في رأس الصفحة بعنوان: عندما يواجه «حزب الله» بالبيانات... خوفاً على الحكومة ـ **دعوات** في «المستقبل» لقلب الطاولة: ٧ أيام مستمرة. عن وضع «تيار المستقبل» في ظل الحملة السعودية على «حزب الله» والحملة المضادة. وهو موقّع من إيلي الفرزلي.

ـ مقال تحليلي بعنوان: السنّة لن يقفوا متفرّجين أمام الاصطفافات الطائفية ـ السعودية ترعى الحراك الداخلي... والحريري لرؤية جديدة. والمقال الموقع من عمار نعمة يربط بشكل أو بآخر بين عودة سعد الحريري إلى لبنان وما تعتبره الصحيفة تصعيداً سعودياً ضد «حزب الله».

ـ خبر بعنوان «حزب الله» عند الحص: لا قيمة لمن يصف المقاومة بالإرهاب.

ـ خبر بعنوان: سفراء الخليج عند سلام: حريصون على لبنان.

في الصفحة الثالثة:

ـ مقال تحليلي بعنوان: لهذه الأسباب تراجعت شعبية «المستقبل» في صيدا. بقلم محمد صالح.

ـ في **صفحة الرأي** مقال: «من يصنّف الإرهاب السعودي؟». بقلم منير الخطيب.

«النهار» الخميس ١٠ آذار

ـ **المانشيت**: لبنان في مواجهة «المفترق» الخليجي ـ العربي ـ اشتعلت في الحوار... وإنجاز تشكيلات المخابرات.

ـ تقرير خبري: الجبير يرى أن إطلاق ميشال سماحة ليس مؤشراً لاستقلال الجيش اللبناني. وفي تصريح الجبير استمرار الهجوم على «حزب الله» وإيران واتهامهما بالإرهاب والفتنة المذهبية.

في الصفحة الثانية:

ـ تقرير خبري: خط مفتوح بين سلام وباسيل إذا طرح الخليجيون الحزب تنظيماً إرهابياً (في اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة).

ـ مقال تحليلي: ١٤ آذار موعد استئناف المفاوضات السورية ـ تاريخ رمزي يحاول استدراك أولى الانتفاضات.

ـ تقرير خبري: سلام تشاور مع الحريري والسفراء الخليجيين ـ القناعي: المواطن الشريف سيلقى معاملة طيبة.

في الصفحة الثالثة:

ـ مقال رأي لعلي حمادة بعنوان: «حوار الطرشان في عين التينة» خلاصته أن أساس الأزمة سلاح «حزب الله» وأن لا حل لمشكلات لبنان من دون بحث هذه المسألة وحلّها.

ـ مقال تحليلي: هل أحرق فرنجية كل الأوراق مع عون ـ التواصل مقطوع ولقاءات الكوادر.... اجتماعيات.

في الصفحة الرابعة:

ـ خبر موسع: يوحنا ترأس المجمع المقدس للروم الأرثوذكس: أين حقوق الإنسان أمام القتل والتهجير.

«السفير» الجمعة ١١ آذار

ـ **المانشيت**: الحريري لا مانع من لقاء نصر الله إذا كانت هناك مصلحة وطنية ـ الجيش يقتحم «الجرود»: رسائل سياسية وعسكرية. ونص الخبر يتضمن تحليلاً للحدث يتعرّض أيضاً للسعودية على خلفية وقفها مساعداتها للجيش اللبناني.

في الصفحة الثانية:

ـ مقال تحليلي بعنوان: زعيم «المستقبل» يجري خلف النصاب... ولكن يوحي العنوان بما يوحيه، لتضيف إليه مقدمة الخبر سخرية واضحة من الحريري. والمقال بقلم كلير شكر.

ـ تقرير خبري بعنوان: هل نجح سلام بالتهدئة مع دول الخليج؟

في الصفحة الثالثة:

ـ تقرير خبري بعنوان: عملية نوعية للجيش في رأس بعلبك ـ ببنين تشيع الشهيد السبسي.

ـ تقرير خبري بعنوان: سماحة يعود إلى الريحانية في نيسان بعقوبة أقسى؟

ـ تقرير خبري بعنوان: الأجهزة تفتش عن مخازن أسلحة ـ الأمن شمالاً يشغل بال الديبلوماسيين الغربيين، يُستهل المقال الذي كتبه المراسل غسان ريفي بربط اتجاه الأنظار نحو الأمن شمالاً بالاشتباك السعودي ـ الإيراني و«العقوبات» التي فرضتها السعودية ضد لبنان، وتصنيف «حزب الله» إرهابياً من جانب وزراء الداخلية العرب ودول مجلس التعاون الخليجي.

«النهار» الجمعة ١١ آذار

ـ **المانشيت:** ضربة استباقية جديدة للجيش خلف الخطوط ـ الحريري: انتخاب الرئيس قريباً... في نيسان.

في الصفحة الثانية:

ـ مقال تحليلي: فدرلة سوريا بين الجدية وبالون الاختبار ـ الأسد لن يسيطر فماذا عن ديكتاتور آخر؟.

في الصفحة الثالثة:

ـ تحليل سياسي: هل يستقيل نواب «تكتل التغيير والإصلاح» ليفرضوا الانتخابات النيابية قبل الرئاسية؟

ـ خبر: سعد (النائب أنطوان): تصعيد «حزب الله» ينذر بالأسوأ.

ـ مقال تحليلي: بري يخشى «انتقام الجغرافيا» وتبدّل الخرائط في المنطقة: الرئاسة نضجت حقاً والسعودية لن تتخلّى عنا.

في الصفحة الرابعة:

ـ تقرير خبري: الشكوى المسيحية من ضرب الشراكة تتصاعد ـ خضرا: تطبيق الطائف حول الوطن مزرعة.

ـ تقرير خبري: دعا نصر الله إلى العودة إلى لبنان كما عاد هو إلى الوطن ـ الحريري: الانتخابات الرئاسية ستتم والنفايات ستُرفع قريباً.

«السفير» الاثنين ١٤ آذار

ـ **المانشيت:** السعودية تقرر إبعاد كل مقيم متعاطف مع «حزب الله» ـ عون «ينتفض»: تصعيد يلامس «العصيان». أما النص فبدأ بالكلام على انفراط عقد قوى ١٤ آذار وخلافات أركانها،

ولا سيما سعد الحريري وسمير جعجع، معطياً العماد ميشال عون الذي كان في صلب تحرُّك ١٤ آذار عام ٢٠٠٥ ثم انتقل إلى جبهة تحالف ٨ آذار بزعامة «حزب الله»، المساحة الأبرز في العدد، إضافة إلى الهجوم على السعودية والدفاع عن «حزب الله».

ـ المقال الافتتاحي لرئيس تحرير الصحيفة طلال سلمان بعنوان «الهجوم الملكي يقتل العروبة والإسلام»

في الصفحة الثانية:

ـ تقرير خبري: بري لـ «السفير»: هذا ما أعجبني في كلام الحريري. في إشارة إلى استعداده للقاء السيد حسن نصر الله.

ـ تقرير خبري: بازار حكومي «مقزّز» ينتهي بتعميم نموذج «النورماندي» ـ رحلة النفايات من تموز إلى آذار: ابتزاز ومحاصصة وصفقات عقارية.

في الصفحة الثالثة:

ـ تقرير خبري: مؤتمر «التيار الوطني الأول» يتبنى لامركزية واسعة ـ باسيل: مقابل النصاب النيابي للرئاسة هناك نصاب شعبي.

ـ مقال تحليلي مطوّل بعنوان: هل الأسد فعلاً خط أحمر ـ الأوروبيون في دمشق. لسامي كليب.

وفي **صفحة القضايا،** مقال لنصري الصايغ: «الأسد خط أحمر: التفاوض وشاح أسود».

«النهار» الاثنين ١٤ آذار

ـ **المانشيت:** ١٤ آذار... دفاعاً عن لبناننا العظيم بقلم رئيسة التحرير نائلة تويني على صورة على عرض الصفحة عن التجمّع الأول لقوى ١٤ آذار في ١٤ آذار ٢٠٠٥.

ـ **مانشيت ثانية:** «النهار» تكشف فضيحة الإنترنت المهرب: القصر والمجلس والجيش تحت المراقبة. وعنوانان ثانويان: السعودية تُنذر كل من ينتمي إلى «حزب الله» أو يؤيده بالإبعاد ـ بري: قوى ٨ آذار الخاسر الأكبر بعدم إجراء الانتخابات الرئاسية سريعاً.

في الصفحة الثانية:

ـ مقال تحليلي: ترقّب لإطلالة عون: لا تنازل عن الحق في الرئاسة: تعالوا نطبّق الطائف... ومع الانتخابات النيابية غداً.

ـ تقرير خبري: لا قرار مستقلاً عن الحزب: «عملية جراحية» لبند التضامن (عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة).

في الصفحة الثالثة:

ـ مقال رأي لعقل العويط: «رسالة علنية إلى قتلة «١٤ آذار»: اذهبوا إلى الجحيم». وفيه هجوم على أركان قوى ١٤ آذار وخصومها الذين «قتلوها».

ـ مقال رأي لنبيل بو منصف بعنوان: «هل سلموا بالهزيمة»؟ عن ذكرى «انتفاضة ١٤ آذار» ينتقد فيه أركانها في ما يشبه النقد الذاتي.

في الصفحة الرابعة:

ـ تقرير خبري: بري عرض التطورات مع وفد إيراني.

ـ تقرير خبري: الذكرى الـ ١١ لـ «١٤ آذار» بلا الاحتفال الجامع ـ مؤتمر لسعيد وتجمع دعا إليه الجميل في الأشرفية.

ـ خبر: «حزب الله»: اتهام المقاومة بالإرهاب لن يرهبها.

«السفير» الثلثاء ١٥ آذار

المانشيت: انسحاب روسي «جزئي» يفاجئ واشنطن ويضغط على دمشق تفاوضياً ـ بوتين يتموضع سورياً: جنيف بدلاً من السوخوي. وفي **مانشيت ثانية،** كتب سامي كليب مقالاً تحليلياً عن خلفيات سحب القوات الروسية من سورية.

في الصفحة الثانية:

ـ تقرير خبري بعنوان: جهود لإنقاذ الهبة السعودية.

ـ تقرير خبري بعنوان: معادلة بري: لبنان وسطي... لا تحمّلونا أكثر مما نحتمل ـ عن السعودية و«حزب الله» والمواجهة المفتوحة.

ـ تقرير خبري عن كلمة ميشال عون في ذكرى ١٤ آذار. مع عنوان على ستة أعمدة: عون في ذكرى ١٤ آذار: انتهى شهر العسل... جهزوا سواعدكم.

ـ تقرير خبري بعنوان: مقبل لـ «**السفير**» معالجة الهبة (السعودية) تحتاج إلى صبر ـ الحريري في اليرزة: لا نريد غير الجيش... وحزب الله مكوّن سياسي.

في الصفحة الثالثة:

ـ قرار اتهامي في حق المتهم بالإرهاب جمال دفتردار على ثمانية أعمدة: رحلة أبو هاشم من السعودية إلى العراق فالقصير... فالسجن ـ دفتردار: أنا جهادي من الضاحية ولا أخاف الجيش أو «حزب الله».

ـ خبر مختصر بعنوان: الصفدي: خاب ظن الناس ـ جعجع: أزمة ١٤ آذار ليست جوهرية. تضمن الخبر مواقف سمير جعجع ومحمد الصفدي ورئيس حزب «الكتائب» سامي الجميل ومنسّق الأمانة العامة لقوى ١٤ آذار فارس سعيد.

ـ خبر عن تصريح اللواء الركن جميل السيد بعنوان: قامت (قوى ١٤ آذار) على خداع اللبنانيين.

ـ خبر عن تصريحات لمسؤولين في «حزب الله» بعنوان: «حزب الله»: لن نسكت عن الغطرسة السعودية.

ـ خبر صغير بعنوان: عسيري للبنانيين: اتركوا شأن الآخرين.

«النهار» الثلثاء ١٥ آذار

ـ **المانشيت**: بوتين يواكب جنيف بالضغط على الأسد ـ بدء سحب القوات الروسية من سوريا اليوم.

ـ **مانشيت ثانية بعنوان**: عون: ١٤ آذار «التايوانية» سقطت ـ خطة النفايات بالتزامن وبمواكبة أمنية. مقدمة المانشيت تتحدث عن تفرّق «رفاق الانتفاضة» الاستقلالية، ثم عن الإجراءات الخليجية في حق «حزب الله» ومؤيديه.

في الصفحة الثانية:

ـ تقرير خبري: بري مع لبنان الوسطي وضد إثارة الذمية: المقاومة سياج العرب ولن نخرج منها.

ـ مقال تحليلي: الحل كما الحرب السورية باهظ الكلفة لبنانياً ـ التسليم العربي بسيطرة الحزب يزكي عون؟

ـ تقرير خبري: قهوجي التقى رئيس «المستقبل» في اليرزة وزار بري ـ الحريري: جئت في ١٤ آذار لأدعم الجيش.

في الصفحة الثالثة:

ـ مقال تحليلي لعلي حمادة «في معاني الانسحاب الروسي».

ـ مقال رأي لراشد فايد: «ما لم يقله فارس سعيد» وفيه نقد لقيادات «١٤ آذار» ودعوة إلى إعادة استنهاضها.

ـ تقرير خبري: ذكرى ١٤ آذار: تجمّع في ساحة ساسين وأكاليل على ضرائح الشهداء.

ـ خبر: جعجع: أزمة ١٤ آذار مرحلية والمطلوب مراجعة لتجاوز الانقسامات.

ـ تقرير خبري: وسط غياب احتفالية الذكرى الـ ١١ لـ «انتفاضة الاستقلال» ـ سعيد: مكونات سياسية وحزبية انكفأت من الأولوية الوطنية.

ـ خبر: جنبلاط: آذار شهر الانتفاضة اللبنانية والثورة السورية.

في الصفحة الرابعة:

ـ تقرير خبري: دفتردار للعسكريين: نحن جهاديون واللقب نتخذه قبل انطلاقنا.

ـ خبر: وفد إعلامي إيراني في نقابة المحررين: لولا «حزب الله» لكان «داعش» في قلب لبنان.

في النتائج

أظهر تحليل المواد المنشورة في الصحيفتين، استناداً إلى العناوين ومضامين النصوص الأساسية من مانشيتات ومقالات رأي ومقالات تحليلية وتقارير خبرية وأخبار قصيرة، النتائج التالية:

أولاً: «السفير»

تناولت «السفير» في الأعداد الـ ١٢ بشكل أساسي القضايا التالية:

١ ـ مقررات مجلس وزراء الداخلية العرب في تونس، ثم مقررات مجلس التعاون لدول الخليج اعتبار «حزب الله» منظمة إرهابية، وردّ «حزب الله».

٢ ـ وضع الحكومة اللبنانية في موضوع العلاقات مع الخليج وفي ضوء أزمة النفايات المستحكمة.

٣ ـ عودة الرئيس سعد الحريري إلى لبنان.

٤ ـ قوى ١٤ آذار.

٥ ـ استطلاع رأي المواطنين في المرشحين لرئاسة الجمهورية.

ـ في **المحور الأول** بدا واضحاً أن **السفير** من خلال مانشيتاتها ومقالاتها التحليلية ومقالات الرأي كانت طرفاً، ولم تكتفِ بالإخبار والتعليق والتحليل. فهي شنّت هجوماً عنيفاً مباشراً على السعودية وبلغة حادّة لم تخلُ من اتهامات بالعمالة لإسرائيل والخضوع لأمريكا، وفي الوقت نفسه تولت حملة دفاع عن «حزب الله» على مسارين: مقالات كتّابها المقرّبون من «حزب الله» (عماد مرمل مثلاً)، وتبنّي مواقف الحزب ومواقف أمينه العام السيد حسن نصر الله وكتلة «الوفاء للمقاومة» والإشادة بها، وإفراد مساحة واسعة لها في صدر الصفحة الأولى والصفحات الداخلية، عدا عن استكتاب كتّاب من خارج الكادر للكتابة في الموضوع.

ـ في **المحور الثاني**، الوضع الحكومي. تداخَلَ في **السفير** الرأي بالإخبار، وكان واضحاً ضغطها على الحكومة في موضوع القرارات العربية والخليجية، وتركيزها على رفض وزير الداخلية نهاد المشنوق اعتبار «حزب الله» إرهابياً في اجتماع تونس. أما في قضية النفايات، فكان موقفها ضاغطاً باتجاه حل «غير فاسد» للأزمة.

ـ في **المحور الثالث**: طغى الجانب الخبري على نشاطات الرئيس سعد الحريري، واستُخدم غالباً في خدمة سياسة الجريدة. وبشكل عام كان التعاطي «سلبياً» معه.

ـ في **المحور الرابع**: تغيب قوى ١٤ آذار من صفحات **السفير**، إلا إذا كان ذكرها للتذكير بأزمتها.

ـ في **الموضوع الرئاسي** كان بارزاً في **السفير** استطلاع الرأي الذي بدا علمياً.

ـ في **الاستنتاج العام**: في الصراع الإقليمي الذي يترجم حروباً في اليمن وسوريا والعراق ويتّخذ طابعاً مذهبياً، وتتزعّمه إيران من جهة والسعودية من جهة أخرى، ويتّخذ طابعاً سياسياً حاداً

في لبنان بين «حزب الله» وحلفائه من جهة، و«تيار المستقبل» وحلفائه من جهة أخرى، اختارت **السفير** الانحياز الكامل إلى أحد الفريقين وكرّست، في فترة البحث، أغلبية مانشيتاتها وصفحتيها السياسيتين لمحور الممانعة ممثلاً بـ «حزب الله»، مع ما يعني ذلك من انحياز في الصراع الإقليمي الذي هو صراع مذهبي في بعض وجوهه.

ثانياً: «النهار»

تناولت **النهار** في الأعداد الـ ١٢ بشكل أساسي القضايا التالية:

١ ـ مقررات مجلس وزراء الداخلية العرب في تونس ومقررات مجلس التعاون لدول الخليج. واعتبار «حزب الله» إرهابياً ورد «حزب الله» عليها.

٢ ـ الوضع الحكومي.

٣ ـ حركة الرئيس سعد الحريري.

٤ ـ قوى ١٤ آذار.

٥ ـ حقوق المسيحيين في الدولة.

ـ في **المحور الأول**: تعاطت **النهار** إخبارياً مع الحدث في المانشيتات وكان جزءاً من المانشيت وليس كلها. لكن الصحيفة، في مقالات الرأي لاثنين من أبرز كتّابها (علي حمادة وعبد الوهاب بدرخان) شنّت هجوماً حادّاً على «حزب الله» محملة إياه مسؤولية القرارات العربية والخليجية.

ـ في **المحور الثاني**: تداخل التحليل بالخبر، وطغى الاتجاه الانتقادي لعمل الحكومة في قضية النفايات.

ـ في **المحور الثالث**: أعطت الصحيفة حيزاً واسعاً لتغطية تحركات الرئيس سعد الحريري، وكان المضمون بشكل عام إيجابياً نحوه.

ـ في **المحور الرابع**: حرص كتّاب **النهار** على توجيه نقد، هو أشبه بنقد ذاتي، لقوى ١٤ آذار من أجل استنهاضها، لكن الصحيفة ما لبثت أن عبّرت عن انحيازها التام إلى جانب هذه القوى في يوم ١٤ آذار عبر المانشيت الذي كتبته رئيسة التحرير نائلة تويني والصورة التذكارية المعبّرة.

ـ في **المحور الخامس**: أثارت **النهار** قضية حقوق المسيحيين في الدولة، وركّزت مجموعة من المقالات على أن المسيحيين مغبونون في هيكلية الدولة ووظائفها، داعية إلى رفع الغبن. والمنحى العام لهذه المقالات هو منحى فئوي يعالج القضية من وجهة نظر «مسيحية» بحتة.

ـ في **الاستنتاج العام**: في الصراع الإقليمي، انحازت **النهار** إلى محور السعودية وحلفائها، لكن من دون أن تؤدّي دور الناطق باسمه، إلا أنها في الانعكاسات الداخلية لهذا الصراع كانت واضحة في موقفها المعارض بقوة لـ «حزب الله»، وهو ما عبّرت عنه بصراحة مقالات الرأي والتحليلات، وإن كانت، في بعض الأماكن، أعطت حيزاً لكتّاب مقرّبين من «حزب الله» (ابراهيم بيرم).

وفي الشأن الداخلي انحازت **النهار** كلياً إلى قوى ١٤ آذار وإلى الرئيس سعد الحريري، مع إعطاء حيز جيد لرئيس مجلس النواب نبيه بري. إلا أن الصحيفة أبرزت وجهها «المسيحي» في تبنّيها قضايا اعتبرتها حقوقاً لمسيحيين مهدورة حقوقهم.

وهكذا منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، وقع لبنان تحت تأثير زلزال ما زالت ارتداداته تتوالى حتى اليوم. فلبنان ما قبل شباط/فبراير ٢٠٠٥ غير لبنان بعده. لتأتي في العام التالي حرب تموز/يوليو الإسرائيلية على لبنان التي انتهت بصمود تاريخي للمقاومة، لكن أيضاً بارتدادات داخلية ما زالت تتوالى حتى اليوم. منذ ذلك التاريخ، دخلت الصحافة اللبنانية أيضاً في مسار التحول. لقد انقسم البلد عمودياً وأفقياً، وكان من الطبيعي والخطير أن صحافته انحدرت إلى هذا المسار أيضاً. وتعمّق هذا المسار مع بدء ثورات ما سُمّي «الربيع العربي» وبالتحديد في سورية.

تخفّفت الصحف اللبنانية من ادعاءات الشعارات التي سقطت في الفرز الحاد بين معسكرين. وفي الانتقال الكامل من صحافة المعلومات الموضوعية إلى صحافة الرأي الواحد والانحياز الكامل. صحافة الدعاية.

إلا أن الصحافة اللبنانية في كل ذلك لم تكن حرة، وهل تكون الصحافة حرة إذا كانت مدينة باستمراريتها إلى صاحب المال؟ وصاحب المال هو صاحب المشروع الذي يتخطى الإطار الوطني اللبناني إلى الإطار العام للمنطقة. ليس في الأمر اتهام لأحد، لكن الوقائع تفضح نفسها، والأزمة المالية للصحافة اللبنانية كشفت المستور[٤].

إن التبعية المالية، أو لنقل تخفيفاً، الانتماء السياسي للصحافة اللبنانية، في الأزمة المفصلية التي يعيشها لبنان والمنطقة، نقلها من المشروع الوطني إلى المشروع الفئوي الذي انحدر إلى مستوى المشروع الطائفي **أولاً**، ثم المذهبي **ثانياً**. الصراع في المنطقة يراه بعضهم صراعاً بين محورين، عدواني وممانع، لكن هل هناك من يقتنع فعلياً بأن هذا الصراع لا يلبس لبوساً مذهبياً واضحاً. لا داعي للاختباء وراء الأصابع، ولا داعي لادعاء الصحافة الحرية والموضوعية والالتزام القومي والوطني. لقد دخل الوطني بالقومي بالإقليمي بالأممي، وتاهت الصحافة اللبنانية في البحث عن موقع إلى أن استقر بها المقام مرتمية في هذا الحضن أو ذاك. ومع ذلك لم تجد الدفء المترجم دعماً مالياً كافياً، فلأصحاب الأحضان أولوياتهم، وهم لا يريدون ولاء منقوصاً.

طبعاً تجد الصحف مبرراً لتموضعها ولخياراتها وطريقة التعبير عنها، فالمعركة مصيرية وتستدعي حشد القوى، وفي المنعطفات المصيرية لا مجال لترف الحرية والموضوعية والرأي الآخر. هكذا تفعل الصحافة في الحروب في كل دول العالم، حتى مدّعية الريادة في الديمقراطية والحرية.

---

(٤) كتب الكثير في لبنان عن سعي ناشر **السفير** طلال سلمان والشريكة الرئيسة في **النهار** نائلة تويني لدى السياسيين والمتمولين، كل في طائفته ومرجعياتها بشكل خاص، بحثاً عن تمويل. والأمر علني. حتى إن سلمان قال في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦ لموقع **النهار** الإلكتروني أن أحداً لم يمد يده إلى جيبه ليدفع لـ **السفير**. ولم ينفِ أنه ذهب إلى الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله عارضاً عليه مشكلة **السفير** المالية.

طبيعي، والحال هذه، أن تفقد الصحيفة جزءاً من جمهورها، وأن تخسر من رصيدها الشعبي والمعنوي والأخلاقي وبالطبع المالي. لا تستطيع صحيفة قررت الانحياز إلى فريق أن تحتفظ بقرائها من الفريق الآخر، مهما حاولت تجميل موقفها، أو محاولة «التنويع» المكشوفة بإعطاء حيز ضئيل لآراء الفريق الآخر. تسقط نظرية الصحيفة الوطنية الشاملة وادعاءات الحياد وكشف الحقيقة وتنحسر إلى نظرية صحيفة الحزب أو المحور أو الفريق أو الطائفة، أو المذهب. وهكذا تصبح الحقيقة حقائق.

السؤال الأساسي هو: أين الحقيقة؟ إذا كانت الحال كذلك، فمن أين يأخذها القارئ؟ وأي رأي عام سيتشكّل؟ من خلال متابعة مطولة لردود أفعال عينة واسعة من الذين يُفترض أنهم يتابعون الإعلام اللبناني، المرئي والمسموع والمكتوب، عبر الفيسبوك لاحظتُ شبه رضوخ كامل للرسالة الإعلامية المتضمّنة في المواد الإعلامية المنشورة. التعبيرات عن المواقف السياسية المتعلقة بالصراع الداخلي والصراع الإقليمي، مستقاة بشكل كبير من مانشيتات الصحف، وأزرار الإعجاب والتجيير تعمل غالباً بحسب الانتماء الطائفي والمذهبي والحزبي، مع استثناءات قليلة هنا وهناك.

انقسمت الصحافة وقُسِمت. خسرت موقعها القيادي في المجتمع، الموقع الذي يُفترض أن يكون متقدماً على موقع الجماهير. فإذا بها تنزل من قمة الهرم إلى القاعدة. باتت تركض وراء القارئ، بعدما كان يبحث عنها.

نزل الصحافي من منزلة الرسالة إلى منزلة التحريض. صحافيون كثر باتوا يكتبون على «الفيسبوك» ما لا يقال، وما ينضح طائفية وحقداً. سقطت الهالة مع سقوط الصحافي من موقع المنطق والحقيقة والنزاهة والبرهان إلى موقع الشتم والعداوات السياسية والشخصية، وهي سمة تشترك فيها الصحافة المطبوعة مع الإعلام المرئي والمسموع.

لا حقيقة، فقط ربع حقيقة ونصف حقيقة، وحتى لو جمعنا هذه الأرباع والأنصاف، لا نصل إلى الحقيقة التي تبقى مخفية تحت ألف قناع وقناع. إنها أحادية التفكير في مجتمعات منقسمة على طوائف، تحسب كل طائفة نفسها أُمّة مالكة الحقيقة وحدها.

مراجع

مجموعة من المؤلفين. **وسائل الإعلام الجماهيرية والاتصال السياسي في الديمقراطيات الجديدة**. إشراف كاترين فولتمر؛ ترجمة محمد الخولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦.

Le Marketing politique. Coordonné par Thomas Stenger. Paris: CNRS, 2012.

Poulet, Bernard, *La Fin des journaux et l'avenir de l'information*. Paris: Gallimard, 2011. (Folio actuel)

Riutort, Philippe. *Sociologie de la communication politique*. Paris: La Découverte, 2013.

الفصل الحادي والعشرون

«الإعلام الجماهيري» في عصر الرقمنة: انتهاءٌ للدور أم تغييرٌ في الأدوار؟

وفاء أبو شقرا(*)

تمهيد

فُتح النقاش على مصراعيْه مؤخراً في الأوساط الإعلامية اللبنانية، حول مصير الوسائل الإعلامية الجماهيرية ومستقبلها، وذلك غداة قرارٍ مفاجئ لناشر ورئيس تحرير صحيفة **السفير** بوقف صحيفته عن الصدور، ورقياً وإلكترونياً، بسبب ظروفه المادية، كما برّر.

أوحى الجدل المحموم الذي انطلق في البلد، بأنّ كلّ الصحف الورقية في لبنان (والعالم) قد دقّت ساعة أجَلِها، لتُشيَّع كأولى ضحايا «الإعلام الجماهيري»، الذي، بحسب بعض التحليلات، ستسقط صروحه تباعاً أمام المدّ الرقمي الزاحف إلى مؤسساته. وفي خضمّ الأزمة الإعلامية المثارة، لم يجد أصحاب المؤسسات الإعلامية أفضل من مَرمى «الاتصال الرقمي». فصوّبوا سهامهم إلى وسائطه وإمكانياته التقنية الخارقة، وحمّلوه المسؤولية الأساسية في محاولات اغتيال مؤسساتهم المحتاجة، على عكسه، للمال والمموّلين، والأهمّ، للمعلِنين.

ولكن، ما حقيقة ما يحصل في المنظومة الإعلامية اليوم؟ بماذا أثّر دخول الرقمي على خط الإنتاج والتسويق في هذه المنظومة؟ هل نشهد زوالاً تدريجياً للنموذج الاتصالي الجماهيري التقليدي، وحلول نموذج آخر مكانه، كما تتوقع بعض التحليلات؟ وما شكل وحجم التبدّلات التي طرأت على وسائل الإعلام الجماهيري، وعلى أدوار أركان العملية الاتصالية التقليدية؟ هل ترتقي إلى مستوى التحوّلات الجذرية، أم تقتصر على بعض الإضافات في أداء كلّ ركن؟ هل نشهد اليوم

(*) أستاذة في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.

ولادة نوع جديد من «الإعلام» يختلف من ذاك الذي عرفناه دوماً؟ إذا كان الجواب «نعم»، فما هو هذا الإعلام؟ وإذا كان «لا»، فما المقصود، إذاً، بـ «الإعلام الجديد»؟

أولاً: جدلُ الوسائط إلى الواجهة من جديد

تلاقت توقعات خبراء شركات المعلوماتية والاتصالات على القول، إنّ شكلاً جديداً في الإعلام المقروء (الشاشة الإلكترونية) سيحلّ مكانَ الشكل القديم (المطبوعة). وحُكي، وإنْ بوتيرة أخفّ، عن «غرقٍ» مُقبِلٍ للشاشات الكبيرة (التلفزيون والسينما أيضاً) في محيطٍ من الشاشات الصغيرة والشبكات والمواقع والهواتف المحمولة، وتشظيها في باقاتِ برامج ومقتطفات فيديو، يسعى إليها المشاهد عبر الإنترنت[1]. أمّا بالنسبة إلى الإذاعة، فهي غير متضررة من الرقمنة مباشرةً كما يبدو، بل على العكس، إذْ إنّ التلفزيون، وليس أيّ وسيط رقمي آخر، مَنْ أطفأ وهْج حضورها، بينما سهّلت الرقمنة، وصولها إلى المستمعين، بعد أن أزالت من طريقها الكثير من العوائق والصعوبات الجغرافية التي كانت تعرقل التقاط بثها.

يتجدّد اليوم جدلٌ قديم، ما انفكّ يفاضل بين الوسائل الاتصالية المختلفة، ولا سيما بين الوسائل الجماهيرية الكبرى (صحيفة ـ إذاعة ـ تلفزيون)، ليعود ويخرج، كما في كلّ مرّة، باستنتاج يؤكد أنّه لم «يحدث في أيٍّ من العصور أنْ قضى وسيطٌ على وسيط، بل ما حصل دائماً كان التعايش بين القديم والجديد»[2]. ويتسلّح هذا النقاش المستدام، بنظرية «الحتمية التقنية» التي أدخلها مارشال ماكلوهان، في بداية السيتينيات، إلى عالم البحث الإعلامي[3]. تستخلص هذه النظرية (المثيرة للجدل)، أنّ كلّ مرحلة في التاريخ البشري تُنتِج وسيلتها الاتصالية، مقسّمةً هذا التاريخ، إلى عصورٍ اتصالية متتالية تساكنت، على الدوام، تحت سقف واحد: سقف الاتصال الجماهيري، أو ما يُعرف اصطلاحاً بـ «الإعلام». هل دخلنا اليوم في عصرٍ اتصالي جديد؟

نعم، بكلّ تأكيد. لكنّه عصرٌ مثخن، وعلى نحوٍ غير مسبوق، بوسائط اتصال تعمل رقمياً، هذه المرة، وليس هوائياً أو كهربائياً أو ورقياً أو إلكترونياً. ويُحدِث السيْل المتدفّق للوسائط الجديدة، ذات المتطلبات المتواضعة للعمل والمواصفات العالية في النوعية، ارتباكاً في «الدار الجماهيرية»؛ إذْ وجدت الصحف والتلفزيونات والإذاعات نفسها، حيال الوسائط الرقمية، في وضعية مَنْ يواجه تحدّياتٍ مصيرية (وجودية) على أكثر من صعيد: تحدٍّ في ما إذا كانت قادرة على مجاراة التطور التكنولوجي الكبير في قطاعاتها الإنتاجية، وتحدٍّ في ما إذا كانت قادرة على لجْم الخسائر التي

(١) Jean-Louis Missika, *La Fin de la télévision* (Paris: Seuil, 2006), p. 7.

(٢) آسا بريغز وبيتر بورك، **التاريخ الاجتماعي للوسائط... من غتنبرغ إلى الإنترنت**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، عالم المعرفة؛ ٣١٥ (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٥)، ص ٣٣٢.

(٣) Éric Maigret, *Sociologie de la communication et des médias* (Paris: Armand Colin, 2004), p. 101.

تتكبّدها جرّاء عزوف المعلِنين عنها، سعياً وراء تكلفة الظهور القليلة على الوسائط الرقمية[٤]، وتحدٍّ في ما إذا كانت قادرة على تأهيل وتدريب كادراتها للّحاق بركب «الأجيال الرقمية الطالعة»، وتحدٍّ في ما إذا كانت قادرة على تخفيف حماسة جمهورها المبهور «بمعجزة» الرقمي، وتحدٍّ في ما إذا كانت قادرة على التعايش والتأقلم مع آلياتِ ووتيرة العمل الرقمية في كلّ ركنٍ من أركان العملية الاتصالية: الوسيلة ـ المرسِل ـ الرسالة ـ المتلقي.

ثانياً: «الرقمي» في حَرَم «الجماهيري»

لقد دخلت الاختراعات الاتصالية الجديدة إلى معظم قطاعات عمل مؤسسات «الجماهيري» وإنتاجها، من خلال تضافر ثلاث آليات عمل (أساسية)، تحكم نشاط التقنيات الجديدة: الرقمنة والحَرَكية والشخصنة. وبدأ الصحافيون والإعلاميون ومؤسساتهم، يتحسّسون منذ بضعة أعوام، أنّ هذه الاختراعات فرضت وجودها بقوة على طريقة إنتاجهم، إنْ في غرف التحرير أو في الإستديوهات أو مكاتب الإنتاج والإخراج أو الإرسال... كيف تمظهرت، في ظل الرقمنة، التغيرات في دور وآليات عمل الوسيلة والمرسِل والرسالة والمتلقي؟

١ ـ على مستوى الوسيلة الجماهيرية بوجه عام

ـ لم تعُد الوسائل الثلاث الكبرى وحدها محور عملية التواصل المجتمعي بالنسبة إلى الأفراد والمؤسسات كما كانت سابقاً، بل دخل لاعبون آخرون إلى ملعبها. ويشكّل كسْرُ هذا «الاحتكار» جزءاً غير بسيط من أزمتها.

ـ غيّرت تقنيات الرقمي من نمط عمل كلّ وسيلة من هذه الوسائل الجماهيرية. فقرّبت، مثلاً، طريقة عمل الصحيفة من طريقة عمل الإذاعة والتلفزيون، وسارت، في الاتجاه المعاكس، بالإذاعة والتلفزيون نحو الصحيفة[٥]. كيف؟

لقد كانت نقطة التفوق الأساسية في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني أنّه إنتاج مباشر ومتواصل من دون انقطاع، بخلاف الصحيفة التي «تُقفَل» صفحاتها بوجه أيّ إنتاج في ساعة محدّدة من الليل (منتصف الليل عادةً)، إفساحاً في المجال أمام الصفّ والإخراج والطبع، ومن ثُمَّ التوزيع في صباح اليوم التالي. ومع تحوّل الصحيفة إلى الإنترنت، تغيّرت هذه الآلية ؛ فلا إقفال بعد الآن، بل إمكانية تحديث مستمر على مدار الساعة بانتظار العدد الجديد. أمّا الإذاعة والتلفزيون، فما يحدث معهما هو العكس تماماً؛ إذْ أتاح الرقمي عبر التطبيقات الهاتفية، تسجيل وحفظ موادهما المبثوثة في

---

(٤) يؤكد جورج جبور رئيس نقابة أصحاب وكالات الدعاية والإعلان في لبنان مثلاً، أنّ «خمسة عشر مليون دولار سنوياً، على الأقل، من مجمل الإنفاق الإعلاني اللبناني، المقدّر عام ٢٠١٥ بمئة وسبعين مليون دولار، بات يذهب إلى شركات عالمية خارج البلد مثل google وfacebook»، انظر: صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٠١٦/٣/٢١.

(٥) Alain Joannès, *Le Journalisme à l'ère électronique* (Paris: Librairie Vuibert, 2007), p. 204.

الوقت الحقيقي، ولكن عبر تفتيتٍ لمحتوى اليوم الإذاعي واليوم التلفزيوني، على شكل فقرات متخصّصة (النشرات الإخبارية، البرامج الحوارية، برامج الألعاب، المنوعات، المسلسلات...). فما هو، الآن، مباشر يصبح «أرشيفاً» لدى انتهاء بثه فوراً.

ـ طوّرت تكنولوجيا الاتصال الرقمي من قدرات الوسائل الجماهيرية وإمكانياتها، عبر إدخالها إلى كل وسيلة تقنياتٍ وتطبيقات تتوافق مع طبيعة إنتاجها. فجعلت الصحيفة، مثلاً، تصل إلى كل قرنة في العالم من خلال شبكة الإنترنت، وألغت هذه الشبكة من أمام الإذاعة، إلى حدٍ كبير، حاجتها للتحسينات والتقوية لموجاتها القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة للوصول إلى المستمعين، وقلّصت أيضاً، بنسبة عالية، حاجة هؤلاء لاقتناء جهاز راديو أو جهاز ترانزيستور يحملونه أينما كان؛ إذْ بات الهاتف الذكي يتكفل بنقلٍ رقمي لما يحمله الأثير. أما شبكات التلفزيون الأرضية والكابلية، فقد أتاحت لها تكنولوجيا الاتصالات البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية، ومن ثم منحتها تكنولوجيا المعلومات إمكانية البث الرقمي. فبات الإنتاج التلفزيوني، على أنواعه، إنتاجاً معولماً عابراً للقارات، وأيضاً متاحة مشاهدته في أيّ وقت وأيّنما كان، من دون الحاجة إلى جهاز تلفزة أيضاً.

ـ أتاحت وسائط الرقمي اندماج الوسائل الجماهيرية الكبرى (ووسائل «الإعلام الرقمي» معها) في متنٍ واحد ووسيطٍ واحد. فما كان في الماضي يُبث ويُنشر في وسائل جماهيرية مستقلة، لا علاقة لكل واحدةٍ منها بالأخرى، تغيّر اليوم واجتمعت صحف العالم وإذاعات العالم وتلفزيونات العالم كلّها، في رقعةٍ واحدة لا تتعدى ٦٠ سنتم[٢]، ونعني بالطبع الـ Smart Phone.

ونفصّل في ما يلي، التغيّرات التي دخلت على خط إنتاج كل وسيلة من وسائل الجماهيري الكبرى:

أ ـ التغيّرات في الصحيفة

ـ تعدُّد طرائق النشر: فالشكل العام للصحيفة المطبوعة على الورق يعتمد على وحدة الصفحة. أما عندما تنتقل هذه الصحيفة إلى الشاشة الإلكترونية، فيتم عندئذٍ استقبال المادة الصحفية على شكليْن للعدد الواحد. **الأول**، بطريقة PDF، أي ما يعني صوراً طبق الأصل للصفحات كما هي في النسخة الورقية. **والثاني**، عبر تفكيك للصفحات ونشر موادها تحت تبويب معيّن للمضمون (يختلف بين صحيفة وصحيفة)، أي ضمن أبواب مثل، باب المحليات أو الاقتصاد أو الدوليات أو الرياضة... وأحياناً تترافق النصوص مع صور ثابتة وأخرى متحركة، ويُضاف إليها مجموعة من الملفات المعلوماتية المساندة التي يمكن فتحها بسهولة (إذا كان القارئ يرغب في ذلك). ومن ضمن هذه الملفات، مواد مكتوبة سابقاً للكاتب نفسه.

ـ باتت الصحيفة المنشورة على موقعها الخاص على الإنترنت، تحوي كل المزايا والإضافات التي منحها إياها «الرقمي» من خلال «إدارة محتوى» CMS يبوّب ويوزّع موادها الجديدة والقديمة،

وروابط إلكترونية، ومؤثرات صوتية، وفيديو، واستطلاع رأي، وفسحة لتعليقات القراء، ومنفذ للبحث في أرشيفها، وجدول جانبي يُظهر نسبة القراء أو الزائرين لأبرز المواد والإعلانات وكل المنافذ للولوج في تعريفات خاصة بالصحيفة وكادرها العامل. وهناك إضافة مهمة جداً تمنح الجريدة آنية الإخبار والإعلام، وهي ما تسميه بعض الصحف «النشرة المستمرة»، وأخرى «آخر الأخبار»، أو غير ذلك من التسميات التي تفيد خدمة واحدة، وهي تمرير الأخبار العاجلة والجديدة في شريط إخباري متواصل يشبه الـ Bord أو Ticker الذي يُمرّر في أسفل شاشة التلفزيون. إذاً، ساعد الرقمي الصحيفة هنا، على كسر قاعدة البطء في إيصال إنتاجها إلى الجمهور.

ـ تحوّل العمل الصحفي المكتبي (والميداني أيضاً)، برمته تقريباً، إلى الكومبيوتر، لتختفي من دورة العمل مع آلية الإنتاج الجديدة، الكثير من المهام والمهارات اليدوية «الورقية»، بدءاً بالتحرير والتخطيط والتنضيد وتحميض الصور وتظهيرها، مروراً بالإخراج والتنفيذ والطبع، وصولاً إلى التوزيع.

ب ـ التغيّرات في الإذاعة

ـ قد تكون بساطة المتطلبات للإنتاج الإعلامي الإذاعي، مقارنةً بالإنتاجات الأخرى، والطبيعة غير المعقدّة للإذاعة كوسيلة إعلامية، جعلتاها ذات مرونةٍ عالية جداً في التأقلم مع أيّ متغيرات اتصالية.

وكنا قد أشرنا سابقاً، إلى أنّ «الرقمي» لم يُترجَم على صعيد الإذاعة إلّا في نواحٍ إيجابية. فقد انعكست ثورة المعلومات في جوانبها المختلفة، التكنولوجية والثقافية والاجتماعيةً والاقتصادية، على تطور العمل الإذاعي في العقديْن الأخيريْن. فأصبح بإمكان الإذاعة الاعتماد على البث الرقمي الذي يوفر لها مزايا كثيرة مقارنة بالنظام التماثلي القديم، أهمها الجودة والنقاء الكبيران في الصوت، وخلو البث من أيّ تشويش، ودقة عملية البث، وتأمين الإرسال. ويمكن رصد انعكاسات تطورات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على الإذاعة من خلال التنوع في إمكانيات ومجالات البث: قنوات الإذاعة عبر الفضائيات التلفزيونية/الإذاعة الرقمية الأرضية/الإذاعة الرقمية الفضائية/أجهزة الاستقبال الإذاعي الحديثة/الهاتف الذكي الذي يستقبل إشارات الراديو وتُنزَّل عليه التطبيقات الخاصة بالإذاعات، على أنواعها وفئاتها.

ـ ساعد «الرقمي» الإذاعة على تحسين ظروف استقبال موادها وخدماتها أينما كان، في المنازل والسيارات وأماكن التجمعات والمناطق النائية... وأتاح لها أيضاً، خدمات إذاعية كثيرة من خلال قدرة القنوات القمرية (الصناعية) على حمل عدد كبير من القنوات الإذاعية التي تتيح للجمهور اختيار ما يناسبه من بدائل كثيرة، والوصول إلى مناطق جغرافية شاسعة في التغطية الإذاعية (مثل المناطق الريفية والنائية المحرومة من الخدمات الإذاعية الأرضية، بحيث يتم التغلب على العوائق الطبوغرافية)، وكذلك استخدام أجهزة التلفزيون للبث. باختصار، بات بإمكان الإذاعة الوصول إلى

كل بقعة في المعمورة، بعد أن أزالت شبكة الإنترنت من أمام المحطات الإذاعية المختلفة عبر العالم، كل العوائق الجغرافية والمالية والتقنية.

ـ أتاح الرقمي الأرشفة الإلكترونية لحفظ المواد الإذاعية على أنواعها: موسيقى، وأغانٍ، ومقتطفات صوتية، ومؤثرات صوتية، ومقابلات، ومواد إخبارية على أنواعها، وبرامج... وهذه الإمكانية في حفظ الأرشيف في كومبيوتر داخل استوديو البث المباشر، وليس على أشرطة وبكرات في غرفٍ مستقلة خارج الإستديو (كما كانت الحال في السابق)، أتاح الوصول بسهولة مطلقة، وبفترة لا تتعدى الثواني، إلى أيّ تسجيل قد يحتاجه الصحافي لإعداد مادته، أو يريده تقني الصوت لتمريره مباشرةً على الهواء.

ج ـ التغيّرات في التلفزيون

ـ وظّف التلفزيون، كما الإذاعة، كلّ تطور تقني لتطوير إمكانياته في الوصول إلى الجمهور العريض، وإلى الاستمرار في كونه وسيلة الاتصال الجماهيرية الأكثر شعبيةً وانتشاراً منذ نحو سبعين عاماً. وهو يستثمر اليوم، كما بالأمس، الطاقات التقنية الرقمية المتطورة في مصلحته، ولا يستشعر الخطر إياه، كالصحيفة، بالنظر إلى فرادته كوسيلة مسموعة ومرئية، وإلى ميزاته التي لا يشاركه فيها أيّ وسيط، رقمياً كان أو غير رقمي.

بدايةً، طوّر «الرقمي» الأجهزة التلفزيونية بشكل كبير جداً، ما دفع الشركات المصنّعة لها للتنافس الشرس عبر ابتكارات متسارعة الظهور للأجهزة، وآخرها اختراع نظام اسمه Multimedia Home Platform واختصاراً MHP. يُمَكِّن هذا الأخير المُشاهد، من تصفح الإنترنت على شاشة التلفزيون، إضافة إلى ممارسة الألعاب الإلكترونية والتسوّق والتصويت وغيرها.

ـ استطاع التلفزيون أن يبث رقمياً وأرضياً وفضائياً، بفضل التقارب تقنياً بين التلفزة من جهة، والكومبيوتر والإنترنت من جهة أخرى. ويتمتع البث التلفزيوني الرقمي بميزات، مثل إعطاء صورة نقية جداً، وامتلاك بعض قدرات الكومبيوتر، كالتعامل مع النصوص والتفاعلية وتخزين المواد المرئية ـ المسموعة وغيرها.

ـ انتشرت تقنية تلفزيونية في السنوات الماضية، رافقت انتشار الإنترنت والهواتف الخليوية، تمثّلت ببرامج تلفزيونية تعتمد عليها لإعطاء المشاهد دوراً أكبر في تحديد مسار البرامج؛ بحيث يستطيع المشاهد أن يتفاعل مع البرنامج التلفزيوني بواسطة موقع على الإنترنت أو بواسطة الخلوي ورسائله المتعددة الوسائط MMS. وأدخل «الرقمي» في التلفزيون نمطاً جديداً لم ينتشر بعد كثيراً. فعبر ما سُمّي «تلفزيون بروتوكول الإنترنت»، بات بإمكان الشاشات التلفزيونية الحصول على محتويات الإنترنت، ومزجها مع برامج الأقنية المتلفزة. وتفترض الشركات في هذه الحالة، بقاء المشترك على اتصال مع شبكة الإنترنت العالمية بصورة دائمة، ما يمكّنه من طلب البرنامج الذي يريده، كما يستطيع الحصول على دليل المحطات وغيرها. وقد راهنت شركات المعلوماتية على

انتشار هذا النوع من التلفزيونات منذ أواسط التسعينيات، إلّا أنّ ذلك لم يحصل، إذ يبدو واضحاً، أنّ انتشار التلفزيون التفاعلي يحتاج إلى توافر بنية إلكترونية تحتية قوية، وهو الأمر الذي يجعل هذا النوع من الترفيه البصري متصلاً بمسار التنمية في الدول، وأيضاً بمدى قدرة الفقراء على الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها.

ـ أدخل «الرقمي» تقنيات وتسهيلات كثيرة على كل ما يتعلق بإنتاج الصوت والصورة والإضاءة في التلفزيون، وأدّى دوراً مهماً في كلّ ما يتصل بالاستعراض والإبهار البصري والديكورات، ولا سيما عبر استخدام لعبة الإضاءة والتصوير الثلاثي الأبعاد في ديكور الاستوديوهات (كل هذه التفاصيل في العمل التلفزيوني تُعتبر نقاط قوته الأساسية في السيادة والتفوق على سائر الوسائل الإعلامية).

٢ ـ على مستوى المُرسِل

ـ أصبح لكلّ صحافي حالياً قدرة الحصول على مصادر معلومات متنوعة لمواده، نصاً وصورة، حتى من الأماكن التي لم يكن باستطاعته الولوج إليها. وهذا الأمر ينطبق على الصحيفة والإذاعة وبشكلٍ أكبر على التلفزيون، الذي بات بمقدوره الإتيان بالصورة من البقع الجغرافية التي كانت صعبة المنال أو محرّمة عليه ربما.

ـ بفعل تسبّب «التطور التكنولوجي» بإلغاء عددٍ من المهن والاستغناء عن القائمين بها في المؤسسات الصحفية (كالتصوير والتوضيب وتأمين مقابلات...إلخ)، تحوّل الصحافي بحكم التعدّد الوظيفي لمهنته، إلى كاتب طابعة ومصمّم ومخرج ومصحّح في آن واحد، ما دفعه للعمل ساعات أطول، فتراجع، تالياً، الوقت المتاح لديه للقيام بأبحاث خاصة بعمله، وجعله تعدّد الوظائف، أيضاً، يتصدى لمهمات لا تكون أحياناً من اختصاصه.

ـ يعتمد صحافي اليوم كثيراً على الإنترنت، كمصدر أساسي لمعلوماته ومصادره، ما يُضعف إمكانيته في التدقيق في هذه المعلومات أحياناً، ولا سيّما في ضوء طول فترات العمل وتعدد الوظائف والاستسهال في الوصول إلى المعلومة.

ـ تؤثر البيئة الرقمية بشكل ملحوظ في عمل الصحافيين، كما يبدو، بفرضها المنافسة القوية بينهم، وكذلك بجعلهم يخضعون للضغوط المتنوعة، الاقتصادية بخاصة، التي تنعكس سلباً على دقة عملهم.

ـ فرض «الرقمي» على الصحافي، كما بتنا نلاحظ، وبحكم واقع الأمور، أن يتراجع دوره كمراقب وناقد ودافع إلى التغيير، ليصبح أكثر داعية لشركات الإعلان، التي يظهر أنّها ستؤدي دوراً مهمّاً، أكثر فأكثر، في حياة الصحافة والإعلام.

ـ تأثر أداء الصحافيين التلفزيونيين، بشكل خاص، بأسلوبٍ تعمّمه وسائل التواصل الاجتماعي. بمعنى آخر، يشوب أداء الإعلاميّ في التلفزيون الكثير من الشخصنة والخفة في أدائه، إن في

محتوى الرسالة التي يقدمها أو في طريقة عرضها؛ فكلاهما بات يعتمد كثيراً على الإثارة من أجل زيادة التفاعل، وعلى السرعة من أجل الأسبقية، وعلى كثافة النشر من أجل زيادة المحتوى...

٣ ـ على مستوى الرسالة

ـ وفّرت وسائط الرقمي مصادر معلومات للرسالة الإعلامية الجماهيرية، كمّاً ونوعاً. فأيّ موضوع يختاره المحرّر أو المراسل الصحفي لمادته[٦]، بإمكان هذا الأخير الوصول الفوري إلى مصادره، ومن دون أن يترك مكتبه حتى، ويستطيع الحصول، وبسهولةٍ مطلقة، على المستندات المهمة والأرشيفات المتخصّصة والبيانات والتقارير الحكومية والرسمية والمعلومات المحفوظة بسرّية، والولوج إلى أعظم مكتبات العالم ومصادر خبراء وموظفين رسميين.

ـ في الزمن الرقمي، برز نوع جديد من المصادر (ليس بالضرورة كنتيجة مباشرة له) هو المراصد الإعلامية التي يذهب بعضهم لتسميتها «السلطة الخامسة» التي ترصد عمل «السلطة الرابعة». وظهرت أيضاً بعض المصادر الرقمية الجديدة، مثل تويتر والفيسبوك ويوتيوب، التي تنقل مواقف وتعليقات وآراء، وأحياناً أخبارَ أحداثٍ تحصل بعيداً من كاميرا المخبرين المحترفين والمهنيين (مثل، فيديو عاملة منزل ترمي بنفسها من طابق علويّ أو عملية سطو في أحد المصارف...). فتشكّل هذه المعلومات أساساً لرسالة إعلامية بذاتها أو مصدراً إضافياً للمواد الإعلامية في الوسائل الكبرى الثلاث (وإن كان هناك تشكيك كبير، غالباً، بصدقية هذه المصادر الجديدة). ومع لمعان «نجم» الرقمي، انتعش مصدر قديم ـ جديد وتضخّم دوره بشكل لافت (بل مريب) في المنطقة العربية، ولا سيما على شاشة الفضائيات، ونعني به «الشاهد العيان» الذي خلق أزمة كبيرة في التغطيات الإخبارية[٧].

ـ وفّر «الرقمي» للرسالة الإعلامية في الجماهيري الصور الثابتة والمتحرّكة، بشكل أساسي للتلفزيون، ومن ثمَّ الصحيفة (كون هذه الخدمة لا تعني الراديو). فوجود «كاميرا الهاتف الذكي المحمول»، وتَوافر خدمات الاتصال الرقمية لنقل الصور والأفلام المصّورة عبرها إلى غرف التحرير والإستديوهات، أضفى بُعداً إضافياً (وجديداً أحياناً) على الرسائل الإعلامية الجماهيرية، قد يكون أهمّها في العمل التلفزيوني القائم على «ثقافة الصورة». ونذكر بشكل أساسي هنا يوتيوب.

---

(٦) راندي ريديك وإليوت كينغ، **صحفي الإنترنت**، ترجمة لميس اليحيى (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٧) تمّ الاعتماد كثيراً على الشهود العيان مع اندلاع الثورات في بعض الدول، حيث كان هناك صعوبة في الحصول على المعلومات في ظل التعتيم على بعض الأحداث من قبل المسؤولين، أو منع الصحافيين من العمل أصلاً. ولهذا توسّع الكثير من القنوات التلفزيونية الفضائية في الاستعانة بـ«شاهد العيان»؛ فلجأ بعضها أحياناً إلى «فبركة» الشاهد العيان بحيث كان يُسمع صوته فقط من دون مشاهدته. وهذا يعني أنّه يمكن لأي إنسان، أشاهَدَ بالعِيان أو لم يشاهد، أن يدّعي شهادته. واعتمد بعضهم الآخر، على ما يرفعه بعض الأفراد عن الإنترنت من صوَر وفيديوهات لبعض الأحداث، وإرسالها إلى المحطات التلفزيونية (أو تكون المحطات التلفزيونية هي مَنْ يقوم بذلك) والتعامل معها على أنها حقائق ومصادر موثوقة.

ـ أضافت التقنيات الرقمية وسائط جديدة لنقلٍ مباشر، بالصوت والصورة، من أماكن لم يكن باستطاعة الكاميرا التلفزيونية اختراقها (أماكن المعارك والحروب أو أماكن تغلقها أنظمة الحكم أمام المصوّرين). ونعني هنا، الصور عبر سكايب أو فايبر أو حتى الفيسبوك... وأيضاً هناك ميزة مهمة جداً لهذه الوسائط، وهي تأمين البث المباشر المرئي ـ المسموع بتكلفة زهيدة، إن لم نقلْ معدومة، بينما يتطلب الأمر، لو تمّ بالطرائق التقليدية المعتادة، مصاريف هائلة كبدلٍ لكلفة الحجوزات عبر الأقمار الصناعية لبث المادة، إضافة إلى كلفة حجز الإستديو حيث تُجري شخصية ما Guest) بلغة التلفزيون) المقابلة المباشرة عبر الأقمار الصناعية (DTL). هذه التكلفة تدفعها المؤسسات التلفزيونية، عادةً، لحجوزات الإستديوهات التي يتطلبها إرسال تقارير مراسليها حول العالم إلى غرفة المونتاج في المحطة التلفزيونية[٨].

ـ أتاحت الرقمنة للرسالة الإعلامية الجماهيرية الوصول إلى جمهور لم يقرأها أو يسمعها أو يشاهدها في وقت نشرها أو بثها الحقيقي، إذْ يقوم بعض الجمهور بنشرها والترويج لها على صفحته على الفيسبوك، مثلاً، لتصبح بمتناول أصدقائه الافتراضيين. هذا ما يقوم به، أيضاً، بعض الصحافيين والإعلاميين، على اختلاف مهنهم، من خلال نشر مقالاتهم أو تقاريرهم أو حلقة من برنامجهم أو فترة بث مباشر إذاعية (مصوّرة داخل إستديو البث) على صفحتهم الفيسبوكية، وأحياناً يقومون بالترويج المسبق لنشاطهم.

ـ لجأت معظم (كلُّ) الوسائل الإعلامية الجماهيرية، المطبوعة والمسموعة والمرئية إلى خدمة الإشعارات الهاتفية، أيْ بث الأخبار المقتضبة والسريعة للأفراد والجماعات والمؤسسات، مستعيرةً صيغة الملحق الإخباري العاجل في الإذاعة والتلفزيون. وتستخدم المحطات التلفزيونية بخاصة هذا الأسلوب، بهدف الترويج لمواضيع وتقارير وأخبار تتضمّنها نشراتها الإخبارية، المسائية تحديداً (كونها الأهم بين النشرات)، وأحياناً تستمر بإرسالها أثناء بث النشرة. والملاحظ أن طابع التشويق والإثارة والغموض أحياناً، يطغى على هذه الإشعارات الهاتفية («بين فَرَج جنبلاط القريب وسنونوة السنيورة... بري إلى المعسكر المعارض... التفاصيل في نشرتنا المسائية»...» أُغرمت بزوجها فقتلتها...التفاصيل خلال نشرة المساء»... «ماذا جرى في الضاحية الجنوبية ليل الأربعاء ـ الخميس؟»... التفاصيل الآن في النشرة المسائية... كلاب إسبانيا يتظاهرون احتجاجاً على سوء المعاملة... التفاصيل في النشرة بعد قليل...).

ـ تأثّر محتوى الرسالة الجماهيرية بـ«التفاعلية الرقمية» بشكلٍ أوحى أنّ هناك ما يشبه الشعور «بالتقصير وبالدونية» قد انتاب العاملين في الإعلام التقليدي، كما يبدو، حيال المُبهر والرشيق

---

(٨) تتفاوت التكاليف طبعاً بين بلد وآخر في العالم. ففي لبنان مثلاً، تبلغ تكلفة حجز الربع ساعة على Satellite، لإرسال تقرير «Feed» من واشنطن إلى بيروت، ١٠٠٠ دولار تقريباً، بينما لا تتعدى التكلفة دولاراً واحداً بحال إرسال هذه المادة التلفزيونية عبر الإنترنت. ولكنّ الإعلاميين يثيرون، في هذا الإطار، مشكلة النوعية السيئة للصوَر التي تتضمنها المادة المُرسلة أو البث المباشر أيضاً عبر السكايب، الذي لا يُقارن، من حيث الجودة والوضوح، بما يُرسل عبر الأقمار الصناعية.

والشيّق والكثير الذي يقدّمه الاتصال الرقمي للمستخدِم. فلقد اعتقد القائمون والقيّمون على الرسالة الجماهيرية، مخطئين، أنّ أحد أهمّ الدوافع التي تجذب المتلقي باتجاه الوسائط الرقمية، هو المضمون الذي يحمل كلّ صنوف الخفة والتسلية والإثارة والاستعراض؛ فنحوا منحاه. يبرز هذا التأثير السلبي، بخاصة، في المحطات التلفزيونية وفي مواقع الصحف (التقليدية) الإلكترونية؛ إذْ يبدو الميل واضحاً إلى معالجة قضايا اجتماعية وسياسية بأسلوب خفيف ومبّسط ومثير وجريء وغير مألوف أحياناً، بهدف تلبية حاجات الجمهور، كما يدّعي أصحاب وإعلاميو المؤسسات الجماهيرية. وإمعاناً في تحقيق هذه «الرغبة الافتراضية للجمهور»، تبحث مواقع الصحف والمحطات التلفزيونية عن الأخبار الشخصية وأخبار الانتحار والقتل والضرب والتعنيف والاغتصاب والتحرش والمداهمات والمطاردات الهوليوودية، والصور الفاضحة...

٤ ـ على مستوى المتلقي

ـ اكتسب المتلقي في البيئة الرقمية عادات وسلوكيات جديدة في كيفية تعرضّه ومتابعته لوسائل الجماهيري. أي، في الصحيفة المطبوعة يكون التفاعل الوحيد، بين القارئ والجريدة، هو النظر إلى المادة التي تستهويه ثم اختيار قراءتها، وتقليب الصفحات إلى الأمام والخلف. أمّا في التلفزيون، فيجلس ويشاهد ما يُبث، بالتسلسل والترتيب الموضوعيْن من قِبَل المرسِل (Agenda Setting). وفي الإذاعة يتابع الاستماع لموادها وفق القاعدة ذاتها، من دون أيّ قدرة على الانتقاء والاختيار. بينما بات اليوم قادراً، أنْ يفتح الصحيفة على موقعها الإلكتروني ويذهب إلى المادة التي يريدها ويبقى يتنقل داخلها من رابط إلى رابط، من دون أيّ نية أو رغبة، بالضرورة، في إكمال ما بدأه من قراءة أو مشاهدة أو استماع.

فالقارئ مثلاً ليس أمامه فقط قصة إخبارية واحدة حول القضية، بل بين يديه كل القصص التي نُشرت عن الموضوع نفسه في السابق، وروابط لمواقع أخرى يمكنه أن يجد فيها معلومات إضافية، وبين يديه أيضاً خدمات متعددة يمكنه الاختيار من بينها. وهذا التشتيت له تبعاته، لا ريب، عبر التأثير الذي يمكن أن يتركه فيه ما يقرأه ذهاباً وإياباً (ليس هنا مجال الغوص في هذه المسألة).

أما في التلفزيون، وكذلك في الإذاعة، فهو يستطيع أن يسمع ويشاهد ما يرغب فيه الآن أو غداً أو بعد شهر، وأن يتقدم ويتراجع في المشاهدة بحثاً عما يريده أو لتفادي ما لا يريده. وهذا أمر جيد ومريح بالنسبة إلى المتلقي. لكن بالنسبة إلى الوسيلة الإعلامية، فقد يقلّص من إقبال الجمهور على تتبّع الإذاعة أو التلفزيون خلال بثهما الحقيقي ويخفف نِسَب المشاهدة والاستماع.

ـ من النقطة السابقة نشير، إلى أنّ المتلقي بات يتعامل، أكثر فأكثر، مع التلفزيون أو حتى مع الصحيفة والإذاعة بمنطق التعاطي مع أرشيف. أي، هو يزور الموقع الإلكتروني للوسيلة المعينة ويتصفحه، وكأنّه يبحث في مادة أرشيفية، ليضعنا أمام معادلة جديدة: انتهى الزمن الذي كان يفرض

على متلقي الإذاعة والتلفزيون الوجود الحتمي الملازم لوقت بث النشرة الإخبارية أو البرنامج الحواري المعين، وإلّا أضاعهما إلى الأبد[٩].

ـ وَهَبَ الرقمي المتلقي إمكانية استقبال كمٍّ هائل من الرسائل الإعلامية، من خلال كمٍّ هائل من تطبيقات الصحف والمجلات والإذاعات والمحطات التلفزيونية المتوافرة على شاشة هاتفه الصغير. كان عليه سابقاً، وبحكم التكلفة في ما خصّ الصحيفة، وبحكم الوقت في ما خصّ الإذاعة والتلفزيون، أن يختار ما سيقرأه أو يسمعه أو يشاهده، أينما كان، وكيفما كان، ومتى شاء، وكيفما شاءن وأينما شاء. وبفضل «الأرشفة الرقمية»، بات بإمكانه التنقل من صحيفة إلى أخرى، أنّى كانت هويتها أو لغتها أو تاريخ صدورها، ومن إذاعة إلى إذاعة، ومن محطة إلى محطة.

ـ تفتّت الجمهور المتلقي في البيئة الرقمية بين الوسائط والوسائل المختلفة. فتنامي المنافذ الإعلامية أدى إلى توزع الجمهور المنتظِر للمعلومة بين الوسائل الإعلامية التقليدية والصحف الإلكترونية ومواقع الشبكات الاجتماعية وخدمات الهاتف الذكي...[١٠] وهو ما يمكن التعبير عنه بانكماش حجم الجمهور نتيجةً لتفتّته، الأمر الذي دعا الكثير من المؤسسات الإعلامية إلى الاستعانة بما يُسمّى خطة ٣٦٠ درجة، أي الدورة الكاملة. بحيث تسعى المؤسسة الإعلامية إلى الانتشار والتواجد أينما كان، ومن خلال كلّ ما هو ممكن ومتاح من وسائل وتقنيات، للوصول إلى المتلقي.

ثالثاً: إعلامٌ بديل أم نوعٌ جماهيريٌ جديد؟

نستنتج ممّا تقدّم أنّ ما شهدته أركان العملية الاتصالية الجماهيرية، في ظل الرقمنة، تمثّل في حصول بعض التغييرات الإيجابية، بمعظمها، التي تغلبت، في الكثير من المواضع، على نقاطِ ضعفٍ في هذا الركن أو ذاك. لكنّ هذه التغييرات لم ترقَ، برأينا، إلى مستوى «تحوّلات جذرية» تطيح ببنية «الإعلام الجماهيري»، أو تبدِّل في طبيعة هذا الإعلام ودوره ووظائفه، أو تحيله إلى إعلامٍ من نوعٍ جديد. كيف نشرح ذلك؟

شهد «الإعلام الجماهيري»، في أكثر من مرحلة في تاريخه، تطوّراتٍ أصابت أموراً تتصل بطبيعة وخصائص الوسيط الذي ينقل رسائله إلى المتلقي، أيْ الجمهور العريض المنتشر في بقع واسعة من العالم، إلّا أنه حافظ دائماً على النمط نفسه، في مسار الشكل الاتصالي وأدوار أركانه، والأهم، في وظائفه. كان الاختلاف، في كلّ مرة، يقتصر على كيفية الأداء وطريقة بناء محتوى الرسالة

(٩) هذه المسألة مهمة جداً للباحثين في مجال دراسات المرئي والمسموع، على سبيل المثال. فهم كانوا يعانون الأمرّيْن كي تسمح لهم محطة تلفزيونية معينة، بالبحث والتنقيب في أرشيفها الخاص للحصول على مواد مبثوثة سابقاً.

(١٠) يصف بعض الباحثين ما فعله الاتصال الرقمي بمنظومة الإعلام، بأن العالم بظله «بات يشبه إلى حدٍ بعيد بناءً ضخماً يضم عشرات الشقق السكنية التي يقيم فيها أناس كثيرون، ولكنْ، كلٌّ منهم يعيش في عزلة عن الآخر، ولا يعرف شيئاً عن أحوال جيرانه الذين يقيمون معه في نفس البناء».

الجماهيرية (مكتوبةً كانت أو مسموعة أو مرئية ـ مسموعة). فبدأ بالورق والطباعة، وانتقل إلى الإلكتروني عبر الموجات الهيرْتزية[١١]، واستقر اليوم في البث الرقمي الذي شكّل وسيطَ الاتصال في النوع الجماهيري الجديد، فبتنا نملك «الإعلام الرقمي»[١٢]. هذا الأخير هو، إذاً، المولود الرابع في العائلة الجماهيرية، أنجبه «الزواج الأبدي» الذي عُقِد بين تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. وانضم «الإعلام الرقمي» إلى إخوته: «الإعلام المطبوع» (ووسيلتاه الصحيفة والمجلة)، و«الإعلام الإذاعي» (ووسيلته الإذاعة)، و«الإعلام التلفزيوني» (ووسيلته التلفزيون). أما ميزة صغير العائلة الجماهيرية، فهي تعدّد وسائله: المواقع الإخبارية على أنواعها، الصحف والمجلات في نسختها الإلكترونية المطابقة لنسختها الورقية بشكلٍ كلي أو جزئي، والصحف والمجلات الإلكترونية. وهناك بعض الوسائط الرقمية التي تتماهى مع الوسائل الإعلامية، من حيث استخدام «منصّاتها» لإعادة نشر وبثّ مواد منشورة في وسائل الإعلام التقليدية أو الجديدة، فتكون وسيلة إعلامية يحملها وسيط رقمي، مثل: الفيسبوك، بعض المجلات أو الصحف الإكترونية...

ولكن، إذا كان «الإعلام الرقمي» يقتصر على الوسائط المذكورة أعلاه، فماذا نسمّي كلّ الاختراعات الرقمية، التي كان لحلولها في مجتمعاتنا، وقْع صاعقة «المعجزة الاتصالية»؟ تويتر، يوتيوب، إنستغرام، المدوّنات، ويكيبيديا، منتديات النقاش، بودكاست... ماذا نسمّيها؟

إنها مصادرُ معلومات رقمية، ليس أكثر. ولكنّ طريقة الحصول على المعلومات، عبرها، تختلف من تلك المعروفة في المصادر التقليدية، إذا صحّ التعبير، كما أنّ بإمكان بعض هذه المصادر أنّ يتحوّل إلى قناة تواصلية يتمّ، بواسطتها، تبادل التعليقات عبر **التغذية المرتدّة** Feedback، فيظنها الناس وسائل إعلام. هي كلّها، إذاً، مصادر رقمية يمكننا إدراجها في خانة المصادر الصحفية والإعلامية المتنوعة (وكالة أنباء، مؤتمر صحفي، تصريح، بيان، مذكرة، وثيقة...)، ولكنها ليست وسائل إعلام رقمية. لماذا؟

إنّ معظم هذه التقنيات، في الحقيقة، لا ترتقي إلى المستوى الذي يؤهلها لتكون وسيلة إعلامية، فهي تنتج رسالة (رسائل) وتطلقها وتعممّها على متلقّيها، كتمثيلٍ لبنيةٍ مركبّة، تجسّد نظاماً جزئياً يتحرك في إطار النظام الاجتماعي الكلّي، ويتفاعل مع عناصره في جميع المستويات، وفي أكثر من مجال في حياة الفرد والشعوب، والأهمّ، أنّ لهذه الوسيلة مروحة كبيرة من الوظائف[١٣]. هذه

---

(١١) يتمّ استخدام مصطلح «إلكتروني»، كخطأ شائع، للحديث عن التقنيات الرقمية. إلا أنّ الثورة الإلكترونية حدثت بالفعل، مع اختراع الراديو والتلفزيون تحديداً، أيْ مع إطلاق وسيلتيْ الإعلام الجماهيري المبثوثتيْن عبر الموجات الهيرتزية la voie des ondes hertziennes).)

(١٢) تكثر التسميات لهذا النوع الإعلامي الجديد، ولا اتفاق بعد على توحيد الاسم: فهو الإعلام الجديد أو التفاعلي أو الشبكي أو إعلام المعلومات أو إعلام الوسائط المتعددة وإعلام الفرد أيضاً.

(١٣) حدّد علماء سوسيولوجيا الاتصال أكثر من أربع عشرة وظيفة، رئيسة وفرعية، للإعلام الجماهيري، أبرزها: الإخبار والإعلام، مراقبة الناس والتعلم منهم، توسيع آفاق التعرف إلى العالم، توسيع التركيز والاهتمام، رفع معنويات الناس، خلق الأجواء الملائمة للتنمية، المساعدة على تغيير الاتجاه، تغذية قنوات الاتصال بين الأفراد، توسيع نطاق الحوار السياسي، تقوية المعايير والقيم الاجتماعية، تنمية أوجه التذوق الفني والأدبي، التأثير في الاتجاهات الضعيفة وتقويتها، المساعدة =

هي حال الوسيلة الإعلامية الجماهيرية، مثلاً، بينما في كلّ النماذج المذكورة أعلاه، لم نقع إلّا على قنوات اتصالية محدودة ومعروفة الجمهور (أصدقاء، متابعون، مستخدمون، مشتركون...)، تؤدي خدماتٍ لا وظائف، وبإمكان أيّ شخص أنْ يكون فيها المرسِل لرسائل تحتمل أن تحوي أيّ مضمون، بالمطلق، من دون حسيب أو رقيب. هي وسائل اتصال رقمية إذاً، تتشابه وتتقاطع وتتلاقى، تقريباً، عند «الاستخدامات» ذاتها، أي التواصل والتشبيك الاجتماعي، على مدار الساعة، بين أناس يعرفون بعضهم في الواقع الحقيقي أو في العالم الافتراضي. لكنّ «الإعلام ليس التواصل أو الاتصال. الإعلام يحيل إلى الوحدة/المعلومة والرسالة، في حين أنّ التواصل يحيل إلى فكرة العلاقة والتقاسم والتفاوض»[١٤].

أحياناً، يتماهى دور بعض الوسائط المذكورة أعلاه مع أشكال اتصالٍ أخرى، وأحياناً يذكّر أسلوبُ بعضها بآلية عمل مصادر صحفية معروفة قبل ظهور الرقمنة: فتغريدة وزير على تويتر، مثلاً، تُعتبر النسخة الرقمية لتصريح يخصّ به هذا الوزير إذاعة أو تلفزيوناً أو وكالة أنباء، ولكنّ الفرق يكمن في أنه، هو، مَنْ أطلق العملية الاتصالية، ولم يأتِ إليه الصحافي ليسأله أو ليستصرحه؛ يوتيوب الذي ينقل بالصور حدثاً معيناً، يُعتبر النسخة الرقمية لفيديو يصوّره أيّ مواطن ويرسله إلى غرفة التحرير في محطةٍ ما، ولكنّ الفرق أنّ الصحافي التلفزيوني، هو مَنْ يرصده ويستخدمه في النشرة الإخبارية؛ تعليقات الناشطين على حدثٍ معيّن المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، تُعتبر النسخة الرقمية لما يُسمّى في لغة الإذاعة والتلفزيون Voxpop، لكنّ الفرق أيضاً، أنها هي التي تأتي إلى الصحافي، بينما، في الحالة الأولى، فإن الصحافي هو مَنْ يذهب إلى الجمهور (وما زال)؛ رأي مسؤول أو خبير أو مواطن عادي في مدوّنة، يُعتبر النسخة الرقمية لما يُعرف بصفحة القرّاء في الجريدة، ولكنّ طريقة الحصول على هذه الآراء هي التي تختلف؛ الإشعارات السريعة على الهواتف الذكية، تُعتبر، بدورها، النسخة الرقمية للأخبار العاجلة والملاحق على الإذاعة والتلفزيون، لكنّ الفرق، أيضاً، يكمن في طريقة وصولها إلى المتلقي. أما «طرفة» الصحافي المواطن، فتُعتبر النسخة الرقمية، أيضاً، للمُخبرين، على أنواعهم، الذين يزوّدون الصحافيّين وغرف التحرير بالمعلومات عن وقوع حدثٍ معيّن، أو بتفاصيل تتعلّق بهذا الحدث، لكنّ طريقة «الإنباء» هي ذاتها هذه المرة.

ما نعيشه في الواقع، هو لغط كبير (مبرَّر) سببه أمران: **الأول،** أنّ الناس لا تميّز أو تقيم الفرْق بين ما هو اتصال رقمي وما هو إعلام رقمي، وتالياً، فإنها تعتقد، أنّ كلّ ما له علاقة بالرقمنة هو «وسائل إعلام»: الفيسبوك، تويتر، إنستغرام، التطبيقات والإشعارات الهاتفية، الفضائيات، المواقع الإخبارية، السكايب، المدوّنات، الإذاعة... هم يضعونها، كلّها، في سلةٍ واحدة. ولا يمرّ ببالهم أبداً، أن يدقّقوا

= في جميع أنواع الاكتساب والتعليم. انظر: فريال مهنا، **علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية** (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٤) Dominique Wolton, *Informer n'est pas communiquer* (Paris: CNRS Éditions, 2009), pp. 9-21.

ويقيموا الفرق بين ما يقدّمه يوتيوب وما يقدّمه تلفزيون معيّن، وبين ما تنشره مدوّنة وما ينشره موقعُ صحيفةٍ معينة...[15].

أما الأمر **الثاني**، فهو أنّ الكثير من الناس لا يتنبّهون إلى أنهم يرَوْن عظمةَ الرقمي، بفضل ومن خلال عظمة «الإعلام الجماهيري»، الذي يشكّل المنصة المعممِّة لوسائط «الرقمي» ورسائله!

فلو اختفت، اليوم، كلّ التلفزيونات والإذاعات والصحف، واندثرت تحت أنقاض الزلزال الرقمي، فكيف ستدرك الجماهير المنتشرة، في أربع جهات الأرض وفي اللحظة ذاتها، حجم الرقعة التي ضربها هذا الزلزال وتردّداته؟! ولو بقيت فيديوهات «داعش» على مواقع التواصل الاجتماعي، هل كانت الجماهير سترتعب، موحَّدةً، من السكاكين المسنونة المُمتَشَقة بلقطة تصوير Slow Motion في مشهدٍ هوليوودي ملأ الشاشات؟ وهل كان «داعش» ليكون، **أصلاً، على الصورة التي تشكّلت عنه**، لو بقيت جرائمه خلف الـ Like وShare؟

انبهر الناس بقوة بما طرحته (وتطرحه) شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصال من تقنيات رقمية في الأسواق، كان ذروتها بالطبع، اختراع الهاتف الذكي (Smart Phone)، الذي شكّل القفزة النوعية الكبرى في بنية النظام الاتصالي ووظائفه.

ذُهِل الناس بقدرة آلة صغيرة بحجم كف اليدّ، على لمِّ «شمْل» عوائل جميع وسائل الاتصال، على أنواعها وأشكالها وطبيعتها، وإتاحتها للناس، مجاناً، فرصة امتلاك حقّ الوصول إلى أيّ مصدر معلومة، في الزمان والمكان المرادَيْن. وهذه السهولة في الإتاحة جعلتهم، في الحقيقة، يخلطون بين «الخدمة الاتصالية» و«الوظيفة الإعلامية».

ممّا تقدّم، نستخلص إذاً، أنّ ما استجدّ في المنظومة الإعلامية هو دخول نوع إعلامي جماهيري جديد، نحاول، في ما يلي، توصيف طبيعة الروابط والعلاقة التي يقيمها مع الأنواع الثلاثة الأخرى: «المطبوع» و«الإذاعي» و«التلفزيوني». تتبدّى هذه العلاقة في خمسة أشكال:

١ ـ علاقة استمرارية

دخل «الإعلام الرقمي» من كوّةٍ في جدار «الإعلام الجماهيري» في ثمانينيات القرن الماضي، مع بدء صحف أمريكية (مثل **نيويورك تايمز ويو أس تو داي**) حجز مواقع إلكترونية لنسخها الورقية على الإنترنت. وفي بداية التسعينيات، أُنشئت أول إذاعةٍ رقمية في الولايات المتحدة Digital Audio Broadcasting، وبعد ثلاث سنوات، أطلقت الصحيفة الكاليفورنية San Jose Mercury

(١٥) قد لا تكون هذه المسألة من مهمات الجمهور المتلقي ولا تثير اهتمامه ربما، ولكن تُظهر للباحثين في الاختصاص «أهمية العمل ضمن الإطار النظري لعلوم الاتصال، بهدف بناء أسُس معرفية متعددة المجالات، كما كان يحصل دائماً مع كلّ مظهر من مظاهر الواقع. ويكون ذلك عبر بناء استقلالية ثقافية لهذا الحقل البحثي، ومن خلال خلق أدوات نظرية ومفاهيم ومبادئ ضابطة، تساعدنا على الإفلات من سطوة الاتصال وعلى تشكيل القوة الوحيدة الوازنة مقابل تكنولوجيا الاتصال والمصالح الاقتصادية التي تقوم عليها». انظر: Dominique Wolton, *Penser la communication* (Paris: Flammarion, 1997), p. 78.

News أوّل نسخة إلكترونية لها على الإنترنت أيضاً. ولم تمضِ سنة واحدة، حتى دشّنت الولايات المتحدة أوّل باقة من التلفزيون الرقمي عبر الأقمار الصناعية. من هنا، يمكن اعتبار «الإعلام الرقمي» استمراراً وتطوراً لسائر الأنواع الجماهيرية.

٢ ـ علاقة تبادلية

يعتمد «الإعلام الرقمي»، غالباً، على الأنواع الجماهيرية الأخرى، إذ إنّ صناعة الأخبار وإطلاق المعلومات تبدآن (حتى الآن) من القنوات الجماهيرية التقليدية ويقوم «الإعلام الرقمي» بنشرها وتعميمها. في المقابل، باتت هذه القنوات، من صحف وإذاعات وتلفزيونات، تعتمد، بشكلٍ كبير، على موقعها الإلكتروني لمواكبة السرعة والانتشار والتفاعلية مع الجمهور، وتعتمد أيضاً على تطبيقاتها الهاتفية للوصول إلى المتلقين الذين لم يُتح لهم متابعتها في وقت البث الحقيقي. أي، يضاعف «الرقمي» من أهمية وفُرص المطبوع والإذاعي والتلفزيوني في الوصول إلى جماهيره، والعكس صحيح أيضاً.

٣ ـ علاقة تنافسية

يشهد سوق الإعلام اليوم سباقاً محموماً مستجداً بين أفراد العائلة الجماهيرية، من خلال المنافسة على السبق الإخباري. وتشير معظم الدلائل والإحصائيات إلى تفوق «الرقمي»، نظراً إلى سهولة عمله وقدرة امتلاك وسائطه وتقنياته، ما يعني إمكانية الحصول على المعلومة والصورة لحظة حصولها، ومن ثمَّ بثها بسرعةٍ قياسية. بينما يتطلب إطلاق «العملية الاتصالية» السريعة في التلفزيون، مثلاً، وقتاً طويلاً، مقارنةً مع لحظوية تفاعل الوسيط الرقمي. فإخطار المؤسسة التلفزيونية بالحدث، ومن ثمَّ قيام المعنيين في هذه الأخيرة باختيار الصحافي (المراسل) المناسب وإرساله إلى موقع الحدث، مع كل التقنيات المطلوبة، بعد موافقة المسؤول المباشر عن الصحافي، يستغرق، بالطبع، الوقت الكثير.

٤ ـ علاقة نفعية

ما زالت وسائط «الإعلام الرقمي» تعتمد، وبشكل كبير، على باقي الوسائل الجماهيرية، لناحية استفادتها من عمل وإنتاجية الصحافيين في المؤسسات الإعلامية، على أنواعهم، في صناعة المواد الرقمية. وهذا الاعتماد على صحافيي الصحف والتلفزيونات والإذاعات، يتيح لـ «الرقمي» الإبقاء على الميزة الرئيسة التي يتغنى بها مستخدموه، أيْ الإنتاج شبه المجاني للرسائل الإعلامية. من هنا، فإنّ حلول وسائل الاتصال الرقمي مكان وسائل «الإعلام الجماهيري» الأخرى، لا يمكن أن يقع إلّا في حالة بناء وسائل الإعلام الرقمية على أسسٍ تقليدية، تتضمن نشر مراسلين حول العالم، ومكاتب فرعية داخل البلاد وخارجها، الأمر الذي سيستدعي رفع مستوى الدخل الذي سيستلزم، بدوره، رفع قيمة الاشتراك وإيجاد سبل أوسع للانتفاع بالإعلان التجاري، أو تلقي المعونة الحكومية. فمبدأ

التكلفة هو هدف اقتصادي لا يمكن إغفاله. وهذا يعني في المحصلة، أنّ استمرار وسائل الإعلام التقليدية شرط لا غنى عنه لاستمرار الوسائل الرقمية (حتى الآن على الأقل).

٥ ـ علاقة مصيرية

لقد فرض كلّ طرف من الأطراف الأخرى نسق نشاطه على الآخر، وأضحى تالياً، مرتبطاً به، بشكلٍ أو بآخر، إلى درجة بدت فيها العلاقة متشابكة ومتداخلة إلى حدٍ لا يمكن التراجع عنه بعد اليوم. فـ «الرقمي» لا يمكنه الاستغناء عما ينتجه صحافيو وإعلاميو الصحف والإذاعات والتلفزيونات المحترفون، ولا عن القنوات التقليدية التي توفّر له المنصّة المعمّمة لوسائطه والمسوّقة لإنتاجه. فلولا الدعم والتشجيع الذي حظي به «الاتصال الرقمي» من طرف الوسائل الإعلامية الثلاث الكبرى، لما ظهر الإعلام الجديد إلى العلن. وكذلك، لا يمكن لكل الأشكال الجماهيرية، بعد اليوم، ألّا تتفيّأ بظلال «الرقمي» الذي تسلّل إلى داخل منظومتها؛ وبات بعضها يعتمد، كلياً، على التقنيات الرقمية مع تغيّر وسيطه التقليدي (الصحيفة)، كما أصبح، بعضها الآخر، يستفيد كثيراً من التسهيلات الرقمية (الإذاعة).

خلاصة واستنتاجات

ظهرت الرقمنة في المشهد الإعلامي، فارضةً نفسها على أنّها المرحلة الأكثر تطوراً على الصعيد التقني، فبدا أنَّ كلّ ما أدخلته من إضافات، وما سوّقته من ابتكارات، وما أحدثته من تغييرات، عائدٌ إلى استغلالها التطور التقني، ليس إلّا. وركّز انبهار الناس بـ «الرقمي» على هذا الجانب من «تفوقه» بالتحديد.

لقد منح معظم الجمهور هذه «الرقمنة» سلطة معيارية مبالغاً فيها، بحيث كادت هذه السلطة تصبح العامل الأوّل في تنظيم المجتمع وإعطائه معناه، تماماً كما يتمّ التعاطي مع أيّ أيديولوجيا (إنّها الأيديولوجيا التقنية هنا). إنّنا نركّز على هذه المسألة، لأننا توصلنا في بحثنا إلى خلاصة، تزيل، في نظرنا، الكثير من التباساتٍ ومغالطاتٍ تحصل، خلال محاولات تقييم الدور الذي يؤدّيه «الرقمي» عبر وسائطه في مجتمعاتنا، ولا سيما في المنظومة الاتصالية والإعلامية. استنتجنا، أنّ كلّ التقنيات الرقمية المطروحة في «سوق» منظومة «الإعلام الجماهيري»، إنما تقوم وتعمل وتنشط وتنتشر، بالاعتماد على ثلاث ركائز، فقط لا غير: السرعة، كفاءة الأدوات، تدنّي تكلفة الإنتاج. وتبيّن معنا، أنّ هناك، بالفعل، إعلاماً رقمياً جديداً دخل بزخم كبير إلى منظومتنا الاتصالية، له وسائله الخاصة وظروف إنتاجه المختلفة وأداؤه المتميز، لكنّه لا يحلّ مكان أحد ولا يشكّل، تالياً، كياناً مستقلاً عن «الإعلام الجماهيري» الموجود أصلاً. والدليل لتأكيد هذه الخلاصة، أنّ الإعلام الجديد، كما لاحظنا، لم يستطع، حتى اللحظة، أن يأتي بأيّ وظيفة جديدة «للإعلام»، على الرَّغم من الخصائص المتميّزة والمهمّة الكثيرة التي تتحلى بها وسائله، وتمنحه منطقياً، القابلية للأسبقية والتفوق. لكن، على العكس تماماً، بقي «الرقمي» قاصراً عن تأدية بعض وظائف «الجماهيري»، في

أكثر من مجال، ولم تستطع مروحة الخدمات الرقمية أن تمنحه، أقلّه حتى الآن، القدرة على شغل المساحة التي تغطيها وظائف «الجماهيري». فالفرْق كبير، كما يبدو، بين «الوظيفة» و«الخدمة».

هناك إذاً، «إعلام واحد ووحيد» دخلت إلى منظومته مكوّنات جديدة تعمل رقمياً، إلى جانب أخرى تعمل إلكترونياً، وأخرى تعمل ورقياً... وهكذا، باتت المنظومة الإعلامية الجماهيرية أوسع وأرحب، مع تعدّد قنواتها التي تعمل، كلٌّ منها، بطريقة خاصة وآلية مختلفة. أمّا تأثير الرقمي في سائر الأنواع الجماهيرية، فوجدنا أنه يتمظهر، فقط، عبر بعض التغيّرات في الأداء وإعادة توزيع الأدوار، على وقْع التوسُّع في هامش الحركية لكلّ ركن من أركان العملية الاتصالية.

لا شك في أنّ الفوضى العارمة التي أحدثتها الرقمنة في مجتمعاتنا، تطبع بقوة صورة «الإعلام»، منذ أواخر القرن الماضي، وتُمظهِر أداءه في وسائله التقليدية المعروفة، في ظل عدم وضوحٍ في طبيعة «التقديمات» الممنوحة من قِبَل التقنيات الرقمية، ولا في قدرة مخترعيها، أيضاً، على تعريف النشاط الذي تقدّمه بدقة، أو تحديد آفاقه ومجالاته وتأثيره في المدى المنظور.

لقد تداخلت في عصر الرقمي، أكثر من السابق، الحرفة مع الهواية، والصناعة مع التجربة، والمهنة مع التسلية، والصحافي المهني مع المواطن الصحافي. وعليه، فإنّ من أسوأ النتائج المترتبة على الفوضى الاتصالية في ظل الرقمنة، ولا سيما حالة السيولة الإعلامية المتدفّقة من القنوات الرقمية، هو شيوع معلومات وأخبار ورسائل خاطئة وكاذبة وعشوائية ومؤذية أحياناً، وتحليلات وأفكار عبثية حول الأخطار والتهديدات والتحديات الوجودية التي تواجه المجتمعات في المرحلة التي نعيشها. من هنا، يتبدّى الحجم الكبير للمسؤولية التي تقع على عاتق الصحافي، المخوّل، وحده ومن دون غيره، بالإخبار وبالتنبيه وبالتحذير وبالتحليل[١٦].

إن الصحافي مدعوٌّ اليوم، وبإلحاح، لكي يضبط إيقاع معزوفةٍ كثُرت فيها أصوات النشاز، ولكي يبقى هو، من دون غيره، الناقل والموجّه الأساسي للمعلومة الجدّية والصحيحة، ولكي يؤدي دوره كاملاً بكفاءةٍ وأمانةٍ وأخلاقياتٍ واتزانٍ؛ فهو صاحبُ سلطة، منحته إياها عشرات السنين من العلم والعمل والتجربة والخبرة والحرفية، ولم تهِبْه إياها الشركات العملاقة للتكنولوجيا والمعلومات، أو أرباب هذه الشركات ومصالحهم الاقتصادية...!

---

(١٦) رصَد الكثير من المؤلفات والدراسات والمقالات المستوى الكبير للانزلاقات والتجاوزات والانتهاكات في أداء مؤسسات «الإعلام الجماهيري»، بعامة، وحيثما وُجدت. «فارتفاع نبرة الخطاب الذي ينتقد الوسائل الإعلامية، ضاعف من الأسئلة المطروحة حول وضع الميديا (غير السليم) ووضع العاملين فيها». انظر: Gérard Spitéri, *Le Journaliste et ses pouvoirs* (Paris: Presses Universitaires de France, 2004), p. 1.

الفصل الثاني والعشرون

الصحافة في عالم متغير: أزمة مصير

طلال سلمان(*)

لكأن العنوان الذي أعطي لمداخلتي يستهدفني شخصياً ومعي «السفير». وشكراً لمجلس العزاء الذي يستبق انطفاء نور الصحافة في هذا العالم المتغير... والذي تحييه كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية مشكورةً. ولكننا، نحن الذين عشنا للصحافة وبها، كرسالة نؤمن بدورها التنويري وخدمة وطنها وأمتها، سنبقى نكافح حتى آخر نفس في رفع الصوت بمطالب الناس ـ حقوقهم على دولتهم، وبتأكيد هوية وطنهم وأهلية شعبه لبناء غده الأفضل.

ـ ١ ـ

نعرف أن عصر «الورق» مهدد بإنهاء دوره، في الكتاب كما في الصحيفة... وقد استغنى عنه التلامذة والطلاب، أو أنهم يكادون يستكملون استبداله بالألواح الإلكترونية في دراستهم.. ولكننا نحب أن نفترض أن أمامنا، بعدُ، بعض الوقت، قبل أن يحين زمن الانصراف.

من الصعب أن نتصور الشعب وقد تحول إلى آحاد، كل فرد منه منعزل مع جهازه، يكتب بالعامية، أو بالفرنسية أو الإنكليزية أو بخليط من ذلك كله، ثم يتابع الردود والتعليقات، فيكتفي بنزر قليل من الثقافة العامة والمعرفة المحدودة بموضوعه، وتتساقط هويته مع لغته، ويصير كائناً أممياً متصلاً بالأبعد، منقطعاً عن تاريخه ووجدانه.

إن الصحافة العربية في محنة لأنّ الأمة في محنة، أخذها حكامها، وكلهم دكتاتور أو طامح لأن يكون، فدمروا هويتها أو يكادون، واسترهنوها فدمروا ـ في جملة ما دمروا ـ التعليم، بمعناه الوطني، وأخضعوها للهيمنة الأجنبية من دون عسكر، أو بقليل منه كخبراء في تدريب القوات المسلحة

(*) رئيس تحرير جريدة «**السفير**».

ولا عدو، لأن مهامها ستنحصر في مواجهة شعبها... أما العدو الإسرائيلي فقد اسقطوا عنه صفة العدو، وباتوا يتسللون بالعلاقة معه، على الطريقة القطرية، وقد بات له أكثر من مكتب تمثيلي مُموّه في بعض أقطار الجزيرة والخليج.

ـ ٢ ـ

لنعد إلى الموضوع:

إن الصحافة العربية عموماً، واللبنانية خصوصاً، تعيش محنة قاسية، أسبابها متعددة، لكن أخطرها انعدام السياسة في الوطن العربي جميعاً، ومن ضمنه لبنان.

السبب أن السياسة قد انتفت في أربع رياح الأرض العربية: في كل دولة، مملكة كانت أم جمهورية، سلطنة كانت أم مشيخة، «سياسي» أوحد يحيط نفسه بعدد من المستشارين، وربما يستعين بعدد من الخبراء الأجانب... أما بالنسبة إلى شعبه، فالسياسة رجس من عمل الشيطان لا بد من اجتنابه.

صحيح أن العالم متغير، لكن ثمة ثوابت لا تزال قائمة، وبينها الكتاب، كمدخل إلى الثقافة التي تتجاوز التعليم، والصحافة باعتبارها أداة معرفة وتثقيف عامة، تجتهد في أن تعبر عن الرأي العام، وتساهم في تمتين وحدة الشعب، تفضح الفساد والغلط في سياسة الحكم وتقصيره في تحقيق مطالب، بل حقوق الشعب، وتنبّه إلى القصور والتقصير (كما مع الجامعة اللبنانية والتعليم الرسمي عموماً، بما يجبر الأهلين على دفع أبنائهم إلى المدارس الأجنبية، ثم إلى الجامعات الأجنبية، لأنهم يفترضون أنها أكثر أهلية في تأمين مستقبل أبنائهم من الجامعة الوطنية...)

وبوصفي من القلة المتبقية من الصحافيين، وأتشرف برئاسة تحرير صحيفة مؤثرة في الرأي العام، في هذه النسبة أو تلك، فإنني أعيش هواجس العالم المتغير، ولكنني أرى في انصراف الناس عن الصحف انصرافاً عن السياسة وليس عن القراءة... وأعترف أن الخواء السياسي الذي نعيش فيه، ويعيش فيه الكثير من الشعوب العربية لأسباب أخرى مفهومة، أخطرها مناخات الحروب الأهلية السائدة في الكثير من الأقطار العربية، قريبها والبعيد، هو أخطر ما يتهدد الصحافة العربية في لبنان وخارجه، قبل وسائط التواصل الاجتماعي (من مستولدات عصر الكومبيوتر).

إننا نشهد عودة الاستعمار، وإنما بصيغة تُلائم العصر: الاقتصاد أولاً. للمثال ومن دون تفاصيل ليس هنا مجال الخوض فيها، فإن الدولار يحكمنا بل يتحكم بنا. إن كل دولار تحمله رقيب عليك. إن بعض البنوك قد رفض دفع مرتبات النواب، الممولة شرعاً من وزارة المالية، وهي بالليرة اللبنانية، خوفاً من المساءلة (الأمريكية طبعاً) بسبب من انتمائهم السياسي.

ـ ٣ ـ

صحيح أن الصحافة تعيش محنة المنافسة مع أجهزة التواصل الاجتماعي (التي لا يخلو منها جيب أي منكم هنا...) لكن محنتها في الأصل ترتبط بانعدام السياسة، ليس في لبنان وحده، بل في مختلف أرجاء الوطن العربي.

وصحيح أن بعض الصحف الكبرى في العالم تعيش أزمة تهدد وجودها، بسبب المنافسة غير المتكافئة مع وسائل التواصل الاجتماعي، لكن الدولة في مجتمعات راقية مثل فرنسا، تدخلت ففرضت على هذه الوسائل أن تدفع للصحف مقابل ما تأخذه كاملاً أو تقتبسه منها.

أما عندنا، فيمكن لأي موقع يعمل فيه بضعة ممن يعرفون القراءة، أن يقتطف ما شاء من أية صحيفة أو مجلة، مجاناً... وأحياناً يقتطفه مجتزأً أو مشوهاً.

أيها الأصدقاء،

ندرك بطبيعة الحال أننا نعيش في عالم متغير، ولكن من قال إن بين شروط التغيير أن نغتال لغتنا، وأن نقفل الصحف، وأن نلغي الرأي العام كقوة تأثير أساسية.

ليست الصحافة بطاقة انتساب إلى الماضي.

وصحيح أن الصحف في لبنان تعيش محنة مفتوحة وتقف على حافة الإقفال.

لكن، وبصراحة، ليس لأننا صرنا أكثر تقدماً، بل لأن مجتمعاتنا تعيش خارج السياسة. وفي ما مضى، كان لبنان يتباهى بأنه الأكثر حيوية، بين المجتمعات العربية، وبأن مواطنه يولد سياسياً وبأن بيروت هي دار النشر التي تقدم نتاج الكتّاب والأدباء العرب، روائيين وشعراء وقصاصين، والمكتبة والمطبعة وجريدة الصباح.

لقد انقرضت السياسة في لبنان أو تكاد... وأعيد إنتاج الطائفية والمذهبية، كهويات متنافرة لمن كانوا مشروع مواطنين في دولة.

ـ ٤ ـ

أما وقد اندثرت الدولة مقطوعة الرأس، معطلة مصدر التشريع، مشلولة الحكومة، فقد استشرت الطائفية والمذهبية، خصوصاً وقد باتت مصدر رزق وبطاقة وظيفة، وضربت مواقع التلاقي الثقافي والاجتماعي، وساد التحزب ضيق الأفق كاره القراءة والتلاقي مع الآخر، شريكه في الوطن، ومعينه في النضال من أجل المستقبل الأفضل.

... أما وقد ضربتنا كل هذه الصواعق، فعطلت كل ما يجمع بيننا أو يكاد، فمن الطبيعي أن تعيش الصحافة أزمة وجود، لا دخل لها بالمخاطر التي تتهدد الصحافة في مختلف أنحاء العالم.

إننا نعيش خارج السياسة.

عند صدور **السفير**، في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٤، كان الشارع يمور بالتظاهرات التي عنوانها مطلبي لكن جمهورها الحاشد مسيس، يجتمع في بحره اليسار واليمين، وكانت الشعارات موحدة، على اختلاف المشاركين فيه، لأنها تتصل بالهموم المشتركة تحت عنوان السعي إلى غدٍ أفضل.

لا حزب غير طائفي، وما تبقى من الأحزاب العلمانية يقاوم الموت في غياب المناصرين،

لا نقابة مهنية أو عمالية... ولكل حزب طائفي نقاباته أو تشكيلاته.

كثير من الجامعات متعددة المنهج والهوى والتبعية، والجامعة الوطنية تناضل من أجل البقاء وتكاد تتفوق، في الكثير من كلياتها العلمية، على الجامعات الأجنبية، ولكنها تعيش حالة من اليتم، لأن الدولة التي يفترض أن ترعاها مغيبة بقرار، وليس فقط لأنها بلا رأس.

ثم تسألون عن الصحافة ومصيرها؟! أعطونا عملاً سياسياً نعطيكم صحافة. أما الغرق في المماحكات والمزايدات الطائفية والمذهبية في قلب الفراغ السياسي، فيدمر السياسة وعنوانها الصحافة.

إن العالم يتغير... هذا صحيح،

لكن نظامنا الفريد يعود بنا إلى الوراء، ويكاد يخرجنا من العصر.

لا صحافة بلا عمل سياسي، بلا صراع أفكار، بلا أحزاب ونقابات تضم من تجمعهم المصلحة والطموح إلى غد أفضل.

ـ ٥ ـ

الصحافة مؤسسة جامعة، فكيف تعيش في زمن الخروج من العصر والعودة إلى الجاهلية؟!

الديمقراطية والطائفية لا تلتقيان.

والخواء السياسي الذي تملأه الطائفيات هو هو مقتل الصحافة...

أما الكومبيوتر ومشتقاته ووسائط التواصل الاجتماعي، فقد تكون عامل تنشيط للعمل السياسي، وليس العكس...

وهاكم الانتخابات الرئاسية الأمريكية دليلاً، فضلاً عن الاستفتاء في إيرلندا، أو الانتخابات البلدية في فرنسا.

السياسة هي الأصل. والصحافة مخلوق سياسي، واندثارها هو إعلان عن وفاة السياسة، وليس العكس.

لعلني قد أطلت، لكنني أردت اغتنام هذه الفرصة لأقول بعض ما لا يُقال في تفسير حالة الضعف التي تعيشها الصحافة في لبنان على حافة الموت... راجياً لكم طول البقاء.

الفصل الثالث والعشرون

ثقافة التغيير في الإعلام التلفزيوني: برامج التلفزيون الجزائري نموذجاً

فتحية معتوق(*)

مقدمة

يعد التلفزيون أهم وسيلة اتصال جماهيرية في عصرنا، لأنه يجمع بشكل فريد بين الصورة والكلمة، وهو أقرب الوسائل الإعلامية إلى الاتصال الشخصي من دون إلغاء قدرة المشاهد كمتلقٍ على الاحتفاظ بذاتيته وبردود أفعاله الشخصية وحريته في إصدار الحكم على ما يشاهده إلى حدٍ الإفلات من الاندماج في الجماهير والذوبان فيها. وفي ظل هذه التفاعلية وعدم الارتباط بعنصر الوقت، ولاجماهيرية الرسالة الإعلامية والتوجه نحو التصغير وقابلية التحول وقابلية التوصيل والتركيب والشيوع والانتشار، كسمات أساسية أحدثت تغييراً جذرياً على مستوى التلفزيون، يعتقد بعضهم أنه عامل مساعد على إحداث التغيير، بينما يرى بعضهم الآخر، أنه عامل من العوامل المساعدة على الحفاظ على الأوضاع القائمة في المجتمع.

إزاء هذا التباين في المواقف من التلفزيون، وما أفرزت من فرضيات على مستوى تشكل المخيلة الجماعية والفردية وتشكيل أنماط سلوك وحياة وتفكير جديدة ومغايرة، يبقى التلفزيون وسيلة تغيير أساسية، تؤثر في الأنماط الفكرية والأنساق الاجتماعية بما يوفّر آليات تغيير جديدة للأفراد والمجتمع ومؤسساته... هذا ما نسعى إلى توضيحه في هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف إلى الدور الذي يؤديه التلفزيون الجزائري من أجل جلب ثقافة التغيير وتوسيع دائرة الاستفادة من المكونات الثقافية التي قد تتضمنها برامجه حول مواضيع متنوعة.

(*) أستاذة باحثة في جامعة الجزائر، وخبيرة في وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

أولاً: الإطار المنهجي

١ ـ الإشكالية

تعتبر وسائل الإعلام الحديثة وسائل إحداث التغيير في المجتمع لأنها تسعى إلى تشكيل وعي الإنسان المعاصر بأساليب متنوعة، وتتجسد في حضورها الكبير الذي يمس الجانب المعياري والمركب الثقافي للمجتمعات. وضمن عوامل التغيير الكثيرة، يشكل التلفزيون، كأداة تقنية اتصالية ازدادت أهميتها مع انتشار البث التلفزي والبث الفضائي وانهيار الحدود الجغرافية والأيديولوجية أمام تدفق المعلومات والصور، أساس التجربة الاجتماعية. غير أن أهمية المكانة التي يحتلها التلفزيون كمجموعة من التقنيات في التغيير الاجتماعي وأهمية القضايا السوسيولوجية المرتبطة بها، لا تنفي دور الجمهور في إنتاج معانيه الخاصة من المحتوى التلفزيوني. لذلك، تظل العلاقة بين التلفزيون والجمهور نسبية، مادام المعنى يصنع باستمرار وتنتج منه أشكال من التواصل وأساليب جديدة من التلقي.

وعليه، تخضع ظاهرة تلقي المنتوجات الإعلامية والاتصالية للتغيير الاجتماعي الذي يتأثر بالمواقف التي تحددها الإدراكات والمصالح والقيم والقناعات السائدة في المجتمع، وبخاصة أن الاعتراف بأهمية السلطة الموجودة لدى المتلقي والخاصة بالتلقي والتأويل وحق الاستخدام والإشباع، لا ينفي أهمية السياقات الاجتماعية للتلقي. في هذا الإطار، يدرس علم اجتماع الاتصال، العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيرية والمجتمع معتبراً هذه الوسائل، ومنها التلفزيون، مجالاً إعلامياً، مهمته إنتاج المعلومات والأفكار والثقافة وتوزيعها على الناس تلبية لحاجاتهم الاجتماعية. كما تمثل هذه الوسائل في الوقت نفسه الأجهزة الأساسية للعلاقات الاجتماعية. لذلك اتفقت مختلف المقاربات السوسيولوجية على أن هذه الوسائل تشكل نظماً اجتماعية تؤثر في الحياة الاجتماعية اليومية للفاعلين الاجتماعيين الذين تربطهم بالصحف والإذاعات والتلفزيونات علاقة اعتماد قوية[(١)].

وبعيداً من نظريات التأثير والتلقي، يحاول علماء الاجتماع، ذوو الاتجاه النقدي، معالجة مسألة إقصاء مسؤولية مؤسسات وسائل الإعلام، مقابل منح المتلقي السلطة المطلقة في انتقاء وسائل الإعلام وبناء معانٍ على أساس قاعدة إشباع حاجات فردية. إن ما تم رفضه في هذا الشأن، ناتج من الاتجاه المفرط في الاهتمام بوعي الفرد المتلقي وأفكاره وتوقعاته ومنطق المفاضلة لديه، وسلوكه النفعي على حساب المؤسسة الإعلامية التي كثيراً ما تحمل عناصر ثقافة التغيير. وهكذا، يرى هؤلاء أن الاعتناء بالتلقي وقوته في تفسير وإعادة تفسير الرسائل التي يبثها التلفزيون عبر برامجه، لا يمكن

(١) Pierre Chambat, «Usages des technologies de l'information et la communication (TIC): évolution des problématiques,» *Technologies de l'information et société*, vol. 6, no. 3 (1994), pp. 253-270.

أن يعادل القوة الاستطرادية المتأصلة في المؤسسة الإعلامية التي تمثل مجالاً إعلامياً متخصصاً في بناء الظواهر الإعلامية والاتصالية التي تجلب ثقافة التغيير(٢).

إن المؤسسة الإعلامية بهذا المعنى، بحسب البريطاني دايفيد مورلي الذي انزعج من الاتجاه الاحتفالي للدراسات الثقافية الأمريكية التي اعتنت بالمتلقي وكيفية هيكلة التلقي وجعلت من مسائل السلطة والصراع في سيرورة الثقافة، الزاوية الغامضة...، هي التي تحدد ما يرجع للجماهير، وما هو غير ذلك، وهي التي تحمل ثقافة التغيير، وهي التي توجه التغيير الاجتماعي بعامة (٣). وتالياً، فإن عملية اعتبار المؤسسات الإعلامية والجماهير على قدم المساواة، أمر غير معقول بحسب علماء الاجتماع، لأن الجماهير مهما كانت نشطة وفاعلة في الاستخدامات وبناء المعاني، إلا أنه لا ينبغي الخلط بين هذا النشاط، والسلطة الفعلية التي تتمتع بها المؤسسة الإعلامية في قيادة ثقافة التغيير في المجتمع، وبخاصة أن الجماهير لا تملك رقابة مباشرة على وسائلها ورسائلها، سواء على المستوى الهيكلي أو المؤسسي.

وأوضح الجدل حول العلاقة بين الجمهور ومؤسسة التلفزيون ودورها في قيادة التغيير، وبخاصة في مجال الهوية وحركة الرموز والمعاني، مدى حدة التذبذب الذي تواجهه عملية التغيير الاجتماعي التي تجسد أحد رهانات الصراع والاحتواء والهيمنة السائدة في وسائل الإعلام، كمؤسسات تتسابق، ليس فقط إلى الحفاظ على بقائها، بل إلى الحصول أيضاً على السلطة التي تمكنها من فرض قيمها على المتلقين(٤).

من جهة أخرى، تمثل مؤسسة التلفزيون مجالاً إعلامياً وسياسياً، له معايير أساسية من مهامها توجيه عملية إحداث التغيير في المجتمع من خلال الاستمرار في أداء الوظيفة الرمزية والمساهمة في تشكيل هوية جماهيرها. لذلك، يواجه التغيير الاجتماعي بعامة، الثقافة التنظيمية للتلفزيون، باعتبارها صيرورة متواصلة تعبّر عن الكيفية التي من خلالها تسجل المؤسسة الإعلامية التلفزيونية حضورها في التغيير الثقافي، كنتيجة لأداء دور الوساطة وتشجيع الحوار وخصائص التفاعل التواصلي(٥). وطبعاً، يشكل هذا التفاعل ماهية الحوار التلفزيوني الذي يجمع بين عدة أطراف، ويمثل العنصر الأساسي الذي يخدم المشاركة الحوارية في إطار تفاعلي وتواصلي.

---

(٢) معتوق فتحية، «سوسيولوجية التلقي بين البؤس والشعبوية: لغز التلقي،» كتاب حول أشغال الملتقى الوطني الأول حول **وسائط الاتصال بين الإرسال والتلقي**، مخبر بحث حول استخدامات وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر، جامعة الجزائر ٣، كلية علوم الإعلام والاتصال، ١٠ ـ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(٣) David Morley, «La Reception» des travaux sur la reception,» *Hermes*, nos. 11-12 (1993).

(٤) Eric Mace, «Qu’est-ce qu’une sociologie de la télévision?,» *Réseaux*, no. 104 (2000), <http://www.cairn.info/revue-reseaux-2001-1-p-199-htm>.

(٥) François Jost, *Introduction à l’analyse de la télévision*, collection infocom (Paris: Editeur Ellipses, 2007), pp. 37-41.

وفي الجزائر، يعد التلفزيون من أهم وسائل الاتصال التصاقاً بالحياة اليومية للجزائريين، بسبب توغله داخل الأسرة لنقل المعلومات والأخبار والترفيه والترويج للسلع والخدمات ومختلف السياسات الاجتماعية والاقتصادية والرؤى الأيديولوجية والفكرية للسلطة والأحزاب والحكومات. ورغم أهمية هذه الوسيلة في تفعيل ثقافة التغيير التي يعد المجتمع في أمس الحاجة إليها، تعاني برامج القنوات الجزائرية، بعامة، وفي ظل حديث متصاعد عن العولمة والتبعية والغزو الثقافي وغياب المشروع الثقافي وضعف الخبرة والمنافسة والمهنية، وغيرها من المصطلحات التي غالباً ما يتم تداولها للتعبير عن تخوف اجتماعي، تعاني ضياع جملة من القيم والأنماط السلوكية، جرّاء إشكالية تعايش خطابات مختلفة حول التغيير، المتمثلة في الخطاب الرسمي والخطاب التقليدي والخطاب الإعلامي التلفزيوني، الذي لم تتضح بعد كل معالمه على المستوى المعرفي ومستوى العلاقات.

إن هذا التعايش قد تولد عنه غموض يفصل بين الثقافة المجتمعية الأصيلة في أبعادها الدينية واللغوية والثقافية وثقافة التغيير، كأسلوب عقلاني حديث يوضح للمجتمع صيرورة التغيير، ويكشف أهمية فهمه وضرورة تجاوز الاكتفاء بتبنيه في الواقع. ويتعلق الأمر أيضاً بالمواجهة التي يستغلها المستخدمون أحياناً لإنتاج المعاني من أجل إعاقة أو تخريب ما تبثه القنوات الجزائرية، ليس بغرض فرض معانيهم وتصوراتهم الشخصية للتغيير، وإنما لإعادة تعريف محتويات البرامج تعريفاً معارضاً، وفقاً لما يخدم مصالحهم.

٢ ـ منهجية البحث

نقوم في بحثنا بفحص عينة من البرامج التلفزيونية الجزائرية التي تمّ بثها من أجل كشف طبيعة الإبداع الإعلامي في مؤسسة التلفزيون، ليس في ضوء المعايير المهنية والجمالية التي رسختها الممارسة التلفزيونية، وإنما بالنسبة إلى ما يقدمه هذا الإبداع للجمهور من أجل توفير ثقافة تستدعي التغيير على مستوى الإنتاج الاجتماعي للمعنى. وانطلاقاً من خلفية نظرية تؤكد ارتباط التلفزيون بثقافة التغيير، نقوم بقراءة جملة من الملفوظات إلى جانب تحليل الأطر التي في داخلها يتشكل أولاً، تصور ما عن ثقافة التغيير التي تحملها برامج، اقتحمت كل مجالات الحياة.

نستخدم المنهج الوصفي وأداة تحليل المحتوى للبرامج التي تشكل عينة هذه الدراسة. وقمنا باختيار البرامج التي تمتلك المعلومات التي نبحث عنها طبقاً للخلفية النظرية التي حددناها ضمن إشكالية الدراسة. لهذا الغرض، اخترنا ثلاثة برامج حول الشبكات الاجتماعية (الفيسبوك) والإعلام التربوي والمجتمع المدني في الجزائر. ومن أجل ممارسة الوصف لمحتوياتها الإعلامية والاتصالية، نركز على المعلومات الصريحة والواضحة التي تكشف اتجاهات مختلف المضامين في علاقتها بثقافة التغيير، والتعرف إلى صفات المرسل ومدى ارتباطه بآليات ثقافة التغيير والكيفية

التي يشكل بها التلفزيون وتكنولوجياته بيئة ثقافة التغيير في الجزائر. فما هي الدلالة التي تحملها هذه الثقافة كمفهوم ومنتوج إعلامي بصري مهمته الاستجابة لاهتمامات أفراد المجتمع؟

٣ ـ التغيير وثقافة التغيير

يشير مفهوم التغيير في الدراسات الاجتماعية إلى التعديلات التي تحدث في أنماط الحياة في مجتمع معين، والتي تنتج من عوامل داخلية أو خارجية. إن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التغيير كثيرة، ويمكن أن تتخذ أكثر من شكل. لذلك، عُرف التغيير على أنه «انتقال مجتمع من حال إلى حال ومن الحاضر إلى المستقبل بإرادته التي تجعل منه طرفاً فاعلاً في الأحداث التي تجلب التغيير، سواء بشكل شامل أو بشكل جزئي»[٦].

مثّل موضوع التغيير في علم الاجتماع أصعب المشكلات، ويمكن أن نجمع مواقف المنظرين المحدثين المعاصرين في فريقين: **الأول**، اهتم بالتغيير الاجتماعي باعتباره يكشف عن الجانب المعياري للحياة الاجتماعية، و**الثاني**، ميز بين التغيير الاجتماعي والتغيير الثقافي الذي يتم في المركب الثقافي للمجتمع. ويُعد هذا التمييز أمراً ضرورياً، لأن علم الاجتماع يرفض الأخذ بالسبب الواحد على أساس أن عوامل التغيير متعددة، بيئية وسكانية واقتصادية وتكنولوجية واتصالية. وجاء في التعريف الذي يتبناه علماء الاجتماع أن ثقافة المجتمع هي «طريقة حياة أفراد، وهي مجموعة الأفكار والعادات التي تعلموها وساهموا فيها، ثم نقلوها من جيل إلى آخر»[٧].

أما ثقافة التغيير، فإنها تدل على مجموعة القيم والتصورات والأفكار والمواقف التي تنتجها وسائل إعلام تقليدية أو وسائط جديدة لجمهور معين، علماً بأن في المجتمع الكثير من المؤسسات التربوية والثقافية التي تؤدي هذه الوظيفة. وتكون هذه الثقافة ديناميكية، قابلة للتطور وقادرة على ضبط القيم والعادات، وغيرها من الظواهر الناتجة من التطورات التكنولوجية الحديثة. تكون ثقافة التغيير قوية في علاقتها بالدولة والمجتمع، وتكون أقوى في العملية الإعلامية والاتصالية البعيدة عن كل أشكال التبعية والاشتراك في الحفاظ أو إعادة إنتاج المعاني السياسية والاجتماعية نفسها، وغيرها من المعاني التي تحول دون تطوير علاقة ابتكارية في قيادة التغيير[٨].

وتدل ثقافة التغيير كفن وقيادة، على تأسيس الالتزام الثقافي في الممارسة الإعلامية من خلال تطوير العلاقة بالواقع، والتمييز بين استقلالية الإعلام واستقلالية المؤسسة الإعلامية. إن ثقافة التغيير تتجاوز الملابسات وتتعامل مع الواقع وقضاياه بطريقة تسمح بكسر «التابوهات» والخرافات

---

(٦) Christophe Faurie, «La Réussite du changement est dans sa définition,» <http://www.focusrh.com/tribunes/la_réussite_du_changement_est_dans_sa_définitin_par_christophe_faure html>.

(٧) هارلميس وهوابورن، **سوسيولوجيا الثقافة والهوية**، ترجمة حاتم حميد محسن (الدار البيضاء: دار كيوان، ٢٠١٠)، ص ٨.

(٨) «La Conduite du changement: Une définition,» <http://www.skillandservice.com/tv/actualities/129-la_conduite_du_chngement_d_finition.html>.

المرتبطة ببعض الممارسات، ولا تساهم في نشر الأفكار المؤيدة للتسلط في المجتمع، مهما كان مصدره، سواء باسم الحتمية أو المصير المشترك أو التخوف الأمني أو الضغط الديمغرافي أو ثقافة المؤامرة الخارجية...(٩).

لذا، تحتاج هذه الثقافة كوسيلة لقيادة التغيير إلى تفكيك الواقع وإنتاج وبث رسائل إعلامية واتصالية فاعلة، تناسب الاحتياجات الثقافية والمعرفية للناس. ويشترط أن لا تتكرر الرسائل بالطريقة نفسها، وأن لا تتناقض في ما بينها. وتتطلب أيضاً ديناميكية مهنية وتأقلماً اتصالياً مع كل قضايا الإنسان والمجتمع، بما فيها التحديات الثقافية المستقبلية التي تفرضها الرقمنة، وصعوبات الاستخدامات الجديدة التي لها خصائص مغايرة لما هو معروف تقليدياً. إن ما نقصده بثقافة التغيير يظهر بفضل التزاوج بين الموروث والمكتسب، الذي تنتجه مؤسسات التنشئة وروافد الثقافة المعاصرة، بما فيها المؤسسة الإعلامية.

ثانياً: خصائص البرمجة في التلفزيون الجزائري

تعتبر البرمجة التلفزيونية استراتيجية مهمة، وتتعلق بالقدرة على اختيار وترتيب البرامج من أجل بناء شبكة برامجية محكمة. وسواء اعتبرنا البرمجة تسييراً للفضاء الزمني لثقافة التدفق، أو اعتبرناها فناً وإبداعاً، تخضع لحدس وإبداع المبرمجين وحنكتهم المكتسبة في ظل المنافسة الشرسة بين القنوات التلفزيونية، أو اعتبرناها فن استقطاب الجماهير، فإن البرمجة كتخطيط إعلامي لا يختلف من التخطيط بمفهومه العام، فهو «عمل علمي إيجابي مقصود قائم على أساس التجديد والتغيير، من أجل مراعاة حاجات الجمهور المتطورة»(١٠).

ـ سياسة البرمجة في الجزائر

تعاني السياسة البرامجية في الجزائر بعامة، عدم وضوح المعالم، وبخاصة بالنسبة إلى القنوات التلفزيونية الخاصة المستقلة، من حيث إدارتها وهيكلها التنظيمي ومواردها البشرية. والملاحظ أنه كثيراً ما يتم تصميم الشبكات البرامجية بطريقة عشوائية، لا تستند إلى أسس مضبوطة تعتبر مثلاً عنصر المنافسة أساسي، وبخاصة، بالنسبة إلى القنوات العمومية الممولة من طرف الدولة، التي تؤكد طابعها المحافظ. والملاحظ أيضاً، قلة الاهتمام بالإشهار كأحد الميكانيزمات الضرورية في

---

(٩) Eric Albert, «Comment diffuser une culture du changement business,» <http://les echos.fr/management/conduite-du-changement>.

(١٠) Laurent Fonnet, *La Programmation de la télévision à l'ère numérique* (Paris: Editeur Dixit, 2010), p. 3.

إعداد الخريطة البرامجية، وكثرة الاعتماد على عنصر الذاتية، رغم أن الجمهور هو وحده المدرك والمتحكم في رغباته[١١].

من جهة أخرى، لا تهتم المؤسسات التلفزيونية الجزائرية بدراسات الجمهور، من حيث عاداته وطبيعة احتياجاته التي تتأثر بالتغيرات التي تطرأ عليه، من حين إلى آخر. لذلك، لا تعرف الكثير من القنوات طبيعة جمهوها، ولا تمتلك الأدوات والتقنيات اللازمة لقياس المشاهدة، وسد الثغرات في الشبكة البرامجية. ويرجع هذا الوضع إلى عدم الخضوع لتدريبات ودورات تكوينية من شأنها تحسين المؤهلات ومستوى اكتساب الخبرات. ويبقى العمل الجماعي أساس عملية البرمجة، وتبقى الاستطلاعات البسيطة والتفاعل الحاصل بين الجمهور والقناة عبر البريد الإلكتروني، أو الموقع الخاص بها أو الهاتف، مناسباتية وغير كافية في ظل الاستعانة الضعيفة بالمخططين الإعلاميين، واللاتصال بين المهنيين والباحثين الأكاديميين[١٢].

ثالثاً: تحليل عينة من البرامج التلفزيونية الجزائرية

إن الحصص التلفزيونية التي تم اختيارها ضمن عينة هذه الدراسة، مأخوذة من ثلاثة برامج وطنية هي: برنامج جيل جديد وبرنامج نقاش مفتوح وبرنامج للعائلة.

١ ـ برنامج «جيل جديد»[١٣]

طرح البرنامج موضوع شبكات التواصل الاجتماعي، وبالتحديد الفيسبوك كفضاء اجتماعي تحوّل إلى وسيلة إعلامية بامتياز من خلال قدرته على نشر الأخبار والوقائع في وقت سريع مع توفير هامش كبير لإبداء الرأي والنقاش من دون حواجز وسائل الإعلام التقليدية. وجرى الحوار الذي استضاف أساتذة جامعيين حول أهمية الفيسبوك الذي برز منذ سنوات في الجزائر، كمجال لممارسة حرية التعبير، بحيث تم التطرق إلى علاقة الفيسبوك بواقع ترقية الحق في الإعلام. وضمن هذا الحوار، تحدث المشاركون عن أهمية الاهتمام بالشبكات الاجتماعية، وقدمت إحصائيات خاصة بعدد المشتركين الجزائريين. تمكن هذا البرنامج إلى حد ما من توضيح معالم الثورة المعلوماتية، وضرورة الاستفادة من استعمالاتها، وبخاصة أن الجزائريين ينقسمون بين مؤيد ومعارض لاستعمال هذه الشبكة. وأكد المتحاورون على جهود الدولة في مجال مسايرة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، كنتيجة للتخلي عن فكرة الانغلاق الإعلامي واستحداث منظومة تطوير استعمال الإنترنت وتدفقها.

---

(١١) واكد نعيمة، «البرمجة التلفزيونية وتحديات التكنولوجيات الحديثة،» (أطروحة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١)، ص ٢٣٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(١٣) التلفزيون الجزائري، قناة الجزائرية الثالثة، «برنامج جيل جديد»، الشباب والمواقع الاجتماعية، الجزائر، ٢٠١١، <https://www.youtube.com/Watch=OS>

بعد تحليل مضمون الحصص التي شكلت عينة دراستنا، توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

ـ التركيز بخاصة على دور الدولة في إحداث التغيير الذي تجلبه التكنولوجيات الحديثة من خلال الاستخدام المفرط لعبارات «الدولة الجزائرية شجعت الإقبال على ممارسة حق الإعلام عبر النت»، «اثنين مليون جزائري مشترك عبر الفيسبوك»، «الفيسبوك فضاء عزز ممارسة وتجسيد الحق في الإعلام بالجزائر»...، إلى غير ذلك من العبارات التي حصرت في نهاية الأمر مهمة الانفتاح واستخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في دور الدولة وإرادتها السياسية وبرامج حكومتها.

ـ الانبهار بتأثيرات التقنية على الاجتماعي، والميل باستمرار إلى أطروحة الحتمية التقنية وابتكاراتها التي تحقق، ومن خلال مخططات خارجية، تغييرات في المجتمع تتجسد في سلوكيات المستخدمين.

وعليه، لم يحمل هذا البرنامج ثقافة التغيير. إن المتحاورين لم ينتبهوا إلى الحقائق التي أضفتها المراجعات النقدية لمحدودية الإجراءات التقنية ولمفاهيم الحتمية الاجتماعية والتملك والاستخدام والتمثل، وغيرها من الانتقادات التي تبيِّن ضرورة تجاوز مواجهة الحتمية التقنية بالحتمية الاجتماعية، وضرورة تطوير النظرة العملية لحقيقة تبني الابتكارات الجديدة أيضاً، فضلاً عن عملية التكييف الاجتماعي ومسألة الوساطة المتبادلة بين التقنية والمستخدمين. إن التركيز على التحول التقني تم في هذا البرنامج على حساب الحديث عن الصيرورات الاجتماعية والاستخدامات الاجتماعية الفعلية والمتنوعة للتقنية وسياق الاستخدام الذي يتحدد طبقاً للمعنى الذاتي والمعنى الموضوعي اللذين يستمدان قيمهما من العالم الرمزي السائد في المجتمع.

إن الحوار الذي يحمل ثقافة التغيير في مجال الشبكات الاجتماعية يحتاج إلى التحاور حول الافتراضية وأساليب المحاكاة الحاسوبية وشخصية مستخدمي الافتراضية في بيئة افتراضية. وتتجلى هذه الثقافة من خلال التحاور حول نمو الوعي الذاتي الجديد وغيرها من المواضيع التي تتشكل منها إشكالية «الجديد»، والتي قال فيها فرانسيس بال: «الجديد ليس بالضرورة جديداً، لأن الإنترنت تعمل اليوم ما عملته في السابق الوسائل الإعلامية القديمة، ولكنها أضافت خدمات تفاعلية ومباشرة. إن الأمر يتعلق اذاً، بعملية تبديل، عمّقت التساؤلات حول سلطة وسائل الإعلام الجديدة»[١٤].

أخيراً، تتوقف ثقافة التغيير في هذا المجال على مدى استعداد المهنيين المشرفين على إعداد برامج تلفزيونية توعوية وتثقيفية للحديث عن التطور الرقمي، وبالتحديد الرقمنة، كعامل ثقافي ينتقل

(١٤) Francis Balle, *Les Médias*, collection Que sais-je? (Paris: Presses universitaires de france, 2014), p. 7.

من مستوى الاستخدامات الاجتماعية إلى مستوى استخدام الإبداعات الاجتماعية. وتكون هذه الثقافية قوية في علاقتها بالمجتمع في حالة معالجة مسائل مهمة منها: الإنصاف الرقمي، بناء ثقة المستخدمين، تدعيم المعلومات العمومية، الحفاظ على المعلومات الخاصة، توفير برامج البيانات المفتوحة، تشجيع الإبداع وأنماط الاقتصاد الجديدة إلى جانب الحديث عن المؤسسات وثقافة مؤسساتية جديدة، تتجاوز أسباب ضعف الثقافة المتمظهرة في البرامج التلفزيونية حول الشبكات الاجتماعية. إن الاكتفاء بالتحاور حول النوايا والإجراءات والمنجزات الهيكلية، لن يدعم كثيراً مهمة تطوير الذهنيات والسلوكات التي تخدم عملية التغير الاجتماعي في عالم التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، مثلما جاء في هذا البرنامج الذي دعم مرة أخرى الاعتقاد الشعبوي السائد في المجتمع الجزائري، وهو أن الدولة هي المسؤولة عن إحداث كل أشكال التغيير، وهي التي تصنعه بإرادتها ورجالها وإمكانياتها مهما كان الثمن... وهكذا، كرس الخطاب الإعلامي لهذا البرنامج قيم وأنماط التفكير المكتسبة، وفق منطق تقليدي يربط كل تغيير بالسياسي.

٢ ـ برنامج «نقاش مفتوح»[(١٥)]

خصصت هذه الحلقة موضوع التربية الوطنية في الجزائر، باعتباره يشكل إحدى دعائم التنمية المستدامة. استضاف البرنامج مسؤولين في قطاع التربية وإعلاميين. في بداية البرنامج، قُدم ريبورتاج يكشف عن تطور قطاع التربية في مختلف الأطوار التعليمية. وتناول الحاضرون مجموعة من القضايا التربوية، ومن بينها واقع الإعلام التربوي الذي يقدم خدمات تتجاوز مجرد نقل أو توصيل المعلومات بين أعضاء أسرة التربية. في هذا السياق، طُرحت مشكلة اعتماد المركز الوطني للوثائق التربوية على وسائل تقليدية دون المستوى في الوقت الذي يحتل المركز مكانة وطنية تتطلب الاستجابة لاحتياجات جمهور مستهدف وطنياً. وبالمناسبة، تم الحديث عن الصعوبات التي يواجهها المركز على مستوى التنسيق والارتقاء المهني. يعبّر هذا الموضوع عن احتياجات إعلامية متخصّصة في مجال التربية من شأنها تفعيل العملية التربوية، لكن الطريقة التي تم من خلالها التطرق إلى الإعلام التربوي ذات الطابع الوطني التنموي، لم تتجاوز ثقافة الاستهلاك، بسبب التركيز فقط على احتياجات المركز في مجال التكوين ومسايرة التكنولوجيات الحديثة وضرورة تحسين الأداء، إذ لم يقدّم البرنامج تشخيصاً دقيقاً لاحتياجات جمهور المركز، والتي خلقتها وسائل الإعلام الحديثة، ليس بطريقة آلية وإنما بفضل التفاعل المتبادل. لم يناقش البرنامج أيضاً العراقيل الحقيقية لتأسيس الإعلام التربوي والنتائج المترتبة عنها في الواقع. وهكذا، قدم البرنامج الإعلام التربوي بأسلوب بسيط، رغم أن الحديث عن مؤسسة وطنية ذات دور مهم في التنمية التربوية يحتاج إلى تصوّرات وأفكار شاملة وفاعلة. إضافة إلى ذلك، لم تناقش مسألة الضرورة المؤسساتية والمهنية

---

(١٥) التلفزيون الجزائري، قناة الجزائرية الثالثة، برنامج نقاش مفتوح، الإعلام والمنظومة التربوية، الجزائر ٢٠١٢، <https://www.youtube.com/watch?V=tp>.

للإعلام التربوي، ولم يرتقِ النقاش حول التحولات التي يشهدها قطاع التربية إلى مستوى يتماشى مع ضرورة تغيير أسلوب التفكير في قضايا التربية، بحيث كان النقاش يعبر عن الاطمئنان إلى صدق كل المعلومات المقدمة مع التركيز على الآمال الكبيرة في أداء المؤسسة التربوية من أجل تنمية التربية الوطنية من دون الإشارة إلى خصائص الممارسة الإعلامية التي تتميز عن الممارسة التربوية. في الوقت نفسه، استمر البرنامج في إبراز التوازنات التي يزدهر بها تاريخ التربية الوطنية إلى حد أفرغ رسائله الإعلامية من الأفكار التي تثير الشك والنقد البناء، الذي يختلف في جوهره عن الآراء الملتزمة بخطاب تقليدي، اعتاد عليه المشاهد.

تمت مناقشة وضعية الإعلام التربوي في الجزائر وفق متغيرات لا تتعدّى استراتيجية الدولة وحدود المركز الذي اعتبر قاطرة التغيير والتنمية في مجال الإعلام التربوي. وفي غياب الاهتمام بجمهور هذا الإعلام ودوره في ترقيته، غابت عوامل ثقافة التغيير التي تتطلب الإحاطة بمميزات أنماط تكوين جمهور هذا الإعلام واحتياجاته وسبل تفعيله بطريقة عقلانية. لقد حول البرنامج موضوع النقاش إلى مسألة منفصلة وضيقته الأفق، وساهم بذلك في اتساع المسافة بين تدخلات المشاركين في البرنامج والمشاهدين الذين لم يجدوا في مضمونه إضافات تنير أفكارهم، وتبين أن مسألة الإعلام التربوي هي أيضاً مسألة ذهنيات ومواقف من التربية والتنمية التربوية.

إن تأكيد أهمية التغيرات المرغوب فيها سياسياً، واعتبار المركز المنظم الوحيد للإعلام التربوي، والمسؤول الوحيد عن ضبط كل أشكال التواصل معه، جعل البرنامج يقع في تكرار الخطاب السياسي المُعتَاد عليه، والذي يربط شرط نجاح المشاريع التي ينفّذها في مختلف الميادين، بضرورة القضاء فقط على النقائص المسجلة هنا وهناك. لهذا السبب، لم تظهر أفكار قادرة على إحداث التغيير، أفكار لا توظف الخطاب السياسي، بل العلاقة التفاعلية القائمة بين الإعلاميين والتربويين بهدف إظهار ما يمكن أن تحققه التربية من خلال وسائل الإعلام، وما يمكن أن يجنيه الإعلام من التربية...

إن قوة الإعلام التربوي تتجسد من خلال المهارة الإعلامية وعمليّات وأدبيّات التربية على أكثر من صعيد. وقد لاحظنا أن النقاش في هذا البرنامج لم يكن مركزاً على الإعلام التربوي، كرابط أساسي يتطلب مبدئياً، أن يقوم التربويّون أنفسهم بمخاطبة كل الشرائح المعنية بالتعليم والتربية، وعياً منهم بما يصنعونه في ميدان التربية. إن القاعدة في الإعلام التربوي هي أن يكون لدى المعلم والأستاذ والمفتش ما يقوله للآخرين... على هذا الأساس، لم نجد في البرنامج ما يعبر عن الأفكار التي تتلائم مع ثقافة التغيير التي يحتاج إليها الإعلام التربوي، كثقافة ومشروع إعلامي وجسر ينقل فلسفة وتطلعات العملية التربوية من الدائرة الخاصة إلى دائرة المجتمع.

وهكذا، يؤسس الإعلام التربوي القواعد النفسية والعقلية اللازمة لاستيعاب برامج التنمية وخطواتها، ولا يعتبر التعليم والتربية والتثقيف الاجتماعي مجرّد مشاريع استهلاكية، بل من صميم

العمليّات الإنتاجية التي تعمل على بناء الإنسان الذي هو رأس المال الحقيقي لكل مجتمع. ومن هذا المنطلق، تحتاج مثل هذه البرامج إلى تنظيم مناقشات مفتوحة على الإعلام والتربية في آن واحد، وذات أبعاد ثقافية تستدعي التخلص من ثغرات النظام التربوي. فحين تتحقق مثل هذه الشروط في أبعاد النظام التربوي، كمنظومة شاملة ومتكاملة، يستطيع التلفزيون آنذاك، أن يباشر دوراً ثقافياً تغييرياً إيجابياً وفاعلاً.

٣ ـ برنامج «للعائلة»[١٦]

تناول هذا البرنامج موضوع الوظائف المتعددة للمجتمع المدني مع تأكيد دوره في نشر الحريات الإنسانية والتعدّدية السياسية والإعلامية والاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون وتنفيذ البرامج المتكاملة في مجالات الرعاية الصّحية والتنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة، وتمكين المواطنين من تحقيق الديمقراطية. في بداية البرنامج، تم التذكير بالمرجعية الدولية للعلاقة القائمة بين المجتمع المدني والتنمية، استناداً إلى عدد من المؤتمرات الدولية والجمعيات العامة للأمم المتحدة، وغيرها من الجمعيات الإقليمية التي أكدت دوره في تعزيز التنمية وبناء أسسها بجميع جوانبها في المجتمعات المعاصرة.

تمثلت أهمية هذه الحصة التلفزيونية في تناول موضوع البرنامج في سياق أبعاده الأمنية، ومن جهة أخرى، في اعتبار المجتمع المدني مدخلاً إلى تحليل تطور النظام السياسي في الجزائر وتحليل مستويات التحول الاجتماعي. فانطلاقاً من الحديث عن الصفات الأيديولوجية للدولة الجزائرية، ركز بعض المشاركين على إمكانيات هذا الإطار في مجال فرض التماسك داخل المجتمع، وتعميق الإحساس لدى أغلب المواطنين بحدّ أدنى من الولاء والانتماء المشترك. ومن دون الإشارة إلى وجود أيديولوجيات بديلة تتبنّاها نُخب وقوى اجتماعية معارضة، ترفض الأوضاع القائمة في البلاد، سعى منشط البرنامج برفقة ضيوفه إلى إبراز فاعليّة النظام السّياسي القائم في إنجاز المهام المتعلقة بالمجتمع المدني والديمقراطية.

إن أول فكرة إيجابية لمسناها من خلال متابعة البرنامج هي الحديث عن طبيعة علاقة السلطة السياسية بالمجتمع المدني. فرغم عدم الإفصاح عن كل الحقيقة، إلا أن المشاهدين أدركوا جيداً أن الأمر يتعلق بالدولة الوطنية التي احتكرت النسيج السياسي منذ الاستقلال، وحوّلته إلى فضاء للذين شكلوا ويشكّلون دائماً في ما بينهم، النّواة السياسيّة الضيّقة. حصر هذا البرنامج النقاش بأسلوب صريح في صف الدولة التي تشكل رهاناتها أساس المجتمع المدني، وتطرق إلى الثنائية غير المتجانسة الموجودة في بيئة مؤسساته. بذلك، جلب أفكاراً جديدة تساعد على بناء ثقافة مجتمعية

---

(١٦) التلفزيون الجزائري، قناة الجزائرية الثالثة، برنامج للعائلة، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، الجزائر ٢٠١٥، <https://www.youtube.com/watch?V=IB>.

حول المجتمع المدني، كمفهوم ينظر إليه في العالم المتقدم على أنه يمثل مجموع المنظمات المستقلة والموازية للدولة، بمعنى منظمات تتحمل مسؤوليات خاصة بالشأن العام من طريق مبدأ التعاقد، وليس من خلال الإسقاطات والميولات التي تنتج الانفصال بينها وبين الدولة. إن الحديث في هذا البرنامج عن إيجابيات التعدّدية السياسية والإعلامية في الجزائر، لم يتبعه حديث عن مزايا المشاركة السياسيّة وأهمية فسح المجال أمام مؤسّسات المجتمع المدني. رغم ذلك، قدمت عدة أفكار بخصوص مسؤولية المجتمع المدني في بناء علاقة تكامليّة مع النّظام الحاكم الذي لا يمكن أن يتحمل وحده مسؤوليّة الفشل في إنجاز مهامه الديمقراطية، ولو أن هذه الفكرة ظلت سطحية لأنها لم توضح كل الحقائق المرتبطة بممارسات النظام الجزائري، والمبنيّة أكثر على الاحتواء والإقصاء والتّعبئة. وعليه، كان اتجاه البرنامج واضحاً منذ البداية، وجرى النقاش وفق منطق يرى بوضوح أن مشكلة المجتمع المدني في الجزائر هي مشكلة سياسيّة. الدّولة الجزائريّة بحسب المشاركين في النقاش، عملت منذ الاستقلال، وفي ظلّ الحزب الواحد، على تشكيل مجتمع مدني وضبطه على مقاسها، وهي اليوم تواجه صعوبات كثيرة، تعرقل مهام بناء الديمقراطية وتشجيع انعكاساتها على المجتمع المدني.

لقد شكّلت الدولة في هذا البرنامج المادّة الأساسية التي أكسبت موضوع البرنامج حيويّة كبيرة، إذ تم تناول مجموعة متداخلة من الحقائق والموضوعات ذات العلاقة بالدولة والنّظام الحاكم والسّلطة السّياسية والمؤسّسات السياسية والمجتمع ومؤسّسات المجتمع المدني، مع التلميح الضعيف لفشل الدّولة منذ الاستقلال في إضافة لتاريخ الجزائر هي مبدأ جديد يتمثل في تطوير نشاط ودور المجتمع المدني(استعملت كلمة الصعوبات...). ورغم أن النقاش ركز بوضوح على الزّاوية السياسيّة وأعطاها الأولوية كآلية لبناء المجتمع المدني، ألا أن ذلك لم يخلُ من الإشارة إلى ضرورة أن يمارس المجتمع ككل وبذاته هيمنة مجتمعيّة، وفق مشروع تنموي واضح يبني المواطن والمواطنة. وبهذا، وُفّق البرنامج في بث رسائل إعلامية مهمة تندرج ضمن ثقافة التغيير التي تتلاءم مع مهام بناء وتفعيل المجتمع المدني.

كما دعم هذا البرنامج ثقافة التغيير اتجاه الشأن السياسي لدى المشاهدين الذين اتضحت لهم صورة استراتيجية الدولة الجزائرية الانتقائية بطبيعتها. وفعلاً، لم يستفد المجتمع المدني في الجزائر من الخطاب السياسي للدولة التي تعاملت وبمحض إرادتها أكثر مع مفهوم الشعب الذي بدوره يعطي في كلّ مرّة القوّة لدولته عبر المشاركة والتّصويت في الانتخابات، رغم التّزوير المتكرر، إلى جانب ضمان حيويّة بقائها وديمومتها وفتح أمامها مجال الإصلاحات تلو الإصلاحات لممارسة سلطتها والظّهور، كآلية ضرورية للحفاظ على المجتمع.

ومن هذا البرنامج، فهمنا كيف أن المجتمع المدني أصبح اليوم مضطراً إلى تحمّل أوضاع صنعها سياسيون قيدوا استراتيجيّته وجعلوها رهينة استراتيجية الدولة، بحيث كثيراً ما جردوه من

حرّية استخدام الوسائل التي يراها مناسبة للحصول على حقوقه كتنظيم التجمّعات والمظاهرات ونشر قيم المواطنة عبر استخدام آليات الحوار وتشكيل اللّجان المشتركة وتطبيق مبدأ الشّراكة... إن الدّولة الجزائرية في علاقتها بالمجتمع المدني تبدو، بحسب مضمون هذا البرنامج جدّ مرتاحة، وبخاصّة أنّه ينعش بتحرّكاته ديناميكيّة حكمها. لكن المجتمع المدني يدرك أنه بهذه التصرفات، لم تخفق الدولة في الجزائر في بناء مجتمع مدني قوي، بقدر ما فشلت في التّشجيع بسياساتها على انتشار سلوكيات حضاريّة في عمقها ومظهرها، والتي نذكر منها احترام قيم العمل والإنتاج والتّسامح واللاعنف والتعاون والاختلاف، وغيرها من القيم الثقافية التي تتطلبها المصالح العامّة المشتركة.

وهكذا، أحدث هذا البرنامج نوعاً من القطيعة مع الأساليب التقليديّة التي اعتاد التلفزيون على ممارستها والتي تربط بشكل مطلق كل شيء بإرادة الدولة. والجديد في هذه المرة، هو أن النقاش توصل إلى الاعتراف بأنّ الدولة كانت بممارساتها، وفي عدة مراحل، مصدراً من مصادر تكثيف التناقضات داخل المجتمع، وأنّها كثيراً ما حرمت التنمية من وعي المجتمع المدني، فضلاً عن عدم مساعدته من أجل تحقيق توازنه وتوجيه طاقاته نحو المبادرة والإبداع والديمقراطية الحقيقيّة. هذا ما جعل البرنامج يساهم في جلب عناصر ثقافية حول ضرورة تغيير الأفكار والمواقف تجاه علاقة الدولة بالمجتمع المدني. وانطلاقاً من معطيات بنائية وتاريخية ربط البرنامج بين قضيّة المجتمع المدني وطبيعة الدولة الجزائرية وتاريخها لكن من دون الانتباه إلى التطورات الرّاهنة العالميّة التي «ترغم» الدولة على إعادة تعريف نفسها، وتغيير بعض وظائفها، والتّنازل عن البعض الآخر لصالح المجتمع المدني الذي تصاعدت أهميته في الوقت الحاضر حجماً ومطلباً بدون إرادة الدولة ورغبتها في التغيير...

الاستنتاجات

قمنا في هذه الدراسة بتحليل برامج للتلفزيون الجزائري، تناولت قضايا اجتماعية ظهرت بسبب بروز الوعي الجماعي بوجود اختلال في مجال العلاقة بالشبكات الاجتماعية والإعلام التربوي والمجتمع المدني. واستنتجنا أن هذه البرامج قامت بما يلي:

ـ تحويل الوضع القائم في المجتمع الجزائري إلى قضايا إعلامية رمزية خاصة بوضعية إشكالية تترجم وعي الإعلاميين الذين أرادوا المساهمة في بناء فهم توافقي ومتجانس للمشاكل المطروحة للحوار أو للنقاش من خلال التلفزيون كوسيلة إعلامية متطورة.

ـ إبراز الصلة الوثيقة بين الإعلام والاتصال الحديث والتغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع على أساس أن ما تم تبادله في مختلف البرامج ليس مجرد كلمات وأشكال بلاغية ومعلومات وأفكار...، وإنما باعتباره يشكل مجموع الخطابات الاجتماعية المرتبطة بنوع من الأوضاع والأحداث المهمة التي حولت بمهنية إلى قضايا إعلامية.

ـ توضيح كيفية أنّ العلاقة بين الإعلاميين والفاعلين الاجتماعيين علاقة تعاون صراعي، تحوّل الجميع إلى شركاء في تبادل الآراء والتحاور والنقاش الذي يحتاج إلى كل الأطراف.

ـ تجسيد عدم احترام الإعلاميين لمبدأ إنتاج خطاب إعلامي موضوعي ولا ينحاز لأي فاعل يتدخل في الحلبة الإعلامية، إذ اختارت البرامج بوضوح طرف الدولة على حساب جوهر القضية المطروحة.

ـ توفير، في كل برنامج، حد معقول من الاختلاف والتشابه بين الآراء والخطابات الاجتماعية المتداولة، لذلك تحققت عملية تبادل الآراء، وكانت مفيدة جداً.

ـ التعبير عن وضعية منافسة بين الرأي والرأي الآخر، وكان ذلك بمثابة تجسيد مادي للفضاء العمومي الذي يضم خطابات مؤسساتية معترف بها وخطابات غير ذلك، تعبر عن الفجوات التي تتشكل بينها وبين تلك التي تعبر عن التناقضات التي تعكس ازدواجية الخطاب في المجتمع الجزائري.

ـ لم تكن المعالجة الإعلامية قادرة على إنتاج رسائل إعلامية تجلب ثقافة التغيير بالنسبة إلى كل المواضيع وبالقدر الكافي، بسبب الاختلالات والصعوبات الناجمة عن التصورات الراسخة في المجتمع. لذلك، تحولت البرامج في كثير من الأحيان إلى غرف تسجيل، تعكس صدى الخطابات الاجتماعية المبنية كلياً في ميادين غير ميادين الإعلاميين، ما جعل حجم الرسائل الإعلامية بالنسبة إلى بعض القضايا محدود جداً.

خلاصة

لا شك في أن القناة التلفزيونية التي تقدم لجمهورها برامج حول القضايا التي تشغل الرأي العام، تساهم فعلاً في القضاء على جهل الناس بما يجري من حولهم، لأن فهم عناصر التغيير يمكِّن من السيطرة عليها بدلاً من الوقوف في وجهها. وتتطلب هذه العملية الإعلامية أن يكون ما يتم الاتفاق عليه داخل المؤسسة الإعلامية له ارتباط بالأبعاد الثقافية للمجتمع. إن ما تم اقتراحه على الجمهور الجزائري لم يجلب الجديد، ولم تستوعب مضامينه الإعلامية المتلفزة أسس الخطابات الإعلامية القوية القادرة على تحويل مواضيع أجندتها الإعلامية إلى رهانات مهنية تستدعي التحكم في آليات التنشيط وتوجيه الأسئلة وتفكيك الإجابات.

إضافة إلى ذلك، لم تبدُ علاقة الارتباط بين الإعلام وثقافة التغيير ضمن الأولويات في عملية البناء الإعلامي للمشاكل العمومية، أو ما سمي أيضاً المشاكل الاجتماعية، وأحياناً القضايا الاجتماعية التي تطرقت إليها برامج عينتنا. كما لم تبرز أدوار الإعلاميين المنشطين كفاعلين مهمتهم إدراج الخطابات الاجتماعية في بناء إعلامي احترافي، يشخِّص صيرورة قضايا المجتمع وحركيتها ورهاناتها، ويتبنى منظوراً حوارياً متميزاً على مستوى إنتاج المعنى.

إن وجود صلة وثيقة بين الإعلام والاتصال الحديث والتغيرات الاجتماعية، يعني أن الاعتماد على التلفزيون، كوسيلة إعلامية واتصالية حديثة، يحدد التحولات الكبرى في علاقة الإعلام بالتغير الاجتماعي، وهو ما يتحقق بفضل ثقافة التغيير وقيمها المتضمنة في الرسالة الإعلامية التي تؤثر في الجمهور المتلقي. وما لاحظناه، هو أن النظام الاجتماعي في الجزائر لا يتحدد بالمضمون الذي تحمله الوسائل الإعلامية ومن بينها التلفزيون، إلا نادراً لأن المواطنين قد يفهمون التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تطرأ على مجتمعهم من دون فهم الأسلوب الذي تعمل بمقتضاه وسائلهم الإعلامية. لذلك لا تعتبر الوسيلة الإعلامية في الجزائر وبكل ما تحمله من مضامين مسؤولة عن جلب ثقافة التغيير، وبخاصة أن الممارسة الإعلامية لم تفرض دورها إلى جانب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية.

تعاني ثقافة التغيير المتمظهرة في وسائل الإعلام الجزائرية ضعفاً، لأسباب سياسية تتدخل بشكل أو بآخر في عملية تركيب الخطاب الإعلامي، وتمنح دائماً الفرصة لتفوق الخطاب السياسي. أثر هذا الأمر سلباً على عملية التداخل الذاتي بين الإعلاميين ومحيطهم الاجتماعي، وجعل الكثير من البرامج تسهم في إضعاف علاقة الإعلاميين بالواقع، وبخاصة حين تشترك رسائلهم في الحفاظ على المعاني نفسها السائدة في المجتمع. ويقع الإعلام الذي ينتجه التلفزيون تدريجياً في هوية الاستهلاك بدلاً من هوية التغيير التي تتجاوز حدود المهنة والانتماء المؤسساتي للإعلاميين. في هذا السياق، تعاني برامج التلفزيون الجزائري عدم قدرتها على بناء وإعادة بناء شروط إنتاج الخطاب الإعلامي الذي يكسب الإعلاميين القدرة على التعامل إعلامياً مع أوضاع متناقضة تحولهم باستمرار إلى فاعلين في التغيير. هذه الصعوبة جعلت البرامج تتكرر بالطريقة نفسها، وتؤدي في كل مرة إلى تكرار ما هو معروف ومتداول في المجال العام، ولو عن جهل وخطأ، الأمر الذي يتسبب في انتشار الاختلالات الإعلامية والاتصالية التي لا تفيد الجمهور المتلقي.

نعتقد أن مهمة تصحيح الممارسات في وسائل الإعلام التقليدية وتجاوز مرحلة إنتاج وإعادة إنتاج الشعور بالانتماءات التقليدية وممارسة التعبئة باسم الجذور والأصالة... هي مشروع تختلف عقلانيته عن عقلانية الدولة ودعاة الاختفاء وراء الجذور والأصول، والذين لا يعتبر مشروعهم وليداً شرعياً للحياة الاجتماعية المعاصرة وقيمها ومتطلباتها. إن ما نحتاجه هو خطاب ميزته قيم الاحتراف في العمل الإعلامي الذي يوفر الثقة للمجتمع في مستقبل أفضل، بعيداً من الإسقاطات التي كثيراً ما تستحوذ على ما هو أهم في تطوير المجتمع، فتخفيه رغم أهميته في مسايرة التحول وصناعة التغيير.

وأخيراً، إن هذا الوضع تشترك فيه المجتمعات العربية التي وقعت في ثنائية جديدة بين أنصار العولمة ودعاة حماية الاحتماء بالجذور والأصول، مثلما تؤكده برامج القنوات العربية الكثيرة التي أصبحت تحصر الحوارات حول مختلف القضايا الوطنية والإقليمية في خانة الرفض أو القبول،

وبعيداً من المنطق التوفيقي، رغم أن مشروع التغيير في كل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإعلامية، هو في الأساس مشروع ثقافي يعالج أزمة الفهم والمعنى التي تظهر دائماً بسبب طبيعة التعامل مع السؤال الإعلامي والمشروع الإعلامي الذي له خصوصيات، كان من المفروض أن تؤهله إلى اقتحام الواقع وتحويل معطياته إلى أفكار وقيم بناءة لا تزول ولا تختزل العراقيل التي يواجهها التغيير والتحول والتطور في العالم العربي.

إن ثقافة التغيير التي يمكن أن تجلبها وسائل الإعلام العربية تحتاج إلى قدر كافٍ من العمل المنهجي لكي لا تنشغل بالأعراض على حساب تغطية الأمراض، وألا تنحصر في ربط المشاكل بالأفراد والقيم المثالية... إن هذه الثقافة تشترط أن لا يقع الإعلامي في سوء الظن المتبادل بين فئات المجتمع ونخبه الحاكمة والمعارضة، وألا ينشغل بالمعالجات المادية على حساب الإنسان العربي، وألا يغطي الأنانية المفرطة على المستوى الفردي والفئوي والحزبي... وفي انتظار ذلك، تبقى مظاهر الحياة السائدة في الوطن العربي غير مؤهلة، رغم أن دواعي تطوير الإنتاج الإعلامي وترقيته قائمة في الوقت الذي تفرّق العرب إعلامياً، وبشكل فظيع في تقدير كل شيء.

الفصل الرابع والعشرون

الإعلام المتلفز في لبنان: ملامح الثقافة التي تبثها الفضائيات اللبنانية

لمى كحّال(*)

مقدّمة

لا يمكن لمتابع محطات التلفزيون اللبنانية في الفترة الراهنة، إلا أن يلتفت إلى كمّ السلبية والعبثية ـ وربما الانحطاط ـ الذي تحتويه برامج التلفزيون المعروضة. فتردّي المادة الإعلامية، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون، بات وكأنه سمة عامة، تصبغ الإعلام المتلفز في لبنان. وكأن الإعلام اللبناني يكرّس نمطاً يسير في الاتجاه المعاكس للثقافة والعمق والرصانة والفكر. عدا عن ذلك، إن متابع المحطّات التلفزيونية يلاحظ اقتحام بعض الظواهر الجديدة التي تبرز في سياقات مختلفة.

أولاً، مع التغييرات في التقنيات التي يوظفها التلفزيون والتي تعدّ وليدة التقدم التكنولوجي في مجالي الاتصال والإعلام. يوظف الإعلام هذه التقنيات والأساليب ليحاكي هذا التطور وليلحق بركب وسائل الإعلام المسمّاة «الحديثة».

ثانياً، مع التغييرات في أداء الإعلاميين أنفسهم، وفي طريقة تقديمهم للمضامين الإعلامية. ولا يقتصر هذا التغيير على شكل البرامج والدينامية العامة التي تسم المحطّات التلفزيونية، إنما يتعدّاها إلى المادة الإعلامية في صلب محتواها. ذلك بأننا نلاحظ توظيفاً لآليات باتت تصبغ العمل الإعلامي، كمثل إعطاء الكلام للناس العاديين، والتركيز على الحالات الخاصة، وأخذ التصريحات من الشهود، وتسليط الضوء على كل ما يثير دموع وانفعالات المشاهد، وغيرها الكثير من الأمثلة التي تبيِّن الصبغة العامة التي تعطي للتلفزيون هويته. هذه التغييرات، إن على مستوى الشكل أو

(*) أستاذة مساعدة في كلية الإعلام، الجامعة اللبنانية.

على مستوى المضمون، تولّد تغييراً، ليس فقط في الفلسفة الإعلامية العامة التي تنتهجها محطات التلفزيون في لبنان، وإنما أيضاً في رؤية هذه المحطات وأهدافها وغاياتها.

تحثّنا هذه الملاحظات على طرح أسئلة حول ملامح الثقافة التي يبثّها ويروّج لها الإعلام المتلفز في لبنان. ما هي مكامن التغيير في هذه الثقافة؟ وما هي أسبابها؟ ما النمط الثقافي الذي يفرضه المحتوى التلفزيوني تحت مسمّى التغيير؟ أمّا الفرضيات التي نضعها، فهي أن التلفزيون في مرحلته الحالية، يعمد إلى إقحام تكنولوجيا الاتصال الحديثة لتصبح جزءاً مكوناً لهويته كوسيلة إعلامية. في المقابل، إن التلفزيون اللبناني لا يبدو بعيداً من السمات العامة التي تسم التلفزيون عموماً، من الإبهار إلى الإثارة، إلى الفضائحية، والنجومية والاستعراض، إلا أنه يأخذ هذا السمات إلى أماكن أكثر تطرّفاً، ليقدم ثقافة مشوّهة ومبعثرة.

من أجل الإجابة عن أسئلة البحث، ومن أجل استنتاج الخصائص العامة التي يتسم بها المحتوى الإعلامي الذي تقدمه الفضائيات اللبنانية، عمدنا إلى رصد ومتابعة عدد من البرامج في عيّنة من الفضائيات. يشمل هذا الرصد النقاط الأربع التالية: جدولة البرامج، نوع البرامج وتصنيفها، طبيعة البرامج وهدفها، مضمون البرامج ومحتواها. شملت العينة ثلاث محطات تلفزيونية لبنانية هي LBCI، MTV، و«الجديد». ويعود اختيار هذه المحطات إلى سببين: **الأول**، أن المحطات الثلاث التي اخترناها هي محطات غير حزبية، أي أنها لا تنتمي بشكل مباشر إلى حزب سياسي معين. رغم أن هذا لا يمنع من أنّ هذه المحطات تتخذ خطاً سياسياً يميل إلى تيارات سياسية معينة. أما **الثاني**، فهو أن المحطات الثلاث تعدّ من المحطات الأكثر مشاهدة في لبنان. تجدر الإشارة إلى أن البرامج التي قمنا بدراستها هي تلك التي عُرضت في الفترة الممتدة بين شهري كانون الثاني/يناير، ونيسان/أبريل ٢٠١٦. وهي فترة غنية بالبرامج المنوعة التي كان لدراستها دلالات كبيرة أثرت في استنتاجاتنا حول ماهية وطبيعة الثقافة التي يبثها الإعلام المتلفز في لبنان.

أولاً: تصنيف البرامج بحسب نوعها

في المرحلة الأولى من هذه الدراسة، قمنا بوضع جدولة مفصلة لجميع البرامج التي تُبثّ في هذه المحطات، آخذين بعين الاعتبار عنصرين أساسيين هما: **الأول**، وقت عرض البرامج، و**الثاني**، نوع هذه البرامج. نشير إلى أنه في الفترة التي قمنا برصدها، أي بين شهري كانون الثاني/يناير، ونيسان/أبريل ٢٠١٦، كان عدد البرامج التي عرضتها كل من المحطات الثلاث ٢٣ برنامجاً.

إن لتصنيف البرامج دلالات وإشارات لا بد من الوقوف عندها. الملاحظة الأولى تتمحور حول حجم التشابه في الأرقام بين المحطات الثلاث. ذلك أن توزيع البرامج بحسب التصنيف في كل من LBCI، MTV، و**الجديد**، يبدو متشابهاً إلى حد بعيد، وأيّاً من هذه الفضائيات الثلاث لم يتمايز عن المحطات الأخرى بنتائج خاصة. وقد سهّل علينا هذا الأمر إمكانية تعميم النتائج والتحليلات التي قمنا بها، ولا سيما أن الاستثناءات في هذه النتائج كانت شبه معدومة.

عند الخوض في عمق هذه الأرقام، يبدو واضحاً تفوّق البرامج الترفيهية والكوميدية في المحطات الثلاث على أنواع البرامج الأخرى، إذ تتصدر هذه البرامج التصنيف العام بنسب متقاربة جداً بين المحطّات الثلاث بمعدّل خمسين بالمئة. أي أن القنوات التلفزيونية الثلاث تكرّس نحو نصف ساعات بثها للبرامج الترفيهية والكوميدية التي تهدف إلى التسلية والترفيه و«إضحاك» المشاهد. من جهة ثانية، نلاحظ شبه غياب للبرامج الثقافية. هذا النوع من البرامج هو غائب تماماً عن الشاشة اللبنانية، وإن وُجد فبنسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز الأربعة بالمئة في كل من MTV وLBCI. بالنسبة إلى البرامج السياسية، فقد جاءت أيضاً بنسب متقاربة، علماً أن «**الجديد**» بدت الأكثر اهتماماً أو تركيزاً على هذا النوع من البرامج (٢٢ بالمئة) مقارنة بالمحطتين الأخريين (١٣ و١٧ بالمئة). في ما يتعلّق بالبرامج الاجتماعية، فقد جاءت النتائج متقاربة جداً بين ٩ و١٣ بالمئة. والأمر نفسه ينطبق على البرامج المتخصصة، وإن زادت نسبة هذه البرامج في MTV (٢٢ بالمئة) مقارنة مع ١٧ بالمئة في كل من LBCI و**الجديد**.

تجدر الإشارة إلى أن أوقات الذروة من حيث المشاهدة في هذه المحطات، جاءت لمصلحة البرامج الترفيهية والكوميدية، والبرامج الاجتماعية، والبرامج السياسية. في حين أن البرامج المتخصصة والبرامج الثقافية، خُصّص لها أوقات عرض لا تعدّ نسبة المشاهدة فيها مرتفعة.

لا تبدو هذه النتائج مفاجئة. بل على العكس، تبدو لنا متوقعة إلى جانب كونها متناسقة. فالإعلام اللبناني المتلفز يظهر ميلاً واضحاً إلى نوع البرامج الترفيهية والكوميدية التي تهيمن على جدولة المحطات اللبنانية، في حين أنه يبتعد كليّاً عن البرامج الثقافية. يدفعنا ذلك إلى القول إن الإعلام المتلفز اللبناني يروّج بالدرجة الأولى لـ «ثقافة التسلية والترفيه». في هذا السياق، يمكن القول إن وظيفة التسلية والمرح قد «تكرّست كثقافة قائمة بذاتها، وكنمط من الوجود يقوم على مجرّد الاستهلاك واقتناص متع اللحظة الراهنة»[1].

إذاً، هذه المحطات تتوجه إلى المشاهد اللبناني أو العربي بمحتوى يغلب عليه الطابع الترفيهي والتهريجي والكوميدي، بغية إمتاعه في الدرجة الأولى. أما الغياب شبه الكامل للبرامج الثقافية عن جدولة البرامج في هذه المحطات، فيأتي منسجماً مع هذه الفكرة، إذ إنه يدلّ على أن الدور التثقيفي للتلفزيون في المرحلة الراهنة، لم يعد أولوية بالنسبة إلى القيّمين على الإعلام المتلفز اللبناني.

---

(١) نهوند القادري عيسى، **قراءة في ثقافة الفضائيات العربية: الوقوف على تخوم التفكيك**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ٤٩.

ثانياً: السمات العامة للبرامج الترفيهية والكوميدية والاجتماعية موضوع الدراسة

انطلاقاً من هذه المعطيات الأولية ذات الطابع الكمي، اخترنا عدداً من البرامج الترفيهية والكوميدية، إلى جانب عدد من البرامج الاجتماعية في المحطّات الثلاث لنجري عليها دراسة، وذلك من خلال عمليتي الرصد والمتابعة. أما البرامج التي اخترناها، فهي التالية:

ـ من محطة MTV: برنامج «منّا وجرّ» تقديم بيار ربّاط، برنامج «هيدا حكي» تقديم عادل كرم، برنامج «ما في متلو»، والأخير عبارة عن لقطات تمثيلية ساخرة.

ـ من محطة LBCI: برنامج «حكي جالس» تقديم جو معلوف، برنامج «أحمر بالخط العريض» تقديم مالك مكتبي، برنامج «لهون وبس» تقديم هشام حدّاد.

ـ من محطة **الجديد**: برنامج «للنشر» تقديم ريما كركي، برنامج «بلا تشفير» تقديم تمّام بليق، برنامج «وحش الشاشة» تقديم طوني خليفة.

١ ـ البرامج المستوردة: تشويه ثقافي

قد لا يبدو استيراد البرامج من الملامح المستجدة في الإعلام التلفزيوني اللبناني. فمنذ البداية، درجت هذه القنوات على استيراد البرامج الغربية، باستنساخ بعضها، وتقليد بعضها الآخر، معتمدة في الدرجة الأولى على عنصر نجاح هذه البرامج في بلدانها الأم. ولا تبدو جدولة البرامج في الفترة الزمنية التي قمنا بدراستها بمنأى عن هذه الظاهرة. والأمثلة على ذلك متعددة، نذكر منها: برنامج «منا وجرّ» المأخوذ عن البرنامج الفرنسي «touche pas à mon poste»، وبرنامج «أحمر بالخط العريض» المأخوذ عن البرنامج الفرنسي «ca se discute»، وبرنامج «هيدا حكي» المأخوذ عن البرنامج الأمريكي «The Late Night talk Show»، وبرنامج «دمى قراطية» المأخوذ عن البرنامج الفرنسي «Les guignols».

يعمد القائمون على هذه المحطّات إلى تطويع محتوى البرامج الأجنبية لكي يتماشى مع ثقافة المجتمع اللبناني وخصوصيته. إلا أن النتاج المتولّد عن هذا التقليد، يبدو، في الحقيقة، غير ممنهج، وغير متناسق، بل عبثي وفارغ ومشوه. على سبيل المثال، تحولت برامج المسابقات «من فكرية وثقافية وتأريخية رصينة ومفيدة لأغراض التوعية والتربية وبناء الثقافة القوية، إلى منافسات ضعيفة المستوى، عقيمة الجدوى، هدفها التسلية الخاوية من كل غاية سوى المتعة...»[٢]. هذا الأمر لا ينطبق فقط على البرامج الترفيهية، بل يتعداه أيضاً إلى البرامج الاجتماعية، إذ تبدو هذه المحطات، وكأنها تلهث وراء صيغ البرامج الناجحة في الدول الغربية، فتقوم هي بـ «حشوها» بمحتوىً محلي، الأمر الذي يظهر حجم التصادم الثقافي بين ثقافة البلد الذي استورد منه البرامج،

---

(٢) صباح ياسين، **الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٤٤.

وبين الثقافة المحلية بكل ما يكتنفها من خصوصية. في الخلاصة، الأمر ينطبق **أولاً** على طبيعة المواضيع التي تعالجها هذه البرامج، والتي سنتناولها لاحقاً في هذه الورقة، **وثانياً** على الشكل والإطار والصيغة العامة[٣] التي تعطي هذه البرامج هويّتها، والتي تبدو بدورها نافرة، أو غير متجانسة، مع الثقافة المحلية اللبنانية.

٢ ـ برامج النقد الإعلامي: العبثية

لا يشكّل النقد الإعلامي مادّة جديدة في وسائل الإعلام اللبنانية. فقد اعتدنا، تحديداً في وسائل الإعلام المكتوبة، قراءة نوع من المقالات تهدف إلى نقد المحتوى الإعلامي والبرامج التلفزيونية وتحليلها بشكل معمّق. وهو ما نطلق عليه اسم «ميديا ووتش». يمارس كتّاب هذا النوع من المقالات، عادة، دور الرقيب ليس فقط على المحتوى الإعلامي، بل أيضاً على مستوى الأداء الإعلامي. فتأتي لتسلّط الضوء على «أخطاء» الإعلاميين وهفواتهم، نقاط قوّتهم وضعفهم، مثابرتهم وإهمالهم، وذلك بغية توجيه البوصلة الإعلامية في اتجاهها الصحيح. إلا أننا نلاحظ في الفترة الأخيرة، أن برامج النقد الإعلامي هذه لم تعد حكراً على الإعلام المكتوب، بل إنها اقتحمت الوسيلة المرئية، وباتت تشكّل ظاهرة في الإعلام اللبناني المتلفز. ففي الفترة الزمنية التي قمنا بدراستها في المحطات الثلاث التي تشملها عيّنة الدراسة، تطالعنا على الأقل ثلاثة من هذه البرامج ـ واحد في كل محطة ـ تتخذ من نقد البرامج التلفزيونية والأداء الإعلامي مادة أساسية لها. غير أن الفارق الأساسي الذي يميّز هذا النوع من البرامج من مقالات «النقد الإعلامي» في الصحافة المكتوبة، هو ذلك الطابع الترفيهي و«الهزلي» والتهريجي الذي تتسم به على عكس الجدية والرصانة التي تتسم بها، إلى حدّ ما، المقالات المنشورة في الصحف والمجلات.

في هذا النوع من البرامج، تصبح البرامج والمحطّات التلفزيونية، والإعلاميون والإعلاميات أنفسهم موضع نقد. أما هذا النقد الذي نتحدّث عنه، فهو ذو طابع ساخر، تهريجي، غير رصين، يبدو في معظم الأحيان كاريكاتورياً مبالغاً فيه. والمقصود منه إضحاك الناس بالدرجة الأولى وليس معالجة أخطاء ونقاط ضعف الأداء الإعلامي من منطلق مسؤول وهادف. وكأن وسائل الإعلام، في مثل هذا النوع من البرامج، تعرّي نفسها وتضعها تحت مجهر التقييم والمساءلة. غير أن عدسة هذا المجهر، في الحقيقة، هي عدسة مشوّهة، سطحية، تلامس القشور ولا تخوض في عمق القضايا. وتالياً، فإن نتيجة التقييم التي تقدّمها هي نتيجة غير مسؤولة. على سبيل المثال، يقدّم برنامج «منا وجر» مشهداً إعلامياً «تنصب فيه الشاشات المتاريس لبعضها بعضاً، تخلط بين النقد والشتم... وبالتالي لا تقدّم أي مادّة ثقافية إلى المشاهد»[٤]. إن هذه البرامج، تتّخذ من برامج المحطّات

---

(٣) المقصود هنا «format» البرنامج.

(٤) مهى زراقط، «منّا وجرّ: التلفزيون... هو التلفزيون،» **الأخبار**، ٢٠١٦/٦/٦.

المنافسة مادة إعلامية لها، لتشن عبر منابرها، هجوماً لاذعاً يضع المشاهد في حالة اشمئزاز حيناً، وفي حالة دهشة تصل إلى الاستخفاف بالإعلام وبدوره وصورته ومكانته، حيناً آخر.

بمعنى آخر، إن هذا النوع من البرامج يطرح علامات استفهام حول مصداقية الإعلام. فحين يتناول مقدّمو هذه البرامج أداء زملائهم في المهنة بأسلوب فيه سخرية واستخفاف لاذعان، وحين يقدّمون تعليقات غير لائقة لوصف المحطات التلفزيونية المنافسة، ولنقد أداء زملائهم العاملين في تلك المؤسسات الإعلامية، فإن ذلك يزعزع ثقة الجمهور بالتلفزيون نفسه، كوسيلة إعلامية من جهة، وبالعاملين فيه من جهة ثانية. وكأنهم بذلك يقولون للمشاهد إن وسائل الإعلام بعامة، والتلفزيون بخاصة، جميعها وسائل ليست جديرة بثقته، وإن كل الإعلاميين والإعلاميات يفتقرون إلى المصداقية والمهنية. انطلاقاً من ذلك، فإن المشاهد الذي يتلقى هذا الكم من العبثية والعشوائية تحت مسمى النقد الإعلامي، يكون قد وقع في فخ نصبته الشاشة التلفزيونية نفسها له. وكأن التلفزيون يقول للمشاهد «لا تثق بنا، فنحن لسنا أهلاً لثقتك». ومن هذا المنطلق تصبح مكانة الإعلام ومصداقيته موضع شك ومساءلة.

ندرج في ما يلي بعض الأمثلة من برنامجي «منا وجرّ» و«لهون وبس» لنعزز استنتاجاتنا السابقة:

• قامت إحدى الضيفات في برنامج «منا وجر» بوصف مقدمة برنامج «حلوة منك» أرزة الشدياق بأنها «جلقة»، «مش مهضومة»، و«جبلتها ثقيلة».

• وصفت إحدى الضيفات في برنامج «منا وجر» بعض القنوات اللبنانية بما يلي: MTV محطّة تتكل على الجمال والغنج، OTV محطّة تفتقر إلى اللون والرائحة، تلفزيون لبنان «معتّر»...

• قامت رولا شامية في برنامج «منا وجر» بتقليد مذيعات بعض المحطات اللبنانية، فأظهرت مذيعات الـ MTV مغريات ومثيرات، أما مذيعات **الجديد** فمتعجرفات وغاضبات...

• في عرض راقص وساخر وتهريجي، قدم هشام حدّاد في برنامج «لهون وبس» أغنية بعنوان «كواليتي يا كواليتي» ـ تعني «مستوى» بالإنكليزية ـ ينتقد فيها محطة الـ MTV بحدّة. أما كلمات الأغنية، والتي تُقدّم بالعامّيّة، فهي:

شوفو هالـ «كواليتي» لْمِنُّن عم تكرّ، اهترت هالـ «كواليتي» وَرَاهن عم تجرّ، تعلّم الثقافة حضار وركز شوف، تعلّم أساس الـ «تي في» من كم فيلسوف، قامت من المطبخ من قدام الجليات، حطوها تتفلسف قدام الكاميرات، تحت هيدي الوزرة ونقر الكوسايات، مخباية المواهب وصارت ست البيت، قدوة للنقّاد بالشمس وبالفي، عالبرّ وعالمَيّ، والعالم كلا عم تسأل مش معروفة مين هاي... علمونا الأصول وقيمة الحياة، وكيف نبيّن «كول» وعلى الإيتيكيت، ما تجرّب تقول نكت زعرنات، دايماً قطّع كلمات من عدة لغات، مش مهم الطول المضمون والكلام... والباقي يا أهبل يا عم يستهبلنا...

٣ ـ البرامج الاجتماعية: المسرحة والفضائحية

خلال الفترة الزمنية التي قمنا برصدها في هذه الدراسة، كان من الملاحظ وجود «طفرة» في عدد البرامج التي يمكن وضعها في خانة البرامج الاجتماعية. من الواضح أن هذه البرامج التي تُعرض في أوقات الذروة في المحطّات الثلاث، تتنافس في ما بينها لكسب أكبر عدد ممكن من المشاهدين. أما كيف تستقطب الجمهور؟ فمن خلال الكثير من الفضائحية والسلبية والإثارة. إن البرامج الاجتماعية ليست جديدة في التلفزيون اللبناني. ولكن الجديد في مجموعة البرامج التي قمنا برصدها في هذه الفترة المحددة، هو طبيعة المواضيع التي تعالجها من جهة، ومدى التطرف الذي تعتمده في معالجة هذه المواضيع من جهة ثانية؛ تطرّف في السلبية وتطرّف في الإثارة.

إن اختيار المواضيع التي يتم تناولها في هذه البرامج يكشف نزعة هذه الأخيرة نحو الفضائحية، ونحو كل ما يتوجّه إلى الغرائز. مواضيع مأخوذة من الواقع، لكنها لا تشبه حقيقة هذا الواقع. مواضيع تتناول ظواهر اجتماعية، لكنها تتناول الأكثر بشاعة والأكثر تطرّفاً والأكثر سلبية من هذه الظواهر. نعطي هنا بعض الأمثلة عن المواضيع التي تطرّقت إليها هذه البرامج: ملف الفيديوهات الجنسية على الإنترنت، والدها هو والد ابنتها، فتاة تتعرض للتحرّش من قبل والدها، تعنيف داخل حضانة الأطفال، أهل زوجته أخذوها من بيته منذ خمسة أشهر ولم يرها منذ ذلك الحين، اغتصاب شاب من الشمال ثم قتله، إمرأة كادت تموت دفاعاً عن كلبها، أطفال يواجهون التحرّش، هيفاء وهبي في عيد ميلادها، عشية عيد الأم، سياسيون وفنانون يتذكرون أمهاتهم المتوفيات، اعتداء المعلم بالضرب على التلميذ واعتداء الأهل على الأستاذ، التحول الجنسي، الهوس بالحيوانات.

إن ما يجمع هذه العناوين هو تلك النزعة الواضحة نحو ما هو غريب، غير مألوف، مثير، أو حتى صادم. تقدّم مادة ذات «عاطفة مفرطة» بالمعنى الذي تحدّث عنه إغناسيو رامونيه، أي أنها تلعب على الوتر العاطفي والاستعراضي والصادم[٥]. في كتابه المرجعي عن التلفزيون، يقول بيار بورديو «إن للصحافيين «نظارات» خاصة تجعلهم يرون بعض الأشياء ويغفلون عن أخرى، كما تجعلهم يرون الأشياء بطريقة معيّنة. يقومون بعملية «انتقاء». ومن ثمَّ بعملية بناء للأشياء التي اختاروها». ويشرح بورديو معايير الانتقاء: «إن مبدأ الانتقاء هو البحث عما هو عاطفي واستعراضي. التلفزيون يتجه نحو مسرحة الأحداث: يقوم بإخراجها ويقدمها في قالب مصور، ويقوم بتضخيم أهميتها وثقلها وعنصري الدراما والتراجيديا فيها»[٦]. ينطبق ذلك على البرامج الاجتماعية التي تعرضها المحطات اللبنانية. إن انتقاء المواضيع في هذه البرامج، بما في ذلك أكثرها جدية، تتحول إلى «استعراض»، وتدخل فيها عناصر المسرحة المختلفة لكي تشكّل عامل جذب للجمهور. تعمد هذه المواضيع إلى إثارة مشاعر متطرّفة، غالباً ما تكون سلبية لدى المشاهدين مثل التقزز، الشفقة،

---

(٥) Ignacio Ramonet, *La Tyrannie de la communication* (Paris: Editions Galilée, 1999), pp. 34-35.

(٦) Pierre Bourdieu, *Sur la télévision, suivi de l'emprise du journalisme* (Paris: Liber-Raisons d'Agir, 1996), p. 18.

اليأس، البغض. إن التلفزيون يدخلنا «في عالم جديد حيث منطق الإغراء حلّ محل منطق الإقناع... فكل شيء غدا للاستعراض»، مقدّماً مادة «متطرّفة، معدّة لترضي نزعة البصبصة والتلصص والميول الاستعراضية التي تملأ مجتمعنا، المجتمع الاستعراضي، على حدّ تعبير بورديو»(٧). إذاً، يعتمد التلفزيون على الاستعراض كوسيلة لجذب الجمهور. فيحوّل كل شيء إلى «عرض». المشاعر الإنسانية، المشاكل الاجتماعية، حتى القضايا السياسية والثقافية، جميعها تصبح جزءاً من «العرض» الذي يخرجه التلفزيون ويهتم بتفاصيله. بدوره، يتحدّث جان كلود سولاج أيضاً عن التلفزيون «كأداة تقدّم العالم كعرض»، مشيراً إلى دور هذه الوسيلة في «أفلمة» الأحداث(٨).

قد نجد أحياناً مواضيع أقل جدية أو غرابة، مواضيع لا تتسم بالإثارة أو الخروج على المألوف، غير أنه يتم تناولها بطريقة تجعلها تبدو استثنائية أو جديرة بالاهتمام. في هذا السياق، يرى بورديو «أن الصحافيين، عامّة، يهتمون بكل ما هو استثنائي من وجهة نظرهم... وهذا ما يطرح الإشكالية التالية، ألا وهي كيفية جعل الأمر العادي يبدو استثنائيّاً، أي كيفية طرح موضوع عادي بطريقة تجعل الناس يرونه استثنائياً أو غير عادي»(٩). نعطي هنا بعض الأمثلة: علاقة الحماة بالكنة، البحث عن القط الضائع، حالات التبذير والبخل. قد تبدو هذه مواضيع عادية تدخل في صلب الحياة اليومية، غير أن التلفزيون يبحث عن نماذج متطرفة فيها تجعلها قابلة للإثارة العاطفية، وقد تعطيها طابعاً مسرحياً أو درامياً، ما يجعلها ذات أثر صادم لدى الجمهور.

٤ ـ السطحية والقضايا الهامشية

وفقاً لنظرية ترتيب الأولويات، أو وضع الأجندة، فإن وسائل الإعلام بتركيزها على بعض القضايا أو الشخصيات، فإنها تجعل من هذه القضايا أو الشخصيات مادة مهمة جديرة بالاهتمام. بمعنى آخر، فإن وسائل الإعلام تحدد الأشياء التي على الجمهور أن يعتبرها مهمة. انطلاقاً من ذلك، نتساءل عن قيمة القضايا التي يتناولها الإعلام المتلفز في لبنان ومستواها الذي يدفع المشاهدين إلى الاهتمام بها وجعلها في سلّم أولوياته. كما نتساءل عن الشخصيات التي يسلط التلفزيون الضوء عليها ليجعلها تحتل مكانة خاصة في ذهن وتفكير وإدراك وقلب المشاهدين.

إن استعراض المواضيع والشخصيات التي تناولتها المحطات الثلاث خلال فترة هذه الدراسة، والتي عرضنا أمثلة منها في المقطع السابق، يقودنا إلى ثلاث ملاحظات:

الأولى، أن التلفزيون اللبناني يتجاهل القضايا الملحة والأساسية التي تهم المواطن اللبناني والتي تشغله. وإنْ تم تناول هذه القضايا، فبطريقة سطحية غير عميقة. نعطي هنا مثالاً عن قضية النفايات التي انشغل بها لبنان واللبنانيون في الفترة التي كنا نقوم فيها برصد البرامج. عدا عن التغطية

---

(٧) عيسى، **قراءة في ثقافة الفضائيات العربية: الوقوف على تخوم التفكيك**، ص ٥٣.

(٨) Jean-Claude Soulages, *Les Mises en scène visuelles de l'information: Etude comparée France, Espagne Etats-Unis* (Paris; Nathan, INA, 1999), p. 77.

(٩) Bourdieu, Ibid., p. 19.

المباشرة لتحركات الناشطين في المجتمع المدني، وعدا عن تناول القضية في نشرات الأخبار، فإن التلفزيون لم يتناول الموضوع بالجدية والعمق الذي يتطلّبه. بل تحوّل هذا الموضوع إلى مادة سخرية، يتناولها الإعلاميون في برامجهم في معظم الأحيان بغية إضحاك الناس.

الملاحظة الثانية، فهي أن الإعلام اللبناني يعمد إلى تحويل اهتمام الجمهور عن القضايا الجوهرية التي تعنيه. وهنا تكمن الخطورة. ذلك أن التلفزيون حين يحوّل اهتمام الناس عن القضايا الأساسية التي تشغله، فإنه يساهم مباشرة بتشكيل رأي عام صامت غير نشيط وغير فاعل. وهذا ما يقودنا إلى:

الملاحظة الثالثة، وهي أن المحطات التلفزيونية تخلق قضايا مشوهة وهامشية وسطحية، وتدفع المشاهد إلى جعلها تحتل المراتب الأولى في سلّم أولوياته. فماذا يعني الحديث عن سيدة تبحث عن قطّها الضائع؟ وماذا يعني الحديث عن كائنات فضائية اقتحمت لبنان؟ وغيرها الكثير من الأمثلة. وهنا تظهر أمامنا مشكلة أخرى، وهي أن «صناعة الترفيه بالنسخة المشوّهة التي نشاهدها على شاشاتنا، باتت تعني فقط السطحية واستغباء المشاهد. نسخة باتت تهدّد صناعة الإعلام، وتهبط بها إلى درك مخيف»[١٠].

الأمر نفسه ينطبق على الشخصيات التي تملأ الشاشات: باستضافة هذه الشخصيات بصورة فائضة، وبالإصرار على جعلها في واجهة المشهد التلفزيوني، فإن التلفزيون يجعل منها مادة لحديث الناس. أي أنه يجعلها مادة تدخل في بؤرة اهتمام الجمهور المباشرة، لتحتل مرتبة خاصة لديهم. وبهذا قد يتحوّل أشخاص عاديون، أو بعض الفنانين، أو حتى السياسيين إلى أبطال يتناولهم الناس في أحاديثهم اليومية، بل يعمدون إلى تقليدهم في بعض الأحيان. نعطي هنا مثالاً. في الفترة التي قمنا برصدها، كان الموضوع الملحّ هو الخلاف الذي دار بين مقدّم برنامج «هيدا حكي» عادل كرم على قناة MTV، والفنانة الإماراتية أحلام. وبهذا فإن هذا الموضوع تم تداوله بشكل «فائض» خلال أكثر من أسبوعين، إذ راحت البرامج النقدية والترفيهية والكوميدية، وحتى الفقرات الفنية في نشرات الأخبار، تتناول هذا الموضوع، ما جعل المشاهدين يتخذون من عادل كرم وأحلام مادة لهم في أحاديثهم اليومية. وكأن التلفزيون يفرض على الناس أن تكون هذه الشخصية أو تلك شغلهم الشاغل. والخطورة لا تكمن هنا فقط، بل في أهمية هذه الشخصيات ومستواها الثقافي والفكري والأخلاقي؛ إذ تتحوّل هذه الشخصيات إلى قدوة من دون أن تكون لديها «الأهلية» أحياناً لتحتلّ هذه المكانة.

٥ ـ الإعلامي و«فخ» النجومية

يقودنا ذلك إلى الحديث عن وقوع الإعلاميين أنفسهم في «فخ» النجومية. إن متابعة برامج هذه المحطّات الثلاث بيّنت، وبوضوح، ظاهرة «الإعلامي النجم»، حيث يقدّم مقدّمو البرامج

(١٠) زينب حاوي، «ثلاثة برامج جديدة: ترفيه حتّى الملل،» **الأخبار**، ٢٠١٦/١/٢٢.

أنفسهم على أنهم هم نجوم برامجهم من جهة، وأنهم هم محور هذه البرامج، من جهة ثانية. في هذا الإطار، نلاحظ أن نسبة كبيرة من الناس، باتت في أحاديثها، تستعيض عن اسم البرنامج الحقيقي باسم الإعلامي الذي يقدّمه. نعطي أمثلة على سبيل المثال لا الحصر: «هل شاهدت برنامج جو معلوف أمس»؟ «إن برنامج هشام حداد أمتع من برنامج عادل كرم»، «أنا أتابع برنامج طوني خليفة أسبوعياً». إن ظاهرة نجومية الإعلاميين، وتكريسهم نجوماً لبرامجهم، تتماهى مع عناصر «المسرحة» و«الاستعراض» و«المشهدية»، التي تحدّثنا عنها سابقاً، والتي باتت تُعدّ من العناصر المكوّنة للتلفزيون كوسيلة إعلامية. في كتابه عن **النجوم** (*Les Stars*) يتحدّث إدغار موران عن صناعة النجوم وعن علاقتهم بالجمهور. طبعاً موران يتحدّث في هذا الكتاب عن نجوم السينما بشكلٍ محدد، غير أن هذا قد ينطبق على نجوم التلفزيون، سواء كانوا ممثلين أو حتى إعلاميين. يتحدّث موران من جهة عن «النجمة ـ الإلهة»، ومن جهة ثانية عن «النجمة ـ السلعة»، ويربط هذه الأخيرة بنظام الرأسمالية. يقول: «إن النجمة إلهة والجمهور صانعها. غير أن نظام النجوم هو الذي يهيّئُها ويعدّها ويكيّفها ويقترحها ويصنعها... نظام النجوم مؤسسة خاصة بالرأسمالية الكبيرة»[١١]. وكأن الإعلاميين يصبحون جزءاً من «نظام النجوم» الذي تحدّث عنه موران.

إذاً، فهؤلاء الإعلاميون يصبحون ذوي سلطة. وهذه السلطة تمنحهم إياها من جهة طبيعة البرامج التي يقدّمونها، ومن جهة ثانية الجمهور نفسه. وتعطيهم هذه السلطة، أو هذه المكانة التي يحظون بها، «الحقّ» في إطلاق الأحكام على الناس وتصنيفهم، ومهاجمتهم وحتى تحقيرهم، من دون أي اعتبار للمعايير الأخلاقية لمهنة الإعلام. انطلاقاً من ذلك، نجد أن هؤلاء الإعلاميين يؤدّون دور البطل حيناً، ودور الواعظ والمبشر حيناً آخر، وأحياناً دور المحقّق. كما يظهرون بدور القدوة أو المرجع القادر على الحسم؛ فيتحدّثون بفوقية مع ضيوفهم، وتحديداً في البرامج الاجتماعية التي قمنا بدراستها.

نعطي هنا بعض الأمثلة التي تعزز الاستنتاجات التي قمنا بها:

• **المثال الأول** عن مقدّم برنامج «حكي جالس» جو معلوف الذي يقف منفرداً في مواجهة الكاميرا، يتحدث بنبرة غضب وانفعال مقطّب الجبين، محرّكاً يديه بعصبية، مستخدماً أسلوب الوعظ. في كثير من الأحيان، يستخدم معلوف ضمير المتكلّم، فيقول مثلاً في إحدى الحلقات: «أنا ولا ممكن أقبل ضر حدا، ولا ممكن أخرب بيوت الناس». وفي حلقة أخرى، يقوم بإطلاق الأحكام الحادة فيقول: «مرة جديدة قرر اللبنانيين المغتربين يكونوا عبيد لغرائزهم الطائفية وخلافاتهم السياسية والهمجية حتى برّات لبنان... في فصل جديد من التخلف الهمجي...».

• **المثال الثاني** عن مقدم برنامج «بلا تشفير»، تمام بليق، الذي يتوجّه إلى ضيفه بالسؤال «أنت بلا أخلاق؟»، ولضيفة ثانية يقول: «ليه صايرة قد البقرة؟»، ولضيف ثالث، يسأل: «إنت لقيتِ حالك؟ قديش متصالح مع نفسك؟ قديش في مصاري بالخزنة عندك»؟

---

(١١) إدغار موران، **نجوم السينما**، ترجمة إبراهيم العريس؛ مراجعة هدى نعمة، سلسلة آداب وفنون (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢)، ص ١١٧.

• **المثال الثالث** عن مقدّم برنامج «وحش الشاشة» طوني خليفة الذي يمضي جزءاً من حلقته، ليردّ على الاتهامات التي طالته شخصياً، وكأنه أصبح هو محور البرنامج وقضيّته.

٦ ـ التلفزيون والـ «نيوميديا»

نلاحظ أيضاً ميل التلفزيون إلى إقحام الـ «نيوميديا»، أي وسائل الاتصال الحديثة، وتحديداً مواقع التواصل الاجتماعي في محاولة لزيادة عنصر التفاعلية والخروج على الجمود الذي يَسِم العلاقة بين الإعلاميين والجمهور، أي بين القائمين بالاتصال والمتلقّين، وفق النموذج الاتصالي التقليدي، إذ نلاحظ أن عدداً لا بأس به من البرامج في المحطات، بما في ذلك نشرات الأخبار، في المحطّات الثلاث، تعتمد على المادة المنشورة في مواقع التواصل الاجتماعي، وتقدّمها بدورها كمادة للمعالجة. وكأن القيّمين على هذه الوسيلة أيقنوا أنه لا مفر من اللحاق بتكنولوجيا الاتصال الحديثة، وأن صورة التلفزيون الجديدة لا يمكن أن تكون منفصلة عن وسائل الاتصال الحديثة. نلاحظ أيضاً أن أدوات التكنولوجيا و«لزومها» باتت موجودة بقوة في هذه البرامج التلفزيونية، مثل الشاشات العريضة، والألواح الذكية، والإنفوغرافيكس. وهذا إن دلّ على شيء، فعلى محاولة الشاشة الصغيرة الاستفادة من التقنيات الحديثة، وجعلها جزءاً من الصورة التي يقدّمها التلفزيون عن نفسه. أي بمعنى آخر، تصبح جزءاً من الهوية الجديدة لهذه الوسيلة الإعلامية.

خلاصة عامة

١ ـ التلفزيون بين الإبهار والتقنيات الحديثة

لا شك في أن بعض الملامح العامة التي تحدّثنا عنها، والتي تشمل الاستعراض، والمشهدية، والنجومية والمسرحة، جميعها تظهر بشكل جليّ وواضح في التلفزيون أكثر من الوسائل الإعلامية الأخرى، كالراديو والصحافة المكتوبة. يعود ذلك، في الدرجة الأولى، إلى أسباب موضوعية مرتبطة بنوع هذه الوسيلة وطبيعتها. فلكل وسيلة إعلامية أدواتها وتقنيّاتها، ولوازمها، وأهدافها. يعتمد التلفزيون بشكل أساسي على الصورة، علماً «أن بناء المعنى لا يعتمد على الصورة وحدها، بل على التضامن بين الصورة والكلام معاً»[١٢] كما يقول باتريك شارودو. غير أن لهذه الصورة حتماً المكانة الخاصة التي تعطي هذه الوسيلة خاصيتها. فبالتوجه إلى حاسة البصر، وبتدفق الصور، يبدو التلفزيون وسيلة شعبية تخاطب جميع الناس، معتمدة على الإبهار والجذب البصري. وتالياً، فإن الاستنتاج **الأول** الذي نتوصل إليه هنا، هو أن الإعلام المتلفز في لبنان لا يخرج عن هذا الإطار

(١٢) Patrick Charaudeau, *Les Médias et l'information, l'impossible transparence du discours*, 2ème éd. (Bruxelles, De Boeck, INA éditions, 2011), p. 90.

العام، بل إنه يكرّس الصفات العامة التي هي من الخصائص المكوّنة للتلفزيون، التي تشكل الهوية الخاصة بهذه الوسيلة الإعلامية. هذا إذا انطلقنا من وجهة نظر «ميديولوجية»(١٣).

إذاً، لطالما كان التلفزيون وسيلة للإبهار والمسرحة والاستعراض. غير أن المستجد في هذه المرحلة، وهنا الاستنتاج **الثاني** الذي نتوصل إليه، هو محاولة التلفزيون الحثيثة للاستفادة من التحولات التقنية والرقمية في مجالي الاتصال والإعلام، إلى أن باتت هذه التقنيات تفرض نفسها، كجزء أساسي من الهوية الجديدة التي يتخذها التلفزيون لنفسه. إن طبيعة هذه الوسيلة هي التي سمحت لها بتوظيف التقنيات والوسائط المتعددة (Multimedia) وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، ليس فقط لزيادة عنصري الجذب والإبهار، بل أيضاً للّحاق بركب وسائل الاتصال الحديثة التي تشكّل منافساً حقيقياً للتلفزيون. هذا عدا عن إقحام وسائل الاتصال الحديثة لتصبح جزءاً من «الديكور» في الشاشة الصغيرة، ومصدراً يُعتمد عليه لتقديم المحتوى الإعلامي.

٢ ـ التلفزيون والانحطاط الثقافي

هذا من حيث الشكل. أما من حيث المضمون، فإن المبالغة والسعي وراء الفضائح، هما أيضاً من الخصائص المرتبطة بهوية التلفزيون، إلا أن الجديد في هذه الفترة التي تشملها دراستنا هو ذلك «التطرّف» و«الإفراط» في الفضائحية والسلبية والسطحية والعبثية. الجديد أيضاً هو ذلك التجاوز لكل الحدود المقبولة، وذلك الانتهاك غير المسبوق لمنظومة متكاملة من القيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية. إن رصد المواضيع التي تم تناولها في البرامج التلفزيونية أظهر، بوضوح، ميل التلفزيون نحو توليد ثقافة مشوّهة، تنغمس في السلبية والانحطاط.

يبقى السؤال أخيراً: هل هذا ما يريده الجمهور حقاً؟ هل يجيب التلفزيون عن تطلّعات الجمهور وتوقعاته؟ هل إن التغيير والتقدم التقني هما اللذان يفرضان التغيير على ثقافة الجمهور؟ أم أن الجمهور هو الذي يطالب الإعلام بمواكبته وتلبية توقعاته؟

---

(١٣) الحقل الذي يدرس الوسائط نفسها، ويعود إلى المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه.

الفصل الخامس والعشرون

مجلّات الأطفال التي تصدرها الحكومات العربية بين أسر المرجعيات ومحاكاة السائد

نبيهة محيدلي[*]

بداية لا بد من الإشارة إلى أن هذه المداخلة مستقاة من نتائج دراسة[١] حول مجلات الأطفال التي تصدرها بعض الحكومات العربية. أما السبب في ذلك، فلأن خلفها مشروع تنشئة على مستوى الأوطان. وقد تم اختيار عينات من المجلات الحكومية من البلدان التالية: تونس ممثلة المغرب العربي، والكويت ممثلة دول الخليج العربي، وسورية ممثلة بلدان المشرق العربي. ومصر لخصوصيتها من ناحية، ومكانتها في الوطن العربي، من ناحية أخرى.

وحصرت مادة البحث في إصدارات ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ (زمن المباشرة بالدراسة)، بمعدل اثني عشر عدداً من كل مجلة[٢].

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتوجه إلى مرحلة الطفولة المتأخرة (٩ ـ ١٣ سنة)[٣] أي تلك التي تربط بين الطفولة المتوسطة والمراهقة، والتي تصبح فيها طاقة الطفل موجهة لتوسيع أفقه باتجاه خارج منزله وأسرته، وتعلم كل ما يتعلق بعالمه الذي يعيش فيه من توسيع نشاطه الاجتماعي، وتنمية مهاراته. وقد حاولت الدراسة الكشف عما يريده منشئو هذه المجلات من أطفال اليوم (رجال الغد)، وأي شخصية يريدون رسمها.

(*) دكتوراه في علوم الإعلام من الجامعة اللبنانية.

(١) جرت الدراسة في إطار بحث أطروحة الدكتوراه من الجامعة اللبنانية بإشراف نهوند القادري ٢٠١٦ وكانت تهدف لدراسة خطاب هذه المجلات التي تصدرها بعض الحكومات العربية.

(٢) مجلات العينة تبدأ من تاريخ شهر ٥ سنة ٢٠٠٩ و١٢ عدداً متتالياً، وبعدها تغير الحكم في تونس ثم في مصر، وبدأت الأزمة في سورية.

(٣) من المتعارف عليه أن هذه المجلات كافة تتوجه إلى هذه المرحلة العمرية. وقد تأكد ذلك عبر سؤال القيمين على المجلات.

إن مجلات الأطفال كصحافة متخصصة، شأنها شأن أي وسيط إعلامي، كلٌّ متكامل بدءاً بمن يؤسّس ويموّل ويُنْتِجُ، مروراً بما يُنتَج في وسيلة البث، وانتهاءً بمن يستهلك.

هذه الصحافة، وإن كان طابعها الظاهري للتسلية والمتعة، إلا أنّها ضمناً ليست فارغة اليدين، بل محمّلة بأبعاد ثقافية واجتماعية وتربوية وسياسية، وأحياناً استهلاكية، تتأثّر بخلفيات من يقف وراءها، إلى حد كبير. واستناداً إلى «باندورا» Bandura في تحليله لخلفيات التعلم الاجتماعي، فإن التعلم لا يقتصر على اكتساب أنماط السلوك الظاهرة للعيان في الإعلام أو الواقع، وإنما يشمل الاتجاهات والقيم والمعتقدات. وبناءً عليه، فإنه يمكن للأطفال أن يشكلوا مواقفهم تجاه قضايا التغيير، وغيرها من المواقف الاجتماعية الثقافية السياسية والدينية، وخصوصاً ما يُقدَّم إليهم عبر مجلاتهم.

حظيت هذه الدراسة بتطبيق اتجاه جديد في البحث الإعلامي، يقوم على المقاربة المنظومية (Systemic) التي تتسم بالدائرية، بعيداً من المنحى الخطي، لذا كان التطرق إلى الخطاب، كتشكل كلي يطال منتِج الخطاب ضمن سياقه، المنتوج الإعلامي شكلاً، مضموناً، شخوصاً، لغةً، أسلوباً، قيماً، مستهلِكاً للخطاب، أي الطفل ضمن سياقه.

شمل تحليل المضمون جميع أبواب المجلات من دون استثناء، شكلاً ومضموناً (حاملاً ومحمولاً)، بالاستعانة بشبكة رصد أُعدت خصيصاً لذلك، مما ساهم في توفير معطيات كثيرة، تم جمعها مع ما انتجته مقابلات العاملين ودراسة الحالات للأطفال ضمن سياقات البيت والأسرة والمدرسة والرفاق والإعلام، مكّنتنا من تلمس معالم ثقافة التغيير في هذه المجلات، والمسافة التي تقف فيها من المرجعيات التربوية والدينية والسياسية والاجتماعية.

* * *

إن أسئلة التغيير تفرض نفسها على الإعلام الموجه للأطفال، تماماً كما هي الحال في الإعلام الموجّه للكبار، على الرَّغم من أنه من غير المنطقي في هذه المرحلة، أن ننتظر من إعلام تدعمه وتنتجه حكومات عربية للأطفال، وهي المجلات الورقية التي تصدرها منذ سنين طوال[٤]، أن تحمل في طياتها أي ثقافة تغيير في المجتمع بالشكل الذي يغاير توجهاتها ورؤاها. ومع ذلك، فإن أسئلة التغيير لا بد منها، ويفرضها التقادم في العمر وحاجة هذه المجلات كوسيلة إعلامية للتطور والتغيير، تبعاً للمستجدت التكنولوجية الرقمية والاتصالية التي أدت إلى تحولات في حقل الفضاء العام، والأهم أثر المتغيرات التي تطرأ على الأطفال، أي جمهور هذه المجلات وتصيب الواقع الإعلامي ككل. وهذا ما يحدونا إلى القول إن المرجعيات، ومنها الإعلام، بحاجة إلى فحص الأساليب التي

---

(٤) تصدر مجلة **أسامة** في سورية منذ العام ١٩٦٩ ومجلة **عرفان** في تونس منذ سنة ١٩٦٦ ومجلة **العربي الصغير** في الكويت منذ ١٩٨٦، و**علاء الدين** في مصر منذ العام ١٩٩٧.

اعتاد أن يتوجه من خلالها باستمرار، نتيجة التغيرات السريعة التي يمر بها وتمر بها الطفولة ككل، بحيث بات مصطلح الجيل غير متحقق فعلياً، وهذا بحد ذاته يحتاج إلى دراسات مفصلة وممنهجة.

فأي ثقافة حول التغيير يتشربها الطفل من خلال مجلات موجهة إليه، عادة ما يرتبط بأبوابها ويتعلق بشخصياتها، يتلقفها وأهله بنظرة تقترب من المثالية، كونها تصدر عن جهات مسؤولة، وبعيداً من الحس التجاري.

في هذه الورقة، محاولة للبحث عن معالم ثقافة التغيير في هذه المجلات وتلمسها في الجوانب أو النواحي الآتية:

أولاً: في شكل هذه المجلات، وفي هويتها الصحفية كصحافة متخصصة بالطفل، وفي مدى ما تأخذه بعين الاعتبار لما ينافسها من وسائل تكنولوجيا ونيوميديا.

ثانياً: على صعيد العاملين في صحافة الطفل: إلى أي مدى هم واعون دورهم وموقعية وسيلتهم بين الوسائل في المنافسة؟ وما هي الصعوبات التي يواجهونها؟

ثالثاً: في القيم التي تسوّق لها المجلات من خلال الرسائل والدعوات والإشارات والإعلان عنها مباشرة أو تضمينها إيحاءً أو تلميحاً. وقد تركز البحث في جميع الأبواب، من دون استثناء، إيماناً بأن لا مادة حتى ولو كانت علمية، لا بد من أن تحمل رسائل وتوجيهات وقيماً وعِبراً معينة.

أولاً: ثقافة التغيير كما يشي به الشكل والأداء

على صعيد شكل المجلات وهويتها الصحفية وأبوابها، بينت معطيات البحث أن المجلات حافظت على ما هو سائد في صحافة الطفل، وما هو سائد في النظرة إلى الطفل كتوجه قيمي لتكريس بعض المفاهيم الموروثة: (ذكورية اسم المجلة، وهو البطل، القدوة الفردية والشخصانية، الشعار، ووتيرة الصدور، شكل المجلة حجم القطع (A4) إضافة إلى اعتمادها أبواب صحافة الكبار، وبخاصة المقالات والافتتاحية. وجميعها اعتمدت المقاربة السلوكية في المجلات جميعاً).

ـ تشترك المجلات الأربع في كون أسمائها ذكورية (**أسامة، العربي الصغير، علاء الدين، عرفان**) وهذا يعكس نظرة نمطية بخصوص تقديم الذكر ليكون النموذج لكل الأطفال وليس الأنثى أو الاثنين معاً (علماً أنه كان هناك مقاربات خجولة وغير مفهومة على صعيد رسم الشعار لدى **العربي الصغير** و**أسامة** و**عرفان**؛ إذ ألحقت برسم الشعار رسم فتاة لم يذكر من هي، ولعل في هذا تغييباً أشد). كما رُسّمت هذه الأسماء شخصيات واضحة المعالم، تتحرك في قصص ومغامرات (قدموا كأبطال قدوة)، وهو ما يعكس فكرة سائدة حول الشخصانية والفردية، بعيداً من الجماعة أو فريق العمل بشكل واضح جداً.

ـ تعتمد المجلات شعارات متشابهة، وعموماً فضفاضة ونظرية، ولا تحدد أهدافاً بعينها، فتبدو جميعها تطرح نفسها كبديل من كل الأطفال، **العربي الصغير** الكويتية شعارها: «**لكل فتيان وفتيات**

الوطن العربي»، فيما **أسامة** السورية شعارها: «**مجلة الطفل العربي**»، و**علاء الدين**: «**لكل البنين والبنات**» و**عرفان**: «**للأطفال في كل مكان**»[٥]. فكل مجلة تعتبر أن خطابها يلبي حاجات جميع الأطفال العرب، وسيتبين معنا في ما بعد، عدم تحقق ذلك، بل العكس من ذلك، وأن كل مجلة شديدة الالتصاق بسياقاتها.

ـ جميع المجلات اختارت أن تتوجه إلى الفئة العمرية ٩ ـ ١٣ سنة، أي الطفولة المتأخرة، ما يعني برأي التربويين، اختيار المرحلة الأسهل على صعيد التلقي، لأن مخزون اللغة عند القارئ قد تَشكل، وباتت عنده قدرة على القراءة والفهم... وهنا يفرض السؤال نفسه: ما الذي يمنع الحكومات من إصدار مجلات لباقي المراحل العمرية؟

ـ اللافت أيضاً أنه تم إلحاق ثقافة الطفل وإعلامه بالمؤسسات الثقافية والإعلامية على هيئة تابع صغير، وهذا يعكس النظرة إلى الطفل كأنه راشد صغير بانتظار أن يكبر (وهي فكرة سائدة)، من دون أن يكون له حاجاته ومشكلاته ومتغيرات تتعلق به كطفل، فضلاً عن مرحلته العمرية ضمن شريحة الطفولة ككل. فالمجلات تناط بوزارة الثقافة أو وزارة الإعلام، أو تصدر عن مؤسسات صحفية للكبار، ويكون إصدار الأطفال فيها تكملة لنشاطها القائم بالأصل، بعيداً من تخصص التربية، أو علم النفس أو إنشاء وزارات مختصة بالطفولة، أو ما شابهه. فالاعتراف بثقافة الطفل وإعلامه والسعي إلى سد حاجاته، لا يفي بالغرض من دون تخطيط متكامل.

ـ وعلى مستوى النوع الاجتماعي تبين في التأليف أن الذكور حازوا النسبة العلية بين من رأسوا التحرير وكتبوا، ورسموا للأطفال في هذه المجلات، على العكس من الفكرة السائدة أن الاهتمام بأمور الطفولة هو نسائي بشكل رئيس. كما كان من الملاحظ في القصص والشرائط المصورة، رجحان كفة الذكور في تأدية دور البطولة في القصص على حساب الإناث.

ـ عدم توثيق مصادر المعلومات المستقاة من الإنترنت، أو من الكتب وغيرها، وكذلك نشر إسهامات للقراء ونسبتها إليهم من دون ذكر المصدر، مهما كان السبب وراء ذلك؛ إلا أن هذا يتعلق بالأمانة العلمية والأدبية، وبخاصة في عصر باتت فيه إمكانية الإخلال بهذه الأمانة واردة بقوة في ظل سهولة الوصول إلى النصوص والكتابات والأبحاث[٦]. وهذا للأسف قريب من السائد عموماً في عالمنا الثقافي والأدبي وحتى الصحافي.

---

(٥) من باب المقارنة فإن مجلة *Highlights*، وهي إحدى مجلات الأطفال الأجنبية، وواسعة الانتشار، شعارها: «تسلية مع فائدة» «fun with purpose».

(٦) تعتبر مصداقية المعلومة في مجلة **العربي الصغير** من الإشكاليات التي تُسجل في بعض ما تنشره المجلة، خصوصاً في النصوص العلمية، أو العلوم الإنسانية، على صعيد صحة المعلومة، أو عدم دقتها، أو الجدّية في توثيقها، أو على صعيد طريقة تقديمها، إذ يتبيّن من المواد المدرجة، في بعض الأعداد، وبوضوح، أنها تُؤخذ، أو تُقتطع من مصادرها، ومرات من(مواقع إنترنت) من دون إعادة طبخها، أو تبسيطها، أو شرح مصطلحاتها. على سبيل المثال نجد موسوعة الطيور، إذ ترد نصوص مأخوذة بحرفيتها من مواقع إنترنت عائدة لهواة وغير متخصصة، مثل نص طائر «نمنمة الشجر»، حيث ورد: «طيور صغيرة الحجم قصيرة الذنب بشكل ثابت» في العدد (٢١٠، غلاف داخلي (وجه) الصفحة الداخلية). علماً أنه يُخالف =

ـ سيطرة أبواب المعلومات على هذه المجلات بشكلها الأرشيفي أو التقريري، مما يطرح سؤالاً حول جدواها في ظل ثورة المعلومات، وإمكانية الوصول إليها بلمسات، فإلى أي مدى يمكن للمجلة أن تظل تؤدّي هذا الدور التثقيفي؟ وما هي التعديلات التي يجب أن تطرأ على طريقة تقديمها؟ وهذا يحتاج إلى بحوث مستقلة. كما أن المجلات تتبع التبويب السائد في ما يتعلق بصحافة الكبار، وبخاصة في ما يتعلق بأبواب المقالات والافتتاحيات، ما يطرح أسئلة حول جدوى الافتتاحيات أو ضرورتها في مجلات الأطفال.

ـ جرياً على ما ساد في مجلات الكبار عموماً ومجلات الأطفال، فإن مجلات العينة خصصت صفحات لنشر إجابات عن أسئلة ورد أنها مرسلة من القراء، ومن هنا نطرح تساؤلاً حول أهمية الأسئلة والإجابات، كأن يسأل الطفل في المعلومات العامة الموسوعية وينتظر الإجابات بعد شهر كأحسن تقدير، فهل ما زال هذا فكرة فاعلة وواقعية، فيما يمكنه أن يحصل عليها أسرع، من النت؟

ـ على صعيد الشكل والإخراج تعتبر مجلة **عرفان** نموذجاً مباشراً لغياب مصطلح التغيير. فالمجلة حافظت على شكلها القديم، منذ كانت أدوات الإخراج بدائية. ومن الملاحظ أن تحريك الحروف جاء يدوياً فوق الأحرف المنضّدة[٧]، كما أن التأليف اللوني وتكوين العناصر جاء كيفما اتفق، من غير الاستفادة من البرامج والتقنيات السائدة في مجال تنفيذ الإخراج، وغير ذلك من الملاحظات المتخصصة التي لا مجال لذكرها هنا. وكل هذا الأمر أثر في الجاذبية، كما في إمكانية القراءة، حيث تختلط الرسوم بالنص إلى درجة تصعب معها القراءة[٨].

ـ اقتراب النصوص من الأسلوب المدرسي التعليمي، فضلاً عن طغيان موضوعات التوجيه التربوي أو الترويج لأفكار جاهزة، وهذا يحدونا إلى القول إن الهمّ التوجيهي والتربوي والاهتمام بالقيم التربوية المباشرة كما هو السائد في النظريات التربوية المتقادمة، يتكرّس على حساب الاهتمام بالقيم البلاغية واللغوية والموسيقية، وعلى ما يحفّز على التأمل والتخيّل عند الأطفال.

في ضوء هذه النتائج، نتساءل عن كيفية تلقي الطفل اليوم لمثل هذه المجلة. وهل سينتظرها من شهر إلى شهر في إطار ما تعيشه المجتمعات العربية من ثورة التواصل، كمجتمعات مستهلكة غير منتجة؟

= الصورة المرفقة. أما نص طائر أبو الحناء فقد أُخذ بحرفيته من إحدى المواقع (موقع (ستار تايمز) حيث إن النص منقول بأكمله كلمة كلمة حتى مع مصدره وموقع باسم الكاتب ومكتوب (حصري). وهناك غيرها من أمثلة.

(٧) والأمثلة كثيرة وكنموذج انظر: **عرفان**، العدد ٤٧٢، ص ١٤ و٢٦ ـ ٢٧.

(٨) انظر كنموذج، **عرفان**، العدد ٤٧١، ص ١٢ ـ ١٣.

ثانياً: ثقافة التغيير على مستوى العاملين في مجلات الأطفال

إن بعض ما يعانيه العاملون في صحافة الأطفال لا يمكن فصله عموماً عن السياق العام، مما يعانيه العاملون في صحافة الكبار، وبخاصة في ما يتعلق بالأمان الوظيفي والاستقرار المهني ومنافسة التكنولوجيا وغيرها من أسباب[٩]. فصعوبات العمل، تبعاً للمقابلات التي أجريت[١٠]، تعود إلى عدة أمور، أبرزها وجود الضغوطات المتنوعة، منها التقني والمادي والنفسي، ووجود الكثير من الخطوط الحمر. ويُبدي العاملون قلقاً حول ما يتعلق بالتكنولوجيا وضرورة توفير الإمكانات المادية للاستفادة منها، وبعضهم تقلقه مسألة التمويل والمصادر المالية، ويعتبر أن من الضروري تحرير مجلات الطفل من التبعية المالية، لتكون مستقلة ومستقرة ولا تتأثر باهتزاز الميزانيات... فهناك مثلاً كثرة الممنوع وقلة المسموح في «**أسامة**» والروتين والبيروقراطية في آليات العمل، وعدم خبرة المسؤولين، ومشاكل الراتب في القطاع العام مع وجود الكثير من الخطوط الحمر في كل المجلات[١١] وكمثال عليها: في «**أسامة**»: طرح موضوعات فيها شيء من التمييز الديني أو الطائفي، المسّ بالمقدسات الوطنية والسياسية التي تلتزم بها المجلة (ورد لدى العاملين في «**أسامة**» أن نشر نص لطفلة تعاني ألم اللجوء، يتم استبعاده من قبل القيم على المجلة، وذلك لتحسن العلاقات وقتذاك، بين العراق وسورية... وكاستبعاد الحديث عن الديمقراطية أو تعريف الأطفال بها، بغض النظر عما إذا كان مطلوب تقديم الديمقراطية بهذا الشكل أم لا. وفي **العربي الصغير**: منها ما يتعلق بالمقدسات، الدين، الجنس (مخالفة الأعراف، والتقاليد العربية مثلاً: الأسماء المسيحية أو شط البحر ولبس ثوب السباحة) في **علاء الدين**: الإساءة لرموز الوطن، مخالفة سياسة الدولة الثقافية، التمييز الديني...

وتبقى نقطة تشبه السياق الإعلامي العام، وهي استقطاب مجلة **العربي الصغير** للطاقات مقابل ارتفاع أجور العاملين والبدل للنص والرسم[١٢]، مما يدخل باقي مجلات الدول الأخرى في منافسة غير متكافئة.

---

(٩) يشعر ٦٣,٣ بالمئة من العاملين «أحياناً» أنهم يتعرضون لضغوط العمل.

(١٠) ولقد حُصرت المقابلة نصف الموجهة بعيّنة من العاملين الأساسيين مما توافر في كل مؤسسة تُصدِر المجلة موضوع البحث، فكان أن اختير عشرة عاملين توزعوا بين جهاز بشري وإداري وتحريري وفني، وقد وُزّعت عليهم عشر استمارات في كل مؤسسة. وقد تم إرسال أسئلة المقابلة نصف الموجهة إلى البعض بالبريد الإلكتروني، فيما سُلّم باليد في البعض الآخر. وتبقى الإشارة إلى أن إعداد البحث تزامن مع الثورة في تونس، والتي في إثرها سقط حكم بن علي، ثم المؤسسات التابعة أو المحسوبة عليه، لهذا تعذر كلياً الوصول إلى العاملين في مؤسسة «عرفان». وتضمّن الاستبيان المحاور الآتية: المعلومات الشخصية ـ العمل الحالي ـ التطور الذاتي ـ التواصل مع الأطفال ـ المادة الموجهة إلى الطفل ـ صحافة الطفل. وتم فرز الاستبيانات وتحليل بياناتها، ببرنامج رزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية والإنسانية SPSS من دون الدخول في الفروقات بين مجال العمل لمن تمت مقابلتهم.

(١١) الخطوط الحمر موجودة في جميع المجلات «إلى حد ما» بنسبة ٧٠ بالمئة.

(١٢) تدفع المجلة لسيناريو مرسوم من أربع صفحات مبلغ ١٠٠٠ دولار وهو على الأقل خمسة أضعاف ما يدفع للسيناريو نفسه في مجلات بيروت أو مصر أو سورية.

ثالثاً: ثقافة التغيير في مضامين المجلات

على مستوى المضامين المصرح عنها والمبطن، برزت مؤشرات كثيرة تفيد في التعرف إلى نوعية الثقافة المتعلقة بالتغيير، والتي يراد تنشئة الأطفال عليها من حكوماتهم، بغض النظر عما إذا نجحوا في ذلك أم فشلوا، وسيتم عرضها تحت خمسة عناوين: دعوة إلى الركون إلى الحلم من أجل تغيير واقع الحال. أو انتظار الفرج والصبر. وانتظار الحل من الخارج في القضايا الكبرى كفلسطين، وعدم انتقاد السلطة. وتقبل الواقع المرير، والتعويل على المجهود الشخصي وتحييد الحكومات. والأهم بينت المضامين دعوات إلى تكريس الواقع السياسي القائم، وتسخير الخطاب الموجه إلى الأطفال لخدمة هذه الغاية.

١ ـ **دعوات الركون إلى الحلم والبساط السحري والحل من الخارج:** وهذا ما يناقض ثقافة التغيير على المستوى الاجتماعي والسياسي والديني. على سبيل المثال يلاحظ في **العربي الصغير** كثرة الاعتماد على الحلم في أكثر من قصة، كعنصر لتطوير الحبكة[١٣]. كذلك يتكرر الأمر في قصص أخرى في مجلة **أسامة**[١٤]. وكان لافتاً في بعض قصص أدب الرحلات في **العربي الصغير**[١٥] كيف تُستعار عناصر من التراث، إذ يُمهّد الكاتب لرحلته باستحضار شخصية كائن خرافي أو أداة سحرية: مارد مصباح **علاء الدين**، النسر أو (الرخ)، المرآة السحرية. وفي **العربي الصغير** قُدّمت شخصيات قديمة من التراث، كما هي في الموسوعات وكتب المدرسة من دون أي تجديد للرؤية أو التوظيف: ابن سينا، ابن بطوطة، الرازي... وتقديمها جاء من باب الفخر بالعروبة. وأحياناً من باب النوستالجيا المرضية. وهذا الفخر رافق المجلة، فشخصية **العربي الصغير**، ترتدي ثوباً عربياً على الرَّغم من أنها رسمت بطريقة توحي تقاسيمها ومواصفاتها بأنها تقليد واضح للكوميكس الغربي.

وبهدف التخفيف من مرارة الواقع، يتكئ بعض القصص في **عرفان** التونسية على الموروث الشعبي، إذ تنقل حكايات تتحقق فيها الأمنيات على يد جنيّة، أو بوسائط سحرية، وقد تؤدّي المصادفات دورها في تغيير مصير البطل كلياً[١٦]. وتتكرر في القصص في **عرفان** فكرة الهروب من الفقر والكوخ والقرية والريف إلى مكان آخر[١٧]، في إطار خطاب وعظي يستنكر هذا الهروب، فيما تذهب بعض القصص إلى أبعد من الاستنكار؛ إذ تصف من يترك الريف بأنه عاق، وتنصح الفلاح بالصبر والاستكانة على الظلم، «فالانسان الطيب الفقير إن تسلح بالصبر، سيأخذ الله له حقه ممن

---

(١٣) انظر: **العربي الصغير**، العدد ٢٠٤، ص ٣٠. انظر أيضاً من الأمثلة ما ورد بخصوص إرشاد بنت إلى صندوق قديم بداخله أشياء مهمة، يلجأ الكاتب إلى الحلم (٢٠٠)... بنت تقتنع بأن تتخذ أصدقاء من خلال الحلم في العدد ٢٠٨، ٢٠٨، ص ٢٧ وغيرها.

(١٤) انظر: **أسامة**، العدد ٦٨٢، ص ٦ من مجلة **أسامة**.

(١٥) **العربي الصغير**، الأعداد، ٢٠٧، ص ١٢، العدد ٢٠٨، ص ١٢ و٢١١، ص ١٨.

(١٦) **عرفان**، العدد ٤٧١، ص ١٧ ـ ١٩، نهايات دراماتيكية.

(١٧) كمثال: «مل حياة الفقر فهاجر» عرفان، العددان ٤٧٠ ـ ٤٧١، ص ١٧ ـ ١٩.

يظلمه». ولهذا دلالة واضحة على ما هو متوقع من الفقراء المحرومين؛ إذ يُستعمل معهم السلاح الديني لامتصاص نقمتهم.

ـ واللافت في طرح موضوع العدو مثلاً، أن نجد تبايناً واضحاً في كمية وكيفية التطرق إلى هذه القضية وتقديمها للطفل. فـ **العربي الصغير** تشير إلى «العدو» من دون أن تسمّيه، ويكاد اسم فلسطين أن يغيب عن المجلة، كأرض اغتُصبت، وكقضية شعب طُرد منها[١٨] عدا عن تسويق فكرة انتظار الحل من الخارج وليس من داخل فلسطين. هذا الأسلوب المعتمد في معالجة القضية الفلسطينية له محاذيره، كونه يدغدغ العاطفة، ويغيّب الفكر وحاسة النقد، ويخدع التحليل المنطقي، ويتسلل إلى اللاوعي لدى الطفل القارئ، ويصبح من ثوابته الفكرية، وفيما يراه بعضهم شكلاً من أشكال التطبيع الناعم. كما أوردت **العربي الصغير** اسم أطفال الحجارة بشكل عابر ومن زاوية الشفقة (والغمز من قناة الكرم الكويتي): «نحن أطفال الحجارة نفرح بالعيد ونريد الحلاوة». أما شخصية **العربي الصغير** الذي يسجل لنفسه بطولة في التوجه إلى غزة، ومساعدة طفل مريض، فإنه لم يخبر القراء سبب محاصرة غزة، وكم من الأطفال يعانون، وما هي أصل معاناتهم الحقيقية؟ إن موضوع الأرض والكرامة والقضية، اختصرت في **العربي الصغير** على شكل خدمات. وفي **علاء الدين** لم يُشر إلى العدو بالاسم، واختصرت قضية فلسطين بإظهار الشوق إليها[١٩] وبتغطية خبر له طابع دبلوماسي ورسمي. أما في **عرفان** فكان ذكر لفلسطين في مقابلة عابرة بأمنية على لسان طفلة، بأن تتحرر فلسطين ويعيش أطفالها بسلام. فقط في «**أسامة**» يتم تسمية العدو الإسرائيلي بوضوح، والموضوع بنيوي في محتوى جميع الأبواب تقريباً.

٢ ـ **محاولة كسر الموروث وإنتاجه في آن معاً:** اللافت أنه في المواقع التي لمسنا فيها دعوة إلى التغيير، ولكسر السائد على مستوى المفاهيم، كانت الدعوات تصطدم بما يعيد إنتاج هذا القديم والموروث: مثلاً في مجلة **العربي الصغير**، كنا نرى نبذ العنصرية وإعادة إنتاجها، وعمل المرأة مفيد ولكنه مضر. وفي المجلة نفسها، وتحت عنوان «الإسلام حضارة»، نرى قيم تمجيد التاريخ العربي والإسلامي وشخصياته، وفي الوقت نفسه يُعرض ما يشير إلى العنف والإقصاء والدموية في بعض مشاهد هذا التاريخ، مما يحدونا إلى السؤال عن الرقابة التربوية على ما يُقدم للأطفال وبأي صورة، وبخاصة إذا ما تم ربطه بما نشهده اليوم ممن يكتبون التاريخ مجدداً بالأدوات نفسها: عنف دموي وإقصاء وقتل وتكفير وتشريد باسم الإسلام.

من التناقض المفاهيمي في **علاء الدين** الحديث عن الاعتراف بجميع الديانات والحضارات القديمة كلها، والقبول بها إلا أنه يرد في الباب نفسه أن «المنبع الأول للحضارة والتقدم العلمي هو العصر العربي والإسلامي». وعلى مستوى المرأة، فهي قوية وظالمة وأنانية في مكان، ومظلومة

---

(١٨) في قصة حملة عنوان «زيتونة وزيتونة،» العربي الصغير، العدد ٢٠٠، ص ٢١. وفي الشعر ورد كعبارة سريعة وفي مغامرة **العربي الصغير** لتأمين دواء لابن غزة.

(١٩) **علاء الدين**، العدد ٨٣٤، ص ٢٤.

خانعة ذليلة تسكت عن ظلم زوجها في مكان آخر. وفي **أسامة** مثلاً، نرى تناقضاً وازدواجية في سلوك الأم في أكثر من موقع؛ ففي إحدى القصص، ولأجل أن تربي الأم ولدها على المسؤولية، تبدو هي غير مسؤولة: مرة تبدو حريصة على صحة أطفالها، ومرة أخرى ترشيهم بالحلوى كي يناموا وتخرج هي، مما يعطي نموذجاً متضارباً عن صورة الأمومة.

٣ ـ البعد عن الواقع وتصويره جميلاً من دون مشاكل: كالظلم أو الفقر أو الأمية والجهل أو التمييز. التي أُشير إليها من باب ضرورة الرضا والقبول بها، وتقبل الظروف وإيجاد الحلول.

ذهبت مجلة **علاء الدين** في تصوير المجتمع، وكأنه كله مكوّن من طبقات ميسورة تسافر في العطل، وتظل في الرحلات والحفلات، وتنتسب إلى النادي وتذهب «للبلاج»، أي أنه مجتمع كل أموره ميسرة مع رفاهية ورغد عيش... والسؤال: كيف سيتلقى الطفل المصري العادي والفقير نصوصاً لا تشبهه؟... إنه سؤال يحتاج إلى مزيد من البحث في حجم تأثيره المباشر والمستمر في شخصية القارئ.

تُصور مجلة «**أسامة**» المجتمع، كأنه كله قائم على المبادئ، والفهم والجدية والمثالية، والترفع والتعقل، فيما الواقع والحياة ليسا كذلك. وكذلك عند الدعوة إلى الوحدة العربية والتكاتف واعتبار قضية فلسطين ومواجهة الأعداء هي أهم القضايا، فيما الواقع العربي لا يعيش هذه الهموم بالحدّة والاهتمام والصدق نفسها.

بدت الحياة في **العربي الصغير** مليئة بالمغامرات الناجحة التي تحصل بطريقة خارقة، وأن ما يتمناه المرء يحصل عليه، وبخاصة بالمال، حيث يحضر حديث المال والإمكانات في أكثر من محتوى، فيما الواقع العربي ليس كذلك لجميع الأطفال.

أما المجتمع في **عرفان**، فبدا وكأن لا هم له سوى الانتخابات، ونجاح الرئيس زين العابدين، إلى جانب تصوير أن همّ النجاح المدرسي هو أساس كل شيء في الحياة.

٤ ـ تحييد الحكومات عن التغيير وتحميل الأطفال والمجتمع المسؤولية: عبر طرح مواضيع بصورة مجتزأة وغير مكتملة العناصر. مثلاً تحميل الأطفال مسؤولية تجاه البيئة وتلوث البحر بالبقع النفطية، كما في **العربي الصغير**، أو تجاه الحفاظ على الشجر كي تبقى تونس خضراء، كما في **عرفان**، أو لضرورة النهوض من الفقر وتحقيق الطموح، كما في **علاء الدين**، ومسؤولية جمع النفايات لتبقى دمشق نظيفة من دون معالجة سبب وجود هذه النفايات في الشارع والمدينة، ومن دون السؤال عن دور البلديات في هذا الشأن. كذلك الأمر بالنسبة إلى الفساد والمفسدين، فيتم التطرق إلى الموضوع من دون الحديث عن دور الحكومات في محاربته.

ولأجل تحييد الحكومات أيضاً، نرى في مجلة **علاء الدين** مدحاً للهجرة في محاولة للتغاضي عن تقصير الحكومات التي لا تؤمّن فرص العمل، وتخفف من البطالة. ومجلة **علاء الدين** نفسها، وفي أكثر من موضع، أشارت إلى ظاهرة الدروس الخصوصية، ولكن من دون أن تنتقدها أو

تعالجها، بل تعاملت معها كأمر واقع مع تجاهل أسبابها وجذورها. وعندما أوردت إشارة للفساد وخطورته لم تذكر من يغطي الفاسدين، إلى ما هنالك من قضايا تقدم من زاوية واحدة لا غير. وفي المناسبة نفسها، تلمع صورة السلطة حيث «المسيرة الإصلاحية الكبرى والانطلاقة الإنمائية هي التي تعيشها تونس في عهدها هذا» كما ورد فيها.

٥ ـ تسخير خطاب الطفولة للأيديولجيات السياسية والترويجية للأنظمة ورؤاها المختلفة: فقد كان بارزاً استغلال المجلة كمنبر وأداة من أدوات السلطة أو النظام بدرجات متفاوتة، كانت تقل وتزداد بحسب المناسبات والموضوعات. صحيح أن تنمية الولاء للوطن، أو الدولة، جزء من البرامج التربوية التي توليها سلطات أي دولة اهتمامها، وخصوصاً لدى الأطفال والناشئة، ولكن عندما ترتبط صحافة أطفال بمؤسسة السلطة، فإنها تصبح إحدى أدوات هذه السلطة وجزءاً من الإعلام الرسمي، الذي يكون همّه الأساس تسويق الولاء للنظام وتلميع صور رموزه.

ظهرت مجلة **العربي الصغير** الأقل بين المجلات في استغلال صفحاتها كمنبر ترويج للأمير أو الدولة، ولم نقع على عصبية للرموز. أما **أسامة**، فقد قدمت نفسها في خدمة العقيدة الحزبية، تُروِّج لمثُلها وليس لشخص الرئيس، لأنه كان لافتاً شبه غياب الرئيس عن صفحات المجلة، خلافاً لبعض المجلات الأخرى التي شملتها العينة، بحيث لم يظهر سوى مرة واحدة، مفتتحاً مركزاً للطفولة في المجلات الاثنتي عشرة...

أما في مجلة **عرفان** فكان الترويج هو الأساس الذي تقوم عليه المجلة، وكمثال نرى طالبة تونسية في إحدى المقابلات على صفحات المجلة، أرادت الحديث عن وطنها، وجعلت من بن علي جزءاً من مواصفات هذا الوطن، فإنها تكرر ما تروّجه **عرفان**. فللرئيس أوصاف وألقاب تكررها المجلة؛ فهو صانع التغيير، ابن تونس البار، قائد مسيرة تونس ومصلحها، قائد شعب تونس، رافع لواء الإصلاح، الرئيس الذي حقق المعجزات. أما عهده، فله أسماؤه ومواصفاته؛ فهو عهد الأمن والأمان، الانطلاقة الإنمائية، المسيرة الإصلاحية الكبرى، فجر التحول، التحول المبارك، عهد التغيير، العهد الجديد، العهد السعيد. وخصصت أغلفة وصفحات كاملة لنشر صور الرئيس، مع حرمه أو بدونها[٢٠]. كما تم تغطية مرجلة ما قبل الانتخابات وخلالها وما بعدها، وخصصت الافتتاحيات لذلك، وكأن الأطفال يدلون بأصواتهم في حملة انتخابية.

في مجلة «**علاء الدين**»، لم يكن الترويج لعائلة مبارك هو السمة الوحيدة البارزة فيها، فأعدادها تكاد تكون وثائق فيها الكثير من الدلالات على التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية لحكم مبارك عموماً، والتوجهات التي كانت تحكم نظرة القيمين على المجلة إلى قضايا الطفولة، وبخاصة إلى ثقافة الطفل.

(٢٠) **عرفان**، الأعداد ٤٧٣، ٤٦٧ و٤٦٩، ملحق ٨.

تجدر الإشارة ههنا، إلى أن التاريخ يعيد نفسه؛ فأثناء الاشتغال بالبحث، أُطيح بحكم مبارك بعد ثورة ٢٥ يناير، وتوقفت يومذاك مجلة **علاء الدين** عن الصدور بسبب الأحداث. وكان لافتاً أن الرئيس السيسي احتلت صورته أحد أغلفة مجلة **سمير** المصرية[٢١]. وقد ظهر السيسي، في صورة مرسومة، بلباسه العسكري على الغلاف، مع عبارة «ابن مصر الأصيل». من اللافت أيضاً، أن تقوم في تلك المرحلة وبعد ثورة تونس والإطاحة بزين العابدين بن علي[٢٢] إحدى مجلات الأطفال الصادرة في تونس، وهي مجلة **قوس قزح** في عددها الصادر ٣٠٢، بنشر موضوع يعلم الأطفال صناعة القنابل بعنوان «كوكتال المولوتوف»[٢٣] من ثم الاعتذار عنه.

هذا الإقحام للأطفال في الأجندات السياسية له وقائع مماثلة وكثيرة في الوطن العربي[٢٤]، ما قد يكون سبباً لتراجع بعض تجارب صحافة وأدب الطفل، أو تعثرها. وهذا يفتح النقاش حول تبعية المجلات للأنظمة وارتهانها لها، علماً أن مجلتي **علاء الدين** ومجلة **عرفان** توقفتا عن الصدور مع سقوط نظام حكم مبارك، وزين العابدين بن علي.

إن موضوع إقحام الطفل في الأجندات السياسية والحزبية والعقيدية سيظل، ويبدو أنه يتصاعد بدءاً باستغلالهم في العسكرة والتدريب والقتال، ووصولاً إلى التفجير والذبح، ليكونوا الوقود للكثير من الحروب الدائرة في البلاد العربية.

ـ هناك قواسم مشتركة بين المجلات تتمثل في المرجعيات المقيِّدة، مثلاً، إن غياب القيم الدينية قد لا يُفسَّر قلة إيمان من قبل القيمين على المجلات، إنما قد يعبِّر عن حرص هؤلاء على عدم الاحتكاك بالسلطة الدينية السائدة. أما الاختلاف العائد إلى توافر الإمكانات المادية، فلم يشكل فرقاً كبيراً. المهم أنها تلاقت جميعها على بناء شخصية خاضعة، تعيش ازدواجية فاقعة تجعلها مرشحة للانفجار. وهذا ما حدث في الواقع العربي في أكثر من بلد. هذه المجلات كانت أسيرة، ليس فقط السلطة السياسية الحاكمة، وإنما أيضاً السلطة الدينية المهيمنة وسلطة النظريات التربوية المتقادمة والسلطة الذكورية. ولذلك، لم يجد هؤلاء أمامهم سوى الأطراف الضعيفة: الأم وسلطة السوق والاستهلاك.

ختاماً، يمكننا القول إن توجه المنتجين لهذه المجلات طغت عليه النظرية السلوكية. فما أعطته للأطفال بيد، من أشكال القصص والفنون والتسالي والمغامرات، عادت وأعطته باليد الأخرى إلى المدرسة والعائلة من خلال مراعاتها للسائد والموروث فيهما. ولا يبدو أن تغييراً على هذا التوجه، من الحكومات نحو الأطفال، يمكن أن يحصل في المدى المنظور. إلا أن التغيير يمكن أن يطال

---

(٢١) انظر: **الحياة** (٢٠١٤). السيسي «بطل الأجيال» الجديدة على غلاف مجلة **سمير**.

(٢٢) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٢٣) عن هذا الخبر انظر موقع «تونس الرقمية» ٢٠١٢.

(٢٤) منها ما جرى بعد غزو العراق للكويت من إلغاء أدوار مسندة لممثلين ومعدين عراقيين لبرنامج افتح يا سمسم وإلغاء حلقات والبحث عن بدائل وإعادة الأعمال، مما استغرق وقتاً... ومنه أيضاً ما حصل من توقيف للممثل وائل منصور عن العمل وهو الذي يؤدي شخصية بطوط في ديزني العربية والسبب تغريدة ضد إسرائيل.

الوسيلة، فيُستبدل الورقي بالرقمي، مع ما يوفره الأخير من مساحات أسرع وأوسع للتفاعل تستخدمه الحكومات لمزيد من التوجيه والتعبئة، وبخاصة في غياب حركة نقد لهذا الإعلام، وتعثر صعود مؤسسات مستقلة تقدم إعلاماً للطفل العربي، تواكبه دراسات مستمرة ومتواصلة، مستعينة بإبداعات تقدم له الممتع والمفيد في آن معاً.

إن الحكومات ترسم شخصية الطفل بهيئة مواطن تريده (بغض النظر عما إذا نجحت في ذلك أم فشلت). فعن أي تغيير نتحدث، وهناك صورة مرسومة للطفل تختلف من حكومة إلى أخرى؟

يُخشى أن التغيير الذي لن ينتظر أحداً هو ما يجري في عالم الطفولة اليوم، ويُخشى أن يكون الأطفال قد أعرضوا عن هذه المجلات، وأصبحوا في مكان آخر، بين نظرة الأهل الضيقة للمجلة، كمصدر من مصادر الثقافة، واعتبار الأعمال المدرسية تتفوق على ما عداها، وبين سحر النيوميديا والتواصل المفتوح على كل شيء.

فهرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -